فلانتين كاتسونوف

العملات الرقميّة المشفرة

الطَّريقُ إلى معسكر اعتقالٍ إلكترونيٍّ





العملات الرقميَّة المشفَّرة

سلسلة «تشريح الرَّأسماليَّة الحديثة»

الطَّريقُ إلى معسكرِ اعتقالٍ إلكترونيٍّ

فلانتين كاتسونوف: باحث وكاتب روسي في الاقتصاد، أستاذ بقسم التمويل الدولي في جامعة MGIMO، عضو مشارك في الأكاديمية الروسية للعلوم الاقتصادية وريادة الأعمال. عمل مستشاراً للأمم المتحدة (قسم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الدولية).

فلانتين كاتسونوف

العملات الرقميَّة المشفَّرة

الطَّريقُ إلى معسكرِ اعتقالٍ إلكترونيٍّ

ترجمة

عبدالله أحمد





Ecrivain: Valentin Katasonov

Trasletor: Abdallah Ahmad

الطبعة الأولى ٢٠٢٢

دار التَّكوين
للتَّأليف والتَّرجمة والنَّشر
هاتف: ٠٠٩٦٣١١٢٢٣٦٤٦٨
فاكس: ٠٠٩٦٣١١٢٢٥٧٦٧٧
ص.ب: ١١٤١٨، دمشق ـ سوريا
taakwen@yahoo.com



دار أوغاريت
للتَّأليف والتَّرجمة والنَّشر
هاتف: ٠٠٩٦٣١١٢١٤٥١٧٦
فاكس: ٠٠٩٦٣١١٢١١٦٣٧٠
دمشق ـ سوريا
ougarait@gmail.com



مقدَّمة

العالمُ تحتَ التَّنويمِ المغناطيسيّ الرَّقميّ، أو: الطَّريقُ إلى معسكرِ اعتقالٍ إلكترونيٍّ.

أنت مدعوٌّ إلى كتابٍ عن واحدةٍ من أكثرِ مشاكلِ عصرِنا إلحاحًا، وتحديداً حولَ المشاكلِ الَّتي يطرحُها موضوعُ المجتمعِ الرَّقميّ في الجوانبِ الماليَّةِ والاقتصاديَّةِ على وجهِ الخصوص.

لم يعد المجتمعُ الرَّقميُّ في بدايةِ القرنِ الحادي والعشرين مجرَّدَ خيالٍ، بل حقيقةٌ تتجلَّى وتنتشرُ بسرعةٍ في حياةِ البشريَّة (الدُّولُ والأعمالُ والأسرةُ والأفرادُ) على حدٍّ سواءٍ، في الواقعِ كانَ اهتمامُ المجتمعِ الرُّوسيّ بمشكلةِ المجتمعِ الرَّقميّ والاقتصادِ والتَّمويلِ الرَّقميّ مدفوعًا بحقيقةِ أنَّ الرَّئيسَ الرُّوسيَّ فلاديمير بوتين كانَ قد اقترحَ في خطابِهِ أمامَ الجمعيَّةِ الفيدراليَّةِ في كانون الأوَّل ٢٠١٦ إطلاقَ برنامجِ الاقتصادِ الرَّقميّ، كما صرَّحَ في الوقتِ نفسِه بأنَّه من الضَّروريّ تقويةُ البنيةِ الرَّقميَّةِ لمواجهةِ الهجماتِ السيبرانيَّةِ، الَّتي ازدادَ تهديدُها بشكلٍ حادٍّ منذُ اللَّحظةِ الَّتي فرضَ فيها الغربُ عقوباتٍ اقتصاديَّةً على روسيا، وذلك عندما بدأت علاقاتُنا مع ما يسمَّى بـ «العالمِ المتحضِّرِ»، واستطردَ قائلاً: «أقترحُ إطلاقَ برنامجِ تنميةٍ اقتصاديَّةٍ واسعِ النِّطاقِ لمنطقةٍ تكنولوجيَّةٍ جديدةٍ تُسمَّى بالاقتصادِ الرَّقميّ، وفي تنفيذه سوف نعتمدُ بشكلٍ خاصٍّ على الشَّركاتِ الرُّوسيَّةِ، وعلى مراكزِ الأبحاثِ والهندسةِ في البلاد، وهذه مسألةٌ تتعلَّقُ بالأمنِ القوميّ والاستقلالِ التِّكنولوجيّ للبلاد»، وأكَّد رئيسُ الدَّولةِ أنَّ المخاطرَ الكبيرةَ تكمنُ في التِّقنيَّاتِ الرَّقميَّة: «من الضَّروريّ تعزيزُ الحمايةِ ضدَّ التَّهديداتِ السِّيبرانيَّة، لذلك يجبُ زيادة الاستقرارِ في جميع عناصرِ البنيةِ التَّحتيَّة والنِّظام الماليّ والحكومةِ بشكلٍ كبير».

بطبيعةِ الحالِ، فقد نتجَ عن خطابِ رئيسِ الاتِّحاد الرُّوسيّ أمامَ الجمعيَّةِ الفيدراليَّةِ موجةٌ من المنشوراتِ في الإعلامِ المحلِّيّ حولَ موضوعِ المجتمعِ والاقتصادِ الرَّقميّ، وقد قادني الاطِّلاعُ عليها إلى استنتاجٍ؛ مفادُهُ أنَّ الصَّحفيِّين وممثِّلي الأعمالِ ورجالُ العلمِ قد

بدأوا بدراسةِ إمكاناتِ إدخالِ تكنولوجيات المعلوماتِ والحاسوبِ (أي إنَّ ذلك هو جوهرُ الجانبِ التِّقنيِّ للمجتمعِ الرَّقميِّ) بتفاؤلٍ مفرطٍ، حيث سادَ الاعتقادُ بأنَّ إدخالَ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالاتِ سيؤدِّي إلى زيادةِ إنتاجيَّةِ العملِ في جميعِ قطاعاتِ الاقتصادِ، والى تعزيزِ القدرةِ التَّنافسيَّةِ للشَّركاتِ الرُّوسيَّةِ في الأسواقِ العالميَّةِ، وإلى تحسينِ جودةِ الخدماتِ وتسهيلِ حياةِ الأشخاصِ، كلُّ ذلكَ جعلَ هذا التَّفاؤلَ يتوسَّعُ بحرِّيَّةٍ.

لا يمكنُ القولُ إنَّ تلكَ المنشوراتِ الَّتي ظهرَت؛ كانَت تركِّز على جانبٍ واحدٍ فقط من العملةِ، بل كانت تركِّزُ في الغالبِ على الجانبِ المعاكسِ الَّذي يهتمُّ فقط بمخاطرِ الهجماتِ السِّيبرانيَّةِ الغربيَّة ذاتها، وهو ما تحدَّثَ عنه الرَّئيسُ فلاديمير بوتين، فبالطَّبعِ؛ هناك أيضاً قراصنةٌ محلِّيُّون يشكِّلون تهديداً للشَّركاتِ والمؤسَّساتِ الفرديَّةِ والمواطنين، لكنَّ هذا التَّهديدَ، وفقاً لكثيرٍ من الخبراءِ، يمكنُ إلحاقُ الهزيمةِ به تماماً من خلالِ اللُّجوءِ إلى مجموعةٍ من الوسائلِ التِّقنيَّةِ والقانونيَّةِ.

للأسف، فإنَّ التَّهديداتِ والمخاطرَ المذكورةَ ليست سوى «زهورٍ» بالمقارنةِ مع ما ينتظرنا في المدى البعيد، حيث إنَّ المجتمعَ والإنسانيَّةَ مهدَّدان بالاسترقاقِ الرَّقميِّ الكاملِ.

من النَّاحيةِ التَّصويريَّةِ؛ يعدُّ مشروعُ «المجتمعِ الرَّقميِّ» بالشَّكلِ الَّذي يقدِّمُه الخبراءُ الغربيُّون والمحلِّيُّون مشروعَ بناءِ «معسكرِ اعتقالٍ إلكترونيٍّ»، لعلَّ التِّقنيِّين لا يشكُّونَ في هذا.

حقيقةُ الأمرِ، أنَّ «أصحابَ المالِ» هم المستفيدون الحقيقيُّون من هذا المشروعِ الَّذي أكتبُ عنه تقريباً في كلِّ كتابٍ ومقالةٍ، وعلى نحوٍ خاصٍّ؛ لا بدَّ من التَّمعُّنِ في ما يتعلَّقُ بالمدى الطَّويلِ للمشروعِ، وذلك من خلالِ النَّظرِ في جوانبَ مهمَّةٍ، مثلَ: «المالِ الرَّقميِّ، والتَّمويلِ الرَّقميِّ، والبنوكِ الرَّقميَّةِ».

لقد مضَت أكثرُ من ستَّةِ أشهرٍ على الخطابِ المذكورِ الَّذي أدلى به فلاديمير بوتين أمامَ الجمعيَّةِ الاتِّحاديَّة، حيثُ أصدرَت الحكومةُ فيما بعدُ الأمرَ رقمَ ١٦٣٢ ص، الصَّادرَ في ٢٨ تمُّوز ٢٠١٧، والَّذي أقرَّ الاقتصادَ الرَّقميَّ في برنامجِ الاتِّحادِ الرُّوسيِّ، ومع ذلك فإنَّ الاطِّلاعَ البسيطَ «السَّطحيَّ» على هذه المستنداتِ يخلقُ شعوراً بأنَّ البرنامجَ الحكوميَّ لتنميةِ الاقتصادِ الرَّقميِّ يهدفُ إلى دفعِ روسيا وشعبِها إلى معسكرِ الاعتقالِ المصرفيِّ الإلكترونيِّ العالميِّ.

كانت الرَّغبةُ في الكشفِ عن سلسلةٍ كاملةٍ من المخاطرِ النَّاشئةِ عن إدخالِ تقنيَّاتِ المعلوماتِ والحاسوبِ في مختلفِ فروعِ إنتاجِ الموادِّ، وقطاعِ الخدماتِ، والقطاعِ الماليِّ؛ هي الدَّافعَ لكتابةِ سلسلةٍ من المقالاتِ حولَ موضوعِ التَّمويلِ الرَّقميِّ والنُّقودِ الرَّقميَّةِ، وقد تمَّ نشرُها في وسائلِ الإعلامِ الإلكترونيَّةِ المختلفةِ منذُ نهايةِ عامِ ٢٠١٦ إلى بدايةِ عامِ ٢٠١٨.

الكتابُ المقدَّمُ للقارئ عبارةٌ عن مجموعةٍ من هذه المقالاتِ، تمَّ تجميعُها في عدَّةِ فصولٍ، يعرضُ القسمُ الأخيرُ منها مقابلاتي وتعليقاتي الَّتي قدَّمتها لوسائلِ الإعلامِ المختلفةِ.

كما أنَّني قرَّرت تكريسَ خاتمةِ الكتابِ لفهمِ الطَّبيعةِ الرُّوحيَّةِ والميتافيزيقيَّةِ لظاهرةِ الاقتصادِ الرَّقميِّ والمجتمعِ الرَّقميِّ، بالإضافةِ إلى آثارِ التَّقدُّمِ العلميِّ والتِّكنولوجيِّ في هذه المرحلةِ من تاريخِ البشريَّةِ.

فالنتين كاتاسونوف



kindle
مكتبة الحبر الإلكتروني
@bookkn
@d1 1 0d

الفصل الأوَّل: طلبٌ للحصولِ على مكانِ «مالكي المال»

التِّقنيَّاتُ الماليَّةُ: «لنا نحن، وسوف نبني عالماً جديداً»

في الواقعِ؛ يتمُّ استخدامُ كلمةِ فينتك (Fintech (FT بحزمٍ في الحياةِ اليوميَّةِ من قِبَلِ الأشخاصِ المرتبطينَ باحترافٍ بعالمِ المالِ والبنوكِ وأسهمِ البورصةِ والعملاتِ، إلَّا أنَّه مصطلحٌ مختصرٌ، فنحنُ، في الواقعِ، نتحدَّثُ عن التِّقنيَّاتِ الجديدةِ الَّتي يتمُّ إدخالُها في أنواعٍ مختلفةٍ من الأعمالِ الماليَّةِ، مثلَ الأعمالِ المصرفيَّةِ والتَّأمينِ ومعاملاتِ البورصةِ وإدارةِ الأصولِ وتحويلِ الأموالِ... إلخ، وفي الغالبيَّةِ العُظمى من الحالات؛ تشكِّلُ التِّقنيَّاتُ المعلوماتيَّةُ والحاسوبيَّةُ (ICT) أساسَ «الثَّورةِ الرَّقميَّةِ» الحديثةِ، وهي الَّتي أدَّت الى تحوُّلِ جميعِ مجالاتِ الحياةِ البشريَّةِ، وهكذا فإنَّنا نناقشُ اليومَ موضوعَ «التِّكنولوجيا الماليَّةِ» على جميعِ المستويات، بما في ذلك البنوكُ والشَّركاتُ الفرديَّةُ، والسُّلطاتُ النَّقديَّةُ والجهاتُ التَّنظيميَّةُ الماليَّةُ للدُّولِ، وفي المنتدياتِ الدُّوليَّةِ.

من جهتِهم؛ لم يتحدَّث المشاركونَ في المنتدى الاقتصاديَّ العالميَّ في دافوس في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ عن Fintech فحسب، بل تحدَّثوا عن الثَّورةِ في مجالِ التِّكنولوجيا الماليَّةِ، ولكن: ما هو سببُ هذا الاهتمامِ الكبيرِ في جزءٍ معيَّنٍ من «المجتمع، المنتدى الاقتصاديِّ» بموضوعِ Fintech؟ يمكنُنا في الواقعِ أن نركِّزَ بدايةً على الأسبابِ التَّاليةِ:

أوَّلاً: زيادةُ المنافسةِ في القطاعِ الماليِّ للاقتصادِ، ورغبةُ المشاركين التَّقليديِّين في السُّوقِ الماليَّةِ (البنوكُ وشركاتُ التَّأمين والصَّناديق... إلخ) في تقليلِ التَّكاليفِ وتحسينِ جودةِ الخدماتِ (على سبيلِ المثال: تقليلُ المخاطرِ، وزيادةُ سرعةِ العمليَّات... إلخ).

ثانياً: رغبةُ الشَّركاتِ الَّتي تصنِّفُ نفسَها على أنَّها «عاليةُ التِّقنيَّةِ» في اختراقِ السُّوقِ الماليَّةِ واكتسابِ موطئ قدم، إذ تعتقدُ أنَّ لديها حقَّاً وفرصةً لاحتلالِ «مكانٍ تحتَ الشَّمسِ»

أكثرَ ممَّا لدى المؤسَّساتِ الماليَّةِ التَّقليديَّةِ ـ البنوكُ في المقامِ الأوَّل ـ فهي ترى أنَّ البنوكَ «حسبَ رأيِها المستجدِّ» بقيَت لفترةٍ طويلةٍ تمارسُ الاحتكارَ و«اصطياد الفئران»، وقد حانَ الوقتُ الَّذي يجبُ فيه الضَّغطُ على هؤلاءِ المصرفيِّين الخرَقَاءِ، (أو حتَّى أن يتمَّ استبعادُهم بالكاملِ من السُّوقِ الماليَّةِ).

ثالثًا: لقد فهمَ بعضُ المشاركين في السُّوقِ (البنوكُ وشركاتُ التِّكنولوجيا الفائقة) بأنَّ النِّظامَ الماليَّ الحاليَّ يتدهورُ بسرعةٍ، ويمكن أن ينهارَ ببساطةٍ في أيِّ وقتٍ، لذلك يعتقدُ هؤلاء الباحثون أنَّه يجبُ عليهم استخدامُ التِّقنيَّاتِ الماليَّةَ الجديدةَ، أوَّلاً وقبلَ كلِّ شيءٍ، ليسَ من أجلِ تحسينِ أداءِ النِّظامِ الحاليِّ، ولكن من أجلِ إنشاءِ نظامٍ ماليٍّ بديلٍ جديدٍ، لكي يشكِّلَ .... شيئاً، مثلَ «مطار النَّسخِ الاحتياطيِّ».

عموماً، تمَّ تكثيفُ وتطويرُ وتنفيذُ التِّقنيَّاتِ الماليَّةِ «FT» بشكلٍ كبيرٍ بعدَ الأزمةِ الماليَّةِ العالميَّةِ في ٢٠٠٧-٢٠٠٩، حيثُ بدأت البنوكُ وغيرُها من المؤسَّساتِ الماليَّةِ التَّقليديَّةَ تعتمدُ على «FT» كوسيلةٍ لاستعادةِ ما نسمِّيه «الوضع الهشَّ».

في الواقعِ، لقد استفادَ الغرباءُ من عالمِ تكنولوجيا المعلوماتِ نتيجةَ ضعفِ البنوكِ والمؤسَّساتِ الماليَّة، وذلك بهدفِ الاستحواذِ على السُّوقِ الماليَّة، لكن بعدَ أن بدأ عملاءُ البنوكِ يفقدونَ الاهتمامَ في مؤسَّساتِ الائتمانِ والودائعِ، حيثُ بدأت أسعارُ الفائدةِ على الودائعِ في الانخفاضِ بشكلٍ حادٍّ، ما دفعَ العملاءَ إلى التخلِّي عن التَّعاملاتِ النَّقديَّةِ لصالحِ البحثِ عن خياراتِ استثمارٍ بديلة، وهكذا؛ استفادَ المبدعون الماليُّون من هذا الموقفِ، وبدأوا في تقديمِ «أدواتٍ ماليَّةٍ» للأفرادِ والكياناتِ القانونيَّةِ، ومن بينها ما يسمَّى بالعملاتِ المشفَّرةِ، علاوةً على ذلكَ؛ لم يكن شراءُ العملاتِ «الرَّقميَّةِ» الجديدةِ يتمُّ بوساطةِ الأموالِ العاديَّةِ (دولار، يورو، جنيه) فقط، بل كان يتمُّ خلقُها بشكلٍ رقميٍّ، وفي لغةِ المتخصِّصين في تكنولوجيا المعلوماتِ كان ذلك يُسمَّى بـ«التَّعدين»، بدأت حمَّى التَّعدين تظهرُ في العالمِ وبشكلٍ مشابهٍ لما حدثَ سابقاً في كاليفورنيا وألاسكا، فيما يُسمَّى «الحمَّى الذَّهبيَّةَ الأمريكيَّةَ»، المتمثلةَ في المعدنِ الأصفرِ.

معَ بدايةِ القرنِ الحادي والعشرين؛ سارعَ عشراتُ الآلافِ في بلدان مختلفةٍ من العالمِ للحصولِ على عملاتِ «البيتكوين» (بيتكوين - بي تي سي)، كانوا يجلسون أمامَ أجهزةِ الكمبيوتر لعدَّةِ أيَّامٍ، بل لأسابيعَ من أجلِ الحصولِ عليها أو تعدينها.

في الواقعِ، أطلقَ المشاركون في منتدى دافوس على هذا التَّطوُّرِ اسمَ «ثورة التِّقنيَّاتِ الماليَّةِ»، مثَّلَ ذلكَ مؤشِّراً مهمّاً على إعادةِ تجميعِ القوى في عالمِ السِّياسيةِ والأعمالِ، لكن كما في أيِّ ثورةٍ؛ كانَ هناكَ انقسامٌ إلى ثوريِّين ومعادين للثَّورةِ.

ومن الجديرِ ذكرُه أنَّ هناكَ جزءاً من العالمِ المصرفيِّ لا يرغبُ بأيِّ ثوراتٍ نقديَّةٍ، لذلك نجدُه يقاتلُ من أجلِ الحفاظِ على وضعِه الحاليِّ، فكانت النَّتيجةُ أن تمَّ حظرُ تلك الثَّوراتِ النَّقديَّةَ من قِبَلِ السُّلطاتِ النَّقديَّةِ (البنوك المركزيَّة ووزارة الماليَّة، وكذلك الجهات التَّنظيميَّة الماليَّة)، الَّتي تميلُ أكثرَ للحفاظِ على الوضعِ الرَّاهنِ، وترتبطُ عضويًّا معَ عالمِ البنوكِ.

بالطَّبع، فإنَّ الثوَّارَ هم أشخاصٌ وشركاتٌ يمثِّلونَ عالمَ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالات، ويجب أن نعطيَهم حقَّهم، إنَّهم مبدعونَ للغايةِ، عدوانيُّون ومنظَّمون جيِّداً، يستغلُّونَ كلَّ فرصةٍ لبناءِ جسورٍ جديدةٍ، إنَّهم، على وجهِ الخصوصِ، يبحثون عن حلفاءَ في السُّلطةِ، ليس في السُّلطةِ النَّقديَّةِ فقط، بل في الإداراتِ الأُخرى، فعلى سبيلِ المثالِ: في عقودٍ ما بعدَ الحربِ في الولاياتِ المتَّحدةِ؛ كانت ثمَّةَ روابطُ قويَّةٌ بينَ أعمالِ وادي السِّيليكون (واحةُ شركاتِ التِّكنولوجيا الأمريكيَّةِ الفائقةِ) وإداراتٍ أمريكيَّةٍ مثلَ البنتاغون ووكالةِ الاستخباراتِ المركزيَّةِ (CIA)، ووكالةِ الأمنِ القوميِّ (NSA)، ومكتبِ التَّحقيقاتِ الفيدراليِّ (FBI)، ووكالاتِ الاستخباراتِ الأمريكيَّةِ الأُخرى، حيث عُدَّت هذه الإداراتُ بشكلٍ مستمرٍّ من أهمِّ عملاءِ شركاتِ وادي السِّيليكون، من خلالِ تقديمِ الدَّعمِ لشركاتِ تكنولوجيا المعلوماتِ من أجلِ تحقيقِ التَّحوُّلِ الثَّوريِّ للعالمِ الماليِّ القائمِ، وذلكَ بالاعتمادِ على التِّكنولوجيا الرَّقميَّةِ، ومن الأمثلةِ الحيَّةِ الأُخرى: ذاكَ التَّحالفُ الحاليُّ بين شركاتِ تكنولوجيا المعلوماتِ ووكالاتِ الاستخباراتِ الأمريكيَّةِ في مشروعِ العملةِ الجديدةِ الَّتي تسمَّى «بيتكوين» (BTC)، بينما واجَه مجلسُ الاحتياطيِّ الفيدراليُّ الأمريكيُّ «المنظِّم الماليُّ للولاياتِ المتَّحدةِ» هذه العملةَ الرَّقميَّةَ بعدوانيَّةٍ.

قبلَ ذلك، كانَت هناكَ المئاتُ من الحالاتِ الَّتي تفاعلَت فيها السُّلطاتُ النَّقديَّةُ الأمريكيَّةُ على الفورِ عندَ ظهورِ أموالٍ جديدةٍ (مثلُ هذه المشاريع في أمريكا كانت دائماً كافيةً)، وتمَّ القضاءُ عليها، علماً أنَّ تلك المحاولاتِ كانت تهدفُ إلى تقويضِ الاحتكارِ النَّقديِّ الَّذي يمارسه الاحتياطيُّ الفيدراليُّ.

إلَّا أنَّ الوضعَ كان مختلفاً مع الأموالِ الرَّقميَّة؛ بيتكوين «Bitcoin»، إذ تمَّ إعدادُ مسوَّدةِ هذه العملةِ بشكلٍ سرِّيٍّ منذُ عدَّةِ سنوات، وهذا طبيعيٌّ لأنَّ «البيتكوين» كمشروعٍ؛ يحتاجُ إلى برامجَ لإنشاءِ عملةٍ رقميَّةٍ جديدةٍ محميَّةٍ ومشفَّرةٍ، ووفقاً للخبراءِ: يتطلَّبُ ذلكَ جهودَ فريقٍ كبيرٍ من المحترفين، ولا يمكن القيامُ بمثلِ هذا المشروعِ بالاعتماد على شخصٍ واحدٍ غريبِ الأطوارِ (كما أخبرتنا بعضُ وسائلِ الإعلام).

في عامِ ٢٠٠٩؛ تمَّ إطلاقُ العملةِ الجديدةِ، والَّتي أصبحَت على الفورِ تشكِّل عالمَ «الأموالِ الجديدة»، حيثُ وفَّرَت إخفاءَ هويَّةِ مبدعيها ومستخدميها، وبالتَّالي؛ انجذبت الهياكلُ الإجراميَّةُ إليها.

في عامِ ٢٠١٣؛ بدأت وكالاتُ إنفاذِ القانونِ والخدماتِ الخاصَّةِ الأمريكيَّةِ بعمليَّاتِ «تنظيفٍ» للأعمالِ الإجراميَّةِ القائمةِ على استخدامِ البيتكوين، وفي خريفِ عامِ ٢٠١٥؛ اتَّخذَ المنظِّمون الماليُّون في الولاياتِ المتَّحدةِ قراراتٍ بشأنِ مسألةِ البيتكوين، والَّتي قضَت بشرعنةِ العملةِ الجديدةِ، وفي الوقتِ نفسِه؛ اتَّخذت ولايةُ كاليفورنيا (حيثُ وادي السِّيليكون) قراراً بموازنةِ البيتكوين في الحقوقِ مع الدُّولارِ الأمريكيِّ.

تشيرُ هذه الحقائقُ وغيرُها إلى أنَّ مشروعَ العملةِ الجديدِ قد حصلَ على «ضوءٍ أخضر»، ومن الصَّعبِ ألَّا نفهمَ أنَّ لهُ رعاةً أقوياء، وهنا يشيرُ الخبراءُ إلى أجهزةِ الاستخباراتِ الأمريكيَّةِ الَّتي تمكَّنت من تقديمِ «الحجج» الضَّروريَّةِ لجعلِ السُّلطاتِ النَّقديَّةِ الأمريكيَّةِ تغضُّ الطَّرفَ عن ظهورِ عملةٍ بديلةٍ للدُّولار.

وفي وسائلِ الإعلام؛ تنشطُ جماعاتُ الضَّغطِ القويَّةُ لأولئك الَّذين يحرّكون التِّقنيَّاتِ الماليَّةَ، حيثُ تشيدُ الصُّحفُ والمجلَّاتُ والتِّلفزيون والعديدُ من بوَّاباتِ الإنترنت بالتِّقنيَّاتِ الماليَّةِ الجديدة، وبأنواعٍ جديدةٍ من الخدماتِ والأدواتِ الماليَّةِ والعملاتِ الرَّقميَّةِ، لذلك يتشكَّلُ لدى الشَّخصِ العاديِّ رأيٌ قويٌّ في أنَّ عملاتِ البيتكوين والعملاتِ الرَّقميَّةَ الأُخرى توفِّرُ للشَّخصِ حرِّيَّةً كاملةً وسرِّيَّةً وكتمان.

كما يتشكَّلُ الانطباعُ والثِّقةُ في أنَّ عملةَ البيتكوين ستسمحُ للأفرادِ والكياناتِ القانونيَّةِ بالتَّخلُّصِ من سيطرةِ الأخِ الأكبرِ « Big Brother»(روايةُ جورج أورويل عامَ ١٩٨٤)

من جهةٍ أُخرى؛ يعلمُ المثقَّفُ المعاصرُ العاديُّ بعضَ تفاصيلِ مشروعِ التِّقنيَّاتِ الماليَّةِ من خلالِ ما تعلَّمه من وسائلِ الإعلام، فسيخبرك أنَّ شبكةَ Bitcoin هي شبكةُ ندٍّ إلى ندٍّ، أو

شبكةٌ غيرُ مركزيَّة P2P، وتعني المساواةَ (جميعُ المشاركين في الشَّبكةِ متساوون في الحقوقِ، وليس هناك تسلسلٌ هرميٌّ أو عموديٌّ للسُّلطةِ، ولا توجدُ خوادم مخصَّصة في مثل هذه الشَّبكةِ، وكلُّ عقدةٍ هي عميلٌ وتعملُ كخادمٍ، بعكسِ بنيةِ الخادمِ العميلِ المقبولة)، عموماً، فإنَّ هذه المؤسَّسةَ لا تضمن المساواةَ لجميعِ المشاركين فحسب، بل تتيحُ أيضًا الحفاظَ على أداءِ الشَّبكةِ مع أيِّ رقمٍ أو مجموعةٍ من العقدِ المتاحةِ، كما ستكونُ الشَّبكةُ مقاومةً جدَّاً حتى في حالِ حدوثِ أيَّةِ كارثةٍ، وهكذا: فكلُّ شيءٍ جميلٌ جدَّاً ومقنعٌ، باستثناءِ شيءٍ واحدٍ: إذ تمَّ تطويرُ مفهومِ وبرامجِ شبكاتِ النِّدِّ للنِّدِّ، الَّتي اعتمدَها عشَّاقُ Bitcoin، بمشاركةٍ نشطةٍ من وكالاتِ الاستخباراتِ الأمريكيَّةِ ــ من النَّاحيةِ المجازيَّةِ ــ إذ عرضَت على مشجِّعي التِّقنيَّاتِ الماليَّةِ «FT» أمانًا، لكنَّهم احتفظوا بمفاتيحِ هذا الأمانa.

ولا يمكن استبعادُ خيارٍ آخرَ عندما يتمكَّنُ الأخُ الأكبرُ Big Brotherمن فتحِ خزانةِ هذا «المحبِّ» للحرِّيَّةِ بساذجةٍ، والعاشقِ للسرِّيَّةِ الماليَّةِ بسهولةٍ، لأنَّ التَّقدُّمَ التِّكنولوجيَّ لا يقفُ عاجزاً، وهذا يشملُ مجالَ تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات، ويعني ذلك أنَّ السِّرِّيَّةَ المفترضةَ غيرُ مضمونةٍ ...وقد تكون مضلِّلة.

إنَّنا نشهدُ حاليَّاً ولادةَ جيلٍ جديدٍ من أجهزةِ الكمبيوترِ القويَّةِ للغايةِ، والَّتي بدأوا يطلقونَ عليها اسمَ «الحواسبِ الكموميَّةِ»، حيثُ إنَّ الشَّركاتِ الخاصَّةَ على سبيلِ المثالِ، IBMوGoogle والخدماتِ الخاصَّةَ NSA و CIAوالمفوضيَّةَ الأوروبيَّةَ والعديدَ من المنظَّماتِ الأُخرى تنفقُ مئاتِ الملايين والمليارات من الدُّولاراتِ سنويَّاً على تطويرِ أجهزةِ الكمبيوترِ الكموميَّة.

من جهةٍ أُخرى؛ يلاحظُ الخبراءُ أنَّه حتَّى في هذه المرحلةِ يمكنكَ كسرُ جميعِ أنظمةِ حمايةِ التَّشفيرِ المستخدمةِ في الشَّبكاتِ، وذلكَ باستخدامِ أجهزةِ الكمبيوتر المتطوِّرةِ، كما تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ معسكرَ المصرفيِّين («المحافظون» و «المعارضون للثورة») ليسَ متآلفاً على الإطلاق، إذ تعتقدُ بعضُ البنوكِ ــ كما في وول ستريت، ومدينة لندن، وأوروبَّا القاريَّةِ ــ أنَّ التَّغيُّراتِ التِّكتونيَّةِ في عالمِ التَّمويلِ أمرٌ لا مفرَّ منه، لذلكَ فهم يفضِّلونَ عدمَ إضاعةِ الجهدِ في مواجهةِ هذه التَّغييراتِ، بل في الوقوفِ على رأسِ التَّحوُّلاتِ الثَّوريَّةِ.

معَ نهايةِ صيفِ عامِ ٢٠١٦؛ أعلنت أربعةُ بنوكٍ عن مشروعٍ لإنشاءِ «التَّسوياتِ النَّقديَّةِ» (عملات تسوية PRD)، نحن نتحدَّثُ عن العملةِ الرَّقميَّةِ، والَّتي ينبغي أن تصبحَ الأداةَ القياسيَّةَ لعمليَّاتِ التَّسويةِ والمقاصَّةِ لخدمةِ المعاملاتِ في أسواقِ الأوراقِ الماليَّةِ.

يستخدمُ نظامُ التَّسويةِ على أساسِ « PRD» تكنولوجيا تسمَّى سلسلةَ الكتلةِ «blockchain»، والَّتي هي أساسُ البيتكوين المذكورِ أعلاه، حيث تتيحُ تقنيَّة E «blockchain»إنشاءَ حساباتٍ دونَ اللُّجوءِ إلى مساعدةِ الوسطاءِ (البنوك في المقامِ الأوَّل)، وكما يتَّضح؛ كانَ البنكُ السُّويسريُّ UBSيعملُ في هذا المشروعِ لفترةٍ طويلةٍ نسبيَّاً، وفي آب؛ انضمَّ Deutsche Bank وَ Santander وَ BNY Mellonإلى مشروعِ UBS. (يمكن التَّعرُّف على التَّفاصيل في الرَّابط أدناه):

المصدر: http://www.fondsk.ru/news/2016/10/01/prakticheskie-dengi-tihiy-bunt-protiv-finansovoj-gegemonii-dollara-42689 >.

كما ترون، هذا ليس نوعاً من تهميشِ العالمِ المصرفيِّ، بل هم النُّخبة، ذلكَ لأنَّ الإعلانَ العلنيَّ عن المشروعِ من قِبَلِ «الأربعة الكبار» يقولُ عنه الكثيرون: المصرفيُّون واثقون من نجاحِ أعمالهم.

إنَّهم على يقينٍ من أنَّهم سيكونون قادرين على الحصولِ على التَّصاريحِ اللَّازمةِ للعمليَّاتِ بالعملةِ الجديدةِ من المنظِّمين الماليِّين الأمريكيِّين والأوروبيِّين، ولذلك تستعدُّ البنوكُ الأُخرى للتَّغييرات بطريقةٍ نشطةٍ، وتموِّلُ تطويرَ تقنيَّاتٍ ماليَّةٍ جديدة.

وكما يتَّضحُ، فإنَّ العديدَ من أكبرِ البنوكِ الدُّوليَّةِ تدرسُ وتنفِّذُ بالفعل تقنيَّات «blockchain»، علماً أنَّ ذلك يقوِّضُ الهيكلَ الرَّأسيَّ الحاليَّ للعالم الماليِّ، ووفقاً لدراسةٍ قامَ بها المنتدى الاقتصاديُّ العالميُّ تحتَ عنوانِ: «مستقبل البنية التَّحتيَّة الماليَّة» (نُشر في آب ٢٠١٦)؛ بلغَ الاستثمارُ في هذا المجالِ ١,٤ مليار دولار على مدارِ السَّنواتِ الثَّلاثِ الماضية.

http://www3.weforum.org/docs/WEF_The_future_of_financial_infrastructure.)

في الواقعِ، وبدونِ مبالغةٍ، يمكننا القولُ: إذا أُعطي الضَّوءُ الأخضرُ للعملةِ الجديدةِ المذكورةِ أعلاهُ من قِبَلِ «الأربعة الكبار» (من المقرَّرِ إطلاقُ المشروعِ في أوائلِ عامِ ٢٠١٨)، فإنَّ هذا سيعني تغيُّراً جذريَّاً في الحربِ الثَّوريَّةِ «للمحافظين» و «المبتكرين» لصالحِ الأخيرةِ، وبعد ذلك؛ سيبدأ التَّغييرُ السَّريعُ في العالمِ الماليِّ بأكملِه، وبالتَّالي؛ في النِّظامِ العالميِّ بأكمله.

قبلَ مائةِ عامٍ؛ كانت هناكَ صدمةٌ ثوريَّةٌ في روسيا، والَّتي بدأت مع ثورةِ شباط، وانتهت مع ثورةِ تشرين الأوَّل، وخلالَ انقلابِ تشرين الأوَّل (وبعده)؛ راحَ الثُّوار يغنُّونَ بالأمميَّةِ، أتذكَّرُ بشكلٍ خاصٍّ تلكَ الكلمات:

سوف ندمِّرُ عالمَ الشَّرِّ بأسره ... من أساسِه، ومن ثمَّ لنا نحن، سنبني عالماً جديداً ... العالمَ الَّذي كانَ لا شيء ... سوف يصبحُ كلَّ شيء.

من المثيرِ للدَّهشةِ هذه التَّرنميةُ الخاصَّةُ بالثَّوريِّين الحاليِّين: «بناءُ عالمٍ جديدٍ»، وقد حدَّدَ مهمَّةَ بنائه «العالم الرَّقميّ» كما يبدو؛ الرِّجالُ «المبدعون» الحاليُّون من جميعِ «الضَّواحي»، مثلَ وادي السِّيليكون، الَّذين يتصرَّفون بطريقةٍ غيرِ ودِّيَّةٍ معَ «سادةِ» نيويوريك ول ستريت، أو معَ سادةِ المالِ في لندن، وهم أنفسُهم يرغبونَ في الهيمنةِ، لذلك فإنَّهم يطلقون على العالمِ الَّذي بناه المصرفيُّونَ اسمَ: «عالم الهيمنة» دونَ أن يشعروا بالحرج.

نتذكَّرُ أنَّهُ في الأعوامِ ٢٠١١-٢٠١٢؛ شهدَت شوارعُ العديدِ من المدنِ الأمريكيَّةِ مظاهراتٍ رفعَت شعاراتِ: «احتلُّوا وول ستريت Occupy Wall Street، ولأوَّلِ مرَّةٍ في التَّاريخِ الأمريكيِّ؛ أطلقوا بصوتٍ عالٍ على وول ستريت اسمَ: «عالم الهيمنة».

إنَّنا، لسببٍ ما، نثقُ في أنَّ هؤلاء المتظاهرين سيعودون إلى شوارعِ المدنِ الأمريكيَّةِ ويصرخون "Kill Wall-Street" بطاقةٍ مضاعفةٍ ثلاثةَ أضعاف، وسوف تشاركُ هذه الحشودُ من الأميركيِّين العاديِّين في تدميرِ العالمِ الماليِّ القديمِ من أساسِه، وبعدَ ذلك سيبدأ الرِّجالُ من «الضَّواحي التِّكنولوجيَّةِ» في بناءِ عالمٍ ماليٍّ جديدٍ من أجل أن يصبحَ «كلُّ شيءٍ» فيه حسناً، وعندها؛ سيجدُ المشاركون العاديُّون في الثَّورةِ (بما فيهم أولئك الَّذين يبحثون عن عملاتٍ «رقميَّةٍ» كوسيلةِ للحصولِ على الحرِّيَّةِ والثَّروةِ) أنَّهم في معسكرِ اعتقالٍ إلكترونيٍّ، ولكن: سيكونُ من المستحيلِ الهروبُ منه .

البياناتُ الضَّخمةُ، أو: الأخُ الأكبرُ يراقبُك

إنَّ مناقشةَ موضوعِ الاقتصادِ الرَّقميِّ الَّذي أصبحَ شائعاً الآن؛ لا تكتملُ أبداً دونَ استخدامِ اللُّغةِ المخادعةِ، وعلى سبيلِ المثالِ؛ فإنَّ المصطلحاتِ الأجنبيَّةَ مثل " blockchain" ، وبيتكوين، والبيانات الضَّخمة، والمؤسَّسة الافتراضيَّة، والشَّبكات النديَّة... إلخ؛ لا تجعلُنا في بعضِ الأحيانِ نفهمُ تماماً ما وراءَ هذه الكلماتِ المعقَّدةِ؛ فلديها في بعضِ الأحيانِ تأثيرُ المنوِّمِ على المواطنِ العاديِّ.

بكلِّ الأحوالِ، غالباً ما يقعُ الشَّخصُ العاديُّ تحتَ تأثيرِ أولئك الَّذين يستخدمونَ بنشاطٍ «اللُّغةَ الرَّقميَّةَ المخادعةَ» والَّتي بمساعدتِها يتمُّ رسمُ «المستقبلِ الرَّقميِّ المشرقِ» للبشريَّة.

لنأخذْ مصطلحَ «البيانات الكبيرة Big Data» كمثالٍ: يتمُّ تقديمُ مصطلحِ البياناتِ الكبيرةِ BD)) في أدبيَّاتِ اللُّغةِ الرُّوسيَّة كذلك، وهو بالأساس أحدُ المصطلحاتِ القليلةِ الَّتي لها تاريخُ ميلادٍ موثوقٌ للغايةِ: ٣ أيلول ٢٠٠٨، عندما تمَّ إصدارُ عددٍ خاصٍّ من أقدمِ مجلَّةٍ علميَّةٍ بريطانيَّةٍ تُسمَّى نيتشر «مجلَّةُ الطَّبيعةِ»، مُكرَّسٍ لإيجادِ إجابةٍ على السُّؤالِ: «كيف يمكنُ للتِّكنولوجيا أن تتيحَ العملَ مع بياناتٍ بأحجامٍ كبيرةٍ؟»، في الواقع؛ إنَّ مشكلةَ العملِ مع كمِّيَّاتٍ كبيرةٍ من البياناتِ قديمةٌ قدمَ العالمِ.

كانَ الاهتمامُ بالبياناتِ الضَّخمةِ حادَّاً بشكلٍ خاصٍّ في الخمسيناتِ والسِّتينات من القرنِ الماضي، عندما بدأ عصرُ أجهزةِ الكمبيوتر، والَّذي فتحَ إمكانيَّاتٍ جديدةً في مجالِ تراكمِ المعلوماتِ وتخزينِها وتصنيفِها ومعالجتِها ونشرِها.

في الواقع؛ إنَّ «البياناتِ الضَّخمةَ» هي علامةٌ تجاريَّةٌ جديدةٌ، عبوةٌ عصريَّةٌ لـ «منتجٍ» قائمٍ، وهو نوعٌ من الحركةِ التَّسويقيَّةِ المصمَّمةِ لزيادةِ حصصِ أولئك الَّذين يروِّجونَ لمشاريع «الاقتصاد الرَّقميِّ»، بينما لا يوجدُ تعريفٌ ثابتٌ لقاعدةِ البيانات.

تُعرِّفُ ويكيبيديا قاعدةَ البياناتِ بأنَّها: «مجموعةٌ من الأساليبِ والأدواتِ لمعالجةِ البياناتِ المهيكلةِ وغيرِ المهيكلةِ ذاتِ الأحجامِ الضَّخمةِ، وذاتِ التَّنوُّعِ الكبيرِ للحصولِ على النَّتائجِ الَّتي يتصوَّرها الإنسانُ، والَّتي تكونُ فعَّالةً في ظروفِ النُّموِّ المستمرِّ، والتَّوزيع على

العقدِ العديدةِ لشبكةِ الكمبيوتر الَّتي تمَّ تشكيلُها في أواخرِ عامِ ٢٠٠٠، بديلاً عن الأنظمةِ التَّقليديَّةِ (أنظمة إدارة قواعد البيانات وحلول الأعمال الذَّكيَّة)»، وكما يتَّضحُ من التَّعريفِ أعلاه؛ ترتبطُ طريقةُ "DB"ارتباطاً مباشراً بحلِّ مهامِّ الأعمالِ الذَّكيَّةِ (BI)

ربَّما يمكنُ باستخدامِ طريقةِ DB حلُّ المشاكلِ الأُخرى (على سبيلِ المثال: دراسة الطَّبيعة والكون)، ولكن إذا حكمنَا من خلالِ المنشوراتِ على موضوعِ قاعدةِ البيانات؛ نرى أنَّ حصَّةَ الأسدِ من المواردِ المخصَّصةِ هي لما أطلقَت عليه ويكيبيديا BusinessIntelligence.

في عامِ ٢٠١١؛ نشرت شركةُ ماكينزي ـ وهي شركةٌ استشاريَّةٌ دوليَّةٌ معروفةٌ ـ تقريراً بحثيَّاً بعنوان (Big Data)البيانات الضَّخمة: الجبهة الأماميَّة في الابتكارِ والمنافسةِ والإنتاجيَّةِ (البيانات الكبيرة: الحدود التَّالية أو الابتكار والمنافسة والإنتاجيَّة)

http://www.webcitation.org/6ComRQdfl

حيثُ احتوى التَّقريرُ على قائمةٍ مثيرةٍ للإعجابِ لتلك الأساليبِ المستخدمةِ في مجالِ قواعدِ البيانات: طرقٌ من فئةِ تعدينِ البيانات «DataMining»، والتَّعهيد الجماعيُّ والشَّبكات العصبيَّة الاصطناعيَّة، وتحليل الشَّبكات، والتَّحسين، بما في ذلك الخوارزميَّاتُ الجينيَّةُ، والتَّعرُّف على الأنماط والتَّحليلات التَّنبُّؤيَّة، وكذلك نمذَجةُ المحاكاةِ في التَّحليلِ المكانيِّ والتَّحليلِ الإحصائيِّ من البيانات... إلخ.

بصراحةٍ، إنَّ في الضَّجَّةِ الَّتي أُثيرت حولَ موضوعِ البياناتِ الضَّخمةِ الكثيرَ من «الفقاعاتِ» والعلاقاتِ العامَّةِ، ولكنَّ هذا الضَّجيجَ يخفي بشكلٍ عامٍّ النِّضالَ من أجلِ الأسواقِ، علماً أنَّ الشَّركاتِ لا تعلنُ عن ذلك.

ليسَ فقط صراعاً على الأسواقِ، بل صراعٌ من أجلِ كلِّ فردٍ يمكنُ أن يصبحَ مستهلكاً أو مشترياً محتملاً لأيِّ سلعٍ أو خدماتٍ، فقد كانت الشَّركاتُ والبنوكُ وغيرُها من المنظَّماتِ تعملُ دائماً في مجالِ ذكاءِ الأعمالِ، ولكن في المرحلةِ الماضيةِ؛ درسوا الأسواقَ وتنبَّؤوا بتطوُّرها «بشكلٍ عام».

في أفضلِ الحالاتِ؛ أُجريَت البحوثُ الاجتماعيَّةُ والتَّسويقيَّةُ على مجموعاتٍ سكَّانيَّةٍ مختلفةٍ وعلى مجموعاتِ أعمالٍ مختلفةٍ تعملُ كمستهلكين (مشترين)، وقد تمَّت دراسةُ احتياجاتِ وأذواقِ وأنماطِ السُّلوكِ في سوقِ هذه المجموعات، كما تمَّ الأخذُ بالاعتبارِ تأثيرُ المنافسين في السُّوقِ.

في عصرِ المعلوماتيَّةِ العامَّةِ؛ اشتدَّت المنافسةُ في الأسواقِ، ولكن في الوقتِ نفسِه ظهرَت فرصٌ جديدةٌ يمكنُ للشَّركاتِ استغلالُها إذا رغبَت في ذلك، حيث يمكنها تلقِّي كمِّيَّة كبيرة من المعلوماتِ حولَ أيِّ شخصٍ تقريباً، مثلُ تلك المعلوماتِ الَّتي تمَّت معالجتُها وتفسيرُها بشكلٍ صحيحٍ؛ تشكِّلُ «مفتاحَ» العملِ (للشَّركة، للبنك، للصُّندوق... إلخ)، كما أنَّها وسيلةٌ لتحويلِ الأفرادِ إلى عملاءَ محتملين، ومن ثمَّ يتمُّ توطيدُ العلاقةِ القائمةِ بثباتٍ معَ العميل.

تظهرُ هذه الفرصُ على وجهِ التَّحديدِ في الأعمالِ المتعلِّقةِ بتطويرِ تكنولوجيا المعلومات، فمن ناحية، فإنَّ أيَّ شخصٍ يستخدمُ هذه التِّقنيَّاتِ (الإنترنت، والهاتف الخليوي، والأشياء «الذَّكيَّة»)؛ يتركُ عدداً كبيراً من «الآثارِ» المختلفةِ في فضاءِ المعلوماتِ.

وهكذا؛ فإنَّ الكثيرَ من آثارِ الإنسانِ المعاصرِ تبقى في الفضاءِ الإلكترونيِّ، وذلكَ لحقيقةِ أنَّه قد غرقَ في عالمِ الشَّبكاتِ الاجتماعيَّةِ، وبالتَّالي فإنَّه حتماً يتركُ عدداً إضافيَّاً من الآثارِ نتيجةً لملءِ النَّماذجِ المختلفةِ عندَ استلامِ بطاقاتِ الحسمِ، أو عندَ زيارةِ البنوكِ وشركاتِ التَّأمينِ وغيرها لأسبابٍ مختلفة، بالإضافةِ إلى ذلك؛ فقد يشاركُ في استطلاعاتِ الرَّأيِ ويتركُ تعليقاتِه في الفنادقِ والمتاجرِ، كما أنَّه، أخيراً، يقعُ باستمرارٍ ضمنَ مجالِ عملِ الوسائلِ التِّقنيَّةِ للمراقبةِ بالفيديو.

وهكذا يمكنُ متابعةُ قائمةِ أين وكيف يتركُ الشَّخصُ «آثاراً»، إنَّهُ يقومُ بذلك دونَ وعيٍ في أكثرِ الأحيانِ.

من ناحيةٍ أُخرى؛ تظهرُ أدواتٌ تقنيَّةٌ أكثرُ قوَّةً كلَّ عامٍ، تتيحُ تلك الأدواتُ معالجةَ المعلوماتِ الموجودةِ في هذه «المساراتِ»، بعد أن يتمَّ تركيزُ العملِ على جمعِ ومعالجةِ «آثارِ الأقدامِ» المنتشرةِ في فضاءِ المعلوماتِ الضَّخمِ، حيثُ يمكنُ إنشاءُ قواعدِ بياناتٍ ضخمةٍ حولَ كلِّ شخصٍ تقريباً، ومن ثمَّ تتمُّ إعادةُ بناءِ «صورته»، في هذه الحالةِ؛ سيتمُّ استخدامُ المعلوماتِ الشَّخصيَّةِ الأولى للتَّنبُّؤِ بالسُّلوكِ البشريِّ، ولاحقاً ـ أيضاً ـ من أجلِ التَّحكُّمِ في الشَّخصِ (الإدارة، وغالباً ما لا يدرك ذلك).

لذلك، أصبحَ الأفرادُ في عصرِ المعلوماتيَّةِ أهدافاً للمراقبةِ الدَّائمةِ من قِبَلِ مجموعةٍ متنوِّعةٍ من المؤسَّساتِ، وسوف يتحوَّلُ في المستقبلِ من كائنٍ مراقبٍ .... إلى كائنٍ يتمُّ التَّحكُّمِ فيه.

مع تطوُّرِ قواعدِ البياناتِ؛ أصبحَ مجالُ تطويرِ التِّكنولوجيا الجديدةِ من الأعمالِ الأساسيَّةِ، ونظراً للطَّلبِ الكبيرِ على التِّكنولوجيا، فإنَّ مورِّدي أجهزةِ الكمبيوترِ والبرامجِ ومعدَّاتِ الاتِّصالاتِ يفكِّرون بشكلٍ متزايدٍ في حاجةِ المؤسَّساتِ والأعمالِ إلى تطويرِ تقنيَّاتِهم، وفقاً لـ Wikipedia، مع حلولِ عامِ ٢٠١١؛ كان معظمُ أكبرِ مورِّدي تكنولوجيا المعلوماتِ يستخدمون في استراتيجيَّاتِ أعمالِهم مفهومَ البياناتِ الضَّخمةِ، بما في ذلك IBM, Oracle, Microsoft, Hewlett-Packard.

في الواقعِ؛ يتمثَّلُ العملُ المستقلُّ في جمعِ المصفوفاتِ الكبيرةِ ومعالجتِها للبيعِ لاحقاً، ومن الأمثلة على ذلك: ما تقومُ به شركةُ اكسوم الأمريكيَّةُ، والَّتي تمَّ إنشاؤها في عامِ ١٩٦٩، وشاركَت أصلاً في البحوثِ التَّسويقيَّةِ المختلفةِ للعديدِ الشَّركاتِ الكُبرى، وفي السَّنواتِ السَّابقةِ؛ حينَ أُعيدَ بناءُ الشَّركةِ، أصبحَ جمعُ المعلوماتِ حولَ الأفرادِ في العالمِ أولويَّةً في أنشطتِها، حيثُ استخدمت الشَّركةُ في عامِ ٢٠١٢ أكثرَ من ٢٣ ألفِ مخدَّمٍ (server) لتخزينِ وتحليلِ البياناتِ.

وتشيرُ التَّقديراتُ إلى أنَّ الشَّركةَ تمتلكُ معلوماتٍ شخصيَّةً تغطِّي حوالي ٨٠ في المائة من السُّكَّانِ البالغين في الولاياتِ المتَّحدةِ، وقد كتبت الخبيرةُ المحلِّيَّةُ الشَّهيرةُ في مجالِ الاستخباراتِ التَّنافسيَّةِ «إيلينا لارينا» عن هذه الشِّركةِ: «يوجد اليومَ في أمريكا العديدُ من مزوِّدي البياناتِ عن الأشخاصِ والمجموعاتِ الاجتماعيَّةِ والشَّركاتِ، أكبرُها شركةُ اكسوم "Axiom"، إذ تمتلكُ مجموعةَ بياناتٍ كاملةً لأكثرَ من ٥٠٠ مليون شخص، بما في ذلك معظمُ البالغين الأميركيِّين وسكَّانُ البلدانِ المجاورةِ، حيثُ تحتوي البياناتُ على كلِّ شيءٍ تقريباً؛ من أرقامِ الضَّمانِ الاجتماعيِّ ورخصِ القيادةِ، إلى التَّاريخِ الطِّبِّيِّ والعلاقاتِ مع المؤسَّساتِ الائتمانيَّةِ، وكذلك اسمُ الأمِّ قبلَ الزَّواجِ وقائمةُ الجرائمِ الإداريَّةِ البسيطةِ، حيثُ يقتربُ العددُ الإجماليُّ لمعالمِ الهويَّةِ الرَّقميَّةِ لكلِّ شخصٍ مدرجٍ في قاعدةِ بياناتِ الشَّركةِ من خمسين معلماً.

وتشكِّلُ الشَّركاتُ الأمريكيَّةُ العاملةُ في مجالاتٍ مثلِ التَّمويلِ والتَّأمينِ والتَّسويقِ والإعلامِ وتجارةِ التَّجزئةِ والطِّبِّ والسِّياحةِ والاتِّصالاتِ السِّلكيَّةِ واللَّاسلكيَّةِ؛ أهمَّ عملاءِ شركةِ اكسوم».

تسعى شركةُ اكسيوم للتَّعاونِ والاتِّحادِ مع شركاتٍ مماثلةٍ لها من أجلِ أن تصبحَ من الشَّركاتِ الاحتكاريَّةِ في السُّوقِ العالميَّةِ لجمعِ ومعالجةِ وتراكمِ وبيعِ المعلوماتِ المتعلِّقةِ

بالأفراد، فعلى سبيلِ المثال: دخلَت اكسوم في اتِّفاقيَّةً حولَ التَّعاونِ وتبادلِ المعلوماتِ مع الشَّركةِ الأمريكيَّةِ المعروفةِ TiVo Corporation، المتخصِّصةِ في جمعِ ومعالجةِ معلوماتِ الفيديو الرَّقميَّةِ، كما وقَّعَت Acxiom أيضاً اتِّفاقيَّةً مع فيسبوك في شباط ٢٠١٣.

تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ الجمهورَ النِّشطَ يوميَّاً على هذه الشَّبكةِ الاجتماعيَّةِ يبلغ حوالي ٧٠٠ مليون شخص، ومن المعروفِ أنَّ فيسبوك قد عانت منذُ فترةٍ طويلةٍ من «مسألةِ» مشاكلِ قاعدةِ البيانات، لكنَّها تفضِّلُ بشدَّةٍ «عدمَ التَّألُّقِ»، أو ربَّما تفضِّلُ تنفيذَ أعمالِها المتعلِّقةِ بقاعدةِ البياناتِ من خلالِ شريكها اكسيوم.

ومن الميزات الأُخرى للشَّركاتِ العاملةِ في جمعِ البياناتِ الشَّخصيَّةِ تحتَ العلامةِ البريئةِ «قواعدُ البياناتِ الكبيرةِ (DB)» هي أنَّها بدأت عملَها بناءً على أوامرَ حكوميَّةٍ، حيثُ أصبحَت الحكومةُ الأمريكيَّةُ في بعضِ الأحيانِ: هي العميلَ الرَّئيس!.

ومن الأمثلةِ على ذلك: شبكةُ التَّواصلِ الاجتماعيِّ «فيسبوك»، حيث إنَّه وفي منتصفِ عامِ ٢٠١٣؛ تمَّ تأكيدُ المعلوماتِ الَّتي تفيدُ بأنَّ وكالةَ الأمنِ القوميِّ (وفقاً لترتيبِ مكتبِ التَّحقيقاتِ الفيدراليِّ) تقومُ بجمعِ معلوماتٍ حولَ مستخدمي الشَّبكاتِ الاجتماعيَّةِ، بما في ذلك مراسلاتهم، بالإضافة إلى معلوماتٍ حولَ أمكنةِ إقامتِهم منذُ عامِ ٢٠٠٧.

من بينِ خدماتِ الإنترنت الأُخرى؛ توفِّرُ فيسبوك معلوماتٍ حولَ المستخدمين للخدماتِ الخاصَّةِ، ففي آب ٢٠١٣، أُجبر موقعُ فيسبوك ــ تحتَ ضغطٍ من الجمهورِ ــ على نشرِ التَّقريرِ الأوَّلِ حولَ مقدارِ المعلوماتِ المرسلةِ جزئيَّاً إلى تلك الجهاتِ، وقد أُجبرَ على أرسالِ تلك المعلوماتِ في النِّصفِ الأوَّلِ من عامِ ٢٠١٣ استجابةً إلى ٢٥ ألف طلب للحصولِ على معلوماتٍ حولَ ٣٨ ألف مستخدم.

تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ الطَّلباتِ لم تكن من حكومةِ الولاياتِ المتَّحدةِ فقط، بل أيضاً من عددٍ من الدُّولِ الأُخرى، وهكذا يمكن الافتراضُ بأنَّ نقلَ المعلوماتِ قد تمَّ على أساسٍ تجاريٍّ.

لم يعدْ من الضَّروريِّ الحديثُ عن الشَّركةِ المذكورةِ أعلاهُ اكسوم، فهي تقريباً المزوِّدُ الرَّسميُّ للمعلوماتِ عن مواطني الولاياتِ المتَّحدةِ ودولٍ أُخرى لصالحِ وكالةِ الأمنِ القوميِّ ووزارةِ الدِّفاعِ الأمريكيَّةِ والأمنِ الدَّاخليِّ.

بكلِّ الأحوالِ، فإنَّه لفهمِ كيف تمَّ تنظيمُ الشَّراكةِ بين القطاعين العامِّ والخاصِّ في الولاياتِ المتَّحدةِ تحتَ ستارِ علامةِ BigData؛ فمن المفيدِ التَّعرُّفُ على كتابِ: «لا شيءَ

شخصيٍّ» للكاتبِ الأمريكيِّ أندرو كين، كيف تستخدم الشَّبكات الاجتماعيَّة ومحرِّكات البحثِ والخدمات الخاصَّة «البيانات الشَّخصيَّة» (نُشر الكتابُ عامَ ٢٠١٦ باللُّغةِ الرُّوسيَّةِ).

في الواقع: إنَّ كلَّ الشَّركاتِ الَّتي تعملُ في وادي السِّيليكون (منطقة في كاليفورنيا، حيثُ تعملُ مجمَّعاتُ التِّكنولوجيا في مجالِ الابتكارِ، بما في ذلك مجالُ التِّكنولوجيا الرَّقميَّةِ) ـ وفقاً لأندرو كين ـ تعملُ لصالحِ وكالاتِ الاستخباراتِ الأمريكيَّةِ، وتعتبرُ وكالةُ الأمنِ القوميِّ(NSA) من أهمِّ العملاءِ.

يستكملُ كتابُ كين بشكلٍ جيِّد للغايةِ تلكَ المعلوماتِ الَّتي نشرَها في عامِ ٢٠١٣ «إدوارد سنودن»؛ ضابطُ الأمنِ القوميِّ السَّابقِ، والَّتي تؤكِّدُ «تضيء» على أنَّ نجاحاتِ العديدِ من رجالِ الأعمالِ الَّذين تمَّت ترقيتُهم في وادي السِّيليكون، كانت مبنيَّةً فقط على العلاقاتِ مع NSA ووكالاتِ الاستخباراتِ الأمريكيَّةِ الأُخرى (هناك ما يقربُ من عشرين منهم في أمريكا)، نذكرُ منهم ـ على سبيلِ المثالِ ـ وهم....و وهنا نشيرُ، على سبيلِ المثالِ، الى «بيتر ثيل»؛ المعروفِ باسمِ: مؤسِّس نظامِ الدَّفعِ في PayPal، «الَّذي تمَّت ترقيتُه» في أمريكا والعالمِ بعدَ أن قامَ باختراقِ عشراتِ البلدانِ، بما في ذلك روسيا.

يوردُ «كين» معلوماتٍ تفصيليَّةٍ حولَ مسابقةِ اكسوم للحصولِ على لقبِ الشَّراكةِ الشِّرِّيرةِ بين القطاعين العامِّ والخاصِّ من خلالِ بدءِ تشغيلِ شركةِ بالانتير« Palantir» للاستخباراتِ، الَّتي أنشأها «بيتر تيل» في عامِ ٢٠٠٤، حيثُ قامَت الشَّركةُ بجمعِ كمِّيَّاتٍ كبيرةٍ من البياناتِ لأغراضِ الاستخباراتِ وإنفاذِ القانون.

في البدايةِ؛ حصلت الشَّركةُ على تمويلٍ جزئيٍّ من In-Q-Tel، وهي وحدةٌ استثماريَّةٌ تابعةٌ لوكالةِ المخابراتِ المركزيَّةِ الأمريكيَّة، استثمرَت فيها مليوني دولار، وقد خدمت الشَّركةُ وكالةَ المخابراتِ المركزيَّةِ الأمريكيَّةِ من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨، بينما تفتخر بالانتير اليومَ بقائمةٍ من العملاءِ تضمُّ FBI وَ CIA وجيشَ الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ، ومشاةَ البحريَّةِ الأمريكيَّةِ، وسلاحَ الجوِّ الأمريكيَّ ووزارةَ الدِّفاع.

في عامِ ٢٠١٣؛ بلغت قيمةُ هذه الشَّركةِ الخاصَّةِ تسعةَ مليارات دولار، وجذبت استثماراتٍ تبلغُ ٥.١٠٧ مليون دولار، ووفقاً لـ«مارك بودين»؛ مؤلِّفِ الكتابِ الشَّهيرِ حول عمليَّةِ تدميرِ أسامة بن لادن، فإنَّ برامجَ بالانتير تستحقُّ اسماً مشهوراً: «تطبيقاتُ القاتل»، وقد وصفَ

موظَّفٌ في القوَّاتِ الخاصَّةِ الأمريكيَّةِ في أفغانستان خدماتِ بالانتير الَّتي استخدمَها على نطاقٍ واسعٍ، قائلاً ...لديها قدراتٌ استخباراتيَّةٌ «إلهيَّةٌ»، نضيفُ أنَّ: جميعَ المشاريعِ المبتكرةِ لبيتر تيل مترابطة.

يعدُّ نظامُ الدَّفعِ نفسِه PayPal أحدَ القنواتِ المهمَّةِ لاستلامِ المعلوماتِ للعملاءِ النِّهائيِّين ـ وكالاتُ الاستخباراتِ الأمريكيَّةِ ـ.

في الواقعِ، وبعدَ قراءةِ كتابِ كين، ومقارنةِ محتوياتِه مع حقائقَ أُخرى؛ نتوصَّلُ إلى نتيجةٍ غيرِ متوقَّعةٍ: التِّكنولوجيا الأمريكيَّةُ الفائقةُ (ما يسمَّى «وادي السِّيليكون») هي مشروعٌ كبيرٌ يسمَّى: «الأخ الأكبر يراقبك»، إنَّها عبارةٌ مشهورةٌ عن روايةِ جورج أورويل عامَ ١٩٨٤.

من الجديرِ بالذِّكرِ أنَّه في عامِ ١٩٩٨ أنشأت الولاياتُ المتَّحدةُ والمملكةُ المتَّحدةُ جوائزَ الأخِ الأكبرِ « Big Brother» السَّنويَّةَ، حملَت الجائزةُ اسماً على شرفِ الأخِ الأكبرِ من روايةِ جورج أورويل، يتمُّ منحُها على أساسِ استطلاعاتِ الرَّأيِ عن الانتهاكِ الصَّارخِ للخصوصيَّةِ وحرِّيَّةِ المواطنين من قِبَلِ الدَّولةِ أوالشَّركةِ. (http://www.bigbrotherawards.org/)

عموماً، يتمُّ اليومَ بالفعلِ إنشاءُ مثلِ هذه البرامجِ «الجوائز» في أكثرَ من عشرين دولةً مختلفةً (روسيا، للأسف، ليست من بينها).

في عامِ ٢٠٠٥؛ كانت شركةُ اكسوم هي المرشَّحةَ للجائزةِ في الولاياتِ المتَّحدةِ، وفي عامِ ٢٠١٦ حصلت فيسبوك على هذا اللَّقبِ الفخريِّ في بلجيكا.

«الاقتصادُ الرَّقميُّ»

المستقبلُ المشرقُ للبشريَّةِ أم «فقاعةُ الأسهمِ»؟

تدخلُ عبارةُ «الاقتصادِ الرَّقميِّ» بجرأةٍ في مفرداتِ السِّياسيِّين ورجالِ الأعمالِ والصَّحفيِّين المعاصرين، حيثُ دخلَ موضوعُ الاقتصادِ الرَّقميِّ دائرةَ الضَّوءِ في المنتدياتِ الاقتصاديَّةِ العالميَّةِ (على سبيلِ المثال: دافوس)، والمؤتمراتِ العلميَّةِ الموثوقةِ، والمؤسَّساتِ الماليَّةِ الدُّوليَّةِ، إذ إنَّ أحدَ أهمِّ التَّقاريرِ الرَّئيسةِ للبنكِ الدُّوليِّ في سلسلةِ «التَّنميةِ العالميَّةِ» لعامِ ٢٠١٦ هو التَّقريرُ الخاصُّ بدراسةِ «الاقتصادِ الرَّقميِّ» في العالم، وقد نصَّت مقدِّمةُ التَّقريرِ الَّذي حملَ عنوانَ «الأرباح الرَّقميَّة»، والَّذي كتبهُ رئيسُ مجموعةِ البنكِ الدُّوليِّ «جيم يونغ كيم» على ما يلي: «إنَّنا نشهدُ أعظمَ ثورةٍ في مجالِ المعلوماتِ والاتِّصالاتِ في تاريخِ البشريَّةِ، فأكثرُ من ٤٠٪ من سكَّانِ العالمِ لديهم إمكانيَّةُ الوصولِ إلى الإنترنت، وكلَّ يومٍ يتصفَّحُ المستخدمون الجددُ الإنترنت.

كما أنَّه من بينِ أفقرِ ٢٠٪ من الأُسرِ، يوجدُ لدى ما يقربُ من كلِّ ٧ من أصلِ ١٠ هاتفٌ محمولٌ، كما أنَّ عددَ أفقرِ الأُسرِ الَّتي لديها هاتفٌ محمولٌ أعلى من عددِ الأُسرِ الَّتي ليس لديها أو «تسعى للحصولِ» على المرحاضِ أو مياهِ الشُّربِ النَّظيفةِ.

ثلاثةُ أفكارٍ تمرُّ من خلالِ التَّقريرِ بأكملِه، أوَّلُها: الاستخدامُ الواسعُ النِّطاقِ للإنترنت والاتِّصالاتِ المتنقِّلةِ وتقنيَّاتِ المعلوماتِ والكمبيوتر (ICT)، أصبحَ أساساً لخلقِ «اقتصادٍ رقميٍّ»، الثَّاني: «الاقتصادُ الرَّقميُّ» للعديدِ من دولِ العالمِ في مرحلةٍ من التَّطوُّرِ السَّريعِ.

والثَّالث: سيؤدِّي الاقتصادُ الرَّقميُّ إلى تحوُّلٍ جذريٍّ في العالم، والَّذي يمكنُ تقييمُه بعلامةِ زائد، إذاً وبكلِّ بساطةٍ: سيكونُ مستقبلُ الإنسانيَّةِ أكثرَ إشراقاً من حالتِهِ الرَّماديَّةِ القاتمةِ الحاليَّةِ.

في الواقع، إنَّ هذا التَّقريرَ مليءٌ بالتَّفاؤلِ، ويبعثُ الأملَ في أنَّ «الاقتصادَ الرَّقميَّ» سوفَ يوفِّرُ غداً لأفقرِ النَّاسِ على الكوكبِ إمكانيَّةَ الوصولِ إلى المرحاضِ ومياهِ الشُّربِ النَّقيَّةِ.

بكلِّ الأحوالِ وكما ذكرَ التَّقريرُ، فقد ازدادَ عددُ مستخدمي الإنترنت في الفترةِ من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥ إلى ثلاثةِ أضعافٍ: من مليار إلى ٢.٣ مليار، بالمقابلِ فإنَّ نصفَ عددِ سكَّانِ الأرضِ لا يستخدمون الإنترنت!.

برغمِ ذلك، يتَّضحُ أنَّ واضعي التَّقريرِ قد سمُّوا ذلكَ بـ«الثَّورةِ الرَّقميَّةِ»، وعلَّقُوا عليه على النَّحوِ التَّالي: «هذا يعني أنَّ شبكاتِ الاتِّصالاتِ اليومَ تربطُ الشَّركاتِ والمواطنين والحكوماتِ بقوَّةٍ أكبرَ من أيِّ وقتٍ مضى، حيثُ جلبَت الثَّورةُ الرَّقميَّةُ على الفورِ فوائدَ للأفرادِ، وأصبحَ من الأسهلِ والأكثرِ ملاءمةً: التَّواصلُ وتلقِّي المعلوماتِ، وظهرَت منتجاتٌ رقميَّةٌ مجَّانيَّةٌ، وأشكالٌ جديدةٌ من التَّرفيه، إضافةً إلى ذلك ـ وبفضلها ـ كان هناك شعورٌ بالتَّرابطِ الاجتماعيِّ العميقِ على مستوى العالم».

ومع ذلك، فإنَّ محرِّري التَّقريرِ يعربون عن استيائِهم فيما يتعلَّقُ بسرعةِ انتشارِ الإنترنت والاتِّصالات المتنقِّلةِ وتكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالات في العالم.

وهذا بالتَّحديدِ ـ في رأيهم ـ هو الَّذي يزرعُ الشُّكوكَ في أنَّ «الثَّورةَ الرَّقميَّةَ» يمكنُ أن تمنحَ النَّاسَ حقَّاً فائدةً تسمَّى «المكاسبَ الرَّقميَّةَ»، بينما ستكونُ الفوائدُ أكثرَ وضوحاً فيما إذا كانت الدُّولُ ستحفِّزُ انتشارَ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالات وتوجِّهُها، لذلك يجبُ أن تكونَ التَّغطيةُ ١٠٠٪ !، ويجبُ ألَّا يكونَ هناكَ «مناطقُ ظلٍّ» على هذا الكوكب!

كما أنَّ جنيَ «الأرباحِ الرَّقميَّةِ» الحقيقيةِ مشروطٌ باستخدامِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالاتِ على نطاقٍ أوسعَ، ليس فقط على مستوى الأسرةِ (التَّواصل، التَّواصل بين النَّاس)، ولكن أيضاً في الاقتصاد، لذلك يجبُ أن تنموَ «الثَّورةُ الرَّقميَّةُ» باتِّجاهِ تحوُّلٍ ثوريٍّ للاقتصادِ، كما يجبُ أن تنتقلَ الإنسانيَّةُ من الاقتصادِ التَّقليديِّ إلى «الاقتصادِ الرَّقميِّ»،

رغمَ أنَّ عبارةَ «الاقتصادِ الرَّقميِّ» قد ظهرَت منذُ أكثرَ من عشرين عاماً (تمَّ طرحُها في عامِ ١٩٩٥ من قِبَلِ العالِمِ الأمريكيِّ «نيكولاس نيجربونتي» من جامعةِ ماساتشوستس)، إلَّا أنَّ هذا المفهومَ لا يزالُ غامضاً إلى حدٍّ كبيرٍ، كما أنَّ تقريرَ البنكِ الدُّوليِّ لا يقدِّمُ أيضاً تعريفاً واضحاً، بل تعريفاً عامَّاً، حيثُ يمكنُ تمثيلُ «الاقتصادِ الرَّقميِّ» على أنَّهُ جزءٌ من علاقةٍ اقتصاديَّةٍ متنوِّعةٍ تتوسَّطُ فيها الإنترنت والاتِّصالاتُ المتنقِّلةُ وتكنولوجيا المعلومات.

واليومَ، تعملُ تقنيَّاتُ المعلوماتِ والحاسوبِ الحديثةُ على تصويبِ الرَّوابطِ بينَ الشَّركاتِ والمصارفِ والحكومةِ والسُّكَّانِ، وعلى إزالةِ السَّلاسلِ الطَّويلةِ من الوسطاءِ، بالإضافةِ إلى

تسريعِ تنفيذِ المعاملاتِ والعمليَّاتِ المختلفةِ (البيع، القروض، الإيجار، دفعُ الضَّرائب، الغرامات، الرُّسوم، المدفوعات والمدفوعات الأخرى).

استناداً إلى فكرةِ «الاقتصاد الرَّقميِّ»؛ خلصت العديدُ من الدِّراساتِ (بما في ذلك تقريرُ البنكِ الدُّوليِّ المذكورُ أعلاه) إلى أنَّ هذا النَّموذجَ من الاقتصادِ سيوفِّرُ «أرباحاً رقميَّةً» للمجتمعِ في شكلِ إنتاجيَّةِ عملٍ أعلى، وشركاتٍ أكثرَ تنافسيَّةً، وخفضِ تكاليفِ الإنتاجِ، وانخفاضِ الأزماتِ (بسببِ المبيعاتِ الأكثرِ نشاطاً للسِّلَعِ والخدمات)، ونموِّ العمالةِ (الحدُّ من البطالةِ)، وتحسينِ تلبيةِ الاحتياجاتِ البشريَّةِ، والحدِّ من الفقرِ، وحتَّى إضعافِ (أو التَّغلُّبِ بشكلٍ كاملٍ) على الاستقطابِ الاجتماعيِّ للمجتمعِ.

إنَّ العديدَ من المنشوراتِ حولَ موضوعِ «الاقتصادِ الرَّقميِّ» قد شكَّلت بالفعلِ أفكاراً مقبولةً عموماً حولَ ما تمَّ تضمينُه في تكوينِ الاقتصادِ الرَّقميِّ، حيث إنَّ العناصرَ الرَّئيسةَ هي: التِّجارةُ الإلكترونيَّةُ، المصرفيَّةُ الإلكترونيَّةُ، المدفوعاتُ الإلكترونيَّةُ، الإعلانُ عبرَ الإنترنت، ألعابُ الإنترنت، إذاً بطبيعةِ الحالِ: يمكن أن تتقاطعَ العناصرُ الفرديَّةُ لـ «الاقتصادِ الرَّقميِّ».

على سبيلِ المثالِ؛ يمكنُ تقديمُ التِّجارةِ الإلكترونيَّةِ عن طريقِ الخدماتِ المصرفيَّةِ الإلكترونيَّةِ،كما يمكنُ إجراءُ المدفوعاتِ الإلكترونيَّةِ عن طريقِ الخدماتِ المصرفيَّةِ الإلكترونيَّةِ... إلخ، وقد يكون هناك هيكلٌ أكثرُ تفصيلاً للاقتصادِ الرَّقميِّ، فعلى وجهِ الخصوصِ: يمكن تقسيمُ التِّجارةِ الإلكترونيَّةِ إلى تجارةٍ إلكترونيَّةٍ في السِّلَعِ والخدماتِ، ولكن في كلِّ نوعٍ من أنواعِ التِّجارةِ الإلكترونيَّةِ يمكنُ التَّمييزُ بينَ الحالاتِ الأكثرِ تفصيلاً، ففي إطارِ التِّجارةِ الإلكترونيَّةِ للخدماتِ؛ يوجدُ تأمينٌ على الإنترنت، واستشاراتٌ عبرَ الإنترنت، وتدريبٌ عبرَ الإنترنت... إلخ.

في معظمِ البلدانِ الأكثرِ تطوُّراً (وفقاً لمؤشِّرِ تكلفةِ تحوُّلاتِ الأعمالِ)؛ نرى مثلَ هذا النَّوعِ من الاقتصادِ الرَّقميِّ المتمثِّلِ في التِّجارةِ الإلكترونيَّةِ، ـ نحن نتحدَّثُ عن الشِّراءِ عن بعدٍ وبيعِ السِّلعِ والخدماتِ باستخدامِ الإنترنتِ (طلبُ السِّلعِ والخدماتِ من خلالِ المتاجرِ والمتاجرِ عبر الإنترنت) ـ.

ومع ذلك؛ تُبذَل محاولاتٌ لتقييمِ حجمِ «الاقتصادِ الرَّقميِّ» ومكانته في المؤشِّراتِ الاقتصاديَّةِ العامَّةِ للدُّولِ والمناطقِ والعالمِ بأسره، حيثُ تعدُّ مجموعةُ بوسطن الاستشاريَّةُ

(BCG) من بينِ إحدى المجموعاتِ الرَّائدةِ في هذا المجالِ «الاقتصاد الرَّقميّ»، يوضح الجدول ١ البياناتِ المقارنةِ حولَ مستوى تطوُّرِ التِّجارةِ الإلكترونيَّةِ في بعضِ البلدان.

الجدول ١. مستوى تطوُّرِ التِّجارةِ الإلكترونيَّةِ (EC)في بعضِ البلدانِ (2014)

الدَّولة	حصَّةُ التِّجارة الإلكترونيَّةِ في مبيعاتِ التجزئة: ٪	حصَّةُ التِّجارة الإلكترونيَّةِ في تجارة التَّجزئة في المنتجات الغذائيَّة: ٪
بريطانيا	١١,٤	٤,٤
ألمانيا	١٠,٢	٠,٨
الصِّين	٨,٤	–
الولايات المتَّحدة	٦,٨	٣,٠
اليابان	٦,٢	-
هولندا	-	٣,٦
فرنسا	-	١,٥
روسيا	٣,٣	٠,٢

المصدر: «روسيا أون لاين لا يمكن ترك اللَّحاق بالرّكب» مجموعة بوسطن الاستشاريَّة) (٢٠١٦)
http://russiaonline.info/story/short-summary

كما نرى، فإنَّ التِّجارةَ الإلكترونيَّةَ الأكثرَ تطوُّراً موجودةٌ حاليَّاً في المملكة المتَّحدةِ وألمانيا، ومن اللَّافت هذا المستوى المتقدِّمُ للصِّين في مجالِ تطويرِ التِّجارةِ الإلكترونيَّةِ.

وفقاً لـ BCG؛ بلغت مبيعاتُ التِّجارةِ الإلكترونيَّةِ للصِّين في عامِ ٢٠١١ ما قيمتُه ١٨ مليار دولار، وفي عام ٢٠١٤ ارتفعَت القيمةُ إلى ٧٧ مليار دولار (بزيادةٍ قدرُها ٤,٣ مرَّات)، وللمقارنةِ: فإنَّ جميعَ العمليَّاتِ الأُخرى في «الاقتصادِ الرَّقميّ» الصِّينيّ بلغت ٦٤ مليار دولار فقط في عامِ ٢٠١٤ (الإعلان عبر الإنترنت، الألعاب عبر الإنترنت، المدفوعات عبر الإنترنت... إلخ).

وللمقارنةِ أيضاً: يتمُّ إعطاءُ تقييمٍ لتطوُّرِ التِّجارةِ الإلكترونيَّةِ في روسيا بنسبة ٣،٣ ٪ من إجماليّ مبيعاتِ التَّجزئةِ، ويتمُّ تقديمُ تقييمٍ منفصلٍ لتطويرِ التِّجارةِ الإلكترونيَّةِ في المنتجاتِ الغذائيَّةِ، والقادةُ هنا هم: المملكةُ المتَّحدةُ وهولندا والولاياتُ المتَّحدةُ الأمريكيَّةُ، بينما لدى روسيا مؤشِّرٌ مجهريٌّ بنسبةِ ٠،٢ ٪ من مبيعاتِ الموادِّ الغذائيَّةِ بالتَّجزئة.

تعدُّ التِّجارةُ الإلكترونيَّةُ عنصراً هامَّاً، إلَّا أنَّهُ ليس هو المكوِّنَ الوحيدَ للاقتصادِ الرَّقميِّ، وقد حققَّت الخدماتُ المصرفيَّةُ الإلكترونيَّةُ (الخدماتُ المصرفيَّةُ عبرَ الإنترنت) في بعضِ الدُّولِ تطوُّراً مرتفعاً نسبيَّاً.

من جهةٍ أُخرى؛ حاولَ متخصِّصو BCGتقييمَ مستوى تطوُّرِ الاقتصادِ الرَّقميِّ، مع مراعاةِ جميعِ قطاعاته، وتمَّ التَّعبيرُ عن النَّتائجِ في المؤشِّراتِ الَّتي تأخذُ في الاعتبارِ العديدَ من المعالم (تسمَّى هذه المؤشِّراتُ لدى المتخصِّصين «بمؤشراتBCG») حيث تمَّ تصنيفُ ٨٥ دولةً شملها الاستطلاعُ بالتَّرتيبِ التَّنازليِّ للمؤشِّرات BCG، فأفرزت النَّتائجُ مجموعةً من القادةِ: ١) الدَّنمارك. ٢) لوكسمبورغ. ٣) السُّويد. ٤) كوريا الجنوبيَّة. ٥) هولندا. ٦) النَّرويج. ٧) بريطانيا العظمى. سنقومُ بتسميةِ بعضِ البلدانِ الَّتي تحتلُّ مرتبة أدنى بكثير: الصِّين (المرتبة ٣٥)، الاتِّحادُ الرُّوسيُّ (٣٩)، إيطاليا (٤٠)، اليونان (٤٢)، الهند (٨٠)، وفي ذيلِ القائمةِ دولةُ الكاميرون الإفريقيَّة (٨٥).

يقسِّمُ خبراءُ BCG تنوُّعَ الاقتصاديَّاتِ الرَّقميَّةِ إلى ٥ مجموعاتٍ رئيسةٍ بحسبِ معاييرِ المستوى النِّسبيِّ لتطوير العمليَّاتِ الرَّقميَّةِ ونصيبِ الفردِ من النَّاتجِ المحليِّ الإجماليِّ.

تضمُّ مجموعةُ القادةِ؛ الدُّولَ ذات النِّسبِ الأعلى من «رقمنةِ» العمليَّاتِ الاقتصاديَّةِ وأعلى مستوى من التِّكنولوجيا المستخدمةِ لمثل هذه «الرَّقمنةِ»، وتضمُّ ستَّ دولٍ: كوريا الجنوبيَّة والدَّنمارك وبريطانيا العظمى والسُّويد والنَّرويج وهولندا.

بينما تضمُّ المجموعةُ الثَّانيةُ (الرَّئيسة) غالبيَّةَ الاقتصاداتِ المتقدِّمةِ في العالم، على سبيل المثال: ألمانيا والولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ واليابان ودول الاتِّحاد الأوروبيِّ.

وتغطِّي المجموعةُ الثَّالثةُ البلدانَ الَّتي تتمتَّعُ بمستوىً عالٍ من الرَّفاهيةِ (النَّاتج المحلِّيّ الإجماليِّ للفرد)، لكن مع معدَّلاتِ «رقمنةِ» العمليَّاتِ الأقلِّ نسبيَّاً، وتضمُّ هذه المجموعةُ دولَ الشَّرقِ الأوسطِ، ولا سيما الإمارات العربيَّة المتَّحدة والمملكة العربيَّة السُّعوديَّة.

من جهةٍ أُخرى؛ يلاحظُ خبراءُ BCG أنَّ عدداً من بلدانِ المجموعةِ الثَّالثةِ تُظهر مؤشِّراتٍ عاليةً لتطويرِ العمليَّاتِ الرَّقميَّة، ويمكنها في المستقبلِ أن ترتقي إلى المجموعةِ الثَّانيةِ أو حتَّى إلى المجموعة الأولى.

وتصنَّف المجموعةُ الرَّابعةُ ضمنَ قائمةِ «قادة المبتدئين»، حيث تتميَّزُ تلك الدُّولُ بمستوى تطويرِ العمليَّاتِ الرَّقميَّة أعلى من المستوى النِّسبيِّ لتطوُّرِ الاقتصاد، وتعدُّ الصِّين من

أبرز ممثِّلي هذه المجموعة، كما يمكن أن يطلقَ خبراءُ BCG على الآخرين (ما تبقّى من الدُّول) صفةَ «متخلِّفون» فيما يتعلَّقُ بتطويرِ الاقتصادِ الرَّقميِّ.

من الجديرِ ذكرهُ أنَّ تقييمَ BCG مبنيٌّ على مستوى تطويرِ وتطبيقِ التِّقنيَّاتِ الرَّقميَّةِ في الاقتصاد، لكنَّه لا يقدِّمُ تقييماً لكيفيَّةِ توفيرِ هذه التِّقنيَّاتِ للتَّنميةِ الاقتصاديَّةِ.

ربَّما تمثِّلُ تكاليفُ إنشاءِ وتنفيذِ التَّقنيَّاتِ الرَّقميَّةِ خصماً من إجماليِّ النَّاتجِ المحليِّ؟ أو، على الأقلِّ، فإنَّ إسهامَها في النُّموِّ الاقتصاديِّ (كما وصفته بعضُ منشوراتِ الأعمالِ مثل «وول ستريت جورنال») مبالغٌ فيه؟

وبالعودةِ إلى تقريرِ البنكِ الدُّوليِّ عن «الأرباح الرَّقميَّة»؛ حيث يمكنُ العثورُ على جزءٍ من الإجاباتِ على هذه الأسئلةِ هناك: وفقاً لتقديراتِ البنكِ الدُّوليِّ، بلغَ متوسِّطُ حصَّةِ منظَّمةِ التَّعاونِ الاقتصاديِّ والتَّنميةِ في الاقتصادِ الرَّقميِّ في النَّاتجِ المحليِّ الإجماليِّ ٦٪، وذلك اعتباراً من عامِ ٢٠١١.

وتبعاً لذلك؛ كانت أيرلندا صاحبةَ الرَّقمِ القياسيِّ بنسبةِ ١٢٪، وتلى ذلك حسبَ (النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ): كوريا الجنوبيَّة: ٩,٥ واليابان: ٨,٠، وسويسرا: ٧,٥ وبريطانيا العظمى: ٧,٥، والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة: ٧,٢ وكانت أدنى المؤشِّراتِ في مجموعةِ دولِ منظَّمةِ التَّعاونِ الاقتصاديِّ والتَّنميةِ للبرتغال، والنَّرويج والنِّمسا، ويشرحُ المؤلِّفون سببَ حصولِ إيرلندا المركزَ الأوَّلَ في القائمةِ من حقيقةِ أنَّ هذا البلدَ قد زوَّدَ الشَّركاتِ الَّتي تمثِّلُ الاقتصادَ الرَّقميَّ بنظامِ الضَّرائبِ الأكثرِ ملاءمةً.

من ذلك يتَّضحُ: أنَّ منهجيَّةَ تقييم تأثيرِ الاقتصادِ الكلِّيِّ «للاقتصادِ الرَّقميِّ» هو موضعُ شكٍّ كبيرٍ.

واقعُ الأمرِ أنَّ أساسَ الحساباتِ هو أداءُ الشَّركاتِ العاملةِ في تطويرِ وإنتاجِ وتجارةِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالاتِ، أي: يتمُّ حسابُ الوزنِ المحدَّدِ لقطاعِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالاتِ (تطويرُ وإنتاجُ البرامجِ والأجهزةِ لأجهزةِ الكمبيوتر والخدمات الخلويَّة والإنترنت، وما إلى ذلك)، علماً أنَّ قطاعَ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالاتِ يطوِّرُ فقط الوسائلَ التِّقنيَّةَ الَّتي تستخدمُها شركاتُ الصِّناعاتِ الأُخرى للعمليَّاتِ في مجال التِّجارةِ الإلكترونيَّةِ، والخدماتِ المصرفيَّةِ الإلكترونيَّة... إلخ، ولا توجدُ منهجيَّةٌ عالميَّةٌ وموثوقةٌ لحسابِ القيمةِ المضافةِ الَّتي أنشأها جميعُ المشاركين في النَّشاطِ الاقتصاديِّ الرَّقميِّ.

من جهةٍ أُخرى؛ يشيرُ محرِّرو التَّقريرِ إلى أنَّ مساهمةَ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالات في زيادةِ النُّموِّ الاقتصاديِّ في البلدانِ المتقدِّمةِ اقتصاديَّاً لا تزال متواضعةً للغاية، ووفقاً لهم، كانت مساهمةُ الاقتصادِ الرَّقميِّ بأكملِه في النُّموِّ الاقتصاديِّ للبلدانِ المتقدِّمةِ في الفترةِ ١٩٩٥-١٩٩٩ تعادلُ ٣٪ من النَّاتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ، وفي الفترةِ ٢٠٠٥-٢٠٠٩: ١،٠ ٪، وفي الفترةِ ٢٠١٠-٢٠١٤: ١،٨ ٪، ورغمَ ذلك؛ فهم يدركون على الفورِ أنَّ الجزءَ الأكبرَ من هذه المساهمةِ يأتي من النُّموِّ في رسملةِ شركاتِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالات.

في كلِّ الأحوال؛ فإنَّ ٢٠ ٪ من إجمالي نموِّ النَّاتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ في فترةِ عشرين عام ١٩٩٥-٢٠١٤؛ كان نتيجةً للاقتصادِ الرَّقميِّ لتلك الصِّناعاتِ وللشَّركاتِ الَّتي كانت من المستهلكين (المستخدمين) لتكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات.

في الواقع؛ تشيرُ هذه الأرقامُ إلى أنَّ الأرباحَ الرَّئيسةَ من الاقتصادِ الرَّقميِّ لا يستفيدُ منها المجتمع، بل شركاتُ تكنولوجيا المعلومات، ولا سيما شركاتِ تكنولوجيا المعلوماتِ الأمريكيَّةِ، حيث توجد ٨ من أكبر ١٤ شركةً عالميَّةً عاليةَ التِّقنيَّةِ في الولايات المتَّحدةِ، وفقاً للبنك الدُّوليّ،كما أنَّ مساهمةَ الاقتصادِ الرَّقميِّ في النَّاتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ للولايات المتَّحدة، والَّتي تقدَّر بنحو ٧ ٪ من النَّاتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ، هي القيمةُ الإجماليَّةُ للعمالقةِ في قطاعِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالات.

بالمناسبة؛ نتذكَّرُ «الفقاعةَ» الَّتي تمَّ تضخيمُها في ١٩٩٩-٢٠٠٠ في البورصةِ الأمريكيَّةِ NASDAQ، حيثُ تمَّ تداولُ الأوراقِ الماليَّةِ لشركاتِ التِّكنولوجيا الفائقة، وبدأ الحديثُ النَّشطُ عن حقيقةِ أنَّ «حقبةً جديدةً قادمةً» متمثِّلةً في عصرِ التِّكنولوجيا المتقدِّمةِ والاتِّصالات.

بعد ذلك، ذهبَ مصطلحُ «الاقتصادِ الرَّقميّ» إلى ما وراءِ جدرانِ جامعاتِ هارفارد وماساتشوستس، ولم يعد موضوعَ نقاشٍ أكاديميٍّ، وأصبحَ جزءاً من الحياةِ اليوميَّةِ للمضاربين في الأسهمِ الأمريكيَّةِ والصَّحفيِّين المرتبطين بها. نتذكَّر أنَّه في ستِّيناتِ وسبعيناتِ القرنِ الماضي؛ بدأ علماءُ الاجتماعِ الأمريكيُّون «ل. ثورو، وإيه. توفلر، ودي. بيل» في تقديمِ مصطلحِ «مجتمع ما بعدَ الصِّناعة»، وقدَّموا نظريَّاتهم عنه.

لذلك، وخلالَ الحقبةِ الممتدَّةِ من القرنِ الماضي حتَّى اليوم؛ تلقَّت الحكوماتُ فكرةً شبهَ طوباويَّةٍ عن «مجتمع ما بعد الصناعة»، لكنَّها تجسَدت عمليَّاً بشكلٍ ملموسٍ في مفهومِ «الاقتصاد الرَّقميِّ».

إلَّا أنَّ أسعارَ أسهمِ العديدِ من شركاتِ تكنولوجيا المعلوماتِ قد هبطَت في عامِ ٢٠٠٠ إلى أدنى مستوى، وبعد سنواتٍ قليلةٍ؛ بدأ المضاربون مرَّةً أُخرى في تضخيمِ «الفقاعاتِ»، هذه المرَّةَ في سوقِ وأوراقِ الرَّهنِ العقاريِّ، حيثُ انتهَت المقامرةُ التَّاليةُ في أشدِّ أزمةٍ ماليَّةٍ في ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

يبدو أنَّنا نشهدُ اليومَ جولةً جديدةً من لعبةِ المضاربةِ في البورصة، حيثُ قرَّر المشاركون في لعبِ القمارِ أن يلعبوا مرَّةً أُخرى البطاقةَ المنسيَّةَ بالفعلِ: بطاقةَ «الاقتصادِ الرَّقميِّ».

الفصلُ الثَّاني: «اقتصادُ المعلوماتِ»: الولادةُ المتعثِّرةُ والغرق

حولَ تسرُّبِ المعلوماتِ من قواعدِ البيانات

إذا كانَ الشَّبابُ اليومَ يهتمُّونَ بالعملاتِ المشفَّرة؛ فإنَّ بعضَ مَن هُم في السِّلطةِ أصابَهم مرضُ «الاقتصادِ الرَّقميّ»، إذ فجأةً وبدون مقدِّماتٍ؛ وافقَ رئيسُ الوزراءِ د. ميدفيديف في صيفِ عامِ ٢٠١٨ على برنامجٍ لتطويرِ الاقتصادِ الرَّقميّ للبلادِ مع إطارٍ زمنيٍّ يمتدُّ لعامِ ٢٠٢٤.

في الواقع، شدَّدَ عددٌ من مسؤولينا على إنَّ الاقتصاد الرَّقميَّ هو «الفكرةُ الوطنيَّةُ» للبلاد، وفي النِّهايةِ ستحلُّ «الأرقامُ» محلَّ المواضعِ المهيمنةِ للنَّفطِ والغازِ في هيكلِ اقتصادنا، وهكذا سنزيدُ ناتجَنا المحليَّ الإجماليَّ (GDP)من خلالِ تطويرِ البنيةِ التَّحتيَّةِ الرَّقميَّةِ، وتقنيَّاتِ البياناتِ الكبيرةِ، وأجهزةِ الكمبيوترِ الكموميَّةِ، وإنتاجِ الرُّوبوتاتِ واستبدالِ الأشخاصِ بالرُّوبوتاتِ في مجالِ إنتاجِ السِّلعِ والخدماتِ، وإدخالِ الذَّكاءِ الاصطناعيِّ على نطاقٍ واسعٍ، وإنشاءِ مدنٍ ذكيَّةٍ، إضافةً الى إطلاقِ «الأشياء الذَّكيَّة»... إلخ، هذا ما ذكره رئيسُ الوزراءِ ميدفيديف في اجتماعٍ حكوميٍّ مخصَّصٍ لهذا البرنامجِ في ٣١ تموز٢٠١٨.

أي إنَّ روسيا تريد أن تسيرَ في «الاتِّجاه العالميّ»، ولكن، كما يبدو، ليس كلُّ المتحمِّسين لفكرةِ «الاقتصادِ الرَّقميّ» يفهمون تماماً أين يمكنُ أن تقودَ هذه الفكرةُ، نتحدَّثُ هنا عن المخاوفِ المرتبطةِ بتوقيعِ الرَّئيسِ الرُّوسيِّ فلاديمير بوتين مرسوماً في ١٣ أيَّار بالموافقةِ على «استراتيجيَّةِ الأمنِ الاقتصاديِّ للاتِّحاد الرُّوسيِّ للفترة ٢٠٣٠»، حيث إنَّه ومن خلالِ دراسةِ الوثيقةِ المذكورةِ بعنايةٍ؛ يتبيَّنُ أنَّه تمَّ التَّحايلُ على جميعِ التَّهديداتِ الرَّئيسةِ لروسيا واقتصادها، بما في ذلك التَّهديداتُ المتَّصلةُ بتطويرِ «الاقتصاد الرَّقميّ»، ويمكن التَّعرُّف

على تفاصيلِ تلك التَّهديداتِ في مقالِ البروفيسور كاتاسونف (https://aftershock.news/<
.(q=node/523745>

بالعودةِ إلى الوثيقةِ المتعلِّقةِ ببرنامجِ الحكومةِ لتطويرِ الاقتصادِ الرَّقميِّ، نلاحظُ إنَّ الوثيقةَ المكوَّنةَ من ١٠٠ صفحةٍ تحدِّدُ المخاطرَ والأخطارَ المرتبطةَ بانتقالِ المجتمعِ إلى الرَّقمنةِ في بضع فقراتٍ فقط (الصَّفحات من ١٢ إلى ١٣)، حيث تمَّ إدراجُ عبارةِ «في خدمةِ أمنِ المعلوماتِ: «إنَّ الهدفَ من المجالِ المتعلِّق بأمنِ المعلوماتِ هو تحقيقُ حالةٍ من الأمنِ للفردِ والمجتمعِ والدَّولةِ من تهديداتِ المعلوماتِ الدَّاخليَّةِ والخارجيَّةِ، والَّتي تضمنُ إعمالَ الحقوقِ والحرِّيَّاتِ الدُّستوريَّةِ للإنسانِ والمواطن، وضمانَ جودةِ ومستوى معيشةِ المواطنين، والسِّيادةَ والتَّنميةَ الاجتماعيَّةَ والاقتصاديَّةَ المستدامةَ للاتِّحادِ الرُّوسيِّ في الاقتصادِ الرَّقميِّ».

كما يتمُّ سردُ قائمةٍ من القضايا المتعلِّقةِ بأمنِ المعلوماتِ؛ مثلَ «ضمان حقوقِ الإنسانِ في العالمِ الرَّقميِّ»، و«الحفاظ على بياناتِ المستخدمِ الرَّقميِّ»، و«ضمان ثقةِ المواطنين في البيئةِ الرَّقميَّةِ»، بالإضافةِ إلى بندٍ متعلِّقٍ «بالمعلوماتِ الخارجيَّةِ والتَّأثير الفنِّيِّ على البنيةِ التَّحتيَّةِ للمعلومات، بما في ذلك البنيةُ التَّحتيَّةُ الحيويَّةُ للمعلوماتِ»، وبنود متعلِّقة «بنموِّ جرائمِ الكمبيوتر، بما في ذلك الجريمةُ الدُّوليَّةُ»... إلخ، كلُّ هذا يجبُ أن ينظرَ إليه على أنَّه مراوغةٌ «آنيَّةٌ» تجاهَ المواطنين «المتخلِّفين» الَّذين ما زالوا يشكِّكون في مستقبلِ البشريَّةِ الرَّقميِّ المشرقِ.

على العموم؛ ينظرُ المتشكِّكون والمعارضون الصَّريحون لفكرةِ المجتمعِ الرَّقميِّ على أنَّه تهديدٌ أساسيٌّ، بمثابةِ إنشاءِ معسكرِ اعتقالٍ إلكترونيٍّ يفقدُ فيه الشَّخصُ تماماً بقايا حرِّيَّتِه.

سيتمُّ إنشاءُ نظامٍ عالميٍّ جديدٍ بسلطةٍ شموليَّةٍ «منتخبةٍ»، تضمنُ الخضوعَ غيرَ المشروطِ «للنُّخبةِ» من قِبَلِ الجميع.

ستختفي بقايا السِّيادةِ الوطنيَّةِ في معسكرِ الاعتقالِ الإلكترونيِّ العالميِّ، وستتمُّ معاقبةُ أيِّ إنحرافٍ عن قواعدِ السُّلوكِ المعمولِ به وأيِّ معارضةٍ بالضَّغطِ على الزِّرِّ، مما يعني الانفصالَ التَّامَّ للشَّخصِ عن جميعِ أنظمةِ دعمِ الحياةِ.

يتمُّ التَّعبيرُ عن هذا الجانبِ من المشكلةِ في البرنامجِ بعبارةٍ واحدةٍ، ولكن بشكلٍ مزخرفٍ للغايةِ: «التَّهديداتُ الَّتي يتعرَّضُ لها الفردُ وقطاعُ الأعمالِ والدَّولةُ؛ مرتبطةٌ باتِّجاهاتِ بناءِ أنظمةِ معلوماتٍ واتِّصالاتٍ هرميَّةٍ معقَّدةٍ»، من دونِ ترجمةِ هذه «الباطنيَّة»

إلى الرُّوسيَّةِ؛ لا يستطيعُ القارئُ العاديُّ أن يفهمَ أنَّ «نظمَ المعلوماتِ والاتِّصالاتِ الهرميَّةِ المعقَّدةِ» هي الَّتي ستشكِّلُ معسكرَ اعتقالٍ إلكترونيٍّ.

من غيرِ المعروفِ ما إذا كان واضِعوا البرنامجِ ومؤيِّدوه المتحمِّسون يشكِّكون في هذا الجانبِ من «الاقتصادِ الرَّقميِّ»؟ فعندَ نقطةٍ ما؛ يمكن أن تتحوَّلَ الجنَّةُ الرَّقميَّةُ إلى جحيمٍ رقميٍّ، جميعُنا يعلمُ أن إلى أينَ توصلُ الطُّرقُ المعبَّدةُ بالنَّوايا الحسنةِ.

لكن في هذه الحالة؛ لن نتحدَّثَ عن مشكلةِ معسكرِ الاعتقالِ الإلكترونيِّ، ولكن عن مشكلةٍ أكثرَ تحديداً، والَّتي تسمَّى في الوثيقةِ: مشكلةَ «الحفاظِ على البياناتِ الرَّقميَّة للمستخدمِ»، وهذا يعني تهديداتِ سرقةِ المعلوماتِ الرَّقميَّةِ المتعلِّقةِ بالكياناتِ القانونيَّةِ والأفرادِ.

بالنِّسبةِ إلى الأفرادِ (المواطنون)؛ يتعلَّقُ الأمرُ في المقامِ الأوَّلِ بالبياناتِ الشَّخصيَّةِ (الاسم، اسم العائلة، الاسم الأخير، تاريخ الميلاد، العنوان، الحالة الزواجيَّة، بيانات جواز السَّفر الأُخرى، تفاصيل الحساب، الرَّقم الضَّريبيّ، بيانات الدَّخل، التَّعليم، مكان العمل (والموقف، وما إلى ذلك)، وفي العديدِ من البلدانِ؛ تمَّ بالفعلِ اعتمادُ تشريعٍ يحدِّدُ تكوينَ البياناتِ الشَّخصيَّةِ، والأهمُّ من ذلك أنَّه يضمنُ للمواطنينَ سلامةَ وسرِّيَّةَ هذه البيانات، والَّتي يمكنهم (أو يطلب منهم) تقديمها إلى هيئاتٍ حكوميَّةٍ معيَّنة.

علاوةً على ذلك؛ نحن نتحدَّث عن المعلوماتِ المتعلِّقةِ بالحياةِ الشَّخصيَّةِ للشَّخص: كالعاداتِ والأذواقِ والمعتقداتِ والهواياتِ والمعارفِ والأماكنِ الَّتي تتمُ زيارتها بانتظامٍ... إلخ، برغمِ أنَّ الشَّخصَ لا يقدِّمُ مثلَ هذه المعلوماتِ؛ إلَّا أنَّ جمعَها قد يتمُّ بشكلٍ قانونيٍّ أو شبهِ قانونيٍّ، أو حتَّى بشكلٍ غيرِ قانونيٍّ من قِبَلِ الشَّركاتِ والمنظَّماتِ والإداراتِ المختلفةِ، والَّتي يمكنُ تسميتُها (بالمعلوماتِ الَّتي تمَّ الحصولُ عليها نتيجةَ لتتبُّعِ شخصٍ ما، وهذا ما كان يسمَّى في وقتٍ سابقٍ «التَّجسُّس»)، حيث إنَّ الحصولَ على المعلوماتِ دونَ إذنٍ مصرَّحٍ به من قِبَلِ المحكمةِ أو المدَّعي العامِّ تعدُّ انتهاكاً لحقوقِ الإنسانِ وخصوصيَّته، وهذا ما يحدثُ اليومَ بالفعلِ.

لقد أصبحَت سرقةُ البياناتِ الشَّخصيَّةِ وغيرِها من المعلوماتِ غيرَ ممكنةٍ فحسب؛ بل أصبحَت بالفعلِ جزءاً لا يتجزَّأُ من حياةِ الشَّخصِ الحديثِ، لا يوجدُ شخصٌ لا يشكُّ في أنَّه قد تعرَّضَ للسَّرقةِ بانتظام.

وبالنِّسبةِ للبعضِ؛ أصبحَت مثلُ هذه السَّرقاتِ ملموسةً، بل إنَّها قد حوَّلت الحياةَ إلى جحيمٍ حقيقيٍّ، ذلكَ لأنَّ هذه المعلوماتِ قد وقعَت بيدِ قطاَّعِ الطُّرقِ، أو بيدِ هواةِ جمعِ المعلوماتِ.

ويمكنُ تقديمُ إحصائيَّاتٍ عامَّةٍ عن السَّرقاتِ في هذا المجالِ، من خلالِ ما نشرتهُ منظَّمةٌ أمريكيَّةٌ متخصِّصةٌ في قضايا أمنِ المعلوماتِ «الأمن القائم على المخاطر (RBS))»، مراجعاتٌ لحالةِ أمنِ المعلوماتِ العالميَّةِ منذُ عامِ ٢٠١٣، دعونا نستشهدُ بالبياناتِ المأخوذةِ من هذه المراجعاتِ، والَّتي توضحُ ديناميَّاتِ السَّرقةِ في السَّنواتِ الأخيرة (الجدول ١).

الجدول «١»: حجمُ سرقةِ المعلوماتِ في العالم

السَّنة	عددُ السَّرقاتِ خلالَ النِّصفِ الأوَّل من العام	عددُ وحداتِ المعلوماتِ المسروقةِ خلالَ النِّصف الأوَّل من العامِ (مليون وحدة)
٢٠١٣	١,٣٦٠	٣٧٩
٢٠١٤	١,٧١٨	٥٦٠
٢٠١٥	٢,٢٧٥	٢٧٣
٢٠١٦	٢,٣١٦	١,٤٩١
٢٠١٧	٢,٢٢٧	٦,٠١٥

المصدر: https://pages.riskbasedsecurity.com/hubfs/Reports/2017%20MidYear%20-Data%20Breach%20QuickView%20Report.pdf

يتبيَّنُ من البياناتِ أعلاه: وجودُ زيادةٍ في عددِ سرقةِ المعلوماتِ حولَ العالمِ في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، إلَّا أنَّ النُّموَّ كان معتدلاً (١,٦ مرَّةً للفترةِ: ٢٠١٣-٢٠١٧)، لكنَّ العددَ الإجماليَّ للمعلوماتِ المسروقةِ نما بوتيرةٍ أسرعَ بكثيرٍ: ففي عامِ ٢٠١٧؛ كان الرَّقمُ أعلى بنحو ١٦ مرَّةً عن عامِ ٢٠١٣، كما كان النُّموُّ حادَّاً بشكلٍ خاصٍّ مع نموِّ كمِّيَّةِ المعلوماتِ المسروقةِ في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، حيث تمَّت سرقةُ ٤،٢ مليار وحدةٍ من المعلوماتِ في عام ٢٠١٦، بينما تجاوزت المسروقاتُ في النِّصف الأوَّلِ من عامِ ٢٠١٧ نحوَ ٦ مليار وحدة، وبالتَّالي فإنَّ في المتوسط: مليار وحدة شهريَّاً، وبناءً على حقيقة أنَّ النِّصفَ الثَّاني من العامِ سيكونُ هو نفسه؛ فإنَّ عامَ ٢٠١٧سيعطي عدداً إجماليَّاً من السَّرقاتِ يساوي ١٢ مليار وحدة.

في الواقعِ ...إنَّه رقمٌ فلكيٌّ!، أي سرقةُ أكثرَ من ٣ وحداتٍ من المعلوماتِ لكلِّ شخصٍ بالغ من سكَّانِ كوكبِنا، وهذا في سنةٍ واحدةٍ فقط!، ما هو نوعُ اقتصادِ المعلوماتِ هذا، الَّذي يمكن أن نتحدَّثَ عنه، إذا كانَ «مليئاً بالثُّقوبِ» تمامًا؟!

تشيرُ هذه الأرقامُ إلى أنَّ حجمَ متوسِّطِ سرقةِ المعلوماتِ أصبحَ الآن أكبرَ بشكلٍ غيرِ متناسبٍ ممَّا كانَ عليه في ٢٠١٣-٢٠١٥، فعلى سبيل المثال: إذا كانَ متوسِّطُ عددِ وحداتِ المعلوماتِ المسروقةِ لكلِّ سرقةٍ واحدةٍ في عامِ ٢٠١٥ هو: ٢٠٠ وحدة، فسيكونُ عددُ الوحداتِ في عامِ ٢٠١٧ ما يقاربُ٢٧٠٠ وحدة.

ومن الجديرِ بالذِّكر أنَّه في عامِ ٢٠١٦ بلغَ إجماليُّ عددِ السَّرقاتِ ٤،١٤٩ سرقة، منها ٩٤ سرقةً تنتمي إلى فئةٍ كبيرةٍ: «سرقةُ أكثرَ من مليون وحدة من المعلومات، بينما وصلَ الرَّقمُ الاجماليُّ لعشرِ سرقاتٍ إلى ٣ مليارات وحدة ـ وهذا يمثِّلُ أكثرَ من ٧٠ ٪ من العددِ الإجماليِّ للمعلوماتِ المسروقة ـ حيث يمكنُ أن يُعزى حوالي نصفِ جميع حالاتِ السَّرقاتِ هذه إلى «أشياء صغيرة»: ١٩،٧ ٪ من السَّرقاتِ تصنَّفُ على أنَّها معتدلة: من ١٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ وحدة من المعلومات، و ٣٠٧، ٪ من السَّرقاتِ بسيطة: من ١ إلى ١٠٠٠ وحدة من المعلومات».

إذا قمنا باستقراءِ النِّصفِ الأوَّلِ من عامِ ٢٠١٧ بأكملِهِ؛ فسوف نحصلُ على عددِ السَّرقاتِ المساويةِ لحوالي ٤٤٠٠ أو ٤٥٠٠، وقد يكون هناك زيادةٌ طفيفةٌ في المؤشِّر، وبالتَّالي يمكننا القولُ إنَّه خلالَ هذا العامِ: من المرجَّحِ أن ينمو «مؤشِّر» لسرقةٍ كبيرةٍ واحدةٍ بشكلٍ حادٍّ، أي بزيادةٍ تصل إلى: ٢،٥-٣ مرات.

في الأشهرِ السِّتَّةِ الأولى من العامِ ٢٠١٧؛ كان عددُ السَّرقاتِ الكبرى: ٥٠، وتبيِّنَ أنَّ السَّرقاتِ الكبرى تمثِّلُ ٢،٢ ٪ من جميعِ الحالاتِ المسجَّلةِ، ويتمُّ في المراجعةِ مقارنةُ مؤشِّرِ السَّرقاتِ الكبيرةِ للنِّصفِ الأوَّلِ من عام ٢٠١٧ مع بياناتِ النِّصفِ الأوَّلِ من عامِ ٢٠١٣-٢٠١٦.

وللمقارنة: بلغَ المؤشِّرُ في ٢٠١٣-٢٠١٥ مستوىً يقاربُ «واحد ونصف دزِّينة» من الحالاتِ، بينما ارتفعَ في عامِ ٢٠١٦ بالفعلِ إلى ٢٨، وهكذا؛ فقد تميَّزَ النِّصفُ الأوَّلُ من عامِ ٢٠١٧ بزيادةٍ حادَّةٍ في عددِ سرقةِ البياناتِ الكبيرةِ مقارنةً بالسَّنواتِ السَّابقة.

ما هي قواعدُ البياناتِ الَّتي تمثِّل الجزءَ الأكبرَ من السَّرقة؟ توفِّرُ تقارير RBS E التَّصميمَ التَّالي تقريباً للمجالاتِ الرَّئيسةِ العامَّةِ (الجدول ٢).

الجدول «٢» حصَّةُ القطاعِ العامِّ في إجماليِّ عددِ حالات سرقةِ المعلوماتِ، وكمِّيَّة المعلوماتِ المسروقة في عام ٢٠١٦ (٪ من الإجماليِّ)

القطاعُ المستهدف	إجماليُّ السَّرقات	حجم المعلومات المسروقة
مجال الأعمال	٥١,٠	٨٠,٩
قطاعات مختلفة	٢٣,٤	١٣,١
الحكومة	١١,٧	٥,٦
الصِّحَّة	٩,٢	٠,٣
التَّعليم	٤,٧	٠,١

المصدر: https://www.riskbasedsecurity.com/2017/07/over-2200-data-breaches-disclosed-so-far-in-2017-exposing-over-six-billion-records/

بطبيعة الحال؛ ليس من الممكن دائماً تحديدُ نطاقِ الحياةِ العامَّةِ بدقَّةٍ (أحياناً تكونُ قواعدُ البيانات مختلطة)،

لذلك فإنَّ عددَ حالاتِ السَّرقةِ الَّتي يصعبُ ربطُها بقطاعٍ معيَّن يكادُ يكون، والغالبيَّةُ العظمى من حالاتِ الاعتداءِ المحدَّدةِ تستهدفُ قواعدَ البياناتِ المتعلِّقةِ بالأعمال، وتستهدفُ الاعتداءاتُ الأُخرى قواعدَ بياناتِ المؤسَّساتِ الحكوميَّة، حيث تبيَّن أنَّه من بينِ الاتِّجاهاتِ الجديدة في سرقةِ المعلوماتِ؛ كانت هناك زيادةٌ حادَّةٌ في سرقةِ البياناتِ المتعلِّقةِ بالخدماتِ الضَّريبيَّةِ ووكالاتِ التَّوظيف.

عندما يتعلَّقُ الأمرُ بسرقةِ المعلوماتِ من قواعدِ بياناتِ الأعمال؛ فإنَّ البياناتِ الشَّخصيَّةَ تشكِّلُ جزءاً كبيراً من هذه المعلومات، فعلى سبيلِ المثالِ: يتمُّ تخزينُ هذه المعلوماتِ في مكتبِ الائتمان (BKI)، ولكنَّنا نصلُ هناك إلى السِّياقِ نفسِه، ففي أيلول ٢٠١٧ كان هناك تسرُّبٌ كبيرٌ للمعلوماتِ من قاعدةِ بياناتِ Equifax، الَّتي تعدُّ واحدةً من أكبرِ قواعدِ البياناتِ في الولايات المتَّحدةِ، حيثُ سُرقت البياناتُ الخاصَّةُ بـ ١٤٣ مليون أمريكيٍّ، ما اضطرَّ الشِّركةَ نفسَها إلى الاعترافِ بذلك. (http://www.bbc.com/russian/41196803)

كما تتوفَّرُ بياناتٌ مثيرةٌ للاهتمامِ لدى شركة InfoWatch الرُّوسيَّةِ (متخصِّصةٌ في أمنِ المعلوماتِ في قطاعِ الشَّركاتِ: حماية الشَّركاتِ من تسرُّبِ المعلوماتِ والهجماتِ المستهدفةِ من الخارج)، حيث إنَّه ووفقاً لتقديراتها؛ تمثِّلُ البياناتُ الشَّخصيَّةُ ٩٦ ٪ من جميعِ المعلوماتِ المسروقةِ في العالم.

هذه البيانات هي الأكثرُ سيولةً، لذلك يتعدّى عليها المهاجمون، كقاعدة عامَّةٍ، ذلكَ لأنَّهم مهتمُّون بخصائصِ البطاقاتِ المصرفيَّةِ وأرقامِ الضَّمانِ الاجتماعيِّ ونظائرها، في الوقتِ نفسِه؛ تعتبرُ أسرارُ الإنتاجِ وأسرارُ الدَّولةِ مثيرةً للاهتمامِ في الحالاتِ المنعزلةِ، رغمَ أنَّها قد تحتاجُ إلى جهودٍ مضاعفةٍ عدَّةَ مرَّاتٍ أكثر من «الشَّخصيَّة».
(http://www.astera.ru/news/?id=87048)

وفقاً لـ RBS؛ كانَ الاختراقُ أو «القرصنةُ» السَّببَ الأساسيَّ وراءَ ٤١٪ من الهجماتِ على قواعدِ البياناتِ في ٢٠١٧، وشكَّل ذلك ٨٠٪ من كمِّيَّةِ المعلوماتِ المسروقةِ.

حاولَ محلِّلو بنكِ RBS رسمَ صورةٍ لسياقِ السَّرقاتِ «الدَّاخليَّةِ» و«الخارجيَّة»، لكنَّ ذلكَ بدا محفوفاً بالغموضِ ومعقَّداً للغاية، ففي كثيرٍ من الحالاتِ؛ يتصرَّفُ المشاركونَ الخارجيُّون في العمليَّةِ (نفس المتسلِّلين) بناءً على نصائحَ من الأشخاصِ الموجودين داخلَ المؤسَّسة الَّتي تمَّ التَّخطيطُ للعمليَّةِ ضدَّها، وهكذا فإنَّه من الصَّعبِ للغاية تحديدُ مثل تلك «الأسلحة» المستخدمةِ في الاختراقِ.

ومع ذلك فقد حاولَ RBS تقديرَ النِّسبةِ، ووفقاً للتَّقريرِ: خلالَ النِّصفِ الأوَّلِ من عامِ ٢٠١٧؛ حدثَت ١٦٪ من حالاتِ السَّرقةِ في العمليَّاتِ الَّتي يمكن أن تسمَّى السَّرقات «الدَّاخليَّة»، بكلِّ الأحوال؛ فإنَّ جغرافيَّةَ السِّرقاتِ مثيرةٌ للاهتمام؛ حيثُ تأتي الولاياتُ المتَّحدةُ في المقدِّمةِ وبلا منازع، وقد حدثَت ١٣٦٧ حالة، وهذا يشكِّلُ أكثرَ من ٦١ ٪ من المؤشِّرِ العالميِّ، وجاءت بريطانيا في المرتبةِ الثَّانيةِ، «مع تأخُّرٍ كبيرٍ» (١٠٤) حالة، وفيما يلي المراتب التَّالية : كندا (٥٩)، أستراليا (٣٤)، الصِّين (٢٢)، ورغمَ أنَّ حصَّةَ الصِّين في العددِ الإجماليِّ لحالاتِ السَّرقةِ بدَت متواضعةً للغايةِ (حوالي ١ في المائة)؛ إلَّا أنَّ نصيبَها في العددِ الإجماليِّ لوحداتِ المعلوماتِ المسروقةِ بلغَ نحوَ النِّصف، إذ يتمُّ قياسُ «عيارُ» بعضِ السَّرقاتِ من قواعدِ البياناتِ في الصِّين بمئاتِ الملايين من الوحدات.

عموماً، هناكَ قاعدةٌ جيِّدةٌ في الطِّبِّ، تقولُ: «لا تؤذي»، بكلِّ الأحوالِ فإنَّ بعضَ البياناتِ المقدَّمة عن سرقةِ المعلوماتِ من قواعدِ البياناتِ المختلفةِ في العالمِ تدفعُنا للتَّفكيرِ في الإجابةِ عن أسئلةٍ بسيطةٍ:

- هل الحملةُ العالميَّةُ الحاليَّةُ تحتَ شعارِ «اقتصاد المعلومات» تجعلُ العالمَ أكثرَ أماناً وأكثرَ راحةً وفعاليَّةً من حيثُ التَّكلفةُ؟، وهل هي مُستدامةٌ؟

- هل هذه السَّرقةُ المتزايدةُ للمعلوماتِ من قواعدِ البياناتِ تحدثُ «مصادفةً»؟، أم أنَّها تجسيدٌ لإهمالِ شخصٍ ما «غيرِ مهنيٍّ»؟، أم أنَّها مؤامرةٌ واعيةٌ ضدَّ الإنسانيَّةِ، متخفِّيةٌ كالمعتاد تحتَ شعارِ «النَّوايا الحسنة»؟

- هل يقتصرُ نمطُ سرقةِ المعلوماتِ من قواعدِ البياناتِ على الحالاتِ الَّتي يُبلِّغُ فيها الضَّحايا عن ذلك فقط؟ أم أنَّ هناكَ الكثيرَ من هذه الحالاتِ، لأنَّ الضَّحايا لا يريدونَ نشرَ مثلِ هذهِ الأخبار، أو حتَّى لا يشكُّونَ في أنَّ أحدَهم يسرقها؟

- هل يستحقُّ الأمرُ كلَّ ذلكَ الاستعجالِ الرُّوسيِّ لمواكبةِ الاتِّجاهاتِ العالميَّةِ في الطَّريقِ لبناءِ مجتمعٍ رقميٍّ؟

لا بدَّ من الاهتمامِ بشكلٍ خاصٍّ بالسُّؤالِ الأخيرِ، لا سيما أنَّهُ في البرنامجِ الحكوميِّ الرِّوسيِّ الَّذي اعتُمد للتَّوِّ لتنميةِ اقتصادِ المعلوماتِ، حيث إنَّ قضايا الأمنِ (بما في ذلك حمايةُ البياناتِ من السَّرقةِ) غائبةٌ عمليَّاً، وهنا تكمنُ الخشيةُ من أنَّ البرنامجَ الحاليَّ قد يكون أقصرَ الطُّرقِ بالنِّسبةِ لنا، ليقودنا إلى معسكرِ الاعتقالِ المصرفيِّ الإلكترونيِّ العالميِّ.

المزاحمةُ النَّقديَّة و«معسكرُ الاعتقالِ الرَّقميِّ»:

في الواقع، هناكَ ميلٌ في جميعِ أنحاءِ العالمِ لاستبدالِ النَّقدِ بأموالٍ غيرِ نقديَّةٍ، حيثُ تحاولُ السُّلطاتُ النَّقديَّةُ (البنوك المركزيَّة ووزارة الماليَّة) إقناعَ المجتمعِ بأنَّ ذلكَ أمرٌ مريحٌ وحيويٌّ:

مريحٌ: لأنَّه يمكن إجراءُ المدفوعاتِ والحساباتِ بنقرةٍ واحدةٍ عبرَ الهاتفِ الذَّكيِّ، أو عن طريقِ توصيلِ بطاقةٍ بلاستيكيَّةٍ بقارئٍ، وبذلك، وفقا للسُّلطاتِ: يتمُّ تقليلُ خطرِ سرقةِ المالِ، ولذلك يعتبرُ المجتمعُ أنَّ المدفوعاتِ غيرَ النَّقديَّةِ هي الضَّمانةُ بأنَّ الاقتصادَ «شفَّافٌ».

وبالتَّالي فإنَّه في اقتصادٍ من هذا القبيل؛ لن يكونَ هناكَ مكانٌ للعديدِ من العناصرِ المعاديةِ للمجتمعِ، لا سيما تلك الضَّالعةَ في تجارةِ المخدِّرات، أو المتاجرة بالأشخاصِ أو الأعضاء البشريَّة، ولا مكانَ كذلك لأولئك الَّذين يموِّلون الإرهاب.

يعتقدُ أنصارُ الأموالِ غيرِ النَّقديَّةِ أنَّ التَّخلُّصَ من الفواتيرِ الورقيَّةِ سيؤدِّي إلى القضاءِ على الفسادِ، وتحقيقِ سدادِ الضَّرائبِ بالكاملِ للخزينة... إلخ، أخيراً: يتمُّ استخدامُ الحجَّةِ التَّاليةِ أيضاً: تداولُ النَّقدِ أكثرُ كلفةً من غيرِ النَّقد (تكاليفُ التَّجميعِ والتَّخزينِ والتَّحقُّقِ من

الملاحظاتِ الورقيَّةِ، وفقاً لبعضِ الخبراءِ، تشكِّلُ من ١ إلى ٢٪ من النَّاتجِ المحليِّ الإجماليِّ في بلدان مختلفة).

نعتقدُ أنَّ هذه الحججَ ليسَت سوى «دخانٍ» يغطِّي الأسبابَ الحقيقيَّةَ لقلقِ السُّلطاتِ النَّقديَّةِ حولَ مشكلةِ تداولِ النَّقدِ.

من جهةٍ أُخرى: دخلَ العالمُ الماليُّ والمصرفيُّ في نطاقِ أسعارِ الفائدةِ المنخفضةِ بعدَ الأزمةِ الماليَّةِ ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وفي بعضِ الأماكنِ؛ انهارَت تلك الأسعارُ لتصبحَ سالبةً، وهكذا حدَّدت البنوكُ المركزيَّةُ في العديدِ من البلدانِ (الدَّنمارك، السُّويد، اليابان)، وكذلك البنكُ المركزيُّ الأوروبيُّ (ECB)أسعارَ فائدةٍ سلبيَّةٍ على الودائعِ، وتحوَّلت البنوكُ التِّجاريَّةُ في عددٍ من البلدان «تدريجيَّاً» أيضاً إلى أسعارِ فائدةٍ سلبيَّةٍ أو «صفريَّةٍ» على الودائع.

بمعنى آخر: اعتادَ البنكُ أن يدفعَ للعميلِ مقابلَ وضعِ أموالٍ في حسابِه، والآن، على العكس من ذلك، يضطرُّ العميلُ إلى الدَّفعِ للبنكِ (كما في غرفةِ التَّخزينِ الَّتي يدفعونها مقابلَ وضعِ الأشياء)، باختصارٍ، كان سببُ هذه الظَّاهرةِ غيرِ المسبوقةِ هو: «الإفراطُ في إنتاجِ المالِ».

في الواقع، قامَت البنوكُ المركزيَّةُ في عددٍ من الدُّولِ بتشغيلِ «مطابعِها» بكاملِ طاقتها، واصفةً ذلكَ بأنَّهُ «تسهيلٌ كمِّيٌّ»، حيث إنَّ مثلَ هذه الإجراءاتِ ـ وفقاً لخطَّةِ السُّلطاتِ النَّقديَّةِ ـ يجبُ أن تُنعشَ الاقتصادَ وتقلِّلَ من خطرِ الانكماشِ.

يمكنُ القولُ إنَّ الانكماشَ هو بمثابةِ الصَّفعةِ، ولكن ما الَّذي سيحدثُ عندَ هذه الحالة؟ ليس لدى العملاءِ أيُّ سببٍ للاحتفاظِ بأموالِهم في البنوك، فمن الأفضلِ وضعُها «تحتَ الفراشِ» أو في «زنزانةٍ» أو منزلٍ آمن، لحسنِ الحظِّ أنَّ القوَّةَ الشِّرائيَّةَ للنُّقودِ تنمو بنفسها في ظلِّ ظروفِ الانكماش.

ومن الملفت في أوروبا؛ تخلِّي العملاءِ عن البنوك، في حين ازداد الطَّلبُ على خزائنَ معدنيَّةٍ زيادةً حادَّةً، حتَّى البنوك تشتريها، مفضِّلةً تخزينَ جزءٍ من أصولِها في «مخبأ» في الخزاناتِ والأقبيةِ الحديديَّةِ.

لكنَّ مشكلةَ الفرارِ من البنوكِ يجب أن تحلَّ بشكلٍ أكثرَ جذريَّةً، لذا فإنَّ البنوكَ تضغطُ من أجلِ اعتمادِ السُّلطاتِ قراراتٍ لتسريعِ طردِ «الأموالِ المخبَّئةِ» من التَّداولِ، واستبدالها بالكامل بأموالٍ غيرِ نقديَّةٍ.

ويمكن تلخيصُ المعاييرِ لمجموعةِ التَّدابيرِ في هذا المجالِ من خلال: تحويلِ الرَّواتبِ إلى بطاقاتِ الموظَّفين، وتشجيعِ المؤسَّساتِ التِّجاريَّةِ على قبولِ البطاقاتِ البلاستيكيَّةِ (بطاقاتِ الحسمِ والائتمان) للدَّفعِ، والحدِّ من المبالغِ القصوى لمشترياتِ السِّلعِ والخدماتِ باستخدامِ النَّقدِ، وفرضِ ضرائبَ على المعاملاتِ النَّقديَّةِ... إلخ، كما بدأت السُّلطات في تشجيعِ (أو على الأقلِّ عدمِ إبطاءِ) المدفوعاتِ باستخدامِ الأجهزةِ المحمولة.

في الواقع، هذا سيفٌ ذو حدَّين، فمن ناحيةٍ؛ تبدأ الأنظمةُ المختلفةُ للمحافظِ الإلكترونيَّةِ والتَّسوياتِ الإلكترونيَّةِ عبرَ الهواتفِ الذَّكيَّةِ وأجهزةِ الكمبيوتر المحمولةِ في تقليصِ جزءٍ من أرباحِ البنوك، حيث يتعيَّن عليها إعطاؤها لشركاتٍ ليست بنوكًا (شركات الإنترنت، وشركات الاتِّصالات المحمولة، وشركات تكنولوجيا المعلومات).

من ناحيةٍ أُخرى؛ فإنَّ مثلَ هذه المعاملاتِ الماليَّةِ غيرِ المصرفيَّةِ تصبحُ حافزاً لرفضِ المجتمعِ للنَّقدِ بشكلٍ متسارعٍ (وخاصَّةً بين الشَّبابِ الَّذين ليس لديهم «تحيُّزٌ للنَّقدِ» كحالِ الجيلِ الأكبرِ سنّاً)، لذلك نرى أنَّ العديدَ من الدُّولِ أقتربَت بالفعلِ من إلغاءِ استخدامِ النَّقدِ تماماً،كما هو الحالُ في الدُّولِ الاسكندنافيَّةِ بشكلٍ خاصٍّ، ففي السُّويد على سبيل المثال؛ تشكِّلُ المدفوعاتُ النَّقديَّةُ ما يقربُ من ٢٪ من إجماليِّ حجمِ العمليَّات، بينما تشكِّلُ المدفوعاتُ غيرُ النَّقديَّةِ في الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ وهولندا نسبةً عاليةً تصلُ إلى ٦٣ ٪، وفي فرنسا والمملكةِ المتَّحدةِ ما نسبتُه ٥٥٪، حيث نجدُ في ستوكهولم وعددٍ من المدنِ الأُخرى العديدَ من المتاجرِ الَّتي لا يمكنُ شراءُ أيِّ شيءٍ فيها نقداً، بل يكونُ الدَّفعُ باستخدامِ البطاقاتِ البلاستيكيَّةِ أو الأجهزةِ المحمولة.

من جهتها؛ كانت السُّلطاتُ السُّويديَّةُ قد وضعَت العملاءَ أمام خيارين: إمَّا أن يدفعوا نقداً، أو بشكلٍ غيرِ نقديٍّ، لتفرضَ بعدَ ذلكَ على المتاجرِ التَّداولَ حصريّاً بشكلٍ غيرِ نقديٍّ، وفي نهايةِ كانون الثَّاني ٢٠١٧؛ كشفَ بنكُ السُّويد المركزيُّ (Riksbank)عن خطَّةٍ لرفضٍ كاملٍ للأوراقِ النَّقديَّةِ، وقالت سيسيليا سينغسلي، نائبُ رئيسِ «ريكس بنك»: إنَّ المملكةَ يمكن أن تكونَ أوَّلَ بلدٍ في العالمِ يتحوَّلُ بالكاملِ إلى النُّقودِ الإلكترونيَّةِ.

وفي الدَّنمارك، وفقاً للبياناتِ الرَّسميَّةِ، تمَّ إيقافُ إصدارِ النُّقودِ الورقيَّةِ النَّقديَّةِ من ١ كانون الثَّاني ٢٠١٧، حيثُ تأملُ الدَّولةُ ـ على ما يبدو ـ في التَّخلِّي عن النُّقودِ بالكاملِ، عندما تصبحُ جميعُ تلك الأوراقِ النَّقديَّةِ متداعيةً «لتموتَ بموتِها».

كما شنَّ البنكُ المركزيُّ الأوروبيُّ (ECB)هجوماً شرساً على معدَّلِ دورانِ النَّقدِ، إذ أعلنَ في أيَّار ٢٠١٦؛ أنَّه سيتوقَّفُ عن إصدارِ الأوراقِ النَّقديَّةِ بقيمةٍ اسميَّةٍ قدرُها (من فئةِ) ٥٠٠ يورو، والَّتي تعدُّ من أعلى الفئاتِ في عالمِ النَّقدِ، حيثُ قالَ رئيسُ البنكِ المركزيِّ الأوروبيِّ ماريو دراجي إنَّ هذه الفئةَ (ورقة ٥٠٠ يورو) كانت مرغوبةً جدّاً في عالمِ الجريمةِ، ليس فقط في الاتِّحادِ الأوروبيِّ، ولكن أيضاً خارجَه، واعتبر وقفَ إصدارِ أوراقٍ نقديَّةٍ بقيمةِ ٥٠٠ يورو مساهمةً كبيرةً من البنكِ المركزيِّ الأوروبيِّ في مكافحةِ الجريمةِ في العالم، وهكذا يمكنُ للولاياتِ المتَّحدةِ أن تتَّبعَ خطى البنكِ المركزيِّ الأوروبيِّ.

في الوقتِ ذاتِه؛ تضمَّنت صحيفةُ وول ستريت جورنال وواشنطن بوست وغيرُها من الصُّحفِ المشهورةِ مقالاتٍ لوزيرِ الخزانةِ الأمريكيِّ السَّابقِ لورنس سامرز، وأُخرى لجوزيف ستيجليتز؛ الحائزِ على جائزة نوبل، ولشخصيَّاتٍ أمريكيَّةٍ بارزةٍ تقترحُ سحبَ الفئةِ النَّقديَّةِ من فئةِ ١٠٠ دولار من التَّداولِ،كما نشرَ الاقتصاديُّ «غيرُ الملتزم» كينيث روجوف كتاباً بعنوانِ: «لعنة النَّقد»، (الاسمُ يتحدَّث عن نفسه).

وفي الهند؛ تمَّ إجراءُ إصلاحٍ نقديٍّ في الفترةِ من تشرين الثَّاني إلى كانون الأوَّل من ٢٠١٦، والَّذي كانَ يهدفُ إلى تحديدِ الأوراقِ النَّقديَّةِ المزيَّفةِ والنَّقدِ الَّذي يتمُّ تداوله في «قطاعِ الظِّلِّ» من الاقتصادِ، وبحسبِ الخبراءِ فقد انخفضت كتلةُ العملةِ النَّقديَّة في البلادِ بشكلٍ حادٍّ نتيجةً للحملة، ولم تقم السُّلطاتُ النَّقديَّةُ الهنديَّةُ بتجديدها، كما تمَّت دعوةُ عشراتِ الملايين من المواطنين العاديِّين ليصبحوا عملاءَ للبنوكِ باستخدامِ أموالٍ غيرِ نقديَّةٍ، إذاً بشكلٍ عامٍّ، تمَّ تنظيمُ هجومٍ نقديٍّ واسعِ النِّطاقِ في جميعِ أنحاءِ العالم، اشتركَ فيه السِّياسيُّون والحائزون على جوائزِ نوبل، ووسائلُ الإعلامِ، والمسؤولون الحكوميُّون من جميعِ الرُّتب، لكن: ما هو الوضعُ في روسيا؟ بكلِّ المقاييسِ، تتخلَّفُ روسيا عن الاتِّجاهاتِ العالميَّةِ، ووفقاً للخبراءِ، فإنَّ حجمَ الحساباتِ غيرِ النَّقديَّةِ لا يتجاوز ٣٠ ٪ من جميعِ أنواعِ الحسابات، وبرغمِ نموِّ هذا المؤشِّرِ في السَّنواتِ الأخيرةِ، إلَّا أنَّ الوتيرةَ مازالت بطيئةً، وهناك أسبابٌ مختلفةٌ لذلك، منها:

على وجه الخصوص، بسببِ سياسيةِ البنوكِ الرُّوسيَّةِ المحافظةِ، كما يمكنُ القولُ إنَّ وصولَ معدَّلاتِ الودائع إلى ١٠٪ في بعضِ البنوك، بالتَّوازي مع معدَّلاتِ العمليَّاتِ النَّشطةِ

(القروض)، غالباً ما يكون أعلى من ٢٠٪، لذلك يحتاجُ المصرفيُّون الرُّوسُ إلى دفعِ المواطنين إلى «جنَّةِ ودائعِ الائتمان» كما هو الحالُ في الغرب.

سببٌ آخر، هو: عدمُ كفايةِ القاعدةِ التِّقنيَّةِ، بحيثُ يمكنُ إجراءُ معاملاتٍ غيرِ نقديَّةٍ في جميعِ أنحاءِ الاتِّحادِ الرُّوسيِّ، فعلى سبيلِ المثالِ: ليس لدينا في جميعِ المتاجرِ والمنافذِ (وخاصَّةً في المقاطعات) معدَّاتٍ تسمحُ بإجراءِ عمليَّاتِ الدَّفعِ باستخدامِ البطاقات.

إضافةً إلى ذلك: عدمُ استعدادِ السُّكَّانِ لاستخدامِ أدواتِ الدَّفعِ غيرِ النَّقديَّةِ، وإذا كان المواطنون يتقنونَ التَّعاملَ بالبطاقاتِ بطريقةٍ أو بأُخرى؛ فإنَّ وسائلَ الهاتفِ المحمولِ بالنِّسبةِ إلى الكثيرين لا تزالُ غريبةً.

من جهةٍ أُخرى: يلاحظ أنَّ الموقفَ في قمَّةِ هرمِ السُّلطةِ في روسيا فيما يتعلَّقُ بمشكلةِ استبدالِ النَّقدِ بأموالٍ غيرِ نقديَّةٍ مازال غامضاً، حيث إنَّ بعضَ المسؤولين يقولون: (دَعْ كلَّ شيءٍ يذهبُ من تلقاءِ نفسه)، بينما يعتقدُ آخرون أنَّ روسيا بحاجةٍ ماسَّةٍ إلى اللَّحاقِ بالغربِ وفرضِ بناءِ «الجنَّةِ الرَّقميَّةِ»، كما لا يزالُ البعضُ الآخرُ يعبِّرُ عن المخاوفِ، ويقترحُ عدمَ التَّسرُّعِ.

من جهةٍ أُخرى: يعدُّ وزيرُ الماليَّةِ أنطون سيلوانوف من أكثرِ الشَّخصيَّاتِ الَّتي تضغطُ بنشاطٍ في هذا الاتِّجاه، ليشكِّلَ «قاطرةً» في مشروعِ «روسيا غيرِ النَّقديَّةِ»، فخلالَ مؤتمرِ روسيا الاتِّحاديَّةِ في كانون الثَّاني ٢٠١٧؛ تحدَّثَ مؤيِّداً تسريعَ الانتقالِ إلى التَّداولِ غيرِ النَّقديِّ، وفي الوقتِ نفسهِ؛ حدثَ «تسرُّبٌ للمعلوماتِ» في وسائلِ الإعلامِ الرُّوسيَّةِ عن استعدادِ الحكومةِ بموجبِ ذلكَ لاتِّخاذِ تدابيرَ جذريَّةٍ للغايةِ لمكافحةِ «المخابئ النَّقديَّةِ».

وفي هذا الإطار؛ ذكرت صحيفةُ «فيدوموستي» أنَّه تمَّ اقتراحُ الحدِّ من بيعِ السيَّاراتِ والسِّلعِ الفاخرةِ والعقاراتِ نقداً، كذلك يبحثُ المسؤولون خياراتِ تحويلِ الأجورِ بنسبةِ ١٠٠ ٪ إلى مدفوعاتٍ غيرِ نقديَّةٍ، ولكن في شباط؛ بدأ كلٌّ من النَّائبِ الأوَّلِ لرئيسِ الوزراءِ إيغور شوفالوف، ونائبِ رئيسِ الوزراءِ أركادي دفوركوفيتش في دحضِ هذه الشَّائعات، بينما تدخَّلَ السِّكرتيرُ الصَّحفيُّ الرِّئاسيُّ ديمتري بيسكوف، الَّذي - وعلى عكسِ المسؤولين الحكوميِّين المذكورين أعلاه - لم ينكرْ في خطابِه بتاريخ ٢١ شباط حقيقةَ أنَّه أعدَّ خطَّةً لمكافحةِ «المخابئ النَّقديَّة»، هذا - في رأيه - أمرٌ طبيعيٌّ للغايةِ، لأنَّهُ .... «بالطَّبعِ، تمارسُ العديدُ من البلدانِ التَّقليلَ المطلقَ للتَّداولِ النَّقديِّ، وبالتَّالي فإنَّ هذه القضيَّةَ تستحقُّ الاهتمامَ بالتأكيد»، هذا ما يفكِّرُ فيه المسؤولون!.

وماذا عن المواطنين العاديّين؟ تظهرُ استطلاعاتُ الرَّأيِ أنَّ ما يقربُ من نصفِ المواطنين لا يعتقدون شيئاً على الإطلاقِ، بينما ينشطُ الشَّبابُ للحصولِ على الأموالِ غيرِ النَّقديَّةِ (٢٠-٢٥ ٪ من المستطلعين)، حيث لا يوجدُ لديهم «تحاملٌ» فيما يتعلَّقُ بالبطاقاتِ البلاستيكيَّةِ.

كما يودُّ الكثيرون التَّحوُّلَ بالكاملِ، وفي أقربِ وقتٍ ممكنٍ إلى المدفوعاتِ غيرِ النَّقديَّةِ باستخدامِ الأجهزةِ المحمولةِ المريحةِ، وبتكاليفَ ضئيلةٍ، سواءٌ في الوقتِ أو في المالِ (قد تكونُ العمولاتُ غائبةً تماما)، لكنَّ الأكثرَ بروزاً هو أنَّ ٣٠٪ من المستطلعين يعارضون بشكلٍ قاطعٍ زيادةَ حصَّةِ التَّسوياتِ غيرِ النَّقديَّةِ، وبعضُهم يخشى الاحتيالَ، وهذا، في الواقع، يحدث.

ففي عامِ ٢٠١٤ على سبيلِ المثالِ: سُرِقَ ١،٦ مليار روبل من البطاقاتِ المصرفيَّةِ الرُّوسيَّةِ وفقاً للبنكِ المركزيِّ للاتِّحادِ الرُّوسيِّ، وهكذا يبدو بعضُ المواطنين أكثرَ عمقاً، لأنَّهم يفهمون أنَّ التَّخلِّي عن النُّقودِ سيعني فقدانَ آخرِ فلولِ الحرِّيَّةِ.

حيث إنَّه ومن خلالِ المعاملاتِ غيرِ النَّقديَّة؛ سيتمُّ التَّحكُّمُ بكلِّ خطوةٍ فيها من قِبَلِ البنكِ، وربَّما من قِبَلِ سلطةٍ أعلى، نظراً لأنَّ البنوكَ التِّجاريَّةَ «ليست منفردة»، فهي أيضاً في مجالِ الرَّقابةِ الماليَّةِ، وليسَ الماليَّةَ فقط، وبعبارةٍ أُخرى؛ فإنَّ تصفيةَ السُّيولةِ غيرِ النَّقديَّةِ تهدِّدُ معسكرَ الاعتقالِ المصرفيِّ الإلكترونيِّ، والَّذي ستكونُ لديه طلباتٌ أكثرُ وبشكلٍ مفاجئ ممَّا كانَت عليه، وعندما يتصرَّفُ الشَّخصُ بطريقةٍ غيرِ صحيحةٍ سياسيَّاً؛ يمكنُ للبنكِ ببساطةٍ فصلُهُ عن نظامِ دعمِ الحياةِ، وهكذا: سيكونُ الحسابُ بأموالٍ غيرِ نقديَّةٍ أداةً فعَّالةً للغايةِ لإدارةِ شخصٍ ما.

من المثيرِ أن يشتبهَ مواطنو روسيا الأكثرُ خبرةً ومعرفةً في «الجنَّةِ غيرِ النَّقديَّةِ»، والَّتي وصفَت منذُ فترةٍ طويلةٍ من حيثُ الواقعُ المريرُ في كتبِ: «يوجين زامياتن» (نحن)، «جورج أورويل» (مزرعة الحيوانات: ١٩٨٤)، «ألدوس هكسلي» (أوه، برايف، العالم الجديد)، «راي برادبري» (٤٥١ درجة فهرنهايت)... إلخ، والمثيرُ للدَّهشةِ أنَّ أوَّلَ هذه الرِّواياتِ (نحن) أُعيدَت كتابتُها عامَ ١٩٢٠، ومن المثيرِ للاهتمامِ أيضاً؛ تلكَ «البصيرةُ» الَّتي تحلَّى بها «زامياتن» فيما يتعلَّقُ بخططِ «أصحابِ المالِ»، وبالطَّريقةِ نفسها، وكما كانت مكرَّسةً عندَ أورويل وهوكسلي بالتَّأكيد.

إنَّ المواطنين الأكثرَ معرفةً (معظمُهم من الجيلِ الأكبرِ سنَّاً) يفهمون من أين تهبُّ الرِّياحُ، ومن يخلقُها، ومن يحتاجُها، ويتذكَّرون العبارةَ الكلاسيكيَّةَ لجورج أورويل: «الأخُ الأكبرُ يراقبُك»، لقد فهمَ الجيلُ الأكبرُ سنَّاً في تجربتِهم الحياتيَّةِ دهاءَ الأقوياءِ في هذا العالمِ، وليس لديهم أدنى شكٍّ في أنَّ عصرَ الدِّيكتاتوريَّةِ الإلكترونيَّةِ يأتي مع أموالٍ غيرِ نقديَّةٍ، حيثُ يتمُّ استبدالُ ديكتاتوريَّةِ الأموالِ «الكلاسيكيَّةِ» بديكتاتوريَّةِ الأموالِ الرَّقميَّةِ.



الرُّوبوتات: خطى الموتِ الصَّامت

الثَّورةُ الصِّناعيَّةُ الرَّابعةُ: مجتمعُ الرُّوبوتات

تحتَ شعارِ «الثَّورة الصِّناعيَّة الرَّابعة»؛ عُقدَ منتدى دافوس في ٢٠١٦، وقد تمَّ تقديمُ الأساسِ المنطقيِّ الأيديولوجيِّ لهذا الشِّعارِ في الكتابِ الجديدِ الَّذي يحملُ الاسمَ عينَه من قِبَلِ مؤسِّسِ المنتدى الاقتصاديِّ العالميِّ، والرَّئيسِ الدَّائمِ للمنتدى الاقتصاديِّ العالميِّ، الأستاذ «كلاوس مارتن شواب»، وفي عامِ ٢٠١٧؛ استمرَّ الحديثُ عن الثَّورةِ الصِّناعيَّةِ الرَّابعةِ في الموائدِ المستديرةِ والمنتدياتِ والمؤتمراتِ (العلميَّةِ، السِّياسيَّةِ، الاقتصاديَّةِ، والثَّقافيَّة)، حيثُ أصبحَت عبارةُ «الثَّورة الصِّناعيَّة الرَّابعة» سمةً لا غنى عنها تقريباً لأيِّ تقريرٍ أو كلمة، دعونا نحاول معرفةَ ما هي: قد تكونُ الطَّريقةُ التَّاليةُ، أو هل هي بالفعل إصلاحٌ للتَّغيُّراتِ الخطيرةِ والتَّكتونيَّةِ في الاقتصادِ والمجتمعِ والثَّقافةِ؟ وهنا: ننتقلُ إلى كتابِ الأستاذِ السُّويسريِّ، الَّذي تمَّ نشرُه بالفعلِ باللُّغةِ الرُّوسيَّةِ (شواب كلاوس، الثَّورةُ الصِّناعيَّةُ الرَّابعة: ـ إكسمو ـ أم، ٢٠١٦).

يوضحُ كلاوس أنَّ الثَّورةَ الصِّناعيَّةَ الأولى كانَت في الاستخدامِ الواسعِ النِّطاقِ للمحرِّكاتِ البخاريِّةِ، ما جعلَ من الممكنِ مكننةَ العديدِ من الصِّناعات، كما تعلمون؛ بدأت هذه الثَّورةُ في إنجلترا في أواخرِ القرنِ الثَّامنَ عشرَ وأوائلِ القرنِ التَّاسعَ عشرَ، ومن ثمَّ كانت الثَّورةُ الصِّناعيَّةُ الثَّانيةُ، الَّتي بدأت في أواخرِ القرنِ التَّاسعَ عشرَ، من خلالِ الاستخدامِ الواسعِ النِّطاقِ للكهرباءِ، والمحركاتِ الكهربائيَّة، وغيرِها من الهندساتِ الكهربائيَّةِ، والَّتي استمرَّت في عمليَّةِ مكننةِ الإنتاجِ، وساعدَت في خلقِ الإنتاجِ الضَّخمِ، وفي العقودِ الأخيرةِ من القرنِ العشرين؛ بدأت الثَّورةُ الثَّالثةُ، والَّتي تمَّ التَّعبيرُ عنها في الاعتمادِ الواسعِ على الإلكترونيَّاتِ وأجهزةِ الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، وهذه الثَّورةُ تُسمَّى أحياناً بالثَّورةِ الرَّقميَّةِ، والَّتي أدَّت إلى أتمتةِ الإنتاجِ وغيره من مجالاتِ النَّشاطِ الاقتصاديِّ.

في الواقعِ، إنَّ الثَّورةَ الصِّناعيَّةَ الرَّابعةَ تتكشَّفُ أمامَ أعيننا، بحيث يعتقدُ البعضُ أنَّ ذلك ما هو إلَّا استمرارٌ للثَّورةِ «الرَّقميَّةِ»، وبأنَّها مرحلةٌ جديدةٌ تبدأ فيها التِّكنولوجيا في إزاحةِ الإنسانِ، ومع ذلك ـ وفقاً لكلاوس شواب ـ فإنَّ الاختلافَ النَّوعيَّ بينَ الثَّورةِ الرَّابعةِ والثَّالثةِ هو أيضاً التَّأثيرُ التَّآزريُّ الَّذي ينشأ عن دمجِ مختلفِ التِّقنيَّات: الكمبيوتر، المعلومات، تكنولوجيا النَّانو، التِّكنولوجيا الحيويَّة... إلخ، وقد يكونُ هذا وجهاً آخر للثَّورةِ الرَّابعةِ، ووفقاً لشواب؛ فإنَّه بمساعدةِ علماءِ الاجتماعِ وعلماءِ المستقبلِ الآخرين؛ سيتمُّ طمسُ الحدودِ بين العالمين: الفيزيائيِّ والرَّقميِّ (المعلوماتيِّ) والبيولوجيِّ (بما في ذلك الإنسان)، ولكن لم يكن شواب نفسُه واضحاً تماماً فيما يتعلَّقُ بسببِ التَّقدُّمِ العلميِّ والتِّكنولوجيِّ في هذا الخطِّ.

في الحقيقةِ، من الصَّعبِ على معظمِ علماءِ المستقبلِ وعلماءِ الاجتماعِ أن يتخيَّلوا ما سيكونُ عليه المجتمعُ والاقتصادُ والنَّاسُ في العقودِ القادمةِ، لكن بشكلٍ حدسيٍّ؛ يشعرون أنَّ التَّغييراتِ ستكونُ ثوريَّةً في طبيعتها.

إنَّ الثَّورةَ الرَّابعةَ لن تكون «صناعيَّةً» فقط، بل ستؤثِّرُ على جميعِ جوانبِ الحياةِ البشريَّةِ، علاوةً على ذلك: يمكن ألَّا تكونَ العواقبُ إيجابيَّةً فقط، بل وسلبيَّةً أيضاً، أو حتَّى قاتلةً بالنِّسبةِ إلى الإنسانِ والحضارةِ الإنسانيَّةِ، ولكن: ما هي مخاوفُ الخبراءِ بشأنِ الثَّورةِ الصِّناعيَّةِ الرَّابعةِ؟

أوَّلاً: كما لاحظنا سابقاً، يمكن أن يؤدِّي إدخالُ الرُّوبوتات على نطاقٍ واسعٍ إلى طردِ الإنسانِ من مجالِ الإنتاجِ والقطاعاتِ الأُخرى من الاقتصادِ؛ جزئيَّاً في البدايةِ، ومن ثمَّ (عواقب اجتماعيَّة).

ثانياً: يمكنُ أن تبدأ الرُّوبوتات في التَّحكُّمِ في النَّاسِ (العواقبِ السِّياسيَّة)

ثالثاً: يمكن أن يتحوَّل أيُّ شخصٍ «نتيجةً لربطِ الرُّوبوت والبشرِ» إلى كائن سيبرانيّ، أي سوف تختفي الأنواعُ الَّتي اعتدنا أن نسمِّيَها «بالإنسان العاقل» (العواقب الأنثروبولوجيَّة).

يولي الخبراءُ المشاركون في الثَّورةِ الصِّناعيَّةِ الرَّابعةِ الاهتمامَ لحقيقةِ أنَّ التَّغيُّراتِ في بدايةِ القرنِ ٢١؛ بدأت تحدثُ بوتيرةٍ سريعةٍ، ومع ذلك فإنَّ القوى الدَّافعةَ لهذه التَّغييراتِ ليست واضحةً جدَّاً، إذ يعتقدُ البعضُ أنَّ الثَّورةَ الرَّابعةَ هي عمليَّةٌ «موضوعيَّةٌ» لتطويرِ العلومِ والتِّكنولوجيا، ويعتقدُ البعضُ الآخرُ أنَّها ثمرةُ مؤامرةٍ من وراءِ الكواليسِ ضدَّ الإنسانيَّة،

وآخرون واثقون من الطَّبيعةِ الباطنيَّةِ لهذه التَّغييرات («العقل المدبِّر» لهذه العمليَّة لديه «قرون وحوافر»).

من الجديرِ بالذِّكرِ أنَّ الكثيرَ ممَّا يصفهُ كلاوس شواب بالثَّورةِ الصِّناعيَّةِ الرَّابعةِ قد تمَّ التَّنبُّؤُ به، وتمَّ وصفُه بالتَّفصيلِ من قِبَلِ كتَّابِ الخيالِ العلميِّ الشَّهيرين في الماضي (إدغار بو، جول فيرن، هربرت ويلز، وغيرهم)، بالإضافةِ إلى الكتَّابِ الَّذين عملوا في هذا النَّوعِ الحاذقِ بلا رحمةٍ، (الأكثرُ شهرةً) منهم: يوجين زميتين، ألدوس هكسلي، جورج أورويل، راي برادبري)، وهذا يطرحُ التَّساؤلاتِ عن مصادرِ هذه «البصيرةِ» لكتَّابِ الخيالِ العلميِّ، ولكنَّ ذلك موضوعٌ لمناقشةٍ أُخرى.

يتركَّزُ الاهتمامُ الرَّئيسُ لعامَّةِ النَّاسِ والسِّياسيِّين ووسائلِ الإعلامِ اليومَ على النَّتائجِ الاجتماعيَّةِ للثَّورةِ الرَّابعةِ المتعلِّقةِ بإدخالِ الرُّوبوتات، والَّتي تشكِّلُ «المستوى» الأولى الأكثرَ وضوحاً للثَّورةِ، دعونا نتناول موضوعَ الرُّوبوتات بمزيدٍ من التَّفاصيل.

بمعنىً ضيِّقٍ؛ يتمُّ فهمُ الرُّوبوتات على أنَّها أجهزةٌ تقنيَّةٌ تسمحُ باستبدالِ الأفرادِ في الإنتاجِ وفي مجالاتٍ أُخرى من النَّشاطِ الاقتصاديِّ، وبالمناسبةِ: بدأت الرُّوبوتاتُ بالظُّهورِ في القرنِ الماضي في مجالاتِ الهندسةِ الميكانيكيَّةِ وغيرِها من الصِّناعاتِ، وساهمت في أتمتةِ الإنتاجِ، وزيادةِ إنتاجيَّةِ بقيَّةِ العمَّالِ.

ولكنْ في مرحلةٍ ما من الزَّمنِ؛ أصبحَ الإنتاجُ مهجوراً تماماً، إذ راحَ الرُّوبوت الآليُّ تدريجيَّاً يتجاوزُ نطاقَ إنتاجِ الموادِّ، واستحوذَ على التِّجارةِ والنَّقلِ والخدماتِ والتَّمويلِ وتداولِ الأموالِ.

وقد وصلنا إلى حدٍّ؛ بحيث أنَّ معظمَ القراراتِ في مجالِ المضاربةِ الماليَّةِ تتمُّ بوساطةِ روبوتاتٍ تحسبُ «الحركاتِ» المثلى بناءً على معالجةِ كمِّيَّاتٍ كبيرةٍ من المعلوماتِ حولَ حالةِ الأسواقِ الماليَّةِ المختلفةِ، كما يمكن لمثلِ هذه الرُّوبوتاتِ خلالَ يومِ العملِ أداءُ عددٍ كبيرٍ من عمليَّاتِ بيعٍ وشراءِ الأدواتِ الماليَّةِ، ما يحقِّقُ ربحاً كبيراً بسببِ التَّحوُّلاتِ الضَّخمةِ، يسمَّى ذلك «بالتَّداولِ عالي التَّردُّد» في عالمِ المضاربةِ، تنخفضُ فيه الحاجةُ إلى المتداولين الأحياءِ بشكلٍ مستمرٍّ.

كما يتمُّ تقديمُ الرُّوبوتاتِ للبنوكِ وصناديقِ الاستثمارِ لخدمةِ مجالِ إدارةِ الأصولِ، فسرعانَ ما تكتسبُ الرُّوبوتاتُ الاستشاريَّةُ (المستشارين الآليِّين) مكاناً تحتَ الشَّمسِ في

أسواقِ الأسهمِ العالميَّةِ، ووفقاً لشركةِ الأبحاثِ Aite Group؛ أظهرت الصِّناعةُ العالميَّةُ للاستشاراتِ الرُّوبوتيَّةُ في عامِ ٢٠١٥ نموَّاً قدرُه ٢٠٠ ٪، وفي تقريرِه الصَّادرِ في صيفِ ٢٠١٦؛ قدَّرَ بنكُ روسيا إجماليَّ حجمِ الأصولِ الَّتي تديرها الرُّوبوتات الاستشاريَّةُ بـ ٥٠ مليار دولارٍ في جميعِ أنحاءِ العالمِ، وتعتقدُ شركةُ ماكينزي وشركاؤها أنَّ هذا الحجمَ يمكنُ أن ينمو في المستقبلِ إلى ١٣،٥ تريليون دولار.

(Http://www.rbc.ru/newspaper/2016/08/29/57beaeae9a794757a8ee74ed

في حين توجدُ الرُّوبوتاتُ في شركاتِ الإدارةِ والصَّناديقِ والبنوكِ، وهي بمثابةِ الاستشاريِّين، ومع ذلك؛ فبإمكانها غداً أن «تتولَّى» تماماً كرسيَّ المديرِ الفعليِّ (البشريِّ(.

بمعنىً واسعٍ؛ يتمُّ فهمُ الرُّوبوتات على أنَّها أجهزةٌ تقنيَّةٌ لا تقومُ بعمليَّاتٍ في مجالِ الإنتاجِ ومختلفِ مجالاتِ النَّشاطِ المهنيِّ فحسب، بل تخدمُ أيضاً المجالَ المحليَّ، والمثالُ الأكثرُ لفتاً للانتباهِ؛ هي السَّيَّاراتُ الَّتي يقودها الرُّوبوت، حيث لن يكونَ الشَّخصُ مضطرَّاً لقيادةِ سيَّاريَّة((سيَّارته بنفسه))، هذا بالطَّبعِ ليس خيالاً، فقد قامَت Google منذُ عدَّةِ سنواتٍ بتطويرِ واختبارِ مركبةٍ غيرِ مأهولةٍ، ويمكن أن يبدأ الإنتاجُ الضَّخمُ للسيَّاراتِ الآليَّةِ خلالَ ٢-٣ سنوات.

ونرى اليومَ أنَّ مفهومَ «الأشياءِ الذَّكيَّةِ» قد أصبحَ قيدَ الاستخدامِ، ويتعلَّقُ الأمرُ بوجودِ أتمتةٍ للأشياءِ الَّتي يستخدمُها كلُّ شخصٍ يوميَّاً، فعلى سبيلِ المثالِ، هناكَ ستائرُ «ذكيَّةٌ» تعملُ على ضبطِ الشَّفافيَّةِ وفقاً لمستوى الإضاءةِ الخارجيَّةِ والإضاءةِ المطلوبةِ في الغرفةِ.

يرى الخبراءُ احتمالاتٍ كبيرةً في إنشاءِ منزلٍ «ذكيٍّ»، عبارة عن نظامٍ من الأجهزةِ المنزليَّةِ يمكنُه حلُّ المهام الضَّروريَّة للمستأجرِ من دونِ أيِّ تدخُّلٍ بشريٍّ: تشغيلُ / إيقافُ الإضاءةِ، وتغيير إمدادِ الحرارةِ إلى المنزل، وتشغيلُ مكيِّفِ الهواءِ، ومراقبةُ تشغيلِ الأجهزةِ المنزليَّةِ الأُخرى.

كما أنَّ أحدَ مجالاتِ الرُّوبوتاتِ هو الاعتمادُ الواسعُ على الطَّابعاتِ ثلاثيَّةِ الأبعادِ، وهي الجهازُ المحيطيُّ الَّذي يستخدمُ طريقةً لإنشاءِ طبقةٍ مادِّيَّةٍ لشيءٍ «لكائنٍ مادِّيٍّ»، وذلك باستخدامِ نموذجٍ رقميٍّ ثلاثيِّ الأبعادِ، وتستخدمُ الطَّابعاتُ ثلاثيَّةُ الأبعادِ اليومَ في إنتاجِ أشياء ضخمةٍ وخطيرةٍ، إلى جانبِ مختلفِ العناصرِ الصَّغيرةِ في المنزلِ، وفي الطِّبِّ (الأطراف الصِّناعيَّة)، ومع ذلك؛ هناك بالفعلِ أمثلةٌ على التَّصنيعِ باستخدامِ هذه

التّكنولوجيا لأشياء أكثرَ خطورةً وكثافةً، وإنتاجِ أجزاءٍ من الأسلحةِ (وحتّى جميع الأسلحة)، وهياكلِ السَّيَّاراتِ، وفي البناءِ... إلخ.

إلَّا أنَّ الرُّوبوتَ الآليَّ «المتقدِّمَ» هو أكثرُ تطوُّراً، حيثُ يتمُّ ربطُ روبوتاتِ الإنتاجِ، وكذلك «روبوتاتُ الأشياءِ» في شبكاتٍ موحَّدةٍ، في ما يسمَّى: «الإنترنت الرُّوبوتيَّة»، أو «الاتِّصال من آلةٍ إلى آلةٍ».

وفقاً لمطوِّري هذه الأنظمةِ؛ يتيحُ الاتِّصالُ بينَ الآلاتِ تحسينَ الإنتاجِ والعمليَّاتِ التِّجاريَّةِ والماليَّةِ، وهوَ ما يعدُّ أمراً واعداً للغايةِ في الشَّركاتِ الكُبرى.

من جهتِها؛ تسعى الشَّركاتُ المتخصِّصةُ في تقنيَّاتِ المعلوماتِ والحاسوبِ (ICT)على تشجيعِ الرُّوبوتاتِ في جميعِ مجالاتِ المجتمعِ (حتَّى في الشُّؤونِ الحكوميَّةِ والعسكريَّة)، وإلى التَّرويجِ بأنَّ الرُّوبوتات هي الطَّريقُ المباشرُ إلى «المستقبلِ الذَّهبيِّ» للبشريَّةِ، ومع ذلك؛ فإنَّ لدى علماءِ الاجتماعِ والسِّياسيِّين والأشخاصِ العاقلينَ مخاوفَ خطيرةً من أن يؤدِّي الرُّوبوت إلى عواقبَ وخيمةٍ، نتذكَّرُ جميعاً ..من التَّاريخِ عبارةَ: «أكلَتِ الأغنامُ النَّاسَ!»، إنَّنا نتحدَّثُ عن عصرِ التَّراكمِ الأوَّليِّ لرأسِ المالِ في إنجلترا، عندما تمَّ طردُ الفلَّاحين من الأرض، وتمَّ حرمانُهم من وسائلِ العيشِ، وكانت الأراضي المحتلَّةُ محاطةً ومنظَّمةً لرعيِ الأغنامِ.

أعطَت الأغنامُ الصُّوفَ؛ الَّذي قدَّمه أوَّلُ الرَّأسماليِّين في إنجلترا إلى مختلفِ دولِ العالم، وقد يحدثُ شيءٌ مشابهٌ في القرنِ الحادي والعشرين فيما يتعلَّقُ بالاقتصادِ الآليِّ، عندها سيقولون: «الرُّوبوتاتُ أكلَت النَّاس».

للحصولِ على أمثلةٍ حولَ كيفيَّةِ ظهورِ المتاجرِ المهجورةِ ومواقعِ الإنتاجِ والشَّركاتِ بأكملِها أمامَ أعيننا؛ لا يتعيَّنُ على المرءِ أن يذهبَ بعيداً: ففي تسعيناتِ القرنِ الماضي؛ قرَّرت شركةُ «أديداس» الأوروبيَّةُ نقلَ إنتاجِها إلى آسيا، حيثُ كان العملُ أرخصَ بعدَّةِ أضعافٍ من ألمانيا، واليومَ؛ بدأت مرحلةٌ جديدةٌ من «تحسينِ» تكاليفِ الشَّركةِ، حتَّى من دونِ نقلِ الإنتاجِ على بُعدِ آلافِ الكيلومترات من «القاعدة»، إذ بدأت «أديداس» العملَ في مصنعٍ جديدٍ في أنسباخ (ألمانيا)؛ يتمُّ فيه تنفيذُ جميعِ العمليَّاتِ بوساطةِ الرُّوبوتات، اسمُ هذا المصنعِ يتحدَّثُ عن نفسهِ: «المصنعُ السَّريعُ»، وسيعملُ هذا العام المصنع بكاملِ طاقتِه،

إضافةً إلى ذلك؛ من المقرَّرِ أن يفتتحَ المصنعُ نفسُه في الولاياتِ المتَّحدةِ، كما أعلَنت الشَّركةُ المصنِّعةُ للأحذيةِ الرِّياضيَّةِ «نايك» عن البدءِ الوشيكِ بإنشاءِ مصنعٍ آليٍّ بالكاملِ.

المثالُ الثَّاني يتعلَّقُ بالإلكترونيَّاتِ: حيثُ ركَّزَت Foxconn (الشَّركةُ الرَّائدةُ في تصنيعِ المكوِّناتِ الإلكترونيَّةِ لشركاتِ Apple و Hewlett-Packardو Dellو Sony) عمليَّاتِها في تايوان، وقامت بتركيبِ مليون روبوت في المعملِ، لتحلَّ محلَّ ١،٢ مليون عامل.

المثالُ الثَّالثُ: في أستراليا؛ تستخدمُ واحدةٌ من أكبرِ شركاتِ التَّعدينِ في العالم:Rio Tinto، شاحناتٍ وحفَّاراتٍ ذاتيَّةَ الحركةِ لا تتطلَّبُ وجودَ مشغِّلين بشريِّين في رواسبِ خامِ الحديدِ، كما سيتمُّ إطلاقُ القطاراتِ الأوتوماتيكيَّةُ قريباً، والَّتي ستنقلُ الموادَّ الخامَ إلى ميناءٍ يقعُ على بُعدِ حوالي ٤٨٠ كم.

تنشرُ الصُّحفُ والمجلَّاتُ والتِّلفزيون كلَّ يومٍ تقريباً تقديراتٍ لعددِ الوظائفِ الَّتي يمكنُ أن يوفِّرَها استخدامُ الرُّوبوتاتِ لأصحابِ العملِ في المؤسَّساتِ الفرديَّةِ والصِّناعاتِ الفرديَّةِ، وفي الصِّناعاتِ والاقتصادِ ككلٍّ في السَّنواتِ المقبلةِ،

لذلك يعتقدُ عالمُ المستقبلِ الأمريكيُّ «ديك بلتيير» أنَّه بحلولِ عامِ ٢٠٣٠؛ ستفقدُ البشريَّةُ ٥٠ مليون وظيفةٍ، ستحصلُ عليها الرُّوبوتات، وبحلولِ عامِ ٢٠٤٠؛ ستفقدُ البشريَّةُ أكثرَ من نصفِ الوظائفِ في العالم!.

وفقاً لشركةِ الأبحاثِ «غارتنر»؛ فإنَّه نتيجةً للأتمتةِ، سيتمُّ تخفيضُ العددِ الإجماليِّ للوظائفِ بنسبةِ ٣/١ في ١٠ سنوات، ووفقاً للاقتصاديِّين في جامعةِ أكسفورد؛ ستحلُّ تكنولوجيا الماكيناتِ محلَّ نصفِ الوظائفِ الحاليَّةِ على مدارِ ٢٠ عاماً، كما توصَّلَ المحلِّلونَ في شركةِ Deloitte الاستشاريَّةِ، والعلماءُ في جامعةِ أكسفورد إلى أنَّه على مدارِ العشرين عام القادمة، يمكنُ للرُّوبوتاتِ تقليلُ عددِ الوظائفِ بنسبةِ ٣٥٪، هذا يعني أنَّ ثلثَ العمَّالِ سيكونون بدونِ عملٍ.

نلاحظُ، بشكلٍ عامٍّ، أنَّ جميعَ التَّقديراتِ قريبةٌ من بعضِها البعضِ، كما أنَّها تتوافقُ مع الأرقامِ الواردةِ في كتابِ كلاوس شواب.

في الواقعِ؛ أدَّى إدخالُ التِّكنولوجيا الجديدةِ في القرنِ التَّاسعَ عشرَ والقرنِ العشرين إلى زيادةِ إنتاجيَّةِ العملِ والوظائفِ الشَّاغرةِ، ولكن في الوقتِ نفسِه؛ نشأت صناعاتٌ وصناعاتٌ

جديدةٌ؛ وخلقت وظائفُ جديدةٌ لسنواتٍ، وحتَّى عقود، وبسببِ هذا التَّأثيرِ التَّعويضيِّ؛ كان من الممكنِ الحفاظُ على مستوى التَّوظيفِ (البطالة) عند مستوىً واحدٍ (آمنٍ اجتماعيًّاً).

من أجلِ الحدِّ من الآثارِ السَّلبيَّةِ لإدخالِ تكنولوجيَّاتٍ جديدةٍ على العمالةِ؛ نظَّمت السُّلطاتُ تبادلاتِ العملِ وإعادةِ تدريبِ الموظَّفين، وفي السَّنواتِ الَّتي كانَت فيها الكينزيَّةُ الإيديولوجيَّةُ الاقتصاديَّةُ الرَّسميَّةُ للسُّلطاتِ؛ خلقت الدَّولةُ وظائفَ إضافيَّةً (نذكِّرُ ببرنامجِ العملِ العامِّ في الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ في الثَّلاثيناتِ تحتَ حكمِ الرَّئيسِ فرانكلين روزفلت)، لكن للأسف، لا توجدُ آثارُ تعويضٍ اليومَ.

هناكَ هجومٌ واسعٌ من الرُّوبوتات، الَّتي تقومُ «بتنظيفِ» الوظائفِ في الصِّناعةِ والتِّجارةِ والخدماتِ الاستهلاكيَّةِ والنَّقلِ والخدماتِ المصرفيَّةِ، وحتَّى في مجالِ الإدارةِ العامَّةِ، فيما يتعلَّق بمشروعِ الحكومةِ الإلكترونيَّةِ؛ يمكنُ أن تصبحَ هياكلُ السُّلطةِ غيرَ مأهولةٍ، وفي مجالِ الشُّؤونِ العسكريَّةِ؛ نجدُ الشَّيءَ نفسَه (يكفي تذكُّرُ الطَّائراتِ بدونِ طيَّار، هل تحلُّ الرُّوبوتاتُ الطَّائرةُ محلَّ الطيَّارِ العسكريِّ؟(.

من الواضحِ أنَّ الرُّوبوتات تضربُ بشكلٍ خاصٍّ ما يُسمَّى «الطَّبقةَ الوسطى»، حيثُ تصبحُ التَّخصُّصاتُ «الَّتي لا يمكنُ الاستغناءُ عنها» أقلَّ وأقلَّ كلَّ عامٍ، وبالمناسبة: تمكَّنت الصِّين من اختراعِ روبوت (إعلاميٍّ)، تمَّ تعليمُه كتابةَ ملاحظاتٍ بسيطةٍ في وسائلِ الإعلامِ، فهل سنجدُ قريباً روبوت لكتابةِ الرِّوايات؟!

هل سيكونُ هناكَ مجتمعٌ «مأهولٌ» بالرُّوبوتات؟ وهل سيكونُ من الممكنِ مقاومةُ هذا الاتِّجاهِ الخطيرِ في الرُّوبوتات؟ ما مدى خطورةِ تهديدِ الرُّوبوتات في الوظائفِ؟ سنحاولُ الإجابةَ على هذه الأسئلةِ وغيرِها في الفصولِ القادمةِ.

الرُّوبوتاتُ تسيطرُ على العالم

في الواقع، تمَّت صياغةُ مصطلحِ «الثَّورة الصِّناعيَّة الرَّابعة» في بدايةِ القرنِ الحادي والعشرين، وكانَ من الملفتِ عقدُ المنتدى الاقتصاديِّ العالميِّ (WEF)في دافوس عامَ ٢٠١٦ تحتَ شعارِ: «الثَّورة الصِّناعيَّة الرَّابعة»، من جهتِهِ؛ نشرَ مؤسِّسُ «» غيرُ الرَّسميِّ؛ أستاذُ الاقتصادِ السُّويسريِّ مارتن شواب كتاباً عشيَّةَ دافوس ٢٠١٦، أطلقَ عليه أيضاً: «الثَّورة الصِّناعيَّة الرَّابعة»، نُشرَ هذا الكتابُ في عامِ ٢٠١٦ باللُّغةِ الرُّوسيَّةِ من قِبَلِ دار إكسيمو للنَّشرِ(.

يوضحُ الأستاذُ السُّويسريُّ أنَّ ثلاثَ ثوراتٍ في مجالِ الإنتاجِ الصِّناعيِّ قد حدثَت بالفعلِ في تاريخِ البشريَّةِ: أمَّا الأولى ارتبطت مع ظهورِ المحرِّك البخاريِّ (أواخرَ القرنِ الثَّامنَ عشرَ ـ أوائلَ القرنِ التَّاسعَ عشرَ)، وأمَّا الثَّانيةُ: فكانت معَ الاستخدامِ الهائلِ للكهرباءِ (أواخرَ ١٩ ـ النِّصفَ الأوَّل من القرنِ ٢٠)، وجاءَت الثَّالثةُ معَ إدخالِ تقنيَّاتِ المعلوماتِ والكمبيوتر (العقودُ الأخيرةُ من القرنِ العشرين، حتَّى الآن).

من جهته؛ يطلقُ مارتن شواب على الثَّورةِ الصِّناعيَّةِ الثَّالثة: «بالرَّقميَّة»، ومع استمرارِها يمكنُ القولُ إنَّ موجةً قادمةً من التَّحولاتِ التِّكنولوجيَّةِ آخذةٌ في الظُّهورِ بالفعلِ في العالمِ، ولكن ليسَ لدى مارتن شواب وغيرِه من المؤلِّفين الَّذين اعتمدوا المصطلحَ العصريَّ «الثَّورةَ الصِّناعيَّةَ الرَّابعةَ» تعاريفُ واضحةٌ عنها.

يسردُ معظمُ المؤلِّفين، ويصفون الاتِّجاهاتِ الرَّئيسةَ لتلك التَّحوُّلاتِ الَّتي تتكشَّفُ أمامَ أعينِهِم، ومنها: الذَّكاءُ الاصطناعيُّ (AI)، والرُّوبوتات، والسَّيَّارات الآليَّة، والطِّباعة ثلاثيَّة الأبعاد، والتِّكنولوجيا النَّانويَّة، والتِّكنولوجيا الحيويَّة، و«الأشياءُ الذَّكيَّة»، وأكثرُ من ذلك بكثيرٍ.

يشعرُ مؤلِّفو الكتبِ والمقالاتِ عن الثَّورةِ الرَّابعةِ بشكلٍ حدسيٍّ بأنَّ العالمَ يدخلُ في مرحلةٍ جديدةٍ من التَّطوُّرِ، ووفقاً للسُّويسريِّين، فإنَّ السِّمةَ المميِّزةَ الرَّئيسةَ للثَّورةِ الرَّابعةِ هي دمجُ ثلاثةِ تيَّاراتٍ للتَّحوُّلات: في العالمِ المادِّيِّ («الحديد»، القوى المنتجة المادِّيَّة)، في

العالمِ الرَّقميّ (تكنولوجيا المعلوماتِ والحاسوبِ ـ تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات)، في عالمِ الكائناتِ الحيَّةِ (تحوُّلاتُ الكائناتِ الحيَّةِ، بما في ذلك البشرُ، على أساسِ التِّكنولوجيا الحيويَّة)، تتمُّ عمليَّةُ ربطِ التَّدفُّقاتِ الثَّلاثةِ بشكلٍ تلقائيٍّ تماماً، ومن الصَّعبِ التَّنبُّؤ بالمجموعاتِ المختلطةِ و«الهجينةِ» الَّتي قد تنشأ عندَ ذلك، على سبيلِ المثالِ، وعلى أساسِ «توليفِ» التِّقنيَّاتِ «الحديديَّةِ» والرَّقميَّةِ: من المتوقَّعِ ظهورُ عددٍ كبيرٍ من أنواعِ الرُّوبوتاتِ الجديدةِ، ومن المتوقَّعِ ظهورُ الكائنِ السيبرانيِّ بسببِ اتِّصالِ الرُّوبوتاتِ والبشرِ، حيثُ يعدُّ بعضُ الخبراءِ بأنَّ الثَّورةَ الصِّناعيَّةَ الرَّابعةَ ستقرِّبُ البشريَّةَ من «المستقبلِ المشرقِ» الَّذي طالَ انتظارُه.

من جهةٍ أُخرى، و على العكسِ من ذلك، يعتقدُ آخرون أنَّ ذلك يُعرِّض المجتمعَ لاضطرابٍ خطيرٍ، وحتَّى للموتِ، وهذا ليسَ بالضَّرورةِ سيناريو لحربٍ نوويَّةٍ عالميَّةٍ، ولكن بسببِ التَّهديداتِ الجديدةِ النَّاشئةِ في الأساسِ، على سبيلِ المثالِ: نتحدَّثُ عن السِّيناريو الَّذي بموجبِه «سيختفي الإنسانُ العاقلُ»، حيث سيتمُّ استبدالُه بنوعٍ هجينٍ (البشريِّ ـ الآليّ، أو «السِّيبرانيِّ»)اختصار للُّغةِ الإنجليزيَّةِ (كائنٌ سيبرانيٌّ cybernetic)، وكذلك تتمُّ مناقشةُ سيناريو حلولِ «البشرِ الحيويِّين» محلَّ الإنسانِ العاقلِ، وهم الأشخاصُ الَّذين يتمُّ استبدالُ دماغِهم بالكاملِ أو جزئيَّاً بوساطةِ غرسٍ (معالجٍ آليٍّ)، بينما يكونُ باقي الجسمِ عضويَّاً: (الرُّوبوت البيولوجيّ).

يمكنُ للرُّبوتِ البيولوجيِّ أيضاً أن ينشأ على أساسِ الحيواناتِ، حيث تشيرُ العديدُ من السِّيناريوهات إلى أنَّه سيتمُّ استبدالُ البشرِ بروبوتات، والَّتي ستتحوَّلُ لتكونَ «أكثرَ تنافسيَّةً»، ولعلَّ ما قرأناهُ عن الرُّوبوتاتِ اليومَ لم يعدْ خيالاً علميَّاً، حيثُ إنَّ العمليَّاتِ الحقيقيَّةَ أصبحَت تكتسبُ السُّرعةَ وتغطِّي بلداناً جديدةً، دعونا نتحدثْ عن هذا الجانبِ من الثَّورةِ الصِّناعيَّةِ الرَّابعةِ.

بادئَ ذي بدء؛ دعنا نعرِّفْ ما هو «الرُّوبوت»؟، في الواقع، جاءت الكلمةُ إلينا من اللُّغةِ التشيكيَّةِ، والَّتي تعني «عمل السُّخرة»، أو «العملَ الشَّاقّ»، لكن لماذا من التشيكيَّة، وليس من اللَّاتينيَّةِ أو الإنجليزيَّة؟ لأنَّ الكاتبةَ التشيكيَّةَ كاريلا تشابيك أطلقَت هذا المصطلحَ في مسرحيَّتها «Rossum Universal Robots» الَّتي عُرضَت في عامِ ١٩٢٠، حيثُ تصفُ تشابيك مصنعاً ينتجُ «أشخاصاً اصطناعيِّين»، سمَّتهم: الرُّوبوتات.

من جهةٍ أُخرى: يتمُّ تعريفُ الرُّوبوت في القواميسِ التَّوضيحيَّةِ على أنَّهُ جهازٌ تلقائيٌّ تمَّ إنشاؤه على أساسِ مبدأ الكائنِ الحيِّ، وهو مصمَّمٌ لتنفيذِ عمليَّاتِ الإنتاجِ وغيرِها، ويعملُ وفقاً لبرنامجٍ محدَّدٍ مسبقاً، ويتلقَّى المعلوماتِ حولَ العالمِ الخارجيِّ من أجهزةِ الاستشعارِ (نظائر للأجهزةِ الحسِّيَّةِ للكائناتِ الحيَّة)، حيثُ إنَّ الغرضَ من الرُّوبوت هو القيامُ بالإنتاجِ بشكلٍ مستقلٍّ، وغيره من العمليَّاتِ الَّتي ما يؤدِّيها البشرُ عادةً، وفي الوقتِ نفسِه؛ يمكنُ للرُّوبوت التَّواصلُ مع المشغِّلِ (تلقِّي الأوامرِ منه) والتَّصرُّف بشكلٍ مستقلٍّ.

يعتقدُ البعضُ أنَّ الرُّوبوتات هي مجسَّماتٌ تشبهُ في المظهرِ الإنسانَ بالضَّرورةِ، لكنَّ هذا ليس ضروريَّاً، فقد يكونُ مظهرُ وتصميمُ الرُّوبوتاتِ الحديثةِ متنوِّعاً للغايةِ، ففي الإنتاجِ الصِّناعيِّ؛ تُستخدمُ الرُّوبوتاتُ المختلفةُ على نطاقٍ واسعٍ، وغالباً ما يكونُ مظهرُها بعيداً عن «الإنسان»، بينما هناك عددٌ من الأجهزةِ التِّقنيَّةِ القريبةِ بخصائصِها إلى الرُّوبوتات، على سبيلِ المثال: تسمَّى محرِّكات البحث «روبوتات البحث»، أو برامج الرُّوبوت، وهي برامجُ خاصَّةٌ توفِّر التَّواصلَ بينَ جهازِ كمبيوتر وشبكةِ معلومات والإنترنت مع أشخاصٍ أحيا إنشء.

لقد تمَّ إنشاءُ نماذجَ منفصلةٍ من الرُّوبوتات في النِّصفِ الأوَّلِ من القرنِ الماضي، فعلى سبيل المثال: صمَّمت شركةُ الكهرباءِ الأمريكيَّةُ ويستنغهاوس في ثلاثيناتِ القرنِ الماضي عدَّةَ نماذج لروبوتات بدائيَّة، حيث استطاعت إعادةَ إنتاجِ أبسطِ الحركاتِ البشريَّةِ، وقامت بإصدارِ عباراتٍ صوتيَّةٍ منفصلةٍ بأمرٍ من المشغِّل، لكنَّ هذه الرُّوبوتات كانَت مجرَّدَ «ألعاب» مصمَّمةٍ لأغراضِ الدِّعايةِ، بكلِّ الأحوال: من المعتقدِ أنَّ إنتاجَ واستخدامَ الرُّوبوتات في اليابان على المستوى الصِّناعيِّ قد بدأ عامَ ١٩٨٠.

كانت اليابان حتَّى منتصفِ العقدِ الأوَّلِ من القرنِ العشرين رائدةً في إنتاجِ وتصديرِ معظمِ أنواعِ الرُّوبوتات (الجيل الأوَّل من الرُّوبوتات، أساساً للأغراضِ الصِّناعيَّة)، ومن بينِها في المقامِ الأوَّلِ كانَت الرُّوبوتاتُ المصمَّمةُ لأغراضِ التَّحكُّمِ الرَّقميِّ (CNC).

في الواقع؛ يعتبرُ هذا العقدُ هو وقتُ النُّموِّ الهائلِ في إنتاجِ واستخدامِ الرُّوبوتات، حيثُ أطلقَت الصَّحافةُ على هذا التَّطوُّرِ: «ثورة الرُّوبوتات»، كما بدأ الإنتاجُ الضَّخمُ للرُّوبوتات في اليابانِ والولاياتِ المتَّحدةِ وألمانيا وبريطانيا العظمى وكوريا الجنوبيَّة والصِّين وعدَّة دولٍ أُخرى، كما هو الحالُ مع الشَّركةِ الأمريكيَّةِ iRobot Corporation،كما انضمَّت العديدُ من

شركاتِ الكهرباءِ والهندسةِ، وشركاتُ التّكنولوجيا الفائقةُ العالميَّة أيضاً إلى إنتاجِ الرُّوبوتات، منها على سبيلِ المثال: ABBو Hondaو Mitsubishiو Sonyو MKOISو World Demanded Electronic و Gostaiو KUKA، إلى جانبِ الرُّوبوتاتِ الصِّناعيَّةِ؛ ظهرَ عددٌ كبيرٌ من أنواعِ الرُّوبوتات المنزليَّةِ، بالإضافةِ إلى الرُّوبوتات الَّتي تمَّ إنشاؤها لمختلفِ الخدماتِ، كالرُّوبوتات الطِّبيَّةِ، والرُّوبوتات الاستشاريَّة في القطاعِ المصرفيِّ، والرُّوبوتات النَّوادل، والرُّوبوتات «المعلِّم»... إلخ، وهكذا بدأت الرُّوبوتات تحلُّ محلَّ الأشخاصِ في المهنِ المرتبطةِ بالمخاطرِ العاليةِ على حياةِ الإنسانِ، كروبوتاتِ الإنقاذِ، وروبوتاتِ الشّرطة، ورجالِ الإطفاء الآليُّون، كما يتمُّ إدخالُ الرُّوبوتات في المجالِ العسكريِّ، حيثُ نجدُ المركباتِ الجويَّةَ غيرَ المأهولةِ (الطَّائرات بدون طيَّار)، وروبوتات التَّعدين وإزالةِ الألغامِ، والرُّوبوتات الأرضيَّة المثبَّتة على الدَّبَّاباتِ... إلخ، يتمُّ اليومَ إيلاءُ اهتمامٍ كبيرٍ بشكلٍ خاصٍّ لتطويرِ وتنفيذِ المركباتِ الَّتي يسيطرُ عليها الرُّوبوت (المركباتُ غيرُ المأهولة)، ومن المتوقَّعِ أن تظهرَ أوَّلُ مركبةٍ غيرِ مأهولةٍ على طرقِ بعضِ الدُّولِ في بدايةِ العقدِ القادمِ.

كانَ يُعتقدُ حتَّى وقتٍ قريبٍ أنَّ هناكَ حدوداً لاستخدامِ الرُّوبوتات، وأنَّ عدداً من المهنِ وأنواعِ النَّشاطِ البشريِّ مغلقةٌ أمامَ الرُّوبوتات، كالعلومِ والفنِّ والثَّقافةِ والصَّحافةِ، ومع ذلك؛ فقد اخترقَت الرُّوبوتات الأولى هذه المجالات، فعندَ تقاطعِ تطويرِ الرُّوبوتاتِ «التَّقليديَّةِ» وأنظمةِ «الذَّكاءِ الاصطناعيِّ»؛ تظهرُ الرُّوبوتاتُ «الذَّكيَّةُ» المستقلَّةُ تماماً عن البشرِ، والقادرةُ على التَّعلُّمِ الذَّاتيِّ والنُّموِّ المعرفيِّ والتَّنافسِ معَ البشرِ، وحتَّى في مجالاتِ النَّشاطِ الإبداعيِّ البَحت.

في عامِ ٢٠٠٧؛ تمَّ إنشاءُ مجموعةِ الموسيقى Compressorhead في ألمانيا، والَّتي تتكوَّنُ من الرُّوبوتاتِ الَّتي تعزفُ بأسلوبِ المعادنِ الثَّقيلةِ، وفي اليابان؛ بدأت الرُّوبوتاتُ في صنعِ الرُّسومِ، وظهرت روبوتات في الصِّين تكتبُ ملاحظاتٍ قصيرةٍ للصُّحفِ، وأخيراً؛ تمَّ إطلاقُ مشروعِ عالمِ الرُّوبوت في المملكةِ المتَّحدةِ في نهايةِ القرنِ الماضي، شاركَ في هذا المشروعِ روبوتان: (آدم وحواء)، وذلك في إطارِ البحثِ العلميِّ في مجالِ الوراثةِ والكيمياءِ الحيويَّةِ وعلمِ الصَّيدلةِ، وفي عامِ ٢٠٠٩؛ تمَّ تسجيلُ أوَّلِ اكتشافٍ قامَ به «علماء من الرُّوبوت!».

(Http://news.bbc.co.uk/2/hi/science/nature/7979113.stm)

بكلِّ الأحوالِ؛ هناكَ اليومَ مخاوفُ حقيقيَّةٌ من ألَّا يجدَ الإنسانُ العاقلُ «منافذَ بيئيَّةً» للاختباءِ من منافسٍ قويٍّ يُدعى «الرُّوبوت»، ومن الغريبِ أنَّ الأزمةَ الماليَّةَ في ٢٠٠٧-٢٠٠٩ أعطت زخماً للانتشارِ السَّريعِ للرُّوبوتاتِ في الاقتصادِ، ولم يتمَّ التَّغلُّبُ على هذه الأزمةِ بالكامل؛ ذلكَ أنَّ الاقتصادَ ما زالَ في حالةِ ركود، ومازالت الشَّركاتُ من مختلفِ الصِّناعاتِ تبحثُ بيأسٍ لإيجادِ طريقةٍ للخروجِ من هذا الوضعِ غيرِ السَّارِّ، وليسَ هناكَ سوى طريقةٍ واحدةٍ واضحةٍ للخروجِ من هذا الوضعِ، وذلك متمثِّلٌ بخفضِ تكاليفِ الإنتاج.

الآن، بالنِّسبةِ للعديدِ من قطاعاتِ الاقتصادِ؛ فإنَّ استبدالَ العمَّالِ الأحياءِ بالرُّوبوتاتِ هو الخيارُ الأمثلُ، حيثُ يعطي إدخالُ الرُّوبوتاتِ أكبرَ تأثيرٍ في البلدانِ «المتقدِّمةِ اقتصاديَّاً»، ذاتِ الأجورِ المرتفعةِ، وهكذا يذكِّرُ الإعلامُ كلَّ يومٍ تقريباً أنَّ شركةً في الولاياتِ المتَّحدةِ وأوروبا الغربيَّةِ واليابان تقومُ بتثبيتِ واستخدامِ الرُّوبوتاتِ، وإقالةِ العمَّالِ المفرجِ عنهم، وهذا يسمَّى في الكتبِ التَّعليميَّةِ عن الاقتصاد: «البطالةَ التِّكنولوجيَّةَ».

ينظرُ بعضُ علماءِ الاجتماعِ والاقتصاديِّين والسِّياسيِّين إلى أنَّ استخدامَ الرُّبوتاتِ يزاحمُ الأشخاصَ الأحياءَ بهدوءٍ شديدٍ، ولكن لا يوجدُ شيءٌ جديدٌ، فقد ظهرَت البطالةُ التِّكنولوجيَّةُ في القرنِ الثَّامنَ عشرَ، عندما حدثَت الثَّورةُ الصِّناعيَّةُ في إنجلترا، واستُعيضَ عن التَّصنيعِ اليدويِّ بالآلةِ على وجهِ الخصوصِ، وكانت هناكَ مقدِّمةٌ ضخمةٌ لما يلوحُ في الأفقِ، حيث إنَّ التَّعويضَ عن النَّتائجِ الاجتماعيَّةِ السَّلبيَّةِ لإدخالِ الآلاتِ، وقد كان ذلكَ من خلالِ ظهورِ الطَّلبِ على العمالةِ للصِّناعاتِ الجديدةِ، في جزءٍ منه، عملَت تلك الآليَّاتُ التَّعويضيَّةُ، لكنَّ ذلكَ كان من حيثُ الإحصاءاتُ الرَّسميَّةُ حولَ العمالةِ (البطالةِ)، بينما كانت تلك مآسٍ حقيقيَّةً بالنِّسبةِ إلى العديدِ من العمَّالِ المعيَّنين، يبدو أنَّ الآليَّاتِ التَّعويضيَّةَ عملَت في الدُّولِ الغربيَّةِ بعدَ الحربِ العالميَّةِ الثَّانيةِ، لكنَّها كانت مناوراتٍ حكيمةً للرَّأسماليَّة، فعلى سبيلِ المثالِ: تمَّ تقليصُ الإنتاجِ الصِّناعيِّ بسرعةٍ في الولاياتِ المتَّحدةِ نتيجةً لنقلِ الشَّركاتِ متعدِّدةِ الجنسيَّاتِ صناعاتٍ كثيفةَ العمالةِ إلى بلدانِ العالمِ الثَّالثِ، نتيجةً لذلك: كانت أجورُ العمَّالِ في قطاعِ الصِّناعاتِ التَّحويليَّةِ على الأقلِّ؛ أدنى من نظيرتِها في الولاياتِ المتَّحدةِ، كما تمَّ الاستغناءُ عن ملايين العمَّالِ كلَّ عامٍ، والَّذين بدورِهم تدفَّقوا إلى قطاعِ الخدماتِ، الَّذي كان ينمو بسرعةٍ، إذ بلغَت حصَّتُه من النَّاتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ الأمريكيِّ ما يقربُ من ٨٠٪.

في جوهره؛ فإنَّ معظمَ قطاعِ الخدماتِ هو «فقاعةٌ»، ومع ذلك، فهو يوحي بالقوَّةِ الاقتصاديَّةِ الأمريكيَّةِ، إضافةً إلى ذلك، استطاعَ قطاعُ الخدماتِ خلقَ مظهرٍ مفادُه أنَّ الوضعَ في سوقِ العملِ الأمريكيِّ «ضمنَ المعدَّلِ الطَّبيعيِّ» (معدَّلُ البطالةِ البالغ ٥٪ يعدُّ كذلك).

لا شكَّ أنَّ الآثارَ التَّعويضيَّةَ قد استنزفت، وبدأت البطالةُ الهائلةُ تختبئُ بمساعدةِ الإحصاءاتِ المرعبةِ و«التَّأثيرِ البصريِّ» النَّاشئ عن «فقاعةِ» قطاعِ الخدماتِ العملاق، وقد كشفَ ترامب خلالَ حملتِه الانتخابيَّةِ عن سرٍّ رهيبٍ: اتَّضحَ أنَّ أكثرَ من ٩٠ مليون شخص في أمريكا عاطلون عن العملِ حقَّاً، وبصورةٍ تقريبيَّةٍ؛ غطَّت البطالةُ الكامنةُ نصفَ سكَّانِ أمريكا العاملين، لهذا السَّببِ وضعَ ترامب خلقَ وظائفَ جديدةٍ على رأسِ برنامجه.

لذلك، فإنَّ الوضعَ اليومَ في الدُّولِ الغربيَّةِ بالغُ الخطورةِ، فكلَّ عامٍ تدمِّرُ الرُّوبوتاتُ ملايين الوظائفِ، حيث يتمُّ استبدالُهم بروبوتات، وهكذا: فمن بين ١٠٠ عاملٍ؛ سيتمكَّنُ ١٠ عمَّالٍ (بشروطٍ) من العثورِ على وظيفةٍ جديدةٍ كنتيجةٍ لإنشاءِ صناعاتٍ جديدةٍ، فخلالَ العقدين الأخيرين من القرنِ الماضي ومن بدايةِ هذا القرنِ؛ تمَّ إدخالُ الرُّوبوتاتِ بنشاطٍ في مجالِ إنتاجِ الموادِّ (الصِّناعة بشكلٍ أساسيٍّ)، بينما تشنُّ الرُّوبوتاتُ اليومَ هجوماً على قطاعِ الخدماتِ، وبالتَّالي: يمكن أن تصبحَ العديدُ من شركاتِ الخدماتِ «مهجورةً» تماماً في النِّهايةِ.

حتَّى أنَّ مجالَ الخدماتِ الماليَّةِ قد يصبحُ على ما يبدو في المدى القريبِ «مهجوراً» تقريباً، فالعديدُ من البنوكِ الكبيرةِ تغلقُ فروعَها، لتحلَّ محلَّها المحطَّاتُ الَّتي ستتمُّ فيها خدمةُ العملاءِ من خلالِ الرُّوبوتات، ويبدو أنَّ الوقتَ الَّذي سيظهرُ فيه بنكٌ افتراضيٌّ بالكاملِ، وبدون مكتبٍ مركزيٍّ؛ ليسَ بعيدَ المنالِ.

في السَّنواتِ القادمةِ؛ سيكونُ هجومُ الرُّوبوتاتِ هائلاً في قطاعِ الخدماتِ في البلدانِ المتقدِّمةِ اقتصاديًّا، ومن المتوقَّعِ أن يفقدَ ملايين الأشخاصِ وظائفَهم سنويًّاً في الولاياتِ المتَّحدةِ في السَّنواتِ المقبلةِ.

لهذا السَّببِ؛ جاءَ وعدُ دونالد ترامب خلالَ الانتخاباتِ بخلقِ ٣٠ مليون وظيفةٍ في الولاياتِ المتَّحدةِ، لكن وبرغمِ كلِّ هذا؛ فإنَّ الأمريكيِّينَ يشعرونَ أنَّ روبوتاتهم ستضعُهم على هامشِ الحياةِ.

من جهتِها، نشرَت المنظَّمةُ الدَّوليَّةُ للأونكتاد مؤخَّراً تقريراً يقضي بأنَّ الرُّوبوتات ستدمِّرُ ثلثي الوظائفِ في العقدينِ المقبلينِ، كما يشملُ ذلكَ الدُّولَ النَّاميةَ الَّتي وصلَت إليها أخيراً موجةٌ من روبوتاتِ الإنتاجِ الَّتي تمَّ إنتاجُها في الغربِ خلالَ العقدينِ الأخيرينِ من القرنِ الماضي، وذلكَ بعدَ أن انخفضَت أسعارُ «عمَّالِ» الرُّوبوتات خلالَ هذا الوقتِ بشكلٍ كبيرٍ، حيثُ أصبحَ استخدامُها قابلاً للتَّطبيقِ اقتصاديَّاً، لذلك تعربُ الأونكتاد عن قلقِها البالغِ إزاءَ مستقبلِ بلدانِ العالمِ الثَّالثِ، فأمريكا والاتِّحادُ الأوروبيُّ والصِّين والعديدُ من الدُّولِ الأُخرى، وكذلك المنظَّماتُ الدَّوليَّةُ؛ يستعدِّونَ لغزوِ الرُّوبوتاتِ.

صعودُ الرُّوبوتات: ردَّةُ فعلِ المجتمع

لقد سبقَ أن قدَّمنا لمحةً عامَّةً عن عمليَّةِ مزاحمةِ العاملينِ في مجالِ إنتاجِ السِّلعِ والخدماتِ بواسطةِ الرُّوبوتات،

حيثُ أشارَ تقريرُ المنتدى الاقتصاديِّ العالميِّ في دافوس، الَّذي عُقِدَ في كانون الثَّاني ٢٠١٦؛ إلى أنَّ استخدامَ الرُّوبوتات في الإنتاجِ سيؤدِّي إلى تدميرِ ٥ ملايين وظيفةٍ بحلولِ عامِ ٢٠٢٠، كما أنَّه وبسببِ استخدامِ الرُّوبوتات؛ سيتمُّ تخفيضُ حوالي سبعةِ ملايين وظيفةٍ في مختلفِ المجالاتِ، وفي الوقتِ نفسِه؛ فإنَّ نموَّ العمالةِ في القطاعاتِ الأُخرى خلالَ نفسِ الفترةِ سوف يزيدُ قليلاً عن مليوني شخصٍ.

ستؤثِّرُ أكبرُ التَّخفيضاتِ على العاملينَ في المكاتبِ والإداريِّين، فقد يُتركُ ٤،٧ مليون شخصٍ بدونِ عملٍ بحلولِ عامِ ٢٠٢٠.

تبدو الآفاقُ البعيدةُ أكثرَ إحباطاً: ففي العقدينِ القادمينِ، يمكن أن تحلَّ الرُّوبوتاتُ مكانَ ما يصلُ إلى ٤٠-٥٠ ٪ من القوى العاملةِ في البلدانِ المتقدِّمةِ اقتصاديًّا، وفي البلدانِ النَّاميةِ وفقاً لتقديراتِ الأونكتاد: يمكنُ أن يكونَ هذا الرَّقمُ ٣/٢، ليس علماءُ المستقبلِ وعلماءُ الاجتماعِ وكتَّابِ الخيالِ العلميِّ وحدَهم من دقَّ ناقوسَ الخطرِ؛ فالسِّياسيُّون والشَّخصيَّاتُ العامَّةُ فعلوا كذلكَ أيضاً، فبعدَ عرضِ فيلمِ «المنهي ٣» على شاشاتِ دورِ السِّينما عامَ ٢٠٠٣؛ والَّذي تحدَّث عن فكرةِ انتفاضةِ السَّيَّاراتِ ضدَّ النَّاس؛ أدَّى هذا العرضُ إلى مناقشةِ موضوعِ «ثورةِ الرُّوبوتات»، وكذلك اقتراحِ مجموعةٍ متنوِّعةٍ من الطُّرقِ لإيقافِ ظهورِ الرُّوبوتات، أو على الأقلِّ وسائلِ تكييفِ المجتمعِ مع الحقائقِ الجديدةِ.

وسرعانَ ما نشأت حركةٌ معارضةٌ أكثرُ راديكاليَّةً ضدَّ ثورةِ الإنسانِ الآليِّ، أُطلق على هذه الحركة اسم: «لوديتيس الحديثة Luddites».

يُطلَق على المعارضين الأكثرِ راديكاليَّةً لـ «ثورة الروباتات» اسم Luddites الحديثة.

بدأت «لوديتيس Luddites» كحركةِ احتجاجٍ عامَّةٍ في الرُّبعِ الأوَّلِ من القرنِ التَّاسعَ عشرَ ضدَّ إدخالِ الآلاتِ أثناءَ الثَّورةِ الصِّناعيَّةِ في إنجلترا، والَّتي أدَّت إلى البطالةِ، وفي كثيرٍ من الأحيانِ كانت تلك الاحتجاجاتُ عنيفةً وأدَّت إلى «مذابح»، وإلى تدميرِ الآلاتِ والمعدَّاتِ.

طالبَت Ludditesالحديثةُ فرضَ حظرٍ كاملٍ على إنتاجِ واستخدامِ الرُّوبوتات على الصَّعيدَين الوطنيّ والدُّوليّ، إلّا أنَّ ذلك لم يحقِّق الكثيرَ من النَّجاحِ.

يجادلُ السِّياسيُّون بأنَّ تطويرَ الرُّوبوتاتِ هو «عمليَّةٌ موضوعيَّةٌ»، ولا جدوى من حظرِها، ومن غيرِ المجدي محاولةُ وقفِ التَّقدُّم العلميّ والتِّكنولوجيّ، كما أنَّه لم يعد من الضُّروريّ القولُ إنَّ أيَّ محظوراتٍ يُنظرُ إليها على أنَّها انتهاكٌ لِمُثُلِ اللِّيبراليَّةِ الاقتصاديَّةِ.

كان الاتِّجاهُ الوحيدُ الَّذي نجحَ فيه معارضو الرُّوبوتات في تحقيقِ الحدِّ الأدنى من النَّجاحِ هو مواجهةَ انتشارِ ما يسمَّى بـ «الرُّوبوتات القاتلة»، نحنُ نتحدَّثُ عن أنواعٍ مختلفةٍ من الأجهزةِ التِّقنيَّةِ ذاتِ التَّأثيرِ المدمِّرِ، والَّتي يُطلق عليها أيضاً اسمَ: «أنظمة الأسلحة المستقلَّة».

على وجهِ الخصوصِ، أنشأ النُّشطاءُ في بدايةِ العقدِ الحاليِّ اللَّجنةَ الدُّوليَّةَ لمراقبةِ الأسلحةِ الآليَّةِ (ICRAC)، والَّتي طالبوا من خلالها حظرَ استخدامِ الرُّوبوتاتِ القاتلةِ، من خلالِ تعديلِ واستكمالِ اتِّفاقيَّةِ الأممِ المتَّحدةِ الحاليَّةِ للأسلحةِ التَّقليديَّةِ، ومع أنَّه لم يتمَّ إجراءُ هذه التَّعديلاتِ والإضافاتِ بعدُ؛ لكن على الأقلِّ بدأت مناقشةُ موضوعِ الرُّوبوتاتِ القاتلةِ في المحادثاتِ الدُّوليَّةِ للحدِّ من الأسلحةِ.

في الآونةِ الأخيرةِ؛ حدثَ تحوُّلٌ نوعيٌّ في هذا الاتِّجاهِ: ففي نهايةِ عامِ ٢٠١٦؛ صوَّتَت ١٢٣ دولةً عضو في الأمم المتَّحدة في جنيف لبدءِ مناقشةٍ رسميَّةٍ حولَ فرضِ حظرٍ على أنظمةِ الأسلحةِ ذاتيَّة الحكم.

ولكن ماذا عن الرُّوبوتات الَّتي لا تقتل، ولكن تخلقُ أشياء؟ يقترحُ معظمُ السِّياسيِّين ورجالِ الأعمالِ والعلماءِ المهتمِّين بتهديدِ البطالةِ؛ فرضَ ضريبةٍ لمواجهةِ انتشارِ الرُّوبوتات، وفي هذا الإطارِ؛ اقترحَ الملياردير «بيل غيتس» خلالَ مقابلةٍ أجراها مع كوارتز في ١٧ شباط ٢٠١٧؛ فرضَ ضريبةٍ خاصَّةٍ على الرُّوبوتات، ولكن ليسَ من أجلِ إبطاءِ انتشارِها، وإنَّما من أجلِ تخفيفِ الآثارِ الاجتماعيَّةِ السَّلبيَّةِ الَّتي سوف تسبِّبها، واقترحَ على وجهِ التَّحديدِ تمويلَ إعادةِ التَّدريبِ المهنيِّ للأشخاصِ حتَّى يتمكَّنوا من شَغلِ وظائفَ لا تزالُ مغلقةً أمامَ الرُّوبوتاتِ، بادئَ ذي بدء، يتعلَّقُ الأمرُ برعايةِ الأطفالِ وكبارِ السِّنِّ.

قلنا بالفعلِ أنَّ الآليَّاتِ التَّعويضيَّةِ (ظهور وظائف جديدة) لم تعدْ تعملُ اليومَ، كما أنَّ إعادةَ التَّدريبِ المهنيِّ للعمَّالِ الَّذين تمَّ استبدالُهم بالرُّوبوتات لن تفعلَ الكثير، حتَّى معَ

الأخذِ في الاعتبارِ حقيقةَ أنَّ المجتمعَ يشهدُ شيخوخةً كبيرةً، وأنَّ الحاجةَ إلى رعايةِ المسنِّين قد تزدادُ، وبالتَّالي حتَّى إذا ظهرت بعضُ المنتجاتِ الجديدةِ؛ فسيتمُّ تزويدُها بروبوتات من البداية، وبالتَّالي لن تعطي تأثيراً معاكساً للمجتمع.

في كانون الثَّاني ٢٠١٧؛ بدأت الاستعداداتُ لمناقشةِ واعتمادِ قانون يحدِّدُ الوضعَ القانونيَّ للرُّوبوت في البرلمانِ الأوروبيِّ، وكانَ وراءَ تلك المناقشاتِ «مادي ديلفو»؛ النَّائبُ الاشتراكيُّ من لوكسمبورغ.

في الواقعِ إنَّ مشروعَ القانونِ الَّذي أقرَّتهُ لجنةُ الشُّؤونِ القانونيَّةِ في البرلمانِ الأوروبيِّ، بالإضافةِ إلى ذلك، ينصُّ على فرضِ ضريبةٍ على الرُّوبوتات، كما تمَّ اقتراحُ منحِ بعضِ الرُّوبوتاتِ حقوقاً معيَّنةً (تماماً كما يتمتَّعُ الإنسانُ بحقوقٍ مكفولةٍ بموجبِ الدَّساتير).

وهكذا؛ يجبُ أن تحصلَ الرُّوبوتاتُ على وضعِ «الشَّخصِ الإلكترونيِّ»، (بالإضافةِ إلى المفاهيمِ الموجودةِ بالفعلِ في القانونِ «الفرد» و«الكيان القانوني»)، نوقشَت خياراتٌ مختلفةٌ للمشكلةِ: مَن يجبُ أن يدفعَ الضَّريبةَ على الرُّوبوتات؟ إمَّا أن يقومَ مالكُ الرُّوبوت (غالباً كيان قانوني) بذلك، أو المشتري (المستهلك) للسِّلَعِ والخدماتِ الَّتي أنشأها الرُّوبوت. ومعَ ذلك؛ لم يتمَّ استبعادُ الخيارِ الثَّالثِ: يدفعُ الرُّوبوت نفسُه الضَّريبةَ كـ«شخصٍ إلكترونيٍّ»!، الرُّوبوت لديه حقوقٌ والتزاماتٌ، وقد تمَّ رفضُ الخيارِ الثَّالثِ من البداية.

ولكن: ما هي القاعدةُ الضَّريبيَّةُ لفرضِ ضريبةٍ جديدة؟ يعتقدُ مطوِّرو مشروعِ القانونِ أنَّ هذه هي الأموالَ الَّتي وفَّرتها الشَّركاتُ على الأجورِ، بالإضافةِ إلى عدمِ وجودِ ضمانٍ اجتماعيٍّ نتيجةً لاستبدالِ العمَّالِ البشرِ بعمَّالِ الحديدِ، وبالتَّالي يجبُ على الشَّركاتِ تسجيلُ هذه المبالغِ كمدَّخراتٍ في تقاريرها.

في ٢٠ شباط ٢٠١٧؛ صوَّت البرلمانُ الأوروبيُّ لصالحِ قرارٍ لتنظيمِ تطويرِ الذَّكاءِ الاصطناعيِّ والرُّوبوتات داخلَ الاتِّحادِ الأوروبيِّ، وبناءً على العديدِ من التَّوصياتِ الَّتي قدَّمها خبراءُ الصِّناعةِ؛ وضعَت اللَّجنةُ القانونيَّةُ قواعدَ أوَّليَّةً تتضمَّنُ وضعَ معاييرَ أخلاقيَّةٍ لتطويرِ الذَّكاءِ الاصطناعيِّ، بالإضافةِ إلى إدخالِ نظامِ تأمينٍ لتغطيةِ المسؤوليَّةِ عن الحوادثِ الَّتي تنطوي على مركباتٍ بدونِ طيَّارٍ (الطَّائرات والسَّيَّارات) وغيرها، أمَّا بالنِّسبةِ إلى الضَّريبةِ على الرُّوبوتات؛ فقد رفضَ القرارُ هذه الفكرةَ، وبرغمِ ذلكَ؛ يعتقدُ الخبراءُ أنَّ البرلمانَ الأوروبيَّ سيعودُ حتماً إلى مناقشةِ هذهِ المسألةِ.

يعارضُ مصنِّعو الرُّوبوت والعديدُ من الشَّركاتِ الَّتي تقومُ بتطويرِ مشاريعَ لإعادةِ الإعمارِ الفنِّيِّ الأساسيِّ لإنتاجِ الرُّوبوت في أوروبا اعتمادَ البرلمانِ الأوروبيِّ لقانونٍ كاملٍ بشأنِ الرُّوبوتات.

إنَّهم يخشونَ أن يؤدِّي ذلك إلى إبطاءِ روبوتِ الاقتصادِ، لذلك تعارضُ المجموعةُ الصِّناعيَّةُ الألمانيَّةُ VDMA الَّتي تضمُّ أكبرَ الشَّركاتِ المصنِّعةِ للرُّوبوت في أوروبَّا مثلَ هذه القوانين.

وقالَ باتريك شوارزكوف؛ العضوُ المنتدبُ للرُّوبوتات في VDMA في وقتٍ سابقٍ من هذا العام: إنَّ مثلَ هذه القوانين يمكنُ أن تصدرَ بعدَ ٥٠ عاماً من الآن.

ومع ذلك، ووفقاً لتصريحاتِ «مادي ديلفو»؛ عرَّابةِ مشروعِ قانونِ الرُّوبوت: لن يبطئَ القانونُ من إضفاءِ الطَّابعِ الآليِّ على الاقتصادِ الأوروبيِّ، بل إنَّها تريدُ حمايةَ أوروبَّا من غزوِ الرُّوبوتاتِ الأجنبيَّةِ: «لدى الولاياتِ المتَّحدةِ والصِّين وكوريا واليابان مشاريعُ وخططٌ طموحةٌ للغايةِ في هذا الصَّددِ، وإنْ لم نفعلْ ذلكَ الآن؛ فسوفَ يتمُّ احتلالُ أسواقِنا بوساطةِ روبوتاتٍ أجنبيَّةٍ».

في الواقعِ أنَّه في ظروفِ الثَّورةِ الصِّناعيَّةِ الرَّابعةِ؛ لا يمكنُ للمرءِ الاعتمادُ على فرضِ ضريبةٍ على الرُّوبوتات، حيث أنَّ «لوبي الرُّوبوت» قويٌّ للغاية، ومع ذلك؛ يقولُ معظمُ الخبراءِ إنَّ الرُّوبوتاتِ ستضربُ الرُّوبوتاتِ عاجلاً أم آجلاً، (أو بالأحرى أولئك المستفيدين من الرُّوبوتات)، وهذا على وجهِ الخصوصِ ما كتبَه «مارتن فورد» بشكلٍ مقنعٍ في كتابِهِ الأكثرِ مبيعاً لعامِ ٢٠١٦؛ «الرُّوبوتاتُ قادمةٌ: تطويرُ التِّكنولوجيا والمستقبل بدون عمل»، (صعودُ الرُّوبوتات: التِّكنولوجيا والتَّهديدُ بمستقبلِ العاطلين عن العمل).

فيما يلي اقتباسٌ من الكتابِ: «سيشكِّلُ التَّطوُّرُ السَّريعُ للتِّكنولوجيا تهديداً متزايداً للوظائفِ في مختلفِ الصِّناعاتِ، ما سيحرمُ النَّاسَ من المهاراتِ الأكثرِ تنوُّعاً، وخلاصةُ القولِ هي أنَّ الموظَّفَ أيضاً مستهلك، أي إنَّه هو الَّذي يحدِّدُ الطَّلبَ النِّهائيَّ، وإذا استبدلَ الموظَّفُ بآلةٍ؛ فلن تذهبَ السيَّارةُ للتَّسوُّقِ، ولن تستهلكَ أيَّ شيءٍ، حيثُ تحتاجُ السَّيَّارةُ إلى الطَّاقةِ وقطعِ الغيارِ إلى جانبِ الصَّيانةِ، ولكن كلُّ ذلك مصاريفُ بالنِّسبةِ إلى الشَّركاتِ الَّتي تديرها، وليس للمستهلكِ النِّهائيِّ، وإذا لم يكن هناكَ من يريدُ شراءَ شيءٍ ممَّا ينتجهُ الجهازُ؛ سيتعيَّنُ على الجهازِ أن يتوقَّفَ، «ومع ذلك؛ لا يوجدُ شيءٌ مثيرٌ في هذا الفكرِ، حتَّى قبلَ أكثرِ من قرنٍ ونصف؛ كتبَ «كارل ماركس» في كتابه «رأسِ المالِ»: «إنَّ التَّقدُّمَ

التِّكنولوجيّ سيزيدُ من التَّناقضِ بينَ الإنتاجِ الرَّأسماليِّ، ويقلِّصُ القدرةَ على السَّدادِ، وذلك سينتهي بموتِ الرَّأسماليَّة، أي إنَّ الرُّوبوتات ستكونُ الضَّربةَ القاتلةَ الأخيرةَ لهذا النِّظامِ الاقتصاديِّ».

أكثرُ السِّياسيِّين والشَّخصيَّاتِ بعيدي النَّظرِ يفهمونَ أنَّه لا يمكن للضَّريبةِ على الرُّوبوتاتِ، ولا لإعادةِ تدريبِ العاملين، ولا لإعادةِ توجيهِ نظامِ التَّدريبِ إلى مهنَ جديدةٍ؛ أن تُوقفَ حركةَ الرَّأسماليَّةِ نحوَ الهاويةِ، ولعلَّ الوسيلةَ الأخيرةَ للخلاصِ، كما يرونها، هي الإدخالُ السَّريعُ والشَّاملِ لنظامِ ما يسمَّى «الدَّخلَ الأساسيَّ غيرَ المشروطِ AML».

قد يوفِّرُ هذا النِّظامُ الدَّفعَ المنتظمَ لمبلغٍ معيَّنٍ من المالِ لجميعِ أفرادِ المجتمعِ من قِبَلِ الدَّولةِ، أو من قِبَلِ مؤسَّساتٍ أُخرى، بحيثُ يتمُّ إيلاءُ اهتمامٍ خاصٍّ لحقيقةِ أنَّ كلَّ شخصٍ يتلقَّى الأموالَ، بغضِّ النَّظرِ عمَّا إذا كانَ يعملُ أم لا، وبغضِّ النَّظرِ عن الدَّخلِ والقدرةِ والجدارةِ والحالةِ المادِّيَّةِ، من مميِّزاتِ نظامِ الدَّفعِ AMLهي أنَّ الأموالَ المدفوعةَ تكفي لتلبيةِ الاحتياجاتِ الإنسانيَّةِ الحيويَّةِ، حيثُ لا يمكن أن يكونَ AML أقلَّ من مستوى الكفافِ.

وبالتَّالي؛ فإنَّ AML ليس نوعاً آخرَ من العلاوةِ الاجتماعيَّةِ المعتادةِ (يوجدُ اليومَ عدَّةُ عشراتٍ من هذهِ البدلاتِ والمزايا في كل بلد)، هذه الفكرةُ ليسَت جديدةً، حيثُ تمَّ عرضُ شيءٍ مماثلٍ في القرنين ١٨-١٩.

يعتقدُ بعضُ الإصلاحيِّين الاجتماعيِّين أنَّ نظامَ الدَّفعِ هو السِّمةُ المميّزةُ الرَّئيسةُ للمجتمعِ الاشتراكيِّ (الشُّيوعيِّ)، ومن الجديرِ ذكرُهُ أنَّ مشاريعَ AML المقدَّمةَ اليومَ؛ غالباً ما يتمُّ اقتراحُها على وجهِ التَّحديدِ للحفاظِ على الرَّأسماليَّةِ، إلَّا أنَّ نظامَ الدَّفع هذا لا يلغي آليَّةَ إعادةِ توزيعِ الثَّروةِ الاجتماعيَّةِ الَّتي تسبِّبُها الرأسماليَّةُ لصالحِ «أكياسِ النُّقودِ»، ولا يوقفُ عمليَّةَ الاستقطابِ الاجتماعيِّ والملكيَّةِ للمجتمعِ (ماركس: «القانونُ العالميُّ للتَّراكمِ الرَّأسماليِّ»).

يعملُ AML فقط كوسيلةٍ لضمانِ بقاءِ الإنسانِ في الوقتِ الحاليِّ في ظلِّ الازدحامِ الهائلِ من العمالةِ الحيَّةِ المستبعدةِ بسببِ الرُّوبوتاتِ الحديديَّةِ، إذا رسمنا أوجهَ تشابهٍ تاريخيَّةً؛ فمن المحتملِ، على سبيلِ المثالِ، مقارنةُ AML بالتَّوزيعِ المجَّانيِّ للخبزِ في الإمبراطوريَّةِ الرُّومانيَّةِ («الخبز والسِّيرك!»).

تجري في بعضِ البلدانِ تجاربُ، ويتمُّ تنفيذُ مشاريعَ رائدةٍ، فقد أطلقَ رائدُ الأعمالِ الالمانيُّ «مايكل بوميرفي» عامَ ٢٠١٤ برنامجاً تجريبيَّاً بعنوانِ: «إيراداتي الأساسيَّة»، حيث يتمُّ دفعُ مبلغٍ شهريٍّ قدرُه ١٠٠٠ يورو لعشراتِ الأشخاصِ الَّذين يتمُّ اختيارُهم بشكلٍ عشوائيٍّ، يتمُّ تمويلُ المشروعِ من خلالِ التَّمويلِ الجماعيِّ (جمع التَّبرُّعاتِ على أساسٍ جماعيٍّ)، وفقاً للمنظِّم؛ تمَّ تصميمُ التَّجربةِ لإقناعِ السِّياسيِّين بأنَّ الإنفاقَ الحكوميَّ سوف يثمرُ من خلالِ تحسينِ المجتمعِ: سوف يشعرُ المستفيدون بمزيدٍ من الحرِّيَّةِ والحمايةِ، وسيكونون قادرين على تحقيقِ إمكاناتِهم الإبداعيَّةِ بشكلٍ أكملَ، كما تمَّ إطلاقُ مشروعِ نظامِ الدَّفعِ عامَ ٢٠١٦ في أوتريخت إحدى مدنِ هولندا (مدفوعاتٌ قدرها ٩٠٠ يورو للشَّخصِ الواحد).

ومنذ ١ كانون الثَّاني ٢٠١٧؛ تمَّ ضمانُ ما يقربُ من ألفي عاطلٍ عن العملِ في فنلندا بحدٍّ أدنى من الدَّخلِ على حسابِ الدَّولةِ دونَ أيِّ شروطٍ، حيثُ يحصلُ المشاركون في التَّجربةِ على ٥٦٠ يورو شهريَّاً، ومع ذلك؛ فهذا المبلغُ متواضعٌ للغايةِ، وهو ما يعادلُ تقريباً استحقاقاتِ البطالةِ.

كانت سويسرا هي الأقربَ إلى تقديمِ AML على نطاقٍ واسعٍ، ففي ٥ يونيو ٢٠١٦؛ تمَّ إجراءُ استفتاءٍ في البلادِ حولَ مسألةِ الدَّخلِ غيرِ المشروطِ، وكانَ من المفترضِ أن يكونَ المبلغُ ٢٥٠٠ فرنك سويسريٍّ (٢٥٠،٢ يورو)، وبالنِّسبةِ للأطفالِ: ٦٢٥ فرنك، وبالمناسبة: جادل منظِّمو الاستفتاءِ بضرورةِ ذلك حتَّى في سويسرا المزدهرةِ نسبيَّاً (معدَّلُ البطالةِ الرَّسميُّ يتراوحُ بينَ ٣٪ و ٣,٥٪)، ويمكنُ للرُّوبوتاتِ إثارةُ بطالةٍ واسعةِ النِّطاقِ في السَّنواتِ القادمةِ، ولكن لم يتمَّ دعمُ الفكرةِ، فقد صوَّتَ ٢٣٪ فقط من المشاركين في الاستفتاءِ لصالحِ AML، ومع ذلك؛ لا يوجدُ شيءٌ مفاجئٌ في هذه النَّتائجِ، بعدَ كلِّ شيءٍ، قالت السُّلطاتُ السُّويسريَّةُ إنَّه من الضَّروريِّ لتنفيذِ المشروعِ زيادةُ إيراداتِ الميزانيَّةِ بمقدارِ ٢٠٠ مليار فرنك، وفي حالِ تخلَّت سويسرا المزدهرةُ عن فكرةِ نظامِ الدَّفعِ؛ فمن الصَّعبِ تخيُّلُ أنَّ مثلَ هذا المشروعِ يمكنُ تنفيذُه في أيِّ مكانٍ آخرَ في العالم.

وبالتَّالي؛ لا يوجدُ اليومَ دفاعٌ حقيقيٌّ لحمايةِ المجتمعِ من ظهورِ الرُّوبوتات، ولا توجدُ في هياكلِ السُّلطةِ أيُّ أفكارٍ بنَّاءةٍ حولَ كيفيَّةِ تنظيمِ مثلِ هذا الدِّفاعِ.

الفصل الثَّالث: البنوكُ في عصرِ الثَّورةِ الرَّقميَّةِ

الثَّورةُ الرَّقميَّةُ: الرُّوبوتاتُ والقبضُ على البنوكِ

تتجلَّى «الثَّورةُ الرَّقميَّةُ» في التَّقدُّمِ الهائلِ في تكنولوجيا المعلوماتِ والحاسوبِ (ICT)في جميعِ مجالاتِ الحياةِ البشريَّة.

في ستِّيناتِ وسبعيناتِ القرنِ الماضي؛ بدأ العالمُ يدخلُ عصرَ «الثَّورة الرَّقميَّة» مرَّةً أُخرى، ونشهدُ اليومَ ذروةَ هذه الثَّورةِ، وقد بدأ في المرحلةِ الحاليَّةِ من «الثَّورةِ الرَّقميَّةِ» تحوُّلٌ سريعٌ في القطاعِ الماليِّ والمصرفيِّ للاقتصادِ، حيثُ نشهدُ تقديمَ أدواتِ التَّشغيلِ الآليِّ، والرُّوبوتات (الأجهزة الإلكترونيَّة للتَّواصلِ مع النَّاس)، والذَّكاءَ الاصطناعيَّ في البنوكِ، وشركاتِ التَّأمينِ، وصناديقِ الاستثمارِ، وإنشاءَ مراكزَ قويَّةٍ لمعالجةِ بياناتِ الكمبيوتر (DPCs) ، وبناءَ علاقاتٍ مع العملاءِ من خلالِ الاتِّصالاتِ المحمولةِ والإنترنت... إلخ.

بالمعنى المجازيِّ؛ تبدأ الرُّوبوتاتُ في الاستيلاءِ على البنوكِ، ولكن ماذا يعني ذلك؟

أوَّلاً: يبدأ التَّخفيضُ السَّريعُ للموظَّفين في البنوكِ.

ثانياً: تتغيَّرُ طبيعةُ العلاقةِ بينَ البنوكِ والعملاءِ.

ثالثاً: تتغيَّرُ طبيعةُ العمليَّاتِ المصرفيَّةِ نفسِها.

في الواقع، لقد فشلَ العالمُ المصرفيُّ في التَّعافي من الأزمةِ الماليَّةِ في ٢٠٠٧-٢٠٠٩، فالأرباحُ تتناقصُ، والمنافسةُ تتصاعدُ، ويستمرُّ الصِّراعُ من أجلِ البقاءِ، وهكذا؛ فقد كانَت ردَّةُ الفعلِ الأولى والطَّبيعيَّةُ للبنوكِ على تهديدِ وجودِها هو الكفاحُ من أجلِ خفضِ التَّكاليفِ (مع استثناءاتٍ نادرةٍ)، حيث إنَّ الأجورَ تعدُّ العنصرَ الرَّئيس لتكاليفِ المعاملاتِ في البنوكِ.

في صيفِ عامِ ٢٠١٥؛ أعلن HSBC (المقرُّ الرَّئيسُ في لندن) أكبرُ بنكٍ في أوروبَّا أنَّه يعتزمُ تسريحَ ٥٠٠٠٠ من موظَّفيه في جميعِ أنحاءِ العالمِ في السَّنواتِ القليلةِ المقبلةِ، وبالنَّظرِ إلى أنَّه في ذلك الوقتِ كان لدى البنكِ ٢٥٨ ألف موظَّفٍ؛ فإنَّ حوالي ٢٠٪ تقريباً

من موظَّفي البنكِ مهدَّدون بالفصلِ، رغمَ حقيقةِ أنَّه في الفترةِ من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ سرَّحَ بنكُ HSBC أكثرَ من ٣٧ ألفَ موظَّفٍ في فروعِه حولَ العالمِ.

وبعدَ الأزمةِ الماليَّةِ ٢٠٠٧ـ ٢٠٠٩ نفَّذَت البنوكُ الأمريكيَّةُ والأوروبيَّةُ وغيرُها عمليَّاتِ تسريحٍ جماعيَّةً، وكانَ ذلك ناجماً إمَّا عن انخفاضِ الطَّلبِ على الخدماتِ المصرفيَّةِ، أو كنتيجةٍ لزيادةِ معاييرِ عبءِ العملِ في البنوكِ.

من الواضحِ أنَّ مقاييسَ «التَّوفيرِ» هذه لم تكن كافيةً، فقد فشلَت العديدُ من البنوكِ، حتَّى أكبرُها، من تحقيقِ الانتعاشِ.

في تشرين الأوَّلِ ٢٠١٦؛ صدمَ صندوقُ النَّقدِ الدُّوليُّ الجميعَ بتوقُّعاتِه: ثلثُ البنوكِ الأوروبيَّةِ الَّتي لديها ٨،٥ تريليون دولار من الأصولِ؛ سوفَ تموتُ قريباً، وكذلك ربعُ البنوكِ في الولاياتِ المتَّحدةِ بأصولِ ٣،٢ تريليون دولار.

نشهدُ اليومَ موجةً ثانيةً من تسريحِ العمَّالِ في البنوكِ وغيرِها من مؤسَّساتِ القطاعِ الماليِّ للاقتصاد، وذلك بسببِ التَّبنِّي الشَّاملِ لتكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالات.

في كانون الثَّاني ٢٠١٧؛ افتتحَ بنكُ أوف أمريكا (FA)؛ أحدُ أكبرِ البنوكِ الأمريكيَّةِ، ثلاثةَ فروعٍ بدون موظَّفين، أطلقَ على تلك الفروعِ: «المحطَّات المصرفيَّة الآليَّة»، إذ لا تحتاجُ المحطَّةُ إلى راتبٍ أو رزمةٍ اجتماعيَّةٍ، ومع وجودِ ما يقربُ من ١٠٠ ألف فرعٍ في النِّظامِ المصرفيِّ الأمريكيِّ؛ حيثُ يعملُ أكثرُ من نصفِ مليون موظَّفٍ فيها (في المتوسَّطِ خمسةُ أشخاصٍ لكلِّ «نقطةٍ»)، بينما يبلغُ متوسِّطُ الرَّاتبِ، وفقاً للمعاييرِ الأمريكيَّةِ حوالي ٣٠ ألف دولار في السَّنةِ. ومع ذلكَ؛ ففي فرعٍ صغيرٍ (محطَّة) يمكنُ توفيرُ أقلَّ من ١٠٠ ألفِ دولار (الرَّواتبُ المفترضةُ للموظَّفين).

وإذا تمَّ تحويلُ جميعِ فروعِ البنوكِ في أمريكا إلى نمطِ المحطَّاتِ الطرفية؛ فسيتمُّ توفيرُ مدَّخراتٍ في الرَّواتبِ تبلغُ حوالي ١٠ مليارات دولار، وسيكونُ التَّوفيرُ الإضافيُّ ناتجاً عن انخفاضِ تكاليفِ الإيجار، حيثُ يحتاجُ الموظَّفون إلى مساحةٍ مكتبيَّةٍ كبيرةٍ.

ولكنْ ما الَّذي يمكنُ أن تفعلَه المحطَّاتُ؟ يعتقدُ أنَّ المحطَّاتِ ستحلُّ بالكاملِ محلَّ جميعِ وظائفِ الإداراتِ، من خلالِ القيامِ «بالخدمةِ الذَّاتيَّةِ»، بحيثُ لا يمكنُ للعملاءِ استلامُ أو

إيداعُ النَّقدِ في حساباتهم فحسب، بل يمكنهم إصدارُ قرضٍ عقاريٍّ أو قرضِ سيَّارةٍ أو بطاقةِ ائتمان، تسمَّى هذه العمليَّاتُ في لغةِ الماليِّين: «خدمات التَّجزئة المصرفيَّة».

واليومَ؛ ليس وحدَه بنك أوف أميركا، بل العديدُ من البنوكِ الأُخرى، يناضلون من أجلِ نموذجٍ يسمَّى: «الخدمات المصرفيَّة بدونِ فروعٍ»، وهناك ـ بالفعلِ ـ العديدُ من هذه البنوكِ في العالمِ، برغمِ أنَّها بالطَّبع ليسَت من نموذجِ «FA»، لكن لا يزالُ لديها مكتبٌ مركزيٌّ واحدٌ على الأقلِّ، حيث توجدُ إدارةُ البنكِ، أي الخدماتُ الَّتي تتحكَّم في تشغيلِ المحطَّاتِ وتدعمُها، وكذلك الموظَّفون الَّذين يتفاعلون مع هيئاتِ الرَّقابةِ الماليَّةِ.

ومع ذلك، يعتقدُ الكثيرُ من المصرفيِّين وممثِّلي صناعةِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالات أنَّه حتَّى المحطاتُ المصرفيَّةُ لا تحتاجُ حقَّاً إلى مستهلكٍ حديثٍ «متقدِّم» للخدماتِ الماليَّةِ، فالمستقبلُ في مجالِ الخدماتِ المصرفيَّةِ سيكونُ عبرَ الإنترنت.

ويسمَّى ذلك أيضاً: الخدمات المصرفيَّة «عن بعد»، وفي هذه الحالةِ لا يتعيَّنُ عليك الذَّهابُ إلى أيِّ مكانٍ على الإطلاق، حيثُ يمكنُ الحصولُ على «الخدماتِ» من خلالِ هاتفٍ ذكيٍّ أو كمبيوترٍ محمولٍ، وهنا: لا يتعلَّقُ الأمرُ بفحصِ الأموالِ على الحسابِ فقط، بل الحصولُ على معلوماتٍ حولَ العمليَّاتِ على الحسابِ، وغيرها من المعلوماتِ والخدماتِ المرجعيَّةِ.

من خلالِ الاتِّصالاتِ المتنقِّلةِ أو الإنترنت؛ سيكونُ من الممكنِ الحصولُ على قرضٍ، وإصدارُ أمرٍ لتحويلِ الأموالِ إلى حسابٍ آخر، وحتَّى القيامُ ببيعِ وشراءِ الأوراقِ الماليَّةِ (وظائف لإدارةِ التَّمويلِ الشَّخصيِّ).

يتيحُ لنا هذا الاتِّجاهُ تقليلَ تكاليفِ العمليَّاتِ المصرفيَّةِ إلى الحدِّ الأدنى، والأهمُّ من ذلك توسيعُ قاعدةِ العملاء. صحيح، لذلكَ فهناكَ حاجةٌ إلى التَّحرُّكِ اليومَ، لأنَّ الغدَ سيكونُ متأخِّرا جدَّاً، بعد أن يتمَّ تقسيمُ جميعِ العملاءِ بين مالكي عددٍ قليلٍ من عالمِ المالِ الرَّقميِّ، ومن المحتملِ أن يحدثَ ذلك خلالَ السَّنواتِ القليلةِ القادمةِ.

في الواقع؛ ستكونُ «المشاركة» من قِبَلِ العملاءِ من الجيلِ الجديدِ الَّذين ليس لديهم أيُّ تحيُّزاتٍ ضدَّ الخدماتِ المصرفيَّةِ «عن بُعد»، أولئك الَّذين تتمحورُ اهتماماتهم بالإنترنت والهواتفِ الذَّكيَّةِ وأجهزةِ الكمبيوتر.

نشرَ Facebook و MasterCard في أواخرِ العامِ ٢٠١٦؛ دراسةً مشتركةً، اتَّضح فيها أنَّ معظمَ الشَّبابِ في الولاياتِ المتَّحدةِ (٧٠ مليون شخصٍ تتراوحُ أعمارُهم بينَ ٢١ إلى ٣٤ سنة) لا يثقونَ في النِّظامِ المصرفيِّ التَّقليديِّ، ويفضِّلون الخدماتِ المصرفيَّةَ الرَّقميَّةَ. (الرقمية).

مؤخَّراً؛ بدأت وسائلُ الإعلامِ في كثيرٍ من الأحيانِ في استخدامِ مصطلحِ «البنكِ الافتراضيِّ»، أو: «المصرفيُّ الافتراضيُّ (VB)»، من النَّاحيةِ المثاليَّةِ: يعدُّ VB بنكاً بدونِ فروعٍ أومكاتب، حيثُ يتمُّ الاتِّصالُ بينَ البنكِ الافتراضيِّ والعالمِ الخارجيِّ في المقامِ الأوَّلِ من خلالِ موقعِ البنكِ على الويب، والَّذي يمكنُ أن يطلقَ عليه «المكتب الافتراضيّ».

وهنا: يمكنكَ الحصولُ على معلوماتٍ حولَ الخدماتِ والمنتجاتِ والشُّروطِ وطرقِ استلامِها؛ الرِّبحُ في كلِّ شيءٍ، حيثُ يوفِّرُ البنكُ أجورَ المكاتبِ، ويتلقَّى العملاءُ خدمةً أسرعَ وأكثرَ ملاءمةً.

في الأدبيَّاتِ المتعلِّقةِ بـ«VB»؛ يلاحظُ أنَّ أوَّلَ بنكٍ افتراضيٍّ افتتُح في تشرين الأوَّلِ ١٩٩٥ في الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ، تحتَ مسمَّى: « Security First Network Bank». وفي أوروبَّا؛ ظهرَ أوَّلُ بنكٍ افتراضيٍّ في عامِ ١٩٩٦، اسمه: «Advance Bank» وهو شركةٌ تابعةٌ لمجموعةِ Dresden Banking Group، كما أصبحَ بنكُ كونسورس أيضاً واحداً من أوائلِ البنوكِ الافتراضيَّةِ في ألمانيا.

يُظهرُ الإلمامُ بتاريخِ مختلفِ الهيئاتِ الدُّوليَّةِ أنَّ العديدَ منها في الواقعِ لم تكنْ «غير مأهولةٍ» على الإطلاقِ، وفي بعضِ الحالاتِ كانِ لا يزالُ لديها بعضُ المكاتبِ الَّتي يوجدُ فيها المديرُ (الرَّئيس) على الأقلِّ، وسكرتيرُه، وفي حالاتٍ أُخرى؛ لم يكنْ هناك مكتبٌ، ولكن لا يزالُ هناكَ أشخاصٌ «بشر» يمثِّلون البنكَ الافتراضيَّ، ويمكنُ الاتِّصالُ بهم عن طريقِ الهاتفِ و/أو البريدِ الإلكترونيِّ (على سبيلِ المثالِ، للحصولِ على نوعٍ من التَّشاور).

وفقاً للخبراءِ؛ فإنَّ الوقتَ الَّذي ستصبحُ فيه البنوكُ مهجورةً تماماً؛ ليس ببعيدٍ، حيثُ تقدِّمُ الرُّوبوتاتُ المشورةَ، صحيحٌ أنَّ البنوكَ المركزيَّةَ والجهاتِ الرَّقابيَّةَ الماليَّةَ الأُخرى ليسِت مستعدَّةً نفسيَّاً وقانونيَّاً لتطبيقِ هذا النَّموذجِ من FB 100٪.

ومع ذلك؛ تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ أنواعَ العمليَّاتِ المصرفيَّةِ ـ مثلَ إدارةِ الأصولِ ورأسِ مالِ العملاءِ (الخدمات المصرفيَّة الخاصَّة) تمرُّ بالفعلِ بتغييراتٍ ثوريَّةٍ.

مرَّةً أُخرى في السَّنواتِ الصِّفريَّةِ (العقد الأوَّل من القرنِ الحاليِّ)، شدَّدَ العديدُ من البنوكِ المتخصِّصةِ في الاستثماراتِ وتداولِ الأوراقِ الماليَّةِ على تطويرِ ما يسمَّى: التَّداول عالي التَّردُّد (HFT)، حيثُ بدأت البنوكُ في الرِّبحِ عن طريقِ الاستحواذِ على أصغرِ تقلُّباتٍ للأسعارِ في الأسواقِ الماليَّةِ، وعلى أصغرِ الفروقِ في الأسعارِ في الأسواقِ المختلفةِ (ما يسمَّى «ربح التَّحكيم»)، حيث إنَّه وخلالَ يومِ العملِ؛ يمكنُ للبنكِ إجراءُ الآلافِ (وحتَّى الملايين) من المعاملاتِ لشراءِ وبيعِ الأدواتِ الماليَّةِ، وبالتَّالي فإنَّ هذه البنوكَ تكسبُ على «الدَّوران»، لكنَّ التَّاجرَ التَّقليديَّ (موظَّف في البنكِ يشاركُ في بيعِ وشراءِ الأوراقِ الماليَّةِ) غيرُ قادرٍ على تتبُّعِ جميعِ التَّقلُّباتِ والتَّغيُّراتِ، وبالتَّالي: يتمُّ ذلك بوساطةِ أجهزةِ كمبيوتر مجهَّزةٍ ببرامجَ خاصَّةٍ: التُّجَّارُ الآليُّون.

بدأ التَّداولُ عالي التَّردُّدِ في أواخرِ التِّسعينات، بعدَ أن سمحَت هيئةُ الأوراقِ الماليَّةِ والبورصاتُ الأمريكيَّةُ (SEC) بأرضيَّاتِ التَّداولِ الإلكترونيَّةِ في عامِ ١٩٩٨، في البدايةِ؛ تمَّ تنفيذُ المعاملاتِ عاليةِ التَّردُّدِ خلالَ نطاقٍ زمنيٍّ لا يتجاوزُ عدَّةَ ثوانٍ، ولكن بحلولِ عامِ ٢٠١٠؛ انخفضَ هذا الوقتُ إلى «ميلّي ثانية»، وأحياناً إلى عشراتِ «المايكرو ثانية»، وفقاً لذلك؛ يتطلَّبُ تداولُ الأوراقِ الماليَّةِ نُظُماً متطوِّرةً وبرنامجاً حاسوبيّاً قويّاً.

في الوقتِ نفسهِ؛ بدأت الرُّوبوتاتُ في التَّعاملِ مع هذا المجالِ المرموقِ للغايةِ من النَّشاطِ المهنيِّ للمصرفيِّين، مثلَ إدارةِ الاستثماراتِ والأصولِ طويلةِ الأجلِ، وكانت هناكَ روبوتاتٌ استشاريَّةٌ تشاركُ في تحسينِ المحافظِ الاستثماريَّةِ للبنوكِ وعملاءِ البنوكِ الَّذين يقدِّمون رؤوسَ أموالِهم لإدارةِ الائتماناتِ، لقد ظهرَ مصطلحٌ خاصٌّ: تقديمُ المشورةِ الرُّوبوتيَّة، إذ من الملفتِ؛ تضاعفُ الأصولِ الَّتي تديرُها الرُّوبوتاتُ الاستشاريَّةُ بمقدارِ ثلاثةِ أضعافٍ في عامِ ٢٠١٥، وقد وصلَت إلى ٥٠ مليار دولار في جميعِ أنحاءِ العالمِ (حسبَ تقديراتِ بنكِ روسيا).

تتوقَّعُ شركةُ الاستشاراتِ المعروفةُ McKinsey & Co أنَّ حجمَ هذه الأصولِ يمكن أن ينمو إلى ١٣،٥ تريليون، حيث تمَّ تجهيزُ البنوكِ وصناديقِ الاستثمارِ في الولاياتِ المتَّحدةِ

بخبراءَ استشاريِّين راسخين .Wealthfront and Betterment، ووفقاً لتقديراتِConsultHQ News: يسيطرُ النَّوعُ الأوَّلُ من هذه الرُّوبوتاتِ على أصولٍ بقيمةِ ٣ مليارات دولار، والنَّوعُ الثَّاني على أصولٍ بقيمةِ ٤،٢ مليار دولار، حيث تتمُّ إدارةُ الشَّركاتِ الماليَّةِ العملاقةِ مثلَ Vanguardو Fidelity (تبلغُ قيمةُ حيازاتها الماليَّةِ الإجماليَّةِ بما فما ذلك الأصوال؛ حوالي ٨ تريليون دولار في المجموع)، كما نجدُ في الطُّرقاتِ خدماتِ المشورةِ الَّتي طوَّرها «مورغان ستانلي»، والَّتي سيستخدمُها في القطاعِ المصرفيِّ الخاصِّ، ومع ذلك؛ يتوقَّعُ بعضُ الخبراءِ أنَّ الخدماتِ المصرفيَّةَ الخاصَّةَ (كنشاطٍ تقليديٍّ للبنوكِ ذاتِ السُّمعةِ الطَّيِّبةِ الَّتي تتعاملُ مع عملاءَ مرموقين)؛ سوفَ تموتُ قريباً.

تتميَّزُ الخدماتُ المصرفيَّةُ التَّقليديَّةُ الخاصَّةُ برسومٍ عالية، بينما ستقومُ استشاراتُ الرُّوبوتاتُ بتخفيضِها بشكلٍ كبيرٍ، وهو أمرٌ مهمٌّ حتَّى بالنِّسبةِ إلى العملاءِ الأثرياءِ، لقد بدأ الاهتمامُ في المشورةِ الرُّوبوتيَّةِ يظهر أيضاً في البنوكِ والصَّناديقِ الرُّوسيَّةِ، حيثُ ظهرَ أوَّلُ مستشارٍ «روبوت محلِّيٍّ»، كما طوَّرَت شركةُ FinExالاستثماريَّةُ ما يسمَّى «الطَّيَّار الآليُّ الماليُّ».

يجب أن يؤخذَ في الاعتبارِ أنَّ الاستحواذَ على «مكانٍ تحتَ الشَّمسِ» في عالمِ المالِ الرَّقميِّ ليسَ محصوراً بالبنوكِ، ولكن أيضاً بالشَّركاتِ الَّتي تبدو بعيدةً عن الأعمالِ الماليَّةِ، وهنا نتحدَّثُ عن شركاتِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالات.

أوَّلاً: لأنَّ الشَّركاتِ هي مَن تُنشِئ الرُّوبوتات ذاتَها والتِّقنيَّاتِ الأُخرى الَّتي تشكِّلُ أساسَ الخدماتِ المصرفيَّةِ المستقبليَّةِ. ثانياً: لدى البعضِ منها بالفعلِ عددُ عملاء هائل، حيثُ سيصبحون غداً مستهلكين للخدماتِ المصرفيَّةِ الافتراضيَّةِ، كما هو الحالُ مع شركاتِ الهاتفِ المحمولِ (لدى بعضِها عملاءُ بالملايين)، أو للشَّركاتِ الَّتي قامَت بإنشاءِ وصيانةِ الشَّبكاتِ الاجتماعيَّةِ (بما في ذلك الشَّبكاتُ الاجتماعيَّةُ العامَّةُ).

تتمتَّعُ بعضُ هذه الشَّركاتِ اليومَ برسملةٍ سوقيَّةٍ مماثلةٍ لرسملةِ البنوكِ ذاتِ المستوى العالميِّ، فعلى سبيلِ المثالِ: تجاوزت القيمةُ السُّوقيَّةُ لـ«فيسبوك» في ٢٠١٦: ٣١٩ مليار دولار.

تفهمُ الشَّركاتُ الرَّائدةُ في قطاعِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالات أنَّ لديها فرصةً فريدةً لدخولِ قطاعِ الخدماتِ الماليَّةِ على الأقلِّ، ولشغلِ الوظائفِ المهيمنةِ في هذا القطاعِ

كحدٍّ أقصى، إذا وضعنا جانباً البنوكَ التَّقليديَّةَ، والَّتي هي ـ وفقاً لكثيرٍ من ممثِّلي قطاعِ التِّكنولوجيا الفائقةِ ـ بطيئةُ التَّطوُّرِ وغيرُ مستعدٍّةٍ تماماً لمواجهةِ تحدِّياتِ العصرِ.

بالفعلِ، تجدُ شركاتُ التِّكنولوجيا الفائقةُ منافذَ في أسواقِ الخدماتِ الماليَّةِ، حيث يمكنُ أن تعملَ دونَ ترخيصٍ من البنوكِ المركزيَّةِ والجهاتِ التَّنظيميَّةِ الماليَّةِ الأُخرى، في كثيرٍ من الأحيان؛ ترفضُ شركاتُ التِّكنولوجيا الفائقةُ بيعَ تقنيَّاتها للبنوكِ، وتقومُ بالتَّفاوضِ معها على قدمِ المساواةِ، وإبرامِ الاتفاقيَّات الاستراتيجيَّةِ «لكي تصبحَ» بالفعلِ شريكةً للبنكِ، ومن جهتها؛ تقومُ البنوكُ الأكثرُ نشاطاً بإنشاءِ وحداتٍ خاصَّةٍ لتطويرِ وتنفيذِ التِّقنيَّاتِ الماليَّةِ المتقدِّمةِ، كما أنَّها تستثمرُ في صناديقِ رأسِ المالِ الاستثماريِّ لدعمِ الشَّركاتِ النَّاشئةِ (المشاريع المبتكرة) في التِّكنولوجيا الماليَّةِ.

باختصارٍ؛ نلاحظُ اليومَ وجودَ نشاطٍ تجاريٍّ مكثَّفٍ عندَ تقاطعِ قطاعِ الخدماتِ الماليَّةِ التَّقليديَّةِ وقطاعِ التِّكنولوجيا الفائقةِ، ويسمَّى ذلك في بعضِ الحالات: تعاونٌ وشراكةٌ، في حالاتٍ أُخرى: منافسةٌ، وحتَّى؛ حربٌ.

في غضونِ بضعِ سنواتٍ؛ ستنتهي هذه الفترةُ الانتقاليَّةُ الصَّعبةُ، وسوفَ نرى عالماً مختلفاً تماماً من التَّمويلِ، ربَّما تبقى بعضُ البنوكِ الشَّهيرةُ في هذا العالمِ، ولكنَّها ستشهدُ تغيُّراتٍ كبيرةً من حيثُ المحتوى والوظيفةُ، وقد نشهدُ أيضاً تغيُّراً في ملكيَّتِها.

من البطاقاتِ المصرفيَّةِ البلاستيكيَّةِ

إلى الخدماتِ المصرفيَّةِ عبرَ الإنترنت

في الواقع؛ نحنُ أمامَ «تحوُّلٍ رقميٍّ» سريعٍ للاقتصادِ العالميّ، حيثُ يتنبَّأ مؤلِّفو تقريرِ توزيعِ الأرباحِ الرَّقميَّةِ الَّذي أصدرَه البنكُ الدُّوليُّ مؤخَّراً في سلسلةِ التَّنميةِ العالميَّةِ للبشريَّةِ بأنَّ الاقتصادَ بأكملِه سيصبحُ رقميَّاً في المدى القريب، وهذا يعني أنَّ جميعَ البلدانِ وجميعَ القطاعاتِ وجميعَ الأسواقِ وجميعَ الشَّركاتِ والمواطنين؛ سوف تبني علاقاتِها الاقتصاديَّةَ على أساسِ استخدامِ تكنولوجيا المعلوماتِ والحاسوبِ (ICT)

سيتمُّ ربطُ جميعِ المشاركين في العلاقاتِ الاقتصاديَّةِ عبرَ شبكةِ الإنترنت، وستتمُّ معالجةُ المعلوماتِ بينَهم وتجميعُها باستخدامِ أجهزةِ الكمبيوتر.

يحدِّدُ الخبراءُ ثلاثةَ مجالاتٍ رئيسةٍ لتطبيقِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالات:

١) الإنتاج: سيكونُ للرُّوبوتات دورٌ متزايدٌ.

٢) التِّجارة: سوف تتطوَّرُ التِّجارةُ الإلكترونيَّة بشكلٍ حيويٍّ.

٣) المجالُ النَّقديُّ.

دعونا نتناولْ بمزيدٍ من التَّفصيلِ «رقمنةَ» المجالِ النَّقديِّ.

هناك العديدُ من أنواعِ العمليَّاتِ الَّتي تمَّت رقمنتُها بنسبةِ ١٠٠٪، وبالأخصِّ التَّسويات والمدفوعات بينَ البنوكِ، سواءٌ داخلَ الدُّولِ الفرديَّةِ أو على المستوى الدُّوليِّ، ويكفي أن نتذكَّرَ نظامَ التَّحويلِ SWIFT الَّذي يمرُّ عبرَه ٢،٥ مليار طلبِ دفعٍ سنويَّاً، في الوقتِ نفسِه؛ فإنَّ الـSWIFT هو جمعيَّةٌ تعاونيَّةٌ دوليَّةٌ، يتشكَّلُ أعضاؤها من أكثرَ من ٩ آلاف مصرفٍ ومنظَّمات أُخرى من أكثر من ٢٠٠ دولة، وعلى المستوى الإقليميّ؛ فإنَّ أحدَ أكثرِها شهرةً هو نظامُ الدَّفعِ TARGET2، الَّذي يربطُ أنظمةَ المعلوماتِ للبنوكِ المركزيَّةِ في الدُّولِ الأعضاءِ في الاتِّحادِ الأوروبيِّ، حيث إنَّه لكلِّ دولةٍ نظامُ الدَّفعِ الوطنيِّ الخاصِّ بها، وهو الَّذي يخدمُ البنوكَ والمؤسَّساتِ الكبيرة.

من جهةٍ أُخرى؛ يمكنُ اعتبارُ النِّظامِ الأمريكيِّ Fedwire (Federal Reserve Wire Network)؛ نظاماً للتَّحويلِ الآليِّ للأموالِ الفيدراليَّةِ، وهو نظامٌ إلكترونيٌّ للتَّسوياتِ الإجماليَّةِ في الوقتِ الفعلي، وتتمُّ إدارتُه من قِبَلِ بنوكِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ، ويسمحُ بتحويلِ الأموالِ بينَ المشاركينِ (يتجاوزُ عددُهم ٩ آلاف)، والَّتي تستخدمُه المؤسَّساتُ الائتمانيَّةُ المتَّصلةُ بشبكةِ Fedwire في أكثرَ من ٩٩٪ من إجماليِّ المدفوعاتِ في الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ.

عموماً، ومعَ الانتهاءِ من «رقمنةِ» المجالِ النَّقديِّ على المستوى الكلِّيِّ في نهايةِ القرنِ الماضي؛ بدأت الآنَ مرحلةٌ جديدةٌ من «الرَّقمنةِ» على المستوى الجزئيِّ، وذلكَ في إطارِ الاتِّجاهِ العالميِّ الحديثِ المتمثِّلِ في «رقمنةِ» المجالِ النَّقديِّ، حيثُ يمكنُ تمييزُ ثلاثةِ اتِّجاهاتٍ رئيسةٍ:

الأوَّل: يرتبطُ بظهورِ البطاقاتِ البلاستيكيَّةِ المصرفيَّةِ (الخصم والائتمان) واستخدامها على نطاقٍ واسعٍ، وإنشاءُ البنوكِ لأجهزةِ الصرَّافِ الآليِّ، ومع؛ فقد تمَّ في الغربِ الانتهاءُ من بناءِ العلاقاتِ بينَ البنوكِ والعملاءِ باستخدامِ هذه الأدواتِ في نهايةِ القرنِ الماضي، «البطاقةُ المصرفيَّةُ هي أداةٌ تتيحُ لكَ الوصولَ إلى حسابك المصرفيِّ الشَّخصيِّ، حيث يتمُّ فتحُ حسابِ بطاقةٍ خاصَّةٍ (SCS)من قِبَلِ البنكِ ليعكسَ جميعَ المعاملاتِ الَّتي يجريها العميلُ باستخدامِها». تُستخدمُ البطاقاتُ المصرفيَّةُ للمدفوعاتِ غيرِ النَّقديَّةِ، بما في ذلك المدفوعاتُ عبرَ الإنترنت، وكذلك بالنِّسبةِ للسُّحوباتِ النَّقديَّةِ أو إنشاءِ حسابٍ من خلالِ ماكينةِ الصَّرَّافِ الآليِّ.

في عامِ ٢٠١٢؛ تجاوزَ عددُ البطاقاتِ المصرفيَّةِ الصَّادرةِ في العالمِ: ١٠ مليارات (٢،٣ بطاقة لكلِّ شخصٍ بالغٍ على هذا الكوكب)، وبحلولِ عامِ ٢٠١٨؛ قد يزيدُ عددُ البطاقاتِ إلى ١٣،٦ مليار وحدة، وفي هذا الإطارِ؛ تمَّ تحديدُ حركةِ المصارفِ تجاهَ العملاءِ: أصبحَت البطاقةُ البلاستيكيَّةُ وأجهزةُ الصرَّافِ الآليِّ وسيطاً مهمَّاً في علاقةِ البنكِ بالعميلِ.

الثَّاني: يتعلَّقُ الاتِّجاه الثَّاني ببناءِ علاقاتٍ نقديَّةٍ مباشرةٍ بينَ الأفرادِ، وتجاوزِ النِّظامِ المصرفيِّ الرَّسميِّ، وهنا نتحدَّثُ عمَّا يسمَّى «العملات المشفَّرة»، وهي الأموالُ الافتراضيَّةُ «الَّتي تمَّ إنشاؤها» من قِبَلِ المشاركين المستقلِّين باستخدامِ أجهزةِ الكمبيوتر والإنترنت.

لقد أشرنا بالفعلِ إلى العملاتِ المشفَّرةِ، حيثُ تمَّ تأهيلُ هذه «اللُّعبةِ» كأداةٍ للعبِ القمارِ، والَّتي لها علاقةٌ غيرُ مباشرةٍ للغايةِ بألاموالِ الحقيقيَّةِ (يتمُّ دفعُ الأرباحِ في هذه الألعابِ في النِّهايةِ بأموالٍ ذاتِ وضعٍ قانونيٍّ).

الثَّالث: غطَّى المجالُ الثَّالثُ العلاقةَ بينَ البنوكِ والعملاءِ، ويسمَّى «الخدمات المصرفيَّة الرَّقميَّة»، أو «الخدمات المصرفيَّة الإلكترونيَّة»، ومع ذلك؛ يتمُّ استخدامُ مصطلحاتٍ أُخرى: الخدماتُ المصرفيَّةُ عبرَ الإنترنت، وبنكُ الإنترنت.

يمكنك أيضاً العثورُ على أسماءٍ أُخرى مثل: الخدماتُ المصرفيَّةُ الافتراضيَّةُ والبعيدةُ والنَّائيةُ، والخدماتُ المصرفيَّةُ عبرَ الهاتفِ المحمولِ، حيثُ إنَّ الاتِّصالاتِ المصرفيَّةَ بينَ العملاءِ مبنيَّةٌ باستخدامِ الاتِّصالاتِ الخلويَّة أو الإنترنت، من جهةٍ أُخرى؛ تشملُ الخدماتُ المصرفيَّةُ الإلكترونيَّةُ ما يلي: ١) تقديمُ كشوفِ حساباتِ العملاءِ، ٢) توفيرُ المعلوماتِ عن المنتجاتِ المصرفيَّةِ (الودائعُ والقروضُ وصناديقُ الاستثمار، وما إلى ذلك)، ٣) طلباتُ فتحِ الودائعِ، والحصولُ على القروضِ، والبطاقاتِ المصرفيَّةِ، وما إلى ذلك، ٤) التَّحويلاتُ الدَّاخليَّةُ إلى الحساباتِ المصرفيَّةِ، ٥) التَّحويلاتُ إلى الحساباتِ في البنوكِ الأُخرى، ٦) تحويلُ الأموالِ.

إذا كانَ بالإمكانِ تنفيذُ أوَّلِ نوعين من الخدماتِ باستخدامِ الاتِّصالاتِ المحمولةِ؛ فإنَّ الخدماتِ الأُخرى، كقاعدةٍ عامَّةٍ، تتطلَّبُ الإنترنت بالفعلِ، واليومَ؛ تكتسبُ الإنترنت عبرَ الهاتفِ المحمولِ دوراً متزايدَ الأهمِّيَّةِ في اتِّصالِ العميلِ بالبنكِ، كما تقومُ البنوكُ الحديثةُ بتطويرِ اتِّجاهٍ جديدٍ واعدٍ لتطويرِ خدماتِ الوساطةِ، وهو تزويدُ الأفرادِ بإمكانيَّةِ وصولِ الإنترنت إلى أسواقِ العملاتِ والأسهمِ الدُّوليَّةِ (التَّداولُ عبرَ الإنترنت).

ظهرَت الخدماتُ المصرفيَّةُ عن بُعدٍ لأوَّلِ مرَّةٍ في الولاياتِ المتَّحدةِ كنظامِ تمويلٍ منزليٍّ في الثَّمانينات، الأمرُ الَّذي مكَّنَ المودعين من التَّحقُّقِ من حساباتِهم عن طريقِ الاتِّصالِ بجهازِ الكمبيوتر الخاصِّ بالبنك عبرَ الهاتفِ (في البدايةِ: الهاتف الثَّابت، ومن ثمَّ: المحمول)، كما ظهرَت الرِّسائلُ المصرفيَّةُ القائمةُ على الرسائلِ القصيرةِ (SMS)، وفي التِّسعيناتِ؛ بدأت أنظمةُ الإخطارِ المماثلةِ بالظُّهورِ من خلالِ استخدامِ الإنترنت، لكن وحتَّى في الخدماتِ المصرفيَّةِ عبرَ الرَّسائلِ النَّصيَّةِ القصيرةِ؛ ظهرت بعضُ أوامرِ التَّحكُّمِ بمرورِ

الوقتِ، على سبيلِ المثالِ: أصبحَ بإمكانِ العميلِ حظرُ بطاقتِهِ المصرفيَّةِ (أو على العكسِ من ذلك؛ إلغاءُ حظرها)، وفي التِّسعيناتِ أيضاً؛ تمَّ اختبارُ نظامٍ لتحويلِ أموالِ العملاءِ عن بعد، ومع ذلكَ فإنَّ المشاريعَ الأولى من هذا النَّوع أثارَت عدمَ ثقةِ العملاءِ، واعتبرَت هذه النُّظمُ بأنَّها «غريبةٌ» ومحفوفةٌ بالمخاطر.

أخيراً؛ في بدايةِ السَّنواتِ «الصِّفريَّةِ»؛ حقَّقَ بنك «أوف أمريكا» اختراقاً، حيثُ بدأ ٢٠٪ من العملاءِ في استخدامِ الخدماتِ المصرفيَّةِ عن بُعدٍ في شكلِ تحويلٍ للأموالِ، وفي عامِ ٢٠٠١؛ بلغَ عددُ هذه التَّحويلاتِ من البنكِ حوالي ٣ ملايين دولار، وتجاوزَ المبلغُ الإجماليُّ مليارَ دولار.

بالنِّسبةِ إلى العديدِ من المواطنين «المتقدِّمين» (الشَّبابُ في الأساسِ، ومتوسِّطو العمر)؛ أصبحَ ما يسمَّى «البنك الإلكترونيّ» (EB) ـ بنظامٍ متعدِّدِ الوظائفِ لإعلامِ العميلِ والإدارةِ عن بُعدٍ لحساباتِه المصرفيَّةِ ـ جزءاً لا يتجزَّأ من حياتِهم.

عموماً، توفيرُ الفئاتِ التَّاليةِ من الخدماتِ للعميلِ في إطارِ: (EB)

١. عميلُ الإنترنت.

٢. البنكُ العميلُ.

٣. خدماتُ الرَّسائلِ القصيرةِ.

٤. هاتفُ العميلِ.

٥. حسابٌ شخصيٌّ.

٦. توقيعٌ سريعٌ.

٧. توقيعُ المصادقةِ.

في الواقع؛ يتمُّ لعبُ دورٍ متزايدٍ، ليس فقط من خلالِ تلقِّي الإخطارِ والمعلوماتِ الأُخرى من قِبَلِ العميلِ (الاستخدامُ السَّلبيُّ للخدماتِ المصرفيَّةِ الإلكترونيَّةِ)، ولكن أيضاً من خلالِ استخدامِ الخدماتِ المصرفيَّةِ الإلكترونيَّةِ في وضعٍ نشطٍ (أي إدارةُ الحساباتِ من خلالِ الأوامرِ الَّتي يرسلها العميل).

على مدى عقدٍ ونصفِ العقدِ من القرنِ الحادي والعشرين؛ أصبحَت الخدماتُ المصرفيَّةُ عبرَ الإنترنت في حياةِ معظمِ مواطني البلدانِ المتقدِّمةِ اقتصاديَّاً، فضلاً عن عددٍ من

البلدانِ الأقلِّ نموّاً، ولكن من الصَّعبِ تحديدُ عددِ الأشخاصِ الَّذين يستخدمون الخدماتِ المصرفيَّةِ عبرَ الإنترنت بالضَّبط، نظراً لأنَّ البعضَ يلجأ إلى الخدماتِ المصرفيَّةِ عن بُعدٍ من حينٍ لآخرَ فقط، بينما أصبحَت للآخرين (نمطَ حياةٍ).

حيث إنَّ الصُّورةَ في الولاياتِ المتَّحدةِ، حسبَ المعلوماتِ والأرقامِ من مصادرَ مختلفةٍ، هي على الشَّكلِ التَّالي: استخدمَ ٤٦ ٪ من «السُّكَّانِ البالغين» في الولاياتِ المتَّحدةِ الخدماتِ المصرفيَّةَ عبرَ الإنترنت في عامِ ٢٠١٠، في عامِ ٢٠١٣؛ ارتفعَ هذا الرَّقمُ إلى ٥١ ٪، وهو ما يقربُ من ٧٠ مليون مواطنٍ أمريكيٍّ، بادئَ ذي بدء، إنَّه ذلك الجزءُ من السُّكَّانِ الَّذي تصنِّفُه الإحصاءاتُ الأمريكيَّةُ كمستخدمين للإنترنت بشكلٍ منتظمٍ، وفي عامِ ٢٠١٠؛ استخدمَ ٥٨ ٪ من مستخدمي الإنترنت الخدماتِ المصرفيَّةَ عن بعد، ووصلَت النِّسبةُ في عامِ ٢٠١٣ إلى٦١٪.

بكلِّ الأحوالِ؛ من بينَ أولئك الَّذين يُعتبرون مستخدمين للهواتفِ المحمولةِ (حوالي ١٠٠٪ من بين البالغين)، استخدمَ منهم ١٨٪ فقط الهاتفَ كوسيلةٍ للخدماتِ المصرفيَّةِ عبرَ الإنترنت، وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ غالبيَّةَ مَن أجرى عمليَّاتٍ على حساباتِه من مستخدمي الخدماتِ المصرفيَّةِ عن بعد (٥٦ ٪) كانوا ينتمون إلى المستخدمين النَّشطين.

من جهةٍ أُخرى؛ يقدِّمُ ٨٦ بنكاً من بينِ أكبرِ ١٠٠ بنكٍ في أمريكا؛ خدمةَ الإنترنت، من بينها: سيتي كورب، بنك أوف أمريكا، ويلز فارغو، وبنك ون، وفيرست يونيون BankofAmerica، WellsFargo، BankOne ,FirstUnion، وأيضاً من بينِ روَّادِ تقديمِ الخدماتِ عبرَ الإنترنت؛ نرى بنوكاً مثل: «Security First Network Bank وَ Salem Five Cents Saving Bank»

أمَّا في الاتِّحادِ الأوربيِّ، وبحسبِ المعلوماتِ الَّتي نشرَتها وكالةُ الإحصاءِ Statista، فقد استخدمَ ٢٥ ٪ من السُّكَّانِ البالغين في دولِ الاتِّحادِ الأوروبيِّ خدماتِ EB في عامِ ٢٠٠٧، وفي عامِ ٢٠١١؛ ارتفعَ هذا الرَّقمُ إلى٤٠ ٪، وفي عامِ ٢٠١٥؛ وصلَ إلى ٤٦ ٪، كما أنَّ نسبةَ مستخدمي الخدماتِ الإلكترونيَّةِ بينَ مستخدمي الإنترنت قد ارتفعَت من ٤٤ ٪ في عامِ ٢٠٠٧ إلى ٥٤ ٪ في عامِ ٢٠١١، وإلى ٥٧ ٪ في عامِ ٢٠١٥.

إذا كانت حصَّةُ السُّكَّانِ الَّذين يستخدمونَ الخدمةَ الإلكترونيَّةَ في الاتِّحادِ الأوروبيِّ ككلٍّ (٢٨ دولة) تبلغُ ٤٦ ٪ ؛ فإنَّ النِّسبةَ في ١٥ دولةً كانت أعلى من المتوسِّطِ، وتلك البلدانُ: النَّرويج:٩٠،

فنلندا: ٨٦، هولندا: ٨٥، الدّنمارك: ٨٥، أستونيا: ٨١، السُّويد:٨٠، لوكسمبورغ: ٦٥، لاتفيا: ٦٤، بلجيكا: ٦٢، فرنسا: ٥٨، النّمسا: ٥١، ليتوانيا: ٥٠، الجمهوريَّة التشيكيَّة: ٤٨، مالطا: ٤٧.

وفي دولِ الاتِّحادِ الأوروبيِّ، حيث كانت مؤشّراتُ مشاركةِ السُّكَّانِ في استخدامِ الخدماتِ الإلكترونيَّةِ أقلَّ من المتوسِّط: إسبانيا: ٣٩، المجر: ٣٤، سلوفينيا: ٣٤، كرواتيا: ٣٣، بولندا: ٣١، البرتغال: ٢٨، إيطاليا: ٢٨، قبرص: ٢٠، اليونان: ١٤، وبدَت ثلاثةُ بلدانٍ متخلِّفةً تماماً، وهي: بلغاريا ومقدونيا ورومانيا (كل ٥ ٪ لكلٍّ منها).

وللمقارنةِ، يمكنُنا أن نستشهدَ ببياناتِ أحدثِ دراسةٍ عن حالةِ الخدماتِ المصرفيَّةِ عبرَ الإنترنت في الاتِّحادِ الرُّوسيِّ: ٦٦ ٪ أو ٢٣،٣ مليون مستخدمِ إنترنت روسيٍّ تتراوحُ أعمارُهم بينَ ١٨ و ٦٤ سنةً؛ يعيشون في مدنٍ يبلغُ عددُ سكَّانها ١٠٠ ألفٍ أو أكثرَ، استخدموا الإنترنت في عامِ ٢٠١٥.

يسمحُ لنا التَّقديرُ الإحصائيُّ التَّقريبيُّ بأن نقولَ إنَّه من حيثُ درجةُ مشاركةِ السُّكَّانِ في خدماتِ EB؛ فإنَّ روسيا قابلةٌ للمقارنةِ مع دولِ أوروبَّا الشَّرقيَّةِ مثلَ هنغاريا وسلوفينيا وكرواتيا وبولندا.

ومع ذلك، وفقاً لبعضِ الخبراءِ، لا تبالغُ في تقديرِ درجةِ تطوُّرِ الخدماتِ المصرفيَّةِ عبرَ الإنترنت، وفقاً لبعضِ التَّقديراتِ، فإنَّ هذا النَّوعَ من النَّشاطِ يمثِّل في روسيا ٣ ٪، وفي أوروبَّا ٤ ٪ من القيمةِ الإجماليَّةِ لجميعِ العمليَّاتِ المصرفيَّةِ.

يتمُّ تفسيرُ بعضِ هذه الأرقامِ بطريقةٍ تجعلُنا نقولُ إنَّ الخدماتِ المصرفيَّةَ عبرَ الإنترنت تتَّخذُ خطواتِها الأولى، وما زالت الطَّفرةُ في هذا المجالِ في طريقِها إلى الأمام.

بكلِّ الأحوالِ، نعتقدُ أنَّ التَّقييمَ المذكورَ أعلاهُ يعكسُ بشكلٍ أساسيٍّ الوضعَ في البنوكِ الكبيرةِ في الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ وأوروبَّا، في الواقعِ ـ بالنِّسبةِ لهم ـ لم تصبح الخدماتُ المصرفيَّةُ عبرَ الإنترنت الأولويَّةَ القصوى بعد، فهي تواصلُ جنيَ ملياراتِها في أنواعٍ أُخرى من الأعمالِ، لكن بالنِّسبةِ إلى البنوكِ ذاتِ الحجمِ الصَّغيرِ والمتوسِّط؛ فإنَّ الخدماتِ المصرفيَّةَ عبرَ الإنترنت تعدُّ بمثابةِ «قشَّةِ» توفيرٍ.

في الواقع، درجَت ظاهرةٌ جديدةٌ في مجالِ الأعمالِ المصرفيَّةِ الصَّغيرةِ والمتوسِّطةِ، مثلَ البنوكِ الافتراضيَّة، دعونا نفكِّرْ: وفقاً لبعضِ التَّقديراتِ؛ يتمُّ تنفيذُ ما يصلُ إلى ٧٥ ٪ من جميعِ

العمليَّاتِ المصرفيَّةِ من قِبَلِ مواطني الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ وأوروبَّا دونَ الذَّهابِ إلى مكتبِ البنكِ، أي عبرَ الهاتفِ، أو الإنترنت، أو أجهزةِ الصرَّافِ الآليِّ، أو محطَّةِ البنكِ.

اتَّضحَ أنَّ وسيلةً هامَّةً للمنافسةِ والبقاءِ لبنكٍ صغيرٍ أو متوسِّطِ الحجمِ يمكنُ أن تكونَ وسيلةً للتَّوفيرِ من حيثُ الموظَّفون والمباني، حيثُ تبدأ البنوكُ بالمعنى المادِّيِّ المألوفِ للشَّخصِ العاديِّ في الاختفاءِ، لكن في الوقتِ نفسِه؛ تستمرُّ في التَّواصلِ مع العملاءِ وتقديمِ الخدماتِ لهم.

وللتَّذكيرِ؛ فإنَّ وسائلَ الاتِّصالِ المستخدمةَ قد تكونُ أجهزةَ الكمبيوتر، أو الرَّسائلَ النَّصيَّةَ القصيرةَ عبرَ الهاتفِ، وأجهزةَ الصَّرَّافِ الآليِّ والصَّوت «الآليِّ» لجهازِ الرَّدِّ على المكالمات، بالمناسبة: تتفوَّقُ أوروبَّا اليومَ على أمريكا من حيثُ تطويرُ الأعمالِ المصرفيَّةِ الافتراضيَّةِ جزئيَّاً، يتمُّ تسهيلُ ذلك أيضاً في أوروبَّا من خلالِ اعتمادِ التَّشريعاتِ الَّتي تسهِّلُ توفيرَ الخدماتِ المصرفيَّةِ عبرَ الإنترنت في جميعِ أنحاءِ الاتِّحادِ الأوروبيِّ.

في مراجعةٍ نُشرَت مؤخَّراً حولَ الخدماتِ المصرفيَّةِ عبرَ الإنترنت؛ كتبَت «ناتاليا فارنيك»: حتَّى وقتٍ قريبٍ؛ كان مفهومُ «البنكِ الأجنبيِّ» مرتبطاً في أذهانِ الأشخاصِ الَّذين يتمتَّعون بمؤسَّساتٍ حسنةِ السُّمعةِ وخزائنَ مدرَّعةٍ وموظَّفين متعاونين يقدِّمون لعملاءَ محترمين فنجاناً من القهوةِ وسيجار ... اليومَ؛ تتَّجهُ البنوكُ الأوروبيَّةُ سريعاً إلى تكوينِ منطقةِ الواقعِ الافتراضيِّ، وهذا التَّحوُّلُ، وفقاً للخبراءِ، هو نفسُه بالنِّسبةِ لجميعِ بنوكِ الاتِّحادِ الأوروبيِّ، حيثُ أصبحَ ذلك ممكناً بعدَ إدخالِ معاييرَ موحَّدةٍ للدَّفعِ في منطقةِ اليورو، وإنشاءِ منطقةِ دفعٍ أوروبيَّةٍ واحدة: منطقةِ المدفوعاتِ الأوربيَّةِ الفرديّةِ (SEPA)

من جهةٍ أُخرى؛ يوجدُ في أوروبَّا الغربيَّةِ (ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، هولندا) ضعفُ عددِ البنوكِ الإلكترونيَّةِ مقارنةً بالولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ، كما يتمُّ تطويرُ خدماتِ الإنترنت المصرفيَّةِ الأكثرَ نشاطاً في الدُّولِ الاسكندنافيَّةِ: فنلندا، النَّرويج، السُّويد: ٩٥٪ من البنوكِ، و٧٠٪ من العملاءِ يستخدمونها.

لذلك، يوجدُ في بلدانِ شمالِ أوروبَّا بالفعلِ؛ العديدُ من المؤسَّساتِ الَّتي حصلَت على اسمِ «الخدماتِ المصرفيَّةِ عبرَ الإنترنت»، والَّتي لا يزالُ لديها مكتبٌ واحدٌ على الأقلِّ، ولديها أيضاً العديدُ من الموظَّفين ورقمُ هاتفٍ (من خلالِه يُجيبُ شخصٌ حقيقيٌّ تماماً، وليس سكرتيراً افتراضيَّاً يمكنُه الإجابةُ على الأسئلة)، ولديه عنوانٌ بريديٌّ حقيقيٌّ.

لكنَّ غداً، كما يقولُ الخبراءُ، قد يختفي كلُّ هذا، وتبقى فقط كلماتُ المرورِ وتسجيلاتُ الدُّخولِ والأرقامُ وجهازُ الرَّدِّ على المكالماتِ، و ... روبوت يوفِّرُ «الخدماتِ» المصرفيَّةَ، وسيكون ذلك بنكاً رقميَّاً بنسبةِ ١٠٠٪.

كلمتين أخيرتين عن المواطنين العملاءِ: بالنِّسبةِ إلى جزءٍ من السُّكَّانِ، أصبحَت الخدماتُ المصرفيَّةُ عبرَ الإنترنت طريقةَ عملٍ (أسلوبَ الحياةِ) بالفعل.

يبلغُ إجماليُّ عددِ مستخدمي الخدماتِ المصرفيَّةِ عبرَ الإنترنت في الولاياتِ المتَّحدةِ وأوروبَّا اليومَ حوالي ١٥٠ مليون، أو ٣٥-٤٠ ٪ من السُّكَّانِ البالغين، معظمُهم ما زالوا مستفيدين سلبيِّين وغيرَ منتظمين من الخدماتِ الإلكترونيَّةِ.

بينما نرى أنَّ أولئك الَّذين يديرونَ حساباتِهم المصرفيَّةَ عن بعدٍ (المستخدمون النَّشطون)، ويقومون بذلك بشكلٍ مستمرٍّ؛ لا يمكنُ عزوُهم إلى أكثرَ من، وتبيَّنَ أنَّ حوالي ٣٠- ٣٥ مليون، أو ٩-١٠ ٪ من السُّكَّانِ البالغين، الرَّقمُ لا يزالُ معتدلاً.

ومع ذلك، فقد يزدادُ هذا الجزءُ من المستخدمين النَّشطين المنتظمين تجاهَ الخدماتِ المصرفيَّةِ عبرَ الإنترنت زيادةً كبيرةً في المستقبلِ القريبِ، وهذا يرجعُ إلى حقيقةِ أنَّ الجيلَ الجديدَ الَّذي لا يعاني من مثلِ هذه «التَّحيُّزات» سيحلُّ محلَّ الجيلِ المحافظِ الَّذي لا يثقُ في الخدماتِ البعيدةِ للبنوك.

انضمامُ البنوكِ إلى بناءِ «العالمِ الرَّقميّ»

لقد استحوذَت الثَّورةُ الرَّقميَّةُ النَّاشئةُ في العالمِ على جميعِ مجالاتِ الحياةِ العامَّةِ، بما في ذلك المجالاتُ الماليَّةُ والمصرفيَّةُ،

وحتَّى وقتٍ قريبٍ؛ كانَ القطاعُ الماليُّ والمصرفيُّ للاقتصادِ مواكباً لهذه الثَّورةِ، لكن في العامين الماضيين؛ قدَّمت بعضُ البنوكِ ادِّعاءاتٍ بأنَّها مستعدَّةٌ لأن تصبحَ بالفعلِ قاطراتِ الثَّورةِ الرَّقميّةِ، يمكن أن تؤدِّي التَّحوُّلاتُ الَّتي تخطِّطُ لها هذه البنوكُ إلى ثورةٍ حقيقيَّةٍ في عالمِ البنوكِ.

نحنُ نتحدَّثُ في المقامِ الأوَّلِ عن مجالاتٍ مثلِ إدخالِ واستخدامِ العملاتِ الرَّقميَّةِ (DC) وتقنيَّاتِ(blockchain ("blockchain" - BCH: «تقنيَّةُ سلسلةِ الكتلةِ أو البلوكتشين : وهي عبارةٌ عن دفترِ أستاذٍ عامٍّ وموزَّعٍ يحتفظُ بقائمةٍ مستمرَّةِ النُّموِّ من التَّعاملاتِ المختومةِ زمنيًّاً، والَّتي يتمُّ تسجيلُها على ما يسمَّى بالكتل، وكلُّ كتلةٍ تحتوي على علامةٍ «وسمٍ» للتَّعاملاتِ المسجَّلةِ على الكتلةِ وعلى الكتلةِ الَّتي تسبقُها، لذلك تُسمَّى: سلسلةَ الكتلةِ».

العملاتُ الرَّقميَّةُ الحديثةُ هي أموالٌ مثلُ عملةِ البيتكوين المعروفةِ، والَّتي ولدَت في أحشاءِ الكمبيوتر، ولا علاقةَ لها بالمالِ الرَّسميِّ مثلَ الدُّولارِ الأمريكيِّ أو اليورو أو الجنيه أو الينِّ الَّذي أنشأته البنوكُ المركزيَّةُ، حيث يقدَّرُ اليومَ عددُ أنواعِ أموالِ «الكمبيوترِ» هذه، وفقاً للخبراءِ، بالمئاتِ، لكنَّ المركزَ المهيمن ينتمي إلى Bitcoin؛ العملةِ الَّتي بدأ إصدارُها في عامِ ٢٠٠٩.

تعتمدُ السِّيَرُ الذَّاتيَّةُ على استخدامِ تقنيَّةِ blockchain، الَّتي يتمثَّلُ جوهرُها في أنَّ جميعَ العمليَّاتِ الَّتي تستخدمُ النُّقودَ الرَّقميَّةَ يتمُّ تسجيلُها بالتَّتابعِ في البروتوكولاتِ الإلكترونيَّةِ، بمعنى آخر: توفِّرُ سلسلةُ الكتلةِ «شفافيةً» كاملةً لجميعِ العلاقاتِ بينَ أفرادِ المجتمعِ، تعدُّ تكنولوجيا سلسلةِ الكتلةِ (BC) مفيدةً للغايةِ، ليسَ فقط كأساسٍ لإصدارِ النُّقودِ الرَّقميَّةِ، ولكن أيضاً في أيِّ مجالٍ من مجالاتِ العلاقاتِ الاقتصاديَّةِ، ما يجعلُ أنواعاً مختلفةً من الإشرافِ

والرَّقابةِ من قِبَلِ السُّلطاتِ العليا غيرَ لازمةٍ، أو زائدةً عن الحاجةِ، كما تحرَّرُ هذه العلاقاتُ من أنواعٍ مختلفةٍ من الوسطاءِ والضَّامنين وكتَّابِ العدلِ.

تكمنُ خطورةُ الحالةِ في حقيقةِ أنَّ إدخالَ تكنولوجيَّاتِ النُّقودِ الرَّقميَّةِ و BCيهدِّدُ بتدميرِ العملِ المصرفيِّ في شكلِه التَّقليديِّ.

في الواقع، فقد نشأت هذه الابتكاراتُ خارجَ العالمِ المصرفيِّ، في جوهرها، كانَت موجَّهةً ضدَّ المؤسَّساتِ التَّقليديَّةِ للودائعِ الائتمانيَّةِ، ووعدَت البشريَّة «التَّحرُّر» من إملاءاتِ مُقرضي المالِ.

تتيحُ التِّقنيَّاتُ الحديثةُ الاتِّصالَ اقتصاديَّاً مع أيِّ كياناتٍ (الأفراد والكيانات القانونيَّة) بشكلٍ مباشرٍ، متجاوزةً أيَّ وسطاء (والبنوكُ الحديثةُ، كما تعلمون، وسطاءُ تقليديُّون، ومن النَّوعِ الاحتكاريِّ)، ما يقلِّلُ تكاليفَ المعاملاتِ بشكلٍ كبيرٍ، في الوقتِ نفسِه؛ يمكنُ للمشاركين في العلاقاتِ الاقتصاديَّةِ القائمةِ على استخدامِ العملةِ الرَّقميَّةِ " DC" وسلسلةِ الكتلةِ "BC" الحفاظُ على هويَّتهم، وأن يكونوا خارجَ نطاقِ أنواعٍ مختلفةٍ من الإشرافِ والتَّنظيمِ، والحفاظِ على الحصانةِ من العقوباتِ المختلفةِ... إلخ، كلا الجهتين (بما في ذلك البنوكُ المركزيَّةُ) والدَّولةُ لا لزومَ لهما في يومِ الحرِّيَّةِ الاقتصاديِّ هذا.

يبدو أنَّ هذا هو بالضَّبط النَّموذجُ الاقتصاديُّ المثاليُّ الَّذي كتبَ عنه «فريدريش هايك»، وهو ممثِّلٌ بارزٌ للِّيبراليَّةِ الاقتصاديَّةِ، في كتابِ «المال الخاصّ» (1975)

ليس من الصَّعبِ تخمينُ أنَّ هذه الابتكاراتِ الَّتي ظهرَت في بدايةِ القرنِ الحادي والعشرين (وخاصَّةً بعدَ الأزمةِ الماليَّةِ في ٢٠٠٧-٢٠٠٩) قد أقلقَت بشدَّةٍ المصرفيِّين، حيث كانت ردَّةُ الفعلِ ذاتَ شقَّين؛ أوَّلاً: بُذلَت محاولاتٌ لحظرِ تنفيذِها، ولا سيما العملاتِ الرَّقميَّةِ، والَّتي تعني الانتهاكَ الفعليَّ للتَّشريعاتِ العائدةِ للقرنين ١٩-٢٠، ولِاحتكارِ البنوكِ المركزيَّةِ لنوعٍ واحدٍ من المالِ (الدُّولار، اليورو، الجنيه، الين... إلخ)، بينما كانَ الوضعُ مع تقنيَّاتِ سلسلةِ الكتلةِ أكثرَ تعقيداً إلى حدٍّ ما، ولم يكن لدى المصرفيِّين أيُّ حججٍ قانونيَّةٍ ضدَّ blockchain، ثانياً: اضطرَّت البنوكُ إلى مراقبةِ الاتِّجاهاتِ الجديدةِ عن كثب في عالمِ التِّقنيَّاتِ الرَّقميَّةِ وتحليلِ التَّهديداتِ المحتملةِ الَّتي تشكِّلُها على البنوكِ.

إنَّ محاولاتِ منعِ انتشارِ عملاتِ البيتكوين والعملاتِ الرَّقميَّةِ الأُخرى لم تحقِّق الكثيرَ من النَّجاحِ للبنوكِ، حيثُ أشارَت هيئاتُ الإشرافِ وإنفاذِ القانونِ في الولاياتِ المتَّحدةِ وأوروبَّا وبلدان أُخرى في البدايةِ؛ أنَّ العملاتِ الرَّقميَّةَ تقعُ خارجَ المجالِ القانونيِّ، وهدَّدَت «مبتكري الأموالِ» بالعقوباتِ المختلفةِ، بل واعتقلَت في بعضِ الأحيانِ بعضَ أعضاءِ «المجتمعِ السِّرِّيِّ» للعملاتِ الرَّقميَّةِ، إلَّا أنَّ ذلكَ لم يعطِ تأثيراً خاصَّاً، حيثُ اهتمَّ مطوِّرو العملاتِ الرَّقميَّةِ منذُ البدايةِ بحمايةِ التَّشفيرِ الجيِّدةِ لأفرادِ المجتمع.

بالإضافةِ إلى ذلك؛ فإنَّ عملةَ الشَّبكةِ وإنشاءَها وتداولَها ليسَ له حدودٌ وطنيَّةٌ، كما أنَّ بعضَ البلدانِ والأقاليم «متسامحةٌ» تماماً مع هذا النَّوعِ من «الابتكارِ النَّقديِّ» (نوعٌ من «الخارج» من العملاتِ الرَّقميَّةِ)، أخيراً: من المثيرِ للدَّهشةِ لشخصٍ ليسَ لديه درايةٌ كبيرةٌ في تعقيداتِ تقنيَّةِ المعلوماتِ والاتِّصالاتِ أنَّ لمطوِّري المشاريعِ لبعضِ العملاتِ الرَّقميَّةِ ـ في المقامِ الأوَّلِ (Bitcoin) ـ رعاةً مؤثِّرين «في الطَّابقِ العلويِّ»، خاصَّةً في واشنطن، يفترضُ في وكالةِ الأمنِ القوميِّ، ووكالةِ المخابراتِ المركزيَّةِ وغيرِها من الخدماتِ الخاصَّةِ، حيثُ يوجدُ بالفعلِ عددٌ من الدِّراساتِ الجادَّةِ حولَ هذا الموضوع.

تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّه منذُ عامين، وبشكلٍ غيرِ متوقَّعٍ بالنِّسبةِ إلى الكثيرين؛ بدأ «شريطُ الاعترافِ» بالعملةِ الرَّقميَّةِ في الغربِ (الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ والاتِّحادِ الأوروبيِّ).

صحيحٌ أنَّ بعضَ القراراتِ المتعلِّقةِ بالتَّشريعِ تضمَّنَت تحفُّظاتٍ، على سبيلِ المثالِ، فإنَّ عملاتِ البيتكوين ليسَت نقوداً، بل «أصولٌ» أو «منتجٌ» أو «كائنٌ ملكيَّة» أو «أداةٌ ماليَّةٌ»، ولكن كلُّ ذلك من أجلِ تحقيقِ التَّوازنِ بين العملِ اللَّفظيِّ والعمليَّةِ القانونيَّةِ، كما يقولُ المثلُ: «بدأت العمليَّةُ».

كانَ من المهمِّ بشكلٍ خاصٍّ ذلكَ القرارُ الَّذي اتُّخذَ في أيلول ٢٠١٥ من قِبَلِ هيئةِ تداولِ السِّلعِ الآجلةِ في الولاياتِ المتَّحدةِ (هيئةُ تداولِ العقودِ الآجلةِ للأسهم)، حيثُ أعلنَت اللَّجنةُ أنَّ عملاتِ البيتكوين مساويةٌ لـ«السِّلعِ القياسيَّةِ» الَّتي يتمُّ طرحُها في المزادِ (على سبيلِ المثالِ: الذَّهبُ والنَّفط)، وصدرَ مرسومُ العمولةِ من أجلِ اكتسابِ النُّفوذِ على خياراتِ العملةِ المشفَّرةِ والعقودِ الآجلةِ، قبلَ ذلك ببضعةِ أشهرٍ؛ اعتبرَت مصلحةُ الإيراداتِ الدَّاخليَّةِ عملاتِ البيتكوين على أنَّها «ممتلكاتٌ قياسيَّةٌ» تخضعُ للضَّريبةِ.

من جهتها؛ أعلنَت بورصةُ نيويورك لأوَّلِ مرَّةٍ في «العالم» عن مؤشِّرِ بورصةِ نيويورك للبيتكوين، ولكنَّ سلطاتِ ولايةِ كاليفورنيا ذهبَت إلى أبعدِ الحدودِ: لقد نقضوا قانونَ الولاياتِ المتَّحدةِ بشأنِ الوضعِ الحصريِّ للدُّولارِ باعتبارِه الوسيلةَ الوحيدةَ للدَّفعِ في المنطقةِ، وقد تمَّ ذلك من أجلِ تشريعِ بيتكوين، وهكذا: ذهبَت موجةُ الاعترافِ بالعملاتِ الرَّقميَّةِ شرقاً.

أظهرَت السُّلطاتُ الصِّينيَّةُ تسامحاً غيرَ مسبوقٍ بشأنِ عملاتِ البيتكوين، حيثُ سمحَت ببعضِ أنواعِ العمليَّاتِ بهذه العملةِ، وبعد ذلك؛ انتشرَ خبرٌ آخرُ: منذُ أبريل عام ٢٠١٧؛ تمَّ تشريعُ عمليَّاتِ البيتكوين في اليابان، وبالتَّالي يمكنُ استخدامُ هذه العملةِ من قِبَلِ الأفرادِ والشَّركاتِ الصَّغيرةِ، وكذلك البنوك أيضاً، مع بعضِ «التَّحفُّظاتِ»، (يقولون: لا يمكنُ استخدامُ العملةِ الرَّقميَّةِ لأغراضٍ إجراميَّةٍ).

لذلك، أدركَت البنوكُ أنَّ عمليَّةَ إنشاءِ الأموالِ الرَّقميَّةِ لا رجعةَ فيها، وعليها (البنوك) إعادةُ هيكلةٍ عاجلةٍ، على الأقلِّ مواكبةُ هذه العمليَّةِ، والأفضلُ من ذلك: قيادتُها.

كان أحدُ مجالاتِ نشاطِ البنوكِ الواضحِ هو محاولةُ التَّفاوضِ مع هؤلاءِ «المتآمرين»، الَّذين أطلقوا مشروعاتِهم بالعملةِ الرَّقميَّةِ، بطبيعةِ الحالِ؛ فإنَّ سلطاتِ الدَّولةِ ذاتَ الصِّلةِ والبنوكَ المركزيَّةَ سوف توافقُ، ولكن على ماذا؟ يجبُ أن تخرجَ الأموالُ الرَّقميَّةُ من «الظِّلِّ»، بحيثُ تتمُّ مراقبةُ وتنظيمُ العمليَّاتِ باستخدامِ عملاتِ البيتكوين والعملاتِ المماثلةِ الأُخرى من قِبَلِ المنظَّماتِ الإشرافيَّةِ ذاتِ الصِّلةِ، واقعُ الأمرِ؛ وفي ظلِّ هذه الظُّروفِ؛ بدأت عمليَّةُ التَّعرُّفِ على العملةِ الرَّقميَّةِ، بالطَّبع، لقد بدأت للتَّوِّ، وليسَ هناكَ شكٌّ في أنَّه مع مرورِ الوقتِ؛ ستتولَّى الدَّوائرُ الحكوميَّةُ والمصارفُ المركزيَّةُ السَّيطرةَ على عالمِ العملةِ الرَّقميَّةِ ... لكن لم يتوقَّعْ كلُّ «المتآمرين» مثلَ هذه الصَّفقةِ، حيثُ حدثَ انقسامٌ في عالمِ «مبتكري الأموالِ»: بدأ بعضُ («الانتهازيِّين») في التَّفاوضِ مع السُّلطاتِ؛ بينما لا يزالُ البعضُ الآخرُ («العنيد») في «الظِّلِّ» مستمرّاً في الدِّفاعِ عن مُثُلِ الحرِّيَّةِ الاقتصاديَّةِ، ومع ذلك: ليس هناكَ شكٌّ في أنَّ مقرضي الأموالِ العالميِّين سوفَ يحاربونَ مثلَ هذا الطَّرفِ «العنيد».

اليوم؛ يعترفُ العديدُ من المصرفيِّينَ بأخطائِهم، يقولون إنَّهم لم يهتمُّوا بما يكفي بالتِّقنيَّاتِ الماليَّةِ الجديدةِ، وتخلَّفوا عن الحياةِ، وهم على استعدادٍ للتَّعلُّمِ من هذهِ الأخطاءِ، يتمُّ التَّعبيرُ عن ذلك في حقيقةِ أنَّ هؤلاءِ المصرفيِّين أنفسَهم على استعدادٍ للمشاركةِ في

تطويرِ وتنفيذِ أنواعٍ جديدةٍ من الأموالِ الرَّقميَّةِ، وزيادةِ التَّمويلِ في مجالِ « Fintech»، أو: التِّكنولوجيا الماليَّة (FT).

في الواقع؛ ينمو إنفاقُ العالمِ على تطويرِ التِّقنيَّاتِ الماليَّةِ بشكلٍ ديناميكيٍّ للغاية، وإليكم بعضُ التَّقديراتِ: في عامِ ٢٠١٣؛ بلغَت الاستثماراتُ في تطويرِ التِّقنيَّاتِ الماليَّةِ ٢،٢ مليار دولار، في العامِ التَّالي؛ أصبحَت بالفعلِ: ٦،٨ مليار دولار، وفي عامِ ٢٠١٦؛ تجاوزت٢٠ مليار دولار، وبحلولِ بدايةِ العقدِ المقبلِ، وفقاً للتَّوقُّعات، فإنَّها ستتجاوزُ عتبةَ ١٠٠ مليار دولار.

بدأت البنوكُ في الحصولِ على حصَّةٍ متزايدةٍ في تمويلِ مشاريعِ التِّقنيَّاتِ الماليَّةِ (FT) «الَّذي يحملُ مخاطرَ»، وظهرَ ذلكَ بوضوحٍ في الولاياتِ المتَّحدةِ، حيثُ بدأت بنوكُ وول ستريت في الاستثمارِ في صناديقِ رأسِ المالِ الاستثماريِّ لمشاريعِ " FT"، وأصبحَت وول ستريت بمثابةِ الصَّديقِ «عن كثب» لشركاتِ وادي السِّيليكون (حيثُ تتركَّزُ الشَّركاتُ الرَّئيسةُ في قطاعِ تكنولوجيا المعلومات).

إنَّ أكبرَ مشروعٍ مصرفيٍّ في مجالِ العملةِ الرَّقميَّةِ اليومَ هو المشروعُ الَّذي تشاركُ فيه أربعةُ بنوكٍ من العيارِ العالميِّ، حيثُ كانَ البنكُ السُّويسريُّ UBS هو البادئُ بإنشاءِ عملةٍ رقميَّةٍ جديدةٍ، وكانَت الفكرةُ مدعومةً من قِبَلِ البنكِ الألمانيِّ Deutsche، والبنكِ الإسبانيِّ Santander، والبنكِ الأمريكيِّ BNY Mellon.

تمَّ إصدارُ بيانٍ عامٍّ حولَ المشروعِ في آب ٢٠١٦، وتتوقَّعُ البنوكُ إكمالَ جميعِ الأعمالِ التَّحضيريَّةِ، والحصولَ على التَّصاريحِ اللَّازمةِ للعمليَّاتِ بالعملةِ الجديدةِ من الجهاتِ الرَّقابيَّةِ الماليَّةِ في الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ والاتِّحادِ الأوروبيِّ وسويسرا قريباً، حيثُ من المقرَّرِ أن تبدأ العمليَّاتُ في ٢٠١٨.

تأتي طلباتُ إنشاءِ عملاتٍ جديدةٍ أيضاً من مؤسَّساتِ القطاعِ الماليِّ الأُخرى، من بينها واحدةٌ من أكبرِ بورصاتِ الأوراقِ الماليَّةِ، مثلَ بورصة ناسداك (الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة)، والبنكُ الأمريكيُّ ج. ب. مورجانتشيس، مرَّةً أُخرى، كانت هناك تصريحاتٌ من سيتي جروب في عامِ ٢٠١٥ حولَ إنشاءِ سيتيكوين.

كما يرغبُ بنكُ جولدمان ساكس الشَّهيرُ في وول ستريت؛ في إنشاءِ عملةٍ مشفَّرةٍ SETLcoin، ما سيساعدُ على زيادةِ سرعةِ عمليَّاتِ النِّظامِ الدَّاخليِّ، وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ

العمالقةَ التَّقليديِّين في الأعمالِ المصرفيَّةِ والماليَّةِ يميلونَ إلى إنشاءِ عملاتِهم الخاصَّةِ، بدلاً من المشاركةِ في استخدامِ عملةِ Bitcoin المشفَّرةِ الَّتي تمَّ إطلاقُها بالفعلِ، حيثُ يفسِّرون ذلكَ من خلالِ حقيقةِ أنَّ عملةَ البيتكوين تتميَّزُ بتقلُّباتٍ عاليةٍ (تقلُّباتٍ قويَّةٍ في سعرِ الصَّرفِ فيما يتعلَّقُ بالعملاتِ الرَّسميَّةِ).

البنوكُ بحاجةٍ إلى المالِ، وليس إلى أداةٍ للمضاربةِ، بالإضافةِ إلى ذلك؛ يحتوي مشروعُ عملةِ البيتكوين على نطاقٍ محدودٍ للغايةِ (تمَّ تصميمُ البرنامجِ في الأصلِ لإنشاءِ ٢١ مليون من «العملاتِ المعدنيَّةِ»؛ ووفقاً لآخرِ البيانات؛ هناكَ حوالي ١٦ مليون قيدَ التَّداولِ بالفعلِ)، تهتمُّ البنوكُ أيضاً بالإنتاجيَّةِ المحدودةِ للنِّظامِ (بيتكوين: عملةٌ ونظامُ دفعٍ على حدٍّ سواء)، إذ يقومُ بـ ٧ معاملاتٍ في الثَّانيةِ، وللمقارنة: يُجري نظامُ الدَّفعِ في PayPal حوالي ١٠٠ عمليَّةٍ في الثَّانيةِ الواحدةِ، وفي Visa: حوالي ٥ آلاف عمليَّة.

لكنَّنا نعتقدُ أنَّ السَّببَ الرَّئيسَ وراءَ الشُّكوكِ المصرفيَّةِ مختلفٌ، حيثُ يدركُ المصرفيُّون أنَّ البيتكوين هو مشروعٌ لوكالاتِ الاستخباراتِ الأمريكيَّةِ، (والبياناتُ المتداولةُ حولَ الدَّرجةِ العاليةِ من الحمايةِ المشفَّرةِ لهذه العملةِ ليسَت أكثرَ من ورقةِ تين)، بالمناسبة؛ في آب الماضي كانَت هناكَ رسالةٌ مثيرةٌ للاهتمامِ في وسائلِ الإعلامِ، حينَ أعلنَت وزارةُ الأمنِ الدَّاخليِّ الأمريكيَّةُ عن شراكةٍ طويلةِ الأمدِ مع سانديا، مدعومةً بتمويلٍ كبيرٍ.

وفقاً لتقاريرِ وسائلِ الإعلامِ؛ تعملُ سانديا على «تطويرِ أدواتٍ مبتكرةٍ لإزالةِ ميزةِ الخصوصيَّةِ»، ويرى المعلِّقونَ على الحدثِ أنَّ وراءَ هذا التَّعاونِ تكمنُ خطَّةٌ لحرمانِ مشروعِ البيتكوين من ميزتِهِ الرَّئيسةِ، وهي: سرِّيَّةُ العمليَّاتِ وهويَّةُ المشتركين، ويعتقدُ البعضُ الآخرُ أنَّ وكالةَ الاستخباراتِ الأمريكيَّةِ أعطَت سانديا «أمراً صريحاً بقتلِ» بيتكوين!.

ترى البنوكُ أنَّ الانضمامَ إلى مشروعِ Bitcoinيعني التَّراجعَ الى مؤخِّرةِ العمليَّةِ، بينما تريدُ البنوكُ أن تقودَها، كما ترى أنَّ البيتكوين هو نوعٌ من «بالون الاختبار»، مع أنَّه مشروعٌ رائدٌ، ووفقاً للمصرفيِّين؛ يجبُ دراستُه، لكن لا معنى للمشاركةِ فيه.

معَ الوتيرةِ المتسارعةِ للتَّغييرِ في عالمِ التِّقنيَّاتِ الماليَّةِ FT، يبدو أنَّ عملاتِ البيتكوين هي عملةُ «الأمسِ»، واليومَ: يدخلُ جيلٌ جديدٌ من أجهزةِ الكمبيوتر تُسمَّى «الكم» إلى السَّاحةِ (قادرةٌ، بالمناسبةِ، على اقتحامِ الحمايةِ المشفَّرةِ بسهولةٍ لنظامِ Bitcoin)، حيث تبدو

عملاتُ Bitcoinعلى خلفيَّةِ العملاتِ الرَّقميَّةِ القائمةِ على استخدامِ أجهزةِ الكمبيوتر «الكموميَّةِ» بمثابةِ عربةٍ تجرُّها الخيولُ بالمقارنةِ معَ سيَّارةٍ حديثةٍ.

ومع ذلك، فإنَّ تلكَ العملاتِ الرَّقميَّةَ الَّتي أعلنَ المصرفيُّون عن خططٍ لإنشائِها؛ لم تدَّعي أنَّها عالميَّةٌ، بل يقولُ المصرفيُّون إنَّ هذه العملاتِ يمكنُ أن تكونَ عملاتٍ رقميَّةً محلِّيَّةً يمكنُ استخدامُها من قِبَلِ اتِّحاداتِ البنوكِ في المعاملاتِ بينَ البنوكِ و / أو معَ عملاءِ البنوكِ الفرديَّةِ في التَّسوياتِ مع البنكِ، وفيما بينهم.

لكنْ من يدري؟، ربَّما ستبدأ بعضُ العملاتِ المصرفيَّةِ الرَّقميَّةِ المحلِّيَّةِ بالتَّطوُّرِ التِّلقائيِّ، ويتمُّ تحويلُها إلى عملةٍ رقميَّةٍ عالميَّةٍ يمكنُها أن تزيحَ العملاتِ الرَّسميَّةَ وتحلَّ محلَّها!، لا شكَّ في أنَّ جميعَ مشاريعِ إنشاءِ العملاتِ الرَّقميَّةِ من قِبَلِ البنوكِ يتمُّ تنسيقُها بدقَّةٍ مع البنوكِ المركزيَّةِ والهيئاتِ الإشرافيَّةِ.

من الواضحِ أنَّ أيَّ «نشاطٍ للهواةِ» في هذه الحالةِ لا يلقى التَّرحيبَ، بل ويعاقبُ، ومع ذلك؛ هناكَ دلائلُ تشيرُ إلى أنَّ عمليَّةَ إنشاءِ عملاتٍ رقميَّةٍ قد لا تتصدَّرها البنوكُ الخاصَّةُ الكبيرةُ، بل البنوكُ المركزيَّةُ نفسُها، وهكذا: أدلى بنكُ إنجلترا ببيانٍ أعلنَ فيه البدءَ بمشروعٍ لإنشاءِ عملةٍ رقميَّةٍ تُسمَّى RSCoin، مشيراً إلى أنَّه سيكونُ مختلفاً تماماً عن عملةِ البيتكوين، وسيقومُ البنكُ بتمويلِ المشروعِ، وسيتمُّ تنظيمُ سعرِ الفائدةِ من قِبَلِ المنظِّمِ الرَّسميِّ، وستكونُ إنتاجيَّةُ النِّظامِ ألفي عمليَّةٍ ماليَّةٍ في الثَّانيةِ، لاحظْ أنَّهُ في التَّصنيفِ الدُّوليِّ لتطويرِ التِّقنيَّاتِ الماليَّةِ؛ احتلَّت شركاتُ تكنولوجيا المعلوماتِ البريطانيَّةِ المرتبةَ الثَّانيةَ بعدَ الشَّركاتِ الأمريكيَّةِ في وادي السِّيليكون.

عندَ تطويرِ عملةٍ جديدةٍ؛ سيعتمدُ بنكُ إنجلترا على إمكاناتِ صناعةِ FTالبريطانيَّةِ، ويعتقدُ الخبراءُ أنَّ مبادرةَ بنكِ إنجلترا لإنشاءِ عملةٍ رقميَّةٍ؛ ربَّما يهدفُ إلى تعويضِ الخسائرِ الَّتي تكبَّدتها المملكةُ المتَّحدةُ كمركزٍ ماليٍّ دوليٍّ نتيجةً لقرارِ الانسحابِ من الاتَّحادِ الأوروبيِّ، من يدري؟، ربَّما يحلمُ بنكُ إنجلترا بأنَّ RSCoin ستعيدُ في نهايةِ المطافِ مجدَ الجنيه البريطانيِّ، الَّذي كان عليه في القرنِ التَّاسعَ عشرَ؟

عالمُ المالِ في عصرِ الثَّورةِ الرَّقميَّةِ، أو موتُ البنوك

يبدأ اليومَ في العالمِ ما يُسمَّى «الثَّورة الرَّقميَّة»، حيثُ يتعلَّقُ الأمرُ بالتَّحوُّلِ في جميعِ مجالاتِ الحياةِ العامَّةِ، وجميعِ قطاعاتِ الاقتصادِ بمساعدةِ تكنولوجيا المعلوماتِ والحاسوبِ (ICT)، وتؤدّي هذه التِّقنيَّاتُ، من بينِ أشياءَ أُخرى، إلى تحوُّلاتٍ قويَّةٍ في قطاعِ الخدماتِ الماليَّةِ والمصرفيَّةِ، كونَ جزءٍ كبيرٍ من الابتكاراتِ الَّتي تقدِّمُها الشَّركاتُ في قطاعِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالاتِ مخصَّصةً للبنوكِ وشركاتِ التَّأمينِ وغيرها من مؤسَّساتِ القطاعِ الماليِّ للاقتصادِ. تسمَّى هذه الابتكاراتُ «التِّقنيَّات الماليَّةِ» (FT - "fintech")وتعتمدُ سرعةُ تنفيذِ FT ودرجةُ انتشارِها والآثارُ الاقتصاديَّةُ والتِّجاريَّةُ والعواقبُ الاجتماعيَّةُ؛ على العديدِ من العواملِ، أوَّلُها وقبلَ كلِّ شيءٍ: موقفُ السُّلطاتِ الممثَّلةِ بالبنوكِ المركزيَّةِ، وزارةِ الماليَّةِ؛ المنظِّمين الماليِّين، وحتَّى الآنَ تتباينُ مواقفُ السُّلطاتِ فيما يتعلَّقُ بالـ FTفي بلدان مختلفةٍ بشكلٍ كبيرٍ، وهو موقفٌ متَّسمٌ بالحذرِ في أغلبِ الأحيانِ، حيثُ تخشى السُّلطاتُ من حدوثِ تغييراتٍ جذريَّةٍ محتملةٍ يمكن أن تؤدِّي إلى خسارةِ البنوكِ المركزيَّةِ ووزارةِ الماليَّةِ والجهاتِ التَّنظيميَّةِ الماليَّةِ السَّيطرةَ على تطويرِ قطاعِ الخدماتِ الماليَّةِ.

بالمقابل؛ تنطلقُ السُّلطاتُ في بعضِ الدُّولِ من فرضيَّةِ أنَّ التَّحوُّلاتِ الثَّوريَّةَ في الخدماتِ الماليَّةِ أمرٌ لا مفرَّ منه، لذلك تحاولُ إدارةَ هذه التَّحوُّلاتِ، وحتَّى تحفيزَها، لتسيرَ في الاتِّجاهِ الصَّحيحِ، ومن الأمثلةِ على ذلك: ما تقومُ به هو بريطانيا العظمى، الَّتي تعدُّ واحدةً من «القاطراتِ» من FT.

من الواضحِ أنَّ عدداً صغيراً من الدُّولِ تضعُ «عصا في عجلاتِ» تطويرِ FT، مشيرةً إلى الحاجةِ إلى اختباراتٍ جدِّيَّةٍ أو طويلةٍ للتِّكنولوجيَّاتِ الجديدةِ، لأنَّه خلافاً لذلك، سيكونُ هناك مخاطرُ كبيرةٌ لرجالِ الأعمالِ والمواطنين.

من العواملِ الَّتي لا تقلُّ أهمِّيَّةً؛ هي طبيعةُ العلاقةِ بينَ الشَّركاتِ الَّتي تُنشئ التِّقنيَّاتِ الماليَّةِ ومؤسَّساتِ القطاعِ الماليِّ للاقتصادِ، اليومَ: هنا كالعديدِ من النَّماذجِ لنمطِ العلاقاتِ

بينَ هذين الطَّرفين التِّجاريّين: من التَّعاونِ الوثيقِ والمثمرِ إلى المنافسةِ الشَّرسةِ والكفاحِ من أجلِ تدميرِ العدوِّ!.

عمليَّاً؛ إنَّ جميعَ الشَّركاتِ والمؤسَّساتِ الجادَّةِ من قطاعِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالاتِ، وقطاعِ الخدماتِ الماليَّةِ، وكذلك الشَّركاتِ الاستشاريَّةِ؛ مهتمَّةٌ بقضايا تطويرِ FT، حيثُ تظهرُ في كلِّ عامٍ؛ العديدُ من الدِّراساتِ المثيرةِ للاهتمامِ حولَ موضوعِ FT، من المثيرِ للاهتمامِ: التَّقريرُ الَّذي صدرَ مؤخَّراً عن شركةِ برايس ووتر هاوس كوبرز(PwC) الدُّوليَّةِ الشَّهيرةِ بالتَّدقيقِ والاستشاراتِ، والَّذي يُطلقُ عليه «طمسُ الحدودِ Border Blur»، كيف تؤثِّرُ شركاتُ FinTechعلى قطاعِ الخدماتِ الماليَّةِ؟، «نظرةٌ عامَّةٌ على قطاعِ FinTech العالميِّ عامَ ٢٠١٦ ».

من المثيرِ للاهتمامِ أن يحاولَ مؤلِّفو التَّقريرِ تقييمَ احتمالاتِ تطويرِ قطاعِ FTحتَّى عامِ ٢٠٢٠، يدَّعي التَّقريرُ أنَّه عالميٌّ، ولكن في الوقتِ نفسِه؛ يتمُّ إصدارُه في عدَّةِ نُسخٍ،كلُّ نسخةٍ موجَّهةٌ إلى بلدٍ ما، أو (مجموعة من البلدان)، وهناك أيضاً نسخةٌ روسيَّةٌ تسمحُ لنا بفهمِ كيفَ ستبدو روسيا على خلفيَّةِ الاتِّجاهاتِ العالميَّةِ في تطويرِ FT.

تستندُ دراسةُ PwCعلى استطلاعاتِ رأيٍ لـ ٥٤٤ مشاركاً من ٤٦ دولة، حيث إنَّ معظمَ المشاركين رؤساءُ أو كبارُ المديرين لكبرى الشَّركاتِ والمؤسَّساتِ الَّتي تمثِّلُ قطاعَ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالاتِ وقطاعِ الخدماتِ الماليَّةِ والأعمالِ الاستشاريَّةِ، ومن أجلِ التَّمثيلِ،كما يشيرُ مؤلِّفو التَّقرير، فإنَّ بعضَ المشاركين يمثِّلونَ شركاتٍ صغيرةً ومتوسِّطةَ الحجمِ (أكثرُ من نصفِ المشاركين (٥٦٪) من الدُّولِ الأوروبيَّةِ).

يبدأ تقريرُ PwCبتعريفِ ماهيَّةِ FT: FinTechهي قطاعٌ يتطوَّرُ ديناميكيَّاً عندَ تقاطعِ قطاعاتِ الخدماتِ الماليَّةِ والتِّكنولوجيا، حيثُ تقومُ الشَّركاتُ النَّاشئةُ في مجالِ التِّكنولوجيا بمشاريعَ مبتكرةٍ (V.K.)، ويقومُ المشاركونَ الجدد في السُّوقِ بتطبيقِ مناهجَ مبتكرةٍ على المنتجاتِ والخدماتِ الَّتي يتمُّ توفيرُها حاليَّاً في قطاعِ الخدماتِ الماليَّةِ التَّقليديَّةِ، يشيرُ التَّقريرُ إلى أنَّه في عامِ ٢٠١٥؛ ارتفعَ حجمُ تمويلِ الشَّركاتِ النَّاشئةِ في قطاعِ FinTech بأكثرَ من الضِّعفِ مقارنةً بالعامِ السَّابقِ، حيثُ بلغَ ٢،١٢ مليار دولار (في عامِ ٢٠١٤: ٥،٦ مليار دولار).

كما تشيرُ المقدِّمةُ: «يتطوَّرُ قطاعُ FinTech بسرعةٍ، ما يعطِّلُ التَّرتيبَ المعتادَ للأشياءِ في سلسلةِ القيمةِ التَّقليديَّةِ ..... تعملُ شركاتُ FinTech الَّتي تستخدمُ أحدثَ التِّقنيَّاتِ وخطوطِ العملِ الجديدةِ على إعادةِ رسمِ صورةِ المنافسةِ، وطمسِ الحدودِ الموضوعةِ بينَ اللَّاعبين في قطاعِ الخدماتِ الماليَّةِ»، إنَّ مؤلِّفي التَّقريرِ واثقون من أنَّه في عامِ٢٠٢٠؛ سيتمُّ تحويلُ القطاعِ الماليِّ إلى درجةٍ لا يمكنُ التَّنبُّؤ بها، وذلك ليسَ النَّاس العاديِّين فقط، ولكن حتَّى بعض الشَّركات والمؤسَّسات في القطاعِ الماليِّ.

يحدِّدُ التَّقريرُ المناطقَ الأربعةَ من القطاعِ الماليِّ، الَّتي قد تتأثَّرُ بشكلٍ خاصٍّ بالـFT، وهي:

١- الخدماتُ المصرفيَّةُ (خدماتُ التَّجزئة).

٢- التَّحويلاتُ الماليَّةُ والمدفوعات.

٣- إدارةُ الأصولِ ورأسُ المالِ الخاصّ.

٤- التَّأمين.

في المجالِ الأوَّلِ (المصرفي): أبرزَ مؤلِّفو التَّقريرِ أهمَّ الابتكاراتِ والاتِّجاهات، ومنها: تزايدُ شعبيَّةِ خدماتِ الإقراضِ من نوعِ ندٍّ إلى ندٍّ، دونَ تدخُّلِ المؤسَّساتِ الماليَّةِ أو البنوكِ (-2-)، والانتقالُ إلى قنواتِ الخدمةِ (الافتراضيَّةِ) غير المادِّيَّة، بما في ذلك قنواتُ الاتِّصالاتِ المتنقِّلةِ، وتقليلُ حجمِ العمليَّاتِ «اليدويَّةِ» عندَ العملِ مع العملاءِ، وظهورُ أدواتِ الخدمةِ الذَّاتيَّةِ وكثيرٍ من الخدماتِ الأُخرى.

في المجالِ الثَّاني (التحويلات المالية والمدفوعات): يتمُّ سردُ هذه الابتكاراتِ على النَّحوِ التَّالي: ظهورُ جيلٍ جديدٍ من محطَّاتِ الدَّفعِ، حلولُ الدَّفعِ P-2-P «المحفظة الإلكترونيَّة»، وشبكاتٌ بديلةٌ لخدماتِ الدَّفعِ بالتَّجزئةِ وأنظمةِ تحويلِ الأموالِ، وتبسيطُ إجراءاتِ سدادِ المشترياتِ على الإنترنت بتقنياتٍ لاسلكيَّةٍ للمحافظِ الإلكترونيَّةِ، وتوزيعُ منصَّاتِ التَّرجمةِ الدُّوليَّةِ (عبرَ الحدودِ)، وتحسينُ المدفوعاتِ عندَ نقاطِ البيعِ... إلخ.

يشملُ المجالُ الثَّالثُ (إدارةُ الأصولِ ورأس المال الخاصّ): أوَّلاً وقبلَ كلِّ شيءٍ؛ أتمتةَ عمليَّةِ توزيعِ الأصولِ وإدارةِ رأسِ المالِ، وتغييراتٍ أكثَرَ تكراراً في هذا المجال: الابتكاراتُ في مجالِ خدماتِ الوساطةِ، تطويرُ المنتجاتِ الاستثماريَّةِ بمشاركةِ المستخدمِ النِّهائيِّ، وجداولُ زمنيَّةُ أقصرُ لتقديمِ الابتكاراتِ إلى السُّوقِ.

المجالُ الرّابعُ (التّأمين): تنفيذُ نموذجِ «التّأمينِ القائمِ على الاستخدامِ» (الدّفع عند تقديمِ الخدماتِ المقدّمة)، وتنفيذُ الرّوبوتات الاستشاريّة، وأتمتةُ عمليّاتِ التّأمينِ الأُخرى، ومراقبةُ المرضى عن بعد (التّأمينُ الطّبيُّ)، مراقبةُ السّيّارةِ الذّكيّةِ (التّأمينُ على السّيّاراتِ)، وتقنيّاتٌ جديدةٌ لتقييمِ المخاطرِ الكمّيّةِ... إلخ.

في الواقع؛ يكرّسُ التّقريرُ عدّةَ صفحاتٍ لجميعِ ابتكاراتِ FT، من المهمّ الأخذُ بالاعتبارِ أنَّ بعضَ «الابتكارات» الّتي تدّعيها الشّركاتُ ليسَت كذلك، لقد كانَ كلُّ ذلكَ من قبل، فقط «التّغليفُ» يتغيّر، على سبيلِ المثالِ: لا تحدثُ «اختراقاتٌ» كبيرةٌ في تقييمِ المخاطرِ الكمّيّةِ (البنوكُ والتّأمين)، بينما يتمُّ توسيعُ قاعدةِ البياناتِ فقط لمثلِ هذه التّقييمات، وتُستخدم أجهزةُ كمبيوتر أكثرُ قوّةً لمعالجةِ البيانات.

عموماً، قد يتحوّلُ عددٌ من الابتكاراتِ الّتي تمَّ الإعلانُ عنها إلى «طريقٍ مسدودٍ»، وفي النّهايةِ تصبحُ فارغةً،

ولكنَّ بعضَ الابتكاراتِ يمكن أن تكونَ ثوريّةً حقّاً، من بينِ تلكَ، على الأرجحِ، ينبغي وضعُ تكنولوجيا «سلسلة الكتلة blockchain» في المقامِ الأوّلِ.

وفي تقريرِ برايس ووتر هاوس كوبرز، نجد أنّه يضعُ هذا الابتكارَ في المكانِ الأوّلِ بالنّسبةِ لجميعِ مجالاتِ قطاعِ الخدماتِ الماليّةِ، وأكثر من ذلك .. فهو تقنيّةٌ عالميّةٌ، يردُ التّعريفُ التّالي في التّقريرِ: «سلسلةُ الكتلةِ Blockchain» هي تقنيّةٌ جديدةٌ تجمعُ بينَ عددٍ من المبادئ الرّياضيّةِ والتّشفيريّةِ والاقتصاديّةِ الّتي تسمحُ لك بالحفاظِ على قاعدةِ بياناتٍ مع عددٍ غيرِ محدودٍ من المستخدمين دونَ الحاجةِ إلى أيِّ تحقّقٍ أو فحصٍ تقومُ به مؤسّسةٌ خارجيّةٌ، ببساطةٍ؛ هذا سجلٌّ موزّعٌ معَ وصولٍ آمنٍ».

ربّما يكونُ من الصّعبِ قليلاً على القارئ الغيرِ مستعدٍّ أن يدركَ أنّه قد يكونُ هناكَ «اختفاءٌ» لمؤسّسةٍ رئيسةٍ تسمّى «وسيط» من عالمِ التّمويلِ (والاقتصاد بشكلٍ عامٍّ)، حيثُ إنَّ أهمَّ نتيجةٍ هي إدخالُ «السّجلِّ الموزّعِ معَ وصولٍ آمنٍ»، ولا يعني ذلك وسيطاً مثلَ كاتبِ عدلٍ فقط، أو سمساراً أو ضامناً، أو كالةَ ضمانٍ ومراجعَ حساباتٍ، ولكن أيضاً البنك (كمؤسّسةٍ للإيداعِ والائتمان).

لنفتحْ أيَّ كتابٍ تعليميٍّ أو أكاديميٍّ عن الاقتصادِ أو البنوكِ، نرى أنّه مكتوبٌ بالأبيضِ والأسودِ: البنكُ عبارةٌ عن وسيطٍ ماليٍّ، يشرحون للطّالبِ: يقبلُ البنكُ أموالًا كودائع، ثمَّ يقومُ

بتحويلِها في شكلِ قروضٍ، بالطَّبع، هذه وساطةٌ محدَّدةٌ للغايةِ، لأنَّه بالنِّسبةِ للرُّوبلِ الواحدِ أو (الدُّولار والجنيه الإسترلينيّ)، يمكنُ للبنكِ إنشاءُ عدَّةِ وحداتٍ نقديَّةٍ جديدةٍ (في الكتبِ التَّعليميَّةِ، يُسمَّى ذلك «مضاعف النُّقود»، لكنَّه في الواقعِ عمليَّةُ احتيالٍ مشروعةٌ)، أي إنَّ كلَّ هذا البناءِ لـ«وساطة» مصرفيَّةٍ محدَّدةٍ تمَّ إنشاؤها على مرِّ القرونِ يمكنُ أن تنهارَ تحتَ ضغطِ تقنيَّةِ سلسلةِ الكتلةِ «blockchain»، حيث ذكرَ تقريرُ PwCالعواقبَ المحتملةَ للتِّكنولوجيا الجديدةِ بشكلٍ صحيحٍ سياسيَّاً: «نحنُ نفترضُ أنَّ blockchain يمثِّلُ قفزةً تطوُّريَّةً أُخرى في مجالِ التِّكنولوجيا، لتحسينِ العمليَّاتِ التِّجاريَّةِ».

موظَّفو شركةِ PwC، بطبيعةِ الحالِ، هم خبراءُ من الدَّرجةِ العاليةِ، ويدركون جيِّداً الكارثةَ الَّتي يمكنُ أن تؤدِّي إلى الانتشارِ غيرِ المنضبطِ لتقنيَّةِ blockchain، وهم يحاولون تحذيرَ المصرفيِّين مقدَّماً حتَّى يتمكَّنوا من الاستعدادِ لذلك.

تسخدمُ العديدُ من شركاتِ Fintechلغةً مفهومةً لعالمِ المالِ والمموِّلين، تلك الَّتي تقولُ بشكلٍ مباشرٍ على إنَّ «وفاةَ» البنوكِ ليست بعيدةً، ولكنَّ ذلك أقلُّ صحَّةً من النَّاحيةِ السِّياسيَّةِ، ليس من الضَّروريِّ الذَّهابُ بعيداً للحصولِ على أمثلةٍ، فقد كرَّرَ بيل غيتس؛ «إلهُ ومعبودُ» التِّكنولوجيا الفائقةِ، مرَّاتٍ عديدةً عديدة أنَّ البنوكَ ستموتُ « Banks will die»، إلَّا أنَّ الخدماتِ المصرفيَّةَ لن تموت، لذلك يقولُ «النَّبيُّ» مُرَحِّباً: إنَّ البنوكَ سوف تموتُ، لكنَّ العمليَّاتِ الَّتي تؤدَّيها ستبقى، حيث ستنفَّذُ على أساسٍ تكنولوجيٍّ جديدٍ، وسيتمُّ تنفيذُها من قِبَلِ المواطنين أنفسِهم بمساعدةِ شركاتِ Fintech

في الواقع، جميعُ المنشوراتِ حولَ موضوعِ «الثَّورةِ الرَّقميَّةِ»، (بما في ذلك تقريرُ PwC الَّذي ندرسه)؛ تضمَّنت الرَّمزَ الغامضَ "P-2-P"هذا اختصارٌ لمصطلحِ «نظيرٍ إلى نظيرٍ» باللُّغةِ الإنجليزيَّةِ، ويعني شبكةَ نظيرٍ إلى نظيرٍ لا مركزيَّة، تعني كلمةُ Peerمشاركاً متساوياً (فرد خاص، شركة) يدخلُ في علاقاتٍ اقتصاديَّةٍ مع مشاركين آخرينَ مشابهين بشكلٍ مباشرٍ، دونَ وسطاء، نظراً لأنَّ الشَّبكةَ من نوعِ نظيرٍ إلى نظيرٍ، فلا يوجدُ «مشرفون» على المشاركين، فذلك غيرُ ضروريٍّ، لأنَّ تقنيَّاتِ blockchain تجعلُ العلاقاتِ «شفَّافةً» تماماً للمشاركين، وفي الوقتِ نفسِه «مغلقةً» تماماً أمامَ الجميعِ، بما في ذلك الدَّولة.

بادئَ ذي بدء، من خلالِ شبكاتِ النِّدِّ للنِّدِّ؛ أصبحَ من الممكنِ تقديمُ قروضٍ تتجاوزُ البنوكَ التِّجاريَّةَ و«المشرفين» الماليِّين مثلَ البنوكِ المركزيَّةِ، الأرقامُ تتحدَّثُ عن نفسِها:

نمَت سوقُ النِّدِّ للنِّدِّ (P2P)العالميَّةُ من ١،٢ مليار دولار في عامِ ٢٠١٢ إلى ٦٤ مليار دولار في عامِ ٢٠١٦، وهي واحدةٌ من أسرعِ قطاعاتِ الإقراضِ بالتَّجزئةِ نموّاً في العالم.

تساعدُ شركاتُ FT المواطنين والشَّركاتِ الصَّغيرةَ والمتوسِّطةَ على تنفيذِ استراتيجيَّةِ «الاستغناءِ عن البنوكِ»، حيثُ يتيحُ اختفاءُ البنكِ كوسيطٍ لمانحي المال «للمانحين» الحصولَ على فائدةٍ لائقةٍ (يصبحُ هذا الأمرُ ذا أهمِّيَّةٍ خاصَّةٍ بالنِّسبةِ إلى الكثيرين في الغربِ، حيثُ بدأت أسعارُ الفائدةِ على الودائعِ بالانخفاض)، وهذا مفيدٌ أيضاً للمقترضين: فائدةُ القرضِ أقلُّ من البنك.

بالإضافةِ إلى ذلك، لا يمكنُ لبعضِ المقترضين لأسبابٍ مختلفةٍ الاعتمادُ على القروضِ على الإطلاقِ، على سبيلِ المثالِ، بسببِ عدمِ وجودِ تاريخِ ائتمانٍ لهولاء، بينما تسمحُ التَّقنيَّاتُ الماليَّةُ Fintechبالتَّغلُّبِ على هذه القيودِ،

ولكنْ من المخاطرِ أيضاً، أنَّه يوجدُ ما يكفي من الاحتيالِ في مجالِ الإقراضِ من نظيرٍ إلى نظيرٍ يكفي، حيثُ يمكنُ ألَّا يفي المستفيدون من القرضِ بالتزاماتِهم، لذلك يُفضِّلُ المواطنون الوثوقَ بأموالِهم في المنظَّماتِ المعروفةِ، والَّتي يهدِّدُ الفشلُ في الوفاءِ بالالتزاماتِها بإدراجها في القائمةِ السَّوداءِ.

دعنا نعُدْ إلى تقريرِ PwCلإعطاءِ بعضِ التَّقديراتِ، بادئَ ذي بدء نختارُ رقمين:

يشيرُ التَّقريرُ إلى أنَّه وبحلولِ عام ٢٠٢٠؛ ستكونُ أكثرُ من ٢٠٪ من الشَّركاتِ في قطاعِ الخدماتِ الماليَّةِ في «منطقةِ المخاطرِ» نتيجةً «للثَّورةِ الرَّقميَّةِ»، ومصطلحُ «منطقة المخاطرة» يعني أنَّ الشَّركاتِ والمؤسَّساتِ قد تُفلس.

من جهةٍ أُخرى؛ يشيرُ التَّقريرُ إلى موضوعٍ آخرَ أكثرَ إثارةً، حيثُ يرى أنَّ ٥٧ ٪ من المستطلعين لا يعرفون كيف سيستجيبون لانتشارِ تكنولوجيَّةِ blockchain، وأنَّ بعضَهم «بشكلٍ عامٍّ» قد قالوا إنَّهم لن يتفاعلوا بأيِّ طريقةٍ مع هذه التِّكنولوجيا، وينشرُ التَّقريرُ بياناتٍ إضافيَّةً تكشفُ عن العواقبِ المحتملةِ للثَّورةِ الرَّقميَّةِ على القطاعِ الماليِّ، حيثُ اعترفَ ٨٣٪ من المشاركين الَّذين يمثِّلون القطاعَ الماليَّ أنَّهم مضطرُّونَ للقولِ بأنَّ مؤسِّساتِهم (البنوكَ وشركاتِ التَّأمينِ وصناديقِ الاستثمارِ وغيرِها) ستتحمَّلُ خسائرَ لا محالةَ بسببِ تطوُّرِFT، كما أنَّهم متَّفقون على أنَّ شركاتِ FTستأخذُ منهم بعضَ أنواعِ الأعمالِ بحلولِ عامِ ٢٠٢٠، وبمعدَّلٍ

كبيرٍ (٨٣ ٪ معدَّل القطاعِ الماليِّ، بين المصرفيِّين وصلَ المعدَّلُ إلى ٩٥ ٪)، أي أنَّ البنوكَ الخاصَّةَ متشائمةٌ بشأنِ مستقبلِها، كلُّ هذا يتناقضُ مع مشاعرِ شركاتِ FT، الَّتي تتصرَّفُ بشكلٍ عدوانيٍّ للغايةِ، وتواصلُ تقدُّمَها .

يعتقدُ المشاركون (في الاستفتاءِ) الَّذين يمثِّلونَ هذا القطاعَ أنَّه بحلولِ عامِ ٢٠٢٠؛ سيكونون قادرينَ على حيازةِ حوالي ثلثِ الأعمالِ التَّقليديَّةِ للقطاعِ الماليِّ للاقتصادِ، ومن المثيرِ للاهتمامِ أنَّ هذا لا يختلفُ تماماً عن تقديراتِ الخسائرِ الَّتي قدَّرها ممثِّلو القطاعِ الماليِّ، يعتقدُ المموِّلون أنَّه بحلولِ عامِ ٢٠٢٠ سيخسرونَ ٢٨ ٪ من الأعمالِ في مجالِ التَّحويلاتِ الماليَّةِ والمدفوعاتِ، و ٢٤ ٪ في مجالِ خدماتِ التَّجزئةِ المصرفيَّةِ، و ٢٢ ٪ في إدارةِ الأصولِ ورأسِ المالِ الخاصِّ، و ٢١ ٪ في أعمالِ التَّأمين.

بينما يشيرُ الاستنتاجُ العامُّ لـ PwC إلى التَّالي: سيكونُ هناكَ تغييرٌ تدريجيٌّ ومستمرٌّ في ميزانِ القوى بينَ قطاعِ الخدماتِ الماليَّةِ التَّقليديَّةِ وقطاعِ التِّكنولوجيا الماليَّةِ لصالحِ الثَّانيةِ، ولكن يتجنَّبُ واضعو التَّقريرِ عبارةَ «موت البنوك»، الَّتي أصبحَت عصريَّةً للغايةِ في السَّنواتِ الأخيرةِ، حيث إنَّ تقريرَهم ما هو إلَّا محاولةٌ لإيقاظِ البنوكِ وشركاتِ التَّأمينِ وغيرِها من الشَّركاتِ الماليَّةِ، لتذكيرهم بأنَّ هناكَ «ثورةً رقميَّةً» في العالم، وأنَّهم قد يموتونَ فيها.

يوحي التَّقريرُ بقلقِ المؤلِّفين تجاهَ المستقبلِ.

تعدُّ (PricewaterhouseCoopers (PwC شركةً عملاقةً في مجالِ التَّدقيقِ والاستشاراتِ، وهي واحدةٌ من الشَّركاتِ الأربعِ الكُبرى (شركاتٌ أُخرى: Deloitteو Ernst & Young,KPMG)، وشركةُ PwCموجودةٌ منذُ ١٦٠ عاماً، ومقرُّها لندن، تقليديَّاً؛ كانَت البنوكُ والشَّركاتُ الماليَّةُ من العيارِ العالميِّ من عملائِها الأساسيِّينَ.

ولكن: هل سيحتاجُ المالكون الجدد للعالمِ الماليِّ؛ المستشارَ والمراجعَ المشهورَ عالميَّاً PwC؟، هذا سؤالٌ كبيرٌ، بكلِّ الأحوالِ؛ لدى «رجالِ التِّكنولوجيا» من قطاعِ FT طموحاتٌ كبيرةٌ، وفي رأيهم، فإنَّ تقنيَّاتِ blockchain الجديدةَ ستجعلُ عمليَّاتِ التَّدقيقِ «العجلةَ الخامسةَ» في العربةِ، أمَّا بالنِّسبةِ إلى الاستشاراتِ؛ فسوف ينجحون بشكلٍ أفضلَ من الأربعةِ الكبارِ، الَّذين يعتبرُهم «الرِّجالُ التِّكنولوجيِّون» مفارقةً تاريخيَّةً في القرنِ العشرين.

الثَّورةُ الرَّقميَّةُ في عالمِ المال

الثَّورةُ الرَّقميَّةُ تقتحمُ عالمَ المال:

أصبحَت اليومَ كلماتُ «الرَّقميَّة»، «الرَّقميّ» تتردَّدُ بشكلٍ متزايدٍ في رسائلِ وسائلِ الإعلامِ العالميَّةِ والرُّوسيَّةِ،

هذا ليسَ مفاجئاً، لقد دخلَ العالمُ في مرحلةِ ما يُسمَّى «الثَّورةَ الرَّقميَّةَ»، هذا الإدخالُ الهائلُ لتقنياتِ المعلوماتِ والحاسوبِ (ICT)في جميعِ مجالاتِ الحياةِ العامَّةِ والشَّخصيَّةِ للأشخاصِ.

وفقاً لذلك؛ يتمُّ وصفُ التَّغييراتِ المرصودةِ والمتوقَّعةِ باستخدامِ مفاهيمَ جديدةٍ: «المجتمعُ الرَّقميُّ»، «الحضارةُ الرَّقميَّةُ»، «الاقتصادُ الرَّقميُّ»، «الحكومةُ الرَّقميَّةُ»، «التِّجارةُ الرَّقميَّةُ»، «الحربُ الرَّقميَّةُ»... إلخ، إنَّ «الثَّورةَ الرَّقميَّةَ» تتحوَّلُ بسرعةٍ إلى مجالٍ «متحفِّظٍ» من الحياةِ الاجتماعيَّةِ مثل عالمِ المال، حيث يوصَف ما يحدثُ اليومَ باستخدامِ مفاهيمِ «النُّقودِ الرَّقميَّةِ»، «المصرفيَّةِ الرَّقميَّةِ»، «التَّسوياتِ الرَّقميَّةِ»، «صرفُ العملاتِ الرَّقميَّةِ»... إلخ.

في الواقعِ، لقد حدثَت تغييراتٌ في عالمِ المالِ تحتَ تأثيرِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالاتِ في القرنِ الماضي، فعلى سبيل المثالِ؛ كانَ هناكَ استبدالٌ نشطٌ «للنَّقدِ» بأموالٍ «غيرِ نقديَّةٍ»، تُمثِّلُ وتسجيل السجلات في أجهزةِ الكمبيوتر (النُّقود الإلكترونيَّة)، تمَّ استبدالُ الأعمالِ الورقيَّةِ بينَ البنوكِ، وكذلك في البنوكِ والشَّركاتِ، والَّتي ضمنَت معاملاتِ الدَّفعِ والتَّسويةِ بالكاملِ بتقنيَّاتِ الدَّفعِ الإلكترونيِّ داخلَ البنوكِ والمؤسَّساتِ الماليَّةِ، كانت العديدُ من عمليَّاتِ الإدارةِ والرَّقابةِ والمحاسبةِ محوسبةً ودونَ تدخُّلٍ بشريٍّ مباشرٍ تقريباً... إلخ.

في بدايةِ هذا القرنِ؛ تكثَّفَت بشكلٍ حادٍّ عمليَّاتُ التَّغيُّرِ في مجالِ المالِ والبنوكِ والتَّمويلِ، وربَّما كانَ الحدثَ الرَّئيسَ ظهورُ أموالٍ جديدةٍ، تسمَّى «إلكترونيَّة»، «رقميَّة»، «افتراضيَّة»، وكذلك تُسمَّى أيضاً: «العملة الإلكترونيَّة» و«العملة المشفَّرة»و «أموال نظيرٍ إلى نظير»... إلخ، وقد سمعَ الجميعُ اسمَ أحدِ أنواعِ هذه العملةِ الجديدةِ: «بيتكوين».

وفقاً لمعظمِ المصادرِ؛ بدأت الاستعداداتُ النَّشطةُ لإصدارِ عملةِ البيتكوين في عامِ ٢٠٠٧، وتمَّ إصدارُها في عامِ ٢٠٠٩، حيث إنَّ هذه العملةَ لا علاقةَ لها بالأموالِ الرَّسميَّةِ الصَّادرةِ عن البنوكِ المركزيَّةِ، البيتكوين هو مالٌ خاصٌ،

ومع ذلك، وخلالَ القرنِ الماضي، فإنَّ عددَ الحالاتِ الَّتي أصدرَت فيها دولٌ مختلفةٌ نقوداً بديلةً عن الرَّسميَّةِ تُقاسُ بالآلاف.

كانَ مصدِّرو الأموالِ البديلةِ (وما زالوا) من الأفرادِ والشَّركاتِ والسُّلطاتِ المحلِّيَّةِ، وقد اكتسبَت الأموالُ «الحرَّةُ» الَّتي أطلقَها رجلُ الأعمالِ الألمانيُّ والمنظِّرُ الماليُّ «سيلفيو جيزيل» (١٨٦٢-١٩٣٠) أكبرَ شعبيَّةٍ في عالمِ المالِ البديلِ، وبعدَ وفاتِه في عامِ ١٩٣٢؛ نظَّمت قضيَّةُ الأموالِ «المجَّانيَّة» في مدينةِ Wörglالنِّمساويَّة، وذلك في الوقتِ الَّذي كانت فيه الأزمةُ الاقتصاديَّةُ في أوروبَّا على قدمٍ وساقٍ.

أتاحَت «الأموالُ المجَّانيَّةُ» في Wörglوغيرِها من المدنِ الأوروبيَّةِ إضعافَ «الجوعِ» النَّقديِّ على المستوى المحلِّيِّ، وتخفيفَ الآثارِ الضَّارَّةِ للركودِ الاقتصاديِّ والجمود.

رغمَ ذلك، قمعَت السُّلطاتُ النَّقديَّةُ (البنوكُ المركزيَّةُ ووزارةُ الماليَّة) النُّقودَ البديلةَ باعتبارِها غيرَ قانونيَّةٍ، وتقوِّضُ احتكارَ البنوكِ لإصدارِ الأموالِ، ومن الجديرِ ذكرُه أنَّ «أدولف هتلر»؛ الَّذي صعدَ إلى أفقِ السِّياسةِ بشكلٍ قويٍّ؛ دمَّرَ بلا رحمةٍ الأموالَ «الحرَّةَ» في ألمانيا والنِّمسا ودولٍ أُخرى يسيطرُ عليها، وذلكَ بسببِ الانتقاداتِ القاسيةِ لتلك الأموالِ الحرَّةِ من قِبَلِ المصرفيِّين، وكذلك كانَ موقفُ الدُّولِ والسُّلطاتِ النَّقديَّةِ في جميعِ أنحاءِ العالمِ فيما يتعلَّقُ بأيِّ نوعٍ من المالِ البديلِ لعدَّةِ عقود.

عموماً، تغيَّرَ الوضعُ بشكلٍ كبيرٍ في بدايةِ القرنِ الحادي والعشرين، عندما ظهرَت العملاتُ الرَّقميَّةُ مثل البيتكوين، ولكن ما هي خصوصيَّة هذا المالِ البديلِ؟ هي ليست أموالاً ...ولو كانت أموالاً في شكلٍ إلكترونيٍّ (اليوم: الغالبيَّةُ العظمى من الأموالِ الرَّسميَّةِ غيرُ نقديَّةٍ وتتكوَّن من تسجيلاتٍ على الوسائطِ المغناطيسيَّةِ أو البصريَّة).

الميزةُ الرَّئيسةُ هي أنَّ إنشاءَها وتداولها واستخدامها قد يكونُ خارجَ سيطرةِ السُّلطاتِ النَّقديَّةِ، حيث إنَّ الوصولَ إلى المعلوماتِ المتعلِّقةِ بالمعاملاتِ النَّقديَّةِ متاحٌ فقط لأعضاءِ مجتمعِ العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصِّ، الَّذين يتواصلون مع بعضِهم البعض عبرَ قنواتِ الاتِّصالِ

الإلكترونيَّةِ (الإنترنت)، وتتمُّ حمايةُ المشاركين وعمليَّاتِهم من «عيون» خارجيَّةٍ بمساعدةِ كلماتِ مرورٍ وأصفارٍ خاصَّةٍ، لذلك تسمَّى الأموالُ الرَّقميَّةُ الخاصَّةُ (PDM)أيضاً: «العملةَ المشفَّرةَ».

أحدُ العناصرِ المهمَّةِ لنظام (PDM) هو تقنيَّةُ «blockchain»، أو «التَّسجيلُ الموزَّع» (PP)، ومن دونِ الدُّخولِ في التَّفاصيلِ الفنيَّةِ، نلاحظُ أنَّ تقنيَّةَ PPتسمحُ لكَ بتسجيلِ جميعِ عمليَّاتِ جميعِ المشاركينَ في شبكةِ (PDM)، حيثُ يتمتَّعُ جميعُ أعضاءِ الشَّبكةِ بوصولٍ متساوٍ وكاملٍ إلى جميعِ معلوماتِ المعاملةِ.

يقولُ الخبراءُ إنَّ تقنيَّةَ PPتسمحُ لك بالاستغناءِ عن الوسطاءِ، حيث إنَّ بنيةَ شبكةِ (PDM) أفقيَّةٌ، وذاتُ طابقٍ واحدٍ، ومن نظيرٍ إلى نظيرٍ.

شبكةُ (PDM) تُسمَّى «نظير إلى نظير»، من الكلمةِ الإنجليزيَّةِ «نظير»، والَّتي تعني: «مشاركٌ متساوٍ»، ولا يحتاجُ المشاركون في شبكاتِ «نظيرٍ إلى نظيرٍ» إلى كتابٍ بالعدلِ، أو إلى الضَّامنين أوالمسجِّلين أو غيرهم من المشاركين التَّقليديِّين في العلاقاتِ السُّوقيَّةِ الَّتي توفِّرُ المعاملاتِ (المرافق) لبيعِ السِّلعِ والخدماتِ والإقراضِ والتَّأجيرِ والتَّأجيرِ والعمليَّاتِ في أسواقِ الأسهمِ... إلخ، ولكنَّ الشَّيءَ الأكثرَ أهميَّةً: شبكاتُ النِّدِّ للندِّ، وتقنيَّاتُ PPتجعلُ من الممكنِ الاستغناءَ عن البنوكِ، والَّتي تسمَّى عادةً في كتبِ الاقتصادِ «بالوسطاءِ الماليِّين».

كما يقولُ الخبراءُ؛ ليسَت هناكَ حاجةٌ لعمليَّاتِ الائتمانِ فقط، ولكن حتَّى للتَّسوياتِ والمدفوعاتِ، وبالتَّالي فإنَّ التَّحوُّلَ الأكثرَ ثوريَّةً في عالمِ المالِ والتَّمويلِ هو أنَّ التِّقنيَّاتِ الرَّقميَّةَ تضعُ تحتَ الاستجوابِ مسألةَ احتكارِ البنوكِ المركزيَّةِ للمال، وكذلك وجودَ البنوكِ التِّجاريَّةِ كوسيطٍ ماليٍّ تقليديٍّ في أسواقِ المالِ.

كانت ردَّةُ الفعلِ الأولى للعالمِ المصرفيِّ تجاهَ ظهورِ Bitcoinوالعملاتِ الرَّقميَّةِ الأُخرى هي الرَّغبةَ في حظرِ إنشائِها وتداولِها واستخدامِها.

عموماً؛ أدلَت البنوكُ المركزيَّةُ ووزارةُ الماليَّةِ في العديدِ من البلدانِ ببياناتٍ، كما اعتمدَت عدداً من الوثائقِ التَّنظيميَّةِ الَّتي أعلَنت من خلالِها أنَّ عملاتِ البيتكوين وغيرَها من وسائلِ الدَّفعِ المشفَّرةِ غيرُ قانونيَّةٍ، ومع ذلك؛ سمحَت بعضُ البلدانِ باستخدامِ العملاتِ

الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ (PDC) خارجَ النِّظامِ المصرفيِّ، بينما تمَّ منعُ البنوكِ من الاقترابِ من هذه الأداةِ الماليَّةِ الغامضةِ الجديدةِ.

حاولَت بعضُ الدُّولِ القضاءَ على العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ (PDC) من خلالِ التَّدابيرِ الإداريَّةِ، لكنَّ التَّأثيرَ كان صغيراً، يكفي إعطاءُ مثالٍ واحدٍ فقط: منذُ عامِ ٢٠١١؛ بدأت منصَّةُ التَّداولِ الرَّقميَّةِ مع عملةِ البيتكوين كوسيلةٍ للدَّفعِ بالعملِ في الفضاءِ الإلكترونيِّ تحتَ اسمٍ جميلٍ: «طريق الحرير»، وكانَ النَّشاطُ الرَّئيسُ هو الاتجارَ بالمخدِّراتِ (بينما كانَ الغطاءُ هو الاتجارَ بالسِّلعِ العاديَّةِ) وكانَ مديرُ «طريقِ الحريرِ» ويليام روس أولبريخت ـ الملقَّبُ بالقرصانِ

روبرتس ـ متواجداً في الولاياتِ المتَّحدةِ (في سان فرانسيسكو)، واستغرقَ الأمرُ عامين ونصفَ العامِ حتَّى تمكَّنَ مكتبُ التَّحقيقاتِ الفيدراليِّ من إلقاءِ القبضِ عليه، وخلالَ هذا الوقتِ؛ كانَ حجمُ العمليَّاتِ المتعلِّقةِ بالمخدِّراتِ الَّتي أُنجزت عبرَ الموقعِ قد وصلَ إلى ٩،٥ مليون بيتكوين.

تُظهرُ الحساباتُ أنَّه خلالَ الفترةِ الزَّمنيَّةِ المحدَّدةِ؛ خدمَت العملةُ المشفَّرةُ ما يقربُ من ٨٠-٩٠٪ تجارةِ المخدِّراتِ والسِّلعِ المحظورةِ الأُخرى، بكلِّ الأحوالِ؛ كانَت هناكَ فرضيَّاتٌ متنافضةٌ عن حقيقةِ تستُّرِ مكتبِ التَّحقيقاتِ الفيدراليِّ عن «المتجرِ الإلكترونيِّ» لما يصلُ إلى سنتينِ ونصف.

يقولُ بعضُ الخبراءِ إنَّ المعاملاتِ باستخدامِ العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ (PDC) يصعبُ اكتشافُها بالفعل، ويعتقدُ آخرونَ أنَّ قصَّةَ طريقِ الحريرِ تشيرُ إلى أنَّ وكالاتِ الاستخباراتِ الأمريكيَّةِ (بما في ذلك مكتبُ التَّحقيقاتِ الفيدراليِّ) قد فقدَت كفاءَتها المهنيَّةَ وتوقَّفَت عن «اصطيادِ الفئرانِ»، بينما لا يزالُ البعضُ الآخرُ يتحدَّثُ عن الفرضيَّةِ غيرِ السَّارَّةِ: العملاتُ المشفَّرةُ هي مشروعٌ للخدماتِ الخاصَّةِ الأمريكيَّةِ، وأنَّه خلالَ ٢٠١١- ٢٠١٣؛ تمَّ وضعُ «طريقِ الحريرِ» على «الرَّفِّ» من أجلِ جلبِ البيتكوين إلى المدارِ.

من المثيرِ للدَّهشةِ أنَّه في عامِ ٢٠١٣، بدأ موقفُ السُّلطاتِ النَّقديَّةِ في عددٍ من البلدانِ بالتَّلاشي فيما يتعلَّقُ بالبيتكوين وغيرِه من العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ (PDC)، على سبيلِ المثالِ: أقرَّت وزارةُ الماليَّةِ الألمانيَّة بيتكوين كوسيلةٍ للدَّفعِ خارجَ النِّظامِ المصرفيِّ في

البلادِ، وتمَّ تفسيرُ قرارِ وزارةِ الماليَّةِ الألمانيَّةِ على النَّحوِ التَّالي: يجبُ أن نحاولَ سحبَ الأعمالِ التِّجاريَّةِ السِّرِّيَّةِ إلى السَّطحِ، ويجب علينا إجبارُ المشاركين في المعاملاتِ الَّتي تستخدمُ العملةَ الرَّقميَّةَ على دفعِ الضَّرائبِ.

بالنِّسبةِ إلى الولاياتِ المتَّحدةِ؛ فإنَّ الاحتياطيَّ الفيدراليَّ وغيرَه من المنظِّمين الماليِّين ينظرونَ بتحفُّظٍ كافٍ لفكرةِ التَّشريعِ الكاملِ للعملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ، من جهتِه؛ ناشدَ صندوقُ وينكليفوس برادزرز للاستثمارِ في الولاياتِ المتَّحدةِ لجنةَ الأوراقِ الماليَّةِ والبورصةَ الأمريكيَّةَ أنْ توافقَ على طلبٍ للسَّماحِ له باستخدامِ البيتكوين كوسيلةٍ للتَّسويةِ من أجلِ استخدامِه في البورصةِ.

إذا كانَ القرارُ إيجابيَّاً؛ فستكونُ وينكليفوس أوَّلَ صندوقِ بيتكوين للصِّرافةِ في الولاياتِ المتَّحدةِ، وسوفَ يجذبُ ذلكَ انتباهَ التُّجَّارِ الَّذين يعملونَ مع الأصولِ التَّقليديَّة، والَّتي بدورها يمكنُ أن تزيدَ من جاذبيَّةِ الاستثمارِ في Bitcoin، ومع ذلك؛ يقيِّمُ الخبراءُ احتمالَ النَّجاحِ واحتمالَ الفشلِ في إقناعِ اللَّجنةِ بنسبةِ ٥٠:٥٠.

ولكن، وعلى خلفيَّةِ الموقفِ الصَّارمِ والحذرِ من قِبَلِ الجهاتِ الرَّقابيَّةِ الماليَّةِ الأمريكيَّةِ، تبدو بعضُ الدُّولِ الأُخرى مصمِّمةً بشكلٍ كبيرٍ، حيثُ توصَّلَت السُّلطاتُ النَّقديَّةُ في بعضِ هذه الدُّولِ إلى أنَّها لن تكونَ قادرةً على التَّعاملِ مع العملاتِ الرَّقميَّةِ الحاليَّةِ (فشلوا)، لذلك قرَّروا «الاستيلاءَ على» عمليَّةِ انتشارِ العملاتِ الرَّقميَّةِ، وإدارتَها في الاتِّجاهِ الَّذي يحتاجونَه.

أعلنوا أنَّهم سيخلقونَ عملاتٍ رقميَّةً، والَّتي ستكونُ بالطَّبعِ أموالاً قانونيَّةً، في البدايةِ؛ سيتمُّ إصدارُها وتعميمُها بالتَّوازي مع الأموالِ التَّقليديَّةِ الرَّسميَّةِ، وعلى المدى الطَّويلِ؛ قد تصبحُ النَّوعَ الوحيدَ من المالِ.

ما هي هذه الدُّول؟ إنَّها بريطانيا العُظمى وكندا وهولندا والسُّويد، وغيرُها، وقد صدرَت البياناتُ الأكثرُ أهمِّيَّةً من بنكِ إنجلترا منذُ عامِ ٢٠١٤.

لكنَّ الضَّجَّةَ الكبيرةَ كانت ناتجةً عن الإعلانِ الأخيرِ الصَّادرِ عن بنكِ الشَّعبِ الصِّينيِّ (NBK)، حيثُ أعلنَ الاستعداداتِ لإطلاقِ عملتِه الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ، وقد ذكرَت وسائلُ الإعلامِ الصِّينيَّةُ في بدايةِ ٢٠١٧ أنَّ بنكَ الشَّعبِ الصِّينيِّ قد بدأ بالفعلِ اختبارَ العملةِ الرَّقميَّةِ «تشاينا كوين» بمشاركةِ البنوكِ التِّجاريَّةِ في العديدِ من المدنِ الصِّينيَّةِ، سوف نتحدَّثُ عن المشروعِ الصِّينيِّ ChinaCoin بشكلٍ منفصلٍ، والَّذي يعتبرُ ـ وفقاً للخبراء ـ من المشاريعِ الأكثرِ تقدُّماً

في العالمِ، والَّتي يمكنُ أن تؤثِّرَ بشكلٍ خطيرٍ؛ ليس على الصِّينيِّينَ فقط، ولكن على النِّظامِ الماليِّ العالميِّ أيضاً.

ما الَّذي يحدثُ في روسيا؛ حيثُ إنَّ العملاتِ الرَّقميَّةَ ليسَت شائعةً هناك؟.

يدورُ الكثيرُ من الحديث حولَ Bitcoin، في الواقعِ؛ إنَّ الاهتمامَ بالعملاتِ المشفَّرةِ مرتفعٌ، لكنَّ عدداً قليلاً من المتحمِّسين والأشخاصِ ممَّن يميلون إلى لعبِ القمارِ يقومون بعمليَّاتٍ مع هذا النَّوعِ من المالِ (معدَّلُ البيتكوين متقلِّبٌ للغايةِ، ولا يمكنُ اعتبارُه نقوداً بوظائِفه التَّقليديَّةِ، بل هو أداةٌ للمضاربةِ الماليَّةِ).

وفقاً لتقديراتِ الخبراءِ؛ بلغَت القيمةُ السُّوقيَّةُ لسوقِ البيتكوين الرُّوسيِّ في عام ٢٠١٦ حوالي ٦٠ مليار روبل، (أي ما يعادلُ ١ مليار دولار) طبقاً لـمؤسَّسةِ المراقبةِ الماليَّةِ، وكانَ هناك في نهايةِ العامِ حوالي ١٠٠ ألفِ شخصٍ يعملون في سوقِ العملةِ المشفَّرةِ الرُّوسيَّةِ، ورغمَ أنَّ جميعَهم تقريباً عبارةٌ عن شركاتٍ صغيرةٍ، أو حتَّى أفراد؛ إلَّا أنَّ مسألةَ ترخيصِ معاملاتِ النُّقودِ الرَّقميَّةِ فرضَت الحاجةَ إلى المعالجةِ، وهكذا؛ فقد صرَّحَ بنكُ روسيا عدَّةَ مرَّاتٍ أنَّه لا يمكنُ اعتبارُ العملاتِ المشفَّرةِ أموالاً.

بطبيعةِ الحالِ؛ لا يمكنُ أن يكونَ هناكَ أيُّ سؤالٍ عن مشاركةِ البنوكِ التِّجاريَّةِ في العمليَّاتِ بالعملاتِ الرَّقميَّةِ، بينما تحدَّثَت المنظَّماتُ والإداراتُ الأُخرى بشكلٍ أكثرَ قسوةً.

على سبيلِ المثالِ: طلبَت لجنةُ التَّحقيقِ في روسيا التَّجريمَ الفوريَّ لاستخدامِ عملاتِ البيتكوين والعملاتِ الرَّقميَّةِ الأُخرى، وقد أشارَت الخدمةُ الفيدراليَّةُ لمراقبةِ المخدِّراتِ في روسيا إلى أنَّ تجَّارَ المخدِّراتِ ينتقلون تدريجيًّاً في أعمالِهم إلى حساباتٍ بعملةِ البيتكوين، حيثُ هناكَ حاجةٌ ملحَّةٌ لاعتمادِ لوائحَ تحدِّدُ حالةَ العملاتِ الرَّقميَّةِ وإمكانيَّةَ استخدامِها في الاتِّحادِ الرُّوسيِّ.

في مارس ٢٠١٦؛ بدأت وزارةُ الماليَّةِ في إعدادِ مشروعِ قانونٍ يعرض المسؤوليَّةَ الجنائيَّةَ عن العمليَّاتِ باستخدامِ عملاتِ البيتكوين وغيرِها من العملاتِ المشفَّرةِ، ولكنَّ رئيسَ سبير بنك؛ «جيرمان جريف»؛ انتقدَ الفكرةَ.

في وقتٍ لاحقٍ؛ أعلنَ نائبُ وزيرِ الماليَّةِ الكسي مويسيف أنَّ إعدادَ الوثيقةِ قد تمَّ تعليقُه، وفي أكتوبر ٢٠١٦؛ قال إنَّ استخدامَ البيتكوين في روسيا في الوقتِ الحاضرِ ـ كما يقولون ـ

ليس ضخماً ولا يهدِّدُ النِّظامَ الماليَّ في البلادِ، لذلك قررَّت الوزارةُ حتَّى الآنَ الانتظارَ مع المبادراتِ التَّشريعيَّةِ لعملةِ البيتكوين، بما في ذلك المسؤوليَّةُ في هذا المجال.

في بدايةِ ٢٠١٧؛ قالَت نائبةُ رئيسِ بنكِ روسيا «أولغا سكربغاتفا» إنَّ العملةَ الإلكترونيَّةَ يجبُ أن تكونَ وطنيَّةً، بحيثُ يكونُ لدى المواطنين جميعُ ضماناتِ الدَّولةِ لهذا النَّوعِ من العمليَّاتِ، «توصَّلَت جميعُ الهيئاتِ التَّنظيميَّةِ إلى استنتاجٍ؛ مفادُه أنَّنا إذا تحدَّثنا عن العملةِ الإلكترونيَّةِ؛ يجبُ أن نتحدَّثَ عنها كعملةٍ وطنيَّةٍ، وعندما يتمُّ التَّحكُّمُ في القضيَّةِ، وعندما يفهمُ اللَّاعبونَ مَن يقفُ وراءَها، وعندما تكونُ المخاطرُ متوازنةً، ويفهمُ العملاءُ والمواطنون بوضوحٍ تامٍّ أنَّ ذلك مضمونٌ من قِبَلِ الدَّولةِ»، كما أوضحَت «سكربغاتفا» موقفَ بنكِ روسيا، وأكَّدت أيضاً أنَّ البنكَ المركزيَّ ووزارةَ الماليَّةِ سيطرحان في منتصفِ العامِ ٢٠١٧ اقتراحاً لتنظيمِ العملةِ المشفَّرةِ في روسيا، بمثلِ هذه السُّرعةِ من الاستجابةِ للثَّورةِ الرَّقميَّةِ؛ ستفوِّتُ روسيا كلَّ الفرصِ، وستنامُ وسطَ التَّهديداتِ الَّتي تنشأ فيما يتعلَّقُ بميلادِ النُّقودِ الرَّقميَّةِ، وعلى خلفيَّةِ تقاعسِ السُّلطاتِ النَّقديَّةِ الرُّوسيَّةِ؛ فإنَّ العمليَّاتِ الَّتي تتمُّ باستخدامِ عملةِ البيتكوين قد خرجَت من تحتِ الأرضِ تماماً تقريباً، نسوقُ هنا مثالاً واحداً فقط: في أوائلِ شهرِ أذار؛ نشرَت وسائلُ الإعلامِ بفرحٍ: قامَ روَّادُ الأعمالِ من سان بطرسبرغ بتثبيتِ أوَّلِ محطَّةِ بيتكوين (مثل أجهزةِ الصرَّاف الآليِّ العاديَّة) مع خيارِ شراءِ العملاتِ الرَّقميَّةِ للنَّقدِ.

بالإضافةِ إلى عملةِ البيتكوين؛ يمكنُك شراءُ العملاتِ المشفَّرةِ الأُخرى، بما في ذلك العملاتُ المعدنيَّةُ الخفيفةُ «الإيثيروم» والعملةُ المجهولةُ «زكاش»، ولكنَّ ردَّةَ فعلِ البنكِ المركزيِّ على هذا الأمرِ...كانتَ: صفراًا، وهكذا فإنَّ هذه «الابتكاراتِ» هي علامةٌ واضحةٌ على أنَّنا يمكنُ أن ندخلَ مرحلةَ الفوضى الماليَّةَ والنَّقديَّةَ الخطيرةَ.

> «في الوقتِ الحاضرِ؛ تكمنُ القوَّةُ في السُّلطةِ والَّتي يصعبُ على النَّاسِ التَّنافسُ معها لأنَّها تمثِّلُ الكثيرَ من المصالحِ القويَّةِ والمتنوِّعةِ الملتحمةِ معَ جمعِ الأرباحِ المصرفيَّةِ الضَّخمةِ»
>
> جاك لندن

الفصلُ الرَّابعُ

العملةُ المشفَّرةُ: معجزةُ Cui

في الواقعِ؛ كان موضوعُ العملاتِ المشفَّرةِ أحدَ أكثرِ القضايا الَّتي فرضَت نفسَها في عالمِ المالِ والتَّمويلِ والاقتصادِ بعدَ الأزمةِ الماليَّةِ ٢٠٠٧-٢٠٠٩، والعملاتُ المشفَّرةُ هي عملاتٌ رقميَّةٌ خاصَّةٌ (PDC)، الَّتي يمكنُ إصدارُها واستخدامُها بدونِ البنوكِ المركزيَّةِ والبنوكِ التِّجاريَّةِ، من النَّاحيةِ النَّظريَّةِ؛ يمكنُ لأيِّ شخصٍ عاديٍّ أن يصبحَ مُنشئاً ومصدِّراً لهذه العملةِ، ويمكنُ تنفيذُ تداولِ (PDC)دونَ رقابةِ البنوكِ المركزيَّةِ وغيرِها من هيئاتِ الرَّقابةِ الماليَّةِ.

كما أنَّ العمليَّاتِ الَّتي تنفَّذُ باستخدامِ (PDC)في الشَّبكاتِ الإلكترونيَّةِ، تكونُ «شفَّافةً» من خلالِ استخدامِ تقنيَّةِ سلسلةِ الكتلةِ «blockchain» في الوقتِ نفسِه، ويمكنُ للمشاركين في العمليَّاتِ الحفاظُ على هويَّتِهم (يتمُّ ضمانُ ذلك بوساطةِ وسائلِ التَّشفير)، إنَّ العملةَ المشهورةَ الأكثرَ شيوعاً اليومَ هي عملةُ البيتكوين، وقد صدرَت منذُ بدايةِ عامِ ٢٠٠٩، وقد أحدثَت العملاتُ المشفَّرةُ ضجَّةً حقيقيَّةً في عالمِ المالِ والنَّقدِ.

من الصَّعبِ أن نفهمَ إلى أيِّ مدىً تتولَّدُ هذه الضَّجَّةُ فعلاً؛ قد تكونُ بسببِ بعضِ الآمالِ أو الخططِ أو المخاوفِ لأولئك الَّذين يرتبطون بشكلٍ مهنيٍّ بعالمِ المالِ والتَّمويلِ، وقد يكونُ ذلكَ ناتجاً عن التَّهيُّجِ المتعمدِ للعواطفِ.

دعونا ننظرْ إلى المشكلةِ علناً: وفقاً لأحدثِ البياناتِ؛ يتمُّ تسجيلُ حوالي ألفي نوعٍ من العملاتِ المشفَّرةِ في العالمِ اليومَ، ويقدِّرُ الخبراءُ الرَّسملةَ الإجماليَّةَ لأكثرِ مائةِ عملةٍ شيوعاً بين ٣٠ و ٣٥ مليار دولار (في بداية مايو ٢٠١٧)، للمقارنة: بلغَت القيمةُ السُّوقيَّةُ لشركةِ Googleالعامَ الماضي ٤٠٠ مليار دولار، وذلك يمثِّلُ حوالي ٢/٣ من إجماليِّ رأسِ المالِ

لعملةِ بيتكوين المشفَّرةِ، وهكذا يتَّضحُ أنَّ القيمةَ السُّوقيَّةَ لـ Googleأعلى بعشرين مرَّةً من القيمةِ الإجماليَّةِ لجميعِ «العملاتِ»، من أكثرِها: العملاتُ الرَّقميَّةُ مثل بيتكوين.

وهنا مقارنةٌ أُخرى: يتمُّ قياسُ حجمِ التَّداولِ اليوميّ للعملةِ المشفَّرةِ الرَّائدةِ في جميعِ الأسواقِ بعشراتِ الملايين من الدُّولاراتِ، بينما يقدَّرُ حجمُ التَّداولِ اليوميّ لسوقِ العملاتِ العالميَّةِ بنحوِ ٤ تريليونات، كما يقولون: «أشعرُ بالفَرقِ».

عموماً؛ فإنَّ العملةَ المشفَّرةَ مثلَ Bitcoinتبدو مثلَ «ميكروب» مقابلَ «الأفيالِ» الحاليَّةِ (يمكنُ فهمُ الأخيرةِ على أنَّها عملاتٌ رسميَّةٌ، أو أسهم وسنداتٌ صادرةٌ عن الشَّركاتِ والبنوكِ العالميَّةِ الرَّائدةِ، كما المشتقَّات النَّقديَّة... إلخ). وهناكَ عددٌ من الأسبابِ الَّتي تجعلُ وسائلَ الإعلامِ اليومَ تولي اهتماماً أكبرَ بـ «ميكروب» العملاتِ المشفَّرةِ؛ مقارنةً ببعضِ العملاتِ الاحتياطيَّةِ أو الشَّركاتِ العملاقةِ في البورصة.

في الواقع؛ إنَّ وسائلَ الإعلامِ العالميَّةَ والرُّوسيَّةَ مليئةٌ بالأخبارِ والمقالاتِ حولَ العملاتِ المشفَّرةِ، ومع ذلك، حيثُ يتمُّ تخصيصُ ٩٩ ٪ من المنشوراتِ لبعضِ الجوانبِ الفنِّيَّةِ للمشكلةِ، ومن النَّادرِ جداً أن يطرحَ المؤلِّفون سؤالاً: مَن المستفيد؟، لمصلحةِ مَن إثارةُ موضوعِ العملاتِ المشفَّرةِ في كلِّ وسيلةٍ ممكنة؟ على سبيلِ المثال: يعتقدُ بعضُ المؤلِّفين أنَّ العملاتِ المشفَّرةَ هي مشروعٌ لوكالاتِ الاستخباراتِ الأمريكيَّةِ، وأنَّ الأمريكيُّون يحتاجون إلى عملاتٍ مشفَّرةٍ لتمويلِ التَّخريبِ في بلدان أُخرى، وكذلك لدعمِ الإرهابِ المزروعِ (مثل داعش)، «يوافق الكاتب على أنَّ التَّرويجَ للعملاتِ المشفَّرةِ في العالمِ مدعومٌ من قِبَلِ الخدماتِ الأمريكيَّةِ الخاصَّةِ، ويقول: (سأتحدَّثُ عن ذلك)، ولكنَّ السَّرديَّةَ الَّتي تفيدُ بأنَّ الخدماتِ الخاصَّةَ هم «المستفيدون» من العملاتِ المشفَّرةِ؛ ليسَت مقنعةً، ويبدو أنَّ تمويلَ الأنشطةِ الهدَّامةِ والإرهابيَّةِ يتمُّ بنجاحٍ بمساعدةِ «الأداةِ الماليَّةِ» الرَّاسخةِ المعروفةِ باسمِ «العملةِ النَّقديَّةِ: الكاش».

تتعلَّقُ فرضيَّةٌ أُخرى بمصالحِ «مالكي الأموالِ»؛ المساهمين الأساسيِّين في الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ، وهي شركةٌ خاصَّةٌ تنتجُ منتجاً عالميَّاً يُسمَّى: «الدُّولارَ الأمريكيَّ».

وفقاً لمؤيِّدي هذ الافتراض؛ لأنَّ إطلاقَ العملةِ المشفَّرةِ يتمُّ في جميعِ أنحاءِ العالمِ باستثناءِ الولاياتِ المتَّحدةِ، حيثُ مازالت هناكَ قيودٌ صارمةٌ مفروضةٌ على استخدامِ (PDC)

في الولاياتِ المتَّحدةِ، (تعملُ العملاتُ المشفَّرةُ، مثل أيِّ بدائلَ بديلة للنُّقودِ والنَّقدِ، على تقويضِ احتكارِ البنوكِ (المركزيَّةِ والتِّجاريَّةِ) للنُّقودِ التَّقليديَّةِ (النَّقديَّةِ وغير النَّقديَّةِ) وتقويضِ التَّداولِ النَّقديِّ لجميعِ الدُّولِ ما عدا الولاياتِ المتَّحدة، حيث إنَّ تدميرَ الأنظمةِ النَّقديَّةِ في جميعِ دولِ العالمِ بمساعدةِ «فيروس» العملةِ المشفَّرةِ سيجعلُ نظامَ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ مركزَ الإصدارِ الوحيدِ في العالم.

وبعدَ العمليَّة الَّتي تسمَّى «تطهيرَ أنظمةِ المالِ» بوساطةِ أمرِ «مالكي المالِ»، يتمُّ تدميرُ «الفيروس» تحتَ اسمِ «العملاتِ المشفَّرةِ»، ويصبحُ الدُّولارُ الفيدراليُّ هو المهيمنَ المطلقَ في العالمِ، كما يتحوَّلُ «أسيادُ المالِ» إلى «أسيادِ العالم».

تتلخَّصُ إحدى وجهاتِ النَّظرِ الأساسيَّةِ في حقيقةِ أنَّ «الميكروب» (أو «الفيروس») سينمو في النِّهايةِ إلى «فيل». وهكذا ظهرت العديدُ من الفرضيَّاتِ أيضاً، ومنها أنَّ «الميكروب» سوفَ «يتطوَّرُ بشكلٍ طبيعيٍّ»، بشكلٍ يشبهُ النَّظريَّةَ التَّطوريَّةَ الدَّاروينيَّةَ، مع الإشارةِ فقط إلى أنَّها ليست كائناتٍ حيَّةً، ولكنَّه المال، حيثُ إنَّ الطَّبيعةَ العمليَّةَ لتطوُّرها .. لها ما يبرِّرُها، وهي حقيقةُ أنَّ العملاتِ المشفَّرةَ هي «أموالُ الشُّعوبِ»، و يمكن إنشاؤها وإصدارُها من قِبَلِ أيِّ شخصٍ.

بمرورِ الوقتِ، عندما تتولَّى هذه الفكرة «السَّيطرة على الشُّعوبِ»، وسوف يشاركُ ملايين من الأفرادِ «المبدعين» في عمليَّةِ إنشاءِ «أموالِ الشُّعوبِ»، ستكونُ لها ميزةُ «لا يمكنُ إنكارُها» على الأموالِ العاديَّةِ الَّتي تصدرُها البنوكُ (المركزيَّةُ والتِّجاريَّةُ)، وسيكونُ من الممكنِ الاستغناءُ عن البنوكِ ذاتِها، تلك البنوك الَّتي «حصلَت على كلِّ شيءٍ» بالفعل.

علاوةً على ذلك؛ سيتمُّ تسريعُ عمليَّةِ «هروبِ» الأشخاصِ من الأموالِ العاديَّةِ إلى الرَّقميَّةِ («الشَّعبيَّة») من خلالِ حقيقةِ أنَّ «مالكي الأموالِ» (المصرفيِّين العالميِّين) يخطِّطون لتحريرِ المجتمعِ تماماً من النَّقدِ، ودفعِ الجميعِ إلى مجالِ الأموالِ غيرِ النَّقديَّةِ.

يدركُ النَّاسُ جيِّداً أنَّ «التَّحرُّرَ» الَّذي يعلنُ عنهُ «أسيادُ المالِ» من النُّقودِ الورقيَّةِ يغطِّي أهدافَهم الحقيقيَّةَ المتمثِّلةَ في بناءِ معسكرِ اعتقالٍ إلكترونيٍّ مصرفيٍّ، بالمقابلِ يتنهَّدُ البعضُ الآخرُ بارتياحٍ.... يقولُ بنفسه: «الحمدُ للهِ، لدينا بديلٌ في شكلِ عملاتٍ مشفَّرةٍ»، يأملُ النَّاسُ كثيراً في أن يتمكَّنوا من تجنُّبِ معسكرِ الاعتقالِ المصرفيِّ الإلكترونيِّ من خلالِ الدُّخولِ إلى عالمِ الأموالِ الرَّقميَّةِ عبرَ الإنترنت.

وكلّما سعى المصرفيُّونَ بشكلٍ أكثرَ حيويَّةٍ وبوقاحةٍ إلى الحدِّ من الأموالِ وحظرِها؛ فإنَّ العملاتِ المشفَّرةَ بسرعةٍ سوف تُخضِعُ عالمَ «أموالِ البنوكِ» إلى جانبِ «مالكيها»؛ المصرفيِّين.

وبالتَّالي؛ لن يحدثَ «التَّطوُّرُ الطَّبيعيُّ» للأموالِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ فقط، في الوقتِ نفسِه؛ سيكونُ هناكَ تطوُّرٌ للمجتمعِ بأسرِه، وانتقاله من «الرَّأسماليَّةِ النَّقديَّة» (الَّتي تشكَّلَت بعدَ الثَّوراتِ البرجوازيَّةِ) إلى نموذجٍ جديدٍ للمجتمعِ، والَّذي سيكونُ أكثرَ عدالةً وديمقراطيَّةً، وسوف تساعدُ النُّقودُ الرَّقميَّةُ «الشَّعبيَّةُ» في بناءِ الاشتراكيَّةِ، ولكن ليس فقط على أساسِ «دكتاتوريَّةِ البروليتاريا»، بل على أساسِ التَّعاونِ التَّطوعيِّ للنَّاسِ الأحرارِ.

للأسف، هناكَ وجهاتُ نظرٍ أُخرى، ليستْ متفائلةً كثيراً ـ وفقاً لإحداهُنَّ ـ سيصبحُ «مالكو الأموالِ» الحاليُّون «المستفيدين» الأساسيِّين من "PDM"

ولكن لماذا يجبُ أن يخلقوا منافسين في صورةِ أموالٍ بديلةٍ؟ .....من أجلِ لا شيء!، لماذا قاموا لعدَّةِ قرونٍ ببناءِ نظامٍ مصرفيٍّ، وقاتلوا من أجلِ احتكارِ حقِّ إصدارِ المالِ؟

ألم يدمِّروا الأموالَ البديلةَ المختلفةَ الَّتي هدَّدَت بتقويضِ هذا الاحتكارِ؟ فقد بلغَ عددُ محاولاتِ إنشاءِ أموالٍ بديلةٍ على مدارِ القرنِ الماضي في العالمِ آلافِ (الأموالِ المحليَّةِ والقطريَّةِ والشَّركاتِ وغيرِها)، ولكنَّ جميعَها (معَ استثناءاتٍ نادرةٍ) قُمِعَت من قِبَلِ السُّلطاتِ النَّقديَّةِ في مهدِها.

ولكنَّ الحقيقةَ هي أنَّ «مالكي الأموال»، في القرنِ الحادي والعشرين، لا ينظرون إلى العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ PDM على أنَّها أموالٌ منافسةٌ، بل «كأدواتٍ ماليَّةٍ».

كما أنَّ تطويرَ السُّوقِ «للأدواتِ الماليَّةِ» الجديدةِ يمكنُ أن يطيلَ عمرَ النِّظامِ الماليِّ الهَرِم (والَّذي وصلَ إلى نهايتِه)، والَّذي وُلِدَ «في شكله الحاليِّ» في السَّبعينات من القرنِ الماضي، وهنا نذكرُ أنَّه بعدَ أن تمَّ تفكيكُ النِّظامِ النَّقديِّ والماليِّ لما بعد الحرب، والَّذي أُطلق عليه «بريتون وودز»، حيث كانَ الدُّولار مرتبطاً بمعيارِ الذَّهبِ، إلى أن عُقِدَ مؤتمرُ جامايكا عامَ ١٩٧٦، حيثُ تقرَّرَ استبدالُ النِّظامِ القديمِ بمعيارِ الدُّولارِ الورقيِّ.

بالمعنى المجازيِّ، تمَّت إزالةُ «المكبحِ الذَّهبيِّ» (الَّذي يربطُ حجمَ انبعاثاتِ الدُّولاراتِ بقيمةِ احتياطيِّ الذَّهبِ) من «المطبعةِ» التَّابعةِ للاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ، وبدأت

إصداراتُ «الورقةِ الخضراءِ» (أي الدُّولار الأمريكيّ) بدون قيودٍ، وهكذا فإنَّه مقابلَ كلِّ دولارٍ؛ يتلقَّى «مالكو الأموالِ» (ويستمرُّون في التَّلقِّي) علاوةَ الأسهمِ المجنونةِ، في الواقعِ؛ أنَّهُ «كسبُ المالِ من الهواءِ» .... والقيدُ الوحيدُ على «خيمياءِ المالِ» هو الطَّلبُ على «الورقةِ الخضراء»، ومن أجلِ خلقِ مثلِ هذا الطَّلبِ؛ بدأت حملةٌ قويَّةٌ لتحريرِ الاقتصادِ العالميّ وعولمتِه، وبدونِ الخوضِ في هذا الموضوع؛ نقولُ إنَّه من أجلِ خلقِ طلبٍ على «الورقةِ الخضراءِ»؛ سعوا بنشاطٍ لتعزيزِ وتضخيمِ الأسواقِ الماليَّةِ المختلفةِ، وقاموا أيضاً بإنشاءِ «أدواتٍ ماليَّةٍ» متنوِّعةٍ تتضخَّمُ بها الأسواقُ الماليَّةُ.

في الثَّمانيناتِ، على وجه الخصوص، بدأت طفرةٌ في ما يُسمَّى بالمشتقَّاتِ الماليَّةِ، وبحلولِ بدايةِ هذا القرنِ؛ قُدِّرَ حجمُ سوقِ المشتقَّاتِ الماليَّةِ بآلافِ الملياراتِ من الدُّولاراتِ، حيثُ قُدِّرَ عددُ أنواعِ هذه الأدواتِ الماليَّةِ بعدَّةِ آلافٍ، ولكن، في أوائلِ السَّبعينات من القرنِ الماضي؛ كانت المشتقَّاتُ الماليَّةُ غريبةً، وعُدَّت نوعاً من «الميكروباتِ» في العالمِ الماليِّ.

آملُ أن يفهمَ القارئُ أنَّنا نلمِّحُ إلى أنَّ العملاتِ المشفَّرةَ اليومَ، «الميكروبات» في العالمِ الماليِّ، يمكن أن تتحوَّلَ إلى «فقاعاتٍ» عملاقةٍ غداً، بحيثُ تُقاسُ الرَّسملةُ أيضاً بملياراتِ الدُّولاراتِ، من الصَّعبِ تصديق اليوم.

لكن، على الأرجح، لم يكن أحدٌ يعتقدُ في بدايةِ السَّبعيناتِ أنَّ المشتقَّاتِ الماليَّةَ ستغرقُ جميعَ الأسواقِ الماليَّةِ العالميَّةِ في غضونِ عقدينِ أو ثلاثةِ عقود، في وقتِ كتابةِ هذا الكتابِ؛ كانَ سعرُ عملةِ البيتكوين «النَّقد» ثابتاً (على مدى عدَّةِ أسابيع)، وقد تجاوزَ حاجزَ ١٣٠٠ دولار (يقابل في العملةِ الرُّوسيَّةِ حوالي ١٠٠ ألف روبل)، لم تكتملْ بعدُ مسألةُ البيتكوين «حاليَّاً يوجدُ حوالي ١٦ مليون (عملات نقديَّة ـ وحدات «ملغومة»)، والحدُّ الأقصى هو ٢١ مليون».

يقولُ الخبراءُ إنَّ إمكاناتِ سعرِ البيتكوين هائلةٌ: فالوقتُ ليس بعيداً عندما تصبحُ عملةُ البيتكوين بمئاتِ الآلافِ من الدُّولارات، وبعضهم على يقينٍ من أنَّها ستكون قادرةً على التَّغلُّبِ على المليار دولار، وفي أبريل ٢٠١٧؛ قامَ الملياردير الشَّهير في وادي السِّيليكون «جيريمي لوي» (المستثمرُ الأوَّلُ في شركةِ سناب شات الشَّهيرةِ بالتِّكنولوجيا الفائقة)، و«بيتر سميث» (المؤسِّسُ المشارك) بتنبُّؤاتهم، حيث صرَّحوا أنَّه: بحلولِ عامِ ٢٠٣٠؛ سيتغلَّبُ بيتكوين «العملة» على شريطِ ٥٠٠ ألفِ دولار.

وسوفَ تتجاوزُ الرَّسملةُ الإجماليَّةُ لهذه العملةِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ ٨ تريليونات، وهذا ـ بالمناسبة ـ يعادلُ ١٢٦ ٪ من القيمةِ السُّوقيَّةِ لسوقِ الأسهمِ الأمريكيَّةِ في بورصةِ ناسداك لربيعِ ٢٠١٧، إلَّا أنَّه يوجدُ الآن أنواعٌ جديدةٌ من العملاتِ المشفَّرةِ تدخلُ في المدارِ، مثل lightcoin، و Primecoin، و pircoin، و namecoin، وغيرها.

في الواقع، لن ندخلَ في تفاصيلِ ذلك، لكنَّ الشَّيءَ الوحيدَ الَّذي يمكن إضافتُه: لا يمكن أن يطلقَ على تطوُّرِ العملاتِ المشفَّرةِ في إطارِ هذه الرُّؤيةِ بـ«التَّطوُّرِ الطَّبيعيِّ»، لأنَّ «مالكي الأموالِ» سوف يحفِّزون بكلِّ طريقةٍ عمليَّةٍ تطويرَ «ميكروبات» العملةِ الرَّقميَّةِ وتسريعِها إلى مرحلةٍ من الفقاعاتِ الماليَّةِ الهائلة.

لقد ذكرنا بالفعلِ أنَّ هناكَ العديدَ من الدَّلائلِ الَّتي تثبتُ أنَّه حتَّى العقدِ الماضي؛ كان يمكنُ لعملةِ البيتكوين وغيرِها من العملاتِ المشفَّرةِ أن تموتَ في خلالَ «تطوُّرِها» عدَّةَ مرَّاتٍ، لكنَّ شخصاً ما ساعدَها كثيراً على البقاءِ.

من ناحيةٍ؛ هناكَ العديدُ من الأمثلةِ، حيثُ قامَ شخصٌ ما بشكلٍ مصطنعٍ بإنشاءِ طلبٍ على العملةِ المشفَّرةِ، وتمَّ تنظيمُ العروضِ تحتَ عنوان: «شراءُ البيتزا بالبيتكوين»، ثمَّ «شراءُ سيَّارةٍ بالبيتكوين»، وأخيراً: «شراءُ منزلٍ بالبيتكوين».

من ناحيةٍ أُخرى، من المفاجئ والمثيرِ للاستغرابِ: كيفَ تغيَّرَ «تطوَّر» موقفُ سلطاتِ مختلفِ الدُّولِ من العملاتِ المشفَّرةِ؟...أوَّلاً؛ يبدو الأمرُ قاطعاً: «لا»، وفيما يليه فرضُ حظرٍ على العملاتِ المشفَّرةِ، وتحميلُ المسؤوليَّةِ الصَّارمةِ لمن ينشئها ويوزِّعها أو يستخدمها.....ثمَّ؛ شيءٌ محيِّرٌ قليلاً: «يجب تسويتُها»، «هناكَ حاجةٌ إلى تسويةِ وضعِها»،

ومن ثمَّ ..... تصريحاتٌ ثابتةٌ، مفادُها أنَّ السُّلطاتِ منخرطةٌ في «دراسةِ مواطنِ القوَّةِ والضَّعفِ في العملاتِ المشفَّرةِ»، أخيراً وبشكلٍ متفائلٍ: «هذا اتِّجاهٌ تدريجيٌّ للتَّطوُّرِ»، «يجبُ ألَّا نتخلَّفَ عن التَّقدُّمِ العالميِّ»، ما يلي هو الشَّرعنةُ التَّدريجيَّةُ للعملاتِ المشفَّرةِ، فبعضُ الدُّولِ موجودةٌ بالفعلِ في هذهِ المرحلةِ، وعلى سبيلِ المثالِ: أعلنَت اليابان أنَّها اعتباراً من ١ نيسان ٢٠١٧؛ ستكونُ عملةُ البيتكوين والعملاتُ المشفَّرةُ الأُخرى وكأنَّها أموالُ الين نفسها، الَّذي أصدرَه البنكُ المركزيُّ للبلاد.

وهكذا؛ فإنَّ هذا «التَّطوُّر» في موقفِ السُّلطاتِ ليس عرضيًّاً، لكنَّه نتيجةٌ للضَّغطِ المستمرِّ والعدائيِّ لمشروعِ العملةِ المشفَّرةِ في بلدان مختلفة من العالمِ لصالحِ «مالكي الأموال».

بكلِّ الأحوالِ؛ إنَّ السُّلطاتِ الرُّوسيَّةَ «فيما يتعلَّقُ بذلك»؛ ليسَت استثناءً، لكنَّ ذلك موضوعُ نقاشٍ خاصٍّ.

بيتكوين: «ميكروب» يُزرعُ في مختبرِ «الثَّوريِّين الرَّقميِّين»

> «تجدُ الشَّيطانَ حيثُ يوجدُ المالُ» بيتر ستوليبين

تُسمعُ كلمةُ «البيتكوين» على نطاقٍ واسعٍ، يتحدَّثون ويكتبون أكثرَ عن البيتكوين اليومَ.... أكثرَ من عملِ شكسبير ودوستويفسكي وتولستوي مجتمعين.

هذه الظَّاهرةُ غريبةٌ جدّاً، حيثُ إنَّ البيتكوين هو نوعٌ من الأموالِ الرَّقميَّةِ أو الافتراضيَّةِ الَّتي تُستخدمُ اليومَ في العالمِ بشكلٍ أو بآخر، وإذا جازَ القولُ؛ فإنَّ البيتكوين اليومَ هو نوعٌ من «الميكروب» في عالمِ المال.

في الواقع؛ لن ننظرَ إلى أيِّ مجهرٍ، ولكن إذا قارنت Bitcoinمع ميكروب؛ فإنَّ موقفَ المموِّلين والسِّياسيِّين والمسؤولين الحكوميِّين تجاهَه مختلفٌ تماماً، حيثُ يعتقدُ البعضُ أنَّه ينبغي تدميرُ هذا الميكروب، وإلَّا فإنَّه سوف يدمِّرُ كلَّ الحياةِ مِن حولِه.

ويقولُ آخرون: إنَّه ميكروبٌ مفيدٌ، يجبُ زراعتُه وتوزيعُه في جميعِ أنحاءِ العالمِ، ولكن لا يزالُ البعضُ الآخرُ يعتقدُ أنَّ انتشارَ الميكروبِ لا يمكنُ وقفُه، لذلك يجبُ السَّيطرةُ على العمليَّةِ وتوجيهِها في الاتِّجاه الَّذي تحتاجُه البشريَّةُ.

فيما يتعلَّقُ بهذا «الميكروب» المسمَّى: «Bitcoin» وكيفيَّة الارتباطِ به؛ هناكَ نقاشٌ ساخنٌ اليومَ، يتحوَّلُ أحياناً إلى صراعٍ ساخنٍ (غالباً ما يكونُ وراءَ الكواليس)، دعونا نحاولُ معرفةَ هذه المياهِ الموحلةِ!

في الواقع، بالإضافةِ إلى Bitcoin؛ نشأ عددٌ كبيرٌ من «الميكروبات» الأُخرى في عالمِ المالِ، ويُطلقُ على المجتمعِ اسم: العملة المشفَّرة «cryptocurrency»، وعادةً ما تكونُ تعريفاتُ العملةِ المشفَّرةِ (CC)معقَّدةً للغاية، وتحتوي على العديدِ من المصطلحاتِ الغامضةِ للنَّاسِ العاديِّين.

عندَ التَّحدُّثِ بأقصى قدرٍ ممكنٍ؛ تعدُّ "CC" عملةً رقميَّةً (إلكترونيَّةً، افتراضيَّةً) محميَّةً بشكلٍ موثوقٍ من التَّزويرِ، إنَّها معلوماتٌ مشفَّرةٌ لا يمكنُ نسخُها (باستخدامِ التَّشفيرِ بحسب

البادئةِ «تشفير» في الاسم)، ولكن بعدَ كلِّ شيءٍ؛ يمكنُ أن يكونَ للأموالِ العاديَّةِ الَّتي تصدرُها البنوكُ المركزيَّةُ شكلٌ إلكترونيٌّ إذا كانت موجودةً في النِّظامِ المصرفيِّ (على عكسِ النَّقدِ على الورق).

ولكن، لكي تظهرَ الأموالُ العاديَّةُ في الحسابِ في شكلٍ إلكترونيٍّ؛ يجبُ أوّلاً إيداعُها في الحسابِ في شكلٍ ماديٍّ (على سبيلِ المثالِ: من خلالِ بنكٍ أو محطَّةِ دفع).

خصوصيَّةُ «CC» هي أنَّها لا تولدُ في النِّظامِ المصرفيِّ، ولا ترتبطُ بأيِّ عملةٍ عاديَّةٍ (وبالتَّالي، لا ترتبطُ مع نظامِ العملةِ الرَّسميِّ)، وهكذا تصبحُ العملةُ المشفَّرةُ بديلاً عن الرَّسميَّةِ، وكما يعلنُ أنصارُ «CC» أنَّه يمكنُ لأيِّ شخصٍ المشاركةُ في إنشاءِ هذه العملةِ إذا رغبَ في ذلك.

عموماً، هناك طرقٌ مختلفةٌ لإنشاءِ العملةِ المشفَّرةِ، ولكنَّ الطَّريقةَ الأكثرَ شهرةً، والفريدةَ من نوعِها؛ هي ما يُسمَّى «التَّعدين»، حيثُ يولدُ المالُ الافتراضيُّ كما لو كانَ «من لا شيء»، يشبَّهُها روَّادُ «CC» إلى حدٍّ ما «بالله» الَّذي خلقَ العالمَ من لا شيء، أو من العدم .....ثمَّ تبدأ عمليَّةُ زراعةِ «ميكروب» تمَّ إنشاؤه «من لا شيء»، وَوفقاً لأنصارِ «CC»؛ فإنَّ أكثرَ المتحمِّسين «إبداعاً» ينجحون في تطويرِ «فيلٍ» كاملٍ من «ميكروب»، وفقاً لهم: تلك هي أسهلُ وأسلمُ طريقةٍ للثَّراءِ.

لا أحدَ يستطيعُ أن يعرفَ على وجهِ اليقينِ عددَ أنواعِ العملاتِ المشفَّرةِ الموجودةِ في العالمِ اليومَ، حيثُ إنَّ عددَهم يُقاسُ بالمئاتِ.

لكنْ في عالمِ «CC»؛ تعدُّ البيتكوين هي «الميكروب» الأكثرَ شيوعاً، وفقاً لأحدِ التَّقديراتِ؛ فإنَّ حوالي ٧٧٪ من سوق العملاتِ المشفَّرةِ هو من حصَّةِ سهمِ البيتكوين، بينما حوالي ١٦٪ هي من حصَّةِ الميكروب المسمَّى«الفقاعة Ripples»، بينما حصَّةُ «لايت كوين» ما نسبتُه ٤،٥٪ من السُّوقِ، والـ ٢،٥ ٪ هي حصَّةُ العملاتِ المشفَّرةِ الأُخرى.

في الواقع، وُلِدَ نظامُ البيتكوين (ولد بيتكوين من بت وَ «عملة») رسميَّاً في عامِ ٢٠٠٩، ومع ذلك فإنَّ مولدَ هذه العملةِ الرَّقميَّةِ لم ينشأ بالطَّبعِ من الصِّفر، فخلالَ ٢٠٠٧-٢٠٠٩؛ كانت مرحلةُ تطوُّرِ ما قبلَ الولادةِ للعملةِ الجديدةِ.

طوَّرت مجموعةٌ معيَّنةٌ من الأفرادِ (تقنيُّون ومتخصِّصون في تكنولوجيا المعلومات) خوارزميَّةَ Bitcoinفريدةً من نوعِها، وبدأت الانبعاثاتُ التَّجريبيَّةُ و «التَّعدين» لعملةٍ جديدةٍ

في الشَّبكةِ،كما يكتبُ مؤرِّخو بيتكوين (ظهرت بالفعل)، تطوَّرت العمليَّةُ بشكلٍ عفويٍّ وعلى مهل، كانَ هناكَ شعورٌ بأن لا أحدَ يسيطرُ عليها، كانت «لعبة»، لم يفكِّرْ أحدٌ في التَّطبيقِ العمليِّ، كان سعرُ BC أيضاً منخفضاً في المرحلةِ الأوَّليَّةِ، وهو جزءٌ يساوي واحداً في المائة من الدُّولار «سنت» لكلِّ وحدةٍ (من عملةِ البيتكوين).

يعدُّ الأميركيُّ من أصلٍ يابانيٍّ ساتوشي (ساتوشي) ناكاموت؛ مؤلِّف ومنظِّم مشروع BC.

ومع ذلك؛ لم يرَ أحدٌ «ساتوشي»، اليومَ؛ يتَّفقُ معظمُ خبراءِ العملةِ المشفَّرةِ على أنَّ «ساتوشي» اسمٌ مستعارٌ يخفي مجموعةً من الأشخاصِ غيرِ المعروفين للعامَّةِ، والمثيرُ للدَّهشةِ أنَّ الرِّيحَ كانت تصطدمُ دائماً بأشرعةِ مشروعِ البيتكوين، وكانَ هناكَ تقدُّمٌ كبيرٌ في توفيرِ واحدةٍ من البورصاتِ في عامِ ٢٠١٠ لإمكانيَّةِ تبادلِ البيتكوين مقابلَ المالِ الحقيقيِّ، وإن كانَ بمعدَّلٍ ضئيلٍ في ذلك الوقتِ.

في الوقتِ نفسِه؛ لاحظَت بعضُ بواباتِ التَّداولِ «السُّفليَّةِ» استخدامَ بيتكوين كوسيلةٍ مثاليَّةٍ للمعاملاتِ مجهولةِ المصدر، كلُّ هذا تسبَّبَ في نموِّ الاهتمامِ بها بشكلٍ سريعٍ، واكتسبَت Bitcoinشهرةً، وبدأت التَّكلفةُ في النُّموِّ بسرعةٍ كبيرةٍ، وقادَ المتداولون Bitcoinإلى مستوىً عالميٍّ من الشُّهرةِ، بعدَ ذلك كانَ ارتفاعُ عملةِ البيتكوين إلى ١١٠٠ دولار، وحتَّى ١٣٠٠ دولار للعملةِ الواحدةِ، ومع ذلك؛ انخفضَ سعرُ البيتكوين (في كانون الأوَّل ٢٠١٦، حيثُ تراوحَت بين ٧٠٠ و ٨٠٠ دولار).

على مدارِ العقدِ الماضي (منذُ اللَّحظةِ الَّتي بدأ فيها التَّطويرُ «داخلَ الرَّحمِ» للقرصِ المضغوط)؛ تمكَّنَت العملةُ الجديدةُ من أن تصبحَ مشهورةً.

فبحسبِ وسائلِ الإعلامِ؛ قد يكون البيتكوين في المرتبةِ الثَّانيةِ بعدَ عملتين رسميَّتين: الدُّولار الأمريكيِّ واليورو، وبرغمِ أنَّ حجمَ العمليَّاتِ الَّتي تستخدمُ BCفي جميعِ الدُّولِ يتمُّ قياسُه يوميَّاً، وهو بكمِّيَّاتٍ تعادلُ عشرات (أحياناً مئات الملايين) من الدُّولارات، على سبيل المثال: معَ نهايةِ العامِ ٢٠١٦؛ تمَّ في روسيا الوصولُ إلى رقمٍ قياسيٍّ للتَّداولِ اليوميِّ للبيتكوين، لقد تجاوزَ ٣٠٠ مليون روبل (أو حوالي ٥ ملايين دولار)، للمقارنةِ: في سوقِ الفوركس العالميِّ؛ تبلغُ قيمةُ التَّداولِ اليوميِّ حوالي ٤ تريليون دولار.

مرَّةً أُخرى نولي اهتماماً لبعض مِيزاتِ BCلسببٍ ما، في هذا الصَّددِ؛ أذكرُ كلماتِ بوشكين: «ليس فأراً، وليس ضفدعاً، ولكن حيواناً صغيراً غيرَ معروفٍ»، بعضُ «الحيوانات»

تُسمَّى: بيتكوين، وبعضُ الخبراءِ يُسمّون: المال، والبعضُ الآخرُ يسمُّونه: نظامَ الدَّفعِ، وبعضُ غيرهم يسمّونه: أصلا، ويُطلقُ عليه الرَّابعُ: أداةً ماليَّةً، ويطلقُ عليه الخامسُ: سلعة، في حين أنَّ «الحيوان» لا يزالُ في حالةٍ جنينيَّةٍ، فبالتَّالي؛ من الصَّعب تحديدُ الحيوانِ الَّذي سينتجُ عنه.

يفضِّلُ الكثيرُ من النَّاسِ القولَ إنَّ BCهي أموالٌ ونظامُ دفعٍ وأصلٌ وسلعٌ وأداةٌ ماليَّةٌ في «زجاجةٍ واحدةٍ»،

وبعضُ الخبراءِ يشعرون بالارتباكِ من هذا «الكوكتيل»، لكنَّ عشَّاقَ البيتكوين يعتبرون وصولَه إلى «العالميَّةِ» فضيلة.

في المنشوراتِ حولَ موضوعِ العملاتِ الرَّقميَّةِ؛ يتمُّ تسليطُ الضَّوءِ على الملامحِ الرَّئيسةِ التَّاليةِ لـBC:

١. جميعُ العمليَّاتِ (التَّنقيبُ عن العملاتِ وتحويلُ الأموال) في شبكةِ BCمحميَّةٌ بوساطةِ التَّشفيرِ، بمعنى آخر: يتمُّ ضمانُ سرِّيَّةِ (إخفاءِ الهويَّةِ) المشاركين في المشروع.

٢. تصنَّفُ شبكةُ BCعلى أنَّها ببساطةٍ من نوعِ نظيرٍ إلى نظير، وفي شبكةِ نظيرٍ إلى نظيرٍ؛ يتساوى جميعُ المشاركين، ولا يتمُّ نقلُ المعلوماتِ من خلالِ مخدِّماتٍ بمستوياتٍ مختلفةٍ (على سبيل المثال: مخدِّماتٌ وسيطةٌ على الإنترنت)، ولكن مباشرةً من كمبيوتر إلى كمبيوتر، والَّتي تؤدِّي في وقتٍ واحدٍ وظائفَ كلٍّ من الخادمِ والعميلِ، ويمكنُ مقارنةُ شبكةِ BCبمبنىً مكوَّنٍ من طابقٍ واحدٍ، على عكسِ الإنترنت بهيكلها الهرميِّ، والَّذي يشبهُ مبنىً متعدِّدَ الطَّوابقِ.

٣. عددُ العملاتِ الَّتي يمكنُ تداولُها في نظامِ BCمحدودٌ، حيثُ حدَّدَ «الأسطورةُ» ساتوشي ناكاموتو على الفورِ حدَّ ٢١ مليون قطعةٍ نقديَّةٍ للبيتكوين، وقد تمَّ تعيينُ هذا التَّقييد من أجلِ التَّأمينِ ضدَّ «الإفراطِ في الإنتاجِ» المحتملَ من النُّقودِ الرَّقميَّةِ وخطرِ التَّضخُّمِ.

٤. يتمُّ إنشاءُ البيتكوين بوساطةِ «التَّعدين»، أي: تتمُّ معالجةُ المعلوماتِ حولَ المعاملاتِ وتشفيرُها في كلِّ مرحلةٍ لاحقةٍ، (أي إنَّ عمليَّاتِ التَّشفيرِ والمعالجةِ تتابعيَّةٌ).

٥. تتمتَّعُ شبكةُ البيتكوين بالوصولِ إلى الحيِّزِ الماليِّ المعتادِ؛ إلى مجالِ التِّجارةِ في السِّلعِ والخدماتِ، إلى البورصاتِ والبنوكِ وأجهزةِ الصَّرَّافِ الآليِّ، بفضل هذا: يمكنُ استبدالُ

العملةِ الرَّقميَّةِ الجديدةِ بأموالٍ مألوفةٍ، تستخدمُ لشراءِ السِّلعِ، في الوقتِ نفسِه؛ يمكنُ لحاملي العملةِ العاديَّةِ استخدامُها لشراءِ البيتكوين.

٦. شبكاتُ البيكوين مفتوحةٌ للجميع، حيثُ يتمُّ تقديمُ برنامجٍ للعملِ مع العملةِ الجديدةِ للجميعِ مجَّاناً.

ومن التَّفاصيلِ الإضافيَّةِ: تمَّ توزيعُ ١١ مليون قطعةٍ نقديَّةٍ في نظامِ BC في عامِ ٢٠١٣، وفي عامِ ٢٠١٦؛ وزِّعَت أكثرُ من ١٤ مليون قطعةٍ نقديَّةٍ (٣/٢ الحدُّ الأقصى)، ووفقاً للتَّقديراتِ؛ سيتمُّ استنفادُ الحدِّ لعملةِ البيتكوين تماماً بحلولِ عامِ ٢٠٣٠.

وهكذا يزدادُ التَّشفيرُ تعقيداً باستمرارٍ، وبالتَّالي؛ هناك حاجةٌ لزيادةِ طاقةِ الكمبيوتر، في بدايةِ المشروعِ كانَ بإمكانِ «العشَّاقِ» استخراجُ العملاتِ باستخدامِ أجهزةِ الكمبيوتر الشَّخصيَّةِ، أمَّا الآن: كلُّ هذا متأخِّر.

فنظامُ التَّعدين المحبوبُ لم يعدْ موجوداً اليومَ، ولم يعدْ بالإمكانِ الحصولُ على عملاتٍ معدنيَّةٍ جديدةٍ، بالمعنى المجازيِّ، بمساعدةِ «مجرفة»، نحنُ بحاجةٍ إلى «حفَّاراتٍ» قويَّةٍ.

على هذا النَّحوِ؛ ظهرَت مراكزُ استخراجِ البياناتِ الخاصَّة، أو مراكزُ البيانات «Data Centers- DC»،

ومراكزُ البياناتِ هي كائناتٌ عملاقةٌ تُقاسُ قيمتُها بعشراتِ ومئاتِ الملايين من الدُّولارات، مزدحمة بتقنيَّةِ الكمبيوتر القويَّةِ، وأنظمةِ التَّبريدِ وتكييفِ الهواءِ، وإمداداتِ الطَّاقةِ دونَ انقطاعٍ، والاتِّصالاتِ المعقَّدةِ... إلخ، مراكزُ البياناتِ هي السِّمةُ الأكثرُ أهمِّيَّةً للمجتمعِ الرَّقميِّ، تمَّ إنشاؤها في البدايةِ لمعالجةِ وتخزينِ ونشرِ المعلوماتِ، كقاعدةٍ عامَّةٍ، لصالحِ العملاءِ من الشَّركاتِ، مثالُ ذلك: مركزُ بياناتِ شركةِ الإنترنت المعروفةِ Amazon.comفي ولايةِ أوريغون، والَّتي تبلغُ مساحتُها ١٠٨٠٠ متر مربع. م، وتقدَّرُ التَّكلفةُ بمبلغِ ١٠٠ مليون دولار.

تعملُ العديدُ من مراكزِ البيانات، بناءً على طلبِ العملاءِ من الشَّركاتِ، في تعدينِ BC وغيرِها من «العملات» الرَّقميَّةِ، وقد حاولَ بعضُ المتحمِّسين مواصلةَ استخراجِ العملاتِ المعدنيَّةِ من خلالِ شراءِ ساعاتِ العملِ في مراكزِ البياناتِ.

ولكن هناكَ القليلُ من قصصِ النَّجاحِ، برغم استمرارِ معظمِ وسائلِ الإعلامِ في سردِ قصصِ تكافؤِ الفرصِ في سوقِ العملاتِ الرَّقميَّةِ.

في الواقع؛ هناكَ أيضاً شكوك جدِّيَّةٌ حولَ المزايا المعلنِ عنها من بيتكوين، فعلى سبيلِ المثالِ: يتمُّ إخفاءُ هويَّةِ مالكي محافِظ Bitcoinفقط حتَّى اللَّحظةِ الَّتي يتمُّ فيها تبادلُ Bitcoinللعملاتِ التَّقليديَّةِ، أو بيعِ سلعٍ وخدماتِ Bitcoins خارجَ شبكةِ البيتكوين، وسيضطرُّ أيُّ مشاركٍ عاجلاً أم آجلاً إلى تجاوزِ حدودِ «المعتقلِ الإلكترونيِّ»، وهكذا سيصبحُ قيدَ المراقبةِ.

بكلِّ الأحوالِ؛ تمَّ التَّعاملُ مع ولادةِ العملاتِ المشفَّرةِ (بما في ذلك بيتكوين) بحذرٍ من قِبَلِ سلطاتِ معظمِ دولِ العالم، وهذا مفهوم، في الواقعِ؛ تقوِّضُ العملاتُ الرَّقميَّةُ الجديدةُ (حتَّى لو لم يطلقْ عليها النُّقود، ولكن، على سبيلِ المثالِ: «الأدوات الماليَّة») احتكارَ البنوكِ المركزيَّةِ المصرَّحِ لها بإصدارِ وسائطِ دفعٍ «عملةٍ» بشكلٍ قانونيٍّ، فعلى مدارِ القرنِ الماضي؛ ظهرَ (ولا يزال يظهر) عددٌ لا حصرَ له من أنواعٍ مختلفةٍ من النُّقودِ «البديلة» في دولٍ مختلفةٍ من العالم، في معظمِ الأحيانِ على المستوى الإقليميِّ أو المحليِّ لكلِّ دولةٍ على حدة، وانتهت كلُّ هذه القصصِ (مع استثناءاتٍ نادرةٍ) بالطَّريقةِ نفسِها، حيثُ حظرَت السُّلطاتُ النَّقديَّةُ هذه الأموالَ الجديدةَ، وعوقب منشؤوها، والشَّيءُ نفسُه كان مع ظهورِ النُّقودِ الرَّقميَّةِ.

في العقدِ الماضي، على سبيلِ المثالِ، ولدَت الأموالُ الرَّقميَّةُ، وسمِّيَت بالذَّهبِ الإلكترونيِّ، حيث كان (الذَّهب الإلكترونيُّ) وسيلةً للدَّفعِ مقابلَ المدفوعاتِ غيرِ النَّقديَّةِ عبرَ الإنترنت.

في الواقعِ، كان أساساً يتمُّ من خلالِ الحصولِ على إيصالٍ عندَ إيداعِ كمِّيَّةٍ معيَّنةٍ من الذَّهبِ في شركةِ .E-gold Ltd، وهكذا؛ كانَت شعبيَّةُ «الذَّهب الإلكترونيِّ» هائلةً، وأصبحَ أكبرَ نظامٍ نقديٍّ خاصٍّ يعملُ على المستوى الدُّوليِّ.

ومع ذلك؛ انتهى كلُّ شيءٍ بشكلٍ محزنٍ بالنِّسبةِ إلى مؤسِّسةِ العملةِ الجديدةِ: الأمريكيَّةُ «دوغلاس جاكسون» (بالمناسبة:لم تكن ذاتَ خلفيَّةٍ ماليَّةٍ، كانت طبيبة)، تمَّ إغلاقُ الشَّركةِ، وأُمِرَ بإعادةِ الذَّهبِ إلى المشاركين، وانتهى المطافُ بالمؤسِّسةِ (الأمريكيَّةِ جاكسون) في السِّجنِ، وبعدَ ذلك لم يتمَّ تسجيلُ أيِّ انتهاكاتٍ أوجرائم، فقد كانَ حكمُ جاكسون مؤشِّراً (عبرةً)، بحيث لا يقومُ (أو حتَّى يرغب) الأفرادُ المبدعون الآخرون في التَّنافسِ مع الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ.

في البدايةِ كما رأينا؛ واجهَ مجلسُ الاحتياطيّ الفيدراليّ الأمريكيّ والبنكُ المركزيُّ الأوروبيُّ وبنكُ إنجلترا وبنكُ الشَّعبِ الصِّينيّ والعديدُ من البنوكِ المركزيَّةِ الأُخرى العداءَ، بالإضافةِ إلى ذلك؛ كان هناكَ دليلٌ دامغٌ على أنَّ البيتكوين قد بدأ يُستخدم من قِبَلِ المحتالين والعناصرِ الإجراميَّةِ بصراحةٍ (مافيا المخدِّرات والإرهابيِّين وغيرِهم)، وفي تشرين الأوَّلِ ٢٠١٢؛ نشرَ البنكُ المركزيُّ الأوروبيُّ تقريرَه تحتَ عنوانِ: «مخطَّطاتُ العملةِ الافتراضيَّةِ».

لقد وصفَ البنكُ المركزيُّ الأوروبيُّ بحقِّ شبكةَ BCبأنَّها مخطَّطٌ احتياليٌّ، شيءٌ من قبيلِ المخطَّطاتِ الماليَّةِ المعروفةِ مثلَ مخطَّطِ «بوزي Pozzi» الغربيّ، أو الهرمِ الماليّ الرُّوسيّ (MMM)، وقد عبَّرَ مؤلِّفو التَّقريرِ عن ثقتِهم في أنَّ بيتكوين ستموتُ في المستقبلِ القريبِ (حتَّى بدونِ بذلِ الكثيرِ من الجهدِ من جانبِ السُّلطاتِ التَّنظيميَّةِ للدَّولةِ)،

ولكن سرعانَ ما هبَّت الرِّياحُ في الاتِّجاهِ الآخر، وبدأت المحاكمُ الأمريكيَّةُ فجأةً بالدِّفاعِ عن أعضاءِ شبكةِ بيتكوين.

وفي صيفِ عامِ ٢٠١٣؛ اعترفَت وزارةُ الماليَّةِ الألمانيَّةِ (بالمناسبة: وكالةٌ محافظةٌ للغاية) بالبيتكوين بصفتِها مناقصةً قانونيَّةً، وفي المنتدى الاقتصاديّ العالميّ في دافوس عامَ ٢٠١٦؛ بدأت «كريستينا لاغارد» المديرةُ التَّنفيذيَّةُ لصندوقِ النَّقدِ الدُّوليّ؛ مناقشةً حولَ العملاتِ المشفَّرةِ، وأظهرَت تسامحاً كبيراً معها، وكانَت نبرةُ تصريحاتِ العديدِ من السِّياسيِّين والمموِّلين في الغربِ فيما يتعلَّقُ بالبيتكوين هي تقريباً كالتَّالي: ١) يوجدُ شيءٌ إيجابيٌّ في العملاتِ الرَّقميَّةِ، ٢) ينبغي التَّحكُّم في عمليَّةِ إنشاءِ واستخدامِ العملةِ المشفَّرةِ، ٣) بمرورِ الوقتِ؛ يمكنُ منحُ العملاتِ المشفَّرةِ حالةَ النُّقودِ الَّتي ستكونُ موجودةً بالتَّوازي مع الأموالِ الرَّسميَّةِ.

لعلَّ أسبابَ هذا الانعكاسِ للسُّلطاتِ فيما يتعلَّقُ بالعملاتِ المشفَّرةِ ليست مفهومةً بالكاملِ، حيثُ يعتقدُ بعضُ الخبراءِ أنَّ البيتكوين وُلِدَ في مختبرِ وكالةِ الاستخباراتِ المركزيَّةِ، لأنَّه بالنِّسبةِ إلى وكالاتِ الاستخباراتِ الأمريكيَّةِ؛ يعدُّ أداةً مثاليَّةً لتمويلِ العمليَّاتِ السِّرِّيَّةِ.

لا يمكنُ تجاهلُ هذا الإصدارِ، كانَت هناكَ العديدُ من الحالاتِ الَّتي استخدمَ فيها الإرهابيُّون (بما في ذلك من داعش) عملاتِ البيتكوين.

نسخةٌ أُخرى - يبحثُ المضاربون الماليُّون عن فرصٍ جديدةٍ للتَّخصيبِ السَّريعِ.

لقد ذكرنا بالفعلِ أنَّ النُّقودَ المشفَّرةَ، أولاً وقبلَ كلِّ شيءٍ، ليسَت أموالاً، ولكنَّها أداةٌ ماليَّةٌ للعبِ القمارِ، ومع ذلك؛ فقد بدأ عددٌ من البنوكِ الغربيَّةِ الرَّائدةِ (UBSو Deutsche Bankو Santanderو BNY Mellon) بالفعلِ بتطويرِ نسختِهم الخاصَّةِ من النُّقودِ الرَّقميَّةِ.

من الجديرِ بالذِّكرِ أنَّ قادةَ هذه البنوكِ واثقون من أنَّهم قادرون على الحصولِ على إذنٍ لإنشاءِ واستخدامِ هذه الأدواتِ الماليَّةِ من مجلسِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ والبنكِ المركزيِّ الأوروبيِّ والبنوكِ المركزيَّةِ الأُخرى والجهاتِ التَّنظيميَّةِ الماليَّةِ.

والإصدارُ الثَّالثُ Bitcoin، وفقاً لخطَّةِ العالم وراءَ الكواليسِ، يجبُ أن يدخلَ السَّاحةَ الماليَّةَ الواسعةَ في النِّهايةِ، ويدمِّرَ النُّظمَ النَّقديَّةَ التَّقليديَّةَ.

يسعى العالمُ وراءَ الكواليسِ، على عكسِ جميعِ القواعدِ القانونيَّةِ والحسِّ السَّليمِ، إلى أن تتلقَّى العملةُ المشفَّرةُ «الضَّوءَ الأخضرَ»، ويتمُّ التَّغنِّي بحقيقةِ أنَّ العملاتِ المشفَّرةَ تمنحُ النَّاسَ حريَّةَ العملِ بمثابةِ غطاءِ معلوماتٍ للتَّوسُّعِ في العملةِ المشفَّرةِ، واليومَ؛ هناكَ تشريدٌ نشطٌ للنَّقدِ من التَّداولِ، والَّذي، كما يبدو، قد أعطى الحرِّيَّةَ.

أنصار البيتكوين يُطمئنون: لا داعي للقلق، يمكنُ استبدالُ النَّقدِ بالعملاتِ الرَّقميَّةِ اللَّامركزيَّةِ.

أدركَ المصرفيُّون التَّهديداتِ المحتملةَ الَّتي تطرحُها العملاتُ المشفَّرةُ، لذلك قرَّروا قيادةَ عمليَّةِ إنشاءِ العملةِ المشفَّرةِ، وإرسالِها في الاتِّجاهِ الصَّحيحِ، البعضُ منهم تخيَّلَ نفسَه ثوريَّاً، ولكنَّهم يردِّدون عن وعيٍ ترنيمةً تُسمَّى «الماليَّة الدُّوليَّة»:

> «سوف ندمِّرُ مالَ العالمِ القديمِ
> إلى الأرض، ثمَّ
> لنا نحن، سوفَ نبني عالماً جديداً
> وسوف نحكمُ العالمَ كلَّه».

وهنا يتساءلُ المرءُ: لماذا يتمُّ تدميرُ النُّظمِ النَّقديَّةِ التَّقليديَّةِ؟، لأنَّ هذا المالَ التَّقليديَّ أصبحَ ذا سمةٍ قديمةٍ وضارَّةٍ للدَّولةِ القوميَّةِ، بالطَّبعِ، لقد فقدَت بالفعلِ العديدَ من خصائصِ

الأموالِ الوطنيَّةِ، لكنَّها ...أي الأموال التَّقليديَّة ...مازالت تتقاطعُ وتتداخلُ مع «مالكي الأموالِ» في بناءِ معسكرِ اعتقالٍ إلكترونيٍّ مصرفيٍّ.

ويمكنُ للعملاتِ المشفَّرةِ أن تساعدَهم في ذلك أيضاً، علاوةً على ذلك؛ سيقبلُها النَّاسُ بحماسٍ كبيرٍ، وذلك بالضَّبط من أجلِ الحمايةِ من «مالكي المالِ».

في عامِ ٢٠١٣؛ ظهرَ في أسواقِ الكتبِ أكثرُ الكتبِ مبيعاً، حملَ الكتابُ عنوان: «العصرُ الرَّقميُّ الجديدُ: إعادةُ تشكيلِ مستقبلِ النَّاسِ والأممِ والأعمالِ»، للمؤلِّفَين: إريك شميدت وجاريد كوهين، أمَّا الأوَّلُ؛ فهو الرَّئيسُ التَّنفيذيُّ لشركةِ غوغل العالميَّةِ الشَّهيرةِ، وأمَّا الثَّاني؛ فهو أيضاً شخصٌ مرتبطٌ بالشَّركةِ المحدَّدةِ، «مولِّدُ الأفكار»، وهو استراتيجيٌّ سياسيٌّ سابقٌ من فريقِ هيلاري كلينتون.

بالمناسبةِ، غوغل هي من بناتِ أفكارِ وكالةِ المخاباراتِ المركزيَّةِ، فهناك أدلَّةٌ كبيرةٌ على أنَّ CIAو Googleوعدداً من شركاتِ Silicon Valleyالمعروفةِ بصلاتِها بـ NSAو CIA والبنتاغون ووكالاتٍ حكوميَّةٍ أمريكيَّةٍ أُخرى؛ يختبئون وراءَ اسمِ الأسطوريَّةِ ساتوشي ناكاموتو.

لذلك يمكنُ أن يصنَّفَ ما يقولُه هؤلاء المؤلِّفان ضمنَ فئةِ الخطابِ «الموجَّهِ أو المكرَّسِ»، ومع ذلك، بالنِّسبةِ لهم، فإنَّ عمليَّةَ إنشاءِ العملاتِ المشفَّرةِ ليسَت تلقائيَّةً بأيِّ حالٍ من الأحوالِ.

يحتوي الكتابُ على أسطرٍ تقولُ إنَّ الثُّوَّارَ يخطِّطونَ لاستبدالِ الدَّولةِ القوميَّةِ التَّقليديَّةِ بدولةٍ رقميَّةٍ (افتراضيَّةٍ)، ستحتاجُ الحالةُ الرَّقميَّةُ أيضاً إلى عملةٍ رقميَّةٍ: «لا نعرفُ حتَّى الآنَ مدى نجاحِ الحالاتِ الافتراضيَّةِ (وفي النِّهايةِ؛ ما هي معاييرُ نجاحِها؟)، ولكنَّ جاذبيَّةَ هذا المفهومِ أنَّهُ يتحدَّثُ بالفعلِ عن ضعفٍ تدريجيٍّ لقوَّةِ الدَّولةِ التَّقليديَّةِ في المجالِ الرَّقميِّ في هذا العصرِ.

العملةُ المشفَّرةُ أو «المُعمَّاةُ»: هل هو مالٌ أم أداةٌ للقمارِ؟

نسمعُ اليومَ في كثيرٍ من الأحيانِ كلماتٍ جديدةً مثلَ «العملةُ المشفَّرة»، «النُّقودُ الرَّقميَّةِ»، «العملةُ الافتراضيَّة»، «النُّقودُ الإلكترونيَّة»، «العملاتُ الإلكترونيَّة»، «المحافظُ الإلكترونيَّة»، «المجموعات النَّقديَّة»، «النُّقود البديلة»، «الأموالُ الشَّبكيَّة»... إلخ.

قبلَ بضعِ سنواتٍ؛ استخدمَت دائرةٌ ضيِّقةٌ جدّاً من النَّاسِ مثلَ هذا المعجمِ، كعلماءِ الرِّياضيَّاتِ والمبرمجين والمتخصِّصين في أنظمةِ الدَّفعِ والاتِّصالات، ومختصِّي التَّشفيرِ من البنوكِ والخدماتِ الخاصَّةِ.

اليومَ، تجري بالفعلِ مناقشةُ العملاتِ المشفَّرةِ، أي؛ عملاتُ البيتكوين وغيرها من الأشياءِ المجَّردةِ من قِبَلِ رؤساءِ البنوكِ المركزيَّةِ والمؤسَّساتِ الماليَّةِ الدُّوليَّةِ والشَّخصيَّاتِ السِّياسيَّةِ رفيعةِ المستوى.

لذلك؛ كان موضوعُ العملاتِ المشفَّرةِ والسنداتِ المحظورةِ والعملاتِ البتكوينيَّةِ محورَ اهتمامِ العديدِ من المشاركين في المنتدى الاقتصاديِّ الدُّوليِّ الَّذي انعقدَ مؤخَّراً في دافوس.

في الواقع، تحدَّثَت حولَ هذا الموضوعِ في دافوس كريستينا لاغارد، العضوُ المنتدبُ لصندوقِ النَّقدِ الدُّوليِّ، حيث بدأت تصفُ الشُّروطَ المذكورةَ أعلاه للابتكاراتِ الَّتي استحوذَت على عالمِ التَّمويلِ في القرنِ الحادي والعشرين: «نحنُ نتحدَّثُ عن أحدثِ العمليَّاتِ والأدواتِ «البديلةِ» في السُّوقِ الماليَّةِ»، إلَّا أنَّه لم يتمَّ تحديدُ المصطلحاتِ بعد، لذلك في بعضِ الأحيانِ يكونُ من الصَّعبِ على المشاركين في المناقشاتِ فهمُ بعضِهم البعض.

وكذلك ليسَ «أقلَّ صعوبةً» تقييمُ التَّغييراتِ الَّتي تحدثُ في عالمِ المالِ، وفي المؤسَّساتِ الحكوميَّةِ الَّتي تصدرُ القوانين واللَّوائحَ، وكذلك في الوكالاتِ الحكوميَّةِ الَّتي تشرفُ على القطاعِ الماليِّ والأسواقِ الماليَّةِ.

هناك اهتمامٌ متزايدٌ بالأدواتِ «البديلةِ» والعمليَّاتِ «البديلةِ» في الأسواقِ الماليَّةِ من المؤسَّساتِ المصرفيَّةِ والماليَّةِ الخاصَّةِ التَّقليديَّةِ، وكذلك من ملايين المواطنين العاديِّين في جميعِ أنحاءِ العالم، إلَّا أنَّه ليسَ من السَّهلِ فهمُ كلِّ هذه الابتكارات، وذلكَ نظراً لاستخدامِ

لغةٍ معقَّدةٍ ومهنيَّةٍ مخصَّصةٍ إلى حدٍّ ما للمبرمجين وعلماءِ الرِّياضيَّاتِ ومتخصِّصي الاتصالات.

على سبيلِ المثال؛ نجدُ على ويكيبديا Wikipedia- الَّتي تمَّ تصميمُها من حيثُ المبدأ لجمهورٍ واسعٍ - التَّعريفَ التَّالي لأحدِ المصطلحاتِ الأساسيَّةِ؛ «العملة المشفَّرة»: « Cryptocurrencyالعملةُ المشفَّرةُ كلمةٌ مشتقَّةٌ من الإنجليزيَّةِ (هي نوعٌ من العملاتِ الرَّقميَّةِ، والانبعاثاتِ والمحاسبةِ الَّتي تعتمدُ على تشفيرٍ غيرِ متماثلٍ، وعلى استخدامِ طرقِ تشفيرٍ متنوِّعةِ الحمايةِ مثلَ إثباتِ العملِ و / أو إثباتِ الحصَّةِ، بكلِّ الأحوالِ؛ فإنَّ نظامَ التَّشفيرِ يؤدِّي وظائفه «يعمل» بشكلٍ لا مركزيٍّ في شبكةِ الكمبيوترِ الموزَّعة».

إذا كانَ من السَّهلِ شرحُ ذلك؛ فإنَّ العملةَ المشفَّرةَ، وفقاً لفهمِ أولئك الَّذين ينشؤون هذه العملةَ ويستخدمونها، هي نوعٌ جديدٌ من الأموالِ الموجودةِ بالتَّوازي مع الأموالِ التَّقليديَّةِ (النَّقديَّة وغير النَّقديَّة)، ولكنَّها تختلفُ اختلافاً كبيراً عنها.

أوَّلاً: تتمتَّعُ العمليَّاتُ بأموالٍ «بديلة» بحمايةِ معلوماتٍ جيِّدة (يزعمُ البعضُ حماية ١٠٠ بالمائة)، ومن هنا جاءَ اسمُ العملةِ الجديدةِ المشفَّرةِ (الكلمة اليونانيَّة «تشفير» تعني: السِّرَّ والسِّرِّيَّة).

ثانياً: العملةُ المشفَّرةُ هي أموالٌ خاصَّةٌ حصريَّاً (أي يتمُّ إنشاؤها وامتلاكُها من قِبَلِ أفرادٍ عاديِّين، ويتمُّ أصدارُ هذه الأموالِ بالكاملِ بوظائفِها التَّنظيميَّة والإشرافيَّةِ بعيداً عن الدُّولِ.

ثالثاً: يتمُّ إنشاؤها وتداولها في نظامٍ لا مركزيٍّ، حيث من المفترضِ أن يكون هذا النِّظامُ «ديمقراطيَّاً» قدرَ الإمكانِ، فلا يُسمَحُ لأيٍّ من المشاركين في النِّظامِ بالسَّيطرةِ على النِّظامِ أو فرضِ سيطرتِه الوحيدةِ عليه.

عموماً، يخلطُ بعضُ الأشخاصِ بين عمليَّاتِ العملةِ المشفَّرةِ (CC)وبينَ الخدماتِ المصرفيَّةِ عبرَ الإنترنت (الخدمات المصرفيَّة الإلكترونيَّة)، ولكنْ في الحالةِ الثَّانيةِ (الخدمات المصرفيَّة عبرَ الإنترنت)؛ يتمُّ استخدامُ العملاتِ العاديَّةِ، وتكونُ درجةُ أمانِ العمليَّاتِ منخفضةً، لأنَّ المستخدمَ النِّهائيَّ هو الرَّابطُ الضَّعيفُ، وأيضاً، لا يمكنُك عدمُ الأخذِ بالاعتبارِ المخاطر من جانبِ «المبرمجين» عديمي الضَّمير، لذلك يولي أنصارُ العملةِ

المشفَّرةِ اهتماماً خاصَّاً لحقيقةِ أنَّ هذا النَّوعَ الجديدَ من المالِ يوفِّرُ للنَّاسِ أقصى درجاتِ الحرِّيَّةِ والأمانِ.

حيث خرجَت هذه العملةُ من وصايةِ الدَّولةِ والبنوكِ المركزيَّةِ وغيرِها من مؤسَّساتِ الرَّقابةِ الماليَّةِ، الَّتي تؤكِّدُ على عدمِ تعدِّي أحدٍ على احتكارِ البنوكِ لمسألةِ إصدارِ النُّقودِ، لكنَّها ليسَت قادرةً على التَّحكُّمِ في العمليَّاتِ مع العملةِ المشفَّرةِ.

من جهةٍ أُخرى؛ لا تعرفُ العملاتُ المشفَّرةُ الحدودَ، ويمكنُ استخدامُها في الحالاتِ الَّتي تفرضُ فيها الدُّولُ قيوداً وحظراً على المدفوعاتِ الدُّوليَّةِ.

في الواقعِ، تعدُّ هذهِ العملةُ أحدثَ نسخةٍ إلكترونيَّةٍ لنظامِ الحوالةِ الَّذي كانَ موجوداً منذُ قرونٍ عديدةٍ، إنَّها نظامٌ ماليٌّ وتسويةٌ غيرُ رسميٍّ يستخدمُ أساساً في الشَّرقِ وأفريقيا وآسيا (يتيحُ لك هذا النِّظامُ الاستغناءَ عن الأموالِ النَّقديَّةِ وغير النَّقديَّةِ عبرَ الحدود).

من اللَّافتِ؛ أنَّ ممثِّلي المدرسةِ النِّمساويَّةِ للاقتصادِ، واللِّيبيريِّين راضون بشكلٍ خاصٍّ عن ظهورِ العملةِ المشفَّرةِ، فهم وخلالَ حقبةِ القرنِ العشرين؛ قاتلوا بإصرارٍ ضدَّ احتكارِ البنوكِ المركزيَّةِ لمسألةِ إصدارِ الأموالِ، ودعوا إلى الانتقالِ إلى النُّقودِ الخاصَّةِ، ومن أشهرِ ممثِّلي هذه المدرسة: ميزس، وهايك، وروثبارت، أمَّا العملةُ الأكثرُ شهرةً اليومَ؛ هي: بيتكوين (BitCoin)

عندَ إنشاءِ البيتكوين؛ تمَّ استخدامُ بعضِ الخوارزميَّاتِ والبرامجِ المصمَّمةِ بطريقةٍ تجعلُ الحدَّ الأقصى لعددِ عملاتِ البيتكوين الَّتي يمكنُ إنشاؤها ٢١ مليوناً، يمكنُ لكلِّ عضوٍ جديدٍ في مجتمعِ البيتكوين المشاركةُ ليس فقط في استخدامِ العملةِ الجديدةِ، ولكن أيضاً في إنشائِها (يُطلقُ على هذا الخلقِ اسمُ: «التَّعدين»، وذلك بالقياسِ لتعدينِ الذَّهب).

يتمُّ إنشاءُ كتلةِ بيتكوين أُخرى، والَّتي تستمرُّ في بناءِ سلسلةِ كتلة ("سلسلة كتلة")، إلَّا أنَّ عددَ وحداتِ البيتكوين (العملة)، وفقاً لمطوِّري هذه العملة، لا يمكنُ أن يتضاعفَ إلى أجلٍ غيرِ مسمَّىً، فالـ«Bitcoin» يشبهُ الذَّهبَ؛ حيث إنَّ الذَّهبَ ذو طبيعةٍ «معدنيَّةٍ»، وله احتياطيَّاتٌ محدودةٌ في الطَّبيعة.

يأملُ مطوِّرو البيتكوين على ما يبدو «سرّاً» أن توفِّرَ العملةُ الجديدةُ عائداً كبيراً في تجارةِ السِّلعِ والخدماتِ، وأن يتمَّ تجنُّبُ الآثارِ التَّضخميَّةِ المحتملةِ بحكمةٍ، ما يظهرُ العيبَ

«النَّاتجَ عن النَّقصِ» في بيتكوين، وبرغمِ أنَّ بيتكوين هي وحدةٌ نقديَّةٌ افتراضيَّةٌ، إلَّا أنَّها تُسمَّى «عملةً معدنيَّةً»، ويتمُّ تصويرُها في موادَّ إعلانيَّةٍ في شكلِ دوائرَ ذهبيَّةٍ.

لا تزالُ بيتكوين تتَّخذُ خطواتِها الأولى، حيث سمعَ النَّاسُ عن العملةِ الجديدةِ لأوَّلِ مرَّةٍ في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٨، عندما ظهرَ مستندٌ يصفُ بيتكوين، وقَّعهُ مؤلِّفُ المشروعِ، ساتوشي ناكاموتو.

يعتقدُ الكثيرُ من النَّاسِ أنَّ هذا الاسمَ هو اسمٌ مستعارٌ يختبئُ وراءَه شخصٌ آخرُ أو حتَّى مجموعةٌ من المطوِّرين، وبينما كانَ هناكَ على مرِّ السِّنين العديدُ من التَّحقيقاتِ الصَّحفيَّة، لكن لم يتمكَّنْ أيُّ شخصٍ من رؤيةِ المطوِّرِ الغامضِ: ساتوشي ناكاموتو، بدأ المشروعُ في ٣ كانون الثَّاني ٢٠٠٩، عندما تمَّ إنشاءُ الكتلةِ الأولى في شبكةِ البيتكوين (ما يُسمَّى كتلة البيتكوين)، وهكذا فإنَّ ٣ كانون الثَّاني يعدُّ عيدَ ميلادِ البيتكوين، ويحتفلُ به مجتمعُ «BC» في جميعِ أنحاءِ العالمِ.

يوجدُ اليومَ في العديدِ من البلدانِ شبكاتٌ واسعةٌ جدَّاً من المشاركين في نظامِ بيتكوين، ويضمُّ هذا «المجتمع» ما يُسمَّى «عمَّال المناجم» (أولئك الَّذين ينشؤون أموالاً افتراضيَّةً في شكلِ كتل)، والمستخدمون العاديُّون (الَّذين يقومون بتجميعِ بيتكوين في «محافظهم الإلكترونيَّة» وإنفاقِها من خلالِ التَّبادلاتِ المتخصِّصةِ).

في بعضِ الدُّولِ الغربيَّةِ؛ ظهرَت محطَّاتُ نقاطِ البيعِ للحساباتِ الَّتي تتعاملُ مع عملاتِ البيتكوين في المتاجرِ، كما أجهزة الصَّرَّافِ الآليِّ للعملاتِ المشفَّرة و«محافظ» للبيتكوين، وهكذا فإنَّ مجتمعَ البيتكوين يضمُّ ملايين الأعضاء، حيثُ يمكنُ تمثيلُ النِّظامِ كشبكةِ كمبيوتر لا مركزيَّةٍ، وأداؤها يفوقُ ثمانيةَ أضعافِ القوَّةَ الكلِّيَّةَ للحوسبةِ لجميعِ أجهزةِ الكمبيوترِ العملاقةِ في العالمِ.

وغالباً ما تسمَّى البيتكوين: النَّظيرَ الإلكترونيَّ للذَّهب، والبيتكوين هو نتاجُ عمليَّاتِ الحوسبةِ «التَّعدين»، الَّتي تضمنُ نقلَ المعاملاتِ عبرَ سلسلةٍ من الكتل، حيث يتمُّ تسجيلُ جميعِ المعاملاتِ الَّتي تتمُّ على الشَّبكةِ في كتلةٍ واحدةٍ من لحظةِ صدورِ الكتلةِ السَّابقةِ (في المتوسِّطِ، الفاصل الزَّمنيُّ بين إنشاءِ الكتل يقدَّرُ بحوالي ١٠ دقائق)، و«يتمُّ ختمُها» مع توقيعٍ مشفَّرٍ ومعقَّدٍ، كما يتمُّ إنشاءُ الكتلةِ التَّاليةِ بناءً على توقيعِ الكتلةِ السَّابقةِ.

في الواقعِ، يزدادُ تعقيدُ «الإنتاج» لكلِّ كتلةٍ لاحقةٍ، علماً أنَّه ومع بدايةِ خريفِ عامِ ٢٠٠٩ (بدايةَ إنشاءِ الكتل الأولى)، كان كلُّ شيءٍ سهلًا وبسيطاً للغاية، وكانَ يمكنُ شراءُ وحدةٍ واحدةٍ من بيتكوين بأقلَّ من سنتٍ واحدٍ، لكنَّ تعقيدَ «الإنتاج»؛ جعلَ القوَّةَ الشِّرائيَّةَ لوحدةِ البيتكوين تنمو بسرعة، وبدأ استخدامُ بيتكوين لشراءِ أوَّلِ وأبسطِ السِّلعِ (على سبيلِ المثالِ: أكوابُ القهوةِ والبيتزا)، ثمَّ بشراءِ الهواتفِ المحمولةِ وأجهزةِ الكمبيوتر، ونشأت بورصاتٌ متخصِّصةٌ تمَّ فيها تداولُ «عملاتِ» البيتكوين للعملاتِ العاديَّةِ، ووصلنا إلى مرحلة بلغَ سعرُ صرفِ البيتكوين 1000دولار.

ومع ذلك، فالبيتكوين ليسَت العملةَ المشفَّرةَ الوحيدةَ في العالم، حيث إنَّه وفقاً لبعضِ التَّقديراتِ: هناك أكثرُ من ألفٍ من هذه العملاتِ الافتراضيَّةِ، بعضُها مشتقٌّ من بيتكوين، والبعضُ الآخرُ مستقلٌّ تماماً، تمَّ إنشاؤه من الصِّفر.

حاليَّاً؛ يقدَّر إجماليُّ حجمِ العملاتِ المشفَّرةِ في مختلفِ بلدانِ العالمِ اليوم بمبالغَ تعادلُ عدَّة ملياراتٍ من الدُّولارات،

في حين أنَّ هذا هو قطرةٌ في المحيطِ، لكنَّ مؤيِّدي العملاتِ الافتراضيَّةِ ليسوا محبَطين، فهُم على ثقةٍ من أنَّ حجمَ انبعاثاتِ العملةِ المشفَّرةِ سيزدادُ بسرعةٍ، لأنَّ العملاتِ المشفَّرةَ لها مزايا على الأموالِ العاديَّةِ لا يمكن إنكارُها.

بالإضافةِ إلى ذلك؛ فإنَّ للبيتكوين والأموالِ الافتراضيَّةِ الأُخرى تأثيراً انكماشيَّاً، ما يعني أنَّها ستزيدُ من قوَّتها الشِّرائيَّةِ حتَّى ضمنَ كتلتِها الحاليَّةِ.

أعلاهُ؛ وصفنا بشكلٍ رئيسٍ ما يمكنُ قراءتُه عن العملةِ المشفَّرةِ في المنشوراتِ المختلفةِ الموجَّهةِ لإثارةِ المشاعرِ، أو في المنشوراتِ الَّتي تعلنُ سرَّاً عن عملةٍ جديدةٍ، وذلك هو «الجانبُ المشرقُ» للعملاتِ المشفَّرةِ، إذا جازَ التَّعبير، ولكن هناك أيضاً «جانبُ الظِّلِّ».

بادئَ ذي بدء، تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ العملةَ المشفَّرةَ يحتملُ أن تكونَ أداةً مثاليَّةً لتمويلِ الإرهابِ وجميعِ أنواعِ العمليَّاتِ السِّرِّيَّةِ، بما في ذلك الثَّوراتُ البرتقاليَّةُ، بالإضافةِ إلى ذلك، وفي سياقِ تشديدِ بعضِ البلدانِ لشروطِ استخدامِ الأفرادِ والكياناتِ القانونيَّةِ الخارجيَّةِ، يمكن أن تساعدَ العملاتُ المشفَّرةُ في التَّحايلِ على القيودِ الجديدةِ.

هناكَ نسخةٌ نشأت عن العملةِ المشفَّرةِ في أحشاءِ وكالاتِ الاستخباراتِ الغربيَّةِ، ومطوِّرُ بيتكوين المذكورُ أعلاهُ ساتوشي ناكاموتو هو «غطاءٌ» وكالةِ الاستخباراتِ المركزيَّةِ الأمريكيَّةِ، وكالاتُ الاستخباراتِ الغربيَّة هي الَّتي تعملُ على تعزيزِ وترويجِ العملةِ المشفَّرةِ في جميعِ أنحاءِ العالم، بينما تُظهرُ السُّلطاتُ النَّقديَّةُ موقفاً حذراً للغايةِ تجاهَ العملةِ المشفَّرةِ في معظمِ دولِ العالم.

لكن كيف؟ بعدَ كلِّ شيءٍ؛ هناك تهديدٌ بتقويضِ حقِّ احتكارِ البنوكِ المركزيَّةِ في إصدارِ النَّقدِ (الأوراقِ النَّقديَّة)، وحقِّ البنوكِ التِّجاريَّةِ في إصدارِ أموالٍ (ودائع) غيرِ نقديَّةٍ، حيث إنَّه في كلِّ عامٍ تُبذلُ محاولاتٌ عديدةٌ في العالمِ لخلقِ مختلفِ الأموالِ البديلةِ.

على سبيلِ المثال: الأموالُ المحليَّةُ من فئةِ الأموالِ المجانيَّةِ لـيوهان سيلفيو جيزيل (ظهرَت في القرنِ الماضي خلالَ فترةِ الكسادِ الكبير)، ومثالٌ آخرُ على النُّقودِ البديلةِ؛ هو النُّقودُ الإلكترونيَّةُ الخاصَّةُ القائمةُ على الذَّهب (الذَّهبِ الإلكترونيِّ)، كما كان هناك عددٌ كبيرٌ من أنواعِ شبهِ النُّقودِ (أبسطُ مثالٍ على ذلك هو سنداتُ الصَّرفِ).

عموماً، تحاولُ السُّلطاتُ النَّقديَّةُ «مع استثناءاتٍ نادرةٍ» القضاءَ على مثلِ هذه المشاريعِ في مهدِها، وعلى خلفيَّةِ هذه السِّياسةِ الصَّعبةِ؛ يمكنُ تقييمُ موقفِ السُّلطاتِ النَّقديَّةِ في العديدِ من البلدانِ تجاهَ العملةِ المشفَّرةِ على أنَّهُ «متسامحٌ للغاية»، خاصَّةً في بلدان مثل أستراليا ونيوزيلندا وسنغافورة وألمانيا وهولندا.

من الواضحِ أنَّ العملةَ المشفَّرةَ متعاطفةٌ مع سلطاتِ بعضِ الولاياتِ الأمريكيَّةِ، فعلى سبيلِ المثال: قرَّرَت سلطاتُ نيويورك «سرج» العمليَّة التِّلقائيَّة لتطويرِ سوقِ العملةِ المشفَّرةِ وتنظيمِ إصدارِ التَّراخيصِ للعمليَّاتِ باستخدامِ البيتكوين.

منذُ العامِ الماضي؛ بدأ قادةُ بنكِ الشَّعبِ الصِّينيِّ في إظهارِ موقفٍ «متسامحٍ» إلى حدٍّ ما تجاهَ العملةِ المشفَّرة، فيما يلي صيغةُ موقفِ السُّلطاتِ من العملةِ المشفَّرةِ: «نحنُ لا نحظرُ استخدامَ العملاتِ المشفَّرةِ خارجَ النِّظامِ النَّقديِّ الرَّسميِّ، لكن في الوقتِ نفسِه لا نسمحُ للمصارفِ والمؤسَّساتِ الماليَّةِ غيرِ المصرفيَّةِ بإجراءِ معاملاتِ عملةٍ بديلة، نحنُ لسنا مسؤولين عن المخاطرِ الَّتي يواجهُها المشاركون في معاملاتِ العملةِ المشفَّرةِ، هذا هو اختيارُهم الطَّوعيُّ، بكلِّ الأحوالِ؛ لم يتمَّ تحديدُ الوضعِ القانونيِّ للعملةِ المشفَّرةِ في معظمِ الدُّولِ.

يعتمدُ استخدامُ البيتكوين والعملاتِ المشفَّرةِ الأخرى على مبدأ أنَّ الغيرَ محظورٍ ... مسموحٌ به، ومع ذلك؛ هناك دولٌ تحظرُ عملاتِ التَّشفيرِ دونَ أيِّ تحفُّظاتٍ، ولكن ليس من بينِ هذه الدُّولِ دولٌ متقدِّمةٌ اقتصاديَّاً، ولكن (فغالبيَّتها دولٌ صغيرةٌ بشكل رئيسي مثل: بوليفيا أو الإكوادور)، وفي روسيا؛ يتمُّ تقييدُ الموقفِ تجاهَ العملةِ المشفَّرةِ للغاية، يمكنُ القولُ إنَّهُ موقفٌ سلبيٌّ.

وفي كانون الثَّاني ٢٠١٤؛ أصدرَ بنكُ روسيا بياناً مفادُه أنَّ العملاتِ المشفَّرةَ هي نوعٌ من «الأموالِ البديلةِ» المحظورةِ بموجبِ المادَّةِ ٢٧ من القانونِ الاتِّحاديِّ الصَّادرِ عن «البنكِ المركزيِّ للاتِّحاد الرُّوسيِّ».

عادةً ما تُسمَّى أدواتُ التَّشفيرِ الجديدةِ بـ«العملة»، أو بـ«المال»، ومع ذلك؛ تلك مبالغةٌ واضحةٌ، حيث إنَّ الوظيفةَ الرَّئيسةَ لأيِّ نقودٍ هي «قياسُ القيمة»، مع تحديدِ قيمةٍ نقديَّةٍ للسِّلعِ والخدماتِ والأصولِ والعمالةِ... إلخ، حتَّى العملاتُ الرَّسميَّةُ الحديثةُ تؤدِّي هذه الوظيفةَ بشكلٍ سيِّئ، لأنَّ العملاتِ الورقيَّةَ قد تطوَّرت في العالمِ، ودفعت أسعارَ الصَّرفِ إلى «التَّذبذبِ»، علاوةً على ذلك؛ فإنَّ معدَّلَ صرفِ العملةِ المشفَّرةِ «متذبذبٌ» أيضاً.

ففي البورصاتِ المتخصِّصةِ بتداولِ البيتكوين؛ يمكن أن يتغيَّرَ سعرُ صرفِ هذه العملةِ خلالَ يومِ عملٍ واحدٍ في اتِّجاهٍ واحدٍ أو آخر بنسبةِ ٢٠ في المائة أو أكثر، فعلى سبيلِ المثالِ: من المعتادِ أن نشاهدَ الصُّورةَ التَّاليةَ: يتمُّ استبدالُ البيتكوين في بدايةِ التَّداولِ بمبلغِ ٥٠٠ دولار، وفي النِّهايةِ؛ مقابلَ ٤٠٠ أو حتَّى ٣٠٠ دولار، وبالعكس.

بالطَّريقةِ نفسِها؛ من المشكوكِ فيه أن تؤدِّي العملةُ المشفَّرةُ هذه الوظيفةَ النَّقديَّةَ باعتبارِها «وسيلةً للتَّبادل» و «وسيلةً للدَّفعِ».

في الواقع، وبالنَّظرِ إلى التَّقلُّباتِ الحادَّةِ في العملةِ المشفَّرةِ، يمكننا أن نقولَ بثقةٍ إنَّ تلك العمليَّاتِ ذاتُ طبيعةٍ مضاربةٍ حصراً، لذلك فالعملةُ المشفَّرةُ ليست المال، ولكن أداة القمار، مثل الرُّوليت أو أوراق اللَّعبِ، بينما يتمُّ استخدامُ العملاتِ التَّقليديَّةِ لتنظيمِ العلاقاتِ بين اللَّاعبين.

في بعضِ البلدانِ؛ بدأ التَّرخيصُ للشَّركاتِ والأفرادِ للعملِ مع العملةِ المشفَّرةِ، ومع ذلك؛ فإنَّ تدخُّلَ الدَّولةِ في مجالِ العملاتِ المشفَّرةِ لا يمكنُ (ولا يسعى إلى تحقيقِ هدف) تغييرِ

طبيعةِ هذه الأداة، وإنَّما يتمُّ إنشاءُ حوضٍ تغذيةٍ واحدٍ تُدمجُ فيه العناصرُ شبهُ الجنائيَّةِ الَّتي تنظِّمُ المقامرةَ والسُّلطاتِ الإشرافيَّةِ.

في أحسنِ الأحوالِ؛ لن يربحَ الاقتصادُ شيئاً من هذا، وفي أسوأ الحالاتِ؛ سيخسر (الأموالُ من القطاعِ الحقيقيِّ ستذهبُ إلى «ملعبٍ» آخر).

العملاتُ المشفَّرةُ: «المؤسّسُ» والقرنُ الحادي والعشرون.

«لا يوجدُ شيءٌ جديدٌ تحتَ الشَّمسِ... هناكَ شيءٌ»...يقولون: «انظرْ، هذا جديد»، قالَ سليمانُ الحكيمُ في كتابِ الحكمةِ القديمِ: «لقد كانَ بالفعلِ في القرونِ الَّتي سبقتنا».

وبالتَّالي فإنَّ الإثارةَ الحاليَّةَ حولَ ما يُسمَّى بالعملاتِ المشفَّرة ليست بالأمرِ الجديدِ في الأساس، لقد كتبنا وتحدَّثنا عن موضوعِ العملاتِ الخفيَّةِ كثيراً، موضحين أنَّنا نتعاملُ مع عمليَّةِ احتيالٍ أُخرى، بينما نسمِّي المشاركين والمبادرين الأساسيِّين في هذا الاحتيالِ بـ«مالكي الأموال».

في الواقعِ؛ إنَّ مالكي الأموالِ هم هؤلاءِ المساهمون الأساسيُّون في مجلسِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ، حيث إنَّ منتجاتِ ذلك المجلسِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الَّتي يطلقُ عليها: الدُّولار الأمريكيّ، في أزمةٍ، و«مالكو الأموالِ» يريدون الانتقالَ من سفينةٍ غارقةٍ إلى أُخرى.

وذلك يعني أنَّ وراءَ المشاريعِ الحاليَّةِ مثلَ Bitcoinو Ethereumو Altcoinوغيرَها من الأموالِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ، تظهرُ ملامحُ العملةِ الرَّقميَّةِ العالميَّةِ، واسمُها التَّقليديُّ هو: «طائر الفينيق».

مع ظهورها؛ سوف تختفي جميعُ العملاتِ الرَّقميَّةِ الأُخرى مثلَ الضَّبابِ الصَّباحيِّ، ستختفي جميعُ العملاتِ المعتادةِ مثل الدُّولار واليورو والجنيه البريطانيِّ والفرنك السُّويسريِّ.

في الحقيقة: تعدُّ العملاتُ المشفَّرةُ الخاصَّةُ مثل البيتكوين خطوةً مهمَّةً في إنشاءِ أموالٍ رقميَّةٍ عالميَّةٍ، وبناءِ معسكرٍ لتركيزِ الخدماتِ المصرفيَّةِ الإلكترونيَّةِ (EBC)، وذلك لعدَّةِ أسبابٍ:

أوَّلاً: إنَّ مشاريعَ البيتكوين وغيرَها من العملاتِ المشفَّرةِ الخاصَّةِ تجعلُ النَّاسَ يعتادون على النُّقودِ غيرِ النَّقديَّةِ، ولا يمكنُ عملُ EBC إلَّا عن طريقِ التَّدميرِ الكاملِ للذَّاكرةِ المؤقَّتةِ (النَّقديَّة).

ثانياً: تقومُ هذه المشروعاتُ بتطويرِ تقنيَّاتٍ جديدةٍ للعملةِ الرَّقميَّةِ العالميَّةِ المستقبليَّةِ، بادئَ ذي بدء؛ يتعلَّقُ الأمرُ بتكنولوجيا سلسلةِ الكتلةِ «blockchain» (بروتوكولاتٌ موزَّعةٌ لتسجيلِ العمليَّات).

مرَّةً أُخرى: يجبُ ألَّا يغيبَ عن البالِ أنَّه لا أحدَ يتحدَّثُ اليومَ عن الهدفِ الرَّئيسِ لتكنولوجيا «سلسلةِ الكتلةِ»، والَّذي يجب أن يصبحَ العنصرَ الأكثرَ أهمِّيَّةً في تصميمِ EBC، حيث سيتمُّ التَّحكُّمُ في كلِّ خطوةٍ من خطواتِ ساكنِ هذه «الخليَّةِ الإلكترونيَّةِ».

ثالثاً: تشاركُ العملاتُ الرَّقميَّةُ الخاصَّةُ في تكوينِ الإنسانِ «الجديدِ» في حقبةِ ما بعدَ الحداثةِ (عصر ما بعد الإنسانيَّة)، بحيث يكونُ المخلوقُ خالٍ من خصائصِ الشَّخصِ العاديِّ، الَّذي يبني حياتَه على أساسِ معانٍ أعلى، في الواقعِ، بمساعدةِ مشاريعِ العملةِ المشفَّرةِ cryptocurrency؛ تجري عمليَّةُ تحويلِ الإنسانِ إلى نوعٍ من المخلوقاتِ الشَّبيهةِ بالماشيةِ (من المنطقيِّ التَّحدُّثُ عن هذا الجانبِ من المشكلةِ بشكلٍ منفصلٍ، في فصلٍ خاصٍّ).

من المثيرِ أنَّه مع كلِّ وفرةِ الكلماتِ الجديدةِ والمفاهيمِ الخاصَّةِ بسلسلةِ الكتلةِ (blockchain)، وشبكاتِ النِّدِّ للنِّدِّ، والتَّعدينِ، والرَّمزِ المميَّزِ، وما إلى ذلك (المتعلِّقة بظاهرةِ العملاتِ المشفَّرةِ، لا نرى شيئاً جديداً بشكلٍ أساسيٍّ في حمَّى العملةِ المشفَّرةِ الحاليَّةِ في العالمِ، ما يحدث يذكِّرُنا بالحمَّى الَّتي اجتاحَت أوروبَّا في القرنِ التَّاسعَ عشرَ، ومن ثمَّ مثل حرائقِ الغاباتِ، امتدَّت إلى أجزاءٍ أُخرى من العالمِ، بما في ذلك أمريكا الشَّماليَّة وروسيا).

كانت هذه الحمَّى تسمَّى: «grunding»، والكلمةُ هي من أصلٍ ألمانيٍّ، وتعني «المؤسّس»، والمؤسّسُ ـ كما تعلِّمُنا الموسوعةُ ـ تعني: «حمَّى الانتشارِ الشَّاملِ لمؤسَّساتٍ ضخمةٍ وشركاتِ المساهمةِ والبنوكِ وشركاتِ التَّأمين»، ويرافقُ ذلك إصدارٌ واسعٌ من الأوراقِ الماليَّةِ، والمضاربةُ في الأسهم، وإنشاءُ المؤسَّساتِ (القاموس موسوعيٌّ كبير، ٢٠٠٠).

وقد أصبحَت ألمانيا في ذلك الوقتِ؛ السَّاحةَ الرَّئيسةَ لتبادلِ الضَّجيجِ، حيثُ تمَّ تأسيسُ ٩٥٨ شركةٍ مساهمةٍ برأسِ مال ٣٦٠٠ مليون ماركٍ ألمانيٍّ في فترة ١٨٧٠-١٨٧٣.

في وقتٍ لاحقٍ إلى حد ما؛ غزَت الحمَّى النِّمسا المجاورةَ وأمريكا الشَّماليَّةَ، حيثُ بدأ إنشاءُ سكَّةِ حديدٍ جديدةٍ، وشراءُ الأراضي الحضريَّةِ المتاحةِ، وبناءُ المنازلِ عليها بالأشكالِ المفضَّلةِ للمضاربةِ، وفي الولاياتِ المتَّحدةِ؛ تمَّ بناءُ ٢٣٧ ألفِ ميلٍ من السِّكَكِ الحديديَّةِ في ١٨٧٠-١٨٧٣، وتمَّ تنفيذُ البناءِ؛ ليسَ فقط على حسابِ رأسِ المالِ المشتركِ؛ ولكن أيضاً على حسابِ القروضِ البنكيَّةِ الجذَّابةِ والفعَّالةِ بنفسِ الوقت.

وهنا مقتطفٌ من مقالةِ المؤسّس «Grunding»والَّتي تتحدَّثُ عن المرحلةِ الاقتصاديَّةِ خلالَ فترةِ فيلهلمين من فترةِ التَّاريخِ الألمانيِّ بينَ عامي ١٨٩٠ و ١٩١٨، المنشورةِ على

ويكيبيديا: «نسبةٌ كبيرةٌ من المؤسّسين كانوا من رجالِ الأعمالِ من أصلٍ يهوديٍّ، وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى منزلِ روتشيلد «المصرفي»، الَّذي موَّلَ بناءَ السِّكك الحديديَّةِ.

في الواقع؛ فقد انتهى الارتفاعُ غيرُ المسبوقِ فجأةً في انهيارٍ كبيرٍ لسوقِ الأوراقِ الماليَّةِ عامَ ١٨٧٣، ما أدَّى إلى فترةٍ من الرُّكودِ تُقارِبُ العشرينَ عاماً، والمعروفةِ باسمِ «أزمة المؤسّس «Grunder»، وتسبَّبت الأزمةُ في التَّشكيكِ في نظريَّةِ اللِّيبراليَّةِ الاقتصاديَّةِ، وأدَّت إلى إنشاءِ آليَّاتِ تحكُّمٍ عمليَّةٍ، وإدخالِ نظامِ حمايةٍ.

أصبحت الحركاتُ البرجوازيَّةُ الصَّغيرةُ والحركاتُ البروليتاريَّةُ الَّتي ظهرَت خلالَ هذه الفترةِ معارضةً واضحةً للّيبراليَّةِ في الاقتصادِ، وكان التَّغيُّرُ في سيكولوجيَّةِ النَّاسِ الضَّربةَ الأكثرَ تدميراً في الأزمةِ، ولم تتحقَّقْ وعودُ الثَّروةِ والازدهارِ للجميعِ، وسادَ الخوفُ في أوساطِ الحرفيِّين الصِّغارِ ورجالِ الأعمالِ من الرّكودِ الاجتماعيِّ بسببِ المنافسةِ مع الإنتاجِ الصِّناعيِّ، وانتشرَت نظريَّاتُ المؤامرةِ بسرعةٍ في تلك الدَّوائرِ، اوكتسبَت معاداةُ السَّاميَّةِ أرضيَّةً واسعةً في تلك الفترةِ.

عموماً، إنَّ موضوعَ التَّوسيعِ في المرحلةِ الاقتصاديَّةِ خلالَ فترةِ فيلهلمين مفيدٌ للغايةِ بالنِّسبةِ لنا، بينما نشهدُ حمَّى العملةِ المشفَّرةِ الحاليَّةِ.

في تلك الفترةِ؛ عُرِضَ على الجميعِ «أدوات» تحتَ اسمِ «المشاركاتِ»، والَّتي كان لدى الشَّخصِ العاديِّ فكرةٌ غامضةٌ للغايةِ عنها، واليومَ؛ لدينا «أدواتٌ» تسمَّى «العملات الرَّقميَّة»، «العملات المشفَّرة»، «العملات الافتراضيَّة»، والَّتي ليس لدى معظمِ معاصرينا فكرةٌ أقلُّ غموضاً عنها.

في ذلك الحينِ؛ كانت هناكَ مشاريعُ فخمةٌ لبناءِ السِّككِ الحديديَّةِ، والمؤسَّساتِ الصِّناعيَّةِ، وتطويرِ المناطقِ الخارجيَّةِ ووعدٍ بـ«مستقبلٍ رأسماليٍّ مشرقٍ» لكلِّ المجتمعِ بأسرهِ، ولكلِّ حاملٍ فرديٍّ للورقةِ العزيزةِ، مع كلمةِ «مشاركة أو حصَّة» غامضة، بينما كان الغرضُ منها في أن تصبحَ ممرّاً لدخولِ هذا «المستقبلِ المشرقِ»، بالمناسبة: في ذلك الوقتِ (في منتصفِ القرنِ التَّاسعَ عشرَ) ظهرَت الخطوطُ العريضةُ الأولى لنظريَّةِ «رأسماليَّةِ الشَّعبِ»، وكما هو الحال؛ فإنَّ كلَّ مالكٍ لقطعةِ ورقٍ تُسمَّى «مشاركة» يمكنُه الآن اعتبارُ نفسِه «رأسماليّاً».

اليومَ؛ لا يذكرُ حماةُ العملاتِ المشفَّرةِ أيَّ شيءٍ عن مشاريعِ الاقتصادِ الحقيقيِّ، لكن في الوقتِ نفسِه يعدونَ «بمستقبلٍ مشرقٍ للرَّأسماليَّةِ»، يفترضُ أنَّه لن تكونَ هناكَ سلطةٌ على المصرفيِّين الَّذين «حصلوا على الجميعِ» بالفعل.

يعدُ إيديولوجيُّو الحمَّى الرَّقميَّةِ النَّاسَ اليومَ بأكثرَ ممَّا وعدَ به أيديولوجيُّو «رأسماليَّةِ النَّاسِ» في القرنِ التَّاسعَ عشرَ، والَّذين وعدوا بأنَّه يمكنُ للجميعِ أن يصبحوا «رأسماليِّين»، والوعدُ الأوَّلُ (لإيديولوجيَّي الحمَّى الرَّقميَّةِ) بأن يصبحَ الجميعُ مصدِّرين للمالِ (إصدارُ العملاتِ المشفَّرةِ عن طريقِ التَّعدين).

من السَّهلِ أن نرى أنَّه في ذلك الوقتِ (في القرنِ التَّاسعَ عشرَ) واليومَ (في بدايةِ القرنِ الحادي والعشرين)، وعلى الرَّغمِ من الاختلافِ الخارجيِّ في مشاريعِ التَّمويلِ المشتركِ والرَّقميِّ؛ فإنَّهم جميعاً يقعونَ تحتَ تأثيرِ العاطفةِ المدمِّرةِ نفسها؛ شغفٌ من أجلِ الإثراءِ، فالرَّجلُ الَّذي تمَّ أسرُه واستعبادُه بمثلِ هذهِ العاطفةِ يفقدُ رأيَه، وهكذا فإنَّ مشتري الأسهمِ في القرنِ التَّاسعَ عشرَ، ومشتري البيتكوين في القرن الحادي والعشرين؛ هم أشخاصٌ مجانين بالقدرِ نفسه.

إضافةً إلى ذلك؛ لم يكن هناكَ تنظيمٌ حكوميٌّ لعمليَّةِ إنشاءِ شركاتِ مساهمةٍ، علاوةً على ذلك؛ تضمَّنَت هذه الشَّركاتُ باسمِها عبارةَ «مسؤوليَّة محدودة».

اليومَ؛ لا توجدُ قيودٌ على الحمَّى «الرَّقميَّةِ»، حيثُ يقولُ المسؤولون الحكوميُّون إنَّهم «يدرسون» القضيَّةَ بدلاً من حظرِ الاحتيالِ في العملةِ المشفَّرةِ، ومع ذلك فإنَّه من أجلِ وقفِ هذا الاحتيالِ في مهدِه؛ ليس من الضَّروريِّ حتَّى اعتمادُ أيِّ قوانين جديدةٍ، لأنَّ الدَّساتيرَ والقوانينَ الجنائيَّةَ الحاليَّةَ كافيةٌ، ولكن من الواضحِ أنَّ «المؤسَّسين» آنذاك والحاليِّين يعملونَ بنشاطٍ في الضَّغط على هياكلِ السُّلطةِ بحيث تكونُ «غيرَ نشطة»، وتعمل «كمراقبين محايدين»، وفي الوقتِ نفسِه؛ يبقى المبادرون الحقيقيُّون والمستفيدون النِّهائيُّون من العديدِ من مغامراتِ «المؤسّس» في الظِّلِّ.

لقد نقلنا جزءاً من مقالٍ في ويكيبيديا يذكرُ واحداً فقط من المبادرين والمستفيدين الأساسيِّين من المشاريعِ الَّتي كانت آنذاك: إنَّه منزلُ روتشيلد المصرفيُّ، لكنَّنا نعلمُ اليومَ الدَّورَ الحقيقيَّ لهذه العائلةِ في تنظيمِ حمَّى «المؤسّس- الحصص» في القرنِ التَّاسعَ عشرَ،

وفي تلك الأيَّامِ؛ فضَّلَ روتشيلد إنشاءَ «فقاعاتِ الحصصِ» بمساعدةِ الدُّمى، بالمناسبة: كانَ هناكَ مبادرون آخرون لتلك المشاريعِ، الَّذينَ نعرفُ عنهم أقلَّ بكثيرٍ من ذاك الَّذي نعرفه عن روتشيلد.

على وجهِ الخصوصِ؛ فإنَّ المغامرَينِ الماليَّينِ المشهورينِ الأخوين بيريير؛ إميل بيريير وإسحاق بيريير؛ مصرفيَّان فرنسيَّان من كبارِ رجالِ الأعمالِ والمموِّلين والصَّحفيِّين والمعجبينَ بسانت سايمون.

كما كان هناكَ يهودٌ برتغاليُّون يشاركون في مجموعةٍ واسعةٍ من الشَّركاتِ، بما في ذلك السِّكك الحديديَّة والتَّأمين، لقد استخدموا أكثرَ من «فقاعة مشاركة» في أوروبَّا في الخداعِ، وخدعوا أكثرَ من مليون طالبٍ ساذجٍ للسَّعادةِ السَّهلةِ. اليومَ؛ أكثرُ من ذلك، ولكن يفضِّلُ المبادرون الحقيقيُّون للمشاريعِ الرَّقميَّةِ البقاءَ في الخلفيةِ، حيث أصبحَ من الواضحِ أنَّهم لا يستخدمون شخصيَّاتٍ مزيفةٍ فحسب، بل يستخدمونَ موضوعاتٍ أسطوريَّةً أيضاً، حيث قيلَ لنا إنَّ مشروعَ البيتكوين تمَّ تطويرُه وإطلاقُه من قِبَلِ يابانيٍّ معيَّنٍ اسمُه ساتوشي نيكاموتو.

لا يوجد مثلُ هذا اليابانيِّ في الطَّبيعةِ!، وبالتَّالي لم يكن اسمُ ساتوشي نيكاموتو موفقاً لاختراعِ (الأسطورة)، والَّتي يختبئ وراءَها المنظِّمون الحقيقيُّون لمشروعِ بيتكوين؛ ألا وهي: وكالاتُ الاستخباراتِ الأمريكيَّة، لكنَّها ليست المستفيدَ النِّهائيَّ، لأنَّ «مالكي الأموالِ» هم المستفيدون النِّهائيُّون، وهؤلاء هم: المساهمون الأساسيُّون في مجلسِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ، بينما تعملُ الخدماتُ الخاصَّةُ كخدمٍ لهم فقط.

سابقاً، في تلك الفترة؛ انتهى كلُّ ذلك في انهيارِ سوقِ الأسهم اِلعملاقِ في ٨ أيَّار عامَ ١٨٧٣، وسادَت حالةٌ من الذُّعرِ في بورصةِ فييَنَّا للأوراقِ الماليَّةِ، ما أدَّى إلى الانهيارِ التَّامِّ للمضاربين في سوقِ الأسهم.

وفيما بعدُ؛ حدثَ انهيارٌ في سوقِ الأسهم الألمانيِّ حتَّى خريفِ عامِ ١٨٧٣، لكن لم تمتدّ الأزمةُ إلى الصِّناعةِ.

وفي أيلول؛ أعلنَت العديدُ من الشَّركاتِ المصرفيَّةِ في الولاياتِ المتَّحدةِ إفلاسَها، والتي كانت أقرضَت السِّككَ الحديديَّةَ من أموالها، وقد كانَ سببُ إفلاسِها؛ الخللَ في التزاماتِ الائتمانِ عن طريقِ السِّككِ الحديديَّةِ، ثمَّ بدأ إفلاسُ الشَّركاتِ الصِّناعيَّةِ، خاصَّةً المصانع

المعدنيَّة الَّتي تعملُ في السِّككِ الحديديَّةِ، وفي نهايةِ عامِ ١٨٧٣؛ انتشرت الأزمةُ في جميعِ أنحاءِ أوروبَّا الغربيَّةِ، ومن ثمَّ جاءَ الكسادُ الاقتصاديُّ الَّذي استمرَّ حتَّى نهايةِ القرنِ التَّاسعَ عشرَ، في الكتبِ التَّعليميَّةِ القديمةِ عن التَّاريخِ والاقتصادِ؛ كان يُطلق عليه: «الكساد العظيم» (سمِّي هذا فيما بعدُ بالكسادِ العظيمِ بعدَ انهيارِ بورصةِ نيويورك في أكتوبر ١٩٢٩).

واليومَ؛ من الواضحِ لأيِّ شخصٍ ليس لديه حتَّى معرفةٌ مهنيَّةٌ خاصَّةٌ، ولكن لديه شعورٌ عامٌّ عاديٌّ، أنَّ الإثارةَ مع العملاتِ المشفَّرة ستنتهي إلى الانهيار، وعندما يأتي الانهيارُ؛ لا يمكنُ التَّنبُّؤ بذلك، ولكن على الأغلب: حتَّى قبلَ نهايةِ العقدِ الحاليِّ.

اليومَ؛ تبلغُ القيمةُ السُّوقيَّةُ للعملاتِ المشفَّرة الرَّئيسةِ حوالي ٥٠٠ مليار دولار، وحتَّى إذا انفجرَت «الفقاعةُ» اليومَ؛ فإنَّ الضَّربةَ الَّتي يتعرَّضُ لها ملايين المشاركين في «المشروعِ الرَّقميِّ» ستكونُ ملحوظةً للغايةِ، إلَّا أنَّه من غيرِ المستبعد احتمالُ أن ترتفعَ القيمةُ السُّوقيَّةُ إلى عدَّةِ تريليونات دولار.

نتيجةً لذلك؛ سيكونُ التَّأثيرُ أكبرَ بعدَّةِ مرَّاتٍ، وبعد ذلك سيأتي الوقتُ الَّذي يمكنُ أن يصبحَ بحقٍّ أعظمَ اكتئابٍ في تاريخِ البشريَّةِ، علاوةً على ذلك؛ فإنَّ الاكتئابَ ليس اقتصاديَّاً فحسب، ولكنَّه نفسيٌّ أيضاً، دعونا نتذكرْ أنَّه بعدَ انهيارِ عامِ ١٨٧٣ وانهيارِ عامِ ١٩٢٩؛ وقعَ النَّاسُ في حالةٍ من الاكتئابِ (العقليِّ)، والَّذي ـ في كثيرٍ من الأحيانِ ـ قد أدَّى إلى الانتحار.

أصبحت الحركاتُ البرجوازيَّةُ الصَّغيرةُ والحركاتُ البروليتاريَّةُ الَّتي ظهرَت خلالَ هذه الفترةِ معارضةً واضحةً للِّيبراليَّةِ في الاقتصادِ، وسيحدثُ الشَّيءُ ذاته تقريباً بعدَ انفجارِ «فقاعاتِ» العملةِ المشفَّرةِ، حيث إنَّ أيديولوجيَّةَ اللِّيبراليَّةِ الاقتصاديَّةِ (الَّتي تعاني بالفعلِ من أزمةٍ اليوم) ستؤولُ إلى السَّيطرةِ الاستبداديَّةِ الصَّارمةِ من قِبَلِ «أسيادِ المالِ»، كما ستبدأ المرحلةُ الأخيرةُ من بناءِ معسكرِ الاعتقالِ المصرفيِّ الإلكترونيِّ.

وكما نتوقَّعُ؛ فإنَّ ذلك ليسَ «صعباً»، بدلاً من ذلك، فإنَّ هذا السِّيناريو ينبثقُ من خططِ «أسيادِ المالِ» الَّذين يسعون جاهدين لكي يصبحوا «أسياد العالم»، لذلك سنشرحُ هذ السِّيناريو ونعلنه، كي لا تتحقَّقَ خططُ «مالكي الأموال».

الفصل الخامس

المالُ الرَّقميُّ: هل يصبحُ الذَّهبُ نقطةَ ارتكاز؟

العملاتُ المشفَّرة: هل هي خلاصٌ للبشريَّةِ؟

موضوعُ العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ المشفَّرةِ (cryptocurrency)هو الموضوعُ الرَّئيسُ في العالمِ ووسائلِ الإعلامِ الرُّوسيَّةِ، حيثُ يتمُّ التَّحدُّثُ عن فضائلِ هذه الأموالِ الخاصَّةِ الافتراضيَّةِ بكلِّ طريقة... «هذا هو المالُ الَّذي يمكنُ لأيِّ شخصٍ إصدارُه واستخدامُه»، وبالتَّالي؛ «فإنَّ هذه العملاتِ سوف تقوِّضُ احتكارَ المصرفيِّين لإصدارِ العملاتِ....ونعني بذلك الأشخاصَ البغيضين «المقرضين للمالِ»، الَّذين استولوا على السُّلطةِ في عالمِ المالِ، وفرضوا الضَّريبةَ على البشريَّةِ».

تعتمدُ معظمُ العملاتِ المشفَّرةِ على استخدامِ تقنيَّةِ blockchain، والَّتي تتيحُ للمشاركين في المعاملاتِ الاستغناءَ عن الوسطاءِ الماليِّين وغيرِهم من الوسطاءِ، وعن جميعِ أنواعِ المراقبين والمشرفين (الرَّقابة الماليَّة والهيئات التَّنظيميَّة)، يتمُّ التَّحكُّم في عمليَّاتِ التَّشفيرِ من قِبَلِ المشاركين أنفسِهم، ولكلٍّ منها صورةٌ كاملةٌ لجميعِ المعاملاتِ والعمليَّاتِ المسجَّلةِ في البروتوكولاتِ الإلكترونيَّةِ باستخدامِ تقنيَّةِ blockchainالمذكورةِ أعلاه.

يتمُّ ضمانُ «شفافيَّة» جميعِ المعاملاتِ والتَّسوياتِ باستخدامِ العملاتِ المشفَّرةِ في الوقتِ نفسِه، وتضمنُ لكلِّ شخصٍ إخفاءَ هويَّته، وذلك بمساعدةِ التَّشفير.

بفضلِ المزايا المدرجةِ للعملاتِ المشفَّرةِ وغيرِها من المزايا الأُخرى؛ فإنَّها تتيح لمستخدميها تنفيذَ المعاملاتِ بشكلٍ أسرعَ وأرخصَ، وكذلك تضمنُ الحدَّ من الخسائرِ المحتملةِ من الاحتيالِ وخيانةِ الأمانةِ من جانبِ المشاركين الآخرين.

من المهمِّ أيضاً أن يكونَ جميعُ المشاركين في العلاقاتِ الماليَّةِ والاقتصاديَّةِ في عالمِ العملاتِ متشابهين ومتساوين، وأنَّهم يعملون جميعاً بشكلٍ أفقيٍّ (ما يسمَّى بشبكاتِ «نظير إلى نظير»)، ولا توجدُ خطوطٌ رأسيَّةٌ وإداريَّةٌ هناك.

يستخلصُ بعضُ مؤيِّدي العملاتِ المشفَّرةِ استنتاجاتٍ بعيدةَ المدى؛ يقولون إنَّ هذه الأموالَ الجديدةَ ستصبحُ أساساً لمجتمعٍ «رقميٍّ» جديدٍ يتغلَّبُ على جميعِ أوجهِ القصورِ والظُّلمِ في الرَّأسماليَّةِ الحديثةِ من خلالِ نظامِها النَّقديِّ المفيدِ.

بالإضافةِ إلى العملةِ المعروفةِ باسمِ «البيتكوين» (من مواليدِ كانون الثَّاني ٢٠٠٩)؛ اليومَ ـ وفقاً للخبراءِ ـ تمَّ تسجيلُ ميلادِ حوالي ألفي عملةٍ مشفَّرةٍ أُخرى، حيثُ تقدَّرُ الرَّسملةُ الإجماليَّةُ لمئاتِ العملاتِ الأكثرِ شيوعاً في العالمِ بحوالي ٣٠ مليار دولار (حصَّةُ البيتكوين حوالي الثُّلثين).

«كعبُ أخيل»: العملاتُ المشفَّرة

مع كلِّ مزايا العملاتِ المشفَّرةِ؛ إلَّا أنَّها تعاني أيضاً من أوجهِ قصورٍ خطيرةٍ، والَّتي يتمُّ ذكرُها بشكلٍ أقلَّ تكراراً وأكثرَ هدوءاً، ويكمنُ جوهرُ أوجهِ القصورِ في أنَّها عملاتٌ افتراضيَّةٌ، أي أنَّها لا تولدُ في الاقتصادِ، ولكن بالمعنى المجازيِّ، في «المعوجة الرَّقميَّة»، أي في أجهزةِ الكمبيوتر والشَّبكاتِ الإلكترونيَّةِ، فالعملاتُ الرَّقميَّةُ ليس لها صلةٌ بالعالمِ الحقيقيِّ للسِّلعِ والخدماتِ.

يُوعدُ «المقامرون» فقط بأنَّ هذه الوحداتِ من العملاتِ المشفَّرةِ ـ «النَّظَّارات الرَّقميَّة» ـ يمكنُ تحويلُها لاحقاً إلى شيءٍ «سائل» (نقود عاديَّة، أوراق ماليَّة) أو «صُلب» (بعض السِّلع)، ولكن يوجدُ هنا نوعان من «الأشياءِ غيرِ السَّارَّة»:

أوَّلاً: يعني أنَّ أيَّ تحويلٍ لعملةٍ افتراضيَّةٍ يتمُّ فيه تجاوزُ حدودِ «المعتقلِ الرَّقميِّ» إلى العالمِ الحقيقيِّ قد ينطوي على خطرِ فقدانِ المشاركِ في العمليَّةِ لعدمِ الكشفِ عن هويَّته.

ثانياً: من الصَّعبِ القولُ مُقدَّماً ما هي نسبُ تبادلِ العملةِ الافتراضيَّةِ مقابلَ النُّقودِ أو الأوراقِ الماليَّةِ أو السِّلعِ أو الخدماتِ الحقيقيَّةِ، بمعنى آخر: لا تملكُ الأموالُ الافتراضيَّةُ قوَّةً شرائيَّةً مُستدامةً.

رغمَ أنَّ عملةَ البيتكوين نفسَها ظلَّت منذُ عدَّةِ سنواتٍ ـ منذُ نشأتها ـ في اتِّجاهٍ تصاعديٍّ ثابتٍ (حيث كان سعرُ وحدةٍ واحدةٍ من «العملة» يساوي سِنتاً واحداً، فقد قفزَ سعرُها اليومَ إلى ١٧٠٠ دولار)، برغمِ حدوثِ العديدِ من التَّقلُّباتِ الحادَّةِ والرُّكودِ لفترةٍ من الزَّمن.

يُسمَّى ذلك في لغةِ المهنيِّين بـ«التَّقلُّبِ الشَّديد»، وهذا ما يجعلُ من العملةِ الرَّقميَّةِ المشفَّرةِ cryptocurrency عملةً سيِّئةً، لأنَّ الوظيفةَ الرَّئيسةَ للمالِ هي تحقيقُ وظيفةِ المكافئِ العالميِّ.

يعدُّ «الاتِّجاهُ التَّصاعديُّ» للعملاتِ المشفَّرةِ الَّتي ضجَّت به وسائلُ الإعلامِ ـ وفقاً للخبراءِ الرَّصنيين ـ مقامرةً أُخرى من فئةِ «الفقاعاتِ المضخَّمة»، وسوف ينتهي كلُّ ذلك بالانهيارِ وخسارةِ المالِ (بالنِّسبةِ لأولئك الَّذين اشتروا عملاتٍ افتراضيَّةٍ)، مع الأخذِ بالاعتبارِ خسارةَ

الوقتِ والجهدِ (لأولئك الَّذين «استخرجوا منها»)، ولن يتمَّ تعويضُهم عن الخسائرِ، نظراً لأنَّه ليس للعملاتِ الافتراضيَّةِ ضمانٌ.

ضمانُ العملات المشفرة بالذهب:

من الفكرة إلى المشروعات الرائدة

عموماً، كان لدى مؤيّدي العملةِ المشفَّرةِ فكرةُ إنشاءِ عملةٍ رقميَّةٍ آمنةٍ، فمن ناحيةٍ؛ سيساعدُ ذلك في الحفاظِ على جميعِ المزايا المذكورةِ أعلاه للأموالِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ، ومن ناحيةٍ أُخرى؛ سيساعدُ ذلك في تحويلِ العملاتِ المشفَّرةِ إلى نقودٍ حقيقيَّةٍ، والَّتي سيكونُ لها «قيمةٌ جوهريَّةٌ»، وبالتَّالي؛ ستكونُ قادرةً على أداءِ وظيفةِ «المكافئ العالميّ»، وفي الوقتِ نفسِه؛ وظيفةُ «اكتنازٍ» (تراكمُ الكنوزِ والحفاظُ عليها).

وهكذا ومن أجلِ تحقيقِ الامانِ؛ اقتُرِحَ استخدامُ أحدِ الأصولِ الَّتي تمَّ اختبارُها على مدارِ قرونٍ، والَّتي تُسمَّى: الذَّهب، وذلك من أجلِ النَّوعِ الجديدِ من المالِ الَّذي يسمَّى «العملةَ الذَّهبيَّةَ المشفَّرة».

في البدايةِ نوقشت فكرةُ هذه العملةِ على صفحاتِ المجلَّات وعلى الإنترنت، وقبلَ ثلاثِ سنواتٍ؛ ظهرت التَّقاريرُ الأولى عن المشروعاتِ الرَّائدة.

في عامِ ٢٠١٤؛ قرَّرَ روَّادُ الأعمالِ الكنديُّون إطلاقَ عملةٍ افتراضيَّةٍ تُسمَّى «Minacoin» بضمانِ الذَّهب، وكانت هناك تقاريرُ تفيدُ بأنَّه تمَّ شراءُ قضيبين من السَّبائكِ، وزنُ كلٍّ منهما ٤٠٠ أوقيَّة للمشروعِ بقيمةِ مليون دولار (المبلغُ الدَّقيقُ كانَ ١٠٥٠,٠٠٠ دولار).

لم تكن هناك معلوماتٌ حولَ موكبِ الاحتفالِ بالعملةِ الجديدةِ على هذا الكوكبِ، يمكنُ الافتراضُ أنَّ مصيرَ معظم العملاتِ المشفَّرةِ ...الموت!: حيثُ إنَّ معدَّلَ موتِ العملاتِ الرَّقميَّةِ مرتفعٌ للغايةِ، ومعظمُ «المواليد الجدد» يتوقَّفون عن الوجودِ بعدَ بضعةِ أيَّامٍ (أو أسابيع) من ولادتهم.

في نهايةِ مايو ٢٠١٥؛ قيلَ إنَّ شركةَ العملةِ الرَّقميَّةِ الذَّهبيَّةِ Anthem Vault، وهي شركةٌ تعملُ في المعادنِ والتِّكنولوجيا الماليَّةِ، ستوفِّرُ عملةَ «هايك»، وسيتمُّ تقييمُ قيمتِها بـ:١ غرام من الذَّهبِ للوحدةِ، وسيتمُّ تداولُها بأسعارِ السُّوقِ الحاليَّةِ للذَّهبِ، وبالمناسبة: تمَّت تسميةُ

العملةِ بـ«هايك» على شرفِ الاقتصاديِّ النِّمساويِّ فريدريش هايك، وهذه ليست مصادفةً بالطَّبع، لأنَّ هايك كان مروِّجاً للمالِ الخاصِّ، وكان يعتقدُ أنَّ أكثرَ النُّقودِ «صحَّةً» هي الذَّهبيَّة، كما وعدَ المبادرون في المشروعِ بأن تتخلَّصَ العملةُ الجديدةُ من نقصِ عملةِ البيتكوين، أي من التَّقلُّباتِ العاليةِ.

وجادلوا بأنَّ العملةَ الجديدةَ ستكون مطلوبةً بشكلٍ خاصٍّ في بلدانِ العالمِ النَّامي، حيثُ لوحظَ تزايدُ تقلُّبِ العملاتِ المحلِّيَّةِ، بالإضافةِ إلى ذلك؛ أعلنَ مطوِّرو المشروعِ عن المزايا التِّكنولوجيَّةِ للعملةِ.

وأكَّدوا أنَّ «هايك» محميَّةٌ عمليَّاً من مخاطرِ هجماتِ الشَّبكةِ، نظراً لأنَّ نظامَ تأكيدِ الدَّفعِ المدروسِ جيِّداً لا مركزيٌّ. لقد مرَّ عامانِ منذُ الإعلانِ عن مشروعِ «هايك» للعملات، لكن لم تكن هناكَ رسائلُ جديدة، يجبُ افتراضُ أنَّ بدءَ التَّشغيلِ لم ينجحْ.

في عامِ ٢٠١٥؛ تمَّ الإعلانُ أيضاً عن إطلاقِ عملةِ التَّشفيرِ Haurum المدعومةِ بالذَّهبِ، وفي عامِ ٢٠١٦؛ تمَّ الإعلانُ عن المرحلةِ الثَّانيةِ من إطلاقِ هذه العملةِ، وبحسبِ مركزِ رصدِ العملاتِ (عرض ولادة العملات المعدنيَّة الجديدة - RICO)؛ تمَّ الإبلاغُ عن أنَّ كلَّ وحدةٍ Haurum (أو رمزٍ مميَّز) سيتمُّ تقسيمُه إلى ٨ آلافِ وحدةٍ أصغر (XAUR)، ما يؤدِّي إلى زيادةِ مقدارِ العملةِ المشفَّرةِ المتاحةِ في السُّوقِ، كما أنَّ الأساسَ التِّكنولوجيَّ للعملةِ الجديدةِ هو تقنيَّةُ blockchain الخاصَّةُ بالعملةِ المشفَّرة، ووفقاً للمطوِّرين؛ فإنَّ أساسَ كلِّ رمزٍ (وحدة) هو ١ غرام من الذَّهب على أعلى تقدير.

ووفقاً للمطوِّرين في وقتِ إطلاقِ المشروعِ؛ كانَ هناكَ بالفعلِ احتياطيٌّ من الذَّهبِ لتغطيةِ العملةِ، لكنَّهم لم يحدِّدوا حجمَ الاحتياطيِّ، بينما ادَّعَت الشَّركةُ أنَّه يمكن دائماً استبدالُ وحداتِ عملةِ Haurum بالذَّهبِ (ووعدوا بتسليمِ الذَّهب إلى أيِّ بلدٍ في العالم)، أو بيعه بسعرِ الصَّرفِ الحاليِّ.

قبلَ نهايةِ العرضِ الأوَّليِّ؛ تمَّ عرضُ وحداتِ العملةِ الجديدةِ المميَّزةِ بخصمٍ كبيرٍ، ووفقاً للشَّركةِ؛ ستذهبُ العائداتُ إلى زيادةِ احتياطيِّ الشَّركةِ من الذَّهبِ، بكلِّ الأحوالِ؛ كانَ سعرُ واحد Haurum بالقيمةِ الدُّولاريَّةِ وقتَ النَّشرِ يساوي ٤٤٦ دولاراً.

ولكن ما أثارَ الاسئلةَ على الفورِ، إلى جانبِ الحذرِ؛ هو عدمُ الإعلانِ عن أيِّ احتياطيٍّ للذَّهبِ في وقتِ إطلاقِ العملةِ، بالإضافةِ إلى ذلك: كانَ من المفاجئ أنَّ السّعرَ الأوليَّ للعملةِ أقلُّ مرَّتين من سعرِ الذَّهبِ، ومع ذلك، وبعدَ ضجيجٍ؛ بدأ التَّشغيلُ، ولكن ..لم تظهرْ أيُّ معلوماتٍ حولَ مشروعِ Haurumفي وسائلِ الإعلامِ، يبدو على الأرجحِ أنَّها «فراشةٌ أُخرى ليومٍ واحد».

في أوائلِ شهرِ مايو من هذا العام؛ عرضت قنواتُ الأخبارِ رسالةً مثيرةً مفادُها أنَّ دولةَ الإماراتِ العربيَّة المتَّحدة ستقومُ بإصدارِ عملةٍ ذهبيَّةٍ مشفَّرة، وقد أعلنَت شركةُ التِّقنياتِ الماليَّةِ الإسلاميَّةِ OneGram، ومقرُّها في عاصمةِ دولةِ الإماراتِ العربيَّةِ المتَّحدةِ، دبي، عن ذلك، وصرَّحَت أنَّها قد دخلَت في اتِّفاقيَّةٍ مع شركةِ GoldGuardلإنشاءِ عملةٍ مشفَّرةٍ مدعومةٍ بالذَّهب.

أكَّد المسؤولون في دولةِ الإماراتِ العربيَّةِ المتَّحدةِ بيانَ الشَّركةِ، وأعربوا عن دعمِهم للمشروعِ، ولَمَّحوا إلى أنَّ الأمرَ يتعلَّقُ بإصدارِ عملةٍ مشفَّرةٍ مخصَّصةٍ للعالمِ الإسلاميِّ بأسره.

عموماً؛ يعدُّ هذا المشروعُ نسخةً محدَّثةً من مشروعِ Golden Dinar، الَّذي تمَّ «فقسه» في العالمِ الإسلاميِّ منذُ نهايةِ القرنِ الماضي (ولكن لم يتمَّ تنفيذُه على الإطلاق)، حيثُ يخطِّطُ المشروعُ لجمعِ ٥٥٥ مليون دولار خلالَ ما يسمَّى «التَّمويلَ الجماعيَّ»، أو العرضَ الأوليَّ للعملاتِ المعدنيَّةِ (ICO)، وسيكونُ حجمُ إصدارِ OneGram أكثرَ من ١٢ مليون (العددُ المحدَّد: ١٢،٤٠٠،٧٦٨) قطعةً نقديَّةً، وسيتمُّ ربطُ سعرِ القطعةِ (العملة) بسعرِ الذَّهبِ الحاليِّ.

الميزةُ الرَّئيسةُ للعملةِ المشفَّرةِ «المسلمةِ» هي أنَّه سيتمُّ ضمانُها بالذَّهبِ، حيثُ إنَّ كلَّ وحدةٍ واحدةٍ من OneGramCoin تتوافقُ مع تكلفةِ ١ غرام من الذَّهب، وقد شدَّد إبراهيم محمد؛ الرَّئيسُ التَّنفيذيُّ لشركةِ OneGram، على أنَّ الشَّركةَ تسعى جاهدةً إلى إنشاءِ وسائطَ إلكترونيَّةٍ لتخزينِ الذَّهبِ، بحيثُ يمكنُ استخدامُها من قِبَلِ ربعِ سكَّانِ العالمِ، وهو عدد البشرِ الَّذين يتَّبعون الإسلامَ على هذا الكوكبِ اليومَ.

من المقرَّرِ أن يتمَّ فتحُ البابِ لتداولِ «العملةِ الرَّقميَّةِ الجديدةِ» في ٢١ أيَّار، وتتوقَّعُ الشَّركةُ بيعَ أكثر من ١٢ مليون رمزٍ في يومٍ واحدٍ، أي ما يعادلُ ١٢ طنَّاً من الذَّهبِ.

من بينِ جميعِ مشاريعِ العملةِ المشفَّرةِ بالذَّهبِ؛ يعدُّ المشروعُ المعلنُ عنه في الإماراتِ هو الأكبر، والأهمُّ من ذلك أنَّه حصلَ على دعمٍ سياسيٍّ من المسؤولين الإماراتيِّين، ودعمٍ معنويٍّ من العالمِ الإسلاميّ.

في الأشهرِ المقبلةِ؛ سيتَّضحُ ما إذا كانَ هذا المشروعُ سيصلُ إلى المصيرِ الَّذي وصلَت إليه المشاريعُ السَّابقةُ من العملاتِ المشفَّرةِ بالذَّهبِ، أو ما إذا كانَ يمكنُ وضعُ عملةِ OneGram في المدار.

السُّؤالُ الكبيرُ: ما هو مستقبلُ العملاتِ الذَّهبيَّةِ المشفَّرة ؟

في الواقعِ؛ لا بدَّ من طرحِ سؤالٍ مشروعٍ: لماذا كانَ هناكَ الكثيرُ من الشَّركاتِ النَّاشئةِ الصَّاخبةِ والمروِّجةِ للعملاتِ الذَّهبيَّةِ المشفَّرةِ على مدى السَّنواتِ الثَّلاثِ الماضية، ثمَّ حلَّ الصَّمتُ التَّامُّ؟ هناك العديدُ من الافتراضاتِ:

أوَّلاً: عانَت المشاريعُ من انتكاساتٍ ناجمةٍ عن بعضِ التَّقديراتِ الخاطئةِ للمبادرين.

ثانياً: أخفَت المغامراتُ الاحتياليَّةُ وراءَ مشاريع العلاقاتِ العامَّةِ محاولاتٍ لجمعِ أموالِ المواطنين البسطاءِ بشكلٍ مُفرط.

ثالثاً: تمَّ وضعُ «العصيِّ في العجلاتِ» من جانبِ أولئك الَّذين أعاقَتهم العملاتُ الذَّهبيَّةُ المشفَّرةُ من تحقيقِ خططهم ......

لا توجدُ إجاباتٌ جاهزة.

لأنَّه لا توجد معلوماتٌ مؤكَّدةٌ، لكنَّ الفرضيَّةَ أدناهُ هي الأكثرُ ترجيحاً.

لا تتوافقُ الأموالُ الرَّقميَّةُ المستقرَّةُ (من حيثُ القوَّةُ الشِّرائيَّةُ) المدعومةُ بأصولٍ حقيقيَّةٍ مع خططِ أولئك الَّذين يروِّجون للأموالِ الرَّقميَّةِ الافتراضيَّةِ، حيث إنَّ المبادرين في مثلِ هذه المشروعاتِ لا يحتاجون في الواقعِ إلى أموالٍ مُستدامةٍ، ولكن إلى أدواتٍ للمقامرةِ والمضاربةِ، لأنَّ هذه «الأدوات» بالضَّبط هي الَّتي توفِّرُ الطَّلبَ المحمومَ من المواطنين عديمي الخبرةِ.

لنأخذ البيتكوين مثالاً: ففي عامِ ٢٠٠٩ عندما تمَّ إطلاقُ هذه العملةِ؛ كانَت قيمةُ «العملةِ»، القطعة الواحدة، تساوي سينتاً (جزءاً ضئيلاً من المائة)، وفي العامِ الماضي؛ تجاوزَ متوسِّطُ السِّعرِ السَّنويِّ «للعملةِ» بالفعلِ: ١٠٠٠ دولار، وفي الوقتِ الحاليِّ (أيَّار ٢٠١٧)؛ ارتفعَ السِّعرُ بالفعلِ إلى ١٧٠٠ دولار، وقد يصلُ السِّعرُ في المستقبلِ القريبِ إلى مئاتِ الآلافِ من الدُّولارات، وحتَّى إلى مليون دولار، وهكذا يتمُّ بناءُ هرم ماليٍّ عملاقٍ، ولكنَّه سوف ينهارُ حتماً.

من جهةٍ أُخرى؛ لا تتناسبُ مشاريعُ العملاتِ الرَّقميَّةِ الذَّهبيَّةِ مع خططِ بناءِ هرمٍ ماليٍّ مشفَّرٍ، «نكرِّرُ مرَّةً أُخرى أنَّ الحديثَ يدورُ حولَ المبادرين بحسنِ نيَّةٍ لإطلاقِ العملاتِ الرَّقميَّةِ الذَّهبيَّةِ»، وليس عن المحتالين، بالتَّأكيد، سوف يستغلُّ المحتالون أيضاً فكرةَ العملةِ الذَّهبيَّةِ المشفَّرةِ ويقومون بجمعِ الأموالِ من المواطنين السُّذَّج، حيثُ لا يتدخَّلُ المحتالون بشكلٍ خاصٍّ في بناءِ أهراماتِ العملةِ المشفَّرةِ العملاقة، لأنَّ مشاريعَ المحتالين هي «فراشاتٌ ليومٍ واحدٍ».

ومن المهمِّ الإشارةُ إلى أنَّ المشروعاتِ الحقيقيَّةَ للعملاتِ الرَّقميَّةِ المضمونةِ بالذَّهبِ لا تنسجمُ أيضاً مع خططِ «مالكي الذَّهبِ» الحقيقيِّين، ونعني بذلك جزءاً من الأوليغارشيَّةِ الماليَّةِ العالميَّةِ الَّتي تربطُ مصالحها بـ«المعدنِ الأصفرِ». تقليديَّاً، تسمَّى هذه المجموعةُ من الأوليغارشيَّةِ الماليَّةِ العالميَّةِ: روتشيلد، حيثُ تهدفُ خططُها العالميَّةُ إلى استعادةِ معيارِ الذَّهبِ بشكلٍ أو بآخر (والَّذي نشأ في النِّصفِ الثَّاني من القرنِ التَّاسعَ عشرَ وبصورةٍ مجزَّأةٍ «مثل معيارِ الدُّولارِ الذَّهبيِّ» حتَّى السَّبعينات من القرنِ الماضي)، وأيَّاً كان الشَّكلُ الَّذي تتمُّ فيه استعادةُ المعيارِ الذَّهبيِّ (لا يمكننا استبعادُ مثل هذا الخيار)، فيجبُ أن يكونَ بالضَّرورةِ تحتَ سيطرةِ «سادةِ الذَّهبِ» الحقيقيِّين، وهكذا فإنَّ العملاتِ المشفَّرةَ المرتبطةَ بالذَّهبِ لا تنسجمُ مع الخططِ الطَّموحةِ لِـ «مالكي الذَّهب».

«الرَّقمُ» والذَّهب: زواجُ المنفعةِ المتبادلة

حولَ العملاتِ المشفَّرةِ المضمونةِ بالمعادنِ الثَّمينةِ

من الواضحِ أنَّ الجميعَ قد بدأوا يفهمونَ اليومَ أنَّ عملاتِ البيتكوين والأثير ومعظمَ العملاتِ المشفَّرةِ لا يمكن أن يُطلقَ عليها اسمُ المال، حيث إنَّ أهمَّ خاصِّيَّةٍ للنُّقودِ تكمنُ في استقرارها واستقرارِ قوَّتها الشِّرائيَّةِ فيما يتعلَّقُ بعالمِ السِّلعِ والأموالِ الرَّسميَّة، حيثُ إنَّ العملاتِ الرَّقميَّةَ الخاصَّةَ يمكن أن ترتفعَ أو تنخفضَ بنسبةِ ١٠-٢٠، أو حتَّى بنسبةٍ أكثرَ خلالَ اليومِ الواحدِ، وبالنَّظرِ إلى «تقلُّبِها»؛ فلا يمكنُها أداءُ المهامِ الرَّئيسةِ للنُّقودِ: كمقاييس للقيمة، أو كوسيلةٍ للتَّبادلِ والدَّفع، لذلكَ فإنَّ اسمَ «أداةِ المضاربةِ» هو أكثرُ ملاءمةً للعملاتِ المشفَّرةِ الحاليَّةِ.

بينما تعتبر بلغةِ أولئك الَّذين يحاولون تحديدَ حالةِ العملاتِ المشفَّرةِ باستخدامِ القواعدِ القانونيَّةِ الحاليَّةِ، كـ: «أصول ماليَّة»، «رمز نقديّ»، «أداة ماليَّة»، «سلعة تبادل»... إلخ.

على الرَّغمِ من حمَّى المضاربةِ الحاليَّةِ حولَ العملاتِ المشفَّرةِ في العالم؛ لا يريدُ الجميعُ الانخراطَ في لعبةِ القمارِ بأداةٍ جديدةٍ، فالجميعُ يحبُّ العملاتِ المشفَّرةَ cryptocurrency، لكن ليس كأداةٍ في لعبةِ المضاربةِ، وإنَّما كأداةٍ يمكن أن تؤدِّي وظائفَ المالِ.

في الواقع؛ هناكَ نوعان من مزايا العملةِ المشفَّرةِ cryptocurrencyبالمقارنةِ مع الأموالِ العاديَّةِ (خاصَّةً غير النَّقديَّة).

أوَّلاً: جميعُ المعاملاتِ الَّتي تتمُّ باستخدامِ النُّقودِ الرَّقميَّةِ «شفَّافة»، ويتمُّ ضمانُها بوساطةِ تقنيَّةِ «دفاترِ الأستاذِ الموزَّعة»، أو «سلاسل الكتلة » (blockchain) أي يوفِّرُ المالُ الرَّقميُّ النِّظامَ والعدالةَ في أنواعٍ من المعاملاتِ المختلفةِ، فالغشُّ والتَّزويرُ مُستبعدان.

ثانياً: يتمُّ ضمانُ عدمِ الكشفِ عن هويَّةِ المشاركين في المعاملةِ (السِّرِّيَّة) الَّتي تستخدمُ الأموالَ المشفَّرة، ولكن لجعلِ العملاتِ المشفَّرةِ أموالاً حقيقيَّةً؛ فمن الضَّروريِّ أن يكونَ لديها أمانٌ، ولكن لا تتمتَّعُ البيتكوين Bitcoinوالإثيرات والعملاتُ الرَّقميَّةُ الخاصَّةُ الأُخرى بمثلِ هذا الدَّعمِ، لذلك غالباً ما يُطلق عليها: «افتراضيَّة»، وبالتَّالي فهي «متذبذبة».

وبالنِّسبةِ لأولئك الَّذين يرغبون في جعلِ العملاتِ المشفَّرةِ أموالاً حقيقيَّةً؛ يتبادرُ الذَّهبُ إلى الذِّهنِ أوَّلاً، ولكن: ظلَّ الذَّهبُ لقرون عديدة يُستخدم كـ«مالٍ» أو ضامنٍ «مرتبط بها» للنُّقودِ الورقيَّةِ (المعيار الذَّهبيّ للقرنين التَّاسعَ عشر والعشرين).

نحنُ اليومَ في العامِ العاشرِ للعملةِ المشفَّرةِ (العدُّ من لحظةِ إطلاقِ Bitcoinفي كانون الثَّاني ٢٠٠٩)، وخلالَ هذا الوقتِ؛ تمَّ إنشاءُ وإطلاقُ عددٍ لا يُحصى من العملاتِ المشفَّرةِ في العالم، حيثُ يُقاسُ العددُ الإجماليُّ لها بالآلاف، إلَّا أنَّ حوالى ٩٠ ٪، وربَّما ٩٩ ٪ من هذه العملاتِ المشفَّرةِ هي «فراشاتٌ ليوم واحد»، وحتَّى الآن؛ تمَّ تسجيلُ وجودِ حوالي ١٥٠٠ نوعٍ من العملاتِ المشفَّرةِ في العالم، ولكنَّ قليلاً منها بقيَ على قيدِ الحياة، ولم تتجاوزْ حياةُ من ١٠٠ إلى ١٥٠ من بعضِ العملاتِ المشفَّرةِ «الأساسيَّة» المستقرِّةِ (سنةً واحدةً).

في الواقع، ولتاريخه:لم يتمّ العثورُ على عملاتٍ رقميَّةٍ مع ضمانِ الذَّهبِ في هذه العملاتِ «الأساسيَّة»، وفي الوقتِ نفسِه؛ كانَ هناكَ بالفعلِ العديدُ من الشَّركاتِ النَّاشئةِ، ومع ذلك فقد تحوَّلَت العملاتُ المشفّرةُ للذَّهب إلى «فراشاتٍ ليومٍ واحد»، كما كان الحالُ مع العملةِ الكنديَّةِ الافتراضيَّةِ Minacoin، والعملةِ الرَّقميَّةِ الذَّهبيَّةِ لشركةِ Anthem Vault.

ولكن ما هي أسبابُ هذا النَّوعِ من النِّهاياتِ الحزينة؟ هل هو سوءُ تقديرِ المطوِّرين؟ أم هي الإجراءاتُ الهدَّامةُ من قِبَلِ المنافسين الَّذين لا يريدون أن يكونَ لديهم منافسون في سوقِ العملةِ المشفَّرةِ، خوفاً من سابقةِ إنشاءِ أموالٍ رقميَّةٍ حقيقيَّةٍ؟ أو ربَّما: مغامرةٌ شائعةٌ تحتَ ستارِ بدءِ التَّشغيلِ «غير المجدول»؟!.

ولكن يبدو أنَّ هناك لحظةً سيبدأ فيها ظهورُ العملاتِ الرَّقميَّةِ الذَّهبيَّةِ الأولى في بلدان مختلفةٍ من العالم، ففي عامِ ٢٠١٧؛ أطلقت مجموعةٌ من روَّادِ الأعمالِ من روسيا منصَّةَ « GoldMint blockchain» بالعملةِ المشفَّرة الذَّهبيَّة، أي تلك الَّتي يرتبط سعرُها بقيمةِ الذَّهب، حيثُ كانت كلفةُ «الرَّمزِ المميَّزِ الذَّهبيِّ» تساوي دائماً سعرَ أونصةِ تروي في سوقِ لندن للذَّهبِ « London Bullion Market»، بحيثُ يتمُّ تأمينُها من خلالِ الذَّهبِ الفعليِّ الموجودِ في خزائنَ آليَّةٍ في البنوكِ الشَّريكةِ للمشروع، وقد تمَّ إجراءُ أوَّلِ رمزٍ مميَّزٍ في ٢٠ أيلول، تمَّ فيه جمعُ ٥ ملايين دولار.

في أوائلِ أيَّار ٢٠١٧؛ أعلنَت الإماراتُ العربيَّةُ المتَّحدةُ (الإمارات العربية المتحدة) عن إطلاقِ عملةٍ ذهبيَّةٍ مشفَّرةٍ (كما ذكرنا سابقاً)، حيث تبنَّت شركةُ OneGramالإسلاميَّة،

ومقرُّها في دبي المشروعَ، وأبرمَت اتِّفاقاً مع GoldGuard لإنشاءِ الأصولِ الرَّقميَّةِ المضمونةِ بالذَّهبِ، ووفقاً لتقاريرِ وسائلِ الإعلام؛ نصَّت الاتِّفاقيَّةُ مع GoldGuard على بناءِ مخزنٍ للمعادنِ الثَّمنيةِ في المنطقةِ الحرَّةِ بمطارِ دبي، ويخطِّطُ المبادرون في المشروعِ لجمعِ ٥٥٥ مليون دولار من خلال ما يسمَّى بالتَّمويلِ الجماعيِّ، أو الإصدار ICO (العرضُ الأوَّليُّ للعملاتِ المعدنيَّة)، وستُصدرُ OneGramأكثرَ من ١٢ مليون (العدد المحدَّد: ٧٦٨،٤٠٠،١٢) قطعة نقديَّة، وهو ما يعادلُ ١٢ طنَّاً من المعادنِ الثَّمينةِ، كما شدَّدَ إبراهيم محمَّد؛ الرَّئيسُ التَّنفيذيُّ لشركةِ OneGramعلى أنَّ الشَّركةَ تسعى جاهدةً إلى إنشاءِ وسائطَ إلكترونيَّةٍ لتخزينِ الذَّهبِ، بحيثُ يمكنُ استخدامُه من قِبَلِ ربعِ سكَّانِ العالم، أي عدد النَّاس الَّذين يتَّبعون الإسلامَ على هذا الكوكبِ اليومَ، لذلك توظِّفُ OneGram مستشارين شرعيِّين لمراقبةِ الممارساتِ الماليَّةِ، للتَّأكُّدِ من أنَّها متوافقةٌ مع الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ.

يمثِّلُ القطاعُ الماليُّ الإسلاميُّ حاليَّاً ١٪ من إجماليِّ النَّاتجِ المحلِّيِّ العالميِّ، وينمو بمعدَّلِ ٢٠٪ تقريباً سنويَّاً، حيثُ يوجدُ في العالمِ أكثرُ من ملياري مسلم.

بكلِّ الأحوالِ، فإنَّ العملاتِ المشفَّرة الحاليَّة مثل Bitcoin- بعبارةٍ ملطَّفةٍ - لا تنسجمُ مع أحكامِ الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ، حيث إنَّ معظمَ المسلمين المؤمنين يتردَّدون في التَّعاملِ مع العملاتِ المشفَّرةِ الخاصَّة، وفي أوائلِ شهرِ نيسان ٢٠١٧؛ صرَّحَ المفتي المصريُّ شوقي علَّام، بأنَّ التَّداولَ بالعملةِ «بيتكوين» لا يتوافقُ مع الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ.

وفي وقتٍ سابقٍ؛ ذكرت هيئةُ الشُّؤونِ الدِّينيَّةِ التُّركيَّةُ (ديانيت) أنَّ البيتكوين «في رأيها» لا يتوافقُ مع أفكارِ الإسلامِ، وحذَّرَ مواطني البلادِ من شراءِ هذه العملةِ المشفَّرة.

من جهتِها؛ لا تتردَّدُ البنوكُ المركزيَّةُ والجهاتُ الرَّقابيَّةُ الماليَّةُ في عددٍ من الدُّولِ الإسلاميَّةِ في الإعلانِ عن أنَّها (أو هي بالفعل) تقومُ بإجراءاتِ تنظيمِ العملاتِ الرَّقميَّةِ، مع مراعاةِ متطلَّباتِ المعاييرِ الإسلاميَّةِ، وفي هذا الإطار؛ صرَّحَ رئيسُ البنكِ المركزيِّ الماليزيِّ؛ محمَّد إبراهيم، أنَّ البنكَ المركزيَّ يشاركُ في تطويرِ قواعدِ تنظيمِ العملةِ المشفَّرة، بحيثُ تتوافقُ مع المعاييرِ الإسلاميَّة.

وفي الوقتِ نفسِه؛ كانت الاستعداداتُ جاريةً لإطلاقِ عملةٍ رقميَّةٍ مدعومةٍ بالذَّهبِ في جزءٍ آخرَ من العالمِ الإسلاميِّ (جنوب شرق آسيا)، ووفقاً لوسائلِ الإعلام؛ فقد تمَّ الإطلاقُ

بالفعل، حيثُ حصلَت الشَّركةُ المنفِّذةُ للمشروعِ HelloGold على إذنٍ من المنظِّمِ الماليِّ في ماليزيا لإنشاءِ وتشغيلِ عملةِ GOLDX المشفَّرة.

ومن أجلِ الامتثالِ للشَّريعةِ الإسلاميَّةِ؛ وافقَت الشَّركةُ على قبولِ عددٍ من الشُّروطِ اللَّازمةِ للعملِ في العالمِ الإسلاميِّ، حيثُ صرَّحَ روبن لي؛ الرَّئيسُ التَّنفيذيُّ والمؤسِّس المشاركُ لِـ «HelloGold» بأنَّهُ بعدَ حصولِ الشَّركةِ على أوَّلِ شهادةٍ «شرعيَّةٍ» في العالمِ لرمزِ GOLDX، فتحت شركةُ HelloGold البابَ لأكثرِ من مليارِ مسلمٍ للوصولِ إلى المنتجِ الماليِّ الجديدِ، وسيتمُّ تأمينُ رموزِ GOLDX من خلالِ احتياطيِّ الشَّركةِ من الذَّهبِ، والَّذي يتمُّ الاحتفاظُ به في سنغافورة، كما سيتمُّ استخدامُ تقنيَّةِ السِّجلَّاتِ الموزَّعةِ Ethereum ERC-20، وبرغمِ أنَّ المشروعَ يستهدفُ العالمَ الإسلاميَّ بأسره؛ إلَّا أنَّه سيتمُّ التَّركيزُ في المستقبلِ القريبِ على توزيعِ رموزِ GOLDX في جنوب شرق آسيا، وخاصَّةً في تايلاند.

من الجديرِ بالذِّكرِ أنَّه في الوقتِ الحاليِّ؛ يتمُّ شراءُ رموزِ GOLDX على موقعِ شركةِ HelloGold نفسِها، بالإضافةِ إلى عملاتِ البيتكوين والإيثرات (والَّتي، بعبارةٍ ملطَّفةٍ، لا تتوافقُ مع المعاييرِ الإسلاميَّةِ).

عموماً، من المتوقَّعِ أن ترى في المستقبلِ القريبِ منافسةً قويَّةً إلى حدٍّ ما بينَ العملتين الرَّقميَّتين الذَّهبيَّتين في العالمِ الإسلاميِّ: GOLDXوَOneGram.

وفي السِّياقِ ذاتِه؛ تتكثَّفُ الجهودُ المبذولةُ لإنشاءِ عملاتٍ رقميَّةٍ ذهبيَّةٍ في العالمِ الغربيِّ، ففي كانون الأوَّل ٢٠١٦؛ أعلنت شركةُ رويال منت البريطانيَّةُ استعداداتِها لإطلاقِ عملةٍ رقميَّةٍ مدعومةٍ بالذَّهبِ، وفي ١ شباط ٢٠١٨ ـ كما ذكرت وسائلُ الإعلامِ البريطانيَّةُ ـ بدأ إصدارُ العملةِ الرَّقميَّةِ الملكيَّةِ الذَّهبيَّةِ «دفور – الفناء (RMG)»، مع العلمِ أنَّ نظامَ هذه العملةِ يعملُ وفقَ تقنيَّةِ «سلسلةِ الكتلةِ blockchain»، كما أنَّ ١ من RMG يعادلُ ١ غرام من الذَّهب، وتتقاضى الشَّركةُ رسوماً مقابلَ تخزينِ الذَّهبِ الخاصِّ بها من ٠،٥٪ إلى ١٪ من متوسِّطِ قيمةِ أصولِ العميلِ في السَّنةِ، بالمناسبة؛ لا تقرُّ الشَّركةُ بحجمِ كمية المعادن الثمينة المخصصة لتغطية العملة .RMG.

من جهتِها؛ أعلنت شركةُ العملةِ الأستراليَّةُ في بيرث بدايةَ هذا العامِ عن تطويرِ عملتِها المشفَّرةِ المدعومةِ بالذَّهب، على أملِ إحياءِ الاهتمامِ الضَّعيفِ بالاستثمارِ في المعادنِ الثَّمينةِ في السَّنواتِ الأخيرةِ، إذ يستغرقُ التَّحضيرُ لإطلاقِ العملةِ المشفَّرةِ من ١٢ إلى ١٨ شهراً، ومع ذلك

لم يتمّ تسميةُ العملةِ المشفَّرةِ الجديدةِ، بينما يؤكّدُ المبادرون في المشروعِ الأستراليِّ على أنَّ العملةَ الرَّقميَّةَ ستستندُ إلى تقنيَّةِ blockchain، والَّتي ستضمنُ موثوقيَّةَ المعاملاتِ الماليَّةِ.

في الواقع؛ من المستحيلِ إجراءُ مراجعةٍ شاملةٍ كاملةٍ للعملاتِ المشفَّرةِ المضمونةِ بالذَّهبِ، أوتلك المطوّرةِ أو الَّتي تمَّ إطلاقُها بالفعل، ويمكنُ الاستعانةُ بموقعِ GoldScape (http://www.goldscape.net/)، والَّذي يراقبُ مثلَ هذه العملاتِ، ومنها: Flashmoni (OZT) البريطانيَّة، و GoldBitsCoin (GBeez) الأستراليَّة، و PureGold (PGT) و(PGG) السَّنغافوريَّة، و AurusGold (AWG) الهولنديَّة، و XGold Coin (XGC) البنميَّة، وGoldCrypto (AUX)، بليز ؛ ريليس (RLS)، الإستونيَّة.

ومع ذلك، فإنَّ المعلوماتِ محدودةٌ للغايةِ عن تلك العملاتِ، حيثُ من المستحيلِ في بعضِ الأحيانِ حتَّى فهمُ ما إذا كانت العملةُ خاصَّةً أو رسميَّةً (تابعةً للدَّولة)، أو: هل سيتمُّ إطلاقُ هذه العملةِ أو تلك؟، أم أنَّها تعملُ بالفعل... إلخ. لا يمكن استبعادُ أن تتحوَّلَ العملاتُ في قائمةِ GoldScapeأعلاهُ إلى «فراشاتٍ ليومٍ واحدٍ»، أو حتَّى إلى خدعٍ رقميَّةٍ صريحةٍ.

من بينِ الأحداثِ الأخيرةِ في العالم؛ يمكنُ تسميةُ بيانٍ أصدرَه رئيسُ فنزويلا نيكولا مادورو في ٢١ فبراير ٢٠١٨ بـ«النَّموذجِ الذَّهبيِّ»، ففي ٢٠ ديسمبر، بدأت فنزويلا في وضعِ عملتِها الرَّقميَّةِ تحتَ اسم: El Petro

ومن المثيرِ للانتباهِ تصريحُ الرَّئيسِ الفنزويليِّ نيكولاس مادورو: «فنزويلا ستقومُ بتطويرِ العملاتِ الرَّقميَّةِ وتخطِّطُ، بالإضافةِ إلى «إل بترو» لإطلاقِ عملةٍ رقميَّةٍ تسمَّى (بترو جولد)»، وقالَ مادورو في خطابٍ تلفزيونيٍّ يوم الأربعاء: «سأطلقُ الأسبوعَ المقبلَ بترو جولد، مدعومةً بالذَّهبِ، والَّتي هي أكثرُ قوَّةً [أمنيَّة]، وقادرةٌ على تقويةِ بترو»، وهنا؛ دعونا ننتبه إلى قولِهِ: «الأسبوع المقبل».

إذ يتَّضحُ من ذلك أنَّ فنزويلا كانَت تستعدُّ لمشروعِ بترو جولد سرَّاً، وهذا ما يفسِّرُ تصريحَ الرَّئيسِ مادورو فيما يتعلَّقُ بإطلاقِ العملةِ «الأسبوعَ القادم».

من المؤكَّدِ أنَّنا سنسمعُ هذا العامَ أيضاً عن إطلاقِ عملاتٍ رقميَّةٍ ذهبيَّةٍ جديدةٍ في بلدان مختلفة من العالم، ولكن يجب أن يُنظرَ إلى هذه العملاتِ على أنَّها ردَّةُ فعلٍ من المجتمعِ لتزايدِ عدمِ الاستقرارِ الماليِّ في العالمِ.

العملاتُ الرَّقميَّةُ:

الحرِّيَّةُ أم الطَّريقُ إلى «معسكرِ الاعتقالِ الرَّقميِّ»؟

شهدَت ولادةُ العملةِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ Bitcoin, (PDC, Private Digital Currencies)، في عامِ ٢٠٠٩؛ بدايةَ عهدٍ جديدٍ من المالِ، ومن المعروفِ أنَّ البيتكوين موجودٌ حصريّاً في شكلٍ إلكترونيٍّ، ولكن هذا ليس هو الاختلافُ الرَّئيسُ عن الأموالِ التَّقليديَّةِ، فحتَّى في العقودِ الأخيرةِ من القرنِ الماضي؛ بدأت الأموالُ التَّقليديَّةُ تفقدُ مظهرَها المألوف، فمعظمُ الأموالِ الحاليَّةِ غيرُ نقديَّةٍ، وموجودةٌ على شكلِ سجلَّاتٍ إلكترونيَّةٍ على الوسائطِ المغناطيسيَّةِ والبصريَّةِ.

تكمنُ الميزةُ الرَّئيسةُ لبيتكوين والأنواعِ الأُخرى من PDCs في أنَّها تضمنُ عدمَ الكشفِ عن هويَّةِ الأطرافِ المشاركين في المعاملاتِ، لأنَّها تستندُ إلى استخدامِ الشَّبكاتِ الَّتي تسمَّى TOR (من بينِ أمورٍ أُخرى تمَّ تطويرُها في ذلك الوقتِ بأمرٍ من وكالاتِ الاستخباراتِ الأمريكيَّةِ والإداراتِ العسكريَّةِ)، حيثُ يتمُّ تعزيزُ سرِّيَّةِ المشاركينَ في المعاملاتِ من خلالِ برامجِ حمايةِ التَّشفيرِ الخاصَّةِ، ولهذا السَّببِ تسمَّى بالعملاتِ المشفَّرةِ الخاصَّةِ.

بالإضافةِ إلى ذلك؛ فإنَّ PDCs، وفقاً لأنصارِ هذا النَّوعِ من المالِ، يريحُ المشاركين في المعاملاتِ من جميعِ أنواعِ الوسطاءِ، بما في ذلك البنوك، ويتمُّ ضمانُ ذلك باستخدامِ تقنيَّةِ «سلسلةِ الكتلةِ blockchain»، وبالتَّالي يصبحُ أيُّ إشرافٍ من جانبِ المنظِّمين الماليِّين أمراً غيرَ ضروريٍّ، حيثُ توفِّرُ تقنيَّةُ blockchainالمفترضةُ تحكُّماً ذاتيّاً فعَّالاً للمشاركين في المعاملةِ، كما أنَّ شبكاتِ PDCsهي نوعٌ من شبكاتِ نظيرٍ إلى نظيرٍ «أفقيَّة»، وليس فيها مشاركون أساسيُّون وغيرُ أساسيِّين، الكلُّ متساوون، وبشكلٍ عامٍّ؛ يعدُّ PDCs نوعاً جديداً من المالِ، والَّذي يتمتَّعُ ـ حسبَ مؤيِّديه ـ بمزايا فقط، وعلى خلفيَّةِ PDCs هذه؛ تصبحُ الأموالُ التَّقليديَّةُ «غيرَ قادرةٍ على المنافسةِ»، ويجبُ أن تدخلَ في طيِّ النِّسيان.

مع الانتقالِ الكاملِ للبشريَّةِ إلى PDCs؛ ستنتصرُ «الحرِّيَّة» (عدمُ الكشفِ عن الهويَّةِ الكاملةِ للمعاملات، وعدمُ تنظيمِ الدَّولةِ والسَّيطرة عليها)، و«المساواة» (جميعُ المشاركين متساوون)، و «الأخوَّةُ» (بعدَ الاغترابِ والعزلةِ الَّتي فرضها المصرفيُّون على الأشخاصِ لقرون).

كما ستختفي البنوكُ «الَّتي يكرهُها النَّاسُ» أيضاً كحلقةٍ وسيطٍ طفيليَّةٍ بينَ النَّاسِ، وبالتَّالي؛ سوف تتمُّ التَّسوياتُ مباشرةً، بلا بنوك، وإذا لزمَ الأمرُ؛ فإنَّ النَّاسَ سوف يقرضونَ المالَ لبعضِهم البعض أيضاً دونَ وساطةِ البنوكِ.

يبدو أنَّ العملةَ الرَّقميَّةَ الخاصَّةَ ستقرِّبُ البشريَّةَ من «المستقبلِ المشرقِ»، الَّذي كتبَ عنهُ أيديولوجيُّ اللِّيبراليَّةِ الاقتصاديَّةِ الحائزِ على جائزةِ نوبل «فريدريش أوغست فون هايك» (١٨٩٩-١٩٩٢) في كتابهِ: «المالُ الخاصُّ»، حيثُ رأى أنَّ الجنسَ البشريَّ لا يمكنُ أن يحلَّ مشكلةً اجتماعيَّةً واحدةً ما لم يقمْ بخصخصةِ المالِ.

لسوءِ الحظِّ؛ فإنَّ مساحةَ المعلوماتِ العالميَّةَ مكتظَّةٌ بـ «حملاتٍ» رخيصةٍ لصالحِ العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ، وهناك عددٌ قليلٌ جدَّاً من المنشوراتِ الخطيرةِ (مكتوبةٌ بلغةٍ بسيطةٍ من قِبَلِ متخصِّصين في تكنولوجيا المعلوماتِ والحاسوب).

بكلِّ الأحوالِ؛ سنحاولُ إظهارَ الجانبِ الآخر للعملةِ «اللَّامعةِ» الَّتي تدعى Bitcoin، ومع أنَّ الموضوعَ واسعٌ جدَّاً؛ سوف نتطرَّقُ إلى فضيلةِ العملةِ الرَّقميَّةِ مثلَ إخفاءِ هويَّةِ أولئك الَّذين يقومون بإنشائِها، والَّذين يستخدمونها.

بدون حتَّى الغوصِ في الجوانبِ الفنِّيَّةِ للمشكلةِ، يمكنُك طرحُ بعضِ الأسئلةِ «الطُّفوليَّةِ» حولَ إخفاءِ هويَّةِ البيتكوين،

على سبيلِ المثالِ: إذا كانَ نظامُ دفعِ Bitcoinيضمنُ للمشاركين عدمَ الكشفِ عن هويَّتِهم الكاملةِ (وبالتَّالي؛ الحمايةَ والأمنَ من «الكياناتِ الخارجيَّةِ»، بما في ذلك الدُّول والمضاربين... إلخ)؛ فكيفَ إذاً تقومُ الشّرطةُ والخدماتُ الخاصَّةُ باعتقالِ مستخدمي bitcoin من وقتٍ لآخر؟ حيث تتحدَّثُ وسائلُ الإعلامِ بانتظامٍ عن مثلِ هذه الاعتقالاتِ!

ليسَ سرَّاً أنَّ جزءاً كبيراً من مستخدمي Bitcoin (وفقاً للعديدِ من الخبراءِ) هم في الغالبِ الأشخاصُ الَّذين ينتهكون القوانين، بما في ذلك القانونُ الجنائيُّ، وفي أحسنِ

الأحوالِ: هم هؤلاء المحتالون الَّذين يصنعونَ أهراماتٍ ماليَّةً مختلفةً باستخدامِ البيتكوين، مثل MMM Mavrodi؛ أكبرُ هرمٍ ماليٍّ في تاريخِ روسيا، نظَّمه سيرجي مافرودي في نهايةِ الثَّمانيناتِ وبدايةِ التِّسعيناتِ من القرنِ الماضي.

في الحالاتِ الأكثرِ خطورةً؛ نجدُ أنَّ المستخدمين هم المتعاملون في المخدِّراتِ، وتجارةِ الأشخاصِ، والأسلحةِ، والأعضاءِ البشريَّةِ، والمعلوماتِ السِّرِّيَّةِ، والموادِّ الخطرةِ... إلخ، والقضيَّةُ الأكثرُ صدماً حدثت في خريفِ عامِ ٢٠١٣، حينَ قامَ مكتبُ التَّحقيقاتِ الفيدراليُّ الأمريكيُّ (FBI)بتغطيةِ منصَّةِ تداولٍ افتراضيَّةٍ كبيرةٍ تمَّ من خلالِها تنفيذُ عمليَّاتِ بيعِ المخدِّراتِ باستخدامِ البيتكوين.

تمَّ إنشاءُ متجرِ البيتكوين، المسمَّى: طريق الحرير في عامِ ٢٠١١، وقد نجحَ في ممارسةِ نشاطِه لمدَّةِ عامين ونصف، حيثُ إنَّ كثيراً من صفقاتِ المخدِّراتِ تعادلُ عشراتِ الملايين من الدُّولارات أُبرمَت من خلالِه، وفي النِّهايةِ: أُلقيَ القبضُ على مديرِ ومالكِ طريقِ الحريرِ Silk Road، المسمَّى «وليام روس أولبريشت»؛ الملقَّبِ بـالقرصانِ

روبرتس في سان فرانسيسكو في ٢ تشرين الأوَّل ٢٠١٣، وحُكمَ عليه فيما بعدُ بالسِّجنِ مدى الحياة.

لذلك؛ هل من الممكنِ تحديدُ المشاركين في شبكاتِ البيتكوين؟ وفقاً لبعضِ الخبراءِ؛ فإنَّ مشروعَ البيتكوين هو من بناتِ أفكارِ وكالاتِ الاستخباراتِ الأمريكيَّةِ، مثل ما استخدموا أولبريشت «في الظَّلامِ»، «تحتَ سقفٍ وقناعٍ» من خلالِ منصَّةِ تجارةِ طريقِ الحريرِ، وعندما تمَّ إطلاقُ البيتكوين أخيراً في مداره حولَ العالمِ؛ أصبحَ من الممكنِ تغطيةُ طريقِ الحريرِ، وبالتَّالي؛ تمَّ القبضُ على «القرصانِ الرَّهيبِ روبرتس»، بمعنى آخر: لم يكن على أجهزةِ المخابراتِ الأمريكيَّةِ إظهارُ أيِّ قدراتٍ فكريَّةٍ استثنائيَّةٍ لتحديدِ «القراصنةِ».

بالمناسبة؛ هناكَ حججٌ جيِّدةٌ مؤيِّدةٌ لحقيقةِ أنَّ مصمِّمَ مشروعِ البيتكوين، وهو شخصٌ اسمه ساتوشي ناكاموتو، لكنَّه شخصيَّةٌ أسطوريَّةٌ تختبئُ وراءَها وكالةُ الأمنِ القوميِّ الأمريكيَّةُ ووكالةُ الاستخباراتِ المركزيَّة ووكالاتُ الاستخباراتِ الأمريكيَّة الأُخرى، ومن البدايةِ، كانت جميعُ «مفاتيحِ» شبكاتِ بيتكوين في أيديهم، فهم ...الأخُ الأكبرُ النَّموذجيُّ (من روايةِ جورج أورويل لعام ١٩٨٤)، الَّذي يتتبَّعُ الجميعَ، بما في ذلك المشاركين في المعاملاتِ الَّتي

تستخدمُ البيتكوين، حيثُ يديرُ مشاريعَ البيتكوين لصالحِ الخدماتِ الخاصَّةِ الأمريكيَّةِ، ويستخدمُ لذلك العديدَ من الخبراءِ الموثوقين والمجموعاتِ الخاصَّةَ، وفي هذا السِّياقِ؛ نشرَ الموقعُ الإلكترونيُّ IBTimes.co.ukفي عامِ ٢٠١٤ منشوراً تحتَ عنوان: «قد يكون Bitcoinمشروعاً لوكالةِ الأمنِ القوميِّ الأمريكيَّة أو وكالةِ المخابراتِ المركزيَّةِ الأمريكيَّةِ» (http://www.coinside.ru/2014/08/09/bitcoin-friendly- وكالةُ الأمنِ القوميِّ ـ وكالةُ المخابراتِ المركزيَّةِ، ولكن لمْ تتفاعل العديدُ من وسائلِ الإعلامِ على الإطلاقِ معَ المنشور، وحاولَ البعضُ تسميتَه: «تحفة مؤامرة» أُخرى، بينما كانت التَّعليقاتُ الخطيرةُ على الشَّبكاتِ الاجتماعيَّةِ فقط.

لكنَّ الأمرَ الأكثرَ إثارةً للدَّهشةِ هو أنَّه، على ما يبدو، حتَّى بدونِ وجودِ «المفاتيح» المذكورةِ (الَّتي يمكنُ أن تمتلكَها وكالةُ الأمنِ القوميِّ وغيرِها من وكالاتِ الاستخباراتِ الأمريكيَّة)؛ لا يزالُ من الممكنِ تحديدُ المشاركين «المجهولين» في العمليَّاتِ باستخدامِ البيتكوين، حيث يقولُ بعضُ الخبراءِ من عالمِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالات (تكنولوجيا المعلومات والحاسوب) إنَّه يتمُّ اليومَ تطويرُ جيلٍ جديدٍ من أجهزةِ الكمبيوتر يسمَّى حواسِبَ الكمِّ quantum، ستكونُ قويَّةً للغاية، بحيثُ يمكنُها كسرُ أيِّ حمايةِ تشفير، بما في ذلك الحمايةَ الَّتي تضمنُ عدمَ الكشفِ عن هويَّةِ المشاركين في شبكاتِ البيتكوين، ولكن يبدو لنا أنَّه لا ينبغي للمرءِ انتظارُ ظهورِ أجهزةِ الكمبيوتر الكموميَّةِ، وبدونها، تكونُ شبكةُ الأموالِ الرَّقميَّة «مليئةً بالثَّغرات» بما يكفي لتحديدِ المشاركين في المعاملات.

لنأخذ ـ على سبيلِ المثالِ ـ دليلاً لمستخدمي البيتكوين « Bitcoin Wiki«Bitcoin في القسمِ الخاصِّ بعدمِ الكشفِ عن هويَّةِ العملةِ الرَّقميَّةِ، نجدُ الصِّياغةَ الغريبَّةَ التَّالية: «تعتمدُ تقنيَّاتُ البيتكوين على عدمِ الكشفِ عن الهويَّةِ بشكلٍ صارمٍ، ولكن لا يمكنُ تسميةُ البنيةِ الحديثةِ للنِّظامِ بأنَّها «تحمي عدم الكشف تماماً».

شيءٌ من هذا القبيلِ: «لا يمكنُ العفوُ عن الإعدام»، على ما يبدو؛ لا يريدُ مؤلِّفو الدَّليلِ الكذبَ، لكنَّهم أيضاً لا يستطيعون قولَ الحقيقةِ الكاملةِ حولَ بيتكوين Bitcoin.

لنرى ما يكتبه بعضُ «المتشكِّكين» عن عدمِ الكشفِ عن الهويَّةِ: «أوَّلاً وقبلَ كلِّ شيءٍ، رغمَ أنَّ المعاملاتِ يتمُّ نقلُها بشكلٍ عشوائيٍّ من خلالِ شبكةِ P2P (شبكةِ نظيرٍ إلى نظير)؛ فإنَّ هذا

النِّظامَ ليس مغلقاً تماماً، فإذا كانَ لدى المهاجمِ، على سبيلِ المثالِ، القدرةُ على توصيلِ عدَّةِ عقدٍ بشبكةِ Bitcoin؛ فقد تكونُ المعلوماتُ الَّتي يجمعُها كافيةً لتحديدِ مصدرِ معاملةٍ معيَّنةٍ ... ولكنَّ الأهمَّ من ذلك أنَّ جميعَ المعاملاتِ في شبكة Bitcoinشفَّافةٌ تماماً لأيِّ شخصٍ مهتمٍّ، حيثُ يتيحُ ربطُ عدَّةِ عناوين بيتكوين وربطها بمستخدمٍ معيَّن، وبالتَّالي، إذا تمَّ ربطُ واحدٍ فقط من هذه العناوين المرتبطةِ بشخصٍ معيَّن ..تصبحُ العناوينُ غيرَ مجهولةٍ.
(https://bitnovosti.com/2016/01/12/anonymen-li-bitcoin-gaid-dlya-novichkov/)

ولكن كيف؟ وهل يمكنُ ربطُ بعضِ العناوين لشخصٍ معيَّن؟ نعم، كلُّ شيءٍ بسيطٌ جدّاً، إنَّ عالمَ عملاتِ البيتكوين ليس حقّاً معزولاً تماماً عن العالمِ الخارجيِّ للمالِ، أي إنَّه ليسَ «ضيِّقاً»، حيث إنَّه وبدونِ أيِّ اتِّصالٍ لهُ مع العالمِ الخارجيِّ؛ فإنَّ وجودَ عملاتِ البيتكوين لا معنى لها، ولذلك يتمُّ تبادلُ «عملاتٍ» من النُّقودِ الرَّقميَّةِ باستمرارٍ بالعملاتِ العاديَّةِ (الدُّولار واليورو والرُّوبل، وما إلى ذلك)، وكذلك في الاتِّجاهِ المعاكسِ: يتمُّ تبادلُ العملاتِ العاديَّةِ مقابلَ عملاتِ البيتكوين.

بالإضافةِ إلى ذلك؛ تتمُّ عمليَّاتُ شراءِ الأشياءِ غيرِ الافتراضيَّةِ بمساعدةِ عمليَّاتِ البيتكوين (مثل المخدِّرات والأسلحة)، عندَ هذا «المدخل» تبرزُ الفرصةُ «لتحديدِ» مكانٍ مجهولٍ لسكَّانِ عالمِ المالِ الرَّقميِّ، تتحدَّثُ عن الأسطورةِ ساتوشي ناكاموتو، حيث إنَّه في أوَّلِ عامين من وجودِ البيتكوين؛ تمكَّنَ من إنشاءِ مجموعةٍ من عملاتِ البيتكوين (في لغةِ سكَّانِ العالمِ الرَّقميِّ، وهذا ما يسمَّى التَّعدين)، ويُعتقد أنَّه هو إلى حدٍّ بعيدٍ أكبرُ حاملٍ عملةِ بيتكوين، ومع ذلك؛ فقد اختفى ساتوشي في عامِ ٢٠١١ حتَّى من الفضاءِ الافتراضيِّ، ولم يظهرْ له أيُّ أثر!، يُعتقدُ أنَّ الخدماتِ الخاصَّةَ الأمريكيَّةَ تعملُ بكفاءةٍ في هذهِ الحالة.

إذا حاولَ ساتوشي ناكاموتو الأسطوريُّ الدُّخولَ إلى عالمِ المالِ الحقيقيِّ من خلالِ عملاتِ البيتكوين الخاصَّةِ به؛ فيمكنُ «تحديدُ اتِّجاهِه»، ولكنَّ «آثار» المطوِّرين والمؤلِّفين الحقيقيِّين لمشروعِ Bitcoinلا ينبغي أن تُعرفَ في الوقتِ الحاليِّ.

من الواضحِ أنَّه يمكن الاتِّفاقُ تماماً مع أندريه سوبول، الَّذي نشرَ في كتابِه: «مسابقة الدُّروعِ والقذائفِ» هل ستكونُ الخدماتُ الخاصَّةُ قادرةً على إلغاءِ تحديدِ هويَّةِ جميعِ معاملاتِ بيتكوين؟، يكتب أنَّ ضبَّاطَ إنفاذِ القانونِ لديهم ما يكفي من الأموالِ لتحديدِ السُّكَّان المجرمين في العالمِ من المالِ الرَّقميِّ.

على وجهِ الخصوصِ؛ يُلاحظ: «إنَّ لدى (ضبَّاطِ إنفاذِ القانونِ (special services) الفرصةَ لتحديدِ عنوانِ IP(عنوان بروتوكول الإنترنت) لبعضِ معاملاتِ البيتكوين، وزمنِ وقيمةِ المعاملةِ، والرَّسمِ البيانيِّ للتَّدفُّقِ النَّقديِّ، كما أنَّهُ وبوساطةِ المبادلاتِ الرَّئيسةِ لعملةِ البيتكوين مع العملةِ المحلِّيَّةِ، يتمتَّعُ موظَّفو إنفاذِ القانونِ بفرصةِ ربطِ العنوانِ بالشَّخصِ ومعاملةِ بيعِ منتجٍ محظورٍ أو آخر (https://reed.media/bitcoin-vs-special-service/)».

ومن المحتملِ أن يكونَ لدى وكالاتِ إنفاذِ القانونِ كلُّ ما هو ضروريٌّ وكافٍ من عالمِ المالِ الرَّقميِّ لتحديدِ الجريمةِ. عموماً؛ تثبتُ الوقائعُ ذلك، وقد تمَّت آخرُ عمليَّةٍ من هذا النَّوعِ في الدَّنمارك، حيثُ صرَّحَت الشّرطةُ الدَّنماركيَّةُ أنَّها تتبَّعَت عمليَّاتِ تجَّارِ المخدِّراتِ الَّذين يستخدمون البيتكوين، ولم يكنْ ذلك تتبُّعاً فقط، وإنَّما بياناتُ المعاملةِ المستخدمة.

بكلِّ الأحوالِ؛ لم تكشف الشّرطةُ الدَّنماركيَّةُ لعامَّةِ النَّاسِ تفاصيلَ المراقبةِ التِّقنيَّةِ، وقد تبيَّنَ أيضاً أنَّ الشّرطةَ الدَّانمركيَّةَ تتبادلُ تجاربَها مع FBIالأمريكيَّةِ والشّرطةِ الأوربيَّةِ . Europol

في الواقعِ؛ تُظهرُ الدُّولُ والسُّلطاتُ النَّقديَّةُ في العديدِ من الدُّولِ اليومَ بعضَ الالتباسِ فيما يتعلَّقُ بالهجومِ القويِّ على عملاتِ البيتكوين والعملاتِ الرَّقميَّةِ الأُخرى، فمن جهةٍ: تظهرُ بلا حولٍ ولا قوَّة، وبأنَّ السُّلطاتِ لا تملكُ وسيلةً لوقفِ هذا الهجومِ.....لكنَّها كذبة...أو تظهرُ السُّلطاتُ عدمَ الكفاءةِ وعدمَ الاحترافِ، أو ما هو أسوأ من ذلك، ولكن علينا مراقبةُ مَن يروِّجونَ لمشروعِ العملةِ الرَّقميَّةِ، وكيف يتمُّ التَّرويجُ للمشروعِ، بالطَّبعِ، ليسَ من قِبَلِ أشخاصٍ مثل «القرصان الرَّهيب روبرتس»...هؤلاءِ مجرَّدُ بيادقَ في هذه اللُّعبةِ الكبيرةِ، بحيثُ تتمُّ أزالتُهم بعدَ فترةٍ من الوقتِ من رقعةِ الشّطرنج، حيث إنَّ من وراء وليم روس أولبريشت، والأسطورةِ ساتوشي ناكاموتو، هي وكالاتُ الاستخباراتِ الأمريكيَّة، لكنَّ هؤلاء، بالطَّبع، ليسوا أهمَّ الشَّخصيَّاتِ في هذه اللُّعبةِ، بل المستفيدون النِّهائيُّون من مشروعِ العملاتِ الرَّقميَّةِ «مالكي الأموال»؛ المساهمين الأساسيِّين في الاحتياطيِّ الفيدراليِّ، مشروعُهم بسيطٌ للغاية: ابدأ باستخدامِ Bitcoin، وانتهِ بعالمٍ من نوعِ معتقلِ «معسكرِ الاعتقالِ المصرفيِّ الإلكترونيِّ»، وبفضلِ الوعدِ الجيِّدِ بعدمِ الكشفِ عن الهويَّةِ، ذلك الوعدِ المرافقِ لزراعةِ بيتكوين، يفتحُ الطَّريقَ إلى الجحيمِ الرَّقميِّ.

هل تتنافسُ البيتكوين Bitcoin حقَّاً مع الأموالِ الحقيقيَّة؟

في الأسابيعِ الأخيرةِ؛ بدأت وسائلُ الإعلامِ الرُّوسيَّةُ في كثيرٍ من الأحيانِ بالإشارةِ إلى المعلوماتِ المثيرةِ للموردِ الإلكترونيِّ البريطانيِّ .SmallBusinessPrices.co.uk، وكما هو موضَّحٌ في موقعِه على الويب؛ تتمثَّلُ مهمَّةُ الموردِ في «تزويدِ أصحابِ الأعمالِ الصَّغيرةِ في المملكةِ المتَّحدةِ بمعلوماتٍ دقيقةٍ عن الأسعارِ، ومساعدتِهم في العثورِ على الموردين المناسبين، وتقديمِ أفضلِ الصَّفقات (https://smallbusinessprices.co.uk/about/).

ونظراً لزيادةِ اهتمامِ الأعمالِ التِّجاريَّةِ البريطانيَّةِ بالعملاتِ المشفَّرةِ؛ بدأ الموردُ في تقديمِ معلوماتٍ عن أسعارِ العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ.

مؤخَّراً؛ بدأ أيضاً في مراقبةِ النِّطاقِ العامِّ لرسملةِ العملاتِ الرَّئيسةِ المشفَّرةِ، ولكن تتمثَّلُ «خدعةُ» الموردِ الإلكترونيِّ البريطانيِّ في أنَّه بدأ في مقارنةِ حجمِ أسواقِ العملةِ المشفَّرةِ مع إجماليِّ كتلةِ العملاتِ التَّقليديَّةِ المتداولةِ، وبدأ بتقديمِ المقارناتِ، فعلى سبيل المثالِ، في أوائلِ كانونَ الأوَّل؛ أعلنَ أنَّ رسملةَ عملةِ البيتكوين تجاوزَت المعروضَ النَّقديَّ بعملاتٍ مثلِ الرُّوبل الرُّوسيِّ والجنيه الاسترلينيِّ وون كوريا الجنوبيَّةِ، وأصبحت العملةَ العالميَّةَ السَّادسةَ، وأمامَها فقط الدُّولارُ الأمريكيُّ واليورو واليوان الصِّينيِّ والين اليابانيِّ والرُّوبيَّةِ الهنديَّة.

ولوحظ أنَّ عملةَ البيتكوين تجاوزت عملةً شهيرةً مثلَ الجنيه البريطانيِّ والرُّوبل الرُّوسيِّ بشكلٍ حادٍّ ..صحيح، حدثَ ذلك، ولكن ليس بسببِ الزِّيادةِ الملحوظةِ في انبعاثاتِ بيتكوين، ولكن بسببِ الزِّيادةِ السَّريعةِ في سعرِ هذه العملةِ المشفَّرة، وذلك استناداً إلى سعرِ البيتكوين البالغِ ١٠،٧٦٥ دولاراً، قدِّرت القيمةُ السُّوقيَّةُ لهذه العملةِ المشفَّرةِ في ٤ كانون الأوَّل بمبلغِ ١٨٠ مليار دولار.

(https://smallbusinessprices.co.uk/bitcoin-vs-currency/)

إنَّ تحوُّلاتِ المؤشِّرِ مدهشةٌ بكلِّ بساطة: ففي نهايةِ عامِ ٢٠١٠؛ تجاوزت القيمةُ السُّوقيَّةُ لعملةِ البيتكوين حاجزَ المليون دولار، وفي العقدِ الثَّالثِ من شهرِ تشرين الأوَّل منِ ٢٠١٧؛ اخترقَت هذه العملةُ المشفَّرةُ حاجزَ الـ ١٠٠ مليار دولار.

وعلى مدى فترةِ سبعِ سنوات؛ بلغَ نموُّ رسملةِ البيتكوين ١٠٠٠٠٠ (مائة ألف) مرَّة!، لقد تحوَّلَت العملةُ المشفَّرةُ من «ميكروب»، إلى «فيل»، وإلى كائنٍ لا يمكنُ تجاهلُه في الأسواقِ الماليَّةِ.

وفي ١١ كانون الأوَّل (كانون الأول)، أبلغَنا الموردُ الإلكترونيُّ البريطانيُّ أنَّ البيتكوين (قطعة واحدة) أصبحَ بقيمةٍ جديدةٍ تبلغُ ١٥ ألف دولار، وبالتَّالي؛ بلغَت القيمةُ السُّوقيَّةُ لعملةِ البيتكوين ٢٦٠ مليار دولار، وهذا هو الأساسُ للمؤشِّرِ الجديدِ: ارتفعت قيمةُ البيتكوين في تصنيفِ العملاتِ العالميَّةِ خطوةً أُخرى، بحيث تجاوزت الرُّوبيَّةَ الهنديَّةَ، لقد أصبحَت بالفعل العملةَ الخامسةَ في العالم.

1. (https://smallbusinessprices.co.uk/bitcoin-top-5/)

يحتوي الموقعُ على تصنيفِ ٢٥ عملةً عالميَّةً رائدةً، والَّتي تشملُ كلّاً من العملاتِ التَّقليديَّةِ (القانونيَّةِ) والعملاتِ المشفَّرةِ، حيث إنَّه بالنِّسبةِ إلى العملاتِ المشفَّرةِ؛ يتمُّ استخدامُ مؤشِّرٍ للرَّسملةِ (سعر «عملةٍ أو قطعةٍ» واحدةٍ مضروبةٍ في عددِ هذه «العملاتِ الافتراضيَّةِ» الَّتي تمَّ إنشاؤها نتيجةً لـ «التَّعدين»).

وبالنِّسبةِ للعملاتِ التَّقليديَّةِ؛ يتمُّ أخذُ المبلغِ الإجماليِّ لجميعِ الأوراقِ النَّقديَّةِ (الأوراق النَّقديَّة والعملات المعدنيَّة) المتداولة، (في الأدبيَّات: يُسمَّى هذا المؤشِّرُ بالمجملِ النَّقديَّ).

وفقاً لمؤلِّفي التَّصنيف؛ قاموا باستعارةِ معلوماتٍ حولَ العملاتِ التَّقليديَّةِ من المجموعةِ الإحصائيَّةِ لبنكِ التَّسوياتِ الدُّوليَّة (BIS)إحصاءات حولَ أنظمةِ السَّدادِ والمقاصَّةِ والتَّسويةِ في بلدانِ CPMI –لجنة المدفوعاتِ والبنيةِ التَّحتيَّة للسُّوق، والَّتي تمَّ نشرُها في أيلول ٢٠١٦، حيث إنَّ البياناتِ الواردةَ فيه «على المؤشِّر» تشيرُ إلى نهايةِ عامِ ٢٠١٥ (https://www.bis.org/cpmi/publ/d152.pdf). في الوقتِ نفسِه؛ فإنَّ البياناتِ عن عملةِ البيتكوين والعملاتِ المشفَّرةِ الأُخرى مستمدَّةٌ ـ كما يقولون ـ من الإنترنت؛ مباشرةً من منصَّاتِ التَّبادلِ، حيثُ يتمُّ تسعيرُ العملةِ المشفَّرةِ.

حقيقةُ أنَّ البياناتِ المتعلِّقةِ بالعملاتِ العاديَّةِ قديمةٌ إلى حدٍّ ما؛ ليست مشكلةً كبيرةً، نظراً لأنَّ المؤشِّرَ المذكورَ خاملٌ تماماً، لذلك لا يمكنُ أن تحدثَ تغييراتٌ سريعةٌ وجذريَّةٌ هنا.

وبالتَّالي؛ أدناه تصنيفُ العملةِ المنشورُ في ١١ كانون الأوَّل ٢٠١٧ (بين قوسين هو مؤشِّرٌ بملياراتِ الدُّولاراتِ الأمريكيَّةِ):

١. دولار أمريكيّ (١,٤٢٤)
٢. يورو (١,٢١٠)
٣. يوان صينيّ (١,٠٠٠)
٤. الينّ اليابانيّ (٨٥٦)
٥. بيتكوين (٢٦٠)
٦. روبيَّة هنديَّة (٢٥٠)
٧. الرُّوبل الرُّوسيّ (١١٧)
٨. الجنيه البريطانيّ (١٠٣)
٩. الفرنك السُّويسريّ (٧٦)
١٠. وون كوريا الجنوبيَّة (٧٤)
١١. بيزو مكسيكيّ (٧٢)
١٢. الدُّولار الكنديّ (٥٩)
١٣. ريال برازيليّ (٥٨)
١٤. الدُّولار الأستراليّ (٥٥)
١٥. الرِّيال السُّعوديّ (٥٣)
١٦. دولار هونج كونج (٤٨)
١٧. الأثير (٤٣)
١٨. اللِّيرة التُّركيَّة (٣٦)
١٩. الدُّولار السَّنغافوريّ (٢٧)
٢٠. عملة البيتكوين كاش (٢٢)
٢١. ايوتا (١١)
٢٢. كرونا سويديَّة (٩)
٢٣. تموج (٩)
٢٤. ليتكوين (٨)
٢٥. راند جنوب أفريقيّ (٦)

كما تظهرُ البياناتُ أعلاه، يوجدُ في ترتيبِ العملاتِ الخمس والعشرين العالميَّةِ الأعلى؛ ستُّ عملاتٍ مشفَّرة: البيتكوين، الأثير، عملة البيتكوين النَّقديَّة،ايوتا، تموج، لايتكوين، بالطبع؛ تتجاوزُ عملةُ البيتكوين في عالمِ العملاتِ المشفَّرةِ المنافسةَ، ففي العامِ الماضي؛ استحوذَت عملةُ البيتكوين على ٥٠ ٪، وفي بعضِ الأحيانِ تصلُ إلى ٦٠ ٪ من القيمةِ السُّوقيَّةِ لجميعِ العملاتِ المشفَّرةِ الرَّائدةِ في العالم، لذلك، في ٢٧ تشرين الثَّاني ٢٠١٧؛ بلغَت القيمةُ الإجماليَّةُ لجميعِ العملاتِ المشفَّرةِ ٣٠٥ مليار دولار، حيثُ بلغَت حصَّةُ البيتكوين من هذا المبلغِ ما يقربُ من ١٦٣ مليار دولار.

في بدايةِ ٢٠١٧؛ بدا أنَّ العملةَ المشفَّرةَ مثل «الأثير» يمكنُ أن تتجاوزَ عملاتِ البيتكوين، ومع ذلك، في الأشهرِ الأخيرةِ من السَّنةِ المنتهيةِ ولايتها، بدأت الفجوةُ بين العملتين تنمو مرَّةً أُخرى لصالحِ الأوليِّ «البيتكوين»، وأمَّا بالنِّسبةِ إلى عملةِ البيتكوين؛ فإنَّ السَّطرَ التالي من المنافسةِ مع العملاتِ التَّقليديَّةِ هو تجاوز مسافة الينِّ اليابانيِّ، ورغمَ أنَّ الفجوةَ بين البيتكوين والينِّ تبلغُ الآنَ ٣،٣ مرَّةً، مع الحفاظِ على معدَّلِ النُّموِّ الحاليِّ لأسعارِ العملةِ المشفَّرةِ المحدَّدةِ، إلَّا أنَّها قد تأخذُ بالفعلِ المركزَ الرَّابعَ في النِّصفِ الأوَّلِ من العامِ المقبلِ.

وفي نهايةِ العامِ المقبلِ؛ يمكنُ لعملةِ البيتكوين تجاوزُ الدُّولارِ الأمريكيِّ، والحصولُ على لقبِ أوَّلِ عملةٍ عالميَّةٍ.

ولكن من الواضحِ أنَّ دورَ ومكانةَ العملاتِ المشفَّرةِ في عالمِ المالِ مبالغٌ فيه، لسببٍ واحدٍ بسيطٍ: العملاتُ المشفَّرةُ لها علاقةٌ غيرُ مباشرةٍ للغايةِ بعالمِ المالِ، وعلى الرَّغمِ من أنَّ عملةَ البيتكوين تسمَّى بالعملةِ المشفَّرةِ cryptocurrency، إلَّا أنَّ هذا الاسمَ غيرُ صحيحٍ......فالعملةُ هي المالُ... وأهمُّ علامةٍ على النُّقودِ هي السُّيولةُ العاليةُ والقوَّةُ الشِّرائيَّةُ المستقرَّةُ، حيث إنَّ ارتفاعَ الأسعارِ الَّذي نلاحظه في بورصاتِ العملةِ المشفَّرةِ يثبتُ مرَّةً أُخرى أنَّنا لا نتعاملُ مع المال، ولكن مع أدواتِ لعبِ القمارِ والمضاربةِ من أجلِ الحصولِ على تلك العملاتِ التَّقليديَّةِ للغاية، والَّتي، وفقاً لدساتيرِ البلدانِ المعنيَّةِ، هي العطاءُ القانونيُّ (المالُ القانونيُّ).

للمقارنةِ بينِ معدَّلِ الرَّسملةِ لعملةٍ معيَّنةٍ معَ عرضِ النُّقودِ للعملةِ الرَّسميَّةِ (التَّقليديَّة) هو نفسُ مقارنةِ عددِ البطِّيخِ بعددِ الماشيةِ...... لقد أوضحوا لنا في المدرسةِ الابتدائيَّةِ أنَّ

البطِّيخَ لا يتكدَّسُ مع التُّفاحِ، ولا التُّفَّاحُ مع الخيارِ، لذلك فإنَّ الصُّورةَ الَّتي رسمَها مؤلِّفو تصنيفِ العملاتِ الرَّسميَّةِ والعملاتِ المشفَّرةِ هي بالتَّأكيدِ مثيرةٌ للاهتمامِ، ولكنَّها غيرُ صحيحةٍ للغاية.

كلُّ هذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّه عندَ تقييمِ أحجامِ العملاتِ الرَّسميَّةِ المتداولةِ، لسببٍ ما، تمَّ أخذُ النَّقدِ فقط في شكلِ أوراقٍ نقديَّةٍ وعملاتٍ معدنيَّةٍ في الاعتبارِ، وأين هي الأموالُ غيرُ النَّقديَّةِ؟ الأموالُ غيرُ النَّقديَّةِ هي الأموالُ المحتفظُ بها في الودائعِ والحساباتِ المصرفيَّةِ الأُخرى، وهي أكثرُ بعدَّةِ مرَّاتٍ من النُّقودِ الورقيَّةِ الموضوعةِ في التَّداولِ، ليس من الضَّروريِّ الذَّهابُ بعيداً للحصولِ على أمثلةٍ، دعونا ننتقلْ إلى إحصائيَّاتِ البنكِ المركزيِّ الرُّوسيِّ.

اعتباراً من ١ نوفمبر من العامِ الحاليِّ، خلالَ التَّداولِ في الاتِّحادِ الرُّوسيِّ؛ بلغَ الإجماليُّ النَّقديُّ ٨،١ تريليون دولار، ومقدارُ المبلغِ الإجماليِّ للنَّقديِّ وغيرِ النَّقديِّ ما مجموعه ٣٩،٧ تريليون دولار، وهكذا يتَّضحُ أنَّ حصَّةَ النَّقديِّ قد بلغت ٢٠٪ فقط من إجماليِّ المعروضِ النَّقديِّ.

كما أنَّه وفي العديدِ من البلدانِ الأُخرى (في السُّويد نفسِها، حيثُ احتلَّت المرتبةَ ٢٢ فقط في التَّصنيفِ أعلاه)؛ أصبحَت الأموالُ النَّقديَّةُ عموماً منخفضةً، حيثُ تشغلُ نسبةً مئويَّةً قليلةً فقط من إجماليِّ المعروضِ النَّقديِّ.

وإذا قارنَّا العملاتِ المشفَّرةِ، ثمَّ مع الأدواتِ الماليَّةِ الأُخرى، والَّتي تُستخدمُ اليومَ في البورصةِ وغيرِها، مع الأسهمِ وسنداتِ الشَّركاتِ والمشتقَّاتِ الماليَّةِ؛ ستكونُ القيمةُ السُّوقيَّةُ لعملةِ Bitcoin اليومَ (٢٦٠ مليار دولار) أكثرَ صحَّةً عندَ مقارنتِها برسملةِ الشَّركاتِ الَّتي يتمُّ تداولُ أسهمِها في البورصاتِ، في المرتبةِ العُليا نرى شركة أبل الأمريكيَّةَ، حيثُ تراوحَت قيمتُها السُّوقيَّةُ (سعرُ سهمٍ مضروبٌ في إجماليِّ عددِ الأسهم) من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ مليار دولار، وفي المرتبةِ الثَّانيةِ (Google Inc.) برسملةٍ تتراوحُ بين ٥٠٠ و ٦٠٠ مليار دولار.

فيما يلي ترتيبُ الشَّركاتِ (بترتيبٍ تنازليٍّ للرَّسملةِ): مايكروسوفت، اكسن موبيل، بيركشاير هاتاواي (صندوقُ الاستثمار)، فيسبوك، أمازون، جنرال الكترك، ويلز فارغو (بنك)، جميعُ قادةِ التَّصنيفِ من الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ، من الملاحظِ أنَّ (لبنكِ ويلز فارجو التَّرتيبَ الأخيرَ في القائمةِ)؛ لديه نسبةُ رسملةٍ مساويةٌ تقريباً لرسملةِ بيتكوين اليومَ.

بالطَّبعِ، يمكن أن تتنافسَ البيتكوين وبعضُ العملاتِ المشفَّرةِ مع المشاركين التَّقليديِّين في البورصاتِ، حتى إنَّ عمالقةَ وادي السِّيليكون (شركاتُ التِّقنيَّةِ العالية)، مثلَ آبل، أو فيسبوك، أو أمازون؛ غيرُ قادرين على توفيرِ مثلِ هذا النُّموِّ المحمومِ لعروضِ الأسعارِ مثل Bitcoinأو Ethereum.

وفي هذا السِّياقِ؛ نجدُ أنَّ بعضَ شركاتِ التِّكنولوجيا الفائقةِ تتبنَّى سلوكاً محافظاً وبشكلٍ مفرطٍ، ومع ذلك فإنَّها تخاطرُ حقَّاً بفقدانِ العديدِ من المستثمرين الَّذين يحتاجون إلى زيادةِ الأدرينالين في البورصات!.

عموماً، عندما نتحدَّثُ عن عدمِ دقَّةِ مقارنةِ القيمةِ السُّوقيَّةِ للعملاتِ المشفَّرةِ مع مؤشِّراتِ تداولِ النَّقدِ؛ لا يعني ذلك إظهارَ أنَّ العملاتِ المشفَّرةَ لا تهدِّدُ عالمَ المالِ...إنَّها تهدِّده، وبشكلٍ كبيرٍ.

في بدايةِ العقدِ الحاليِّ؛ تمَّ قياسُ الرَّسملةِ الكُلِّيَّةِ لجميعِ العملاتِ المشفَّرةِ بعدَّةِ ملايين من الدُّولارات، عندئذٍ كانَ يمكنُ مقارنةُ العملاتِ المشفَّرةِ بالفعلِ بـ«ميكروب» العالمِ الماليِّ والنَّقديِّ، ولكن، كما تعلمون، يمكنُ لبعضِ الميكروبات والفيروسات أن تقتلَ فيلاً.

بالعودةِ إلى كتبِ الاقتصادِ التَّعلميَّةِ؛ نجد أنَّه من المعروفِ أنَّ استقرارَ النِّظامَ النَّقديَّ لأيِّ دولةٍ يكمنُ في تداولِ عملةٍ واحدةٍ فقط (عملةُ الدَّولةِ)، تلك العملةُ الَّتي يحدِّدُها القانونُ (الدُّستور)، وبالتَّالي فإنَّ أيَّاً من العملاتِ الأجنبيَّةِ وأيَّ عملةٍ بديلةٍ «محلِّيَّةٍ» (إقليميَّةٍ، مشتركةٍ، مجتمعيَّةٍ) تقوِّضُ استقرارَ النِّظامِ النَّقديِّ الوطنيِّ.

على مدارِ القرنِ الماضي؛ تمَّ تسجيلُ الآلافِ من المحاولاتِ لإنشاءِ أموالٍ بديلةٍ (موازيةٍ) في العالمِ، لكنَّ البنوكَ المركزيَّةَ ووكالاتِ إنفاذِ القانونِ كانت دائماً تقومُ بقمعِ مثلِ هذه المحاولات.

اليومَ؛ يُقالُ بحقٍّ إنَّ العملاتِ المشفَّرةَ ليست سوى أهراماتِ ديونٍ، ولكن بأيِّ ثمنٍ سوفَ ينفجرُ الهرمُ الَّذي يسمَّى بيتكوين؟، لا أحدَ يعلم.

يقولُ أحدُهم إنَّ لدى سعرِ العملةِ المشفَّرةِ إمكاناتِ نموٍّ قويَّةٍ، كما يقولون، إنَّه يمكنُ أن «يكسرَ» حاجزَ ٥٠٠ ألفِ دولار، أو حتَّى مليون دولارٍ أمريكيٍّ.

في الواقعِ؛ يتمُّ إجراءُ مثلِ هذه التَّقييماتِ من قِبَلِ أولئك الَّذين يمكنُ أن يطلقَ عليهم «المروِّجين»، ومع أنَّه من المؤكَّدِ أنَّ هذا (الانفجارَ) سيحدثُ عندَ مستوى سعرٍ أقلَّ بكثيرٍ من حاجزِ الـ ١٠٠ ألف دولار، وذلك فقط بسببِ حقيقةِ أنَّ قدراتِ هذا الجزءِ من المشاركين في السُّوقِ، الَّذين يمكنُ أن يطلقَ عليهم اسمُ «لاعبي القمارِ» سوفَ تستنفذ....

نعم، سيكونُ هناكَ الكثيرُ من الضَّحايا.

ولكنِّي أكرِّرُ مرَّةً أُخرى أنَّ الخطرَ الأكبرَ لجميعِ ألعابِ العملةِ المشفَّرةِ ليسَ انهيارَ أهراماتِ الدُّيونِ «الرَّقميَّةِ»، بل في زعزعةِ استقرارِ النُّظمِ النَّقديَّةِ الوطنيَّةِ، المزيدُ عن ذلكَ في الفصولِ التَّالية.

الفصلُ السَّادس

العملةُ الرَّقميَّةُ تحتَ سيطرةِ البنوكِ المركزيَّةِ

البنوكُ المركزيَّةُ تتطلَّعُ إلى «الأرقام»:

إنَّ عالمَ المالِ الرَّقميِّ آخذٌ في الظُّهورِ، أمامَ أعيننا، وهذا يمكن أن يؤدِّي إلى تغييراتٍ ثوريَّةٍ في النِّظامِ الماليِّ العالميِّ، وفي جميعِ أنحاءِ النِّظامِ العالميِّ.

بدأت عمليَّةُ إنشاءِ أوَّلِ عملاتٍ مشفَّرةٍ في بدايةِ القرن الحالي، وكانَ مُنشؤوها أفراداً عاديِّين، وكانت تلكَ الأموالُ خاصَّةً أيضاً، علاوةً على ذلك؛ كانت هذه العملاتُ الرَّقميَّةُ (الإلكترونيَّةُ، الافتراضيَّةُ) غيرَ قانونيَّةٍ.

ومع ذلك، يتناقضُ إنشاؤها وتداولها في ظلِّ التَّشريعاتِ الحاليَّةِ، الَّتي تحدِّدُ أنَّ الأموالَ الَّتي تصدرها البنوكُ المركزيَّةُ هي وحدَها الَّتي يمكنُ أن تكونَ قانونيَّةً.

أصبحَت عملةُ البيتكوين العملةَ المشهورةَ الأكثرَ شيوعاً، فقد انتشرَت هذه العملةُ الرَّقميَّةُ في جميعِ أنحاءِ العالمِ منذُ عامِ ٢٠٠٩، وفي بعضِ البلدانِ؛ اتَّخذَت السُّلطاتُ إجراءاتٍ حادَّةً ضدَّ العملةِ الجديدةِ، حيث لم يتمَّ حظرُها فحسب، ولكن أيضاً تجريمُ إنشائِها واستخدامِها، بينما كانَ الموقفُ في بلدان أُخرى أكثرَ تسامحاً، واعتقدَت السُّلطاتُ أنَّ البيتكوين سيموتُ في النِّهايةِ، ومع ذلك؛ بيتكوين لم يمتْ، علاوةً على ذلك؛ بدأت فكرةُ العملةِ الرَّقميَّةِ في جذبِ عقولِ الكثيرِ من النَّاسِ، بما في ذلك ممثِّلون عن صناعةِ تكنولوجيا المعلوماتِ، والتِّجارةِ الإلكترونيَّةِ، وسماسرةِ البورصةِ، والمصرفيِّين الخاصِّين.

بدأ عددٌ متزايدٌ من الأنواعِ الجديدةِ من العملاتِ الرَّقميَّةِ بالظُّهورِ (عددُها، حسب بعض التَّقديرات، حوالي ٢٠٠٠)، كان بعضُها «تحتَ الأرض»، وما يزالُ محميَّاً بتقنيَّاتِ

التَّشفيرِ، ولا يمكنُ الوصولُ إليها تقريباً من قِبَلِ المنظِّمين الماليِّين ووكالاتِ إنفاذِ القانون، وحتَّى الخدماتِ الخاصَّةِ، كما تمَّت المصادقةُ على جزءٍ آخرَ من العملاتِ الرَّقميَّةِ (بدرجاتٍ متفاوتةٍ)، وقد حدثَ ذلك في البلدانِ الَّتي أدركَت فيها السُّلطاتُ أنَّه من الأسهلِ التَّفاوضُ مع منشئي الأموالِ الرَّقميَّةِ الجديدةِ بدلاً من القتالِ معهم.

لقد وصلَ الأمرُ إلى حدٍّ أنَّ البنوكَ التِّجاريَّةَ كانت متورِّطةً في عمليَّةِ إنشاءِ عملاتٍ جديدةٍ، حيثُ وعدَ المنظِّمون الماليُّونَ «بتواضعٍ» بأنَّ هذه العملاتِ الرَّقميَّةَ سيكونُ لها تداولٌ محدودٌ في دائرةٍ ضيِّقةٍ من الاتِّحاداتِ المصرفيَّةِ، و / أو بينَ البنكِ وعملائه.

تعتمدُ جميعُ العملاتِ الرَّقميَّةِ تقريباً على تقنيَّاتِ blockchain(تسجيل العمليَّات في شبكةٍ موزَّعة)، حيثُ إنَّ هذه التِّقنيَّاتِ تُقلِّلُ إلى حدٍّ كبيرٍ من تكاليفِ المعاملاتِ للمشاركين في العلاقاتِ الاقتصاديَّةِ، (ويرجعُ ذلك أساساً إلى حقيقةِ أنَّ الحاجةَ إلى وسطاء تختفي).

لذلك؛ تسعى البنوكُ إلى اكتسابِ الحقِّ في إنشاءِ عملاتٍ رقميَّةٍ، وذلك باستخدامِ الحجَّةِ الرَّئيسةِ لزيادةِ موثوقيَّةِ العمليَّاتِ وتخفيضِ التَّكاليفِ (في حين لا يخجلُ المنظِّمون الماليُّون الواعدون بالتَّأكيد على أنَّهم لن يتخلَّوا عن الإشرافِ والرَّقابةِ على العمليَّاتِ بالعملةِ الرَّقميَّةِ).

يتمُّ الآن تنفيذُ أكبرِ مشروعٍ لإنشاءِ عملةٍ رقميَّةٍ خاصَّةٍ من قِبَلِ مجموعةٍ من أربعةِ بنوكٍ من الطِّرازِ العالميِّ: البنكُ السُّويسريُّ UBS، والبنكُ الألمانيُّ Deutsche، والبنكُ الإسبانيُّ Santander، والميلون الأمريكيُّ .BNY Mellon، ومن المفترضِ أن يتمَّ الانتهاءُ من إعدادِ البنوكِ لإطلاقِ العملةِ الرَّقميَّةِ في ٢٠١٧، وسوف تَظهَرُ الأموالُ الجديدةُ في أوائلِ عامِ ٢٠١٨.

ومعَ نهايةِ ٢٠١٦؛ أكملَت العملاقةُ المصرفيَّةُ اليابانيَّةُ «ميزوهو» اختبارَ عملتِها الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ بها، والَّتي تمَّ تطويرُها بالشَّراكةِ مع شركةِ IBMالأمريكيَّةِ للحدِّ من تكلفةِ تحويلِ الأموالِ، حيث إنَّهُ وخلالَ الاختباراتِ؛ استخدمَ البنكُ عملةَ «MUFJ Coin»، والَّتي كانَت قيمتُها مساويةً للينِّ اليابانيِّ، ما يسمحُ للمستخدمين بسحبِ الأموالِ من حساباتِهم المصرفيَّةِ من خلالِ تطبيقٍ يتمُّ فيه تحويلُ الأموالِ الرَّسميَّةِ (الين) إلى عملاتٍ رقميَّةٍ.

وقد أعلنَ البنكُ عن إطلاقِ عملاتِ MUFJ Coin في خريفِ عامِ ٢٠١٧، يليها تركيبُ أجهزةِ الصَّرَّافِ الآليِّ الَّتي ستتيحُ للمستخدمينَ تبادلَ MUFJ Coinمقابلَ النُّقودِ الورقيَّةِ في ربيعِ عامِ ٢٠١٨.

ولكن مهما يكن، فالتَّطوُّرُ السَّريعُ في عالمِ المالِ الرَّقميِّ والتِّقنيَّاتِ الماليَّةِ المختلفةِ يبُقي البنوكَ المركزيَّةَ في توتُّرٍ مُستمرٍّ.

عموماً، السُّلطاتُ النَّقديَّةُ مجبرةٌ، كما يقولون، على جس النبض، لذلك عقدَ نظامُ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ، وصندوقُ النَّقدِ الدُّوليِّ والبنكُ الدُّوليُّ اجتماعاً في حزيران ٢٠١٦ في واشنطن، حيثُ تمَّت دعوةُ مؤيِّدي العملةِ الرَّقميَّةِ وممثِّلي البنوكِ المركزيَّةِ في ٩٠ دولةً لحضوره.

في هذا الحدث الَّذي افتتحَتهُ رئيس مجلس الاحتياطيِّ الفيدراليِّ «جانيت يلين»، تبادلَت البنوكُ المركزيَّةُ وجهاتِ النَّظرِ حولَ العملةِ الرَّقميَّةِ مع ممثِّلي الشَّركاتِ الخاصَّةِ، ومع شركاتِ صناعةِ تكنولوجيا المعلوماتِ والمحامين.

في الواقع، هناكَ مخاوفُ حقيقيَّةٌ من أن تفقدَ البنوكُ المركزيَّةُ في الظُّروفِ الجديدةِ السَّيطرةَ الفعليَّةَ على مجالِ تداولِ الأموالِ والائتمانِ والأسواقِ الماليَّةِ والبنوكِ التِّجاريَّةِ، لذلك تتبنَّى البنوكُ المركزيَّةُ تدريجيَّاً فكرةَ أنَّ الطَّريقةَ الفعَّالةَ الوحيدةَ للحفاظِ على مراكزِ قيادتِها في عالمِ المالِ هي أن تصبحَ قائدةً لعمليَّةِ إنشاءِ العملةِ الرَّقميَّةِ.

وذلك يعني البدءَ في إنشاءِ أموالِها الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ، والسَّعيَ لاستخدامِها على نطاقٍ واسعٍ من قِبَلِ البنوكِ التِّجاريَّةِ وجميعِ المشاركين الآخرين في العلاقاتِ الاقتصاديَّةِ، وبعبارةٍ أُخرى؛ أن تصبحَ محتكراً في عالمِ المالِ الرَّقميِّ، تماماً كما كانوا المحتكرون في عالمِ العملاتِ الوطنيَّةِ التَّقليديَّةِ (ما يُسمَّى النُّقودَ الورقيَّةَ)، من المحتملِ أنَّه فيما إذا نجحَت مشاريعُ المالِ الرَّقميِّ للبنوكِ المركزيَّةِ؛ فستختفي الأموالُ النَّقديَّةُ في شكلِها الحاليِّ تماماً، ومع ذلك؛ تتحرَّكُ البنوكُ المركزيَّةُ في اتِّجاهِ العملاتِ الرَّقميَّةِ بحذرٍ «عن طريقِ اللَّمسِ»، مدركةً غموضَ عالمِ المالِ الرَّقميِّ.

من جهتِه؛ كانَ بنكُ التَّسوياتِ الدُّوليَّةِ (BIS) قد حذَّرَ في عامِ ٢٠١٥، من أنَّ العملاتِ الرَّقميَّةَ الحاليَّةَ مثلَ البيتكوين سوفَ تزيدُ من احتمالِ أن يكونَ للسُّلطاتِ نفوذٌ أقلُّ على النِّظامِ النَّقديِّ، واقترحَ البنكُ على البنوكِ المركزيَّةِ استخدامَ تقنيَّةِ blockchainلإنشاءِ عملاتِها الرَّقميَّةِ الخاصَّة.

في بدايةِ ٢٠١٦؛ نشرت شركةُ الاستشاراتِ ذاتُ الشُّهرةِ العالميَّةِ: ديلويت (الَّتي تضعُ نفسَها كخبيرةٍ في العملاتِ الرَّقميَّة) وثيقةَ «مناهج جديدة للخدمات المصرفيَّة: كيف ستغيِّرُ التِّكنولوجيا الثَّوريَّةُ الصِّناعةَ المصرفيَّةَ خلالَ ١٠ سنوات»، وقد توقَّعَت الشَّركةُ أن تختفي

العديدُ من العملاتِ الرَّقميَّةِ المشفَّرةِ اليومَ قبلَ نهايةِ العقدِ الحاليِّ، حيثُ يعتقدُ خبراءُ الشَّركةِ أنَّه سيتمُّ استبدالُها بالعملاتِ الرَّقميَّةِ للدَّولةِ.
(http://coinjournal.net/deloitte-report-state-sponsored-cryptocurrency-will-become-reality-in-5-years-time/ >)

ومن جهةٍ أُخرى؛ تمَّ إنشاءُ شركةِ eCM (eCurrency Mint) في دبلن منذُ وقتٍ ليسَ ببعيد، وأعلنَت الشَّركةُ أنَّ عملَها مكرَّسٌ لإنشاءِ عملاتٍ رقميَّةٍ للبنوك المركزيَّة.
(https://www.omidyar.com/investees/ecurrency-mint)

وقد صرَّحَ مؤسِّسُ ومديرُ ECMجوناثان دارمابالان في نهايةِ عامِ ٢٠١٥ أنَّ شركتَه أجرَت مفاوضاتٍ معَ ٣٠ بنكاً مركزيَّاً حولَ العالمِ وأبرمَت اتِّفاقاتٍ مع اثنين منهما لنقلِ التِّكنولوجيا اللَّازمةِ لإصدارِ العملاتِ الرَّقميَّةِ، إلَّا أنَّ دارمابالان رفض تلك تسمية البنوك أو البلدان، لكنَّه أكَّدَ أنَّه يتوقَّعُ قريباً بياناتٍ رسميَّةً من تلك البنوكِ حولَ الاتِّفاقِ المذكورِ، ومن الجديرِ ذكرُهُ أنَّ رؤساءَ البنوكِ المركزيَّةِ لبريطانيا العظمى وهولندا وكندا والدَّنمارك والسُّويد؛ قد أدلوا ببياناتٍ حولَ إنشاءِ عملاتِهم الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ في العامين الماضيين.

بالنِّسبةِ لبنكِ الشَّعبِ الصِّينيِّ (بنكِ الصِّين المركزيِّ)؛ كان الأمرُ صعباً للغايةِ، (ومتعلِّقاً) بإمكانيَّةِ استخدامِ البيتكوين والعملاتِ الرَّقميَّةِ الأُخرى في العمليَّاتِ المصرفيَّةِ، حيثُ تمَّ السَّماحُ لعمليَّاتِ البيتكوين خارجَ القطاعِ المصرفيِّ، وحصلَت العملةُ المشفَّرةُ نفسُها على حالةِ «سلعةٍ افتراضيَّةٍ».

يراقبُ بنكُ الصِّين المركزيِّ «بغيرةٍ» احتكارَه النَّقديَّ، في عامِ ٢٠١٦؛ بدأ بنكُ الصِّين الوطنيِّ بشكلٍ عامٍّ في «تشديدِ الخناقِ» فيما يتعلَّقُ بالعمليَّاتِ باستخدامِ عملاتِ البيتكوين (حتَّى لو تمَّ تنفيذُها خارجَ النِّظامِ المصرفيِّ)

والحقيقةُ هي أنَّه في العامِ الماضي تمَّ تحديدُ تدفُّقٍ قويٍّ لرأسِ المالِ من البلادِ، وقد أظهرَت الدِّراساتُ والتَّحقيقاتُ أنَّ العملةَ الرَّقميَّةَ «البيتكوين» قد أصبحَت وسيلةً شائعةً لسحبِ رأسِ المالِ للأفرادِ والشَّركاتِ الصَّغيرةِ، والَّتي لم تكن تعلمُها السُّلطاتُ النَّقديَّةُ بالفعل..وبالتَّالي؛ لم تكنْ قادرةً على السَّيطرةِ عليها.

ولذلك أجرى البنكُ المركزيُّ للتَّوِّ اختباراتٍ على أكبرِ بورصاتِ العملةِ الصِّينيَّةِ BTCCو Huobiو .OKCoin،لم تكن هناك انتهاكاتٌ، لكنَّ البورصاتِ اضطرَّت بناءً على توصيةٍ من المنظِّمِ الماليِّ إلى تقديمِ عمولةٍ على المعاملاتِ (ما قلَّلَ بالطَّبعِ من جاذبيَّةِ البيتكوين).

بالنَّظرِ إلى الموقفِ القويِّ لبنكِ الصِّينِ الوطنيِّ من بيتكوين؛ فقد أصبحَ مفاجأةً بالنِّسبةِ للكثيرين أن يقومَ البنكُ الوطنيُّ الصِّينيُّ بالإدلاءِ ببيانٍ في نهايةِ كانون الثَّاني ٢٠١٧ حولَ عملتِه الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ، اتَّضحَ أنَّ البنكَ الوطنيَّ الصِّينيَّ ليس رجعيَّاً كما بدا للبعضِ.

في الواقع؛ لم يكن البنكُ ضدَّ العملةِ الرَّقميَّةِ من حيثُ المبدأ، لكنَّه ضدَّ العملةِ الرَّقميَّةِ الَّتي تقعُ خارجَ نطاقِ سيطرتِه، وبالتَّالي؛ سيكونُ بنكُ الصِّين الوطنيِّ هو أوَّلَ بنكٍ مركزيٍّ في العالمِ لديه عملةٌ رقميَّةٌ خاصَّةٌ، وفي هذا الإطارِ؛ أكَّدَ بنكُ الصِّينِ الوطنيِّ على أنَّه أكملَ عمليَّةَ الإطلاقِ التَّجريبيِّ لعملةٍ رقميَّةٍ تعتمدُ على تقنيَّةِ blockchain، وقد تمَّت الاختباراتُ في شبكةٍ موزَّعةٍ شملت أكبرَ البنوكِ التِّجاريَّةِ في الصِّين، بما في ذلك عملاقانِ ماليَّانِ مملوكانِ للدَّولةِ؛ هما الأكبرُ في العالمِ من حيثُ الأصولُ: البنكُ الصِّناعيُّ والتِّجاريُّ الصِّينيُّ، إضافةً إلى بنكِ الصِّين وبنك WeBankالخاصِّ، ومع ذلكَ؛ لم يعلنْ بنكُ الصِّينِ الوطنيِّ بعدُ عن الموعدِ المحدَّدِ لإطلاقِ المشروعِ بالكاملِ، فعندما يكونُ النِّظامُ جاهزاً للتَّشغيلِ الكاملِ؛ سيتمُّ ربطُ مشروعِ اختبارِ البنكِ المركزيِّ ببورصةِ شنغهاي للأوراقِ الماليَّةِ لإنشاءِ منصَّةٍ وطنيَّةٍ لدعمِ العملةِ الرَّقميَّةِ للدَّولةِ.

ومن الجديرِ ذكرُه، أنَّ البنكَ المركزيَّ الصِّينيَّ كان قد أنشأ مجموعةَ عملِ العملةِ الرَّقميَّةِ في عامِ ٢٠١٤، حيثُ تمَّت دعوةُ خبراءَ أجانبَ من بنكِ سيتي بنك الأمريكيِّ وشركةِ الاستشاراتِ الدُّوليَّةِ ديلويت، وفي وقتٍ لاحقٍ؛ انضمَّ المتخصِّصون في تكنولوجيا blockchain للعملِ مع البياناتِ الكبيرةِ والتَّشفيرِ.

من جهتِها؛ ذكرت وسائلُ الإعلامِ الصِّينيَّةُ أنَّه سيتمُّ في هذا العامِ (٢٠١٧) ـ وعلى أساسِ مجموعةِ العملِ ـ إنشاءُ معهدٍ وطنيٍّ متخصِّصٍ في العملةِ الرَّقميَّةِ.

عموماً، يمكنُ توقُّعُ ارتفاعِ الطَّلبِ على العملةِ الرَّقميَّةِ لبنكِ الصِّينِ الوطنيِّ في البلادِ، حيثُ اعتادَ الصِّينيُّون (وخاصَّةً في المدن) على استخدامِ أجهزةِ iPhone والهواتفِ الذَّكيَّةِ وغيرِها من الاتِّصالاتِ الإلكترونيَّةِ لإجراءِ مدفوعاتٍ غيرِ نقديَّةٍ.

من النَّاحيةِ الفنِّيَّةِ؛ سيكونُ كلُّ شيءٍ كما هو، لكنَّ سرعةَ العمليَّاتِ ستزدادُ، وستختفي العمولاتُ أو تقلُّ، ومع ذلك، من غيرِ المرجَّحِ أن تكونَ العملةُ الرَّقميَّةُ لبنكِ الصِّينِ الوطنيِّ وسيلةً فعَّالةً لمكافحةِ تدفُّقاتِ رأسِ المالِ إلى الخارجِ، لذلك من المتوقَّعِ أن يستمرَّ استخدامُ عملاتِ البيتكوين والعملاتِ الرَّقميَّةِ «السِّرِّيَّةِ».

من الملفتِ أيضاً؛ اقترابُ بنك إنجلترا من إنشاءِ عملتِهِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ، وكان البنكُ المركزيُّ لبريطانيا العظمى قد عبَّرَ مراراً عن موقفهِ السَّلبيِّ تجاهَ إمكانيَّةِ إصدارِ البنوكِ الخاصَّةِ للعملاتِ الرَّقميَّةِ، لكنَّه يرى نفسَه الآنَ في موقعِ المصدِّرِ للعملاتِ الرَّقميَّةِ، حيث أعلنَ بنكُ إنجلترا عن إنشاءِ عملتِه الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ باسمِ RScoin، بالطَّبع؛ لا تنصُّ عملةُ بنكِ إنجلترا على عدمِ الكشفِ عن هويَّةِ المشاركين في المعاملاتِ، ولكن وفقاً للبنكِ المركزيِّ؛ ستكونُ المعاملاتُ موثوقةً (آمنةً)، وستكونُ العملةُ مستقرَّةً، وخاليةً من التَّقلُّباتِ المتأصِّلةِ في عملةِ البيتكوين.

بالإضافةِ إلى ذلك؛ يعتقدُ مؤلِّفو المشروعِ أنَّ بنكَ إنجلترا سيحصلُ على أداةٍ إضافيَّةٍ سوف يتمكَّنُ من خلالِها تنظيمَ تداولِ الأموالِ والحفاظِ على استقرارِ كلٍّ من RScoin والجنيه، (تمَّ تطويرُ العملةِ RSCoin في كُلِّيَّةِ لندن الجامعيَّةِ (UCL)بطلبٍ من البنكِ المركزيِّ البريطانيِّ).

في هذا الإطارِ؛ أدلى بنكُ إنجلترا و UCLبتصريحاتٍ صاخبةٍ مراراً وتكراراً تفيدُ بأنَّ RSCoinيمكنُ أن تتجاوزَ حدودَ المملكةِ المتَّحدةِ، وتصبحَ عملةً عالميَّةً، وبأنَّ RSCoin هي أفضلُ من الدُّولارِ الأمريكيِّ كعملةِ احتياطيٍّ للتِّجارةِ العالميَّةِ، حيث أكَّدوا أنَّ العملةَ الرَّقميَّةَ المذكورةَ ستكونُ أكثرَ مرونةً، وبتكلفةٍ أقلَّ، وستكونُ قادرةً على دعمِ التِّجارةِ العالميَّةِ بشكلٍ أفضلَ (نظراً لارتفاعِ سرعةِ العمليَّةِ والحدِّ الأدنى لتكلفةِ التَّداولِ وعدمِ تعرُّضِها لتقلُّباتِ أسعارِ الصَّرفِ)، وقد تمَّ التَّأكيدُ على أنَّه خلافاً للعملةِ المشفَّرةِ التَّقليديَّةِ الَّتي لها حدودٌ للانبعاثاتِ؛ (مع Bitcoin، ٢١ مليون قطعة نقديَّة) لن يكونَ لدى بنكِ إنجلترا أيُّ قيودٍ عندَ إصدارِ RSCoin، وإذا لزمَ الأمرُ؛ يمكنُ للعملةِ أن تخدمَ كلَّ التِّجارةِ العالميَّةِ، على ما يبدو فإنَّ لدى مؤلِّفي مشروعِ RSCoinشيئاً من جنونِ العظمةِ، فهم يريدونَ للعملةِ الجديدةِ أن تعيدَ المجدَ السَّابقَ للجنيه البريطانيِّ.

في الختام؛ بضعُ كلماتٍ حولَ موقفِ مجلسِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ بشأنِ مسألةِ «عملته الرَّقميَّةِ»، في الاجتماعِ المذكورِ أعلاهُ في واشنطن بمشاركةِ مجلسِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ وممثِّلين عن ٩٠ مصرفاً مركزيّاً آخر (تمُّوز ٢٠١٦)، تصرَّفَت رئيسةُ مجلسِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ جانيت يلين بحذرٍ شديدٍ...«أنَّ البنكَ المركزيَّ الأمريكيَّ يعتبرُ أنَّ تقنيَّاتِ blockchain مبشِّرةٌ للغايةِ، وسوفَ يساهمُ في تنفيذِها النِّظامُ المصرفيُّ الأمريكيُّ،

ولكن blockchain هو مجرَّدُ عنصرٍ في ترشيدِ الأعمالِ، حيثُ لا يمثِّلُ إدخالُblockchain بالضَّرورةِ إدخالَ العملةِ الرَّقميَّةِ كهدفٍ نهائيٍّ».

وفي الوقتِ نفسِه؛ كانت المناقشاتُ حولَ العملةِ الرَّقميَّةِ لمجلسِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ، في مجتمعِ الخبراءِ في الولاياتِ المتَّحدةِ نشطةً للغايةِ، وفي خريفِ عامِ ٢٠١٤؛ كتبَ شخصٌ يدعى ج.ب. كونتيغ منشوراً بعنوان: Fedcoin.

(<http://jpkoning.blogspot.ru/2014/10/fedcoin.html>)

وصفَ فيه كيف يمكنُ لمجلسِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ إنشاءُ عملتِه الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ، بحيثُ يتمُّ تداولُ الدُّولارِ الرَّقميِّ (Fedcoin) بشكلٍ مساوٍ للدُّولارِ الأمريكيِّ (واحداً مقابلَ واحدٍ؛ مقابل الدُّولارِ الأمريكيِّ الرِّسميِّ)، ومنذُ ذلك الحينِ؛ بدأت تسميةُ هذه الوحدةِ النَّقديَّةِ الافتراضيَّةِ (وغيرِ الموجودةِ بعد)، حيثُ بدأ الخبراءُ بمناقشةِ مشاكلِ النُّقودِ الرَّقميَّةِ باسمFedcoin

من جهته، أصدرَ مؤلِّفُ العملاتِ المشهورُ دوغكاسي مؤخَّراً؛ كتاباً بعنوانِ: Surviving» Fedcoin«كيفيَّةَ حمايةِ نفسِك والأرباح من صدماتِ العملةِ الأمريكيَّةِ القادمةِ، كما ألمحت شركةُ IBMالأمريكيَّةُ العملاقةُ، وكذلك الشَّركاتُ الأمريكيَّةُ الأُخرى في قطاعِ تكنولوجيا المعلوماتِ أكثرَ من مرَّةً إلى أنَّها مستعدَّةٌ للمشاركةِ في تطويرِ مشروعِ العملةِ الرَّقميَّةِ الوطنيِّ، لكنَّ الاحتياطيَّ الفيدراليَّ مازالَ صامتاً في الوقتِ الحاليِّ.

البنوكُ المركزيَّةُ تعتزمُ إصدارَ العملاتِ الرَّقميَّةِ المشفَّرة:

خلالَ السَّنواتِ الثَّلاثِ الماضيةِ (من عام ٢٠١٧)؛ صدرَ عن عددٍ من البنوكِ المركزيَّةِ تصريحاتٌ «مثيرةٌ» تؤكِّدُ أنَّها ستصدرُ العملاتِ المشفَّرةِ، ومن الأمثلةِ على ذلك:

- ما أدلى به كبيرُ الاقتصاديِّين في بنكِ إنجلترا أندرو هالدين بدايةِ عامِ ٢٠١٥.

- صرَّحَ رئيسُ بنكِ الشَّعبِ الصِّينيِّ تشو شياو تشوان في بدايةِ ٢٠١٦ أنَّ بنكَ الصِّينِ الوطنيِّ يستعدُّ لإدخالِ عملةٍ رقميَّةٍ، مشيراً إلى أنَّها ستختلفُ عن عملةِ البيتكوين والعملاتِ المشفَّرةِ الأُخرى، ولن يختلفَ إصدارُها وتداولها كثيراً عن العملاتِ التَّقليديَّةِ.

- في صيفِ عامِ ٢٠١٧؛ أعلنَ بنكُ الصِّينِ الوطنيِّ أنَّه يختبرُ بالفعلِ العملةَ الرَّقميَّةَ الوطنيَّةَ، على الرَّغمِ من أنَّ التَّواريخَ المحدَّدةَ لظهورِ العملةِ على مستوى البلادِ لم يتمَّ ذكرُها.

– في أوائلِ تشرين الأوَّل ٢٠١٧؛ أعلنَ بنكُ اليابان عن خططٍ لإنشاءِ عملةٍ مشفَّرةٍ وطنيَّةٍ، كما تمَّ الإعلانُ عن برنامجٍ لإصدارِ العملةِ المشفَّرةِ الوطنيَّةِ في إستونيا، وقد أعلنت جمهوريَّةُ البلطيقِ بفخرٍ أنَّها ستصبحُ أوَّلَ دولةٍ في العالمِ تقدِّمُ عمليَّاً عملةً وطنيَّةً مشفَّرةً.

– قرَّرت روسيا مواكبةَ الاتِّجاهاتِ العالميَّة، حيث ذكرت صحيفةُ كوميرسانت أنَّ خدمةَ المراقبةِ الماليَّةِ الفيدراليَّةِ «Rosfinmonitoring» كانت تُجري مشاوراتٍ مع البنكِ المركزيِّ ووزارةِ الماليَّةِ والبنوكِ التِّجاريَّةِ فيما يتعلَّقُ بإدخالِ عملةٍ رقميَّةٍ رسميَّةٍ في المنتدى الاقتصاديِّ الدُّوليِّ الَّذي عُقِدَ في أوائلِ حزيران ٢٠١٧ في سان بطرسبرغ، وأعلنَ نائبُ رئيسِ بنكِ روسيا أولغا سكوروبوغاتوفا عن خططٍ للبنكِ المركزيِّ الرُّوسيِّ لإدخالِ عملةٍ وطنيَّةٍ مشفَّرة.

في الواقعِ؛ توصَّلَت جميعُ الهيئاتِ التَّنظيميَّة إلى استنتاجٍ مفادُهُ أنَّه، بالطَّبعِ، من الضَّروريِّ إنشاءُ عملةٍ افتراضيَّةٍ وطنيَّةٍ، لأنَّ تلك العملةَ هي المستقبلُ، وبالتَّالي فالمسألةُ مسألةُ وقت، ومع ذلك لم تقدِّم سكوروبوغاتوفا أيَّ جداولَ زمنيَّةٍ أو تفاصيل، واعتبرَ الخبراءُ أنَّ كلمتَها في المنتدى كانَت مجرَّدَ «انعكاساتٍ على موضوع ...»، تقرير «للعرض».

ولكن مرَّت بضعةُ أشهرٍ فقط، وفي منتصفِ تشرين الأوَّل؛ عبَّرَت وسائلُ الإعلامِ الرُّوسيَّةُ عن إحساسِها بظهورِ الرُّوبلِ الرَّقميِّ المشفَّرِ في روسيا في المستقبلِ القريب.

إلَّا أنَّ تصريحاتِ وزيرِ الاتِّصالاتِ ووسائلِ الإعلامِ نيكولاي نيكيفوروف قد أحدثَت ضجَّةً كبيرةً، حيثُ صرَّحَ أنَّ روسيا ستطوِّرُ وتبدأ في إصدارِ عملتِها المشفَّرةِ في وقتٍ قصير، وقد أشارَ نيكيفوروف إلى أنَّ قرارَ إطلاقِ عملةٍ وطنيَّةٍ مشفَّرةٍ قد اتُّخذ على أعلى مستوى، ومن قِبَلِ الرَّئيسِ فلاديمير بوتين شخصيَّاً، وأكَّد أيضاً أنَّه سيتمُّ تنفيذه «بسرعة».

ونتيجةً لذلك؛ أُصيب بعضُ الخبراءِ بالصَّدمةِ، واعتبروا ذلك «مزيَّفاً»، لكنَّه لم يكن كذلك، ليس «مزيَّفاً»، فقد تمَّ نشرُ هذه المعلوماتِ من قِبَلِ وسائلِ الإعلامِ الأكثرِ موثوقيَّةً وسمعةً.

في الواقعِ لم يذكر الوزيرُ تفاصيلَ المشروعِ، واكتفى بالخطوطِ العريضةِ: «يمكنُ إصدارُ الرُّوبل المشفَّر من قِبَلِ الدَّولةِ (أو البنكِ المركزيِّ المصرَّحِ به من قِبَلِه)، ويُستبعَدُ القطاعُ الخاصُّ من ("تعدين") هذه العملةِ الرَّقميَّةِ، وهناك تفصيلٌ آخر؛ أنا واثقٌ جدَّاً من أنَّنا سنطلقُ الرُّوبل المشفَّرَ لسببٍ واحدٍ بسيطٍ: إذا لم نفعلْ ذلك؛ فبعدَ شهرين من ذلك، سيقومُ

جيرانُنا في منطقة أوروبَّا وآسيا والمحيطِ الهادئ بذلك ـ على حدِّ تعبيرِ الوزيرِ ـ وبالتَّالي؛ يمكننا انتظارُ تقريرٍ عن إطلاقِ الرُّوبل المشفَّر قريباً».

وأضافَ الوزيرُ أيضاً أنَّه سيتمُّ فرضُ ضرائبَ على العمليَّاتِ الَّتي تستخدم الرُّوبلَ المشفَّرَ على أساسٍ مشتركٍ، وذكرَ على وجهِ التَّحديدِ أنَّ استخدامَ الرُّوبل المشفَّر لا يلغي دفعَ ضريبةِ الدَّخلِ الشَّخصيَّةِ البالغةِ ١٣٪، كما أنَّه إذا كانَ لمالكِ الأموالِ روبلٌ رقميٌّ مشفَّرٌ، ولا يستطيعُ أن يشرحَ مصدرَه؛ فسيتعيَّنُ عليه دفعُ هذه النِّسبةِ نفسِها ١٣٪ عندَ صرفِها.

في الواقعِ؛ إنَّ التَّقاريرَ الواردةَ عن خططٍ لإدخالِ العملاتِ المشفَّرةِ الوطنيَّةِ من قِبَلِ السُّلطاتِ النَّقديَّةِ في الاتِّحادِ الرُّوسيِّ وفي بلدان أخرى تثيرُ سلسلةً من الأسئلة.

بادئ ذي بدء، يطرحُ السُّؤال المشروع: لماذا نحتاجُ إلى عملاتٍ وطنيَّةٍ مشفَّرةٍ أصلاً ؟ الإجابةُ القياسيَّةُ لممثِّلي السُّلطاتِ النَّقديَّة: لا يمكننا التَّعاملُ بفعاليَّةٍ مع العملاتِ المشفَّرةِ الخاصَّةِ، لذلك نحنُ مضطرُّون إلى إنشاءِ عملةٍ مشفَّرةٍ رسميَّةٍ، والَّتي صمِّمَت لتصبحَ بديلاً عن عملاتِ البيتكوين والأثيرِ وغيرِها من الأموالِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ.

ولكن بعد ذلك تبدأ الأسئلةُ الأكثرُ تعقيداً، والَّتي لا تستطيعُ السُّلطاتُ النَّقديَّةُ الإجابةَ عليها بوضوح.

بادئ ذي بدء، من بين تلك الأسئلةِ: ما الَّذي يجبُ أن يصبحَ الأساسَ للعملاتِ الرَّسميَّةِ المشفَّرةِ لتدعيمِ قدرتِها التَّنافسيَّةِ مقارنةً بالعملاتِ الخاصَّة؟ لا يوجدُ مثلُ ذلك الأساسِ، وكما يتَّضحُ فإنَّ العملةَ الوطنيَّةَ المشفَّرةَ لن تكونَ تنافسيَّةً، ولكن لماذا؟

أوَّلاً: لأنَّه يُفترضُ أن تقومَ البنوكُ المركزيَّةُ في كلٍّ من روسيا والدُّولِ الأُخرى بإصدارها، وسيتمُّ استبعادُ التَّعدينِ الخاصِّ، ولكنَّ التَّعدينَ الخاصَّ cryptocurrency بالنِّسبةِ للكثيرين، والَّذي يحملُ الخاصيَّةَ الأكثرَ جاذبيَّةً، حيثُ يمكنُ للأفرادِ الحصولُ على أرباحِ الإصدارِ، والَّتي عادةً ما كانت ومازالت البنوكُ المركزيَّةُ تتلقَّاها.

ثانياً: لأنَّه في أنظمةِ العملةِ المشفَّرةِ الرَّسميَّةِ؛ ستختفي بنيةُ شبكةِ نظيرٍ إلى نظيرٍ؛ الموروثةُ في العملاتِ المشفَّرةِ الخاصَّةِ (بمعنى آخر؛ لن يكونَ جميعُ المشاركين في العمليَّاتِ على المستوى ذاته، وجميعُهم متساوون)، وسيظهرُ النَّمطُ الرَّأسيُّ، حيث إنَّ البنكَ المركزيَّ سوف يقومُ بالإدارةِ والسَّيطرةِ في مجالِ تداولِ العملةِ المشفَّرةِ الرَّسميَّةِ، وبالتَّالي؛ يتمُّ استبدالُ «الدِّيمقراطيَّةِ النَّقديَّةِ الأُفقيَّةِ» بـ«الدِّيكتاتوريَّةِ النَّقديَّةِ العموديَّةِ».

ثالثاً: تختفي الخصائصُ المرتبطةُ بالجزءِ الأوَّلِ من المصطلحِ ("crypto")، وتصبحُ مجرَّدَ عملةٍ رقميَّةٍ رسميَّةٍ ليس لديها ميزاتٌ بالمقارنةِ مع البيتكوين والعملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ الأُخرى الَّتي تضمنُ عدمَ الكشفِ عن هويَّةِ المشاركين في العمليَّاتِ، صحيحٌ، لأنَّه أصبحَ من الواضحِ اليومَ أنَّ العملاتِ الرَّقميَّةَ الخاصَّةَ لا يمكنها توفيرُ مثلِ هذه السِّرِّيَّةِ بنسبةِ ١٠٠ في المئة، علاوةً على ذلك؛ إذا رغبت في ذلك، يمكنُ تحديدُ وكشفُ أيِّ مشاركٍ في العمليَّاتِ في عالمِ العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ، ومع ذلك؛ يفترضُ أن تكونَ أنظمةُ العملاتِ المشفَّرةِ الرَّسميَّةِ «شفَّافةً» بالكاملِ، ولكنْ بالنِّسبةِ للبنوكِ المركزيَّةِ وبحكمِ التَّعريفِ؛ لا يمكن أن يكونَ هناكَ «مجهولٌ» في المعاملاتِ.

وبالتَّالي؛ فإنَّ إدخالَ العملاتِ المشفَّرةِ الرَّسميَّةِ ليسَ وسيلةً لقمعِ وتدميرِ العملاتِ المشفَّرةِ الخاصَّة، حيثُ توجدُ وسائلُ أُخرى لمكافحةِ عملاتِ التَّشفيرِ الخاصَّةِ بعيداً عن إنشاءِ عملاتِ تشفيرٍ رسميَّة، من غيرِ المحتملِ أنَّ المبادرين في المشروعِ لإطلاقِ قضيَّةِ العملاتِ الرَّقميَّةِ الرَّسميَّةِ لا يفهمون ذلك، إنَّهم يفهمون، لكنَّهم يخفونَ الأسبابَ الحقيقيَّةَ للتَّرويجِ لهذا المشروع.

نعتقدُ أنَّ مشروعَ إدخالِ العملاتِ الرَّقميَّةِ الرَّسميَّةِ هو جزءٌ من مشروعٍ أكثرَ عالميَّةً لإنشاءِ معسكرٍ لتركيزِ الخدماتِ المصرفيَّةِ الإلكترونيَّةِ؛ أوَّلاً: على مستوى كلِّ دولةٍ على حدة، ومن ثمَّ في جميعِ أنحاءِ العالم، والهدفُ الرَّئيسُ وغيرُ المعلنِ للمشروعِ هو تحويلُ عالمِ المالِ بأكملِه إلى نموذجٍ غيرِ نقديٍّ.

في الواقعِ؛ بعضُ الخبراءِ محتارون: هل العملاتُ الرَّقميَّةُ الرَّسميَّةُ شيءٌ جديدٌ بالنِّسبةِ للعملاتِ الَّتي تصدرُها البنوكُ المركزيَّةُ بالفعل؟ في بريطانيا العظمى: جنيه استرلينيّ، في الصِّين: اليوان، في روسيا: روبل، أم أنَّها مجرَّدَ شكلٍ آخرَ من العملاتِ نفسها ... جنيه، يوان، روبل؟ أعتقدُ أنَّنا بحاجةٍ إلى اختيارِ الإجابةِ الثَّانية.

من جهةٍ؛ تنصُّ دساتيرُ وقوانينُ جميعِ الدُّولِ حاليَّاً على أنظمةٍ نقديَّةٍ أحاديَّةِ العملةِ، مع العلمِ أنَّه قد حدثَ وجودُ أنظمةٍ نقديَّةٍ متعدِّدةِ العملاتِ في التَّاريخِ، ولكنَّ ذلكَ كان كابوساً حقيقيَّاً، لأنَّ أسعارَ الصَّرفِ بينَ الوحداتِ النَّقديَّةِ الفرديَّةِ المنتشرةِ داخلَ البلادِ كانَت تتذبذبُ «ترقصُ» باستمرارٍ، كان ذلك، على سبيلِ المثالِ، في الإمبراطوريَّةِ الرُّوسيَّةِ في القرنِ التَّاسعَ عشرَ، في الوقتِ نفسِه كان هناكَ «الائتمان»، و«الودائع»، و«الأوراق النَّقديَّة»، وروبل «الفضَّة»، وكانَ لكلٍّ منها دورتُه الخاصَّةُ في العلاقةِ مع الأنواعِ الأُخرى من الرُّوبل.

من جهةٍ أُخرى؛ لم يقدِّمْ بنكُ إنجلترا وبنكُ الشَّعبِ الصِّينيُّ والبنوكُ المركزيَّةُ الأُخرى الَّتي أعلنَت عن خططٍ لإدخالِ العملاتِ المشفَّرةِ الرَّسميَّةِ، أي: توضيحاتٍ حولَ كيفيَّةِ ارتباطِ العملاتِ «التَّقليديَّةِ» و «الرَّقميَّةِ»، لكنَّنا على يقينٍ أنَّ السُّلطاتِ النَّقديَّةَ ستدركُ ذاتَ يومٍ أنَّ العملةَ المشفَّرةَ الرَّسميَّةَ هي نفس العملةِ غير النَّقديَّة الَّتي استُخدمت منذُ فترةٍ طويلةٍ، وهي مجرَّدُ عملةٍ غيرِ نقديَّةٍ تعتمدُ على قاعدةٍ تكنولوجيَّة جديدة، فالعنصرُ الفنِّيُّ الرَّئيسُ لأيِّ عملةٍ رقميَّةٍ هو ما يسمَّى (blockchain)، والَّتي تعتمدُ على استخدامِ أجهزةِ الكمبيوترِ والشَّبكاتِ الإلكترونيَّةِ، تسمَّى أيضاً «دفاترَ الأستاذِ الموزَّعة» أو «سلسلةَ بروتوكولاتِ العمليَّات»، كما تتيحُ لنا تسجيلَ جميعِ العمليَّاتِ وجميعَ الخطواتِ المتعاقبةِ لجميعِ المشاركين في العمليَّاتِ باستخدامِ العملاتِ المشفَّرةِ (المبيعات، التَّأجير، دفع الضَّرائب، الغرامات، الحصول على القروض، الخدمة وسدادها، الاستثمارات، تلقِّي الأرباح... إلخ.).

إنَّ الكمَّ الهائلَ من رأسِ المالِ المستثمرِ من قِبَلِ كبارِ المموِّلين في «blockchain»، ودعمَ هذه التِّكنولوجيا من البنوكِ المركزيَّةِ يعني أنّ تكنولوجيا «blockchain»هي أساسُ نظامِ العملاتِ في «النِّظامِ العالميِّ الجديدِ»، من النَّاحيةِ الفنِّيَّةِ البحتةِ؛ يتيحُ نظامُ «blockchain» لأيِّ مقيمٍ في المكانِ المحجوزِ والَّذي يُسمَّى «عالمَ العملةِ المشفَّرةِ» الوصولَ ليس إلى المعلوماتِ المتعلِّقةِ به فقط؛ وإنَّما إلى معلوماتِ أيِّ مقيمٍ آخرَ في هذا المكانِ المحجوزِ، ما لم ينصّ النِّظامُ على «حظرِ» الوصولِ إلى بعضِ المشاركين.

حتَّى في أنظمةِ العملاتِ الرَّقميَّة الخاصَّةِ؛ قد يتمُّ تطبيقُ هذه الأقفالِ، ولكن ليس هناكَ شكٌّ أنَّه في أنظمةِ العملاتِ الرَّقميَّةِ الرَّسميَّةِ؛ يمكن فقط للبنوكِ المركزيَّةِ (وربَّما بعض البنوكِ الأُخرى «المختارة») الوصولُ إلى معلوماتِ «blockchain».

بكلِّ الأحوالِ؛ لماذا ظهرَت في البدايةِ العملةُ الرَّقميَّةُ المشفَّرةُ الخاصَّةُ، ولم تظهر النُّقودُ الرَّقميَّةُ الرَّسميَّةُ للبنوكِ المركزيَّة؟ يمكن ذكرُ سببين هنا:

أوَّلاً: تمَّ استخدامُ العملاتِ المشفَّرةِ الخاصَّةِ كأفخاخٍ، أي كوسيلةٍ لتعويدِ النَّاسِ على العملاتِ الرَّقميَّة.

ثانياً: تطويرُ تقنيَّاتِ النُّقودِ الرَّقميَّةِ، ولا يزال مستمرَّاً على تلك العملاتِ المشفَّرةِ الخاصَّة، لذلك يبدو أنَّ البنوكَ المركزيَّةَ الَّتي أعلنَت عن تقديمِ عملاتِ تشفيرٍ رسميَّةٍ؛ تخطِّط لما يلي:

- إعطاءُ حافزٍ إضافيٍّ لإزاحةِ الأموالِ النَّقديَّةِ من التَّداولِ.
- فرضُ رقابةٍ أكثرَ صرامةً على تداولِ الأموالِ غيرِ النَّقديَّةِ باستخدامِ تقنيَّةِ «blockchain»المذكورةِ أعلاه.
- بعدَ إنشاءِ ما يسمَّى «نظام العملة الرَّقميَّة الوطنيِّ» ستتمُّ تصفيةُ العملاتِ المشفَّرةِ الخاصَّةِ.

سيتمُّ تنسيقُ إنشاءِ وتشغيلِ أنظمةِ العملةِ الرَّقميَّةِ الوطنيَّةِ في كلِّ دولةٍ على حدة، ومن ثمَّ يحدثُ التَّقاربُ وينتهي كلُّ هذا بإنشاءِ عملةٍ رقميَّةٍ عالميَّةٍ واحدةٍ، وسيتمُّ تنفيذُ الأمرِ والتَّحكُّمُ به من قِبَلِ مركزٍ واحدٍ، والَّذي يمكنُ أن يطلقَ عليه البنكُ المركزيُّ العالميُّ (ICB)بشكلٍ مشروطٍ، قد تبقى البنوكُ المركزيَّةُ الحاليَّةُ لكلِّ دولةٍ، ولكن بحقوقٍ تابعةٍ ومستمدَّةٍ من ICB

في الواقع؛ سيتمُّ إنشاءُ معسكرٍ عالميٍّ لتركيزِ الخدماتِ المصرفيَّةِ الإلكترونيَّةِ، حيثُ سيكونُ كلُّ شخصٍ على هذا الكوكبِ تحتَ سيطرةِ الأخِ الأكبرِ (شخصيَّةُ روايةِ جورج أورويل ١٩٨٤)، في هذه الحالةِ المذهلةِ؛ تمَّ رسمُ نموذجٍ لمستقبلِ البشريَّةِ، حيثُ تجري الأحداثُ في الولايةِ تحتَ الاسمِ الرَّمزيِّ «أوقيانوسيا»، بينما عاصمةُ الولايةِ: لندن المعروفة.

في كلِّ شارعٍ وفي كلِّ مفترقِ طرقٍ بالعاصمةِ؛ كانت هناكَ لوحاتٌ إعلانيَّةٌ مزيَّنةٌ مكتوبٌ عليها: «الأخُ الأكبرُ ينظرُ إليكَ!»، وقد رسمَ أورويل صورةً لمعسكرِ اعتقالٍ مثاليٍّ، حيثُ تمَّ تنظيمُ إجراءاتٍ صارمةٍ؛ ليسَ فقط على تصرُّفاتِ كلِّ مواطنٍ من أوقيانوسيا، بل حتَّى على أفكاره، ولكن مَن هو الأخُ الأكبر؟ مواطنو أوقيانوسيا لا يعرفونَ شيئاً عنه، فهو لا يظهرُ علناً، حيثُ من المعروفِ فقط أنَّ الزَّعيمَ الوحيدَ لولايةِ أوقيانوسيا والحزبَ السِّياسيَّ الحاكمَ (الوحيدَ هو الاشتراكيَّةُ البريطانيَّةُ Angsots).

مَن هو الأخُ الأكبرُ المطبَّقُ في حالتِنا؟ إنَّه نظامُ العملةِ الرَّقميَّةِ العالميَّةِ، والَّتي لا تمثِّلُ فرداً، بل مجموعةً ضيِّقةً تُسمَّى اليومَ «مالكو المال»، وذلك يعني المساهمين الأساسيِّين في الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ، الَّذين يشاركون في إصدارِ الدُّولار، ولكن ما الَّذي لا يلائمُ «مالكي الأموال» في النِّظامِ الحاليِّ القائمِ على الدُّولارِ الَّذي أقرَّته قراراتُ مؤتمرِ العملةِ الجامايكيَّةِ في عامِ ١٩٧٦؟

أوَّلاً: في حقيقة أنَّ الدُّولار قد فشلَ في أن يصبحَ محتكراً مطلقاً في العالم، صحيحٌ أنَّ ما يقدَّرُ بحوالي ٦٠ في المائة من المدفوعاتِ الدُّوليَّةِ تتمُّ باستخدامِ الدُّولارِ الأمريكيِّ، ولكن

لا يزالُ ٤٠ في المائة من حصَّةِ العملاتِ الأُخرى، إضافةً إلى ذلك؛ هناكَ خطرٌ من أن تتغيَّرَ النِّسبةُ في غيرِ صالحِ الدُّولار.

ثانياً: يتمُّ التَّعاملُ مع جزءٍ من تعاملاتِ الدُّولارِ وتداولِ العملاتِ الأجنبيَّةِ نقداً، وهذا يجعلُ من الصَّعبِ إقامةَ سيطرةٍ فعَّالةٍ على المجتمع.

لذلك نعتقدُ أنَّه وراءَ الكواليسِ «في السِّياسةِ الكبيرةِ»؛ يقومُ «أسيادُ المالِ» بوضعِ اللَّمساتِ الأخيرةِ على خطَّةٍ لأعمالِهم الإضافيَّةِ، الهدفُ بسيطٌ للغاية: أن يصبحوا سادةَ العالمِ، أي؛ الحلمُ بالتَّحوُّلِ من «مالكي المال» إلى «مالكي العالم»، لقد استمرَّ نظامُ بريتون وودز النَّقديُّ لأكثرَ من ثلاثةِ عقودٍ، ومن ثمَّ حلَّ محلَّه النِّظامُ الجامايكيُّ، الَّذي يوجدُ الآنَ بالفعلِ لأكثرَ من أربعةِ عقودٍ، ولكنَّ العالمَ على وشكِ الانتقال إلى نظامٍ نقديٍّ عالميٍّ جديد.

يقولُ الخبراءُ إنَّ النِّظامَ النَّقديَّ العالميَّ الجديدَ سيكونُ نظاماً عالميّاً يعتمدُ على العملاتِ الرَّقميَّةِ، ولكن في النِّهايةِ، ستكونُ هناكَ عملةٌ رقميَّةٌ واحدةٌ، وستختفي العملاتُ النَّقديَّةُ في العالم، وستصبحُ «blockchain» وكأنَّها كاميرا فيديو كوكبيَّةٌ تتحكَّمُ في كلِّ خطوةٍ من خطواتِ سكَّانِ معسكرِ الاعتقالِ المصرفيِّ الإلكترونيِّ، بكلِّ الأحوال فإنَّ «مالكي الأموال» يتَّبعون استراتيجيَّةً طويلةَ الأجل.

بطبيعةِ الحالِ، فإنَّ التَّنفيذَ الكاملَ لمشروعِ معسكرِ الاعتقالِ المصرفيِّ الإلكترونيِّ العالميِّ لن يحدثَ غداً، حيثُ يدركُ قادةُ عددٍ من البنوكِ المركزيَّةِ أنَّ إدخالَ العملاتِ الوطنيَّةِ المشفَّرةِ يمكن أن يزعزعَ استقرارَ الأنظمةِ النَّقديَّةِ.

لذلك، فإنَّها تتصرَّفُ بعنايةٍ فائقةٍ تدريجيّاً، على سبيل المثال؛ اقترحَ برادلي ويلكس؛ رئيسُ الشَّركةِ الأمريكيَّةِ WingCash في صيفِ ٢٠١٧، على قيادةِ مجلسِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ إنشاءَ عملةٍ وطنيَّةٍ مشفَّرةٍ (digital Fed notes) بحيث تعملُ على منصَّةِ برنامجِ WingCash Faster Payment Network، واقترحَ أن يكونَ الاحتياطيُّ الفيدراليُّ مالكَها ومشغِّلَها.

وقبلَ عامين، وفي أحشاءِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ نفسِه، قامَت إحدى الوحداتِ البحثيَّةِ بتطويرِ مشروعِ تشفيرِ العملةِ الفيدكوين، ومع ذلك لم تصدرْ حتَّى الآنَ بياناتٌ رسميَّةٌ من مجلسِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ حولَ خططِ إنشاءِ وإدخالِ عملةٍ رقميَّةٍ وطنيَّة.

مرَّةً أُخرى (وبالعودةِ إلى بيانِ وزيرِ الاتِّصالاتِ الرُّوسيِّ)، من المحتملِ أن يكونَ السَّيِّدُ وزيرُ الاتِّصالاتِ نيكيفوروف متخصِّصاً جيِّداً (وربَّما ممتازًا) في مجالِ الاتِّصالات، ولكن هناكَ شكوكٌ قويَّةٌ حولَ ما إذا كانَ الوزيرُ يفهمُ تماماً ما يمكن أن يؤدِّي إليه إنشاءُ روبل تشفير وطنيٍّ على روسيا.

والأمرُ الأكثرُ إثارةً للدَّهشةِ هو أنَّ وزيرَ الاتِّصالاتِ منخرطٌ في هذا، وليسَ رئيسُ البنكِ المركزيِّ أو وزارةُ الماليَّة على الأقلِّ.

على ما يبدو، فإنَّ فكرةَ السَّيِّدِ نيكيفوروف الغامضةَ حولَ ماهيَّةِ الرُّوبل المشفَّر «cryptorubble»هي الَّتي سمحَت له بالضَّغطِ على أكعابِه والقولِ بأنَّه سيتمُّ إصدارُ الرُّوبل المشفَّر cryptorubbleفي أسرعِ وقتٍ ممكن.

يمكن للمرءِ أن يأمَّلَ فقط في أن ينتهي تنفيذُ المشروعِ «بنجاح»، مثلُه مثلُ العديدِ من «المشاريعِ» الأُخرى لحكومتنا!.

هنا مثالٌ واحدٌ: نتذكَّرُ كيف أنَّه في بدايةِ العقدِ الحاليِّ؛ كانَ دمتري ميدفيديف وبعضُ كبارِ المسؤولين حريصين على تحويلِ موسكو إلى مركزٍ ماليٍّ دوليٍّ ,(IFC)مع ذلك، وفقاً للعديدِ من العلامات، كانَت لديهم فكرةٌ غامضةٌ جدَّاً حولَ ماهيَّةِ (IFC)، بكلِّ الأحوالِ فقد كسبَ المبادرونَ والمشاركونَ عدَّةَ ملياراتٍ من الدُّولارات، كما تمَّ بناءُ العديدِ من ناطحاتِ السَّحابِ، وإنشاءُ الاتِّصالاتِ واللُّوجستيَّاتِ اللَّازمةِ في وسطِ مدينةِ موسكو، صحيحٌ أنَّ موسكو لم تصبحْ قبلةً للمال، لكنَّ القليلَ من النَّاسِ يتذكَّرون ذلك، يبدو أنَّ الرُّوبلَ المشفَّر هو نفسُ «المشروع»، وربَّما يوجدُ شخصٌ ما يريدُ أن يجني المالَ على ذلك، ولكنَّ الأمرَ الرَّئيسَ هو ألَّا يفسدَ مؤيِّدوه النُّشطاءُ النِّظامَ النَّقديَّ الحاليَّ؛ الَّذي يتنفَّسُ حتَّى بدونهم.

بالمناسبة؛ حذَّرَ ماريو دراجي؛ رئيسُ البنك المركزيِّ الأوروبيِّ (ECB)السُّلطاتِ الإستونيَّةِ من أنَّ إنشاءَ عملةٍ غيرِ اليورو؛ أمرٌ غيرُ مسموحٍ به في منطقةِ اليورو، وقد هدَّد تالين بعقوباتٍ خطيرةٍ إذا حاولَت إطلاقَ مشروعٍ لعملتها الوطنيَّةِ المشفَّرةِ، من الواضحِ أنَّ م. دراجي ـ كمصرفيٍّ متمرِّسٍ ـ يفهمُ كيف يمكنُ أن تنتهي لعبةٌ تُسمَّى «العملات المشفَّرة الوطنيَّة»، وهكذا وعلى خلفيَّةِ هذه الآراءِ المحافظةِ للبنكِ المركزيِّ الأوروبيِّ بشأنِ مسألةِ العملاتِ المشفَّرةِ الوطنيَّةِ؛ تسعى روسيا جاهدةً لتكونَ «متقدِّمةً على أوروبَّا» في هذه المسألة.

تاريخُ الائتمانِ:

الطَّريقُ إلى معسكرِ اعتقالِ المصرفيَّةِ الإلكترونيَّة

مكاتبُ الائتمانِ وأعمالٌ تُسمَّى البيانات الكبيرة bigdata:

من وقتٍ لآخر؛ يتمُّ استخدامُ مصطلحِ «معسكرِ اعتقالٍ مصرفيٍّ إلكترونيٍّ» في وسائلِ الإعلامِ الرُّوسيَّةِ والأجنبيَّةِ، ربَّما يكونُ مصطلحاً عامَّاً، لكنَّه يعكسُ بدقَّةٍ جوهرَ العمليَّاتِ الَّتي تجري في العالمِ الحديثِ، وذلك يعني إنشاءَ سيطرةٍ كاملةٍ من قِبَلِ البنوكِ على المجتمعِ وعلى كلِّ شخصٍ على حدة.

يعتقدُ البعضُ أنَّه لا يمكن إنشاءُ هذه السَّيطرةِ إلَّا عندما يأخذُ الشَّخصُ قرضاً من أحدِ البنوكِ، ويبدأ الأخيرُ في تتبُّعِ كلِّ خطوةٍ من خطواتِ عميلِه وفقاً للعديدِ من بنودِ وشروطِ اتِّفاقيَّةِ القرضِ، في الواقعِ ذلك صحيحٌ، فقد كانَ هناكَ شكلٌ من أشكالِ التَّحكُّمِ دائماً،وقد نشأ مع ميلادِ الرِّبا في العالمِ القديم.

في الواقعِ، تمَّ الحفاظُ على ذلك النِّظامِ بالكاملِ، بل وتمَّ تحسينُه (حيثُ يتلقَّى البنكُ تقاريرَ مفصلةً من العميلِ، ويتمُّ ربطُ البنكِ بالمحاسبةِ الإلكترونيَّةِ للعميلِ، وترسَلُ المعلوماتُ اللَّازمةُ عبرَ الإنترنت، ويشترطُ تحويلُ حساباتِ مستلمِ القرضِ إلى البنكِ الدَّائنِ... إلخ.)، لكنَّ هذا الشَّكلَ التَّقليديَّ للسَّيطرةِ؛ يكملهُ الآنَ العديدُ من الأشكالِ الجديدةِ.

في الوقتِ الحاضرِ، حتَّى عندَ إجراءِ عمليَّاتٍ سلبيَّةٍ (فتح حساباتِ العملاءِ وقبول الأموالِ من العملاء لتوضعَ في تلك الحسابات) أو عندَ إجراءِ التَّحويلاتِ الماليَّةِ؛ قد تطلبُ البنوكُ مجموعةً متنوِّعةً من المعلوماتِ من العميلِ؛ سواءٌ عن العميلِ نفسِه، أو عن أصلِ الأموالِ الموضوعةِ أو المرسلةِ، ويتمُّ ذلك تحتَ ذريعةٍ معقولةٍ تتمثَّلُ في مكافحةِ غسلِ الأموالِ «القذرة»، وتمويلِ الإرهابِ، وقمعِ الفسادِ... إلخ، كما يمكنُ استكمالُ المراجعِ والاستبياناتِ المختلفةِ الَّتي يقدِّمُها العميلُ المحتملُ بمقابلاتٍ جادَّةٍ، وبعد ذلك يملأ موظَّفُ البنكِ نماذجَه.

نظراً لحقيقةِ أنَّ أسعارَ الفائدةِ على الودائعِ في البنوكِ اليومَ تتراجعُ بسرعةٍ، بل إنَّها أصبحَت سلبيَّةً (ذكرنا ذلك في الفصولِ السَّابقةِ عدَّةَ مرَّاتٍ)؛ يبدأ العملاءُ في تركِ البنوكِ وسحبِ الأموالِ من حساباتِهم وتحويلها إلى نقد.

بالنَّتيجةِ، كان ردُّ البنوكِ هو الضَّغطُ على القوانينِ الَّتي تقيِّدُ أو حتَّى تحظرُ استخدامَ النَّقدِ، حيثُ إنَّهم يسعون إلى دفعِ العملاءِ إلى أموالٍ غيرِ نقديَّةٍ، أي إلى معسكرِ الاعتقالِ المصرفيِّ الإلكترونيِّ نفسِه، والَّذي تحدَّثنا عنه في البداية.

بدأت الأموالُ في الحساباتِ المصرفيَّةِ تُدارُ ليس فقط من قِبَلِ العميلِ، ولكن أيضاً من قِبَلِ البنكِ، وكذلك من قِبَلِ مَن هُم فوقَ هذا البنكِ.

تدريجيّاً؛ يتحوَّلُ العميلُ من مديرٍ لأموالِه (أموالِه في حسابٍ بنكيٍّ) إلى كائنٍ يُدارُ من جانبِ «مالكي الأموال» (المصرفيِّين من «السُّلطةِ الأعلى»)، وهؤلاء (المصرفيُّون في «السُّلطةِ الأعلى») لن يتحكَّموا في سلوكِ الشَّخصِ فحسب، بل وحتَّى في أفكارِه، وإذا انحرفَ شخصٌ ما عن قواعدِ السُّلوكِ والتَّفكيرِ الَّتي حدَّدَها «مالكو الأموالِ»؛ فقد يتمُّ حظرُ حسابِه المصرفيِّ، وهذا سيعني ـ في الواقعِ ـ عقوبةَ الإعدامِ للشَّخص!.

هناكَ جانبٌ آخرُ مهمٌّ لموضوعِ «معسكرِ الاعتقالِ المصرفيِّ الإلكترونيِّ»، والَّذي لم نتحدَّثْ عنهُ بعد، ولكنَّ الحديثَ هنا عن أنظمةِ المعلوماتِ، والَّتي تسمَّى «قواعد بيانات العملاء»، «سجلَّات الائتمان»... إلخ، وتلك القواعدُ من بياناتِ عملاءِ البنكِ تسمَّى: تاريخ الائتمان.

بالطَّبع؛ لدى كلِّ بنكٍ قاعدةُ بياناتٍ خاصَّةٌ به للعملاءِ (الأفراد والكيانات القانونيَّة)، ولكن يمكنُ للعملاءِ تقديمُ العديدِ من الأفرادِ والكياناتِ القانونيَّةِ في بنوكٍ مختلفةٍ في الوقتِ نفسه، أو في نقاط زمنيَّةٍ مختلفة.

بالإضافة إلى ذلك؛ يمكنُ للإفرادِ والكياناتِ أن يكونوا عملاءَ لمنظَّماتٍ ماليَّةٍ أُخرى (شركات التَّأمين وشركات التَّأجير ومنظَّمات التَّمويل الأصغر... إلخ)، لذلك ترغبُ البنوكُ والمؤسَّساتُ الماليَّةُ الأُخرى في الحصولِ على الصُّورةِ الأكثرِ اكتمالاً للعميلِ (حقيقيَّة أو محتملة)، حيثُ إنَّ الفكرةَ هي إنشاءُ قاعدةِ بياناتٍ موحَّدةً لكلِّ عميل.

تتحقَّقُ هذه الفكرةُ في نماذجِ المكاتبِ الائتمانيَّةِ، وهي المنظَّماتُ الَّتي تجمعُ البياناتِ عن عملاءِ البنوكِ والمؤسَّساتِ الماليَّةِ الأُخرى، وتسمَّى هذه البياناتُ عادةً: «تاريخ الائتمان».

رسميَّاً، مكاتبُ الائتمانِ هي كياناتٌ قانونيَّةٌ موجودةٌ بشكلٍ مستقلٍّ من البنوكِ والمؤسَّساتِ الماليَّةِ الأُخرى.

ولكن في الواقعِ؛ أصبحَت مكاتبُ الائتمانِ اليومَ جزءاً مهمَّاً لا يتجزَّأُ من النِّظامِ الماليِّ والمصرفيِّ، يمكنك أيضاً القولُ إنَّها عنصرٌ أساسيٌّ في التَّصميمِ، والَّذي نسمِّيه «معسكر الاعتقالِ المصرفيِّ الإلكترونيِّ».

وفقاً لمصادرَ أجنبيَّةٍ؛ فقد نشأت أوَّلُ مكاتب ائتمانيَّةٍ في نهايةِ القرنِ التَّاسعَ عشرَ في الولاياتِ المتَّحدةِ وبعضِ الدُّولِ الأوروبيَّةِ.

كانَت المكاتبُ آنذاك عبارةً عن اتِّفاقيَّاتٍ بينَ عدَّةِ بنوكٍ حولَ تبادلِ معلوماتِ العملاءِ، وكانت تعملُ في كثيرٍ من الأحيانِ حتَّى من دونِ إنشاءِ منظَّمةٍ خاصَّةٍ، ولكن في العقودِ الأخيرةِ من القرنِ الماضي؛ بدأت الطَّفرةُ الحقيقيَّةُ في إنشاءِ مكاتبِ الائتمانِ (CB)في العالمِ، حيثُ يقتربُ عددُ البلدانِ الَّتي يوجدُ فيها مكاتبُ ائتمانٍ من ١٠٠ بلد حتَّى الآن.

مكاتبُ الائتمانِ متنوِّعةٌ من حيثُ أشكالُها التَّنظيميَّة، لذلك فإنَّ معظمَ مكاتبِ الائتمانِ في عددٍ من البلدانِ مثل الولاياتِ المتَّحدةِ والبرازيلِ والأرجنتين؛ مجرَّدُ مؤسَّساتٍ خاصَّةٍ تهدفُ إلى تحقيقِ الرِّبحِ، بالإضافةِ إلى ذلك؛ تعملُ العديدُ من مكاتبِ الائتمانِ المحلِّيَّةِ الَّتي أنشأتها غرفُ التِّجارةِ والجمعيَّاتُ كمؤسَّساتٍ غيرِ ربحيَّةٍ، في هذه البلدان.

في الواقع؛ إنَّ مكاتبَ الائتمانِ في اليابانِ ومعظمِ الدُّولِ الأوروبيَّةِ، كقاعدةٍ عامَّةٍ، مؤلَّفةٌ من شركاتٍ خاصَّةٍ مملوكةٍ لمجموعةٍ من المقرضين، حيثُ يوجدُ مكتبانِ ائتمانيَّانِ منفصلانِ في المملكةِ المتَّحدةِ، أمَّا في هولندا وبلجيكا؛ تتمُّ إدارةُ مكاتبِ الائتمانِ أو ترخيصُها من قِبَلِ الوكالاتِ الحكوميَّةِ.

في المقابلِ، فإنَّ مكتبَ الائتمانِ الَّذي يعملُ في ألمانيا؛ هو عبارةٌ عن جمعيَّةٍ مكوَّنةٍ من ثماني شراكاتٍ إقليميَّةٍ وقانونيَّةٍ واقتصاديَّةٍ مستقلَّةٍ، وفي كندا؛ يوجدُ نظامٌ واسعُ النِّطاقِ لمكاتبِ الائتمانِ المحليَّةِ الصَّغيرة، ويُحتفظُ به في أيدي القطاعِ الخاصِّ، ويعمل مباشرةً مع مستهلكي خدماتِ التَّحقُّقِ من الائتمان، بينما تنافسها شركاتٌ خاصَّةٌ كبيرةٌ تعملُ في مجالِ تقديمِ خدماتِ التَّحقُّقِ من الائتمان.

وفي بلدانٍ مثلِ الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ وبريطانيا العظمى وألمانيا وبلجيكا واليابان والبرازيل؛ عادةً ما تكونُ كمِّيَّةُ معلوماتِ مكاتبِ التَّاريخِ الائتمانيِّ المتراكمةِ كبيرةً جدَّاً، وعددُ تقاريرِ الائتمانِ يتجاوزُ عددَ السُّكَّان.

كانت روسيا متأخّرةً بعضَ الشّيءِ مع إنشاءِ مكتبِ التّصميم، فقط في عامِ ٢٠٠٤؛ تمَّ اعتمادُ القانونِ الاتّحاديِّ المؤرَّخ في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٤ رقم ٢١٨« FZ- حول تاريخ الائتمان» في الاتّحادِ الرُّوسيِّ (تمَّ تنقيحُه الأخيرُ في ٣ يوليو ٢٠١٦)، وقد أصبحَ هذا العملُ المعياريُّ الأساسَ القانونيَّ لإنشاءِ مكتبِ الائتمانِ في البلاد، وقد نشرَ الموقعُ الإلكترونيُّ لبنكِ روسيا سجلَّ حالةِ مكاتبِ الائتمان، حيث تبيَّنَ وجودُ ١٧ مكتبٍ ائتمانيٍّ في روسيا اليومَ، وبالتّالي وصلَت روسيا بالفعل إلى حالةٍ مماثلةٍ للحالةِ الأوروبيَّة.

تجاوزَ إجماليُّ عددِ سجلّاتِ الائتمانِ في جميعِ المكاتبِ الرُّوسيَّةِ بالفعلِ عددَ السُّكّان البالغين في الاتّحاد الرُّوسيِّ، كما أنَّ هناك عدداً كبيراً من المنشوراتِ على الإنترنت حولَ موضوعِ «تاريخِ الائتمان» وَ «مكاتبِ الائتمان»، حيثُ تصفُ كلُّ تلك المنشوراتِ تقريباً مكاتبَ الائتمانِ بلهجةٍ إيجابيَّةٍ، حيثُ يذكر أنَّ مكاتبَ الائتمانِ هي أداةٌ مصرفيَّةٌ مفيدةٌ للغايةِ للمساعدةِ في تقليلِ مخاطرِ الائتمان.

لا توفِّرُ بعضُ مكاتبِ الائتمانِ المعلوماتِ الضَّروريَّةَ عن الأفرادِ والكياناتِ القانونيَّةِ الَّتي يتعاملُ معها المصرفيُّون أو يتفاوضونَ معها، فقط، وإنَّما يقومون بعملٍ تحليليٍّ أيضاً (بشكلٍ مستقلٍّ أو بأمرٍ من البنوك).

المنتجُ الأكثرُ شيوعاً لهذه التَّحليلاتِ ـ ما يسمَّى بالنَّتيجةِ ـ هو نتيجةٌ لفردٍ أو كيانٍ قانونيٍّ من حيثُ سلامتُه، الالتزامُ بالمواعيد، الملاءةُ... إلخ، إذا كان مكتبُ التَّصميمِ يمنحُ الشَّخصَ تصنيفاً غيرَ مرضي؛ يصبحُ هذا الشَّخصُ منبوذاً بشكلٍ أساسيٍّ في العالمِ الماليِّ والمصرفيِّ.

إذا كانَ التَّقييمُ لا يزالُ أعلى من «سيِّ»؛ سيؤخذُ ذلك في الاعتبارِ عندَ وضعِ شروطِ اتّفاقيَّةِ القرضِ، ويمكنُ أن يؤثِّرَ على سعرِ الفائدةِ على وجهِ الخصوصِ.

على الجانبِ الآخرِ من العملةِ الَّتي تُسمَّى «مكاتبَ الائتمان»؛ لا شيءَ سوى الصَّمت التَّامِّ تقريباً، وفي الوقتِ نفسِه، تثيرُ أنشطةُ مكاتبِ الائتمانِ العديدَ من الأسئلةِ، بادئَ ذي بدء: كيف تتوافقُ أنشطتُها مع الدَّساتير؟

بكلِّ الأحوالِ؛ هناكَ العديدُ من المعلوماتِ الَّتي تستدعي التَّفكيرَ، وبالأخصِّ أنَّ مكاتبَ الائتمانِ تقومُ بتوسيعِ دائرةِ المعلوماتِ حولَ العملاءِ، حيث يتمُّ إدخالُ تلكَ المعلوماتِ إلى قاعدةِ البياناتِ بشكلٍ مطَّرد.

ولكن من أين تأتي المعلوماتُ؟ هناكَ معلوماتٌ أساسيَّةٌ تأتي إلى المكتبِ من البنوكِ؛ تحتوي تواريخَ عملاتِ العملاءِ الَّذين حقَّقوا اتِّفاقاتِ القروض، وفي الوقتِ نفسِه؛ تتجاوزُ المكاتبُ الائتمانيَّةُ «باعتبارها مبادرةً خاصَّةً» نطاقَ مهامِها القانونيَّةِ، وتوسِّعُ دائرةَ البحثِ، في هذه الحالةِ؛ نحنُ نتعاملُ بالفعلِ مع ما يُسمَّى «البيانات الكبيرة» حسبَ مصطلحِ «الاقتصادِ الرَّقميِّ»:

أوَّلاً: تحاولُ البنوكُ التِّجاريَّةُ «التَّصيُّد»؛ استخراجَ الحدِّ الأقصى من المعلوماتِ من أيِّ عميلٍ (ليس فقط مَن أتى للحصولِ على قرضٍ، ولكن أيضاً مَن يفتحُ حساباً أو يتلقَّى خدمةً أُخرى)، ومن ثمَّ تقومُ بإعادةِ توجيهِ هذه المعلوماتِ إلى مكتبِ الائتمان.

ثانياً: تقومُ المكاتبُ بتوسيعِ دائرةِ المنظَّماتِ الَّتي تتعاونُ معها.

بالإضافةِ إلى البنوكِ؛ تشملُ دائرةُ «مراسلي مكاتبِ الائتمانِ» شركاتِ التَّأمينِ وشركاتِ التَّأجيرِ ومنظَّماتِ التَّمويلِ الأصغرِ... إلخ، على سبيلِ المثالِ؛ لنأخذْ أحدَ مكاتبِ الائتمانِ الرَّائدةِ في الاتِّحادِ الرُّوسيِّ، مثلَ المكتبِ الوطنيِّ لتاريخِ الائتمانِ (NBCH)والَّذي تمَّ إنشاؤه في عامِ ٢٠٠٥، حيثُ أصبحَ ٢٠ بنكًا روسيّاً من المؤسِّسين والمساهمين فيه، بما في ذلك: ف ب ت بنك، وغازبروم بنك، واكبارزو بنك، وألفاويونياستروم بنك، ونورديا بنك، وبيترو كوميرسويوإن كريديت بنك، وستي بنك، ورايفيزن بنك، وبني بنك، ويورالسببنك والبنك الرُّوسيِّ اكروبروم كريدت... إلخ.

كما أنَّ أكثرَ من ١١٠٠ منظَّمةٍ تنقلُ المعلوماتِ إلى NBCH، وأصبحَ يخزِّنُ أكثرَ من ٥٥ مليون تاريخٍ ائتمانيٍّ للكياناتِ القانونيَّةِ والأفراد.

ثالثًا: بدأت المكاتبُ في جمعِ معلوماتٍ أكثرَ نشاطاً عن العملاءِ الحقيقيِّين والمحتملين للمصارفِ خارجَ العالمِ الماليِّ والمصرفيِّ.

على سبيلِ المثالِ؛ تمَّ تسجيلُ العديدِ من حالاتِ إبرامِ اتِّفاقاتٍ ضمنيَّةٍ لمكاتبِ الائتمانِ مع المؤسَّساتِ الطبِّيَّةِ؛ حيثُ تقدِّمُ الأخيرةُ معلوماتٍ عن الحالةِ البدنيَّةِ والعقليَّةِ للشَّخصِ (غالباً ما تكونُ هذه المعلوماتُ سرِّيَّةً بموجبِ القانونِ).

بكلِّ الأحوالِ؛ لم تقمْ مكاتبُ الائتمانِ بالكشفِ عن دائرةِ «المراسلين» الموجودةِ خارجَ العالمِ الماليِّ والمصرفيِّ، لكنَّ تلكَ الدَّائرةَ هي «الظِّلُّ» لأنشطةِ مكاتبِ الائتمانِ إذا جازَ التَّعبير.

بالإضافةِ إلى ذلك؛ تعملُ مكاتبُ الائتمانِ بنشاطٍ معَ المصادرِ المفتوحةِ، بادئ ذي بدء، إنَّهم يبحثون عن الإنترنت، وخاصَّةً على الشَّبكاتِ الاجتماعيَّةِ.

في الواقعِ؛ هناكَ ميلٌ لمكاتبِ الائتمانِ للابتعادِ عن مهامِها المعلنةِ في البدايةِ، وتعملُ على بيعِ أيِّ معلوماتٍ لجميعِ الَّذين يطلبونَ تلك المعلوماتِ، في المقامِ الأوَّلِ، هنالك الكثيرُ من الطَّلباتِ؛ بدءاً من الشَّركاتِ التِّجاريَّةِ الَّتي تسعى إلى توسيعِ دائرةِ عملائها، وتحاولُ الوصولَ إلى كلِّ شخصٍ من خلالِ التَّعرُّفِ على أذواقِه وعاداتِه وضعفِه، وتؤولُ تلك المعلوماتُ إلى الأجهزةِ السِّرِّيَّةِ، ومع ذلك؛ فإنَّ لدى العديدِ من مكاتبِ الائتمان قواعدَ بياناتٍ عن الأفرادِ والكياناتِ القانونيَّةِ أقوى بكثيرٍ من تلك الَّتي لدى الخدماتِ الخاصَّةِ، لذلك؛ تتعاونُ الخدماتُ الخاصَّةُ مع مكاتبِ الائتمانِ على أساسِ المنفعةِ المتبادلةِ، مرَّةً أُخرى: يقومون بتخزينِ معلوماتِ الاتِّصالِ الخاصَّةِ بنا سرَّاً.

في الوقتِ الحاليِّ؛ من الواضحِ بالعينِ المجرَّدةِ أنَّه يتمُّ إدخالُ مكاتبِ الائتمانِ بشكلٍ متزايدٍ في هذا النَّشاطِ التِّجاريِّ الجديد، والَّذي يُطلقُ عليه عادةً «البيانات الضَّخمة(DB)»

نادراً ما يتمُّ الحديثُ عن الموضوعِ العصريِّ المتمثِّلِ في «الاقتصادِ الرَّقميِّ» دونَ ذكرِ مصطلحِ (DB)، بكلِّ الأحوالِ فإنَّه لا يوجدُ تعريفٌ ثابتٌ لقاعدةِ البياناتِ، في بعضِ الأحيانِ يعرِّفون قاعدةَ البياناتِ على أنَّها مجموعةٌ من الأساليبِ والأدواتِ والأساليب لمعالجةِ البياناتِ المنظَّمةِ وغيرِ المهيكلةِ ذاتِ الأحجامِ الضَّخمةِ والتَّنوُّعِ الكبيرِ.

عموماً؛ ترتبطُ هذه المجموعةُ من الأدواتِ والأساليبِ بشكلٍ مباشرٍ بحلِّ مهامِ ذكاءِ الأعمالِ، وهكذا تصبحُ مجموعةُ المصفوفاتِ الكبيرة والمعالجةُ بهدفِ البيعِ اللَّاحقِ مؤسَّسةً تجاريَّةً مستقلَّةً.

ومن الأمثلةِ على ذلك؛ الشَّركةُ الأمريكيَّةُ أكسيوم «Acxiom» الَّتي تأسَّست في عامِ ١٩٦٩، وشاركَت أصلاً في أبحاثِ التَّسويقِ بناءً على طلباتِ العملاءِ من الشَّركاتِ، وفي السَّنواتِ الصِّفريَّةِ (العقد الأوَّل من الألفيَّةِ الحاليَّةِ)؛ جعلت الشَّركةُ جمعَ ومعالجةَ المعلوماتِ حولَ الأفرادِ في جميعِ أنحاءِ العالمِ أولويَّةً في أنشطتِها، كما استخدمَت الشَّركةُ بالفعلِ أكثرَ من ٢٣ ألف خادمٍ لتخزينِ البياناتِ وتحليلِها في عامِ ٢٠١٢.

تشيرُ التَّقديراتُ إلى أنَّ لدى أكسيوم معلوماتٍ شخصيَّةً تغطِّي حوالي ٨٠ في المائة من السُّكَّانِ البالغين في الولاياتِ المتَّحدةِ، وقد كتبت الخبيرةُ في الذَّكاءِ التَّنافسيِّ الرُّوسيَّةُ

المشهورةُ إيلينا لارينا: «يوجد اليومَ في أمريكا العديدُ من مزوِّدي البياناتِ حولَ الأشخاصِ والمجموعاتِ الاجتماعيَّةِ والشَّركاتِ، أكبرُها: أكسيوم، لديها مجموعةُ بياناتٍ كاملةٌ تزيدُ عن ٥٠٠ مليون إنسان، بما في ذلك معظمُ الأمريكيينَ البالغينَ والمقيمينَ في البلدانِ المجاورةِ».

عموماً؛ تحتوي البياناتُ على كلِّ شيءٍ تقريباً، من أرقامِ الضَّمانِ الاجتماعيِّ ورخصِ القيادةِ، إلى التَّاريخِ الطِّبِّيِّ والعلاقاتِ مع المؤسَّساتِ الائتمانيَّةِ، ومن اسمِ الأمِّ قبلَ الزَّواجِ إلى قائمةِ الجرائمِ الإداريَّةِ البسيطةِ، كما يقتربُ العددُ الإجماليُّ «لمعلمات» الهويَّةِ الرَّقميَّةِ لكلِّ شخصٍ مدرجٍ في قاعدةِ بياناتِ الشَّركةِ من ٥٠ معلماً.

إنَّ إحدى مزايا الشَّركاتِ، مثلَ شركةِ أكسيوم، أنَّها تسعى جاهدةً للتَّعاونِ مع الشَّركاتِ الشَّبيهةِ لتصبحَ محتكرةً في السُّوقِ العالميَّةِ في مجالِ جمعِ ومعالجةِ وتراكمِ وبيعِ المعلوماتِ المتعلِّقةِ بالأفراد، على سبيلِ المثال، دخلَت Axiom في اتِّفاقيَّةٍ حولَ التَّعاونِ وتبادلِ المعلوماتِ معَ الشَّركةِ الأمريكيَّةِ المعروفةِ TiVo Corporation، المتخصِّصةِ في جمعِ ومعالجةِ معلوماتِ الفيديو الرَّقميَّةِ.

في شباط ٢٠١٣؛ أبرمت Acxiom اتِّفاقيَّةً مع Facebook (يبلغُ عددُ المشتركين النَّشطين يوميَّاً لهذه الشَّبكةِ الاجتماعيَّةِ ٧٠٠ مليون شخص)، وليسَ سرَّاً أنَّ Facebook لا تنخرطُ في شبكاتٍ اجتماعيَّةٍ «بهدفِ الفنِّ الخالصِ»، لذلك فهو عملٌ يُسمَّى بـ«البياناتِ الضَّخمةِ».

اليوم؛ نرى صورةً مثيرةً للاهتمام: عمالقةُ المعلوماتِ مثلَ Acxiom أو Facebook تقوِّضُ العملَ الَّذي تقومُ به عادةً مكاتبُ الائتمانِ، ولكن كيفَ كانَ ردُّ مكاتبِ الائتمان؟ نلاحظُ بالفعلِ أنَّ مكاتبَ الائتمانِ قد بدأت في توسيعِ نطاقِ اهتماماتِها ودائرةِ شركائِها، من أجلِ الحفاظِ على القدرةِ التَّنافسيَّةِ وتعزيزِها، وفي بعضِ الحالات؛ تنشأ تعارضاتٌ حادَّةٌ بينَ شركاتِ المعلوماتِ غيرِ المصرفيَّةِ العاملةِ في مكاتبِ قواعدِ البياناتِ، ومكاتبِ الائتمانِ، ومن الأمثلةِ:

في ٢٠١٦؛ نشأ نزاعٌ بينَ مجموعةِ «أر يو كروب Mail.Ru Group» الَّتي تمتلكُ شبكاتِ فكونتاكتي الاجتماعيَّةَ، ومكتبِ الائتمانِ الوطنيِّ للتَّاريخِ الائتمانيِّ NBCH، والَّتي ذكرناها سابقاً.

في يناير من هذا العام؛ رفعَ مالكُ فكونتاكتي (بافيل دوروف) دعوى قضائيَّةً ضدَّ NBCH.

جوهرُ الاتِّهامِ بسيطٌ: صعدَ NBCH إلى «الحديقةِ الغريبَّةِ» للشَّبكةِ الاجتماعيَّةِ «فكونتاكتي»، حيثُ قامَ باستخلاصِ المعلوماتِ من هناك لتجديدِ قاعدةِ البياناتِ الخاصَّةِ به.

ابتكرَ أصحابُ فكونتاكتي هذه «الحديقة» لأنفسِهم؛ من أجلِ بيعِ «الملفوفِ» الَّذي يُزرعُ «في حديقتِهم» لأيِّ شخصٍ يقدِّمُ أموالاً جيِّدةً مقابلَه.

من المفهومِ سخطُ أصحابِ فكونتاكتي عندما رأوا أنَّ بعضَ «الماعز» قد صعدَ إلى الحديقةِ، وبدونِ تأنيبِ الضَّميرِ؛ كانَ يلتهمُ «الملفوفَ» لشخصٍ آخر.

أثناءَ النَّظرِ في الدَّعوى المرفوعةِ أمامَ المحكمةِ؛ اتَّضحَ أنَّ شبكةَ فكونتاكتي الاجتماعيَّةَ تعملُ معَ Double Data، الَّتي طوَّرَت خدمةً لجمعِ وتحليلِ بياناتِ ملفِّ تعريفِ مستخدمِ الشَّبكةِ الاجتماعيَّةِ، وقد جمعَت الخدمةُ أسماءً ومعلوماتٍ حولَ مكانِ العملِ والدِّراسةِ ومنطقةِ الإقامةِ، بالإضافةِ إلى صورٍ فوتوغرافيَّةٍ، وجميعُ هذه المعلوماتِ مثيرةٌ للاهتمامِ بالنِّسبةِ للبنوك.

بشكلٍ عامٍّ؛ قابلت المحكمةُ المنافسينَ الَّذين يعملون في نفسِ مجالِ الأعمالِ تحتَ اسمِ «البيانات الضَّخمة»، وخلالَ الاجتماعِ في ١٥ آب؛ أنهت محكمةُ موسكو التَّحكيميَّةُ عملها ضدَّ NBCH في دعوى فكونتاكتي، حيثُ اتَّفقَ الطَّرفانِ على تسويةٍ؛ وعدَت خلالها NBCH أنَّها لن تصعدَ «تتسلَّل» إلى «الحديقةِ» الَّتي تحملُ اسمَ الشَّبكاتِ الاجتماعيَّةِ فكونتاكتي، وإنْ فعلت؛ فسوفَ تدفعُ المالَ مقابلَ المعلوماتِ الَّتي تحصلُ عليها، ومن المثيرِ للدَّهشةِ أنَّ القضاةَ لم يكنْ لديهم أيُّ أسئلةٍ؛ سواءٌ للمدَّعي أو للمدَّعى عليه حولَ كيفيَّةِ جمعِ المعلوماتِ عن مواطني الاتِّحادِ الرُّوسيِّ، وفيما إذا كان ذلكَ متوافقاً مع دستورِ الاتِّحادِ الرُّوسيِّ.

في الواقع؛ نحنُ نشهدُ منافسةً شرسةً بينَ مكاتبِ الائتمانِ التَّقليديَّةِ وشركاتِ التِّكنولوجيا الجديدةِ للمشاركةِ في مشروعٍ تجاريٍّ يُسمَّى: معسكر المصرفيَّة الإلكترونيَّة، لعلَّ المعارضةَ لهذا المشروعِ من قِبَلِ المجتمعِ ليسَت واضحةً بعد.

حصانُ طروادة المُسمَّى «مكتب تاريخِ الائتمان»

من المؤكَّدِ أنَّ أيَّ شخصٍ بالغٍ قد سمعَ هذه العبارة: «مكتب التَّاريخِ الائتمانيِّ»، أو باختصار: «مكتب الائتمان».

ولكن هل هناكَ شيءٌ واضحٌ للإجابةِ على السُّؤال: «ما هذا؟!»، لا توجدُ إجابةٌ واضحةٌ لدى الكثيرين، ربَّما يمكنُ لواحدٍ من عشرةِ أشخاصٍ شكوكٌ أو معرفةٌ بأنَّ المعلوماتِ المتعلِّقةَ بأحبَّائِه قد تكونُ مخزَّنةً في قاعدةِ بياناتِ هذه المكاتبِ الائتمانيَّةِ نفسِها.

وفي هذا الصَّدد؛ اعتمدَ مجلسُ الدُّوما في ٣٠ كانون الأوّل ٢٠٠٤ القانونَ الاتِّحاديَّ رقم ٢١٨ÔÇ-بشأن مكاتبِ تاريخِ الائتمان، ومنذُ ذلك الحين؛ تمَّ تصحيحُه مراراً وتكراراً، حيثُ يعودُ تاريخُ المراجعةِ الأخيرةِ إلى ٢٠١٦/٠٣/٠٧. تتحدَّثُ المادَّةُ ١ من القانونِ المذكورِ على الفورِ عن مكتبِ تاريخِ الائتمانِ: «يحدِّدُ هذا القانونُ الاتِّحاديُّ مفهومَ تاريخِ الائتمانِ وتكوينهِ، والأساسَ، وإجراءاتِ تكوينِ وتاريخَ واستخدامَ تاريخِ الائتمانِ، وينظِّمُ أنشطةَ مكاتبِ تاريخِ الائتمانِ المتعلِّقةِ بذلك، ويحدِّدُ ميزاتِ الإنشاءِ والتَّصفيةِ وإعادةِ تنظيمِ مكاتبِ الائتمانِ، وكذلك مبادئَ تفاعلِها مع مصادرِ تكوينِ تاريخِ الائتمانِ، والمقترضين، والسُّلطاتِ العامَّة، وهيئاتِ الحكمِ الذَّاتيِّ المحلِّيَّة وبنك روسيا»، كما تردُ التَّعاريفُ أدناهُ في (المادَّة ٣):

على وجهِ الخصوصِ؛ «تاريخُ الائتمانِ هو المعلوماتُ الَّتي يتمُّ تحديدُ تكوينِها بموجبِ هذا القانونِ الاتِّحاديِّ، والَّتي تتعلَّقُ بوصفِ وفاءِ المقترضِ للالتزاماتِ الَّتي تمَّ التعهُّدُ بها بموجبِ اتِّفاقيَّاتِ القرضِ (الائتمان)، ويتمُّ تخزينُها (المعلومات) في مكتبِ تاريخِ الائتمانِ».

يُعرَّفُ مكتبُ الائتمانِ (CB)بأنَّه: «كيانٌ قانونيٌّ مسجَّلٌ وفقاً لقوانينِ الاتِّحادِ الرُّوسيِّ، كونَه منظمةً تجاريَّةً، ويقدِّمُ خدماتٍ وفقاً لهذا القانونِ الاتِّحاديِّ لتشكيلِ وتأريخِ تاريخِ سجلَّاتِ الائتمانِ، وكذلك لتوفيرِ تقاريرِ الائتمانِ وما يتَّصلُ بها من خدماتٍ»، وهكذا وكما نرى؛ فقد قرَّرَت روسيا أن تكونَ في الاتِّجاهِ العالميِّ، في الواقع، معَ بدايةِ هذا القرنِ، كانت هناك مؤسَّساتٌ مثل (CB) في حوالي ٩٠ دولةً حولَ العالم.

بحلولِ بدايةِ العقدِ الحاليِّ؛ بلغَ عددُ مؤسَّساتِ الاستثمارِ الدُّوليَّةِ المسجَّلةِ في سجلِّ بنكِ روسيا ٣٢ مؤسَّسةً، حيث يتمُّ تسجيلُ أنشطةِ مؤسَّساتِ الاستثمارِ الدُّوليَّةِ والتَّحكُّمُ فيها من قِبَلِ بنك روسيا، وهي جزءٌ من النِّظامِ المصرفيِّ في روسيا، ولكنَّها ليسَت خاضعةً رسميَّاً للبنوكِ التِّجاريَّةِ، على الرَّغمِ من أنَّه رسميٌّ، لأنَّ مؤسِّسي ومساهمي معظمِ مكاتبِ الائتمانِ هُم: البنوكُ التِّجاريَّةُ.

إنَّ عالمَ «مكاتبِ التَّاريخِ الائتمانيِّ» هو مجالٌ جديدٌ للأعمالِ، وهناكَ منافسةٌ حادَّةٌ فيما يتعلَّقُ بمصادرِ المعلوماتِ والعملاءِ.

تدريجيَّاً؛ وسَّعَت «مكاتبُ الائتمانِ» نطاقَ مصادرِ المعلوماتِ ودائرةِ العملاءِ (اليوم، هذه ليسَت مجرَّدَ بنوكٍ تجاريَّةٍ)،

في الواقعِ؛ إنَّ المنافسةَ تؤدِّي إلى انخفاضٍ في المشاركين في السُّوقِ، حتَّى الآن، بقيَ ١٧ من مكاتبِ الائتمانِ في سجلِّ بنكِ روسيا..

من بينها؛ المكتبُ الوطنيُّ لتاريخِ الائتمانِ (NBCH) والَّذي يعرِّفُ نفسَه على أنَّه «أكبرُ مكتبِ ائتمانٍ في البلادِ»، ويحتوي على بياناتٍ لأكثرَ من ٥١ مليون شخص، ويتعاون مع أكثر من ١٠٠٠ بنكٍ ومؤسَّسةٍ ماليَّةٍ، صحيح، في مكانٍ آخرَ؛ يلاحظُ أنَّ هناكَ «٤٠٠٠ مؤسَّسةٍ تنقلُ البياناتِ إلى NBCH».

اعتباراً من يناير ٢٠١٧؛ يقومُ NBCH بتخزينِ البياناتِ عن ٢٠٢،٠٠٠،٠٠٠ من القروضِ الجاريةِ والمدفوعةِ من ٨٠،٠٠٠،٠٠٠ مقترضٍ، ويشيرُ المكتبُ بثقةٍ: «لذلك؛ يتمُّ تخزينُ سجلِّ الائتمانِ الخاصِّ بكَ بدقَّةٍ تصلُ إلى نسبةِ ٩٠ ٪ في مكتبِ سجلِّ التَّاريخِ الائتمانيِّ (NBCH)

في الإطارِ ذاتِه؛ تدَّعي شركةُ Equifax Credit Services أيضاً أنَّها رائدةٌ في سوقِ مكاتبِ الائتمانِ، وبأنَّها تتعاونُ مع ٢٠٠٠ من المنظَّماتِ الماليَّةِ والائتمانيَّةِ، وتتلقَّى منها معلوماتٍ ذاتَ صلةٍ بشأنِ ملاءةِ المقترضين، حيثُ إنَّ عددَ سجلَّاتِ تاريخِ الائتمانِ يصلُ إلى حوالي ١٤٠ مليون سجلٍّ.

عموماً، فإنَّ مجموعةَ القادةِ في هذا المجال يمكنُ أيضاً أن يُعزى إلى شركةِ «BCI المعيار الرُّوسيِّ» و «مكتبِ الائتمانِ المتَّحدِ»، حيث إنَّ عددَ بياناتِ «تواريخِ الائتمان» الموجودةِ

لديهم؛ هي على التَّوالي: ٤٥ مليون و ١٤٣ مليون دولار، ومن جهتها؛ تتعاونُ «مؤسَّسةُ المعيارِ الرُّوسيِّ » Russian Standardمع أكثرَ من ٥٠ بنكاً، بينما؛ لمكتبِ الائتمانيَّةِ المتَّحدِ شريكٌ واحدٌ («حصريٌّ»)؛ هو: بنكُ التَّوفيرِ، وهذا يكفيه، ذلكَ لأنَّ بنكَ التَّوفيرِ يمثِّلُ أكثرَ من نصفِ (جميعِ الأفرادِ ـ العملاء) في القطاعِ المصرفيِّ الرُّوسيِّ.

استناداً إلى الأرقامِ الواردةِ؛ فمن المعتقدِ أنَّ سجلَّاتِ تاريخِ الائتمانِ المسَّجلةَ اليومَ تغطِّي جميعَ مواطني الاتِّحادِ الرُّوسيِّ، حتَّى أولئك الَّذين لم يتعاملوا قطُّ مع البنوكِ، والحقيقةُ هي أنَّ «سجلَّ الائتمان» يمكنُ فهمُه ببساطةٍ على أنَّه ملفٌّ حولَ أيِّ شخصٍ، ويمكنُ فتحُه، حيث يتمُّ تخزينُ جميعِ المعلوماتِ، والَّتي يمكنُ العثورُ عليها على شبكةِ الإنترنت، وخاصَّةً في الشَّبكاتِ الاجتماعيَّة، لكن؛ لماذا؟ «بسببِ استخدامِ الإنترنت كوسطٍ للتَّخزينِ الاحتياطيِّ للبيانات»:

أوَّلاً: إذا تقدَّمَ شخصٌ ما بطلبٍ إلى أحدِ البنوكِ للحصولِ على قرضٍ؛ فسيكونُ لدى البنكِ بالفعلِ «صورةٌ كاملةٌ» للعميلِ المحتملِ.

ثانياً: كما أشرنا؛ بدأت «مكاتبُ الائتمانِ» في «تنويعِ» أنشطتها تدريجيَّاً، إنَّها تشاركُ تدريجيَّاً في عملٍ يُسمَّى «شراء وبيع البياناتِ الشَّخصيَّة».

غداً، قد لا تكونُ هذه المعلوماتُ مطلوبةً من قِبَلِ بنكٍ تجاريٍّ، ولكن من قِبَلِ شركةٍ تجاريَّةٍ أو مشغِّلٍ للهاتفِ المحمولِ، وهنا يكونُ لدى تلك المكاتبِ «المنتجُ» موجودٌ مقدَّماً.

كما يقولُ المثلُ: «فَلْيَكُنْ»، هذه «التَّحوُّلاتُ» تجري بالفعلِ في الخارجِ، حيثُ بدأت«CB» في تجربةِ المنافسةِ القويَّةِ من جهةِ شركاتِ التِّكنولوجيا الفائقةِ، الَّتي تمارسُ أعمالَها تحتَ الاسمِ الجميلِ: «البيانات الكبيرة BigData» مثلَ شركاتِ Googleأو Facebook.

في الاجتماعِ السَّنويِّ لموظَّفي بنكِ التَّوفيرِ، الَّذي انعقدَ الأسبوعِ الماضي (٨ كانون الأوَّل)؛ صرَّحَ رئيسُه جرمان جريف: «يعتزمُ بنكُ التَّوفيرِ التَّحوُّلَ من بنكٍ تقليديٍّ إلى «نظامٍ بيئيٍّ متنوِّعٍ» يتجاوزُ الخدماتِ المصرفيَّةَ، «الكلُّ يدركُ أنَّ الشَّخصَ الَّذي سيكونُ الأوَّلَ (في مجالِ إنشاءِ النُّظمِ الإيكولوجيَّةِ)؛ يكونُ لديهِ قطعةٌ من الكعكةِ قبلَ الآخرين».

واستطردَ، مُستشهداً بالنُّظمِ الإيكولوجيَّةِ الصِّينيَّةِ مثل «علي بابا وتينسنت وبايدو»، كمثالٍ على ذلك: «تحلمُ جميعُ الشَّركاتِ الكبيرةِ بالتَّحرُّكِ في هذا الاتِّجاهِ».

هذا ما يعتقدُه المصرفيُّ هيرمان جريف، لكن في نفسِ اليومِ تقريباً، وهذا ما يفكِّرُ بهِ أولئكَ الَّذين يديرونَ مؤسَّساتٍ تُسمَّى «مكتبَ الائتمان».

لقد ذكرنا ذلك بالفعلِ عدَّةَ مرَّاتٍ أنَّه تحتَ مصطلحِ الاقتصادِ الرَّقميِّ العصريِّ؛ يجري تنفيذُ مشروعٍ لبناءِ معسكرٍ عالميٍّ لتركيزِ الخدماتِ المصرفيَّةِ الإلكترونيَّةِ، حيثُ تُشكِّلُ البياناتُ الكبيرةُ (BD)عنصراً هامَّاً في هذا المشروعِ.

توفِّرُ Wikipediaتعريفاً متطوِّراً جدَّاً للبياناتِ الكبيرةِ BD باعتباره «مجموعةً من الأساليبِ والأدواتِ والأساليب لمعالجةِ البياناتِ المنظَّمةِ وغيرِ المهيكلةِ ذاتِ الأحجامِ الضَّخمةِ والتَّنوُّعِ الكبير»، وبالتَّرجمةِ إلى لغةٍ مفهومةٍ: يعني جمعَ ومعالجةَ وتخزينَ المعلوماتِ حولَ جميعِ جوانبِ الحياةِ البشريَّةِ، بالنِّسبةِ إلى «مالكي الأموال»؛ فإنَّ BDهو مشروعٌ لإقامةِ سيطرةٍ كاملةٍ على البشريَّةِ جمعاء، وتأسيسِ سيطرتِها على العالمِ، حيثُ يخطِّطُ «مالكو المالِ» بمساعدةِ مشروعِ BD بأن يصبحوا «أصحابَ العالم»، أمَّا بالنِّسبةِ لشركاتِ التِّكنولوجيا الفائقةِ ومكاتبِ الائتمانِ؛ فذلك عملٌ تجاريٌّ، حيثُ إنَّ بيعَ البياناتِ الشَّخصيَّةِ والتِّكنولوجيا الفائقةِ وسجلَّاتِ التَّاريخِ الائتمانيِّ؛ يمهِّدان الطَّريقَ لتأسيسِ قوَّةٍ عالميَّةٍ لِـ«أسيادِ المالِ».

وغنيٌّ عن القولِ إنَّ «مالكي الأموالِ» يحتاجونَ إلى أكثرِ قواعدِ البياناتِ «ثباتاً» لجميعِ الأشخاصِ على هذا الكوكبِ، والبنوكُ هي من المراكمُ القويُّ لمثلِ هذهِ البياناتِ.

من الملفتِ أنَّه وخلالَ القرنِ الماضي؛ لم تتجاوزْ جميعُ المعلوماتِ المتعلِّقة بعملاءِ البنوكِ حدودَ بنكٍ واحدٍ في جميعِ البلدانِ، وفي العقودِ الأخيرةِ من القرنِ الماضي؛ بدأت العمليّةُ النَّشطةُ لإنشاءِ «مكاتبِ تاريخِ الائتمانِ» في بلدانِ «المليارِ الذَّهبيِّ»، وفي بلدانِ محيطِ الرَّأسماليَّةِ العالميَّةِ، وكانت تلك خطوةً كبيرةً نحوَ توحيدِ البياناتِ الشَّخصيَّةِ في مكاتبِ الائتمانِ تلك.

كانت أنشطةُ «مكاتبِ تاريخِ الائتمانِ» في أمريكا عملاً شبهَ إجراميٍّ، إلى أن أقرَّها القانونُ في عامِ ١٩٧٠، بعدَ ذلكَ تمَّ اعتمادُ قانونِ الإبلاغِ الائتمانيِّ العادلِ (FCRA)، بالإضافةِ إلى ذلك؛ تمَّ اعتمادُ قانونِ المعاملاتِ الائتمانيَّةِ العادلةِ والدَّقيقةِ (FACTA)في عامِ ٢٠٠٣، وقد ساهمَت القوانينُ المعتمَدةُ في توحيدِ «سجلَّاتِ التَّاريخِ الائتمانيِّ» وقواعدِ البياناتِ لملايين الأفرادِ والكياناتِ القانونيَّةِ.

في الولاياتِ المتَّحدةِ؛ يمكنُ تحديدُ الشَّركاتِ الثَّلاثةِ الكُبرى، والَّتي تحتكرُ سوقَ خدماتِ «التَّاريخ الائتمانيِّ»، وهي: كويفاكس Equifax، اكسبريان Experian، ترانسونيونTransUnion ، هؤلاءِ بكلِّ المقاييس هم عمالقةُ الأعمالِ الأمريكيَّةِ، ويتمُّ تداولُ أسهمِ هذه الشَّركاتِ في البورصةِ.

تأسَّست Equifaxفي عامِ ١٨٩٩، ومقرُّها في أتلانتا، جورجيا، ويبلغُ حجمُ أصولِها: ٦،٧ مليار دولار، وتصلُ المبيعاتُ السَّنويَّةُ إلى ٣،١ مليار دولار، وأرباحُ التَّشغيلِ إلى: ٠،٨ مليار دولار (٢٠١٦)، ولديها العديدُ من الشَّركاتِ التَّابعةِ في كلٍّ من الولاياتِ المتَّحدةِ وخارجَها. وخارج البلاد.

في الواقع، إنَّها شركةٌ فوقَ وطنيَّةٍ، حيثُ توظِّفُ الشَّركةُ أكثرَ من ٩ آلافِ موظَّفٍ في ١٤دولةً، كما تجمعُ Equifax المعلوماتِ عن أكثر من ٨٠٠ مليون فردٍ، وأكثر من ٨٨ مليون شركةٍ في جميعِ أنحاءِ العالمِ.

تأسَّست شركةُ كسبريان في عامِ ١٩٩٦، وبحكمِ القانون؛ هي ليسَت حتى شركةً أمريكيَّةً، حيثُ إنَّ تسجيلَها القانونيَّ في دبلن (أيرلندا)، في الواقع، إكسبريان هي شركةٌ أمريكيَّةٌ بريطانيَّةٌ، يوجدُ لها مكتبانِ رئيسانِ: (المقرُّ) في الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّة، وآخرُ في بريطانيا العُظمى، وفي الوقتِ نفسِه؛ هي أيضاً شركة عبر وطنيَّة، لديها شبكةٌ من الفروعِ في مختلفِ البلدان.

يصلُ حجمُ أصولِ الشَّركةِ إلى ٧،٤ مليار دولار، ومبيعاتُها السَّنويَّةُ إلى ٤،٦ مليار دولار، وأرباحُ التَّشغيلِ إلى ١،٢ مليار دولار (٢٠١٦)، كما توظِّفُ الشَّركةُ حوالي ١٧ ألف شخصٍ في ٣٧ دولةً، كما تحتوي قاعدةُ بياناتِ اكسبريان على معلوماتٍ حولَ ٢٣٥ مليون فردٍ و ٢٥ مليون شركةٍ ومؤسَّسةٍ.

بينما تأسَّست شركةُ ترانسونيون TransUnion في عامِ ١٩٦٨، ومقرُّها في شيكاغو (إلينوي)، ويصلُ حجمُ أصولِها إلى ٤،٨ مليار دولار، والمبيعاتُ إلى ١،٧ مليار دولار، وأرباحُ التَّشغيلِ إلى ٠،٣ مليار دولار (٢٠١٦)، ويصلُ عددُ الموظَّفين إلى ٤٧٠٠ موظَّف، كما ترتبطُ الشَّركةُ بشكلٍ رئيسٍ مع تاريخِ الائتمانِ الاستهلاكيِّ، ووفقاً للشَّركةِ؛ تحتوي قاعدةُ بياناتها على معلوماتٍ لحوالي مليارِ شخصٍ يعيشونَ في أكثرَ من ٣٠ دولةً في العالم، منهم ما يقربُ من ٢٠٠ مليون شخصٍ، و ٦٥ ألف شركةٍ ومنظَّمةٍ في الولاياتِ المتَّحدةِ.

بعدَ مراجعةِ بعضِ مؤشّراتِ الأداءِ للثّلاثةِ الكبارِ؛ يمكنُنا أن نقولَ بأمانٍ إنَّها «تغطّي» إجماليَّ السُّكّانِ البالغين في الولاياتِ المتّحدةِ، وإلى جانبِ ذلك؛ تمتدُّ مجسّاتُ الثّلاثةِ الكبارِ إلى العديدِ من البلدانِ الأُخرى، بما في ذلك روسيا.

في الواقعِ؛ لدى شركةِ إكسبريان شركةٌ استشاريَّةٌ في روسيا، ولكن رسميّاً؛ فهي ليست شركةَ «مكتبِ تاريخ ائتمانيٍّ»، ذلكَ لأنَّها غيرُ مدرجةٍ في سجلِّ بنكِ روسيا للمكاتبِ الائتمانيَّةِ، بينما تتعاونُ TransUnion عن كثبٍ مع الشّركةِ الرُّوسيَّةِ National History of Credit History (NBCH)، والّتي، كما ذكرنا أعلاه، هي عضوٌ في الأربعةِ الكبارِ في مكتبِ الائتمانِ الرُّوسيِّ، وتعدُّ شركةً مساهمةً به .

لكنَّ شركةَ Equifax قد اخترقَتِ السُّوقَ الرُّوسيَّةَ بعمقٍ أكبر، حيثُ أنشأت شركةً تابعةً لـ Equifax Russia في روسيا، وشركاتِ خدماتِ Equifax CreditServices الرُّوسيَّةِ، وكما ذكرنا أعلاه، تمَّ تضمينُها في «الأربعةِ الكبارِ» في شركاتِ مكاتبِ التّاريخِ الائتمانيِّ الرُّوسيِّ.

عموماً؛ إنَّ معدَّلاتِ تغطيةِ الأفرادِ والكياناتِ القانونيَّةِ في الاتّحادِ الرُّوسيِّ من قِبَلِ مكاتبِ الائتمانِ الفرديَّةِ تختلفُ اختلافاً كبيراً، حيثُ يعتقدُ بعضُ الخبراءِ أنَّ نفوذَ Equifax هو الأكبر، وبالتّأكيد، فإنَّ ما تعرفُه شركةُ Equifax Russia سيكونُ معروفاً في مقرِّ الشّركةِ الأمِّ لشركةِ Equifax في أتلانتا، جورجيا.

وأين الضّمانُ من أنَّ المخابراتِ الماليَّةَ الأمريكيَّةَ، الّتي صدرَت إليها تعليماتٌ لإعدادِ تقريرٍ عن أقربِ دائرةٍ للرَّئيسِ الرُّوسيِّ بوتين (الأصولُ والحساباتُ والعلاقاتُ التّجاريَّةُ والمعاملاتُ، وما إلى ذلك) بحلولِ نهايةِ كانون الثّاني ٢٠١٨ لن تطلبَ المشورةَ والمعلوماتِ من الشّركاتِ الأمريكيَّةِ المشارِ إليها (الثّلاثة الكبار)؟ خاصّةً من Equifax، والّتي، من قبيل الصُّدفةِ الغريبةِ، دخلَت في الوقتِ نفسِه ضمنَ ما يُسمّى الأربعةَ الكبارَ للتّاريخِ الائتمانيِّ الرُّوسيِّ، نعتقدُ أنَّ الاستخباراتِ الماليَّةَ الأمريكيَّةَ وغيرَها من وكالاتِ الاستخباراتِ الأمريكيَّةِ قد طلبَت منها ذلك منذُ زمنٍ طويلٍ.

بالمناسبةِ، وحتّى قبلَ إقرارِ الكونجرس الأمريكيِّ قانوناً بشأنِ تشديدِ العقوباتِ الاقتصاديَّةِ ضدَّ روسيا في آب ٢٠١٧؛ فقد أُجبرَت وزارةُ الخزانةِ (بشكلٍ أكثرَ دقّةً: الاستخباراتُ الماليَّةُ) على إعدادِ التّقرير.

ونظراً لأنَّ جميعَ الشَّركاتِ المدرجةِ في الشَّركاتِ الثَّلاث الكبرى هي شركاتٌ متعدِّدةُ الجنسيَّاتِ؛ يمكنُ التَّأكُّدُ من أنَّ السُّلطاتِ الأمريكيَّةَ المختصَّةَ ستهتمُّ أيضاً (على الأرجحِ، قد اتَّخذَت بالفعل) في تاريخِ ائتماناتِ القلَّةِ المسؤولين المصابين «بالمرضِ» في المملكةِ المتَّحدةِ وسويسرا وفرنسا والعديدِ من الشَّركاتِ الأُخرى في دولِ أوروبَّا والعالم.

ومع ذلك؛ لا ينبغي أن تكونَ هناكَ أوهامٌ بشأنِ حقيقةِ أنَّ مواطني الاتِّحادِ الرُّوسيِّ (غيرَ المنتمين إلى فئةِ الأوليغارشيَّةِ والمسؤولين) يمكنُهم حمايةُ البياناتِ الشَّخصيَّةِ ومختلفِ المعلوماتِ الحميمةِ عن حياتِهم من العمِّ سام، حيثُ يتحكَّمُ «الثَّلاثةُ الكبارُ» من شركاتِ «التَّاريخِ الائتمانيِّ» الأمريكيِّ بإحكامٍ في السُّوقِ الرُّوسيَّةِ لما يسمَّى «تاريخَ الائتمان»،

نقولُ: «ما يُسمَّى»، لأنَّ المعلوماتِ الَّتي تمَّ جمعُها وتجميعُها من قِبَلِ مكاتبِ الائتمانِ تتجاوزُ بالفعلِ الإطارَ الَّذي يغطِّي المفهومَ المألوفَ لـ «تاريخِ الائتمان».

قصصُ الائتمانِ» هي مجرَّدُ غطاءٍ يتمُّ بموجبهِ تنظيمُ جمعِ المعلوماتِ حولَ الاقتصادِ والنِّظامِ المصرفيِّ والمواطنين في روسيا، ترتبطُ أنشطةُ «شركاتِ تاريخِ الائتمانِ» الأمريكيَّة في روسيا بشكلٍ متزايدٍ بوكالةِ الاستخباراتِ المركزيَّةِ.

في الواقع، من الملفتِ للانتباهِ بشكلٍ خاصٍّ حقيقةُ الضَّغطِ من أجلِ إدخالِ تعديلاتٍ على القانونِ الحاليِّ «حولَ تاريخِ الائتمانِ» في روسيا، ولكن ما هو جوهره؟ كما هو الحالُ؛ ليس من الجيِّدِ أن يتمَّ توزيعُ المعلوماتِ حولَ تاريخِ الائتمانِ على العديدِ من شركاتِ تاريخِ الائتمان، كما يقولُ منتقدو النُّسخةِ الحاليَّةِ من القانون، لأنَّ ذلكَ يجعلُ من الصَّعبِ على المنظَّماتِ المهتمَّةِ بإعادةِ تكوينِ صورةٍ كاملةٍ للشَّخصِ (قانونيَّاً أو «شخص» على حدٍّ سواء)، ويُقترحُ إنشاءُ قاعدةِ بياناتٍ واحدةٍ لما يُسمَّى «تاريخَ الائتمان»، بحيثُ يمكن أن تستمرَّ «مكاتبُ تاريخِ الائتمانِ» الخاصَّةُ في الوجودِ، لكن يجبُ عليها إرسالُ المعلوماتِ الَّتي لديهم إلى مكانٍ واحدٍ (سجلٍّ واحدٍ)، والَّذي ينبغي أن يُدارَ من قِبَلِ بنكِ روسيا.

وهنا نلفتُ الانتباهَ إلى حقيقةِ أنَّ هذا هو بالضَّبطِ «السِّجلُّ الوطنيُّ العامُّ لتاريخِ الائتمان»، والَّذي تمَّ فرضُه من قِبَلِ صندوقِ النَّقدِ الدُّوليِّ على كييف لمدَّةِ ثلاثِ سنواتٍ حتَّى الآن «تحتَ» رعايةِ البنكِ الوطنيِّ لأوكرانيا.

حولَ مشروعِ سجلِّ الائتمانِ الموحَّدِ في أوكرانيا

في آذار ٢٠١٥؛ أبرمَ صندوقُ النَّقدِ الدُّوليُّ (IMF)وأوكرانيا اتِّفاقيَّةً حولَ برنامجِ المساعدةِ السَّادسِ لأوكرانيا بمبلغٍ قدرُه ١٧،٥ مليار دولار، وقد صُمِّمَ البرنامجُ لمدَّةِ أربعِ سنواتٍ، وقامَ صندوقُ النَّقدِ الدُّوليُّ بنقلِ حوالي نصفِ المبلغِ إلى كييف حتَّى الآن، وينتظرُ كييف للوفاءِ بالتزاماتِها.

قريباً ستكونُ مضت ثلاثُ سنواتٍ من مدَّةِ البرنامج، حيثُ أوفت كييف بجزءٍ ضئيلٍ جدَّاً من التزاماتها، ومازالَ هناكَ العديدُ من نقاطِ البرنامجِ غيرَ محقَّقة: إصلاحُ المعاشاتِ التَّقاعديَّة، اتِّخاذُ القراراتِ بشأنِ البيعِ الحرِّ للأراضي، تدابيرُ مكافحةِ الفساد، رفعُ تعريفةِ الكهرباءِ والإسكانِ إلى مستوى «السُّوق»، وغيرُ ذلكَ الكثير، بينما هناكَ التزامٌ آخرُ تغفلُه وسائلُ الإعلامِ في كثيرٍ من الأحيانِ، فهو يقعُ في مجالِ إنشاءِ سجلِّ ائتمانٍ موحَّدٍ (CR)في أوكرانيا، بالمناسبةِ، يذكرُ الشُّركاءُ الغربيُّونَ الآخرونَ في كييف والبنكِ الدُّوليِّ والمفوضيَّةِ الأوروبيَّةِ ب موضوعَ (السِّجلِّ الائتمانيِّ CR)، وقد أوقفَ هؤلاء تقديمَ المساعدةِ الماليَّةِ الكلِّيَّةِ إلى كييف، مشيرين إلى القضيَّةِ الَّتي لم تحلّ، وهي السِّجلُّ الائتمانيُّ.

مرَّةً أُخرى في عام ٢٠١٥؛ تمَّت دعوةُ البرلمانِ الأوكرانيِّ للنَّظرِ في مشروعِ القانونِ رقم ٣١١١، الَّذي منحَ البنكَ الوطنيَّ الحقَّ في إنشاءِ والحفاظِ على قاعدةِ بياناتٍ موحَّدةٍ للقروضِ المصرفيَّةِ مع بياناتٍ كاملةٍ عن المقترض، ومع ذلك؛ توقَّفَت باستمرارٍ عمليَّةُ إنشاءِ سجلٍّ ائتمانيٍّ موحَّدٍ، ورُفضت بعضُ المشاريعِ وأدخلت مشاريعُ جديدة.

من أيلول إلى كانون الأوَّل ٢٠١٧ وحده؛ تمَّ تقديمُ أربعةِ مشاريعَ بديلةٍ حولَ إنشاءِ السِّجلِّ إلى البرلمان، لكنَّ مشروعَ القانونِ لم يصبحْ قانوناً، ولكن عن ماذا تتحدَّث لماذا لا يمكنُ إنشاءُ مثل هذا السِّجلِّ حتَّى الآن؟

يتعلَّقُ الأمرُ بإدخالِ نظامٍ للتَّحكُّمِ الفعَّالِ في السُّكَّانِ والأعمالِ في أوكرانيا بمساعدةِ أداةٍ مثل تاريخِ الائتمان، (قصصُ الائتمانِ - أداةٌ معروفةٌ لفترةٍ طويلة)، لقد اتَّخذَ المصرفيُّون دائماً (وما زالوا) قراراتٍ بشأنِ منحِ القروضِ، معَ مراعاةِ السِّجلِّ الائتمانيِّ

للعميلِ المحتمل، حيثُ يعطي السِّجلُّ الائتمانيُّ فكرةً عن القروضِ الَّتي أخذَها فردٌ أو كيانٌ قانونيٌّ في الماضي، وكيفَ أدارَ اتِّفاقيَّاتِ القروضِ ذاتَ الصِّلةِ.

أوَّلاً: كانَت هناكَ سجلَّاتٌ ائتمانيَّةٌ يحتفظُ بها بنكٌ بشكلٍ منفصلٍ بالطَّبع، وبذلك لم يتمكَّنوا من رسمِ صورةٍ كاملةٍ وشاملةٍ للعميلِ المحتملِ.

معَ مرورِ الوقتِ؛ ظهرَت مكاتبُ الائتمانِ (BICs)، والَّتي تمَّ إنشاؤها من قِبَلِ العديدِ من البنوكِ (في بعضِ الأحيانِ)، وبدأت مكاتبُ الائتمانِ في جمعِ المعلوماتِ حولَ القروضِ وتنفيذِ اتِّفاقيَّاتِ القروضِ من قِبَلِ عملاءَ من العديدِ من البنوكِ، أو تمَّ إنشاءُ مجموعاتٍ من البنوكِ لتبادلِ المعلوماتِ حولَ العملاءِ بناءً على اتِّفاقيَّاتٍ فيما بينها.

بالمناسبة، ظهرَت أوَّلُ مكاتبٍ للائتمانِ في نهايةِ القرنِ التَّاسعَ عشرَ، وتمَّ إنشاءُ مكاتبِ الائتمانِ في العديدِ من البلدانِ طوالَ القرنِ العشرين، وبحلولِ بدايةِ هذا القرنِ؛ كانت موجودةً بالفعلِ في حوالي ٩٠ دولةً في العالم، خدمَت مكاتبُ الائتمانِ عشرات، بل ومئاتِ البنوكِ، علاوةً على ذلك؛ بدأت في التَّعاونِ مع المؤسَّساتِ الماليَّةِ الأُخرى (شركاتِ التَّأمين، وشركات التَّأجير، ومؤسَّسات التَّمويلِ الأصغر، وما إلى ذلك)، ومع المؤجِّرين، وكذلك مع الشَّركاتِ التِّجاريَّةِ (الحقيقةُ أنَّ مبيعاتِ السِّلع بالائتمان بدأت في النُّموِّ)، في بعضِ الأحيانِ؛ وسَّعت مكاتبُ الائتمانِ (وما زالت تواصلُ توسيع) نطاقَ تعاونِها، فعلى سبيلِ المثالِ: يمكنُها بيعُ المعلوماتِ لأصحابِ العملِ الَّذين يفكِّرون في توظيفِ شخصٍ، ويريدونَ الحصولَ على صورةٍ كاملةٍ للمرشَّح، بما في ذلك سجلُّهُ الائتمانيُّ، دونَ الإعلانِ بشكلٍ خاصٍّ، كما تنشئ مكاتبُ الائتمانِ علاقاتِ عملٍ مع المنظَّماتِ والدَّوائرِ الحكوميَّةِ، على سبيلِ المثال؛ مع الخدماتِ الضَّريبيَّةِ والصَّرفِ الأجنبيِّ والرَّقابةِ الماليَّةِ، وأحياناً مع الخدماتِ الخاصَّةِ، إنَّ التَّعاونَ، كما يجبُ أن تفهمَه، مفيدٌ للطَّرفين، ولكن صحيح كذلك أنَّه لا يتلاءمُ دائماً معَ القانون.

كانَ هناكَ دائماً تنافسٌ بينَ مكاتبِ الائتمانِ، وبعدَ كلِّ شيءٍ؛ أصبحَ للعديدِ من مكاتبِ الائتمانِ وضعٌ مماثلٌ للمنظَّماتِ التِّجاريَّةِ الخاصَّةِ، في هذا المجالِ التِّجاريِّ؛ يلتهمُ القويُّ الضَّعيفَ، ويكثِّفُ الاحتكارَ، وهكذا أصبحَت بعضُ مكاتبِ الائتمانِ في الغربِ شركاتٍ عملاقةً (ذكرنا أعلاهُ الشَّركاتِ الأمريكيَّةَ الثَّلاثَ الكُبرى).

في أوكرانيا «الدِّيمقراطيَّة»؛ قرَّروا مواكبةَ الغربِ، فظهرت مكاتبُ الائتمانِ الأُولى هناكَ في التِّسعينات، صحيح، لم تتمكَّنْ جميعُهما من إثباتِ جدارتها، وبعضُها لم يكنْ نظيفَ اليد.

في عامِ ٢٠٠٥؛ تمَّ اعتمادُ قانون أوكرانيا «بشأنِ تنظيمِ وتداولِ تاريخِ الائتمانِ»، الَّذي ينظِّمُ أنشطةَ مكاتبِ الائتمانِ ويضعُها تحتَ سيطرةِ البنكِ المركزيِّ، وحتَّى الآن؛ يتضمَّنُ سجلُّ البنكِ الوطنيِّ لأوكرانيا تسعةَ مكاتبِ ائتمانٍ.

يبدو أنَّ «كلَّ شيءٍ كما في أوروبَّا»، وأكثرُ ممَّا هو مطلوبٌ فيما يتعلَّقُ بسجلَّاتِ الائتمانِ ومكاتبِ الائتمان!، بالطَّبع؛ فإنَّ «شركاءَ» كييف الغربيِّين، الَّذين يمثِّلُهم صندوقُ النَّقدِ الدُّوليُّ، لا يعتقدون ذلك، حيثُ إنَّ جودةَ المعلوماتِ المقدَّمةِ من مكاتبِ الائتمانِ تتركُ الكثيرَ ممَّا هو مرغوبٌ فيه، كما أنَّ هناكَ الكثيرَ من الأخطاءِ والتَّشوُّهاتِ والمعلوماتِ المزيَّفة، ولكنَّ الشَّيءَ الأكثرَ أهمِّيَّةً؛ هو أنَّه في ظلِّ ظروفِ الفوضى الأوكرانيَّةِ، هناكَ تسعةُ مكاتبَ مستقلَّةٍ بذاتها.

في الواقع؛ من الصَّعبِ حلُّ «اللُّغزِ» إذا كانت شظاياه الفرديَّةُ منتشرةً في تسعةِ مكاتب، ولذلك من الضَّروريِّ دمجُ المعلوماتِ في قاعدةِ بياناتٍ واحدة، ففي الولاياتِ المتَّحدةِ؛ يمكنُ العثورُ على ٩٩ بالمائةِ من المعلوماتِ الَّتي تحتاجُها حولَ الأفرادِ والكياناتِ القانونيَّةِ في الثَّلاثةِ الكبار.

لا يعترضُ صندوقُ النَّقدِ الدُّوليُّ على حقيقةِ أنَّه في أوكرانيا يتمُّ الحفاظُ على رؤيةِ سوقِ مكاتبِ الائتمان، بحيثُ تظلُّ هناكَ تسعةُ مكاتب أو شركات، لكنَّه يصرُّ على أنَّه ينبغي أن تتركَّزَ جميعُ المعلوماتِ الَّتي يتمُّ جمعُها من قِبَلِ مكاتبِ الائتمانِ في سجلٍّ واحدٍ (السجل)، والَّذي يمكنُ إذا لزمَ الأمرُ استخدامُه ومعرفةُ كلِّ شيءٍ عن شخصٍ معيَّنٍ أو شركةٍ معيَّنةٍ.

في الواقع؛ يجري الحديثُ عن نموذجٍ يمكنُ تسميتُه: «معسكر اعتقالٍ مصرفيٍّ إلكترونيٍّ كاملٍ».

في مقابلِ هذا المشروعِ؛ ترى مكاتبُ تاريخِ الائتمانِ الأوكرانيَّةُ ذلك، وتدركُ أنَّها ستصبحُ من خلالِ هذا المخطَّطِ الجديدِ؛ «العجلةَ الخامسةَ في العربة»، وهي تفهمُ أنَّها قد تفقدُ عملَها، وأنَّ عليها تحويلَ المعلوماتِ المتراكمةِ طوعاً ومجانيَّاً إلى «مكتبِ الائتمانِ كملاذٍ أخير»، - البنك المركزي، كما يقفُ ضدَّ هذا المخطَّطِ الأشخاصُ الَّذين يرونَ ذلكَ انتهاكاً

لحقوقِهم الدُّستوريَّةِ، ويخشونَ أن تذهبَ البياناتُ الشَّخصيَّةُ إلى الجانبِ الآخر، حيثُ يمكنُ أن تصلَ ببساطةٍ إلى العناصرِ الإجراميَّةِ، وتكونُ بمثابةِ «دليلٍ» لهم عندَ اختيارِ ضحاياهم، والتَّخطيطِ لعمليَّاتِهم الإجراميَّةِ.

ومن هو مع المشروع؟ جزءٌ من البنوكِ التِّجاريَّةِ، والَّذي، بطبيعةِ الحالِ، من الأسهلِ له تلقِّي المعلوماتِ «من نافذةٍ واحدة»، وبطبيعةِ الحالِ؛ فإنَّ «المستفيدَ» الرَّئيسَ هو البنكُ الوطنيُّ لأوكرانيا، بعدَ كلِّ شيء، فهو لن يديرَ المجالَ النَّقديَّ فحسب، بل يمتلكُ أيضاً أقوى قاعدةِ بياناتٍ للأفرادِ والكياناتِ القانونيَّةِ في البلاد.

بالتَّأكيد؛ فإنَّ SBU (خدمةُ الأمنِ في أوكرانيا) لا تملكُ مثلَ هذه القاعدةِ، وبطبيعةِ الحالِ؛ ستكون «المستفيدةَ في النِّهايةِ»، كما تتوقَّعُ واشنطن الحصولَ على صورةٍ كاملةٍ لجميعِ الأفرادِ والكياناتِ القانونيَّةِ في أوكرانيا.

اليوم، ليسَ هناكَ العديدُ من الدُّولِ الَّتي تقومُ بدمجِ جميعِ المعلوماتِ الائتمانيَّةِ في قاعدةِ بياناتٍ واحدةٍ (وطنيَّة)، وحتَّى في بعضِ البلدانِ الأوروبيَّةِ؛ تُراكمُ البنوكُ المركزيَّةُ أو الجهاتُ الرَّقابيَّةُ الماليَّةُ الأُخرى تاريخَ الائتمانِ فقط إذا تمَّ الحصولُ على قروضٍ كبيرةٍ (على سبيلِ المثالِ: في منطقةِ اليورو؛ أكثر من مليون يورو)، فكلُّ شيءٍ آخر يُترك لمكاتبِ الائتمانِ التَّقليديَّةِ.

تتركَّزُ جميعُ المعلوماتِ الائتمانيَّةِ تقريباً في المستوى الأعلى (ما يسمَّى بالوطنيِّ) اليوم في بلدان مثل بلغاريا ورومانيا والبرتغال وجورجيا ولاتفيا، وما إلى ذلك، وبالمناسبة: أعلنَ البنكُ المركزيُّ للاتِّحادِ الرُّوسيِّ في أيَّار ٢٠١٧ أنَّه يعتزمُ إنشاءَ قاعدةِ بياناتٍ واحدةٍ حولَ القروضِ والدُّيونِ للمواطنين، حيثُ يمكنُ لجميعِ البنوكِ الوصولُ إليها.

على مدارِ العامينِ الماضيين؛ تمَّت مناقشةُ قضيَّةِ السِّجلِّ الائتمانيِّ بنشاطٍ في البرلمانِ الأوكرانيِّ، وعلى مستوى الحكومةِ، وكذلك في البنكِ الأهليِّ الأوكرانيِّ، وفي النِّهايةِ؛ قرَّرت مكاتبُ الائتمانِ الحاليَّةُ أن «ترمي النَّرد»: يقولون إنَّ البنكَ الوطنيَّ الأوكرانيَّ سوفَ يجمعُ المعلوماتِ فقط عن القروضِ والمقترضين الكبار، وسيستمرُّ مرورُ «المعلوماتِ الأقلِّ أهمِّيَّةً، أو التَّافهة» عبرَ مكاتبِ الائتمانِ الحاليَّةِ، وبالتَّالي فإنَّ ٥٪ فقط من المقترضين من القطاعِ الخاصِّ سيتمُّ تسجيلُ معلوماتِهم في سجلِّ الائتمان الوطنيِّ، وبالتَّالي فإنَّ البياناتِ الـ ٩٥٪

المتبقِّيةَ من العملاءِ الأفرادِ؛ ستكونُ مخزَّنةً في مكاتبِ الائتمانِ الحاليَّةِ، بكلِّ الأحوال؛ تباطأ إنشاءُ سجلِّ ائتمانٍ وطنيٍّ في أوكرانيا مرَّةً أُخرى.

لقد أصبحَ واضحاً حتَّى بالنِّسبةِ إلى مؤيِّدي المشروعِ مدى خطورةِ مخاطرِ التَّوحيدِ المفرطِ للمعلوماتِ الائتمانيَّةِ في قاعدةِ بياناتٍ واحدة.

وفي هذا الإطارِ؛ لا بدَّ من ذكرِ حالاتِ تسرُّبِ المعلوماتِ من قاعدةِ بياناتِ الشَّركةِ الأمريكيَّةِ الشَّهيرةِ Equifax، والَّتي، كما أشرنا أعلاه، تمَّ تضمينُها في الثَّلاثةِ الكبارِ من حيثُ سجلَّاتُ الائتمان، وهكذا ذكرَت إدارةُ مكتبِ الائتمانِ الأمريكيِّ Equifaxفي أيلول أنَّ مواقعَها تعرَّضَت لهجومٍ عبرَ الإنترنت، ونتيجةً لذلك؛ تمَّت سرقةُ البياناتِ الشَّخصيَّةِ لـ ١٤٣ مليون عميل من قِبَلِ مهاجمين مجهولين: «ونتيجةً للهجومِ السِّيبرانيِّ؛ تمكَّنَ المحتالونَ من الوصولِ إلى أسماءِ وعناوينِ التَّأمينِ وعناوينِ وأرقامِ رخصةِ القيادةِ لـ ١٤٣ مليون من عملائِنا، بالإضافةِ إلى أرقامِ بطاقاتِ الائتمانِ الَّتي تبلغُ ٢٠٩ ألف شخص»، حسبَ ما أفادَ Equifax.

لقد برهنَت هذه القصَّةُ على صوابيَّةِ أولئكَ الَّذين دافعوا عن إنشاءِ سجلَّاتٍ ائتمانيَّةٍ «وطنيَّةٍ» في كل من أوكرانيا ودولٍ أُخرى، ويتذكَّرُ الكثيرون القولَ بأنَّه: «لا يمكنُكَ وضعُ كلِّ بيضِك في سلَّةٍ واحدةٍ».

لقد أصبحَ من الواضحِ أنَّ صندوقَ النَّقدِ الدُّوليُّ كانَ يستخدمُ هذا البلدَ كأرضِ اختبارٍ لتطويرِ تقنيَّاتٍ ومخطَّطاتٍ جديدةٍ في مختلفِ المجالاتِ، على وجهِ الخصوص: حيث يتمُّ اليومَ استخدامُ تقنيَّةِ «blockchain»لإنشاءِ «حكومةٍ إلكترونيَّةٍ»، وإجراءُ صفقاتِ الخصخصةِ، وإعدادُ مشروعٍ لإدخالِ هريفنيا المشفَّرة (العملةَ الأوكرانيَّةَ المشفَّرة)... إلخ.

ويمكنُ القولُ: إنَّ كلَّ هذه العناصرِ؛ هي عبارةٌ عن عناصرَ للتَّصميمِ العامِّ لما يُسمَّى «معسكر الاعتقالِ المصرفيِّ الإلكترونيِّ»، حيثُ تتمثَّلُ إحدى عناصرِ التَّصميم ذاته في تركيزٍ للمعلوماتِ الائتمانيَّةِ في البنكِ المركزيِّ، بكلِّ الأحوال؛ أصبحَ من الصَّعبِ التَّخمينُ فيما إذا كانَت الأطرافُ ستتمكَّنُ من إنشاءِ سجلٍّ ائتمانيٍّ واحدٍ قبلَ نهايةِ برنامجِ المساعدةِ السَّادس، ولكن من الواضحِ أنَّها بعيدةٌ عن إنشاءِ «ذلك السِّجلِّ» في إطارِ الجدولِ الزَّمنيِّ الحاليِّ للمشروعِ.

الفصلُ السَّابع

الجرائمُ المرتكبةُ في الطَّريقِ إلى معسكرِ الاعتقالِ الإلكترونيِّ

العملاتُ الرَّقميَّةُ: مرتعُ الجريمة

في السَّنواتِ الأخيرةِ؛ لم تتوقفْ وسائلُ الإعلامِ عن الحديثِ حولَ موضوعِ العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ.

بادئَ ذي بدء؛ يتحدَّثون عن Bitcoin؛ العملةِ الأكثرِ شيوعاً في عالمِ العملاتِ الرَّقميَّةِ، والَّتي بدأت إصداراتها في عامِ ٢٠٠٩.

حتَّى الآن؛ تمَّ بالفعلِ إنشاءُ حوالي ١٦ مليون وحدةٍ (عملاتٍ معدنيَّةٍ) من البيتكوين (معَ «سقفٍ» للانبعاثاتِ من ٢١ مليون وحدة)، وقد كانَ سعرُ صرفِ بيتكوين ينمو بشكلٍ مطَّردٍ على مدارِ السَّنواتِ الثَّماني من عمره (على الرَّغمِ من حدوثِ انخفاضاتٍ كبيرةٍ في بعضِ المراحلِ، إلَّا أنَّ العملةَ متقلِّبةٌ للغاية)، فقد كانَ سعرُ عملةِ البيتكوين في بدايةِ عامِ ٢٠٠٩ يساوي سنتاً واحداً.

وفي بدايةِ آذار ٢٠١٧؛ وصلَ سعرُ صرفِ البيتكوين مقابلَ الدُّولارِ الأمريكيِّ إلى ١٢٣٨ دولار، من الجديرِ بالذِّكرِ أنَّ عملةَ البيتكوين في تلك اللَّحظةِ أصبحَت أغلى بدولارٍ واحدٍ من أونصةِ تروي واحدةٍ من الذَّهب.

معظمُ المنشوراتِ حولَ موضوعِ Bitcoinوالعملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ الأُخرى (PDC) تقومُ بتعظيمِ وتمجيدِ العملةِ الجديدةِ، مع ذكرِ مزاياها على النُّقودِ التَّقليديَّةِ (النَّقديَّةِ وغيرِ النَّقديَّةِ).

تمَّ الإعلانُ عن الميزةِ الرَّئيسةِ للسِّرِّيَّةِ التَّامَّةِ للمعاملاتِ الَّتي تمَّت بمساعدةِ العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ، بما في ذلك إخفاءُ هويَّةِ المشاركين.

بطبيعةِ الحالِ؛ كان لبيتكوين «عيبٌ أساسيٌّ» بالمقارنةِ مع الأموالِ التَّقليديَّةِ، بسببِ التَّقلُّباتِ العاليةِ، وهكذا فإنَّ Bitcoin أشبهُ بأصلِ استثمارٍ وأداةٍ للمضاربةِ أكثرَ منه كـ«مالٍ» بوظائفَ تقليديَّةٍ متمثِّلةٍ في قياسِ القيمةِ ووسيلةِ الصَّرفِ ووسائلِ الدَّفعِ.

لكنَّ مؤيِّدي العملاتِ الرَّقميَّةِ يجادلونَ بأنَّه مع اقترابِ حجمِ عملاتِ البيتكوين الصَّادرةِ منِ («الحدِّ الأقصى»)؛ فإنَّ تقلُّباتِ أسعارِ الصَّرفِ ستنخفضُ، فهناكَ اليومَ اتِّجاهٌ في العالمِ للتَّخلُّصِ من الأموالِ غيرِ النَّقديَّةِ.

بالنِّسبةِ للمواطنين العاديِّين؛ فإنَّ هذا الوضعَ غيرُ مريحٍ للغاية، ويدركُ النَّاسُ أنَّه يتمُّ نقلُهم إلى معسكرِ اعتقالٍ مصرفيٍّ إلكترونيٍّ مقابلَ أموالٍ غيرِ نقديَّةٍ، وهنا يبدأ أنصارُ Bitcoinفي إقناعِ النَّاس بأنَّ لديهم وسيلةً للخروجِ: يجبُ عليكم الاستثمارُ في عملاتِ البيتكوين.

من المفترضِ أنَّها أفضلُ من الفواتيرِ الورقيَّةِ المعتادةِ، وسرِّيَّةُ المعاملاتِ مضمونةٌ أكثر، ومن الصَّعبِ سرقتُها، والمعاملاتُ أسرعُ وبدونِ أيِّ تكاليفٍ (عمولات... إلخ).

واليومَ، عندما تجاوزَ سعرُ «عملةِ Bitcoin» سعرَ أونصةِ تروي من الذَّهب؛ بدأوا في القولِ إنَّ العملةَ الرَّقميَّةَ أداةٌ أكثرُ موثوقيَّةً للاستثمارِ والتَّخزينِ (الحفاظ على الثَّروة) من «المعدن الأصفر».

لكنَّ «العملةَ» الَّتي تسمَّى «البيتكوين» لها جانبٌ آخرُ، دعونا نتحدثْ أكثرَ عن هذا الجانبِ الآخر.

أحدُ «السَّلبيَّاتِ» هو أنَّ العملةَ الرَّقميَّةَ يمكنُ أن تصبحَ أداةً في أيدي المجرمين من جميعِ الأنواعِ، ومع ذلك؛ فإنَّ تعبيرَ «قد يصبحُ» ليسَ دقيقاً تماماً، فقد أصبحَت العملةُ الرَّقميَّةُ بالفعلِ في أيديهم .

عموماً، فإنَّ الميزةَ الأكثرَ وضوحاً لبيتكوين، من وجهةِ نظرِ المجرمين، هي سرِّيَّةُ المعاملاتِ وهويَّةُ المشتركين فيها، يعتمدُ جزءٌ كبيرٌ من الجرائمِ المختلفةِ على الابتزاز، حيثُ يطلبُ المجرمون أموالاً من الحكوماتِ والشَّركاتِ والبنوكِ والمواطنين ويهدِّدون، في حالِ رفضِهم دفعَ المبالغِ المطلوبةِ؛ يقومونَ بتدميرِ الأشياءِ، وقتلِ النَّاسِ، والقيامِ بهجماتٍ إلكترونيَّةٍ، والكشفِ عن معلوماتٍ سرِّيَّةٍ... إلخ.

تهتمُّ وكالاتُ إنفاذِ القانونِ في مختلفِ البلدانِ بحقيقةِ أنَّ المجرمين يطلبونَ فديةً، في كثيرٍ من الأحيانِ، في شكلِ مبالغَ معبَّر عنها في عملاتِ البيتكوين، ففي صيفِ عامِ ٢٠١٥؛ أرهبت مجموعةٌ من المتطرِّفين الأوكرانيِّين متاجرَ سلسلةَ متاجرِ التَّجزئةِ الرُّوسيَّةِ الكبيرةِ بمكالماتِ تهديدٍ، ووفقاً للشّرطةِ الاتِّحاديَّةِ الرُّوسيَّةِ؛ تعملُ مجموعةُ الفديةِ تحتَ اسمِ فريقِ ديلينجر Dillinger وتتألَّفُ من ٥ إلى ١٠ أعضاء، وهكذا فقد أصبحَت شركاتٌ مثل Adamant و Fortgroup و Magnet الرُّوسيَّةُ ضحيَّةً للمخرِّبين، وقد عرضَت تلك المجموعةُ الشِّراءَ مُسبقاً باستخدامِ عملاتِ البيتكوين، وبمبالغَ تتراوحُ من ٦٠ إلى ١٥٠ من عملةِ بيتكوين (في المتوسِّطِ، فإنَّ سعرَ «إنذارٍ واحد» يعادلُ ١٠٠ ألف دولار أمريكيٍّ)، على الرَّغم من أنَّ الشّرطةَ الاتِّحاديَّةَ الرُّوسيَّةَ حاولَت حلَّ المشكلةِ، إلَّا أنَّها لم تكن قادرةً على التَّنسيقِ مع زملائِها الأوكرانيِّين، لذلك ذهبَ موظَّفو شركةِ Fortgroup الخاصَّةِ في النِّهايةِ إلى أوكرانيا، و تمكَّنوا من إقناعِ المبتزِّين بالتَّوقُّفِ، وفقاً للخبراءِ، فإنَّ مثلَ هذا الابتزازِ الرَّقميِّ يعملُ منذُ فترةٍ طويلةٍ في الخارجِ، ومن المرجَّحِ أن يختارَ روَّادُ الأعمالِ خيارَ إدراجِ عملاتِ البيتكوين بدلاً من خيارِ الاتِّصالِ بالشّرطةِ، حيثُ بدأ الآنَ طاعونُ الابتزازِ الرَّقميِّ في التَّأثيرِ على المواطنين العاديِّين.

من جهةٍ أُخرى؛ بدأ العديدُ من السُّكَّانِ المحلِّيِّين في الولاياتِ المتَّحدةِ في ولايةِ كونيتيكت في شتاءِ عامِ ٢٠١٥، في تلقِّي رسائل بانتظامٍ من أشخاصٍ مجهولين، حيثُ كانت تحتوي على تهديداتٍ (حتَّى القتلِ) لمستلمي الرَّسائلِ وأقاربِهم، وطلباتٍ وعروضٍ للسَّدادِ بعملاتِ البيتكوين.

من الجديرِ بالذِّكرِ أنَّ خطاباتِ الإنذارِ تحتوي على تعليماتٍ مفصلةٍ حولَ شراءِ ونقلِ عملةِ البيتكوين،

ولكنَّ الأمرَ الأكثرَ إثارةً كانَ الإنذارُ في نهايةِ شهرِ تشرين الأوَّل ٢٠١٤، والَّذي تمَّ توجيهُه إلى دولةٍ بأكملِها (جمهوريَّة التشيك)، حيثُ هدَّدت مجموعةُ الابتزازِ بنشرِ فيروس إيبولا بكاملِ أراضي هذا البلدِ الأوروبيِّ إذا لم يتمَّ دفعُ مليون يورو (بعملةِ البيتكوين)، وقد أرسلَ المجرمونَ رسالةً إلى التِّلفزيون المحلِّيِّ، حيث قالوا إنَّه تحتَ تصرُّفِهم الموادُّ الحيويَّةُ لمريضٍ من ليبيريا، والَّتي سيبدأون في نشرها في الأماكنِ العامَّةِ، ولكن ـ وللهِ الحمد ـ لم ينفِّذوا التَّهديد.

على نحوٍ متزايدٍ؛ نسمعُ عن الهجماتِ الإلكترونيَّةِ ضدَّ البنوكِ والشَّركاتِ والبورصاتِ، ويطلبُ المتسلِّلون الَّذين «يشلُّونَ» عملَ نُظُمِ المعلوماتِ والحاسوبِ في المؤسَّساتِ، إلى فديةٍ بعملاتِ البيتكوين مقابلَ إيقافِ الهجماتِ و / أو توفيرِ «مفاتيح» لاستعادةِ الأنظمةِ المصابةِ بالفيروساتِ وأحصنةِ طروادة.

في نهايةِ عامِ ٢٠١٥؛ هاجمت مجموعةٌ من المتسلِّلين عدَّةَ بنوكٍ يونانيَّةٍ، مطالبين بـ ٧٥٠ بيتكوين (ما يقربُ من ٢٦٦ ألف دولار في ذلك الوقت) مقابلَ استعادةِ عملِ أنظمةِ البنوك.

في كانون الأوَّل ٢٠١٥، اكتشفَت مجموعةٌ من المتسلِّلين Ghost Security Group، وفقاً لشركةِ فوكس نيوز، حساباتِ جماعةِ الدَّولةِ الإسلاميَّةِ الإرهابيَّةِ «داعش» بالعملةِ الافتراضيَّةِ؛ عملات بيتكوين، وقد تمكَّنَ القراصنةُ من تحديدِ العديدِ من هذه الحساباتِ الإلكترونيَّةِ لـداعش، فيها ٣ ملايين دولار.

تشيرُ المنشوراتُ اللَّاحقةُ إلى أنَّ المبلغَ الإجماليَّ للعملةِ الرَّقميَّةِ الَّتي يحتفظُ بها الإرهابيُّون «داعش» تراوحت بينَ ١٠ و ٢٠ مليون دولار، ووفقاً للخبراءِ؛ يحتاجُ «داعش» إلى عملاتِ بيتكوين إلى حدٍّ كبيرٍ وليس لتغطيةِ النَّفقاتِ (يمكنُ هنا استخدامُ النَّقدِ، نظام الحوالةِ لتحويلِ الأموالِ، والمدفوعات غير النَّقديَّة التَّقليديَّة من خلالِ شركاتٍ وهميَّةٍ، وما إلى ذلك).

على ما يبدو، يتلقَّى «داعش» الدَّعمَ الماليَّ من مؤيِّديه في جميعِ أنحاءِ العالمِ بعملاتِ البيتكوين على وجهِ التَّحديدِ (ما يسمَّى التَّمويلَ الجماعيَّ)، وفقاً لتقديراتِ الخبراءِ؛ يتمُّ قياسُ عددِ شحناتِ العملةِ الرَّقميَّةِ إلى حسابات «داعش» بالمئاتِ فقط من روسيا.

حرفيَّاً؛ منذُ الأيَّامِ الأولى لظهورِ Bitcoin، أبدى ممثِّلو تجارةِ «الظلِّ» اهتمامَهم بالعملةِ الجديدةِ، أولئك الَّذين يبيعون المخدِّرات، والأشخاص، والأعضاء البشريَّة، والأسلحة، والبيانات الشَّخصيَّة، وأسرارَ الدَّولة... إلخ، وبدأت أرضيَّاتُ التَّداولِ الافتراضيَّةُ تظهرُ كظهورِ الفطرِ بعدَ ليلةٍ ماطرةٍ، حيثُ تمَّ تقديمُ السِّلعِ والخدماتِ الممنوعةِ للمشترين مقابلَ عملاتِ البيتكوين، حيث تمَّ إنشاءُ كلِّ هذه المواقعِ في ما يسمَّى «الشَّبكة المظلمة (DarkNet)»

ظهرَت الشَّبكةُ المظلمةُ (Dark Net) قبلَ ولادةِ البيتكوين، وشبكةُ «الظِّلّ» هي شبكةٌ غيرُ مرئيَّةٍ للمستخدمين العاديِّين، وهي بمثابةِ العالمِ الرَّقميِّ «الموازي»، ومع ذلك فإنَّ

الشَّبكةَ المظلمةَ (مثل الإنترنت) من بناتِ أفكارِ وكالاتِ الاستخباراتِ الأمريكيَّةِ، كما أنَّه وبناءً على طلبِ تلك الوكالاتِ (الاستخبارات الأمريكيَّة)؛ تمَّ إنشاءُ متصفِّحِ الإنترنت TOR، والَّذي باستخدامه؛ لا يتركُ مستخدمُ الإنترنت أيَّ «آثارٍ» (أو لا شيء تقريباً).

في الواقع، إنَّ الشَّبكةَ المظلمةَ و TORيستحقَّانِ مناقشةً منفصلةً، وهنا لا بدَّ من الإشارةِ إلى أنَّ وكالاتِ الاستخباراتِ الأمريكيَّةِ قد رفعِت السِّرِّيَّةَ عن تقنيَّةِ TOR، وهكذا استغلَّته العناصرُ الإجراميَّةُ في جميعِ أنحاءِ العالمِ على الفورِ، وقد أعطى ظهورُ البيتكوين زخماً قويَّاً لتطويرِ «التِّجارةِ المظلمةِ».

عموماً، فإنَّ متجرَ (طريقِ الحريرِ Silk Road) الرَّقميَّ الافتراضيَّ يُعدُّ الأكثرَ شهرةً، وكان قد تمَّ افتتاحُه في عامِ ٢٠١١ للتَّداولِ بعملةِ البيتكوين، والَّذي كان يتاجرُ في مختلف «الموادِّ» (المخدِّرات)، والبرمجيَّاتِ المقرصنة، والأشياء والمعلومات المسروقة، وعددٍ كبيرٍ من البضائعِ غيرِ القانونيَّةِ الأُخرى، ومع ذلك؛ كانت المخدِّراتُ تشكِّلُ السِّلعةَ الرَّئيسةَ، إضافةً إلى مختلفِ الموادِّ ذاتِ التَّأثيرِ النَّفسيِّ والعقليِّ (ما مجموعه حوالي ٣٤٠ نوعاً).

تمَّ تشغيلُ الموقعِ لمدَّةِ عامين ونصف، حتَّى تمَّ أخيراً إلقاءُ القبضِ على مالكِه ومديره؛ وليام روس أولبريشت، ووفقاً للبياناتِ الصَّادرةِ عن مكتبِ التَّحقيقاتِ الفدراليِّ بعدَ القبضِ على أولبريشت؛ كان قد تمَّ إجراءُ ١،٢ مليون معاملة بـ ٩،٥ مليون بيتكوين باستخدامِ الموقعِ خلالَ عامين ونصفِ العام، حيثُ تمَّ تحديدُ عمولاتِ متجرِ Silk Roadبنسبةٍ تتراوحُ بينَ ٨ و١٠٪ من قيمةِ كلِّ معاملةٍ، وهكذا؛ بلغ صافي الدَّخلِ أكثرَ من ٦٠٠ ألفٍ من عملةِ بيتكوين (حوالي ٨٠ مليون دولار بأسعارِ تلك الفترة).

وفقاً لدعوى أولبريشت؛ تمَّ استخدامُ طريقِ الحريرِ من قِبَلِ عدَّةِ آلافٍ من تجَّارِ المخدِّراتِ، وأكثرَ من ١٠٠ ألفٍ من المشترين، ولكن بعدَ القضاءِ على طريقِ الحريرِ؛ ظهرَ متجرُ Silk Road 2.0، ثمَّ عدَّةُ مواقعَ أُخرى مماثلة، مثل منصَّة (Evolution).

في الواقعِ؛ بعدَ طريقِ الحريرِ كانت «Evolution» أكبرَ منصَّةٍ للتَّداولِ في الظلِّ ضمنَ «الشَّبكة المظلمة»، وقد تمتَّعت بسمعةٍ باعتبارِها المنفذَ الأكثرَ موثوقيَّةً، حيثُ يتمُّ من خلالِها تطبيقُ توقيعٍ ثلاثيٍّ لكلِّ دفعةٍ، إذ يجبُ تأكيدُ المعاملةِ من قِبَلِ المشتري والوكيل وإدارة المنتدى، كما يمكنُ شراءُ مجموعةٍ أكبرَ بكثيرٍ من السِّلعِ والخدماتِ بالمقارنةِ مع طريقِ

الحريرِ (Silk Road)، حيثُ كانَ هناكَ على سبيلِ المثالِ حظرٌ على تجارةِ الأسلحةِ، بينما يمكنُ من خلالِ «Evolution» طلبُ خدماتٍ مثل: القتل أو جمع الأعمالِ القذرة.

بكلِّ الأحوال، هناك العديدُ من المنصَّاتِ التِّجاريَّةِ المتخصِّصةِ في شبكةِ الظَّلامِ، على سبيلِ المثال: منصَّةُ «أغورا Agora» الَّتي تنمو شعبيَّتها بسرعةٍ، والَّتي تعدُّ أكبرَ وسيطٍ لتوزيعِ الأدويةِ، بالمناسبة؛ لقد حلَّت محلَّ منصَّةِ « Silk Road».

باختصار، فإنَّ DarkNetهو مكانُ الاستخدامِ النَّشطِ للبيتكوين و«الأفعى» الحقيقيَّة، حيثُ تتمُّ ملاحظةُ مجموعةٍ واسعةٍ من الأنشطةِ الإجراميَّةِ والاحتياليَّةِ في عالمِ المالِ الرَّقميِّ، لقد ظهرَ عددٌ كبيرٌ من المحتالين الَّذين يستغلُّون بفعاليَّةٍ كبيرةٍ اهتمامَ رجالِ الأعمالِ والأفرادِ بالعملةِ الجديدةِ.

يتمُّ تشجيعُ الأفرادِ والكياناتِ القانونيَّةِ على الاستثمارِ في عملاتِ البيتكوين باعتبارها «الأصل الأكثر موثوقيَّة»، والقيامِ بعمليَّاتٍ في البورصاتِ المتخصِّصةِ للتَّشفير، والانخراطِ في «تعدين» البيتكوين («التَّعدين» يعني إنشاءَ عملة)... إلخ، (إنَّ الإضاءةَ على قائمةِ الفضائحِ والخدعِ في عالمِ المالِ الرَّقميِّ يحتاجُ إلى كتابةِ عدَّةِ صفحاتٍ).

في بدايةِ عامِ ٢٠١٤؛ أفلسَت بورصةُ MtGoxاليابانيَّة، والَّتي تمَّ إنشاؤها عامَ ٢٠١١ خصِّيصاً للعمليَّاتِ باستخدامِ البيتكوين، وقد وصفَت وسائلُ الإعلامِ هذا الإفلاسَ بأنَّه «جريمةُ القرن»، ولكن من الواضحِ أنَّ نطاقَ «جريمةِ القرن» يتجاوزُ العالمَ الضَّيِّقَ للعملاتِ المشفَّرةِ.

من جهتِها؛ سجَّلت وكالاتُ إنفاذِ القانونِ اليابانيَّةُ خسارةَ ٦٥٠ ألف وحدةٍ من عملاتِ البيتكوين، اعتباراً من شباط ٢٠١٤، كان هذا يعادلُ٤٨٠ مليون دولار تقريباً، وقد تأثَّرَ عشراتُ الآلافِ من العملاء.

من الواضحِ أنَّه يتمُّ تنفيذُ الهجماتِ السِّيبرانيَّةِ بانتظامٍ على عمليَّاتِ التَّبادلِ الَّتي تعملُ معَ العملاتِ الرَّقميَّة، حيثُ اخترقَ المتسلِّلون في عامِ ٢٠١٥ أكبرَ بورصةٍ للتَّبادلِ الرَّقميِّ «Bitstamp»، وهي بورصةٌ لتبادلِ البيتكوين، مقرُّها، ونتيجةً لذلك؛، وتمَّت سرقةُ ما يقربُ من ٢٠ ألف بيتكوين (في ذلك الوقتِ كانت تعادلُ حوالي ٥ ملايين دولار)، فعلَّقت البورصةُ مؤقَّتاً عمليَّاتِ تدقيقِ نظامِ الأمن.

بكلِّ الأحوال؛ كانت «البورصةُ» تتعرَّضُ مراراً وتكراراً لهجماتِ القراصنةِ، وكانت الخسائرُ الَّتي تكبَّدتها تقدَّرُ بملايينِ الدُّولارات، حيث يحبُّ المتسلِّلون سرقةَ عملاتِ البيتكوين، والت كوين وغيرها من العملاتِ الرَّقميَّةِ، حيث إنَّ استخدام هذهِ العملاتِ أسهلُ من استخدامِ الأموالِ المسروقةِ العاديَّةِ.

من جهةٍ أُخرى؛ تشيرُ التَّحقيقاتُ الَّتي أُجريت على حقيقةِ هذه السَّرقاتِ، إلى أنَّ تلكَ السَّرقاتِ لا يمكنُ تنفيذُها من قِبَلِ بعضِ المتسلِّلين «الخارجيِّين»، ولكن من قِبَلِ منظِّمي عمليَّاتِ تبادلِ العملاتِ المشفَّرةِ أنفسِهم.

في هذه الحالاتِ؛ نتحدَّثُ عن تقنيَّاتِ الأهراماتِ الماليَّةِ مثل «MMM»، حيثُ يحملُ النَّاسُ أموالَهم عن طيبِ خاطرٍ، ويتبادلونها مقابلَ عملاتِ البيتكوين والعملاتِ الرَّقميَّةِ الأُخرى ذاتِ الإمكاناتِ العاليةِ لنموِّ سعرِ الصَّرف،

في الواقعِ، إ، قائمة الفرص والإغراءاتِ الَّتي تفتحُ أمامَ المحتالين والمجرمين فيما يتعلَّقُ بظهورِ العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ مثل عملاتِ البيتكوين يمكن أن تستمرَّ لفترةٍ طويلةٍ، ويجبُ الاعترافُ دونَ كثيرٍ من اللَّغطِ أنَّ الجريمةَ وجميعَ أنواعِ المحتالين يطلبونَ الأموالَ الرَّقميَّةَ الخاصَّة، ومعَ وضعِ ذلك في الاعتبار؛ فإنَّ الموقفَ الدَّاعمَ تجاهَ العملاتِ المشفَّرةِ لبعضِ الدُّولِ والمواقفَ غيرَ المباليةِ من قِبَلِ الآخرين؛ يثيرُ الدَّهشةَ والقلق.

مع البيتكوين؛ هل هناكَ حاجةٌ إلى شركاتٍ خارجيَّةٍ (أوف شور)؟

في السَّنواتِ الأخيرةِ؛ اشتدَّت الحربُ ضدَّ الشَّركاتِ الخارجيَّةِ، حيثُ تحدثُ فضائحُ كلَّ عامٍ تقريباً، تتعلَّقُ بتسريباتٍ من قواعدِ بياناتٍ سرِّيَّةٍ مختلفةٍ من المعلوماتِ حولَ عملاءِ «الملاذاتِ الضَّريبيَّةِ» وحساباتهم وأصولهم، وواحدةٌ من أحدثِ تلك الفضائحِ؛ ما نُشرَ حولَ ما يُسمَّى «ملفَّ بنما»، نحن نتحدَّث عن شركةِ المحاماةِ البنكيَّةِ موساك فونسيكا، حيث قامَ أشخاصٌ مجهولونَ بسرقةِ أكبرِ قاعدةِ بياناتٍ لآلافِ الشَّركاتِ الخارجيَّةِ من خوادمِ هذه الشَّركةِ خلالَ عمليَّةِ قرصنةٍ إلكترونيَّة.

في أيَّار ٢٠١٦ الماضي؛ وضعَ الاتِّحادُ الدُّوليُّ للصَّحفيِّين الاستقصائيِّينَ (ICIJ) تلكَ المعلوماتِ بشكلٍ متاحٍ للوصولِ الحرِّ، حيثُ لم تكنْ هناكَ أسماءُ الشَّركاتِ فقط، ولكن أيضاً أسماءُ أصحابِها و«المستفيدين» من الشَّركاتِ والحساباتِ الخارجيَّةِ، من بينها أسماءُ رجالِ الدَّولةِ والشَّخصيَّاتِ السِّياسيَّةِ في مختلفِ البلدانِ، وبطبيعةِ الحالِ؛ فإنَّ تسريباتِ المعلوماتِ هذه؛ تشكِّلُ حافزاً قويَّاً لعمليَّةِ الحدِّ من الأنشطةِ الخارجيَّةِ.

وهنا يُطرحُ السُّؤالُ المشروعُ: ما هو الضَّمانُ بأنَّه لن يكونَ هناكَ تسرُّبٌ «عرضيٌّ» غداً في أيِّ فضاءٍ قضائيٍّ خارجيٍّ آخر؟ حيثُ إنَّ ضرورةَ تفكيكِ ذلك النَّوعِ من الشَّركاتِ ليس فقط نتيجةً لتسريباتٍ «عرضيَّة»، بل أصبحَ سياسةً رسميَّةً لكثيرٍ من الدُّول.

انطلاقاً من العديدِ من المؤشِّرات؛ تعملُ واشنطن الرَّسميَّةُ باعتبارها «قاطرةَ» الحركةِ العالميَّةِ من أجلِ القضاءِ على جميعِ أنواعِ «الملاذاتِ الضَّريبيَّة» و «الملاجئ القانونيَّة»، وهنا يمكنُ الإشارةُ إلى أنَّ بدايةَ الصِّراعِ النَّشطِ للولاياتِ المتَّحدةِ ضدَّ الخارجِ يمكنُ أن يعودَ تاريخُه إلى عامِ ٢٠٠١.

أوَّلاً: ساهمت أحداثُ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (تدميرُ مباني مركزِ التَّسوُّقِ الدُّوليِّ في نيويورك) في تلكَ الحملةِ ضدَّ الشَّركاتِ الخارجيَّة، وعندما أعلنَت واشنطن «حملتَها الصَّليبيَّة» ضدَّ الإرهابِ الدُّوليِّ، كانَ جزءٌ مهمٌّ منها لمكافحةِ الشَّركاتِ الخارجيَّةِ، والَّتي، حسبَ واشنطن، أصبحَت تربةً «خصبةً» لتمويلِ الإرهابِ الدُّوليِّ.

ثانياً: في نفسِ العامِ ٢٠٠١؛ انهارَت شركةُ الطَّاقةِ الأمريكيَّةُ العملاقةُ Enron Corporation وكانَ ذلك أكبرَ إفلاسٍ للشَّركاتِ في تاريخِ أمريكا بعدَ الحربِ، ونتيجةً لذلك؛ خسرَ المساهمون ٧٤ مليار دولار، وكشفَ التَّحقيقُ أنَّ الشَّركةَ أنشأت ما مجموعُه ٨٠٠ شركةً خارجيَّةً، حيث حوَّلت أموالَها، ما دفعَ الشَّركةَ إلى الإفلاس.

منذُ أكثرِ من عقدٍ ونصف؛ تحاولُ واشنطن، من ناحيةٍ، إغلاقَ بعضِ أكثرِ الشَّركاتِ الخارجيَّةِ «البغيضة»، ومن ناحيةٍ أُخرى، إعادةَ أرباحِ وأصولِ الشَّركاتِ الأمريكيَّةِ من الخارج، وفقاً للتَّقديراتِ الأكثرِ تحفُّظاً، بسببِ الشَّركاتِ الخارجيَّةِ؛ تخسرُ خزانةُ الدَّولةِ الأمريكيَّةِ سنويَّاً ١٠٠ مليار دولارٍ على الأقلِّ، وقد حقَّقت السُّلطاتُ الأمريكيَّةُ بعضَ النَّجاحِ.

لذلك، وتحتَ ضغطٍ من واشنطن، بدأت سويسرا في نهاية آخر أو بداية هذا العقد في عمليَّةِ تفكيكِ أسرارِها المصرفيَّةِ الشَّهيرةِ، ومع وصولِ باراك أوباما إلى البيتِ الأبيضِ؛ صدرَ قانونٌ مهمٌّ للغايةِ في عامِ ٢٠١٠، يسمَّى قانونَ الامتثالِ الضَّريبيِّ للحساباتِ الأجنبيَّةِ (FATCA)، وعلاوةً على ذلك؛ دفعت واشنطن أوروبَّا في اتِّجاهِ محاربةِ الشَّركاتِ الخارجيَّةِ.

منذُ عامِ ٢٠١٣؛ بدأت الدُّولُ الأوروبيَّةُ، إلى جانبِ البلدانِ الأُخرى الأعضاءِ في منظَّمةِ التَّعاونِ والتَّنميةِ في الميدانِ الاقتصاديِّ، في تطويرِ معيارِ الإبلاغِ الموحَّدِ (CRS)الاسمُ الموسَّع: «التَّبادل القياسيُّ التِّلقائيُّ لمعلوماتِ الحسابِ الماليِّ»، وقد أصبحَ هذا المعيارُ ساري المفعولِ بالفعلِ، حيثُ تمَّ التَّوقيعُ على وثائقِ اعتمادِه، ليس فقط من قِبَلِ دولِ منظَّمةِ التَّعاونِ الاقتصاديِّ والتَّنمية، ولكن أيضاً من قِبَلِ العديدِ من الدُّولِ الأخرى، حاليَّاً؛ هناكَ أكثرُ من ١٠٠ ولايةٍ قضائيَّةٍ تشاركُ بالفعلِ في نظامِ CRS، وبالتَّالي فإنَّ الشَّركاتِ «الخارجيَّةَ Offshore» تصبحُ جميعُها «شفَّافةً» للسُّلطاتِ الضَّريبيَّةِ ولسُلطاتِ الرَّقابةِ الماليَّةِ، ليس فقط للمحلِّيَّةِ، ولكن لجميعِ البلدانِ الأُخرى الَّتي وقَّعَت اتِّفاقاً على نظامِ CRS، لكنَّ الخبراءَ يتوقَّعون أن تنكمشَ تلك الشَّركاتِ في السَّنواتِ المقبلة.

صحيح، هناك ما يثيرُ القلقَ، حيثُ لم توقِّعْ واشنطن على الوثائقِ ذاتِ الصِّلةِ، مع أنَّها بدأت المعركةَ ضدَّ تلك الشَّركاتِ، واستفزَّت بلدانَ منظَّمةِ التَّعاونِ والتَّنميةِ في الميدانِ الاقتصاديِّ لإنشاءِ نظامCRS.

وبالتَّالي؛ لم يتمَّ فرضُ أيِّ التزاماتٍ تجاهَ الدُّولِ الأُخرى بنقلٍ (تلقائيٍّ) للبياناتِ المتعلِّقةِ بالحساباتِ والأصولِ الأُخرى للأجانبِ في الولاياتِ المتَّحدةِ، وهناك شكٌّ قويٌّ بأن تقومَ الولاياتُ المتَّحدةُ بذلك في المستقبلِ.

ولكن ما هي الصُّورةُ الَّتي تبرزُ في النِّهايةِ؟ في الواقعِ؛ يجبُ على العملاءِ الَّذين اعتادوا على العديدِ من الشَّركاتِ الخارجيَّةِ الغريبة مثل: قبرص أو بنما أو جزر فيرجن أو ليختنشتاين؛ أن يودعوها، إذ ليس أمامَ هؤلاء العملاءِ سوى ثلاثةِ خياراتٍ فقط:

الأوَّل: إرجاعُ الأصولِ ورأسِ المالِ إلى الوطن، لحسن الحظِّ؛ تقومُ بعضُ الدُّولِ في ترتيبِ وضعِ هؤلاءِ الأفرادِ والكياناتِ القانونيَّةِ، وإصدارٍ دوريٍّ «لإجراءاتِ العفوِ» المختلفة (على سبيلِ المثالِ: تحديدُ معدَّلِ ضريبةٍ تفضيليَّةٍ على رأسِ المالِ العائد).

الثَّاني: الإسراع في العودةِ إلى «البلدِ الموعودِ»، حيثُ من الواضحِ للعينِ المجرَّدةِ أنَّ واشنطن قد رسمَت (وستستمرُّ على ما يبدو في تنفيذ خططٍ) لتنظيفِ الشَّركاتِ الخارجيَّةِ في جميعِ أنحاءِ العالمِ بحيثُ لا يتبقى سوى مكانٍ عالميٍّ «خارجيٍّ» واحدٍ لتلكَ الشَّركاتِ؛ يسمَّى: الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة.

الثَّالث: محاولةُ الدُّخولِ إلى «الظِّلِّ» المسمَّى: «العملات الرَّقميَّة الخاصَّة» (سنتحدَّث عن الخيارين الأوَّلين بشكلٍ منفصلٍ، دعونا نرى مدى واقعيَّةِ الخيارِ الثَّالث).

إنَّ العملاتِ الرَّقميَّةَ الخاصَّةَ (PDC)هي ظاهرةٌ جديدةٌ يعودُ تاريخُها إلى القرنِ الحادي والعشرين، وتعدُّ سويسرا أوَّلَ منطقةٍ (للشَّركاتِ الخارجيَّة) في أوروبَّا، وقد حصلَت على هذا المكانِ في القرنِ التَّاسعَ عشرَ، بينما كانت الولادةُ الضَّخمةُ لتلك الشَّركاتِ في العقودِ الأخيرةِ من القرنِ العشرين، إذ ولدت PDC قبلَ عشرِ سنواتٍ فقط.

اليومَ، وفقاً للخبراءِ، يوجدُ في العالمِ حوالي ٦٠٠ نوعٍ من العملاتِ الرَّقميَّةِ (BTC)، وتبقى البيتكوين هي العملةَ الأكثرَ شهرةً بينها، وقد بدأ إصدارها في عامِ ٢٠٠٩.

من ميزاتِ معظمِ العملاتِ الرَّقميَّةِ؛ أنَّ استخدامَها يتمُّ مع ضمانِ السِّرِّيَّةِ التَّامَّةِ للعمليَّاتِ (البيع، التَّأجير، القروض، التَّحويل في اتِّجاهٍ واحد، وما إلى ذلك)، حيثُ إنَّ المعاملاتِ بعيدةٌ عن أنظارِ المنظِّمين الماليِّين والسُّلطاتِ الضَّريبيَّة. علاوةً على ذلك؛ يتمُّ ضمانُ عدمِ الكشفِ عن هويَّةِ المشاركين في العمليَّاتِ، بما في ذلك المشاركون في إنشاءِ العملاتِ الرَّقميَّةِ (ما يسمَّى «الانبعاثات» في عالمِ المالِ التَّقليديِّ، وفي عالمِ المالِ الرَّقميِّ؛ يُطلق عليه «التَّعدين» أو "التعدين")، لذلك غالباً ما تسمَّى PDC بالعملاتِ المشفَّرةِ (العملات الَّتي لديها حمايةُ تشفير).

ولكن بماذا يمكنكَ أن تحلمَ؟ وفقاً لبعضِ مؤيّدي العملاتِ المشفَّرةِ؛ فإنَّ شبكاتِ عملاتِ البيتكوين وغيرها من العملاتِ المشفَّرة هي ملجأ مثاليٌّ للهروبِ من الضَّرائبِ ومن مقاضاةِ وكالاتِ إنفاذِ القانون.

منذُ عدَّةِ سنواتٍ حتَّى الآن؛ يكتب الأستاذُ في جامعةِ فلوريدا؛ أومني ماريان: إنَّ العملاتِ المشفَّرةَ ليست مجرَّدَ بديلٍ للعملِ في الخارجِ (لشركاتِ الأفوشور)، بل إنَّ العملاتِ المشفَّرةَ هي ملاذاتٌ أكثرُ موثوقيَّةً من العملاتِ التَّقليديَّةِ في تلك الشَّركات.

في السَّنتين أو الثَّلاث الماضية، وبعدَ سنِّ قانونِ FATCAونظامِ CRS؛ ازدادَ الاهتمامُ بالعملاتِ المشفَّرةِ من جانبِ أولئك الَّذين اعتادوا على الشَّركاتِ الخارجيَّةِ العاديَّةِ زيادةً حادَّةً، لذلك، كانَ متوسِّطُ سعرِ البيتكوين في عامِ ٢٠١٤ حوالي ٣١٠ دولار، وفي عامِ ٢٠١٥ حوالي ٣٦٠، بينما وصلَ في ٢٠١٦ إلى ١٠٠٠ دولار.

وقد واصلَ النُّموَّ في ٢٠١٧؛ حيثُ وصلَ سعرُ البيتكوين في أوائلِ شهرِ مارس إلى ٢٦٨،١ دولاراً، ومن الجديرِ بالذِّكرِ أنَّ عملةَ البيتكوين بدأت تكلِّفُ أكثرَ من أونصةٍ من الذَّهبِ (كان سعرُها في بدايةِ شهرِ آذار ٢٣٣،١ دولاراً).

كما تعلمون؛ فإنَّ مشروعَ البيتكوين يحتوي على قيمةٍ حدِّيَّةٍ لحجمِ «العملاتِ» تساوي ٢١ مليون قطعةً، ويتمُّ حاليَّاً إنشاءُ حوالي ١٦ مليون بالفعل.

يعتقدُ الخبراءُ أنَّه في حالةِ بدءِ تحويلٍ جماعيٍّ للأموالِ من شركاتِ الأفشور؛ فإنَّ أسعارَ البيتكوين قد تُظهرُ زيادةً هائلةً، ووفقاً للأستاذ أومني ماريان؛ المذكورِ أعلاه: يمكنُ أن يصلَ سعرُ «عملةٍ» واحدةٍ من البيتكوين إلى ٣ ملايين دولار، وهذا يعني أنَّه عندَ هذا السِّعرِ سيتمُّ سحبُ جميعِ القطعِ النَّقديَّةِ (٢١ مليون وحدة) بقيمةٍ تقدَّرُ ٦٣ تريليون، وبالتَّالي سيتحوَّلُ بيتكوين من «ميكروب» ...حاليَّاً (بلغت القيمةُ الإجماليَّةُ ١٦ مليون قطعةٍ نقديَّةٍ في نهايةِ العامِ الماضي، وتقدَّر بنحو ١٦ مليار دولار) إلى «فيلٍ رقميٍّ» حقيقيٍّ! بينما يعتقدُ ترس ماير (مؤيِّدٌ آخرُ للعملةِ المشفَّرة) أنَّه من أجلِ حصولِ ارتفاعٍ حادٍّ في سعرِ صرفِ بيتكوين؛ يكفي أن يتمَّ تحويلُ ١ بالمائةِ فقط من الأصولِ من الخارجِ إلى هذهِ العملةِ الرَّقميَّة، (الشَّخصُ الَّذي يقومُ بالعمليَّةِ قبلَ الآخرين؛ سوف يحقِّقُ الحدَّ الأقصى من الرِّبحِ).

لا يمكنك فقط توفيرُ رأسِ المالِ الخاصِّ بك، ولكن يمكنُك أيضاً كسبَ الكثيرِ!، اليومَ على الإنترنت؛ يمكنك أن تجدَ العديدَ من الدَّعواتِ المغريةِ للعملاءِ من «الملاذاتِ الضَّريبيَّة»

لتغييرِ العالمِ الخارجيِّ إلى عالمِ المالِ الرَّقميِ، ولكن هناكَ عددٌ من المخاطرِ الَّتي لا يحبُّ أنصارُ PDCانتشارَها دائماً.

بادئ ذي بدء؛ لا تزالُ الأموالُ الرَّقميَّةُ ليسَت أموالاً، ولكنَّها أداةُ تخمينٍ لا قيمةَ جوهريَّةً لها، ولا يتمُّ تغطيتُها بأيِّ أصولٍ، بعدَ الارتفاعِ الحادِّ في سعرِ صرفِ العملةِ الرَّقميَّةِ (بيتكوين على سبيلِ المثال)؛ قد يحدثُ انخفاضٌ حادٌّ على قدمِ المساواةِ، بمعنى ما؛ فإنَّ بناءَ «الثَّروةِ» في شكلِ «عملاتٍ» رقميَّةٍ مشفَّرةٍ يشبهُ بناءَ الأهراماتِ الماليَّةِ، مثلَ هرمِ MMM الَّذي تحدَّثنا عنهُ في الفصولِ السَّابقةِ، بالإضافةِ إلى ذلك؛ فإنَّ عالمَ العملاتِ الرَّقميَّةِ غيرُ مغلقٍ تماماً.

حتماً، إنَّ التَّواصلَ مع العالمِ الخارجيِّ من خلالِ عمليَّاتٍ لتبادلِ العملاتِ وشراءِ السِّلعِ والخدماتِ باستخدامِ العملاتِ الرَّقميَّةِ، مع وجودِ رقابةٍ مختصَّةٍ من قِبَلِ السُّلطاتِ الإشرافيَّةِ في الدَّولةِ؛ يمكن أن يؤدِّي إلى التَّعرُّفِ على الأشخاصِ مجهولي الهويَّةِ في عالمِ المالِ الرَّقميِّ.

وعلى الرَّغمِ من أنَّ السُّلطات في بعضِ الدُّولِ تسمحُ بتنفيذِ عمليَّاتٍ معيَّنةٍ باستخدامِ العملاتِ الرَّقميَّةِ المشفَّرةِ (على سبيلِ المثالِ؛ يتمُّ استخدامُ تبادلِ العملاتِ المشفَّرةِ على نطاقٍ واسع)، لكنَّها تفرضُ متطلَّباتٍ صارمةً إلى حدٍّ ما على الشَّركاتِ الَّتي تُجري مثلَ هذه العمليَّاتِ، وعلى وجهِ الخصوصِ؛ تُلزَمُ الشَّركاتُ المتخصِّصةُ بالتَّرخيص، كما يجري تطويرِ تقنيَّاتٍ خاصَّةٍ لتحديدِ المعاملاتِ المشبوهةِ.

بالنِّسبةِ لأولئك الَّذين لا يعرفون تاريخَ البيتكوين جيِّداً؛ يمكنني أن أذكرَ بعضَ الحقائقِ الَّتي تبدِّدُ أسطورةَ «حماية الهويَّة» شبكة البيتكوين، هنا نتذكَّر شركةَ ومنصَّةَ طريقِ الحريرِ الَّتي كان يديرُها ويليام روس أولبريتشت الملقَّب بـ«القرصانِ الرَّهيبِ»..

يطرحُ المحلِّلون سؤالاً عادلاً: لماذا استغرقَ مكتبُ التَّحقيقاتِ الفيدراليِّ (FBI) وقتاً طويلاً لمعرفةِ الموقعِ ومديرِه والقيامِ باحتجازه؟ إحدى أكثرِ الفرضيَّاتِ المتداولةِ وضوحاً هو أنَّ منصَّةَ تداولِ طريقِ الحريرِ (أو ما شابهها)؛ تمَّ تصميمُها في الأصلِ كجزءٍ من مشروعِ بيتكوين من قِبَلِ وكالاتِ الاستخباراتِ الأمريكيَّةِ، في المقامِ الأوَّلِ: وكالةُ الأمنِ القوميِّ (NSA)، كما قدَّمَت الخدمات الخاصَّة الأُخرى CIA، FBI... إلخ، للمشروعِ ضوءاً أخضرَ،

كانَ من المفترضِ أن يوفِّرَ مشروعُ طريقِ الحريرِ تدفُّقاً ماليَّاً بالبيتكوين من القطاعين؛ الرَّماديِّ والأسودِ في الاقتصاد.

في الواقعِ، منذُ بدايةِ مشروعِ العملاتِ الرَّقميَّةِ المشفَّرةِ؛ كان التَّواصلُ الإضافيُّ للبيتكوين معَ العالمِ الإجراميِّ غيرَ مرغوبٍ فيه بالفعلِ، فمن ناحيةٍ: قوَّضَ مكانةَ العملةِ الجديدةِ، ومن ناحيةٍ أُخرى: جعلَ مكتبَ التَّحقيقاتِ الفيدراليِّ وغيرِه من الوكالاتِ الأُخرى يتقاعسُ عن العملِ لفتراتٍ طويلةٍ، كما أظهرَ البنكُ الاحتياطيُّ الفيدراليُّ وغيرُه من المنظِّمين الماليِّين تسامحا مًفرطاً معَ العملةِ الجديدة.

هذا مجرَّدَ شيءٍ واحدٍ يجعلُنا نتساءلُ بجدِّيَّةٍ عمَّا إذا كانَ عالمُ العملاتِ الرَّقميَّةِ (بيتكوين) هو البديلَ المحتملَ لشركاتِ Offshore

ومع ذلك؛ فإنَّ عالمَ العملاتِ الرَّقميَّةِ المشفَّرةِ لا يقتصرُ فقط على البيتكوين، حيثُ يظهرُ كلُّ أسبوعٍ تقريباً نوعٌ من العملاتِ المشفَّرةِ الجديدةِ في العالمِ، معظمُ تلكَ العملاتِ الرَّقميَّةِ الجديدةِ يتمُّ إنشاؤها بوساطةِ أشخاصٍ لا علاقةَ لهم بأيٍّ من الخدماتِ الأمريكيَّةِ أو غيرها من الخدماتِ الخاصَّة.

لكن في الوقتِ نفسِه؛ لا تتمتَّعُ تلك العملاتُ بالدَّعمِ الَّذي تلقَّاهُ مشروعُ البيتكوين في السَّنواتِ الأولى، حيثُ إنَّه وبفضلِ هذا الدَّعم؛ تمَّ وضعُ الـ Bitcoin«مدارٌ عالميٌّ»، ومع ذلك؛ لن تكونَ العملاتُ المشفَّرةُ الجديدةُ قادرةً على العيشِ لفترةٍ طويلةٍ، فهي فراشاتٌ ليومٍ واحدٍ، لذلك فإنَّ فرصةَ أن تصبحَ بديلاً عن الشَّركاتِ الخارجيَّةِ أقلُّ من فرصةِ عملاتِ البيتكوين.

سرقاتُ البنوكِ في عصرِ الحضارةِ الرَّقميَّة

يدخلُ العالمُ اليومَ مرحلةً جديدةً من تطوُّره، يُطلق عليها: «المجتمع الرَّقميّ»، حيثُ تحدثُ تغييراتٌ ديناميكيَّةٌ في القطاعِ الماليِّ والمصرفيِّ تحتَ تأثيرِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالات، ومن تلك التَّغيُّراتِ:

أوَّلاً: حوسبةُ وأتمتةُ العمليَّاتِ الإداريَّةِ ومحاسبةُ العمليَّاتِ داخلَ البنوكِ.

ثانياً: الاستغناءُ عن الأموالِ غيرِ النَّقديَّةِ، حيثُ يتمُّ تحويلُها إلى سجلَّاتٍ إلكترونيَّةٍ على الوسائطِ المغناطيسيَّةِ والبصريَّةِ.

ثالثاً: تستندُ جميعُ التَّسوياتِ ومدفوعاتُ البنوكِ لدى البنوكِ الأُخرى وعملاءِ الشَّركاتِ والأفرادِ إلى تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالات.

عموماً، عندما يكونُ عملاءُ البنوكِ من الأفراد؛ فإنَّ البطاقاتِ البلاستيكيَّةَ والهواتفَ المحمولةَ وأجهزةَ الكمبيوترِ وغيرَها من وسائلِ الاتِّصالِ التِّقنيَّةِ عبرَ الإنترنت (الخدماتُ المصرفيَّةُ عبرَ الإنترنت) هي أدواتٌ لهذه العمليَّاتِ.

من الجديرِ ذكرُه، أنَّه تمَّ تبريرُ إدخالِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالاتِ في القطاعِ المصرفيِّ ليس فقط من إجلِ تسريعِ وتقليلِ تكلفةِ تقديمِ الخدماتِ ذاتِ الصِّلةِ، ولكن أيضاً لأجلِ زيادةِ أمانِ العمليَّاتِ لكلٍّ من البنوكِ وعملائِه.

بكلِّ الأحوال، تقومُ وسائلُ الإعلامِ منذُ نهايةِ القرنِ الماضي بإخبارنا عن أكثرِ عمليَّاتِ السَّطوِ على البنوكِ، هنا يجري الحديثُ عن النَّقدِ المسروقِ من «مكانِ التَّخزين» أو أثناءَ النَّقلِ.

على سبيلِ المثالِ: في عامِ ١٩٦٣؛ سُرقَ قطارٌ في المملكةِ المتَّحدةِ، حيثُ تمَّ الاستيلاءُ إلى ١٢٠ كيساً نقديَّاً بقيمةِ ٢،٦ مليون جنيه، وفي عامِ ١٩٧٢؛ سُرقَ مبلغُ ١٢ مليون دولار من بنكِ Untied California الأمريكيِّ، وفي عامِ ١٩٨٧؛ سُرقَ ما يعادلُ ١١٣ مليون دولار تقريباً من متجرِ Knightsbridge Bank بلندن، كما أنَّه وفي عامِ ٢٠٠٦؛ تمكَّنَ المجرمون الوقحون من سرقةِ أموالٍ تعادلُ ٤٩ مليون دولار من البنكِ المركزيِّ لبريطانيا العُظمى (بنك

إنجلترا)، وفي عامِ ٢٠٠٥؛ تعرَّضَ البنكُ المركزيُّ البرازيليُّ للسَّرقةِ (٦٩ مليون دولار)، وقد تمَّ تسجيلُ آخرِ عمليَّةِ سطوٍ كبيرةٍ في عامِ ٢٠٠٩، وكان البنكِ المركزيِّ الفرنسيِّ هو الضَّحيَّةهذه المرَّة، وبلغ حجمُ المسروقاتِ ما يعادلُ ١٧،٢ مليون دولار.

منذُ ذلكَ الحينِ؛ لم تكنْ هناك عمليَّاتُ سطوٍ كبيرةٌ واسعةُ النِّطاقِ، والَّتي تستهدفُ البنوكَ المركزيَّةَ ومنظَّماتِ الائتمانِ الخاصَّةِ بالودائع (البنوك التِّجاريَّة)، ومع ذلك؛ لا تزالُ عمليَّاتُ السَّطوِ الصَّغيرةُ، خاصَّةً تلك الَّتي تستهدفُ مركباتِ تجميعِ الأموالِ، أكثرَ من كافيةٍ.

من جهةٍ أُخرى؛ سارعَ الكثيرون إلى الاستنتاجِ بأنَّ العقدَ الحاليَّ هو بدايةُ حقبةٍ جديدةٍ، بحيثُ تصبحُ فيها عمليَّاتُ السَّطوِ على البنوكِ وعملائِه مستحيلةً، بسببِ اختفاءِ «التُّربةِ المغذِّيةِ» للجرائمِ من هذا النَّوعِ، فقد أصبحَ النَّقدُ شيئاً من الماضي، حيث تتمتَّعُ المعاملاتُ الَّتي تتمُّ باستخدامِ أموالٍ غيرِ نقديَّةٍ بحمايةٍ موثوقٍ بها، فهي مزوَّدةٌ بتوقيعاتٍ إلكترونيَّةٍ وكلماتِ مرورٍ و «أصفار» لا يعرفُها سوى البنكِ والعميل، لذلك فنحنُ ندخلُ عصرَ «الجنَّةِ الرَّقميَّة»، لكنَّ النَّشوةَ لم تدمْ طويلاً، فقد بدأ عالمُ المالِ والبنوكِ الدُّخولَ بسرعةٍ إلى عصرِ السَّرقةِ الإلكترونيَّة.

علاوةً على ذلك؛ فإنَّ أغراضَ السَّرقةِ أموالٌ غيرُ نقديَّة، بالإضافةِ إلى أنواعٍ مختلفةٍ من معلوماتِ العملاءِ (بيانات شخصيَّة للأفراد، معلومات حول المعاملات، وتاريخ الائتمان... إلخ).

في عصرِ الحضارةِ الرَّقميَّةِ؛ تصبحُ المعلوماتُ المسروقةُ سلعةً ساخنةً، لها سعرُها ومستهلكوها، بادئ ذي بدء: يعرضونَ شراءَ المعلوماتِ المسروقةِ لضحايا عمليَّاتِ السَّطو، ويمكنُ أيضاً بيعُها في «السُّوقِ الحرَّةِ» فيما يسمَّى «إنترنت الظِّلِّ» (darknet)، حيث يكونُ البائعون والمشترون مجهولين، ويبيعون أيَّ شيءٍ (المخدِّرات، والأفراد، والأعضاء البشريَّة، والأسلحة، والموادَّ المسؤولة عن أسرارِ الدَّولة، وحتَّى الخدمات القاتلة).

في الآونةِ الأخيرةِ؛ أصدرَت عدَّةُ دولٍ قوانينَ لحمايةِ المعلوماتِ الشَّخصيَّةِ، لكن في هذه الدُّولِ يبيعون معلوماتٍ تكشفُ عن جميعِ الفروقِ الشَّخصيَّةِ الدَّقيقةِ في حياةِ الشَّخصِ، وليس فقط في الأسواقِ الرَّماديَّةِ، ولكن أيضاً في الأسواقِ البيضاءِ تقريباً.

قد لا تقتصرُ أهدافُ هجماتِ القراصنةِ على البنوك؛ على سرقةِ الأموالِ والمعلوماتِ، وقد يكونُ الهدفُ، إن لم يكن التَّدمير، إضعافَ وضعِ البنكِ (أصبحَت الهجماتُ كوسيلةٍ للمنافسة).

ويمكنُ للقراصنةِ الانخراطُ في الابتزاز، بحيثُ تتمُّ إصابةُ أنظمةِ البنكِ بالفيروساتِ وأحصنةِ طروادةَ الأُخرى، ثم تُطلبُ الأموالُ من البنكِ لاستعادةِ الأنظمةِ المصابةِ.

في المنتدياتِ المهنيَّةِ للخبراءِ في مجالِ الأمنِ السِّيبراني؛ تتمُّ مناقشةُ موضوعِ حمايةِ الأنظمةِ الإلكترونيَّةِ (بما في ذلك الأعمالُ المصرفيَّةُ) من المتسلِّلين، وفي دوائرهم الضَّيِّقة؛ يدركون أنَّه لا يوجدُ اليومَ حمايةٌ موثوقةٌ.

يمكنُك فقط اتِّخاذُ تدابيرَ لتقليلِ مخاطرِ اختراقِ الأنظمةِ الإلكترونيَّةِ بوساطةِ المتسلِّلين، ولكن لا يمكنُ لأحدٍ أن يقدِّمَ ضماناً بنسبةِ ١٠٠ في المائة، ولا يتمُّ الإعلانُ عن هذه النَّتائجِ على نطاقٍ واسعٍ، حتَّى لا تسبِّبَ الذُّعرَ.

يعملُ المتسلِّلون باستمرارٍ على تحسينِ أنظمةِ كسرِ الأنظمةِ الإلكترونيَّةِ وسرقةِ الأموالِ والمعلوماتِ، لذلك يحتاجُ المستخدمون والمسؤولون إلى العملِ باستمرارٍ على تحسينِ أنظمةِ الأمان، ونشهدُ في هذا المجالِ سباقاً مستمرّاً، ومنافسةً بينَ المتسلِّلين ومستخدمي الأنظمةِ الرقميَّة، وقد أصبحَ عالمُ البنوكِ في حالةٍ من التَّوتُّرِ العصبيِّ المستمرِّ، إنَّ وقتَ وجودِهم وازدهارِهم المذهلَين قد رحلَ بلا رجعة.

في عام ٢٠١٤؛ كانَت هناكَ فضيحةٌ عالميَّةٌ كبيرةٌ للغايةِ في أكبرِ بنكٍ أمريكيٍّ من حيثُ الأصولُ JPMorgan Chase، حيث عانى من هجومٍ هائلٍ عبرَ الإنترنت، ونتيجةً لذلك؛ تمكَّن المتسلِّلون من الوصولِ إلى ٧٦ مليون حساب و ٧ ملايين من بياناتِ العملاءِ في مجالِ الأعمالِ التِّجاريَّةِ الصَّغيرة (كما صرَّحت هيئةُ الأوراقِ الماليَّة والبورصات «SEC»).

وفي ٢٠١٥؛ ظهرت أخبارٌ جديدةٌ من نفس النَّوع، حيثُ ذكرَت صحيفةُ نيويورك تايمز؛ نقلاً عن شركةِ كاسبرسكي لاب الرُّوسيَّةِ أنَّ أكثرَ من مائةِ بنكٍ في جميعِ أنحاءِ العالمِ، بما في ذلك روسيا، قد تمَّ اختراقُها، ما أدَّى إلى سرقةِ حوالي ٣٠٠ مليون دولار من حساباتِ تلك البنوك، وبطريقةٍ ما؛ أدخلَت مجموعةٌ دوليَّةٌ من المتسلِّلين البرامجَ الضَّارَّةَ في أنظمةِ المؤسَّساتِ المصرفيَّةِ في ٣٠ دولةً، وبالتَّالي، تمكَّنوا من الوصولِ إلى المعلوماتِ الدَّاخليَّةِ للبنوكِ، وعلى مدى عامين؛ قاموا بتجميعِ الأموالِ من حساباتِ العملاءِ، علاوةً على ذلك؛ تمَّ تحويلُ الأموالِ إلى الحساباتِ الاحتياليَّةِ للمتسلِّلين في الصِّين والولايات المتَّحدة، وقد لوحظَ أنَّ جزءاً كبيراً من البنوكِ المتضرِّرةِ كانَت روسيَّةً.

بعدَ بضعةِ أيَّامٍ فقط من التَّقريرِ المثيرِ لصحيفةِ نيويورك تايمز؛ ظهرَت معلوماتٌ جديدةٌ في وسائلِ الإعلامِ العالميَّةِ: «عصابةٌ إجراميَّةٌ دوليَّةٌ من المتسلِّلين، أُطلقَ عليها اسمُ «كارباناك»؛ سرقَت حوالي مليار دولار من البنوكِ في بلدانٍ مختلفةٍ».

في النَّتيجةِ، وصلَ عددُ البنوكِ الَّتي كانَت ضحيَّةً للسَّرقةِ الرَّقميَّةِ بالفعلِ إلى مئات، حيثُ استغرقَت عمليَّةُ سحبِ الأموالِ من البنكِ المستهدفِ من ٢ إلى ٤ أشهر، في هذه الحالةِ؛ لم تكن الأموالُ المسروقةُ من حساباتِ العملاءِ، ولكن: الأموال «الدَّمويَّة» للبنوكِ نفسِها.

بعدَ أكثرَ من عامٍ (في مايو ٢٠١٥)؛ أبلغت وسائلُ الإعلامِ الأمريكيَّةُ عن هجومٍ للقراصنةِ على بنكِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في سانت لويس، لم يأخذ المتسلِّلون الأموالَ، ولكن «حصلوا» على قاعدةِ البياناتِ الخاصَّةِ بالتُّجَّارِ والمؤسَّساتِ الماليَّةِ، وقد مرَّ وقتٌ طويلٌ قبلَ أن يلاحظَ بنكُ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ حدوثَ تسرُّبٍ للمعلوماتِ السِّرِّيَّةِ.

الملفتُ أنَّ المعلوماتِ حولَ هجومِ القراصنةِ قد أشارَت إلى مؤسَّسةٍ ماليَّةٍ حكوميَّةٍ، وليس إلى بنكٍ خاصٍّ.

من جهةٍ أُخرى، وخلالَ الفترةِ من شباط إلى أيَّار ٢٠١٥؛ سرقَ المتسلِّلون معلوماتٍ من قواعدِ بياناتِ خدمةِ الإيراداتِ الدَّاخليَّةِ الأمريكيَّة، حيثُ سُرقت معلوماتٌ تخصُّ ١٠٤ ألف من دافعي الضَّرائبِ.

إلَّا أنَّ القصَّةَ قد استمرَّت مع خدمةِ الإيراداتِ الدَّاخليَّةِ الأمريكيَّةِ، حيثُ اتَّضحَ أنَّ سرقةَ البياناتِ كانت أكبرَ بكثيرٍ ممَّا تمَّ الإبلاغُ عنه في عام ٢٠١٥، واتَّضحَ أنَّ تسرُّبَ المعلوماتِ حدثَ من بدايةِ عامِ ٢٠١٤ إلى أيَّار ٢٠١٥. (في المجموعِ، وقعَت معلوماتٌ حولَ ٤٩٠ ألفاً من دافعي الضَّرائبِ في أيدي المتسلِّلين).

في مارس ٢٠١٦؛ ذكرت صحيفةُ وول ستريت جورنال أنَّ المتسلِّلين اقتحمُوا حمايةَ نظمِ المعلوماتِ لشركاتِ المحاماةِ الأمريكيَّةِ (Weilو Gotshal & Manges LLPو Cravath, Swaine & Moore LLP.) حيثُ تمثِّلُ هذه المكاتبُ مصالحَ بنوكِ وول ستريت، وكذلك الشَّركاتِ الأمريكيَّةِ الكبرى، وقد لاحظَ المحقِّقونَ المشاركونَ في هذه القصَّةِ أنَّ المعلوماتِ «داخليَّةٌ وخاصَّةٌ» بطبيعتِها، ويمكن أن يستخدمَها مجرمو الإنترنت لاتِّخاذِ قراراتٍ «صحيحةٍ»

بشأنِ الأوراقِ الماليَّةِ في البورصةِ، ومع ذلك، كما هو الحالُ دائماً، تمَّ اكتشافُ تسرُّبِ معلوماتٍ في وقتٍ متأخِّرٍ، وقد حدثَ الاختراقُ نفسُه في منتصفِ عامِ ٢٠١٥.

في عامِ ٢٠١٦؛ كانَت هناكَ تقاريرُ منتظمةٌ تفيدُ بأنَّ المتسلِّلين يهاجمونَ نظامَ معلوماتِ SWIFTالَّذي يوفِّرُ تحويلاتٍ دوليَّةٍ للأموالِ، ويخدمُ البنوكَ في جميعِ دولِ العالمِ تقريباً.

وقد تمَّت سرقةُ أموالٍ من البنكِ المركزيِّ لبنغلادش بقيمةِ ٨١ مليون دولار في بدايةِ آذار ٢٠١٦، وتمَّ تنفيذُ السَّرقةِ بعدَ أن تمكَّنَ المتسلِّلونَ من ربطِ أنفسِهم بشبكةِ SWIFT، ومن الجديرِ بالذِّكرِ أنَّ ذلكَ كانَ من مالِ الاحتياطيَّاتِ الدُّوليَّةِ لبنغلادش، والَّتي تمَّ تخزينُها في حسابٍ لدى بنكِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ.

ومن المفاجئ أيضاً أن تكونَ السَّرقةُ قد وقعَت في يومِ إجازةٍ، حيث يكونُ البنكُ المركزيُّ في البلادِ مغلقاً، وقد كشفَ التَّحقيقُ أنَّ تتبُّعَ الأموالِ المسروقةِ يشيرُ إلى أنَّ وجهةَ الأموالِ كانت في الكازينوهاتِ الموجودةِ في الفلبِّين، وهناكَ تمَّ «تبييضُ» الأموالِ المسروقةِ، كما استمرَّتِ الهجماتُ على شبكةِ سوفيت وعملائِها خلالَ ٢٠١٧، ومع استمرارِ مخاطرِ الخسارةِ النَّقديَّةِ؛ توصَّلَت إدارةُ نظامِ الدَّفعِ الدُّوليِّ SWIFT إلى نتيجةٍ؛ مفادُها أنَّه من الضَّروريِّ وضعُ معاييرَ لحمايةِ البنوكِ من الهجماتِ الإلكترونيَّةِ.

بناءً على ذلك؛ يتمُّ تطويرُ قواعدَ جديدةٍ، والَّتي بموجبِها سيتمُّ فصلُ البنوكِ الَّتي لا تقومُ بإجراءاتٍ تتناسبُ مع المتطلَّباتِ الجديدةِ.

تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّه في معظمِ حالاتِ الهجماتِ الإلكترونيَّةِ ضدَّ البنوكِ والمؤسَّساتِ الماليَّةِ الأُخرى في الغربِ؛ تبدأ الضَّوضاءُ على الفورِ حولَ «الدَّورِ الرُّوسيِّ»، والعبارةُ المعياريَّةُ هي أنَّ «المتسلِّلين من روسيا» هم المسؤولون، مثلُ هذه التَّصريحاتِ مُسيَّسةٌ، ويمكننا القولُ إنَّه يكادُ يكونُ من المستحيلِ تحديدُ جنسيَّةِ المتسلِّلِ من بعيدٍ عبرَ الشَّبكاتِ، بكلِّ الأحوالِ؛ كلُّ ذلك في إطارِ حربِ المعلوماتِ والتَّحريضِ الرَّخيصِ، ومع ذلك؛ في بعضِ الأحيانِ إلى جانبِ المتسلِّلين الَّذين يدَّعي الغربُ أنَّهم من روسيا ... يدَّعي الغربُ كذلك أنَّ «حلفاءَ الرُّوسِ» من الصِّين وإيران ودولٍ «سيِّئةٍ» أُخرى؛ يقومون بتلك الهجماتِ.

لذلك؛ وجَّهَت وزارةُ العدلِ الأمريكيَّةُ التُّهمَ عن الهجماتِ الَّتي نُفِّذَت على بواباتِ العديدِ من البنوكِ والبورصاتِ الأمريكيَّةِ (CapitalOneو AT&Tو PNCBankو SunTrustو

BankofAmericaو Nasdaqو NYSE) ضدَّ سبعةِ قراصنةٍ إيرانيِّين، وكتبت صحيفةُ «واشنطن بوست» (نقلاً عن لائحةِ اتِّهامٍ من وزارةِ العدلِ) أنَّه قد تمَّ تعيينُ المهاجمينَ من قِبَلِ شركاتِ تكنولوجيا المعلوماتِ التَّابعةِ لوكالاتِ الحكومةِ الإيرانيَّةِ، وكان ذلك بأمرٍ من قيادةِ الحرسِ الثَّوريِّ الإسلاميِّ.

بالعودةِ إلى روسيا؛ نرى أنَّ بنوكَها تتعرَّضُ لهجماتٍ منتظمةٍ ومتطوِّرةٍ بشكلٍ خاصٍّ من قِبَلِ قراصنةِ الإنترنت، إضافةً إلى ذلك؛ تختفي كلَّ عامٍ أموالٌ كبيرةٌ من حساباتِ الأفرادِ نتيجةً لتعلُّمِ المحتالين عبرَ الإنترنت كيفيَّةَ التَّعاملِ مع البطاقاتِ البلاستيكيَّةِ البنكيَّةِ.

من جهتِه؛ يدركُ بنكُ روسيا أنَّه لا يمكنُ هزيمةُ الجريمةِ السِّيبرانيَّةِ بالكاملِ في القطاعِ المصرفيِّ، ووفقاً للبياناتِ الرَّسميَّةِ للبنكِ المركزيِّ للاتِّحادِ الرُّوسيِّ؛ فإنَّ الحجمَ الإجماليَّ للسَّرقاتِ يقربُ من ١،٥-٢ مليار روبل، وللمقارنةِ: نأخذُ تقديراتِ شركةِ Group-IB، المتخصِّصةِ في التَّحقيقِ في جرائمِ الإنترنت في البنوكِ.

وفقاً لـ Group-IB؛ فإنَّه خلالَ الرُّبعين الماضيين من عامِ ٢٠١٣، والرُّبعين الأوَّلين من عامِ ٢٠١٤ (أحدث الإحصاءاتِ المتاحة)؛ سرقَ المهاجمون ما يعادلُ ٢،٥ مليار دولار من حساباتِ المواطنينَ وحساباتِ الشَّركاتِ الرُّوسيَّة، كما تضمَّنت سرقاتٍ من بطاقاتِ الدَّفعِ وسرقةِ البريدِ الإلكترونيِّ، وقد فقدَ المواطنون ٤٢٦ مليون دولار من خلالِ الخدماتِ المصرفيَّةِ عبرَ الإنترنت، سُرِقَ منها ٢٢٨ مليون دولار (٦٨٪) من خلالِ الأنظمةِ المصرفيَّةِ عبرَ الإنترنت، وبحسبِ معلوماتِ Group-IB، كانَ الجزءُ الرَّئيسُ من السَّرقاتِ خلالَ الفترةِ الزَّمنيَّةِ المحدَّدةِ يعودُ إلى أموالِ الكياناتِ القانونيَّةِ: حوالي ٢٨ سرقةٍ يوميَّاً من البنوكِ الرُّوسيَّةِ، بينما يبلغُ متوسِّطُ سرقةِ الكياناتِ القانونيَّةِ ١،٦ مليون روبل، ومن الأفراد؛ ٧٥ ألف روبل.

يعترفُ الخبراءُ في مجالِ أمنِ المعلوماتِ في البنوكِ أنَّه بالنِّسبةِ إلى العديد من البنوكِ الرُّوسيَّةِ؛ فإنَّ إنشاءَ نظمِ حمايةٍ موثوقةٍ ضدَّ المتسلِّلين مهمَّةٌ مكلفةٌ للغاية.

في الختام؛ يمكنُ أن نذكرَ ثلاثَ حالاتٍ حديثةٍ حولَ الأمنِ المصرفيِّ الرَّقميِّ في روسيا والعالمِ، ففي منتصفِ شهرِ آذار ٢٠١٧؛ أعلنَ بنكُ روسيا عن طريقةٍ جديدةٍ (غير متَّصل)؛ (عن بُعد) لسرقةِ بياناتِ البطاقاتِ البلاستيكيَّةِ عندَ استخدامِ ماكينةِ الصَّرَّافِ الآليِّ، وقد صرَّحَ ممثِّلُ

مديريَّةِ الأمنِ وحمايةِ المعلوماتِ التَّابعةِ للبنكِ المركزيِّ لروسيا: «لا يوجدُ شيءٌ " معلق، أي أثر) على أجهزةِ الصرَّافِ الآليِّ، وعلى الرَّغمِ من أنَّ أجهزةَ الصرَّافِ الآليِّ محميَّةٌ بطرقٍ مختلفةٍ (أجهزةُ استشعارِ الحركةِ، الكاميرات)، ولكن عندما يكونُ الهجومُ عن بُعد؛ فإنَّ هذه المجسَّاتِ غيرُ مجديةٍ، وبتعبيرٍ أدقَّ؛ فهي عديمةُ الفائدةِ لهذا النَّوعِ من الهجوم.

في روسيا أيضاً، طوَّرَ اللُّصوصُ أسلوباً «بعيداً» عن الاتِّصالِ المباشرِ مع أجهزةِ الصرَّافِ الآليِّ من خلالِ تطويرِ وزرعِ فيروسٍ في نظامِ إدارةِ أجهزةِ الصرَّافِ الآليِّ، فعندَ إدخالِ الرَّمزِ المحدَّدِ؛ يقدِّمُ جهازُ الصرَّافِ الآليِّ جميعَ المبالغِ النَّقديَّةِ من الكاسيت الأوَّلِ لموزِّعِ النُّقودِ، بينما يتمُّ تخزينُ أكبرِ الأوراقِ النَّقديَّةِ (بفئات من ١ و ٥ آلاف روبل)، لم يتمّ العثورُ بعد على طريقةٍ للتَّعاملِ مع الفيروسِ الجديد.

وفي كندا؛ جاءت الأخبارُ في ٢٠ آذار ٢٠١٧، أنَّه وكجزءٍ من المسابقةِ التَّقليديَّة للقراصنةِ (Pwn2Own 2017) في فانكوفر، اخترقَ فريقٌ من الباحثينِ في مجالَ أمنِ المعلوماتِ؛ نظامَي التَّشغيلِ المعروفَين (ويندوز وماكنتوش Microsoft Windows و Apple MacOS) أمامَ مئاتِ المتفرِّجين، وذلك ضمنَ مسابقةِ قرصنةٍ سنويَّةٍ تُقامُ منذُ عامِ ٢٠٠٧ كجزءٍ من مؤتمرِ أمنِ المعلوماتِ (CanSecWest)، حيثُ يجبُ على المشاركين اختراقُ جهازٍ أو برنامجٍ معيَّنٍ لفترةٍ محدودةٍ، ويتمُّ عرضُ الثَّغرةِ الموجودةِ على الشَّركةِ المصنِّعةِ، مقابلَ الحصولِ على مكافأةٍ نقديَّةٍ.

دونَ الخوضِ في التَّفاصيلِ، يمكنُ القولُ أنَّه في هذا المهرجانِ المميَّزِ؛ تمَّ اختراقُ كلِّ شيءٍ يمكنُ اختراقُه، وقد حصلَ الفائزونَ على مكافآتٍ جيِّدةٍ (الحدُّ الأدنى للعطاءِ هو ١٠ آلاف دولار، والحدُّ الأقصى هو ٥٥ ألف دولار، اعتماداً على مدى تعقيدِ المهام).

من الجديرِ بالذِّكرِ أنَّ جميعَ مسابقاتِ القرصنةِ يحضرُها دائماً مسؤولون من وكالةِ المخابراتِ المركزيَّةِ، والوكالةِ الوطنيَّةِ للأمانِ، وتتمُّ دعوةُ «المخترقين» الأكثرَ موهبةً للعملِ مع تلك الوكالاتِ.

بعدَ هذهِ الأخبارِ، ولسببٍ ما؛ يجبُ «تقديرُ» الأوراقِ النَّقديَّةِ المألوفةِ القديمةِ أكثر: لأنَّه يمكنُ لعالمِ المالِ الرَّقميِّ، الَّذي منحَ لنا باعتباره «جنَّةً رقميَّةً»، أن يتحوَّلَ بسرعةٍ كبيرةٍ إلى «جحيمٍ رقميٍّ».

الفصلُ الثَّامن

العملاتُ الرَّقميَّةُ حولَ العالم

بيتكوين، الماليَّةُ الدُّوليَّةُ و وادي السِّيلكون:

مَن منَّا لا يعرفُ كلمةَ «البيتكوين» الطنَّانة؟ لقد دخلَت هذه الكلمةُ «بيتكوين» الحياةَ اليوميَّةَ للمجتمعِ من بضعِ سنواتٍ فقط، ولكن حتَّى الآن، لا يوجدُ تعريفٌ لا لبس فيه واضحٌ لمصطلحِ «البيتكوين»، حيثُ يُسمِّيها البعضُ نقوداً، والبعضُ الآخرُ يعدُّها أداةً ماليَّةً، والبعض الآخر وثالثٌ يسمِّيها «أصل»، ورابعٌ يطلقُ عليها اسمَ: سلعة، وخامسٌ يعدُّها: نظام دفع، ولكن دائماً إلى جانبِ ذلك يُضافُ تعريفاتٌ، على سبيلِ المثالِ، فيما يتعلَّقُ بكلمةِ «أموال»: «افتراضيَّة»، «إلكترونيَّة»، «رقميَّة»، «غير رسميَّة»، «خاصَّة»، «بديلة»... إلخ.

يجبُ القولُ إنَّ بعضَ خصائصِ البيتكوين كانَت تحملُ خصائصَ المال، فعلى سبيلِ المثالِ: حصلَت معظمُ الأموالِ الرَّسميَّةِ على شكلٍ إلكترونيٍّ في العقودِ الأخيرةِ من القرنِ الماضي، أي المالِ غيرِ النَّقديِّ في الحساباتِ المصرفيَّةِ المخزَّنةِ في ذاكرةِ الكمبيوترِ، حيث يتمُّ نقلُ (المال) إلى حساباتٍ أُخرى باستخدامِ الإشاراتِ الإلكترونيَّةِ من خلالِ قنواتِ الاتِّصالِ الخاصَّةِ، وعلى مدارِ القرنِ الماضي؛ ظهرَت (ولا تزالُ تظهرُ) مبالغُ كبيرةٌ من الأموالِ الخاصَّةِ وغيرِ الرَّسميَّةِ البديلةِ في بلدانَ مختلفةٍ من العالم، أي: تلك الَّتي يتمُّ إصدارُها بالتَّوازي مع الأموالِ الَّتي تصدرُها البنوكُ المركزيَّةُ الَّتي حصلت على صلاحيَّاتٍ خاصَّةٍ من الدَّولةِ، بينما يُعدُّ البيتكوين «Bitcoin» شيئاً جديداً بشكلٍ أساسيٍّ مقارنةً بما كانَ موجوداً بالفعلِ خلالَ تاريخِ البشريَّةِ.

عموماً، يمكنُ تخفيضُ الفرقِ الأساسيِّ بينَ بيتكوين والأنواعِ السَّابقةِ من المالِ إلى عددٍ من الخصائص، حيثُ يحدِّدُ مطوِّرو ومروِّجو « Bitcoin»الميزاتِ التَّاليةَ، والَّتي في نظرِهم تميِّزُ «Bitcoin» عن الأنواعِ الأُخرى من المالِ:

- يمكنُ لأيِّ شخصٍ المشاركةُ في إنشاءِ (إصدار) هذا النَّوعِ من المالِ (بلغةِ الخبراءِ يُطلقُ على ذلك «التَّعدين»

- صاحبُ هذا النَّوعِ من المالِ لديه القدرةُ على ضمانِ عدمِ الكشفِ عن هويَّته في العمليَّاتِ بهذه العملةِ.

- يتمُّ إنشاءُ هذا النَّوعِ من المالِ وتداوله في شبكةٍ إلكترونيَّةٍ، حيثُ يكونُ جميعُ المشاركين متساوين (يسمَّى هذا النَّوعُ من الشَّبكاتِ: نظير إلى نظير).

بالإضافةِ إلى الخصائصِ المدرجةِ لنظامِ Bitcoin، يمكنُ الإضافةُ بأنَّ لهذا النَّوعِ الجديدِ من المالِ، وفقاً للمطوِّرين والدُّعاةِ للمشروع، جميعَ وظائفِ الأموالِ التَّقليديَّة، أي إنَّ Bitcoinهو مقياسٌ للقيمة، وسيلةٌ للتَّبادلِ (التَّداول)، الدَّفع، التَّراكم (تكوينُ الكنز)، كما أنَّ هذا النِّظامَ النَّقديَّ غيرُ مغلقٍ، وهناك إمكانيَّةٌ لتبادلِ عملةِ البيتكوين مع العملاتِ التَّقليديَّةِ، وللبتكوين سعرُ صرفٍ خاصٌّ بها، وبيتكوين هو نوعٌ واحدٌ فقط من الأموالِ الافتراضيَّةِ (الرَّقميَّة).

بكلِّ الأحوالِ؛ فإنَّ الاسم الشَّائعَ لهذه العملاتِ هو العملاتُ المشفَّرةُ، وهذا المصطلحُ يؤكِّدُ أنَّ العمليَّاتِ الَّتي تتمُّ باستخدامِ هذا المالِ تضمنُ عدمَ كشفِ هويَّةِ مَن يقومُ بالعمليَّةِ (عمليَّة سرِّيَّة)، حيثُ يتمُّ ضمانُ سرِّيَّتها من خلالِ التَّشفيرِ، ومعلومٌ أنَّ بيتكوين هو النَّوعُ الأكثرُ شيوعاً بين أنواعِ العملاتِ المشفَّرةِ اليومَ.

وفقاً لجماعاتِ الضَّغطِ (اللُّوبي) لدعمِ البيتكوين؛ فإنَّ هذا النَّوعَ الجديدَ من المالِ يناسبُ تماماً نموذجَ المالِ الَّذي كانَ يحلمُ به الاقتصاديُّ والفيلسوفُ النِّمساويُّ فريدريش أوجست فون هايك (١٨٩٩-١٩٩٢)؛ وهو الحاصلُ على جائزةِ نوبل في الاقتصاد، والمدافعُ المتحمِّسُ عن اللِّيبراليَّةِ الاقتصاديَّةِ، والممثِّلُ البارزُ للمدرسةِ الاقتصاديَّةِ النِّمساويَّة، كما أنَّه مقاتلٌ لا يعرفُ الكللَ ضدَّ الاشتراكيَّة.

من المعروفِ أيضاً أنَّ هايك، مع ممثِّلِ مدرسةِ النَّقدِ «ميلتون فريدمان»، الَّذي روَّجَ له في الغربُ، قد أسَّسا مجتمعَ مونت بيلرين في أواخرِ الأربعيناتِ.

في الواقع؛ صُمِّمَ المجتمعُ المذكورُ لغرسِ أفكارِ اللِّيبراليَّةِ الاقتصاديَّةِ في العالم، كما أنَّ هذا المجتمعَ يرتبطُ ارتباطاً وثيقاً بنادي بليدبيرغ «Bilderberg Club»، ومؤسَّسةِ المجتمعِ المنفتحِ لجورج سوروس «George Soros» Open Society Foundation، وغيرِها من الهياكل.

في عامِ ١٩٧٥؛ نشرَ هايك كتابَه الشَّهيرَ «النُّقودُ الخاصَّة»، وعلى الرَّغمِ من أنَّ كثيرين قد كتبوا عن الأموالِ الخاصَّةِ قبلَ هايك؛ إلَّا أنَّ الاقتصاديَّ النِّمساويَّ كان قد اتَّخذَ موقفاً راديكاليَّاً بشأنِ هذه المسألةِ، حيثُ رأي أنَّ الأموالَ الخاصَّةَ لا تملكُ الحقَّ في الوجودِ والتَّداولِ بالتَّوازي مع الأموالِ الرَّسميَّة فقط، وإنَّما يجبُ إلغاءُ الأموالِ الرَّسميَّةِ الَّتي تصدرُها الدَّولةُ بالكامل، بدون هذا؛ لن يكونَ من الممكنِ تحقيقُ الحرِّيَّةِ الاقتصاديَّةِ، أو إضعافُ (أو حتَّى إلغاءُ - إلغاء) الدَّولةِ، لقد فَهِمَ هايك بالطَّبع أنَّ الأموالَ الرَّسميَّةَ في العديدِ من دولِ العالمِ لم تعدْ بالكاملِ أموالاً حكوميَّةً،

لذلك تمَّ إصدارُ الدُّولارِ في الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ (وما زال يتمُّ إصداره) من قِبَلِ نظامِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ، وهو شركةٌ خاصَّةٌ، لكنَّ ذلك لم يناسبْ هايك لعدَّةِ أسباب:

أوَّلاً: نظراً لأنَّ مجلسَ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ يصدرُ الأموالَ بناءً على الصَّلاحيَّاتِ الَّتي حصلَ عليها من الكونغرس الأمريكيِّ (نضيف إنَّ هذه الصَّلاحيَّات قد تمَّ نقلُها بما يتعارضُ مع الدُّستورِ الأمريكيِّ).

ثانياً: لأنَّ الانبعاثاتِ النَّقديَّةَ في الولاياتِ المتَّحدةَ الأمريكيَّةَ ودولِ العالمِ الأُخرى محتكرة، بينما دافعَ هايك عن اللَّا مركزيَّةِ الكاملةِ لمسألةِ المال.

بالعودةِ إلى موضوعِ البيتكوين؛ نلاحظُ أنَّ هذا هو نفسُ نوعِ الأموالِ الَّتي يمكنُ، حسبَ مؤيِّدي العملةِ الجديدةِ، تقويضُ أنظمةِ المالِ الرَّسميَّةِ الحاليَّةِ واستبدالُها بأموالٍ لا مركزيَّةٍ بمرورِ الوقتِ، أي إنَّه بمساعدةِ Bitcoin، يتمُّ إجراءُ ثورةٍ أوَّلاً في عالمِ المالِ، ومن ثمَّ في النِّظامِ العامِّ برمَّتِه (تفكيكُ الدَّولة).

تتطوَّرُ الأحداثُ في بدايةِ القرنِ الحادي والعشرين وفقاً لهايك، على الرَّغمِ من أنَّه لم يكنْ بإمكانِ الاقتصاديِّ النِّمساويِّ التَّوقُّعُ بأن سيكونُ للأموالِ الخاصَّةِ شكلٌ رقميٌّ (إلكترونيٌّ).

بكلِّ الأحوالِ، يُعدُّ مشروعُ Bitcoinتحدِّياً قاسياً وجريئاً للتَّشريعاتِ الَّتي كانَت قائمةً منذُ أكثر من قرن، تلك التَّشريعاتُ الَّتي سمحَت للبنوكِ المركزيَّةِ فقط بإصدارِ الأموالِ (في القرنِ الماضي، كان هذا أيضاً مسموحاً للخزائن).

جميعُ الأموالِ الأُخرى، الَّتي تُسمَّى «خاصَّة»، «موازية»، «بديلة»، «محلِّيَّة»، «شركة»... إلخ، هي غيرُ قانونيَّةٍ (مع استثناءاتٍ نادرةٍ)، ومع ذلك؛ كانت هناكَ عدَّةُ آلافٍ من المحاولاتِ لإنشاءِ أموالٍ «بديلةٍ» خلالَ القرنِ الماضي،

إلَّا أنَّ الغالبيَّةَ العُظمى من تلك المحاولاتِ انتهَت «بالبكاءِ»، وتمَّ إغلاقُ تلك المشاريع، وقُدِّمَ المبادرون إلى المحاكمةِ وحتَّى إلى السِّجنِ.

ولكن مع عملاتِ البيتكوين؛ كان الوضعُ مختلفاً، ففي البدايةِ؛ استجابَت سلطاتُ العديدِ من الدُّولِ حقَّاً لمشروعِ بيتكوين بالطَّريقةِ المعتادة، حيثُ أعلنوا عدمَ قانونيَّةِ العملةِ الجديدةِ، وحذَّروا المشاركين في المشروعِ من العواقبِ المحتملةِ بالنِّسبةِ إليهم، وكانت ردَّةُ الفعلِ هي نفسَها من جانبِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ، والبنكِ المركزيِّ الأوروبيِّ (ECB)، وبنكِ الشَّعبِ الصِّينيِّ، وبنكِ روسيا، وهكذا فقد صدمت جميعُ البنوكِ المركزيَّةِ في العالمِ «بصمتٍ» أنصارَ هذا الابتكارِ النَّقديِّ.

أصبحَ الموقفُ أكثرَ خطورةً عندما تبيَّن، في المرحلةِ الأولى من المشروع، أنَّ العناصرَ الإجراميَّةَ أظهرَت اهتماماً متزايداً بالعملةِ البيتكوينيَّةِ، بادئَ ذي بدء، تجَّار المخدِّرات، «السِّلع الحيَّة»، الأعضاء البشريَّة، الأسلحة... إلخ.

لا بدَّ من القولِ: إنَّه من الواضحِ أنَّ تطويرَ البيتكوين لم يكنْ مصادفةً، ولا نتيجةً لعملِ بعضِ المغامرين، وأنَّما مشروعٌ متكاملٌ تمَّ تحضيرُه وتنفيذُه بدقَّةٍ، وبمباركةِ الاستخباراتِ الأمريكيَّةِ، وإنَّ العديدَ من الأفكارِ حولَ «الاقتصادِ الرَّقميِّ»، و «المجتمع الرَّقميِّ»، و «الأموال الرَّقميَّة» الَّتي عبَّرَ عنها المسؤولون والمستشارون في واشنطن للرُّؤساءِ الأميركيِّين؛ وُلدَت أصلاً في أذهانِ المهندسين المبدعين والتِّقنيِّين من وادي السِّيليكون.

كانَ وادي السِّيليكون هو الَّذي بدأ في مرحلةٍ ما بالتَّدخُّلِ في شؤونِ مجلسِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ والجهاتِ التَّنظيميَّةِ الماليَّةِ في واشنطن.

هناكَ العديدُ من الدَّلائلِ على أنَّ اسمَ الأسطوريِّ ساتوشي ناكاموتو لا يخفي «القراصنةَ الرَّهيبين»، لكنَّه فريقٌ محترفٌ للغايةِ من المبرمجين ومتخصِّصي تكنولوجيا المعلوماتِ في وادي السِّيليكون.

عموماً، لقد أبرزَت قصَّةُ بيتكوين بعضَ تفاصيلِ الآليَّةِ الحديثةِ لتشكيلِ السِّياسةِ الدَّاخليَّةِ والخارجيَّةِ للولاياتِ المتَّحدةِ، وفي الشَّكلِ الأكثرِ بساطةً؛ يمكنُ تمثيلُه في شكلِ ثلاثِ قوى رئيسة (مثلَّث):

١- الاحتياطيُّ الفيدراليُّ وبنوكُ وول ستريت.

٢- الإداراتُ الحكوميَّةُ الأمريكيَّةُ (الَّتي تتمتَّعُ بنفوذٍ كبيرٍ بشكلٍ خاصٍّ من وكالةِ الأمنِ القوميِّ، وكالةِ الاستخباراتِ المركزيَّةِ، مكتبِ التَّحقيقاتِ الفيدراليِّ (FBI)وغيرها من الخدماتِ الخاصَّةِ، الَّتي يقتربُ عددُها من ٢٠).

٣- مجتمعُ الأعمالِ في مجالِ التِّكنولوجيا المتقدِّمةِ (تحتَ الاسمِ الرَّمزيِّ «وادي السِّيليكون»).

ومن الملاحظِ أنَّ الرَّئيسَ الأمريكيَّ الجديدَ «دونالد ترامب» يولي اهتماماً خاصَّاً لبناءِ علاقاتٍ مع قطاعِ تكنولوجيا المعلوماتِ في سيليكون فالي، «لكن، للأسف، لم ينجحْ جيدًا كثيراً».

وبدونِ ذلك؛ ليسَ لديه فرصةٌ للبدءِ في تنفيذِ برنامجِه، ومهما يكنْ من أمر؛ فإنَّنا نشهدُ بدايةَ «شريطِ الاعترافِ» بالعملةِ الرَّقميَّةِ الجديدةِ، على الرَّغم من كلِّ قواعدِ القانونِ الَّتي تطوَّرت على مدى عقودٍ من الأفكارِ حولَ عالمِ المالِ والحسِّ السَّليم.

من الأخبارِ الَّتي تصبُّ في هذا الاتِّجاه: أقرَّت اليابان للتَّوّ قانوناً يسمحُ باستخدامِ Bitcoinكعملةٍ قانونيَّةٍ منذُ نيسان ٢٠١٧، ولكن بشرطٍ وحيدٍ: لا يمكنُ للأفرادِ والشَّركاتِ استخدامُ العملةِ المشفَّرةِ لأغراضٍ إجراميَّةٍ (قد يعتقدُ المرءُ أنَّ القانون اليابانيَّ يسمحُ باستخدام الينّ العاديِّ لمثلِ هذه الأغراض).

يفسِّرُ بعضُ الخبراءِ الملتزمين هذا النَّمطَ بشكلٍ منطقيٍّ ومحقٍّ: (فكلَّما كانت سلطاتُ بلدٍ ما أكثرَ تسامحاً مع عملاتِ البيتكوين؛ زادَ اعتمادُ هذه الدَّولةِ على واشنطن).

ومن الجديرِ بالذِّكرِ أنَّ ألمانيا كانت قد قامت بإضفاءِ الشَّرعيَّةِ على البيتكوين بموجبِ قرارِ وزارةِ الماليَّةِ في عامِ ٢٠١٣، بينما لم يتمّ حتَّى الآن اتِّخاذُ أيِّ تدابيرَ تشريعيَّةٍ حقيقيَّةٍ لحظرِ البيتكوين في روسيا (على الرَّغمِ من إعدادِ مشروعِ قانونٍ لحظرِ هذه العملةِ).

وادي السِّيليكون يتحدَّى الرَّئيسَ الأمريكيَّ

خلالَ القرنِ الماضي؛ كانَ لدى الجميعِ شكوكٌ وأسئلةٌ حولَ أيِّ مجموعةٍ من الشَّركاتِ في أمريكا لها التَّأثيرُ الأكبرُ على السُّلطةِ الرَّسميَّةِ في واشنطن (الرَّئيس، الكونغرس، الحكومة، المحكمة العليا).

إنَّها بالطَّبعِ؛ أكبرُ البنوكِ الأمريكيَّةِ، والَّتي يُطلق عليها اسم «وول ستريت»، حيث إنَّ الكثيرَ منها، على ما يبدو، هم من المساهمين المؤثِّرين في مجلسِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ.

وبما أنَّ الاحتياطيَّ الفيدراليَّ الأمريكيَّ يسيطرُ على النِّظامِ النَّقديِّ والماليِّ الأمريكيِّ بأكملِه؛ فمن الواضحِ أنَّ الاحتياطيَّ الفيدراليِّ و «وول ستريت» يسيطران على كلِّ شيءٍ، بما في ذلك واشنطن الرَّسميَّة.

بالطَّبع، هناكَ مجموعاتٌ تجاريَّةٌ أُخرى في أمريكا، على سبيلِ المثالِ فيما يتعلَّقُ بالمجمعِ الصِّناعيِّ العسكريِّ (MIC)، والصِّناعةِ المدنيَّةِ، والخدماتِ والتِّجارةِ... إلخ، لكن مع ذلك؛ فقد احتلُّوا مركزاً تابعاً في عقودِ ما بعدَ الحرب في أمريكا، حيث تمَّ تأسيسُ الرَّأسماليَّةِ الماليَّةِ منذُ فترةٍ طويلةٍ، وبهذا النَّموذجِ السِّياسيِّ والاقتصاديِّ؛ لا يمكنُ أن يكونَ هناكَ تسلسلٌ هرميٌّ آخر، فالقوَّةُ النَّقديَّةُ على القمَّةِ.

ولكن في بدايةِ القرنِ الحادي والعشرين؛ لوحظ بعضُ التَّقدُّمِ في هذا النَّموذجِ الرَّاسخِ للرَّأسماليَّةِ الأمريكيَّةِ، فأمريكا، مثل العديدِ من البلدان الأُخرى، بدأت تدخلُ عصرَ ما يسمَّى «التَّحوُّلَ الرَّقميَّ»، حيث نشهدُ تشكيلَ «مجتمعٍ رقميٍّ»، أساسُه تكنولوجيا المعلوماتِ والحاسوب، ولهذه التِّقنيَّاتِ الدَّورُ الحاسمُ في بناءِ «مجتمعٍ رقميٍّ»، والذي ينتمي إلى شركاتِ «التِّكنولوجيا المتقدِّمة» (التِّكنولوجيا المتقدِّمة، والتِّكنولوجيا المتقدِّمة، والتِّكنولوجيا المتقدِّمة!)، وهؤلاء هم مطوِّرو أجهزةِ الكمبيوترِ، والبرمجيَّاتِ، والذَّكاءِ الاصطناعيِّ، والشَّركاتِ في مجالِ الإنترنت والاتِّصالاتِ الإلكترونيَّةِ الأُخرى، والشَّركاتِ في مجالِ تكنولوجيا النَّانو، والرُّوبوتات، والإلكترونيَّات... إلخ.

في الواقع، تغطّي التَّحوُّلاتُ جميعَ قطاعاتِ الاقتصادِ (الصّناعة، الزِّراعة، التِّجارة، الخدمات)، وجميعَ مجالاتِ الحياةِ البشريَّةِ: الشَّخصيَّةِ والعائليَّةِ والعامَّةِ، ولقد وصلَت الأمورُ إلى درجةِ أنَّه في العديدِ من البلدانِ يتمُّ إنشاءُ «حكومةٍ إلكترونيَّةٍ»، كما التَّحوُّل في القطاعِ الماليِّ والمصرفيِّ.

وهنا تنشأ حالةُ توترٍ شديدةٌ، حيثُ يجدُ مطوِّرو التِّقنيَّاتِ الجديدةِ لهذا الحقلِ (المعروفِ باسمِ «التِّقنيَّاتِ الماليَّةِ» FT) أنَّه يمكنهم إدارةُ البنوكِ وشركاتِ التَّأمينِ وصناديقِ الاستثمارِ والأسواقِ الماليَّةِ بشكلٍ أفضلَ، وذلك يغري شركاتِ التِّكنولوجيا الفائقةِ بتنحيةِ البنوكِ والمؤسَّساتِ الماليَّةِ الأُخرى جانباً، والسَّيطرةِ على عالمِ المالِ والتَّمويلِ وإدارته.

في الآونةِ الأخيرةِ؛ أصدرَ «ناثانييل بوبر» ـ مراسلٌ في صحيفةِ نيويورك تايمز ـ كتابَه: «الذَّهبُ الرَّقميُّ: بيتكوين Digital Gold: Bitcoin»، والقصَّةَ الحقيقيَّةَ للخاسرين والمليونيريِّين الَّذين يحاولون إعادةَ اختراعِ المالِ، حيثُ وصفَ ـ ووصفَ بتفصيلٍ كافٍ ـ كيفيَّةَ اقتحامِ «رجالِ التِّكنولوجيا الفائقةِ» لعالمِ المالِ.

حيث يرى «ناثانييل بوبر» تشكُّلَ مجموعةٍ جديدةٍ من القوى في أمريكا اليوم: «إنَّ مراجعةَ نظامِ تخزينِ الأموالِ وتحويلِها يمكنُ أن تضعَ الوسطاء الماليِّينَ على هذا النَّحوِ خارجَ اللُّعبةِ، لذلك يأملُ الكثيرون في سيليكون فالي في استلامِ بعضِ الأعمالِ الأساسيَّةِ في وول ستريت».

في أعقابِ اندلاعِ الثَّورةِ الرَّقميَّةِ؛ زاد غرورُ الشَّركاتِ الأمريكيَّةِ العاملةِ في مجالِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالاتِ زيادةً حادَّةً، وهذه الشركاتُ ترتبطُ بعضَ الأحيانِ بـ Silicon (Silicon) Valley، الّذي يقعُ على شواطئ خليجِ سان فرانسيسكو في كاليفورنيا.

يوجدُ بالفعلِ عددٌ كبيرٌ من شركاتِ التِّكنولوجيا الفائقةِ الّتي تشكِّلُ حدائقَ التِّكنولوجيا المزعومة، ويشيرُ النَّشاطُ التِّجاريُّ أساساً إلى فئةٍ «مغامرةٍ» (عاليةِ المخاطرةِ) كلَّ عامٍ، حيثُ تطلقُ عدَّةُ مئاتٍ من «الشَّركاتِ النَّاشئةِ» الجديدة (المشاريعَ الاستثماريَّةَ) في الوادي.

بالطَّبع، ليسَت كلُّ شركاتِ التِّكنولوجيا الفائقةِ موجودةً في الوادي، على سبيلِ المثالِ؛ يقعُ في نيويورك مقرُّ شركةِ IBM العملاقةِ للحاسوبِ والبرامجِ، ومع ذلك فإنَّ وادي السيليكون هو رمزٌ لصناعةِ التِّكنولوجيا الفائقةِ سريعةِ النُّموِّ، بمعنى واسع؛ يغطِّي هذا

المصطلحُ جميعَ الشَّركاتِ في الصِّناعةِ، حتَّى تلك الموجودةُ خارجَ الوادي؛ وادي السِّيليكون: نوع من «الدَّولةِ في الولايةِ».

في الواقع؛ يمكنُ اعتبارُ إنشاء حديقةِ «ستانفورد الصِّناعيَّة» في أوائلِ الخمسينات؛ الصَّفحةَ الأولى من التَّاريخِ، فبعدَ ذلكَ بقليل؛ بدأت صناعةُ أشباهِ الموصلاتِ في التَّطوُّرِ بسرعةٍ هناك، والَّتي أصبحَت أساساً للإلكترونيَّات الأمريكيَّة، إذ يتمتَّعُ الوادي بأجواءٍ خاصَّةٍ وأفكارٍ حولَ الأعمالِ والسِّياسةِ والأخلاقِ، وبشكلٍ عامٍّ؛ كانَ سكَّانُ الوادي يعتبرون أنفسَهم دائماً طبقةً خاصَّةً، حيث يقفونَ فوق ...وفي القمَّةِ بالنِّسبةِ لسكَّانِ أمريكا الباقين، وهكذا فقد ازدادَ احترامُ الذَّات لسكَّان الوادي زيادةً حادَّةً في بدايةِ هذا القرن، وذلكَ عندما زادَ الطَّلبُ عليه، خاصَّةً فيما يتعلَّقُ بـ «الثَّورةِ الرَّقميَّةِ»، وهكذا فإنَّ حقيقةَ أنَّه ينبغي على السَّاسةِ والمسؤولين في واشنطن أن يأخذوا بالحسبانِ وعلى محملِ الجدِّ آراءَ وادي السِّيليكون؛ قد بدى واضحاً اليومَ على خلفيَّةِ الأحداثِ الأخيرةِ المتعلِّقةِ بالانتخاباتِ الرِّئاسيَّةِ في الولاياتِ المتَّحدةِ.

خلالَ الحملةِ الانتخابيَّةِ؛ احتشدَ وادي السِّيليكون، مع استثناءاتٍ نادرةٍ، على المرشَّحِ الجمهوريِّ دونالد ترامب، مرَّةً أُخرى في آذار ٢٠١٦؛ ذكرت صحيفةُ هافينغتون بوست أنَّه تمَّ عقدُ اجتماعٍ مغلقٍ بمشاركةِ قادةِ صناعةِ تكنولوجيا المعلوماتِ، كان من بين الحاضرين، وفقاً للمنشورِ، تيم كوك؛ المؤسِّسُ المشاركُ لـ Google، لاري بيج، وإيلون موسك، ومصمِّمُ نابستر، ومستثمرُ فيسبوك شون باركر.

زُعمَ أنَّ القرارَ الموحَّدَ حينئذٍ لوادي السِّيليكون هو دعمُ هيلاري كلينتون و«إبطاء» المرشَّحِ الجمهوريِّ، وكانَ الاستثناءُ الوحيدُ هو مؤسِّس (PayPal)؛ «بيتر ثيل» الَّذي يديرُ أكبرَ نظامٍ للدَّفعِ الإلكترونيِّ لمدينةٍ بنفسِ الاسمِ

الَّذي دعمَ «ترامب» بنشاطٍ من البدايةِ.

لقد انزعجَت تكنولوجيا المعلوماتِ بشدَّةٍ من وعدِ المرشَّحِ الجمهوريِّ بالتَّعاملِ مع الهجرةِ غيرِ الشَّرعيَّة، والَّتي تشكِّلُ تهديداً للأمنِ القوميِّ (اختراقُ الإرهابيِّين إلى الولاياتِ المتَّحدة)، كما تحرمُ المواطنينَ الأميركيِّين من وظائفِهم، تُظهِرُ الاستطلاعاتُ الحديثةُ أنَّ من بينِ العاملين في الشَّركاتِ في وادي السِّيليكون: ٣٧ ٪ من المهاجرين «الجدد» (باستثناءِ الأطفالِ المهاجرين).

ليس سرّاً أنَّ الإمكاناتِ العلميَّةَ والتِّكنولوجيَّةَ لأمريكا تكمنُ في استيرادِ أفضلِ العقولِ من جميعِ أنحاءِ العالمِ، ولحسنِ الحظِّ؛ فإنَّ نظامَ الحصولِ على تصاريحِ عملٍ في الولاياتِ المتَّحدةِ لغيرِ المقيمين ليسَ صارماً للغاية، خاصَّةً بالنِّسبةِ إلى المهنِ الَّتي تتطلَّبُ مؤهِّلاتٍ عاليةً وأعلى، ويحتاجُ وادي السِّيليكون إلى متخصِّصين فريدين، وقد استقبلَهم (الوادي)، حيثُ كانَت نسبةُ غيرِ المقيمين من بينِ المتخصِّصين الفريدين، على ما يبدو، أعلى من ٥٠ ٪، بالإضافةِ إلى ذلك؛ سمحَ المتخصِّصون «المستوردون» بكبحِ نموِّ الأجورِ بشكلٍ عامٍّ في صناعةِ تكنولوجيا المعلومات.

لكنَّ شركاتِ الصِّناعةِ الَّتي لها فروعٌ في الخارج؛ كانت حذرةً أيضاً، لقد شعرَت بالقلقِ من تحذيرِ ترامب لشركةِ آبل، وقد دعا ترامب هذه الشَّركةَ المصنِّعةَ لأجهزةِ الكمبيوترِ والهواتفِ الذَّكيَّةِ للتَّخلِّي عن الإنتاجِ في الخارجِ والعودةِ إلى أمريكا، وعلى الرَّغمِ من وعدِ ترامب بتخفيضِ ضرائبِ الدَّخلِ على الشَّركاتِ الأمريكيَّةِ من ٣٥٪ إلى ١٥٪، فإنَّ عودةَ Appleإلى أمريكا سيضاعِفُ سعرَ منتجاتِها تقريباً، بكلِّ الأحوالِ؛ كانت شركاتُ صناعةِ تكنولوجيا المعلوماتِ الَّتي لها فروعٌ في الخارجِ حذرةً أيضاً.

شعرت تلك الشَّركاتُ بالقلقِ من تحذيرِ ترامب لشركة آبل، ومع ذلك وبعدَ فوزِه في الانتخابات؛ قامَ دونالد ترامب بالعديدِ من المحاولاتِ لإقامةِ علاقاتٍ مع شركاتٍ في وادي السِّيليكون، وكما تعلمون، لقد جمعَ ترامب حولَهُ فريقاً كبيراً من المستشارين، على سبيلِ المثالِ: قامَ بإنشاءِ مجلسٍ اقتصاديٍّ خبيرٍ من قادةِ الشَّركاتِ الأمريكيَّةِ الرَّائدةِ، وأسماهُ «منتدى الاستراتيجيَّةِ والسِّياسة»، وبشكلٍ غيرِ رسميٍّ: (مجلس أعمالِ الرَّئيس).

شملَ تكوينُ مجلسِ الأعمالِ في وقتِ إنشائِه في منتصفِ كانون الأوَّل ١٦ من روَّادِ الأعمال، من بينِهم شخصان من وادي السِّيليكون؛ هما: «ايلون مسك»؛ مؤسِّسُ شركةِ Tesla و SpaceX، والمؤسِّسُ المشاركُ لـ Uber«ترافيس كالانيك»، وغيرُهم.

وأشارَت رويترز، نقلاً عن مصادرها، أنَّ قائمةَ المشاركين المحتملين في المنتدى شملَت أسماءَ أشخاصٍ آخرينَ من وادي السَّيليكون: المؤسِّس المشارك لشركةِ Google، والرَّئيسَ التَّنفيذيَّ لشركةِ Alphabet Incلاري بيج، ورئيسَ مجلسِ إدارةِ شركةِ Alphabet Incإريك شميدت، ومؤسِّس شركة Amazon Aورئيسَها التَّنفيذيَّ جيف بيزوس، فضلاً عن الرَّئيسِ التَّنفيذيِّ لشركةِ Microsoftساتيا ناديلا.

بعدَ ذلكَ مباشرةً؛ اتَّخذَ ترامب إجراءً آخرَ، حيثُ دعا دائرةً صغيرةً من رجالِ الأعمالِ للتَّحدُّثِ معه «من القلبِ إلى القلبِ» (كما تقولُ وسائلُ الإعلامِ، «إلى منزله»، أي إلى ناطحةِ سَحابِ ترامب تاور)، وقد كانَ الاجتماعُ «متخصِّصاً»، وحضرَه بشكلٍ خاصٍّ أشخاصٌ من وادي السِّيليكون، حيثُ حضرَ الاجتماعَ مؤسِّس PayPalبيتر ثيل، والرَّئيسُ التَّنفيذيُّ لشركةِ Apple تيم كوك، والمديرُ التَّنفيذيُّ لـ Facebook؛ شيريل ساندبرج، والرَّئيسُ التَّنفيذيُّ لشركةِ Amazonجيف جيف بيزوس، وممثِّلُ شركةِ Alphabet المملوكةِ لشركةِ (Google)لاري بيج، وسيرجي برين، وإريك شميدت، كما كانَ هناكَ قادةٌ لكبرى الشَّركاتِ مثل Intelو Oracleو Microsoft و Cisco، وغيرها، وحضرَ الحفلَ أيضاً رئيسُ Tesla Motorsو Space Xوايلون مسكو؛ الرَّئيسُ التَّنفيذيُّ لشركةِ IBM جيني روميتي، الَّذين انضمُّوا حرفيَّاً في اليومِ السَّابقِ إلى مجلسِ ترامب الاقتصاديِّ الخبير.

من جهتِهِ؛ حاولَ ترامب عدمَ إزعاجِ روَّادِ صناعةِ تكنولوجيا المعلوماتِ، وحتَّى وعدَهم بمعاملةٍ مفضَّلةٍ وبرعايةٍ كبيرةٍ، ومع ذلك؛ لا يخفى على أحدٍ أنَّ أكبرَ الشَّركاتِ الأمريكيَّةِ لا تدفعُ مبالغَ ضخمةً للخزانةِ الأمريكيَّةِ، حيثُ تتركُ أرباحاً على شكلِ عمليَّاتٍ أجنبيَّةٍ في بلدانٍ أُخرى في الخارجِ، وتمتلكُ الشَّركاتُ متعدِّدةُ الجنسيَّاتِ الَّتي تتَّخذُ من الولاياتِ المتَّحدةِ مقرَّاً لها حاليَّاً؛ هوامشَ ربحٍ خارجيَّةً تبلغُ ٢،٤ تريليون دولار.

قدَّرَت وسائلُ الإعلامِ الأمريكيَّةُ أنَّ ما تمثِّلُه هذه الشَّركاتُ التِّكنولوجيَّةُ الإحدى عشرَ؛ والَّتي حضرَت قمَّةَ برجِ ترامب في نيويورك في ١٥ كانون الأوَّلِ يصل إلى حوالي ٥٦٠ مليار دولار، علماً أنَّ لدى شركةِ أبل حوالي ٢٠٠ مليار دولار في الخارجِ، ولدى مايكروسوفت (١٠٨ مليار دولار)، حسناً، المصرفيُّون في وول ستريت هم من الرِّجالِ الأكثرِ مكراً، لكنَّهم لا يتصرَّفون بهذا الشَّكلِ من حيثُ التَّهرُّبُ الضِّريبيُّ.

عموماً، لدى بنكِ جولدمان ساكس أيضاً أرباحٌ في الشَّركاتِ الخارجيَّةِ، تقدَّرُ بمبلغ ٢٨،٦ مليار دولار، لذلك كان ترامب قد قرَّرَ لقاءَ «رجالِ التِّكنولوجيا الفائقة»، وقالَ إنَّه يمكنُ إرجاعُ المدَّخراتِ المخفيَّةِ إلى المنزل، وأنَّ ذلك سوفَ يؤدِّي إلى تخفيضِ الضَّرائبِ لتصبحَ بمعدَّلِ ١٠٪ فقط (بدلاً من ٣٥ ٪ المقرَّرة)، وهكذا فقد قدَّرَ الخبراءُ أنَّ «هديةَ» ترامب تبلغُ ١٤٠ مليار دولار، ويبدو أنَّه بعد هذا الاجتماعِ؛ بدأ جليدُ كراهيةِ ترامب من قِبَلِ رجالِ الأعمالِ في وادي السِّيليكون بالذَّوبانِ، ومع ذلك، فقد كانَ ذوباناً قصيرَ الأجلِ.

من جهةٍ أُخرى؛ كانت أحدُ المراسيم الأولى للرَّئيس ترامب بعدَ وصوله للبيتِ الأبيضِ تنصُّ على حظرِ دخولِ المهاجرين من عدَّةِ دولٍ إلى الولاياتِ المتَّحدةِ (مرسوم ٢٥ كانون الثَّاني)، وقد أثارَ المرسومُ حفيظةَ وادي السِّيليكون.

كانت ردَّةُ فعلِ رؤساءِ شركاتِ تكنولوجيا المعلوماتِ كبيرةً، وعلى الفورِ وجَّهوا للرَّئيسِ خطاباً مفتوحاً في أوائلِ شباط، وقد انتقدوا المرسومَ بشدَّةٍ، لأنَّه يؤدِّي إلى الحدِّ من «الابتكارِ» في الاقتصادِ الأمريكيِّ، كونَ الابتكار ينتعشُ إلى حدٍّ كبيرٍ من خلالِ الهجرةِ، إضافةً إلى ذلك؛ أشارَ الخطابُ إلى عدمِ أخلاقيَّةِ القرارِ، لأنَّه ينطوي على تمييز.

وقد جاءَ في الرِّسالةِ المفتوحةِ: «إنَّ مرسومَ الهجرةِ هو نبذٌ لمبادئ العدالةِ، ويضرُّ بالقدرةِ على الابتكارِ، وتلك المبادئُ كانت قد دعمَت نظامَ الهجرةِ الأمريكيِّ لأكثرَ من ٥٠ عاماً، «أصبحَ البحثُ عن أفضلِ المتخصِّصين في العالمِ وتعيينُهم ودعمُهم أكثرَ تعقيداً ومكلفاً، يتداخلُ المرسومُ مع العمليَّاتِ التِّجاريَّةِ الحاليَّةِ، ويهدِّدُ بجذبِ المواهبِ والاستثمارِ في الولاياتِ المتَّحدةِ».

يشيرُ النِّداءُ إلى حقيقةِ أنَّ الأطفالَ المهاجرينَ في الولاياتِ المتَّحدةِ قد أسَّسوا أكثرَ من ٢٠٠ شركةٍ ناجحةٍ، بما في ذلك Apple و Kraft و Ford و General Electric و AT&Tو Googleو McDonald’s و Boeing و Disney بالإضافةِ إلى ذلك؛ يذكرُ التَّقريرُ شخصيَّاتٍ ثقافيَّةً وعلميَّةً مهمَّةً أتت أيضاً إلى أمريكا من بلدانٍ أُخرى.

في الواقع، إنَّ غضبَ وادي السِّيليكون أمرٌ مفهوم: إنَّه يفقدُ المصدرَ الرَّئيسَ للابتكارِ؛ الخبراءَ الأجانبَ، بالإضافةِ إلى ذلك؛ ستزدادُ تكاليفُ أعمالِ تكنولوجيا المعلوماتِ الأمريكيَّةِ زيادةً كبيرةً، لأنَّه على حسابِ المتخصِّصين ذوي الأجورِ الرَّخيصةِ من الخارج، كان من الممكنِ دفعُ الرَّواتبِ في الولاياتِ المتَّحدةِ، كما أنَّ العمَّالَ الأمريكيِّين هم أيضاً في مستوىً أقلَّ نسبيَّاً من الأجانبِ.

تصفُ «هافينغتون بوست»، والَّتي تُعتبرُ واحدةً من أكثرِ الموارِدِ الأمريكيَّةِ ليبراليَّةً، بصراحةٍ سببَ عدمِ رضا وادي السِّيليكون عن قرارِ ترامب: لقد شدَّدَ قرارُ ترامب على حظرِ دخولِ الأفرادِ من عددٍ من الدُّولِ الإسلاميَّةِ، وفي الوقتِ نفسه؛ قامَ بتشديدِ إجراءاتِ إصدارِ تأشيرةِ H-1B، والَّتي كانَت تُستخدمُ بنشاطٍ من قِبَلِ «رجالِ التِّكنولوجيا الفائقة» لتوظيفِ

العمالةِ الأجنبيَّةِ الرَّخيصةِ، لذلك فإنَّ وضعَ قيودٍ على هذه التَّأشيرةِ يجبُ أن يحفِّزَ نموَّ رواتبِ كلٍّ من الأميركيِّين وزملائِهم الأجانب العاملين في وادي السِّيليكون، كما أنَّ التَّمييز على أساسِ العرقِ «للَّاعبين المبدعين» هو مصدرُ قلقٍ آخرُ؛ لأنَّهُ يعرِّضُ سلامةَ وادي السِّيليكون للخطرِ، لقد اهتزَّ «الرَّفاه» بالفعل.

بعدَ أيَّامٍ قليلةٍ من مرسومِ ترامب (٣١ كانون الثَّاني)؛ انخفضَت القيمةُ السُّوقيَّةُ لأكبرِ خمسِ شركاتٍ تكنولوجيَّةٍ مدرَجةٍ في مؤشِّرِ S&P 500 بمقدارِ ٣٢ مليار دولار، وقد وأثارَت الخسائرُ المماثلةُ غضبَ «اللَّاعبين المبدعين» من الوادي.

في النَّتيجةِ؛ قاطعَ وادي السِّيلكون ترامب، وكما كتبَت وسائلُ الإعلامِ الأمريكيَّةُ، فإنَّه وطوالَ شهرِ شباط؛ لم تتوقَّف المقاطعةُ، بل تكثَّفَت، كما أنَّ جميعَ شركاتِ التِّكنولوجيا الفائقةِ الجديدةِ قد انضمَّت إلى الإدانةِ العلنيَّةِ لخطابِ ترامب، حتَّى إنَّ «بيتر ثيل» مؤيِّدَ ترامب القويَّ؛ كان عليه أن يدينَ علانيةً قرارَ الرَّئيس.

وعلى خلفيَّةِ ذلك؛ أعلنَ ترافيس كالانيك انسحابَه من مجلسِ أعمالِ الرَّئيس، كما أعادَ سكَّانُ وادي السِّيليكون الأكثرُ راديكاليَّةً إحياءَ الشِّعارِ المنسيِّ بالفعلِ لفصلِ كاليفورنيا عن الولاياتِ المتَّحدةِ، وتكثَّفَت المشاعرُ الانفصاليَّةُ في شُباط بشكلٍ حادٍّ في كلٍّ من الوادي وما بعدَه، حيثُ إنَّ معظمَ سكَّانِ ولايةِ كاليفورنيا منحازون إلى جانبِ وادي السِّيليكون، لكن لماذا؟ لأنَّ الوادي يُعطي حصَّةً كبيرةً جدَّاً من الدَّخلِ لميزانيَّةِ الدَّولةِ.

من الجديرِ بالذِّكرِ أنَّه كانَ من السَّهلِ لترامب الاتِّفاقُ على «تعاونٍ» طبيعيٍّ مع وول ستريت، حيثُ نرى ترامب محاطاً بالعديدِ من الأشخاصِ من بنكِ غودمان ساكس، بما في ذلك ستيفن منوشين؛ وزيرُ الماليَّةِ، وكذلك غاري كوهن؛ الَّذي ترأَّسَ المجلسَ الاقتصاديَّ الوطنيَّ للرَّئيس.

في الواقع؛ اتَّخذَ ترامب بالفعلِ خطوةً مهمَّةً في اتِّجاه بنوكِ وول ستريت، حيثُ وقَّعَ مرسوماً بتعديلِ قانونِ دود فرانك؛ الَّذي تمَّ اعتمادُه في عامِ ٢٠١٠، وصُمِّمَ لتعزيزِ الرَّقابةِ على النِّظامِ المصرفيِّ من قِبَلِ المنظِّمين الماليِّين، بينما كانَ مرسوماً يُضعف تلك الرَّقابةَ، والَّتي، بالطَّبع، تمَّ تلقِّيها بحماسٍ في وول ستريت.

من الملفتِ أيضاً أنَّ هناكَ حالةً مثيرةً للاهتمامِ وفريدةً من نوعِها إلى حدٍّ ما، فوادي السِّيليكون يرمي قفَّازاً للرَّئيسِ الأمريكيِّ، وحتَّى مع العلمِ أنَّ بنوكَ وول ستريت تقفُ إلى جانبِ الرَّئيس؛ فمن المحتملِ أن يكونَ «الرِّجالُ التِّكنولوجيُّون» من الوادي؛ واثقين من قدراتِهم، وليسَ لديهم أدنى شكٍّ في أنَّهم يستطيعونَ ربحَ الحربِ مع ترامب (الَّذي يقفُ خلفَه وول ستريت)، بل وتحقيقَ نصرٍ كاملٍ، بالمناسبة؛ إنَّ «الرِّجالَ التَّكنولوجيِّين» ليسوا وحدَهم، فعلى ما يبدو؛ هناكَ مَن يقفُ وراءَهم أيضاً، ولكن المزيد عن ذلك في الفصولِ التَّالية.

الصِّين: خططٌ لبناءِ «اقتصادٍ رقميٍّ»

من الواضحِ وجودُ عمليَّةِ تحوُّلٍ نشطٍ للاقتصادِ التَّقليديِّ إلى ما يُسمَّى «بالاقتصادِ الرَّقميِّ (CE)»، وفي هذا الإطارِ؛ يذكرُ الإعلامُ العالميُّ وممثِّلو مجتمعِ الخبراءِ بشكلٍ متزايدٍ الصِّينَ كدولةٍ يتطوَّر فيها CEبسرعةٍ، ويحتلُّ مكاناً متزايدَ الأهميَّةِ في المجتمعِ، حيثُ صرَّحَ عددٌ من كبارِ المسؤولين الصِّينيِّين بأنَّ الصِّينَ قد احتلَّت المرتبةَ الثَّانيةَ في العالمِ من حيثُ مستوى ونموِّ الاقتصادِ الرَّقميِّ، وبأهمِّيَّةِ هذا الاقتصادِ في المجتمعِ الصِّينيِّ.

في تشرينَ الثَّاني عامَ ٢٠١٦؛ عُقِدَ «منتدى الاقتصادِ الرَّقميِّ» كجزءٍ من المؤتمرِ العالميِّ الثَّالثِ لإدارةِ الإنترنت، وعلى هامشِ المنتدى؛ صرَّحَ مديرُ المستشاريَّةِ الحكوميَّةِ لمعلوماتِ الإنترنت «رن زويلين» أنَّ حجمَ CEفي الصِّين في عامِ ٢٠١٥ قد بلغَ ١٨،٦ تريليون يوان، وذلك يعادلُ حوالي ٢،٧ تريليون دولار، أو ما يقربُ من ١٤ ٪ من النَّاتجِ المحليِّ الإجماليِّ للصِّين، وهذا التَّقييمُ مشروطٌ إلى حدٍّ ما؛ لأنَّه لا توجدُ طرقٌ ثابتةٌ وموثوقةٌ لحسابِ حجمِ قطاعِ CE؛ سواءٌ في الصِّين أو في العالم.

في الحقيقةِ؛ لا يوجدُ حتَّى تعريفٌ واضحٌ لما يسمَّى الاقتصادَ الرَّقميَّ بالمعنى الضَّيِّق، وإنَّما يشيرُ CEإلى ذلك الجزءِ من الاقتصادِ الَّذي تشاركُ في تطويره وإنتاجِه تكنولوجيا المعلوماتِ والحاسوبِ (ICT) اليومَ، هذا جزءٌ كبيرٌ ممَّا يسمَّى عادةً شركاتِ التِّكنولوجيا الفائقةِ والتِّكنولوجيا الفائقة على وجهِ التَّحديدِ، حيثُ تشيرُ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالاتِ إلى تطويرِ معدَّاتِ الكمبيوتر (الأجهزة والبرامج)، والاتِّصالاتِ المحمولةِ، والإنترنت، ووسائلِ الاتِّصالِ الأُخرى، وبالمعنى الأوسع؛ يشملُ CEأيضاً مستخدمي تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالات.

وبالنِّسبةِ إلى البنوكِ والشَّركاتِ التِّجاريَّةِ وشركاتِ التَّأمينِ والشَّركاتِ الصِّناعيَّةِ والزِّراعيَّةِ وشركاتِ التَّصنيعِ الأُخرى؛ توفِّرُ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالاتِ تفاعلاً مباشراً وسريعاً بينَ المشاركين في مختلفِ الأسواقِ، وقبلَ كلِّ شيءٍ؛ الشَّركات ذات المستخدمين النِّهائيِّين (المشترين) للسِّلعِ والخدماتِ المختلفةِ.

وتتجلَّى «الرَّقمنةُ» في الاتِّصالاتِ من خلالِ التِّجارةِ الإلكترونية والمصرفيَّةِ الإلكترونيَّةِ والدَّفعاتِ الإلكترونيَّةِ وإلاعلانِ والتَّأمينِ والاستشاراتِ وألالعابِ عبرَ الإنترنت وما إلى ذلك.

بالمعنى الأوسع؛ يشملُ CE (بالإضافةِ إلى كلِّ ما سبق) الإنتاجَ الدَّاخليَّ أيضاً، والَّذي يتمُّ توفيرُه بوساطةِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالات، يشيرُ هذا، أوَّلاً وقبلَ كلِّ شيءٍ، إلى تجهيزِ أدواتِ الإنتاجِ الآليَّةِ بالبرمجيَّاتِ، بالإضافةِ إلى إدخالِ أجهزةِ الكمبيوتر لتحسينِ إدارةِ مجالاتِ الإنتاجِ المختلفةِ (حوكَمة الشَّركات)، وبالأخصِّ الرُّوبوتات في المقامِ الأوَّل، ما يسمحُ بجعلِ بعضِ أجزاءِ الإنتاجِ والإدارةِ غيرَ مأهولةٍ تماماً.

وأخيراً؛ فإنَّ الرَّقمنةَ بالمعنى الواسعِ تشملُ إدارةَ الدَّولةِ «الإدارة العامَّةالرَّقميَّة»، في الواقعِ يبرِّزُ هذا النَّهجُ حقيقةَ أنَّ مفهومَ الإدارةِ العامَّةِ في القرنِ الحادي والعشرين يتغيَّرُ جذريَّاً.

في السَّابق؛ كانت الدَّولةُ تتحمَّلُ التزاماتٍ معيَّنةً تجاهَ المجتمعِ، وقد قامَت بهذهِ الواجباتِ وفقاً للسُّلطاتِ الَّتي حدَّدَها الدُّستورُ والقوانين الأُخرى، بينما تنتقلُ الدَّولةُ تدريجيَّاً إلى «توفيرِ الخدماتِ» (في مجالِ الرِّعايةِ الصِّحيَّةِ والتَّعليمِ والثَّقافة)، وفي الوقتِ نفسِه؛ تصبحُ الخدماتُ تدريجيَّاً (غيرَ مجَّانيَّة) مقابلَ المالِ، ويتمُّ بناءُ علاقاتٍ بينَ الدَّولةِ والمواطنين على أساسِ السِّلعِ والأموالِ، حيثُ يجري إدخالُ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالاتِ بنشاطٍ في مجالِ هذه العلاقات.

تسمَّى هذه العلاقاتُ «الرَّقميَّةُ» بين الدَّولةِ والمجتمعِ بـ «الحكومةِ الإلكترونيَّةِ» و «الخدماتِ الإلكترونيَّةِ» للدَّولةِ، وبكلِّ الأحوالِ فإنَّ عدداً من المؤشِّراتِ المحدَّدةِ تشيرُ حقَّاً إلى أنَّ الصِّين اليومِ متقدِّمةٌ على معظمِ الدُّولِ في «رقمنةِ» حياتِها الاقتصاديَّة.

في هذا الإطارِ، ووفقاً لمجموعةِ بوسطن الاستشاريَّة (BCG)إحدى كبارِ خبراءِ CE؛ كانت حصَّةُ التِّجارةِ الإلكترونيَّةِ (التَّداول من خلالِ المتاجرِ عبرَ الإنترنت) في إجماليِّ مبيعاتِ التَّجزئةِ في الصِّين ٨،٤ ٪ في عامِ ٢٠١٤، بينما سُجِّلَت المؤشِّراتُ النِّسبيَّةُ الأعلى فقط في المملكةِ المتَّحدةِ (١١،٤٪) وألمانيا (١٠،٢٪)، وفي دولٍ مثل الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ واليابان؛ كانت أقلَّ (٦،٨ و ٦،٢٪ على التَّوالي).

صحيحٌ إنَّ العناصرَ الأُخرى من التَّعليمِ من أجلِ المواطنةِ في الصِّين أقلُّ تطوُّراً (أقلُّ رقمنةً) منها في الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ ودولِ الاتِّحادِ الأوروبيِّ، وهي، على وجهِ

الخصوصِ، الخدماتُ المصرفيَّةُ الإلكترونيَّةُ، والمدفوعاتُ الإلكترونيَّةُ، وما إلى ذلك، يتبيَّنُ من الجدولِ «١» أنَّ التِّجارةَ الإلكترونيَّةَ قد شكَّلَت حوالي ٥٥ ٪ من جميعِ المبيعاتِ في السُّوقِ الرَّقميَّةِ في الصِّين.

جدول«١»: تطوُّرُ السُّوقِ الرَّقميَّةِ في الصِّين (مليار دولار)

	٢٠١٤	٢٠١١	النُّموُّ خلالَ الفترةِ ٢٠١١-٢٠١٤
تحوُّلات السُّوق العامَّة	١٤١	٤٠	٣،٥
عمليَّات باستخدام الإنترنت الثَّابتة	١٠٥	٣٥	٣،٠
العمليَّات باستخدام الإنترنت المحمول	٣٦	٥	٧،٢
التِّجارة الإلكترونيَّة	٧٧	١٨	٤،٣
الإعلان عبرَ الإنترنت	٢٥	٩	٢،٨
ألعاب اون لاين	١٨	٦	٣،٠
المدفوعات عبر الإنترنت	٦	١	٦،٠

المصدر: Russia Online لا يمكن ترك اللَّحاق بالركب .مجموعة بوسطن الاستشاريَّة (٢٠١٦)

قامت BCG بتصنيفِ تطوُّرِ الاقتصادِ الرَّقميِّ « » في مختلفِ دولِ العالمِ (٨٥ دولةً في المجموع)، وقد شغلت الصِّين المرتبةَ ٣٥

http://russiaonline.info/story/short-summary

يبدو أنَّ التَّصنيفَ متواضعٌ للغاية، وذلك لعدَّةِ أسبابٍ:

أوَّلاً: يمكنُ للمرءِ أن يشكَّ في موضوعيَّةِ التَّصنيف (لا تكشفُ BCGعن «مطبخها» بالتَّفصيل).

ثانياً: تدركُ BCG أنَّ الصِّين تتميَّزُ بديناميَّاتٍ عاليةٍ لتطويرِ الاقتصادِ الرَّقميِّ CE، وستزيدُ بالتَّأكيدِ مكانتَها في التَّصنيف.

ثالثاً: نظراً لحجمِ الاقتصادِ الصِّينيِّ؛ يمكنُ القولُ إنَّهُ من حيثُ القيمةُ المطلقةُ؛ يعدُّ الاقتصادُ الرَّقميُّ في الصِّين واحداً من أكبرِ الاقتصاداتِ في العالم (يزعمُ الصِّينيُّون أنَّهم في الموقعِ الثَّاني بعدَ الولاياتِ المتَّحدة).

يعدُّ الانتشارُ السَّريعُ للإنترنت في جميعِ أنحاءِ البلادِ القاطرةَ القويَّةَ لتطويرِ السُّوقِ الرَّقميَّةِ في الصِّين، وتتفوَّقُ الصِّين على بعضِ البلدانِ المتقدِّمةِ من حيثُ عددُ مستخدمي الإنترنت فيما يتعلَّقُ بمجموعِ السُّكَّان.

كما يمكن أن نرى من الجدولِ «٢» على الأقلِّ كلَّ واحد من اثنين من الصِّينيِّين لديه حقُّ الوصولِ واستخدام الإنترنت.

جدول «٢»: تطوير الإنترنت في الصِّين

السَّنة	٢٠٠٧	٢٠١١	٢٠١٤
عدد المستخدمين، مليون			
الإنترنت الثَّابت	٢١٠	٥١٣	٦٤٩
الإنترنت المحمول	٥٠	٣٥٦	٥٥٧
نسبة المستخدمين إلى عدد السُّكَّان، ٪			
الإنترنت الثَّابت	١٦،٠	٣٨،٣	٤٧،٩
الإنترنت المحمول	٣،٨	٢٦،٥	٤١،١

المصدر: Russia Online :لا يمكن ترك اللحاق بالركب مجموعة بوسطن الاستشاريَّة (٢٠١٦)

من الجديرِ بالذِّكرِ أنَّ عددَ مستخدمي الإنترنت عبرَ الهاتفِ المحمولِ ينمو بوتيرةٍ أسرع، حيثُ يدلُّ الجدولُ ١ على أنَّه في الفترةِ من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤ قد نما دورانُ العمليَّاتِ في السُّوقِ الرَّقميَّةِ في الصِّين باستخدامِ الإنترنت الثَّابت (الثَّابت) ٣ مرَّاتٍ، وباستخدامِ الهاتفِ المحمولِ: ٧،٢ مرَّة، كما يتوقَّعُ الخبراءُ أنَّه في غضونِ بضعِ سنواتٍ؛ سيتجاوزُ الإنترنت عبرَ الهاتفِ المحمولِ في الصِّين استخدامَ الإنترنت الثَّابت من حيثُ عددُ المستخدمين، وفي مؤشِّراتِ حجمِ العمليَّات.

نشيرُ هنا إلى حقيقةِ أنَّ العمليَّاتِ الرَّقميَّةَ أصبحَت اليومَ جزءاً مهمَّاً؛ ليسَ فقط في السُّوقِ المحلِّيَّةِ للصِّين، كما أنَّها بدأت في الاستيلاءِ على العلاقاتِ الاقتصاديَّةِ الخارجيَّةِ للبلاد.

في نهايةِ ٢٠١٧؛ نشرَ معهدُ الأبحاثِ التَّابعُ لمجموعةِ «علي بابا» تقريراً عن نموِّ التِّجارةِ الإلكترونيَّةِ عبرَ الحدودِ لعامِ ٢٠١٦، الصَّادر في الصِّين، تعدُّ مجموعةُ علي بابا Alibaba

Group (AG)اليومَ واحدةً من الشَّركاتِ الرَّائدةِ في العالمِ، والمتخصِّصةِ في التِّجارةِ الإلكترونيَّةِ (التجارة)، وقد أصبحَت الشَّركةُ رائدةً في إدخالِ العمليَّاتِ الرَّقميَّةِ في التِّجارةِ الخارجيَّةِ على نطاقٍ واسع.

فيما يلي بعضُ الأرقامِ الواردةِ في التَّقريرِ المذكورِ: في عامِ ٢٠١٥؛ بلغَ حجمُ التِّجارةِ الإلكترونيَّةِ عبرَ الصِّين ٤،٨ تريليون يوان (حوالي ٧٤٠ مليار دولار أمريكي)، وزادَ بنسبةِ ٢٨ ٪ مقارنةً بالفترةِ نفسها من العامِ الماضي، وشكَّلَت التِّجارةُ الإلكترونيَّةُ عبرَ الحدودِ ١٩،٥ ٪ من إجماليِّ حصَّةِ الصِّين من تجارةِ الاستيرادِ والتَّصديرِ، ومن المقدَّرِ أنَّه بحلولِ نهايةِ عامِ ٢٠٢٠؛ سيصلُ حجمُ التِّجارةِ الإلكترونيَّةِ عبرَ الصِّين إلى ١٢ تريليون يوان (١ تريليون: ٨١٨ مليار دولار أمريكيّ)، وسوفَ تشغلُ ٣٧،٦ ٪ من إجماليِّ حصَّةِ الصِّين من تجارةِ الاستيرادِ والتَّصديرِ، وبالمناسبة؛ إنَّ الاتحادَ الرُّوسيَّ هو إحدى المناطقِ الجغرافيَّةِ ذاتِ الأولويَّةِ للتِّجارةِ الإلكترونيَّةِ عبرَ الحدودِ في الصِّين، وحتَّى الآن؛ تهيمنُ الشَّركاتُ الصَّغيرةُ والمتوسِّطةُ الحجمِ على التِّجارةِ الإلكترونيَّةِ عبرَ الحدود.

بينما لا تزالُ حصَّةُ التَّجزئةِ على مستوى الأفرادِ متواضعةً إلى حدٍّ ما، بينما بلغَت مبيعاتُ التَّجزئةِ الصِّينيَّةِ عبرَ الحدودِ في عامِ ٢٠١٥ مقدارَ ٧٥،٠ مليار يوان (١١،٤ مليار دولار)، بزيادةِ ٦٩ ٪ عن عامِ ٢٠١٤، وبلغَ حجمُ الوارداتِ ٢٤،٨ مليار يوان (٣،٧ مليار دولار أمريكي)، وحجمُ الصَّادراتِ ٥٠،٣ مليار يوان (حوالي ٧،٧ مليار دولار أمريكي)، وبلغ نموُّ وارداتِ التَّجزئةِ لعامِ (٢٠١٥ مقابل ٢٠١٤) ٩٢ ٪، وصادراتُ التَّجزئةِ ٦٠ ٪.

بحلولِ نهايةِ عامِ ٢٠٢٠ ، وفقا للتَّوقُّعاتِ، فإنَّ حجمَ تجارةِ التَّجزئةِ الإلكترونيَّةِ للصِّين عبرَ الحدودِ سوفَ يتجاوزُ ٣،٦ تريليون يوان (٥٤٦ مليار دولار).

يعدُّ التَّطوُّرُ السَّريعُ لتجارةِ التَّجزئةِ عبرَ الحدودِ ظاهرةً جديدةً، ليسَ فقط في الحياةِ الاقتصاديَّةِ للصِّين، ولكن في جميعِ أنحاءِ الاقتصادِ العالميِّ، ولذلك اقترحَ التَّقريرُ إنشاءَ منصَّةِ التِّجارةِ الإلكترونيَّةِ العالميَّةِ (eWTP)

تمَّ تصميمُ هذه المنصَّةِ المفتوحةِ والشَّفَّافةِ لتعزيزِ تنميةِ التِّجارةِ العالميَّةِ والشَّركاتِ الصَّغيرةِ والمتوسِّطةِ الحجمِ، وإشراكِ الشَّبابِ في الحياةِ الاقتصاديَّةِ والحدِّ من البطالةِ، وقد تمَّ طرحُ هذا المفهومِ من قِبَلِ مجموعةِ علي بابا.

يرى بعضُ الخبراءِ أنَّ المفهومَ الصِّينيَّ للتِّجارةِ الإلكترونيَّةِ؛ بمثابةِ ضربةٍ لمواقعِ الشَّركاتِ عبرَ الوطنيَّة، ويعتقدُ آخرونَ أنَّ هذه ليسَت سوى واحدةٍ من مؤامراتِ المنافسةِ المستمرَّةِ بين الشَّركاتِ عبرَ الوطنيَّةِ المختلفةِ في السُّوقِ العالميَّةِ، فمجموعةُ علي بابا نفسُها هي شركةٌ نموذجيَّةٌ متعدِّدةُ الجنسيَّاتِ، تسعى إلى السَّيطرةِ على التِّجارةِ الإلكترونيَّةِ العالميَّةِ، ومع ذلك، فقد تمكَّنَ المنافسون بالفعلِ من الرَّدِّ على مبادرةِ مجموعةِ علي بابا.

في يومٍ آخر؛ كانت هناك معلوماتٌ تفيدُ بأنَّ السُّلطاتِ الأمريكيَّةَ أدرجَت الشَّركةَ الصِّينيَّةَ في «القائمةِ السَّوداءِ» للشَّركاتِ العاملةِ في «أسواقِ القراصنةِ»، لكن؛ تمَّ حذفُها من القائمةِ منذُ أربعِ سنوات.

لقد عادَ الآنَ كلُّ شيءٍ إلى المربَّعِ رقم الأوَّلِ، فقد صرَّحَت السُّلطاتُ الأمريكيَّةُ أنَّه من خلالِ منصَّةِ علي بابا المملوكةِ لمجموعةِ تاوباو على الإنترنت؛ يمرُّ عددٌ كبيرٌ من السِّلعِ المقلَّدةِ، وقد اتَّهمَ الرَّئيسُ المنتخبُ دونالد ترامب، خلالَ حملتِه، الشَّركاتِ الصِّينيَّةَ بانتهاكِ حقوقِ الملكيَّةِ الفكريَّةِ، في إشارةٍ إلى مجموعةِ علي بابا «المزيَّفةِ» الَّتي تستخدمُ العلاماتِ التِّجاريَّةَ الأجنبيَّةَ وبراءاتِ الاختراعِ، من جهتِه؛ صرَّحَ رئيسُ مجموعةِ علي بابا «مايكل إيفانز» إنَّهُ مُستاءٌ من القرارِ، ووفقاً له؛ لم يتَّضح بعدُ «ما إذا كانَ قد تمَّ تبنِّي القرارِ على أساسِ الحقائقِ، أو تمليه الحالةُ السِّياسيَّة»، بينما اعتبر الكثيرون أنَّ القرارَ ضدَّ مجموعةِ علي بابا هو الطَّلقةُ الأولى في حربٍ تجاريَّةٍ بين الولاياتِ المتَّحدةِ والصِّين.

هناكَ جانبٌ آخرُ للاهتمامِ من CEالصين، النُّقطةُ المهمَّةُ هي أنَّ السُّلطاتِ الصِّينيَّةَ تريدُ السَّيطرةَ على CEواستخدامَها لأغراضِها الاقتصاديَّةِ والسِّياسيَّةِ.

في الوقتِ الحاليِّ؛ تشعرُ بكين بقلقٍ بالغٍ إزاءَ كيفيَّةِ ضمانِ رفعِ معدَّلِ النُّموِّ الاقتصاديِّ في البلادِ من ٦،٥ إلى ٧ في المائةِ على الأقلِّ في السَّنة، ومن إحدى الطُّرقِ لحلِّ هذه المشكلةِ؛ يفكِّرُ الصِّينيُّون في إجراءِ تعديلاتٍ خطيرةٍ على منهجيَّةِ المحاسبةِ الإحصائيَّةِ لمؤشِّراتِ الاقتصادِ الكلِّيِّ، على وجهِ التَّحديد: تريدُ بكين من السُّلطاتِ الإحصائيَّةِ في البلادِ أن تراعي بشكلٍ كاملٍ الاقتصادَ الرَّقميَّ CEفي مؤشِّرِ النَّاتجِ المحليِّ الإجماليِّ، مثلُ هذه المحاسبةِ ستسمحُ بنموٍّ «ورقيٍّ» كبيرٍ للاقتصاد، وبالتَّالي، تتوقَّعُ السُّلطاتُ خلقَ مظهرٍ «ديناميكيٍّ» للتَّنميةِ في البلادِ.

هناكَ نقطةٌ أُخرى تتعلَّقُ بمبادرةٍ من السُّلطاتِ مثل إدخال ما يسمَّى «نظام الائتمانِ الاجتماعيِّ»، بحيثُ يتمُّ إطلاقُه في جميعِ أنحاءِ البلادِ بحلولِ عامِ ٢٠٢٠، ولكن في الوقتِ الحاليِّ (منذُ عامِ ٢٠١٤) تمَّ اختبارُه بشكلٍ تجريبيٍّ في العديدِ من مناطقِ الصِّين.

في الواقع؛ يمثِّلُ ذلك نظاماً للتَّصنيفِ الاجتماعيِّ الَّذي يجبُ أن يحصلَ عليه كلُّ مواطنٍ صينيٍّ، حيثُ تخطِّطُ قيادةُ الدَّولةِ في البلادِ لتنظيمِ مراقبةِ سلوكِ الصِّينيِّين في مختلفِ مجالاتِ الحياةِ، وإنشاءِ تجمُّعٍ مركزيٍّ للمعلوماتِ وتخزينِها ومعالجتِها، وبالنَّتيجةِ سيتلقَّى المواطنون نقاطاً «للسُّلوكِ الجيِّد»، وسيتمُّ حسمُ النُّقاطِ بسببِ «السُّلوكِ السَّيِّئ».

تهتمُّ السُّلطاتُ بمواضيعِ السُّلوكِ في الحياةِ الاجتماعيَّةِ والحزبيَّةِ، وفي مكانِ العملِ ومكانِ الإقامةِ، وكذلك بالسُّلوكِ داخلَ الأسرةِ، وفي الخارجِ... إلخ، وسيتمُّ إيلاءُ الكثيرِ من الاهتمامِ لكيفيَّةِ تصرُّفِ المواطنِ الصِّينيِّ في مجالِ علاقاتِ السُّوق، وما يشتريه، وما ينفقُه على المال (باستثناءِ السِّلع)، ومدى دقَّةِ وفائِه بالتزاماتِهِ بشأنِ القروضِ، وما إلى ذلك، وبناءً على الدَّرجاتِ الَّتي حصلوا عليها؛ سيتمتَّعُ المواطنُ بمكافآتٍ، أو بالعكس.

في أيلول ٢٠١٧؛ نشرَت حكومةُ جمهوريَّةِ الصِّين الشَّعبيَّةِ قائمةً محدَّثةً من العقوباتِ الَّتي سيخضعُ لها أصحابُ الرُّتبِ الدُّنيا: فرضُ حظرٍ على العملِ في مؤسَّساتِ الدَّولةِ، ورفضُ الضَّمانِ الاجتماعيِّ، والتَّفتيشُ الجمركيُّ الشَّاملُ، وفرضُ حظرٍ على المناصبِ القياديَّةِ في الصِّناعاتِ الغذائيَّةِ والصَّيدلانيَّةِ، ورفضُ تذاكرِ الطَّيرانِ والمرسى في القطاراتِ اللَّيليَّةِ، والحرمانُ من الأماكنِ في الفنادقِ والمطاعمِ الفاخرةِ، وفرضُ حظرٍ على تعليمِ الأطفالِ في المدارسِ الخاصَّةِ باهظةِ الثَّمن.

وسيتمُّ إنشاءُ ملفٍّ إلكترونيٍّ لكلِّ مواطن، بحيثُ يأتي جزءٌ كبيرٌ من المعلوماتِ حولَ هذه الملفَّاتِ من قطاعِ الاقتصادِ الرَّقميِّ.

تخطِّطُ الحكومةُ لدمجِ قاعدةِ البياناتِ الإلكترونيَّةِ لأنظمةِ الائتمانِ الاجتماعيِّ (SSC)مع الشَّبكاتِ الرَّقميَّةِ للاقتصادِ الصِّينيِّ، وفي الوقتِ نفسِه؛ تقومُ ثماني شركاتٍ خاصَّةٍ بالمساعدةِ على إنشاءِ نظامٍ ائتمانيٍّ اجتماعيٍّ للحكومةِ، ومن بينِها شركةُ علي بابا، وهي شركةُ التِّجارةِ الرَّقميَّةِ المذكورةِ أعلاه، حيثُ يمرُّ حوالي ٤٠٠ مليون عميل شهريَّاً عبرَ منصَّةِ التَّداولِ الخاصَّةِ بها كلَّ شهرٍ.

تستخدمُ منصَّةُ علي بابا Alibaba نظامَ تصنيفِ Sesame Credit (SC) الخاصّ بها، وفي الوقتِ نفسِه تتوافقُ مبادئُ تقييمِ وتحفيزِ العملاءِ في إطارِ نظامِ (SC) الائتمانيِّ عموماً مع مناهجِ حكومةِ الحزبِ، حيث يسمحُ تصنيفُ SC للعملاءِ بتأجيرِ السَّيَّاراتِ والدَّرَّاجاتِ بدونِ ضمانٍ، والوصولِ إلى الطَّبيبِ دونَ الانتظارِ في الطَّابورِ، والحصولِ على قروضٍ بنسبةٍ أقلَّ... إلخ.

يعتقدُ بعضُ الخبراءِ أنَّه من الممكنِ إنشاءُ «غطاءٍ إلكترونيٍّ واحد» خاصٍّ بالدَّولةِ خلالَ العقدِ القادمِ، والَّذي سيغطِّي بموجبِه مليارَ ونصفَ المليون شخص، في بناءِ مثلِ هذا «الغطاءِ الإلكترونيِّ»؛ قد تتفوَّقُ الصِّينُ على العديدِ من الدُّولِ الغربيَّةِ.

العملاتُ المشفَّرةُ في روسيا

في الواقعِ؛ إنَّ موقفَ سلطاتِ الدُّولِ المختلفةِ تجاهَ العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ (PDC)، أو العملاتِ المشفَّرةِ منذُ لحظةِ ولادتِها (منذُ حوالي عشر سنوات) حتَّى الوقتِ الحاضرِ؛ تتطوَّرُ ببطءٍ ولكن بثبات، وقد تمَّ تحديدُ مسارِ التَّطوُّرِ بوضوحٍ: من «الرَّفضِ» القاطعِ (الحظر الصَّارم) إلى «نعم» (التَّقنين التَّدريجيُّ وحتَّى التَّحفيز).

إنَّ تغيُّرَ موقفِ السُّلطاتِ النَّقديَّةِ في مختلفِ الدُّولِ له المبرِّرُ ذاتُه تقريباً؛ إذ يقولون إنَّ سلطاتِ الإشرافِ الماليِّ غيرُ قادرةٍ على مراقبةِ ومراقبة إنشاءِ وتداولِ العملاتِ المشفَّرةِ، لذلك يجبُ ألَّا نحظرَ، ولكن علينا محاولةُ جذبِ العملاتِ المشفَّرةِ من «السِّرِّيَّةِ»، ومن ثمَّ منحها الوضعَ القانونيَّ وممارسةَ الرَّقابةِ.

تختلفُ سرعةُ تقدُّمِ الدُّولِ نحوَ تقنينِ العملاتِ الرَّقميَّةِ، حيثُ نجدُ اليومَ صورةً ملوَّنةً، إذ يُعتقدُ أنَّ العملاتِ المشفَّرةَ هي في موقعٍ أكثرَ تفضيلاً في دولٍ مثل سويسرا واليابان، حيث تشجِّعُ سويسرا بنشاطٍ الشَّركاتِ النَّاشئةَ في تطويرِ العملاتِ المشفَّرةِ والتِّقنيَّاتِ الَّتي توفِّرها خاة تقنيَّةُ «blockchain»، وقد تمَّ تقنينُ أوَّلِ عملةٍ مشفَّرةٍ محلِّيَّةٍ هناك في بدايةِ ٢٠١٧، ومنذُ ١ نيسان ٢٠١٧ قامَت اليابان بمساواةِ العملاتِ المشفَّرةِ بالعملاتِ العاديَّةِ، بما في ذلك الينّ، كما أنَّه وحتَّى وقتٍ قريبٍ؛ كانت الصِّينُ رائدةً في مجالِ الأنشطةِ المتعلِّقةِ بالعملاتِ المشفَّرةِ أوَّلاً، وقد استحوذَت على الجزءِ الأكبرِ من مسألةِ («التَّعدين») للبيتكوين (هذه هي العملةُ الرَّقميَّةُ الرَّئيسةُ اليوم)، إضافةً إلى ذلك؛ ركَّزَت الصِّين على تداولِ صرفِ البيتكوين والعملاتِ الرَّقميَّةِ الأُخرى، ولكن قبلَ بضعةِ أشهرٍ؛ بدأت السُّلطاتُ الصِّينيَّةُ في «تشديدِ الخناق» بشدَّةٍ فيما يتعلَّقُ باستخدامِ العملاتِ الرَّقميَّةِ، ويرجعُ ذلك إلى حقيقةِ أنَّ العملاتِ المشفَّرةِ أصبحَت تُستخدمُ بشكلٍ متزايدٍ كأداةٍ غيرِ قانونيَّةٍ لسحبِ رأسِ المالِ من الصِّين، ومع ذلك، ومن أجلِ تحييدِ هذه «السَّلبيَّة»؛ صرَّحَت السُّلطاتُ الصِّينيَّةُ إنَّها بدأت الاستعداداتِ لإدخالِ عملةٍ رقميَّةٍ رسميَّةٍ، سيتمُّ تداولُها في البلادِ على قدمِ المساواةِ مع اليوان، إلَّا أنَّه لا توجدُ تفاصيلُ حولَ ما قد تكونُ عليه هذه «العملةِ الموازيةِ»، ومع ذلك فقد

صدرت بياناتٌ مماثلةٌ حولَ خططٍ لإصدارِ «العملاتِ الرَّقميَّةِ الرَّسميَّة»، وقد أصدرَت السُّلطاتُ النَّقديَّةُ لبعضِ الدُّولِ الأُخرى بياناتٍ في الآونةِ الأخيرةِ، على سبيلِ المثالِ: بنكُ إنجلترا، بينما أظهرَت ألمانيا موقفاً أكثرَ تسامحاً تجاهَ العملاتِ الرَّقميَّة، حيثُ أصدَرت وزارةُ الماليَّةِ الألمانيَّة في نهايةِ آب ٢٠١٣ بياناً بأنَّه لا يمكنُ تصنيفُ Bitcoin كعملةٍ إلكترونيَّةٍ أو عملةٍ أجنبيَّةٍ، ولكنَّه أكثرُ ملاءمةً لتعريفِ الأموالِ الخاصَّةِ، الَّتي يمكن من خلاله تنفيذُ عمليَّاتِ المقاصَّةِ متعدِّدةِ الأطرافِ.

في الوقتِ نفسِه، وعلى الرَّغم من التَّصريحاتِ الصَّاخبةِ حولَ تقنينِ العملاتِ المشفَّرةِ، لم تعطِ السُّلطاتُ النَّقديَّةُ في أيٍّ من الدُّولِ حتَّى الآنَ «الضَّوءَ الأخضرَ» لتمكينِ البنوكِ من التَّعاملِ مع البيتكوين والعملاتِ الرَّقميَّةِ المماثلةِ الأُخرى بنفس الطَّريقةِ الَّتي يتمُّ بها التَّعاملُ مع الأموالِ الوطنيَّةِ أو العملاتِ الأجنبيَّةِ المعروفةِ؛ عملات كالدُّولارِ الأمريكيِّ واليورو والفرنكِ السُّويسريِّ، وعندَ هذا «الخطِّ الأحمرِ» ما زالَت حتَّى أكثرُ الدُّولِ «تقدُّماً» تتوقَّفُ، حيثُ تتمُّ شرعنةُ العملاتِ المشفَّرةِ، ولكنْ لم يتمَّ تحديدُ موطنِها بشكلٍ واضحٍ، فاختراقُ العملاتِ المشفَّرةِ للقطاعِ المصرفيِّ غيرُ مسموحٍ به حتَّى الآنَ، وفيما إذا كانت البنوكُ ستفتحُ حساباتِها بعملةِ بيتكوين أو عملاتٍ رقميَّةٍ خاصَّةٍ أُخرى غداً؛ فإنَّ الوقتَ سيخبرُنا بذلك....

في سياقٍ آخر؛ وردت بعضُ الأخبارِ عن إنشاءِ بنوكٍ للبيتكوين تفتحُ حساباتٍ للعملاءِ بعملاتٍ مشفَّرةٍ، ربَّما كانَ ذلك ممكناً، ولكن ما هو غيرُ محتملٍ؛ أن تتمتَّعَ بنوكُ البيتكوين بوضعِ البنوكِ التِّجاريَّةِ العاديَّةِ الَّتي تقعُ تحتَ إشرافِ البنوكِ المركزيَّةِ والجهاتِ التَّنظيميَّةِ المصرفيَّةِ الأُخرى، وحتَّى في تلك الدُّولِ الَّتي تُعدُّ أكثرَ تسامحاً مع العملاتِ المشفَّرةِ؛ لا تجرؤ على إضفاءِ الشَّرعيَّةِ على تغلغلِها في النِّظامِ المصرفيِّ، وكما كانَت الصِّين تُعدُّ حتَّى وقتٍ قريبٍ «احتياطيَّ عملةِ البيتكوين»؛ فقد منعَت بشكلٍ قاطعٍ بنوكَها من فتحِ حساباتِ العملةِ المشفَّرةِ وإجراءِ أيِّ عمليَّاتٍ مع العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ.

ومع ذلك؛ هناك دولٌ عزَّزت الخرسانةَ المسلَّحةَ ضدَّ هجمةِ العملاتِ المشفَّرةِ، حيثُ لا تسمحُ بإنشائِها أو باستخدامِها، وتُعاقبُ بشدَّةٍ انتهاكاتِ الحظرِ المفروضِ عليها، وتلك الدُّولُ على وجهِ الخصوصِ: بنغلاديش، إكوادور، بوليفيا.

بشكلٍ عامٍّ، فإنَّ التَّغييرَ في موقفِ السُّلطاتِ النَّقديَّةِ بشأنِ مسألةِ العملاتِ المشفَّرةِ على مدارِ عدَّةِ سنواتٍ يذكِّرُنا بالموقفِ من حملةِ مكافحةِ المخدِّرات.

لقد توصَّلت سلطاتُ بعضِ الدُّولِ، مثل هولندا، في وقتٍ من الأوقاتِ إلى قرارٍ متناقضٍ بشأنِ مسألةِ المخدِّرات، إذ يقولون إنَّ الكفاحَ من أجلِ فرضِ حظرٍ كاملٍ على الجرعِ المخدِّرةِ لا ينجحُ، لذلك؛ لا ينبغي للمرءِ حظرُ المخدِّرات، ولكن تقنينُ ومراقبةُ استخدامِها، ونتيجةً لذلك؛ فإنَّ عدَّةَ ملايين من المواطنين الهولنديِّين «يعيشون على الإبرِ المخدِّرةِ» بشكلٍ قانونيٍّ، ويشترونَ الجرَعَ من المتاجرِ والصَّيدليَّاتِ والمقاهي.

وقد حدثَ تقنينٌ جزئيٌّ لعقارٍ مثل الماريجوانا في بعضِ الولاياتِ الأمريكيَّةِ، وكذلك في دولٍ مثل الأرجنتين وبلجيكا وكندا وأستراليا وبريطانيا العُظمى وألمانيا وجمهوريَّةِ التشيك والمكسيك.

يدركُ الخبراءُ الَّذين يعرفونَ الوضعَ بشكلٍ مباشرٍ أنَّ هذا التَّقنينَ الجزئيَّ للموادِّ المخدِّرةِ لم يكن ناتجاً عن حقيقةِ أنَّ الشّرطةَ والوكالاتِ الأُخرى غيرُ قادرةٍ على التَّعاملِ معها، ولكنَّ ذلك ناتجٌ عن الضَّغطِ على القوانين ذاتِ الصِّلةِ من قِبَلِ تجَّارِ المخدِّراتِ الَّذين يحقِّقونَ أرباحاً ضخمةً من تجارةِ المخدِّراتِ «ثقافة التَّعاطي»، وهكذا بالنِّسبةِ إلى عالمِ العملاتِ المشفَّرةِ، فالوضعُ مماثلٌ.

لقد ذكرنا في الفصولِ السَّابقةِ أنَّ شرعنةَ العملاتِ المشفَّرةِ ضروريٌّ لـ «مالكي الأموالِ» (المساهمين الأساسيِّين في الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ)، ويرجعُ ذلك إلى تصرُّفاتِ جماعاتِ الضَّغطِ الخاصَّةِ بهم، ولكن ماذا عن وضعِ العملاتِ المشفَّرة في روسيا؟

في الواقعِ؛ كانت ردَّةُ فعلِ السُّلطاتِ النَّقديَّةِ الرُّوسيَّةِ على ظهورِ العملاتِ المشفَّرةِ هو نفسُه كما كان في السَّنواتِ السَّابقةِ، فعندما ظهرَت بعضُ «الأموالِ البديلةِ» في الأفقِ الماليِّ (نتذكَّرُ على سبيلِ المثالِ «فرنك الأورال» الَّذي كان سيصدرُ في التِّسعيناتِ من القرنِ الماضي بقرارٍ من حاكمِ يكاترينبورغ إ. روسيل) أو «بدائل المال» (فاتورة الصَّرف، مخطَّط تعويضِ ائتمان - نفس التسعينيات).

فقد صدرَ أوَّلُ تصريحٍ رسميٍّ من السُّلطاتِ حولَ هذه المسألةِ في ٢٧ كانون الثَّاني (يناير) عامَ ٢٠١٤، وقد نشرَت الخدمةُ الصَّحفيَّةُ لبنكِ روسيا خطاباً إعلاميَّاً «حولَ استخدامِ العملاتِ الافتراضيَّةِ»، وعلى وجهِ الخصوصِ: إجراءُ المعاملاتِ بعملةِ البيتكوين.

في ذلك، حذَّرَ البنكُ المركزيُّ من أنَّه بسببِ عدمِ وجودِ الضَّماناتِ والكياناتِ الملزمةِ قانونيَّاً، وكونِ المعاملاتِ في «العملاتِ الافتراضيَّةِ» تعدُّ في إطارِ المضاربةِ، ونظراً للطَّبيعةِ

المجهولةِ لنشاطِ إصدارِ «العملاتِ الافتراضيَّةِ»، وقد يكونُ هناكَ عددٌ غيرُ محدودٍ من الكياناتِ تستخدمُها لإجراءِ المعاملاتِ؛ فقد يكونُ المواطنون والكياناتُ القانونيَّةُ متورِّطين عن غيرِ قصدٍ في أنشطةٍ غيرِ قانونيَّةٍ، بما في ذلك شرعنةُ (غسل الأموال) العائداتِ المتأتِّيةِ من الجريمةِ الطريق وتمويلِ الإرهاب.

إنَّ استخدامَ الشَّركاتِ الرُّوسيَّةِ والكياناتِ القانونيَّةِ الأُخرى الخدماتِ لتبادلِ «العملات الافتراضيَّة» مع الرُّوبل والعملاتِ الأجنبيَّة، وكذلك للبضائع (العمل، الخدمات)؛ سوف تعدُّ عمليَّاتٍ مشكوكاً فيها، ووعد البنكُ المركزيُّ بأن سيتمُّ تحديدُ هذه العمليَّاتِ والتَّحقيق فيها وفقاً للتَّشريعِ الخاصِّ بمكافحةِ قوننةِ (غسل) العائداتِ المتأتِّيةِ من الجريمةِ وتمويلِ الإرهاب.

بعدَ عشرةِ أيَّامٍ (٦ فبراير ٢٠١٤)، أصدرَت «المؤسَّسةُ الرُّوسيَّةُ للراقية للرقابةِ الماليَّةِ» رسالةً إخباريَّةً أكثرَ روعةً، تُسمَّى «حولَ استخدامِ العملاتِ المشفَّرةِ».

حيثُ ذكرَت أنَّ المعاملاتِ الَّتي تنطوي على استخدامِ العملاتِ المشفَّرةِ سوف تدخلُ تلقائيَّاً في فئةِ العمليَّاتِ الَّتي تهدفُ إلى قوننةِ (غسل) العائداتِ المتأتِّيةِ من الجريمةِ وتمويلِ الإرهابِ، باختصارٍ: تمَّ التَّعهُّدُ بالكثيرِ من المتاعبِ لأولئك الَّذين أرادوا الانغماسَ في العملاتِ المشفَّرةِ.

كما أعربت وزارةُ الماليَّةِ الرُّوسيَّة عن موقفِها من العملاتِ المشفَّرةِ (يشرفُ على الموضوعِ نائبُ الوزيرِ أليكسي مويسيف)، ففي ٢٠ آذار ٢٠١٥؛ أعلنَ أنَّه قبلَ نهايةِ العامِ سيتمُّ اعتمادُ قانونٍ لمكافحةِ استخدامِ البدائلِ النَّقديَّةِ في روسيا.

يحظرُ القانونُ في الواقعِ استخدامَ العملاتِ الافتراضيَّةِ في روسيا، بما في ذلك عملات البيتكوين، ويتمُّ فرضُ عقوباتٍ شديدةٍ، وفي ٢٦ تشرين الأوَّل ٢٠١٥؛ ذكرت صحيفةُ «إزفستيا» أنَّ وزارةَ الماليَّةِ الرُّوسيَّة قرَّرت تشديدَ نهجِها «المعاقب» لإصدارِ وتداولِ العملاتِ المشفَّرةِ، وقد وضعَت الإدارةُ المحدَّدةُ في الوزارةِ تعديلاتٍ على القانونِ الجنائيِّ، والَّتي بموجبِها سيتمُّ إرسالُ المخالفين إلى السِّجنِ لمدَّةٍ تصلُ إلى أربعِ سنوات.

في ٢٠١٥-٢٠١٦ حاربت وكالاتُ إنفاذِ القانونِ بحماسةٍ شديدةٍ المواقعَ الَّتي تعرضُ بيعَ الخدماتِ والسِّلعِ باستخدامِ العملاتِ المشفَّرةِ، وقضَت المحاكمُ بإغلاقِ المواقعِ بقراراتٍ خاصَّةٍ تفيدُ بأنَّ العملاتِ المشفَّرةَ أداةٌ خطيرةٌ تُستخدمُ لتهريبِ المخدِّراتِ وغسلِ الأموالِ وتمويلِ الإرهاب، وكانت إحدى القضايا الأولى البارزةِ؛ قرار محكمةِ مدينةِ نيفينسك في

إقليمِ سفيردلوفسك في ١٣ كانون الثّاني ٢٠١٥، وقد نصّ قرارُ المحكمةِ على حظرِ سبعةِ مواقعَ متعلِّقة بـ Bitcoin، بما في ذلك الموقع bitcoin.orgÁ

خلالَ هذه الفترةِ؛ كانَ موقفُ «ممثِّلي الشَّعب» من العملاتِ المشفَّرةِ متشدِّداً أيضاً، حيثُ صرَّحَ نائبُ مجلسِ الدُّوما من الحزبِ الدِّيمقراطيِّ اللِّيبراليِّ أندريه سفنتسوف بأنَّ: «كلَّ هذه العملاتِ المشفَّرةِ تمَّ إنشاؤها بواسطةِ وكالاتِ الاستخباراتِ الأمريكيَّةِ فقط لتمويلِ الإرهابِ والثَّوراتِ الملوَّنة»، كما صرَّحَ نائبُ دوما الدَّولةِ من «روسيا العادلة» أندريه كروتوف بأنَّ: «العملاتِ المشفَّرةَ تهدِّدُ الاستقرارَ الماليَّ والسِّيادةَ الماليَّةَ لروسيا»، وكذلك كان المزاجُ المحيطُ برئيسِ روسيا، من الواضحِ أنَّه لا يؤيِّدُ العملاتِ المشفَّرةَ، بينما أجرى مستشارُ الرَّئيسِ الرُّوسيِّ للإنترنت جيرمان كليمنكو في مارس ٢٠١٦ تقييماً قاسٍ للعملاتِ المشفَّرةِ « Cryptocurrency»حيث صرَّحَ بأنَّها وسيلةٌ غيرُ قانونيَّةٍ للدَّفعِ، واستطردَ: «....آسف، في الوقتِ الحاليِّ...في جميعِ دولِ العالمِ، جميعُ الأساطيرِ المسموحِ بها وهميَّةٌ.

يجبُ أن نعطي أولئك الَّذين اخترعوا Bitcoin، والَّذين صاغوا مصطلحَ cryptocurrency حقَّهم ....«لقد دخلَ الفيروسُ إلى الرَّأسِ».

كان الجميعُ ينتظرون قانونَ حظرِ العملاتِ المشفَّرةِ في ٢٠١٥ و ٢٠١٦، لكنَّ قانونَ حظرِ العملاتِ المشفَّرةِ الَّذي وعدَ به نائبُ وزيرِ الماليَّةِ أليكسي مويسيف ما زالَ مفقوداً.

السَّببُ واضحٌ، يبدو أنَّ الحكومةَ تبتعدُ بجدِّيَّةٍ عن مواقفِها المتشدِّدةِ سابقاً، لكنَّ الانعطافَ لم ينتهِ بعدُ، حيث أشارت تقاريرُ وزارةِ الماليَّةِ للمرَّةِ المائة أنَّ مشروعَ القانونِ في المرحلةِ النِّهائيَّةِ من التَّطوير، وأنَّ القانونَ سيولدُ قبلَ نهايةِ عامِ ٢٠١٧، وهكذا قبلت بعضُ وسائلِ الإعلامِ الرُّوسيَّةِ التَّفكيرَ بالتَّمنِّي، وفي إبريل / نيسان، أعلنَت أنَّه تمَّت الموافقةُ على مشروعِ القانون، ولكن إذا تمَّ تبنِّيه؛ فإنَّه لم يعدْ «مشروعَ قانون»، وإنَّما «قانون»، إلَّا أنَّه لا يوجد قانون بعد.

وهناكَ حقَّاً الكثيرُ من الخلفيَّاتِ، بادئَ ذي بدء، تصاعدَت حملاتُ جماعاتِ الضَّغطِ لصالحِ العملةِ المشفَّرةِ؛ مجتمعُ اللُّوبي ملوَّنٌ للغاية.

ولكن ربَّما يكونُ جيرمان جريف رئيسُ بنك «سبيربنك» الرَّقمَ الأكثرَ إثارةً للدَّهشةِ، إذ صرَّحَ بشكلٍ علنيٍّ لا عن دعمِه لإضفاءِ الشَّرعيَّةِ الكاملةِ على العملاتِ المشفَّرةِ في روسيا، بل أيضاً بأنَّه يستخدمُ هذه العملاتِ بنشاطٍ (ليس كرئيسٍ لسبيربنك، ولكن كشخصٍ عاديٍّ).

على وجهِ الخصوصِ، فقد اعترفَ للصَّحفيّين في نوفمبر ٢٠١٦ بأنَّه يحبُّ اللّعبَ باستخدامِ عملاتِ البيتكوين، وقد حصلَ بالفعلِ على دخلٍ جيِّدٍ من هذه اللُّعبة.

لقد اعتدنا بالفعلِ على غرابةِ (بعيدة كلَّ البعدِ عن ضرر) جيرمان جريف، ولكن تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ التَّصريحاتِ الحاليَّةِ للممثّلين الرَّسميّين للبنكِ المركزيِّ ووزارةِ الماليَّةِ حولَ موضوعِ العملاتِ المشفَّرةِ لها بالفعلِ نبرةٌ مختلفةٌ تماماً (مقارنةً بعامِ ٢٠١٤، حتَّى مقارنةً بالعامِ الماضي).

في أبريل ٢٠١٧؛ أكَّدَ رئيسُ قسمِ التِّكنولوجيا الماليَّةِ في البنكِ المركزيِّ للاتِّحادِ الرُّوسيِّ فاديم كالوخوف في منتدى Blockchain «حوارٌ بينَ الأعمالِ والحكومة» أنَّ بنكَ روسيا لم يدعُ مطلقاً إلى فرضِ حظرٍ على العملاتِ المشفَّرةِ، لكنَّه حذَّرَ في يناير ٢٠١٤ من أنَّ استخدامَ العملاتِ المشفَّرةِ قد يحملُ مخاطرَ، وأنَّ التَّحذيرَ في ذلك الوقتِ لم يكنْ رسميَّاً تماماً، ولم يكنْ سوى شكلٍ من أشكالِ البيانِ الصَّحفيّ.

أخيراً؛ وزَّعَت وسائلُ الإعلامِ الرُّوسيَّةُ في أبريل ٢٠١٧ بيانَ «أمينِ» وزارةِ الماليَّةِ للعملةِ المشفَّرةِ أليكسي مويسيف بأنَّ البيتكوين يمكنُ أن تحصلَ رسميَّاً على وضعِ «المنتَجِ الماليِّ» في روسيا في عام ٢٠١٨، وذلك يشكِّلُ انعكاساً جذريَّاً.

في ٢٠١٦، حاولَت وزارةُ الماليَّةِ التَّعاملَ مع عملاتِ Bitcoinوالعملاتِ المشفَّرةِ الأُخرى (Alipay، Tether , Zcash, Ripple, Cryptocheckوغيرها؛ حيثُ يوجدُ أكثرُ من ٢٠٠٠ منها) بموجبِ قانونِ الأموالِ البديلةِ، بينما أصبحَت تلكَ العملاتُ المشفَّرةُ «منتجاً ماليَّاً» بالفعل.

من جهةٍ أُخرى، وكما يوضحُ مويسيف نفسُه والخبراءُ الَّذين يدعمونَه، فإنَّ القيدَ الوحيدَ على العملاتِ الرَّقميَّةِ هو بسببِ استخدامِها لخدمةِ «اقتصادِ الظِّلِّ» (المخدِّرات، وغسل «الأموالِ القذرةِ»، وما إلى ذلك) وتمويلِ الإرهاب ..... لكنَّ ذلكَ مفهومٌ مختلفٌ تمامًا، بينما لم يعدْ هناكَ حديثٌ حولَ التَّهديداتِ الَّتي تأتي من العملاتِ المشفَّرةِ بالنِّسبةِ للرُّوبل وللنِّظامِ الماليِّ في روسيا، ولسببٍ ما، فقد توقَّفَ عن الحديثِ أولئك (مسؤولو البنكِ المركزيِّ ووزارةِ الماليَّةِ) الَّذين من المفترضِ أن يفعلوا شيئاً في اتِّجاهِ حمايةِ العملاتِ الرَّسميَّةِ.

أوكرانيا تعتزمُ «الرَّقمنةَ»

بمشاهدةِ الأحداثِ في أوكرانيا، وفي نفسِ الوقتِ عالم التَّمويلِ الرَّقميِّ؛ نجد بوضوحٍ أنَّه: كلَّما ازدادَت الفوضى في دولةٍ ما؛ زادَت شعبيَّةُ أفكارِ «التَّمويلِ الرَّقميِّ» و «المجتمعِ الرَّقميِّ» في تلك الدَّولةِ، ولهذه الفرضيَّةِ ما يبرِّرُها على الأقلِّ في أوكرانيا.

في الآونةِ الأخيرةِ؛ تحدَّثَت وسائلُ الإعلامِ الأوكرانيَّةُ بفخرٍ عن الإنجازاتِ في مجالِ العملاتِ الرَّقميَّةِ، ورغمَ أنَّ أوكرانيا تحتلُّ المرتبةَ الأولى في التَّصنيفِ العالميِّ من حيثُ الفسادُ والتَّضخُّمُ وضعفُ العملةِ الوطنيَّةِ والفقرُ والعوزُ... إلخ؛ ولكن ليس كلُّ شيءٍ سيِّئاً للغايةِ، فلدى أوكرانيا إنجازاتٌ خاصَّةٌ بها، على وجهِ الخصوصِ، من حيثُ استخدامُ العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ (PDC)من نوعِ Bitcoin، حيثُ تحتلُّ أوكرانيا المركزَ العاشرَ في العالم.

وفقاً لبورصةِ كونا؛ تعدُّ أوكرانيا اليومَ من بينِ الدُّولِ الخمسِ الأولى في عددِ محافظِ البيتكوين، فهناكَ بالفعلِ مئاتُ الآلافِ منها، ووفقاً للمؤسِّسِ المشاركِ لمؤسَّسةِ بيتكوين أوكرانيا «أندري دوبيتسكي»؛ فقد زادَ الطَّلبُ على أشهرِ عملةٍ رقميَّةٍ Bitcoinفي أوكرانيا خمسةَ أضعافٍ في عامِ ٢٠١٦، ومقارنةً بالعامِ الماضي: ارتفعَ حجمُ التَّداولِ الأسبوعيِّ من ٥٠٠ ألف غريفنا إلى ما يصلُ إلى ٢،٥ مليون، كما يستمرُّ المؤشِّرِ في النُّموِّ في ٢٠١٧، وقد كان ميخائيل تشوبانيان مؤسِّسُ وكالةِ كونا بيتكوين، وبورصةِ كونا، والمؤسِّسُ المشاركُ لمؤسَّسةِ بيتكوين في أوكرانيا؛ فخوراً بالقولِ إنَّ العملاتِ الرَّقميَّةَ ليست غريبةً على «ممثِّلي الشَّعبِ» في البلاد.

وفقاً لهُ؛ أشارَ العديدُ من نوَّابِ البرلمانِ الأوكرانيِّ في إعلاناتِ الدَّخلِ المنشورةِ إلى عملتِهم الرَّقميَّةِ Bitcoin، ومن المثيرِ للدَّهشةِ أنَّ كلَّ هذا يحدثُ على خلفيَّةِ التَّصريحاتِ الصَّادرةِ عن البنكِ الوطنيِّ لأوكرانيا (NBU)بأنَّه لا يعترفُ بالعملاتِ الرَّقميَّةِ كعملةٍ قانونيَّةٍ، حيث لا تزالُ حالةُ Bitcoinوغيرِها من (العملاتِ المشفَّرةِ) في أوكرانيا غيرَ واضحةٍ.

تتَّخذُ السُّلطاتُ الأوكرانيَّةُ موقفاً «لا يمكنُ التَّراجعُ عنه» فيما يتعلَّقُ بالعملاتِ المشفَّرةِ، ومع ذلك فإنَّ سُلطاتِ أوكرانيا ليسَت واضحةً بهذا الخصوصِ.

بكلِّ الأحوال؛ يمكنُ ملاحظةُ أنَّ نفسَ الموقفِ غيرِ الواضح وغير المتَّسقِ؛ قد اتُّخذَ اليومَ من قِبَلِ العديدِ من دولِ العالمِ، ولكن في حالةِ أوكرانيا؛ يزدادُ اهتمامُ السُّكَّانِ بالعملاتِ الرَّقميَّةِ اليومَ، وهذا ليسَ مفاجئاً، حيث إنَّ البطالةَ آخذةٌ في الازديادِ، وينخفضُ الدَّخلُ الحقيقيُّ، ولا توجدُ طُرُقٌ تقريباً لحفظِ حتَّى تلك التَّراكماتِ الَّتي لم يتمَّ استهلاكُها بعدُ.

تبدو أسعارُ الفائدةِ على الودائعِ المصرفيَّةِ مثيرةً للإعجابِ (رقمٌ مزدوجٌ يقتربُ من ٢٠٪ سنويَّاً)، لكنَّ التَّضخُّمَ لا يزالُ يأكلُ كلَّ دخلِ الفوائدِ، كما أنَّ حفظَ الأموالِ على شكلِ ودائعَ ليسَ آمناً أيضاً، فالبنوكُ تفلسُ، ولا يمكنُكَ الانتظارُ للحصولِ على تعويضٍ عن الخسائرِ في إطارِ المبالغِ المضمونةِ من تأمينِ الودائعِ (١٥٠ ألف غريفنا).

ونظراً لوجودِ قدرٍ كبيرٍ من وقتِ الفراغِ بين المواطنينَ الشَّبابِ في أوكرانيا (بطالةُ الشَّبابِ هي ٢٥ ٪، وهي واحدةٌ من أعلى المعدَّلاتِ في أوروبَّا)، فإنَّ أولئك الَّذين لديهم القليلُ من المعرفةِ الماليَّةِ وبعضٌ من محوِ الأُمِّيَّةِ الحاسوبيَّةِ؛ غالباً ما ينغمسونَ في عالمِ المالِ الرَّقميِّ، وهم مهتمُّون بشكلٍ خاصٍّ بالعملاتِ المشفَّرةِ مثل Bitcoin وAltcoin وبعضِ العملاتِ الرَّقميَّةِ الأُخرى «غير المبردة» Ethereum، ولكنْ؛ ما سببُ كلِّ هذا الاهتمام؟

أوَّلاً: لأنَّ العملاتِ المشفَّرةَ تسمحُ للمشاركين في المعاملاتِ بالحفاظِ على إخفاءِ هويَّةِ المتعاملِ بها (تستخدمُ معاملاتُ العملاتِ حمايةَ التَّشفير)، وفي أوكرانيا؛ هذا مهمٌّ بشكلٍ خاصٍّ، بالنَّظرِ إلى أنَّ السُّلطاتِ تحاولُ فرضَ سيطرةٍ كاملةٍ على السُّكَّانِ (لماذا وكيف؟ إنَّه حديثٌ خاصٌّ يتجاوزُ نطاقَ هذا الفصل).

ثانياً: لأنَّ للعملاتِ المشفَّرةِ إمكاناتِ نموٍّ قويَّةً لأسعارِ السُّوقِ، حيثُ لا تملكُ أيُّ عملاتٍ ولا أيُّ أدواتٍ ماليَّةٍ، ولا أيٌّ من الشَّركاتِ الأكثرِ تطوُّراً، والمدرجةِ في أسواقِ الأوراقِ الماليَّةِ؛ مثلَ هذهِ الإمكانات.

في نهايةِ ٢٠١٦؛ كانَ سعرُ البيتكوين أقلَّ من ١٠٠٠ دولار، وفي شباط كانت بالفعلِ قريبةً من ١٣٠٠ دولار، بينما وصلَ السِّعرُ حاليَّاً إلى ١٧٠٠ دولار، ويقول الخبراءُ إنَّه بحلولِ نهايةِ ٢٠١٧؛ قد يصلُ السِّعرُ إلى عدَّةِ آلاف.

ووفقاً للتَّوقُّعاتِ طويلةِ المدى (حتَّى عامِ ٢٠٣٠)؛ يمكن أن يصلَ سعرُ «قطعةٍ» واحدةٍ إلى ٥٠٠ ألف، أو حتَّى مليون دولار.

من الواضحِ أنَّه عندما لا يكونُ لدى الشَّابِّ عملٌ، ولا وسيلةٌ لكسبِ الرِّزقِ؛ فلا خيارَ أمامهُ سوى اللَّعبِ في سوقِ العملاتِ بشريحةٍ مثلِ البيتكوين.

الرِّبا مزدهرٌ في أوكرانيا: تُعرضُ على الشَّبابِ قروضٌ قصيرةُ الأجلِ بأسعارِ فائدةٍ عاليةٍ لهذه اللُّعبة، لكنَّ هذه اللُّعبةَ مقامرةٌ محفوفةٌ بالمخاطرِ أيضاً، ذلك يعودُ إلى تقلُّباتِ سعرِ البيتكوين الَّتي تتَّسمُ بتقلُّبٍ شديدٍ، وإلى الرّكودِ أحياناً، وقد كتبَ مديرُ الاتِّصالاتِ في معهدِ «R Street»، والمحلِّلُ السِّياسيُّ «بن كارنز» في عمودِ فوربس في آذار؛ أنَّ أوكرانيا كانَت تقودُ «بهدوءٍ» ثورةَ العملةِ الرَّقميَّةِ: «اعتمدَت أوكرانيا بيتكوين بأذرعَ مفتوحةٍ عندما بدأ العديدُ من المواطنين في استخدامِ هذه العملةِ للحمايةِ من تضخُّمٍ مجنونٍ وعدمِ استقرارِ الهريفنيا، الَّتي فقدَت نتيجةً لأزمةٍ ممتدَّةٍ ٨٠ ٪ من قيمتها، في عامِ ٢٠١٤؛ أتاحَ ما يقربُ من ٥٠٠٠ جهازِ صرَّافٍ آليٍّ في جميعِ أنحاءِ البلادِ الفرصةَ لشراءِ البيتكوين نقداً بنفسِ سهولةِ العمليَّاتِ المصرفيَّةِ التَّقليديَّةِ.

ومع ذلك؛ وفقاً لبياناتنا، ليسَ من السَّهلِ اليومَ شراءُ وبيعُ العملاتِ الرَّقميَّةِ من خلالِ ماكينةِ الصرَّافِ الآليِّ العاديَّةِ (كما كانَ الوضعُ في عامِ ٢٠١٤)، وقد حاولَ البنكُ الوطنيُّ لأوكرانيا «NBU» ترتيبَ الأمورِ، ولكنْ في أوكرانيا؛ هناكَ العديدُ من المنافذِ المتخصِّصةِ حيثُ يمكنُكَ شراءُ وبيعُ العملاتِ المشفَّرةِ، وتبلغ العمولةُ ٢-٣ في المائة، لكنَّها في بعضِ الأحيانِ تزيدُ أيضاً عن ٥ في المائة، نتيجةً لاهتمامِ النَّاسِ بالعملاتِ الرَّقميَّةِ، بينما لا تتخلَّى بورصاتُ العملاتِ المشفَّرةِ عن محاولاتِ تأسيسِ تداولٍ في بيتكوين والعملاتِ الرَّقميَّةِ الأُخرى من خلالِ محطَّاتِ الدَّفعِ.

ومع ذلك؛ فمن النَّادرِ ما يوافقُ أصحابُ هذا الأخير على الاتِّصالِ بـ Bitcoins خوفاً من العقوباتِ من NBU.

يرتبطُ عادةً موضوعُ العملاتِ المشفَّرةِ بموضوعِ سلسلةِ الكتلةِ «blockchain»، ويتعلَّقُ الأمرُ بالتِّكنولوجيا الَّتي شكَّلَت أساسَ البيتكوين والعملاتِ الرَّقميَّةِ الأُخرى، ويمكنُنا اليومَ العثورُ على مصطلحِ blockchainفي القواميسِ الحديثةِ، وفقاً لتعريفاتهم؛ هذه سلسلةٌ من كتلِ المعاملاتِ المشكّلةِ الَّتي تمَّ إنشاؤها وفقاً لقواعدَ معيَّنة.

الميزةُ الرَّئيسةُ لسلسلةِ الكتلِ هي أنَّ أيَّ عمليَّةٍ (معاملة) لأيِّ عضوٍ في الشَّبكةِ الإلكترونيَّةِ تتركُ أثرَها الإلكترونيَّ («مُسجَّلاً»)، وتصبحُ هذه المعلوماتُ متاحةً لجميعِ

المشاركينَ الآخرينَ في الشَّبكةِ الإلكترونيَّةِ، وهذا يجمعُ بينَ «شفافيةِ» الأنشطةِ التَّشغيليَّةِ لجميعِ المشاركين في الشَّبكةِ، معَ الحفاظِ على سرِّيَّةِ كلٍّ منهم.

اتَّضحَ أنَّ تقنيَّةَ سلسلةِ الكتلةِ blockchainيمكنُ استخدامُها ليس فقط لإنشاءِ وصيانةِ العملاتِ الرَّقميَّةِ مثل البيتكوين، ولكن أيضاً لأشياءَ أُخرى كثيرة، حيثُ تنتفي الحاجةُ إلى جميعِ أنواعِ الوسطاءِ والمشرفينِ والموثقين وجميعِ المدعوِّين للتَّعويضِ عن عدمِ الثِّقةِ بين المشاركين في العلاقاتِ الاقتصاديَّةِ والماليَّةِ تجاهَ بعضِهم البعض، وكذلك من أجلِ التَّأكُّدِ من عدمِ الأمانةِ المحتملةِ للمشاركين في العلاقة، كما اتَّضحَ أنَّ تقنيَّةَ blockchainيمكن أن تبسِّطَ وتخفضَ بشكلٍ كبيرٍ الأعمالَ المصرفيَّةَ، حيثُ يمكنُ لهذه التِّقنيَّةِ أن تزيدَ من فعاليةِ سيطرةِ البنوكِ المركزيَّةِ على البنوكِ التِّجاريَّةِ، ومن قِبَلِ المنظِّمين الماليِّين على المشاركين في عمليَّاتِ البورصاتِ، فجأةً؛ ظهرت واجهةٌ أُخرى مثيرةٌ للاهتمامِ لتكنولوجيا blockchain؛ يمكنُ أن تزيدَ من كفاءةِ الإدارةِ العامَّةِ للاقتصادِ وتقلِّلَ الفسادَ أو تقضي عليه، على سبيلِ المثالِ: قامَت شركةُ ايثريوم«Ethereum» بإطلاقِ مشروعِ عملةٍ مشفَّرةٍ يُسمَّى «Ethereum» (تجاوزَت رسملةُ الشَّركةِ اليومَ ٨ مليارات دولار)، حيثُ يواصلُ مؤسِّسُ الشَّركةِ والأيديولوجيُّ الرَّئيسُ للمشروع «فيتالي بوترين»، وهو مُبرمجٌ من أصلٍ روسيٍّ؛ العملَ على تحسينِ تقنيَّةِ سلسلةِ الكتلةِ «blockchain»، ويصرِّحُ في كثيرٍ من الأحيانِ أنَّ التَّأثيرَ الرَّئيسَ لهذه التِّكنولوجيا لم يظهرْ بعدُ، لأنَّ استخدامَ بلوكشين في الإدارةِ العامَّةِ سيسمحُ بإحضارِ أموالِ الميزانيَّةِ إلى المستخدمِ النِّهائيِّ (المخطِّط)، واستبعادِ أيِّ فسادٍ، كما يمكنُ تتبُّعُ حركةِ كلِّ قرشٍ باستخدامِ blockchain، وبنفسِ الطَّريقةِ؛ سيكونُ من الممكنِ إجراءُ مناقصاتٍ ومزاداتٍ حكوميَّةٍ، وتجنُّبُ مختلفِ عمليَّاتِ التَّلاعبِ والاحتيالِ الَّتي اعتادَ عليها الجميعُ اليومَ، كما أنَّ خصخصةَ ممتلكاتِ الدَّولةِ لن تكونَ استثناءً. ويعدُ «بوترين» بأنَّه أيضاً، سيتمُّ استبعادُ تأثيرِ «العاملِ البشريِّ» السَّلبيِّ (الاحتيال والخداع).

في عامِ ٢٠١٦؛ أعلنَت شركةُ التِّكنولوجيا الغربيَّةُ المعروفةُ؛ بيتفوري «BitFury» عن إطلاقِ مشروعٍ يُسمَّى مبادرةَ «سلسلةِ الكتلةِ مُسرِّعِ الثِّقةِ Blockchain Trust Accelerator»، والَّتي ستركِّزُ، من بينِ أمورٍ أُخرى، على استخدامِ التِّكنولوجيا لمحاربةِ الفسادِ، بالمناسبةِ؛ يُشارُ إلى أنَّ هذه الشَّركةَ يرأسُها مواطنٌ من اتِّحادِ الجمهوريَّاتِ الاشتراكيَّةِ السُّوفيتيَّةِ فاليري فافيلوف، ومن الجديرِ بالذِّكرِ أيضاً أنَّ هذه الشَّركةَ جاءت إلى أوكرانيا وأعلنت أنَّها ستشاركُ

في تنفيذِ تقنيَّاتِ blockchainفي نظامِ الإدارةِ العامَّةِ لأوكرانيا، وعلى ما يبدو؛ ستكونُ أوكرانيا ساحةَ اختبارٍ، حيثُ سيتمُّ تطويرُ تقنيَّاتٍ مثلَ blockchainلتحسينِ الإدارةِ العامَّةِ للاقتصاد.

ومن المبادراتِ الأُخرى في هذا الاتِّجاه؛ افتتاحُ مركزِ سلسلةِ الكتلةِ للبحوثِ والتَّنميةِ في أيلول ٢٠١٦، وقد قامَ بتأسيسِ المركزِ كلٌّ من شركةِ التِّكنولوجيا الأمريكيَّةِ «Innovecs»، والشَّريكُ المؤسِّسُ لمؤسَّسةِ بيتكوين أوكرانيا «ميخائيل تشوبانيان»؛ المذكورةِ أعلاه؛ بهدفِ تقديمِ تكنولوجيا blockchainفي القطاعِ المصرفيِّ للاستخدامِ التِّجاريِّ، وفي القطاعِ العامِّ لمكافحةِ الفسادِ.

من جهتِها؛ ذكرَت وسائلُ الإعلامِ الأوكرانيَّةُ أكثرَ من مرَّةٍ أنَّه تمَّ إنشاءُ «حكومةٍ إلكترونيَّةٍ» في البلادِ على الأرجحِ، حتَّى وقتٍ قريبٍ؛ كانت هذه الحكومةُ موجودةً على الورقِ فقط، وقد وعدت بيتفوري«BitFury» بأنَّ مثلَ هذه «الحكومةِ الإلكترونيَّة» سيتمُّ إنشاؤُها. وأنَّها ستفي بفعاليَّةٍ بالمهامِ الَّتي كانَت في السَّابقِ مجرَّدَ إعلانات.

كما أنَّ توفيرَ تقنيَّةِ سلسلةِ الكتلةِ «blockchain» لمزاداتِ الخصخصةِ تعدُّ من بينِ المهامِّ ذاتِ الأولويَّةِ، إضافةً إلى ذلك؛ سيتمُّ استخدامُ blockchain لوضعِ قراراتِ الحكومةِ، ومن الممكنِ أن يتطلَّبَ هذا إنشاءَ عملةٍ رقميَّةٍ رقمية رسميَّةٍ، يتحدَّثونَ اليومَ في «كييف» بجدِّيَّةٍ عن الحاجةِ إلى إدخالِ الغريفنا المشفَّرةِ «cryptogrivna»، وبمرورِ الوقتِ؛ سوفَ تحلُّ عملةُ الهريفنيا الغريفنا المشفَّرةِ محلَّ الأموالِ العاديَّةِ، ويعتقدُ كلٌّ من كييف الرَّسميَّةِ وبيتفوري «BitFury» أنَّه لا يمكنُ القضاءُ على الفسادِ والانتهاكاتِ الأُخرى في نظامِ الإدارةِ العامَّةِ إلَّا من خلالِ الانتقالِ الكاملِ إلى تداولِ الأموالِ غيرِ النَّقديَّةِ باستخدامِ النُّقودِ المشفَّرةِ، وقد تلقَّت هذه الفكرةُ بالفعلِ تصميماً على شكلِ مشروعِ «الاقتصادِ غيرِ النَّقديِّ»، الَّذي بدأه البنكُ الأهليُّ الأوكرانيُّ.

من المتوقَّعِ أنَّه بحلولِ عامِ ٢٠٢٠؛ ستكونُ أوكرانيا متقدِّمةً على بقيَّةِ أوروبَّا، بعد أن تحوَّلَت تماماً إلى الهريفنيا المشفَّرةِ، ولقد ذكرنا في أكثر من مرَّةٍ التَّهديداتِ الَّتي تطرأ على المجتمعِ في حالةِ الرَّفضِ التَّامِّ للنُّقودِ، بالمعنى المجازيِّ؛ يتمُّ بناءُ معسكرِ اعتقالٍ مصرفيٍّ إلكترونيٍّ، حيثُ من الممكنِ أن تتقدَّمَ أوكرانيا على الدُّولِ الاسكندنافيَّةِ، وقد تكونُ الأولى في مثلِ هذا المجتمعِ غيرِ النَّقديِّ.

اليابان: البيتكوين ليسَ أسوأ من الينّ

منذُ عامِ ٢٠٠٩؛ عندما تمَّ إطلاقُ مشروعِ العملةِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ من بيتكوين Bitcoin؛ كانت الخلافاتُ حولَ ماهيَّةِ هذه العملةِ الجديدةِ ومدى قانونيَّتها مستمرَّةً، وقد اشتركَت السُّلطاتُ النَّقديَّةُ لجميعِ دولِ العالمِ تقريباً في مناقشةِ هذه القضايا.

عموماً، لقد احتاجوا إلى تحديدِ موقفِهم العمليِّ من Bitcoinوالعملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ الأُخرى :(PDC) لحظرِ أو إضفاءِ الشَّرعيَّةِ على أو محاولةِ العثورِ على «مكانتِها البيئيَّةِ» الخاصَّةِ، والَّتي لا يجبُ أن تذهبَ العملاتُ الجديدةُ خارجَها.

في الواقع؛ كانت ردَّةُ الفعلِ الأولى والأكثرُ طبيعيَّةً للسُّلطاتِ النَّقديَّةِ هي إعلانَ أنَّ العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ غيرُ قانونيَّةٍ، وتنتهكُ احتكارَ البنوكِ المركزيَّةِ لإصدارِ الأموالِ الَّتي حدَّدَتها الدَّساتيرُ والقوانين.

ومع ذلك؛ تبيَّنَ أنَّ مثلَ هذه المحظوراتِ غيرُ فعَّالةٍ لسببٍ بسيطٍ؛ هو وجودُ عملاتٍ جديدةٍ في «عالمٍ موازٍ»، عملاتٍ لا يمكنُ الوصولُ إليها من قِبَلِ البنوكِ المركزيَّةِ ومختلفِ الجهاتِ التَّنظيميَّةِ الماليَّةِ، فلا عجبَ في أنَّها تُسمَّى «العملات المشفَّرة»، والعمليَّاتُ الَّتي يتمُّ إخفاؤها عن أعينِ السُّلطاتِ الرَّقابيَّةِ والإشرافيَّةِ، والمشاركونَ في العمليَّاتِ مشفَّرون بشكلٍ إضافيٍّ، ويظلُّون مجهولين.

مع هذا القربِ، لا تنتهكُ العملاتُ الرَّقميَّةُ الخاصَّةُ احتكارَ البنوكِ المركزيَّةِ في قضيَّةِ المالِ فقط، ولكنَّها تعقِّدُ أيضاً أنشطةَ سلطاتِ الضَّرائبِ الحكوميَّةِ، حيثُ تتوقَّفُ عن «رؤية» المعاملاتِ الَّتي تتمُّ باستخدامِ العملةِ الجديدةِ، والَّتي تخضعُ قانوناً لسلطةِ الدَّولةِ.

لذلك؛ بدأت السُّلطاتُ النَّقديَّةُ (إلى جانبِ السُّلطاتِ الضَّريبيَّةِ) في بعضِ البلدانِ في الابتعادِ عن الحظرِ الصَّارمِ فيما يتعلَّقُ بالعملاتِ (PDC)، أي الابتعاد عن سياسةِ «الحظر».

بينما كانت السِّياسةُ المعدَّلةُ تهدفُ بالفعلِ إلى إخراجِ العملاتِ الرَّقميَّةِ من تحتِ الأرضِ، وتحديدِ قواعدِ العملِ معها، ويمكنُ تسميةُ هذه الحالةِ بسياسةِ «التَّرويض»، ولكنَّ بعضَ البلدانِ ذهبَت إلى أبعدَ من ذلك.

قرَّرَت بعضُ السُّلطاتِ النَّقديَّة أنَّه إذا كانَ من الصَّعبِ أو المستحيلِ حظرُ أو تقييدُ حركةٍ جديدةٍ؛ فيجبُ أن تكونَ قيادتها وتوجيهها، حيثُ قرَّرت البنوكُ المركزيَّةُ لبعضِ البلدانِ أنَّها بحاجةٍ إلى إنشاءِ عملاتِها الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ «المستقلَّة»، ويمكن أن يسمَّى ذلك الخطُّ من السُّلوكِ بسياسةِ «القيادةِ».

بشكلٍ عامٍّ؛ يمكنُ ملاحظةُ أنَّ سياسةَ معظمِ البلدانِ فيما يتعلَّقُ بالعملاتِ (PDC) تتميَّزُ بارتباكِ السُّلطاتِ النَّقديَّةِ، والخجلِ في اتِّجاهاتٍ مختلفةٍ، وقراراتٍ غيرِ متناسقة.

في الواقع؛ لا يوجدُ اتِّفاقٌ على شرعيَّةِ النُّقودِ الرَّقميَّةِ في وسطِ مجتمعِ الخبراءِ وقادةِ الكتلةِ الماليَّةِ والاقتصاديَّةِ لحكوماتِ العديدِ من البلدان، بل توجدُ أيضًا آراءٌ متعارضةٌ تماماً.

وفقاً للخبراءِ؛ هناك حوالي ٦٠٠ نوعٍ من العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ في العالم، لكنَّ البيتكوين هي أهمُّها Bitcoin (MTC)، وقد بلغَ إجماليُّ عددِ قطعِ عملةِ بيتكوين في بدايةِ ٢٠١٧: ١٦ مليون.

استناداً إلى حقيقةِ أنَّ «عملةَ واحدةً» تعادلُ ألفَ دولار (متوسِّطُ السِّعرِ في العام الماضي)، اتَّضحَ أنَّ الحجمَ العالميَّ لهذه العملةِ يعادلُ ١٦ مليار دولار، حجمٌ مجهريٌّ مثيرٌ للسُّخريةِ على خلفيَّةِ الأحجامِ النَّقديَّةِ الفلكيَّةِ الصَّادرةِ عن البنوكِ المركزيَّةِ، (وذلك غيرُ الأموالِ غيرِ النَّقديَّةِ الصَّادرةِ عن البنوكِ التِّجاريَّة)، وهذا «الميكروب» المالُ الَّذي يسمَّى Bitcoin، يسبِّبُ مثلَ هذهِ الإثارةِ في عالمِ المالِ.

من المثيرِ أنَّ موضوعَ البيتكوين أصبحَ على جدولِ أعمالِ اجتماعاتِ البنوكِ المركزيَّةِ، والخزائنِ، وإداراتِ الضَّرائبِ، وصندوقِ النَّقدِ الدُّوليِّ، والمنتدى الاقتصاديِّ العالميِّ (دافوس)... إلخ، كلُّ هذا لسببٍ وجيهٍ؛ على ما يبدو، يمكنُ للميكروبِ المسمَّى Bitcoinأن يصيبَ عالمَ المالِ كلَّه، ما يسبِّبُ ردودَ فعلٍ مؤلمةً في هذا العالمِ، أو قد يؤدِّي حتَّى إلى قتلِ عالمِ المالِ التَّقليديِّ.

ووفقاً لبعضِ الخبراءِ؛ فقد كانَ هناكَ حدثٌ مهمٌّ في عالمِ النُّقودِ الرَّقميَّةِ في ١ نيسان، وذلك عندما تمَّ تمريرُ قانونِ العملةِ المشفَّرةِ من قِبَلِ البرلمانِ اليابانيِّ، وكان قد تمَّ تطويرُ مسوَّدةِ القانونِ من قِبَلِ المنظِّمِ الماليِّ اليابانيِّ (وكالة الخدمات الماليَّة FSA)، حيثُ تمَّ تقديمُ المسوَّدةِ إلى البرلمانِ في تشرين الأوَّلِ ٢٠١٧ من قِبَلِ حزبِ الأغلبيَّةِ؛ الحزبِ اللِّيبراليِّ الدِّيمقراطيِّ اليابانيِّ، مع حزب كوميتو.

في الواقع،كانَ جوهرُ القانونِ الجديدِ يتجلَّى في حصولِ البيتكوين والعملاتِ المشفَّرةِ الأُخرى على وضعِ الأموالِ العاديَّةِ المتداولةِ في الدَّولةِ إلى جانبِ وحدةِ العملةِ الوطنيَّةِ «الينّ»، وبالتَّالي يمكنُ استخدامُ العملاتِ المشفَّرةِ لدفعِ ثمنِ شراءٍ أو تأجيرِ السِّلعِ والخدمات.

بطبيعةِ الحالِ؛ لا يمكنُ استخدامُ العملاتِ الرَّقميَّةِ (PDC) إلَّا في شكلٍ غيرِ نقديٍّ من خلالِ أنظمةِ الدَّفعِ الإلكترونيَّةِ، رسميَّاً؛ تمَّ السَّماحُ باستخدامِ العملاتِ المشفَّرةِ كوسيلةٍ للدَّفعِ في آذار ٢٠١٧، وقد تمَّ على وجهِ الخصوصِ تحديدُ إجراءاتِ سعرِ البيتكوين مقابلَ الينّ، ولكن في الوقتِ نفسِه؛ تمَّ فرضُ ضريبةٍ بنسبةِ ٨ في المائة على عمليَّاتِ تبادلِ البيتكوين مقابلَ الينّ والعملاتِ القانونيَّةِ الأُخرى، وهكذا لم يُسمحْ للعملةِ المشفَّرةِ بأن تُسمَّى أموالاً كاملةً.

صحيحٌ أنَّ القانونَ الحاليَّ لا ينصُّ على الإلغاءِ الفوريِّ للضَّرائبِ، لأنَّه من الضَّروريِّ حلُّ الكثيرِ من المشاكلِ الفنِّيَّةِ المتعلِّقةِ بالضَّرائبِ والتَّحكُّمُ في المعاملاتِ الَّتي تتمُّ باستخدامِ البيتكوين.

من جهةٍ أُخرى؛ كانَ المجلسُ اليابانيُّ لمعاييرِ التَّدقيقِ يتحضَّرُ لإعدادِ مجموعةٍ كاملةٍ وموحَّدةٍ من القواعدِ المتعلِّقةِ بالعملةِ المشفَّرةِ (حدَّدَ لذلك ستَّة أشهر)، وبعد ذلك؛ يقترحُ الخبراءُ أن يبدأ العملُ الفعليُّ للقانون.

يمكنُ تسميةُ الخطِّ الحاليِّ لسلوكِ طوكيو فيما يتعلَّقُ بالعملاتِ المشفَّرةِ بسياسةِ «ترويضِ» العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ، حيثُ إنَّ استخدامَ العملاتِ المشفَّرةِ، وفقاً للقانونِ المعتمدِ، مشروطٌ بعددٍ من المتطلَّباتِ الصَّارمةِ إلى حدٍّ ما، وبالتَّالي ستكونُ هناكَ حاجةٌ إلى تراخيصَ للعمليَّاتِ باستخدامِ العملاتِ المشفَّرةِ، والَّتي يتعيَّنُ من خلالِها على الشَّركاتِ دفعُ مساهمةٍ قدرُها ٣٠٠ ألف دولار (في حالةِ رفضِ التَّرخيص، لن يتمَّ إرجاعُ الأموالِ).

يدَّعي الخبراءُ أنَّ نموذجَ التَّرخيصِ اليابانيِّ يشبهُ نظامَ BitLicense الَّذي قدَّمته ولايةُ نيويورك في عامِ ٢٠١٥، بالإضافةِ إلى ذلك؛ ستحتاجُ الشَّركاتُ الَّتي تعملُ مع العملاتِ الرَّقميَّةِ المشفَّرةِ إلى احتياطيَّاتٍ بمبلغٍ لا يقلُّ عن ١٠٠ ألف دولار، وأن تقدِّمَ تقاريرَ منتظمةً إلى المنظِّمين الماليِّين، وتخضعَ لمراجعةٍ خارجيَّةٍ في الخدمةِ الضَّريبيَّةِ.

من الجديرِ بالذِّكرِ أنَّه في اليابان في الوقتِ الحاضرِ؛ يمكنُ تسميةُ حجمِ استخدامِ العملاتِ الرَّقميَّةِ في اليابان حاليَّاً بالمجهريِّ، فقد بلغَ حجمُ التَّداولِ المحلِّيِّ للبيتكوين،

بالإضافةِ إلى الريبل والليتكوين وغيرِها من العملاتِ المشفَّرةِ في اليابان في عامِ ٢٠١٥ يقاربُ ١٨٥ مليار ينّ (١،٦٧ مليار دولار)، ولكن من المتوقَّعِ أن يرتفعَ إلى تريليون ينّ بحلولِ عامِ ٢٠٢٠، ومع ذلك، مُنحت هذه «الجراثيمُ» قانوناً خاصّاً في اليابان، وكان لاعتمادِه في ١ نيسان ردَّةُ فعلٍ حيويَّةٌ محليَّاً وعالميَّاً على حدٍّ سواء.

سارعَ العديدُ من الخبراءِ إلى الإعلانِ أنَّ اليابان تقودُ عمليَّةَ تعزيزِ العملاتِ الرَّقميَّةِ في العالمِ، ما دفعَ إلى الخلفيَّةِ بعضَ الدُّولِ الأُخرى الَّتي ادَّعَت هذا الدَّور.

بادئَ ذي بدء؛ الصِّين، في الواقعِ، حتَّى نهايةِ ٢٠١٧، كانت الصِّين تعدُّ «جوهرَ» عالمِ البيتكوين، وهذا على الرَّغمِ من حقيقةِ أنَّ السُّلطاتِ النَّقديَّةَ في الدَّولةِ المشارِ إليها الصينيَّةَ كانَت حذرةً للغايةِ بشأنِ البيتكوين، وامتنعَت عن إعطائِه وضعَ المال، وكانَ من المحظورِ للبنوكِ الصِّينيَّةِ تماماً العملُ مع Bitcoin، لكنَّ التَّبادلاتِ الصِّينيَّةَ تلقَّت مثلَ هذا الإذنِ، حيثُ تمَّ إنشاءُ بعضِ البورصاتِ خصِّيصاً للعمليَّاتِ باستخدامِ البيتكوين.

وفقاً لتحليلِ Chainanalysis، فقد نفَّذَت الصِّين ٤٢ ٪ من جميعِ معاملاتِ البيتكوين في العالمِ في النِّصفِ الأوَّلِ من عامِ ٢٠١٦، ومع ذلك لا يُنظرُ إلى عملةِ البيتكوين في الصِّين على أنَّها أموالٌ، ولكن كأداةٍ لتبادلِ المعاملاتِ (تقريبا نفس الأوراقِ الماليَّةِ أو المشتقَّاتِ الماليَّةِ، أو حتَّى كسلعةٍ مثل الحبوبِ أو النَّفط)، وميزتُهُ تكمنُ في أنَّه منتجٌ أكثرُ افتراضيَّةً، ...افتراضيَّةً أعلى من الأسهمِ والسَّنداتِ والأدواتِ الماليَّةِ الأُخرى المتداولةِ في البورصة، ولكن ليس للبيتكوين رابطٌ بالأصولِ الحقيقيَّةِ، هذا المالُ حرفيَّاً «من فراغ».

أصبحَ جهازُ كمبيوتر نوعاً من «المطبعةِ» للعملاتِ المشفَّرةِ، فقط عمليَّةُ الخلقِ تسمَّى التَّعدين، («التَّعدين»: إشارةٌ إلى تشبيهٍ مع استخراجِ الذَّهبِ من الأرض)، لذلك وبحلولِ منتصفِ هذا العقدِ، أصبحَت الصِّين المركزَ العالميَّ لتعدينِ البيتكوين (أكثر من نصفِ «التَّعدين» في العالم).

عموماً، كانت اليابان على الأرجحِ في قوائمِ الدُّولِ الَّتي لديها أنظمةُ تشفيرٍ أكثرُ صرامةً، وذلك لأنَّ ضريبةَ صرفِ العملاتِ الافتراضيَّةِ البالغةِ ٨ في المائة؛ منعَت بشكلٍ كبيرٍ الشَّركاتِ اليابانيَّةَ والمواطنين اليابانيِّين من استخدامِ هذه العملاتِ، وفي هذا السِّياق؛ تظهرُ الولاياتُ المتَّحدةُ وأستراليا وأيسلندا والصِّين أيضاً في قوائمِ الدُّولِ ذاتِ الأنظمةِ القاسيةِ،

أيسلندا، على سبيلِ المثالِ، لديها أشدُّ القيودِ والمحظوراتِ على عمليَّاتِ البيتكوين في أوروبَّا؛ حيثُ يحظرُ القانونُ الوطنيُّ للعملةِ الأجنبيَّةِ على المواطنين تبادلَ البيتكوين بالعملةِ الأجنبيَّةِ.

بطبيعةِ الحالِ؛ يُحظرُ في هذه الدُّولِ على البنوكِ إجراءُ معاملاتٍ بالعملاتِ الرَّقميَّةِ، وفي بعضِ الأحيانِ ترفضُ البنوكُ خدمةَ الشَّركاتِ الَّتي تعملُ مع البيتكوين (على ما يبدو؛ خوفًا من مشاركتِها في عمليَّاتِ «غسيلٍ» غيرِ قانونيَّةٍ).

لذلك، قامَت مجموعةٌ من أكبرِ البنوكِ في أستراليا في أيلول ٢٠١٥، بما في ذلك Westpac Banking Corporation و CBA، بإغلاقِ حساباتِ ما لا يقلُّ عن ١٧ شركةَ بيتكوين.

ومع ذلك؛ فإنَّ البلدانَ الَّتي فرضَت حظراً بنسبةِ ١٠٠ بالمائة على استخدامِ العملاتِ المشفَّرةِ لا تقعُ في هذه التَّصنيفاتِ، وتشملُ قائمةُ هذه الأنظمةِ «الدِّيكتاتوريَّةِ»: بوليفيا والإكوادور وبنجلاديش.

البلدانُ النَّاميةُ: العملاتُ المشفَّرةُ والخلاص

تنتشرُ العملاتُ المشفَّرةُ مثلَ حرائقِ الغاباتِ في جميعِ أنحاءِ العالمِ، حيثُ وصلَ هذا «الحريقُ الرَّقميُّ» إلى الدُّولِ الأكثرِ فقراً، علاوةً على ذلك، ووفقاً لبعضِ المؤشِّراتِ النِّسبيَّةِ لاستخدامِ البيتكوين والعملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ الأُخرى في الدُّولِ الفقيرةِ، فإنَّ بعضَ هذه الدُّولِ تتقدَّم على الدُّولِ الغربيَّةِ، فما سببُ ذلك؟

أوَّلاً: ينظرُ مواطنو البلدانِ الفقيرةِ إلى العملاتِ المشفَّرةِ كوسيلةٍ للهروبِ من الفقر.

ثانياً: تعدُّ العملاتُ المشفَّرةُ وسيلةً للحمايةِ من انخفاضِ قيمةِ العملاتِ الوطنيَّةِ، حيثُ إنَّ معدَّلاتِ التَّضخُّمِ وكذلك انخفاضَ قيمةِ العملاتِ الوطنيَّةِ في بعضِ الدُّولِ النَّاميةِ مرتفعةٌ بشكلٍ غيرِ مسبوقٍ.

كما يجبُ أن يؤخذَ في الاعتبارِ الاستعدادُ النَّفسيُّ والتِّقنيُّ لبعضِ البلدانِ الفقيرةِ لاستخدامِ العملاتِ الرَّقميَّةِ، ومن المفارقاتِ، كما يبدو، أنَّ تأخُّرَ بعضِ البلدانِ النَّاميةِ في مجالِ البنوكِ النَّقديَّةِ التَّقليديَّةِ أعطتها نقاطاً إضافيَّةً في تطويرِ الخدماتِ المصرفيَّةِ الرَّقميَّةِ.

هذا صحيحٌ بشكلٍ خاصٍّ في إفريقيا؛ هناك عددٌ قليلٌ جدّاً من فروعِ البنوكِ وأجهزةِ الصرَّافِ الآليِّ، وقد اعتادَ سكَّانُ هذه البلدانِ بالفعلِ على استخدامِ الهواتفِ المحمولةِ لإجراءِ المعاملاتِ الماليَّةِ: دفعِ الفواتير، والتَّسوُّق، وإدارةِ المدَّخراتِ، والحصول على النَّقد.

تشيرُ بياناتُ البنكِ الدُّوليِّ لعامِ ٢٠١٤ إلى أنَّ أقلَّ من ٢٩٪ من الأفارقةِ الَّذين تتراوحُ أعمارُهم بين ١٥ سنة وما فوق لديهم حسابٌ مصرفيٌّ تقليديٌّ، في الوقتِ نفسِه؛ فإنَّه في دولٍ مثلِ الغابون وكينيا والسُّودان؛ يصلُ انتشارُ حساباتِ الهاتفِ المحمولِ فيها إلى ٥٠٪.

قدَّرَ البنكُ الدُّوليُّ أنَّ ١٦٪ من مستخدمي الهواتفِ المحمولةِ في إفريقيا الاستوائيَّةِ يستخدمون هواتفَهم لأغراضٍ مصرفيَّةٍ، حيث إنَّه في عامِ ٢٠١٤ وحدَه؛ حوَّلَ المهاجرونَ الأفارقةُ حوالي ٦٧ مليارَ دولارٍ من أوروبَّا إلى القارَّةِ، نظراً لأنَّ عمولاتِ مزوِّدي خدمةِ التَّحويلِ عبرَ الهاتفِ المحمولِ أقلُّ بكثيرٍ من الخدماتِ التَّقليديَّةِ مثل Western Union، فقد

استخدمَ المهاجرون الخدمةَ المصرفيَّةَ عبرَ الهاتفِ المحمولِ بنشاطٍ، نعم، ترتبطُ الخدماتُ الحاليَّةُ المصرفيَّةُ عبرَ الهاتفِ المحمولِ بالنُّظمِ المصرفيَّةِ التَّقليديَّةِ، والَّتي بدورِها تَستخدمُ العملاتِ التَّقليديَّةِ، لكنَّ العالمَ على وشكِ الثَّورةِ بالفعل، عندما تظهرُ الخدماتُ المصرفيَّةُ عبرَ الهاتفِ المحمولِ القائمةُ على استخدامِ العملاتِ المشفَّرةِ.

يتَّضحُ أنَّ العديدَ من الدُّولِ النَّاميةِ أفضلُ استعداداً لذلك من الدُّولِ الغربيَّةِ الأُخرى، أمَّا بالنِّسبةِ إلى الحكوماتِ والبنوكِ المركزيَّةِ في هذه البلدان؛ فإنَّ موقفَها من النِّطاقِ المتزايدِ لاستخدامِ العملاتِ المشفَّرةِ مازالَ غامضاً (في مكانٍ ما؛ لا تبالي السُّلطاتُ بهذهِ الظَّاهرةِ، وفي مكانٍ ما؛ تشجِّعُ السُّلطاتُ العمليَّة، وتحاولُ توجيهَها في الاتِّجاهِ الصَّحيح).

تعدُّ دولةُ زيمبابوي الإفريقيَّةُ من الأمثلةِ الكلاسيكيَّةِ لاستخدامِ العملاتِ المشفَّرةِ للحمايةِ من التَّضخُّمِ، كونَها صاحبةَ الرَّقمِ القياسيِّ العالميِّ للتَّضخُّم، هذا ليسَ تضخُّماً، بل تضخُّماً مُفرطاً، وكانَت هناكَ عدَّةُ طوائفَ من العملةِ المحلِّيَّة (دولار زيمبابوي) في البلاد، ووصلَ الأمرُ إلى أنَّه تمَّ إصدارُ ورقةٍ نقديَّةٍ بقيمةٍ اسميَّةٍ ١٠٠ تريليون دولار زيمبابوي من قِبَلِ البنكِ الاحتياطيِّ للدَّولةِ، لكنَّ ذلك لم يساعدْ أيضاً، كانَت هناكَ فتراتٌ عندما انخفضَ الدُّولارُ الزِّيمبابويُّ عدَّةَ مرَّاتٍ في يومٍ واحدٍ فقط.

عموماً، اضطرَّت السُّلطاتُ إلى السَّماحِ أوَّلاً باستخدامٍ غيرِ محدودٍ للعملاتِ الأجنبيَّةِ في التَّداولِ المحلِّيِّ، وبشكلٍ شبهِ كاملٍ؛ تحوَّلَت الدَّولةُ إلى استخدامِ الدُّولارِ الأمريكيِّ (وفي أحجامٍ صغيرةٍ - الرَّاند الجنوب إفريقيّ).

في الآونةِ الأخيرةِ؛ حاولَت الحكومةُ والبنكُ المركزيُّ بطريقةٍ ما؛ استعادةَ التَّداولِ النَّقديِّ على أساسِ العملةِ الوطنيَّةِ، لذلك فقد وضعَ البنكُ الاحتياطيُّ قيوداً على سحبِ المبالغِ بالدُّولارِ واليورو والراند نقداً، وكذلك على تصديرِ الدُّولاراتِ الأمريكيَّةِ واليورو والراند من البلادِ.

مع التَّضخُّمِ المستمرِّ للعملةِ الوطنيَّةِ والأخبالتزامن مع القيودِ المفروضةِ على استخدامِ العملاتِ الأجنبيَّةِ؛ وجدَ السُّكَّانُ «ثغرةً» على شكلِ العملاتِ المشفَّرةِ، وأصبحت بورصةُ Golix هي مركزَ تداولِ البيتكوين والعملاتِ الرَّقميَّةِ الأُخرى، في زيمبابوي؛ ليسَ أمامَك خيارٌ يُذكرُ

فيما يمكنُك فعلُه مع مدّخراتِك المصرفيَّةِ، إلَّا أنَّ التَّبديلَ إلى عملاتِ البيتكوين أفضلُ من الأموالِ الَّتي تستخدمها.

من الجديرِ بالذِّكرِ أنَّه في هذا الموقعِ؛ تكونُ أسعارُ البيتكوين أعلى بكثيرٍ من تلكَ الَّتي تعملُ في معظمِ البلدانِ الأُخرى، لذا، عندما تمَّ الإعلانُ عن الاستقالةِ الرَّسميَّةِ للرَّئيس موغابي في ٢١ تشرين الثَّاني؛ قفزَت عملةُ البيتكوين في زيمبابوي إلى مستوىً قياسيٍّ بلغَ ١٤،٤٥٠ دولاراً، بينما كان سعرُها في الدُّولِ الغربيَّةِ يساوي ٨،٣٠٠ دولار.

كان فرقُ المراجحةِ بينَ سعرِ صرفِ Bitcoinفي زيمبابوي وأوروبَّا دائماً، ولكن وصلَ هناكَ إلى قيمةٍ قياسيَّةٍ تتجاوزُ ٦ آلاف دولار، ولذلكَ هرعَ عشَّاقُ المقامرةِ بالعملاتِ المشفَّرةِ إلى زيمبابوي لكسبِ المالِ من خلالِ المراجحةِ (الاختلافاتُ في أسعارِ البيتكوين).

أجبرَ ذلكَ الوضعُ البنكَ الاحتياطيَّ في زيمبابوي على الإدلاءِ ببيانٍ (في يومِ استقالةِ الرَّئيسِ موغابي) يُفيدُ بأنَّ «... بيتكوين غيرُ قانونيٍّ بالفعل، ولم ننتهِ بعدُ من تحليلِ مخاطرِ العملاتِ الرَّقميَّةِ لاقتصادنا»، ومع ذلك؛ لا يمتلكُ البنكُ المركزيُّ في زيمبابوي في الوقتِ الحاليِّ أيَّ أدواتٍ حقيقيَّةٍ، ليسَ فقط للحدِّ من العمليَّاتِ باستخدامِ البيتكوين، ولكن حتَّى لتتبُّعِ وتقييمِ مدى استخدامِ العملةِ المشفَّرةِ.

عموماً، فإنَّ سعرَ الصَّرفِ المذكورِ أعلاهُ هو حسبَ بورصةِ Golix الَّتي تعملُ مع العملاتِ غيرِ النَّقديَّةِ، ولكن لا تقومُ البورصةُ بعمليَّاتِ الصَّرفِ، ومع ذلك؛ يوجدُ في عاصمةِ زيمبابوي (هراري) مكاتبُ لتحويلِ البيتكوينِ إلى عملةٍ صعبةٍ نقداً.

بطبيعةِ الحالِ، إذا ذهبَ أحدُ سكَّانِ زيمبابوي إلى أوروبَّا؛ يمكنُه السَّفرُ مع عملاتِ البيتكوين الخاصَّةِ به مخبَّأةً في «محفظةٍ إلكترونيَّةٍ»، متجاوزاً القيودَ المفروضةَ على تصديرِ العملةِ، حيثُ يتمُّ استبدالُ «الرَّقمِ» بالعملةِ الصَّعبةِ، أو يتمُّ الدَّفعُ باستخدامِ البيتكوين في نقاطِ البيعِ هناكَ بالفعلِ دونَ قيودٍ (متاجر عبرَ الإنترنت بشكلٍ رئيسيٍّ، ولكن هناك أيضاً متاجر عاديَّة وحتَّى مطاعم وفنادق).

بالمناسبة، يمكنُ القولُ إنَّ حركةَ العملاتِ المشفَّرةِ تحدثُ في الاتِّجاهِ المعاكسِ أيضاً، فهؤلاءِ الأفارقةُ الَّذين يأتون للعملِ في أوروبَّا؛ يحوِّلون أجورَهم باليورو إلى عملاتِ بيتكوين، ومن ثمَّ إلى بلادِهم (أو أقاربهم)، حيثُ يحوِّلونَ «الرَّقمَ» إلى الدُّولارِ الأمريكيِّ أو العملةِ الصَّعبةِ الأُخرى.

إذا حكمنَا من خلالِ بعضِ التَّقديراتِ؛ فإنَّ نقاطَ تبادلِ العملةِ الرَّسميَّةِ إلى البيتكوين في الدُّولِ الأوروبيَّةِ لا تُستخدمُ بشكلٍ رئيسٍ من قِبَلِ السُّكَّانِ المحليِّين، ولكن من قِبَلِ «الضُّيوفِ»، بما في ذلكَ المهاجرين من إفريقيا.

في الإطارِ نفسِه؛ تواجهُ دولُ أمريكا اللَّاتينيَّة أيضاً مشكلاتِ التَّضخُّم، ويعطي ذلك زخماً لتزايدِ شعبيَّةِ البيتكوين والعملاتِ الرَّقميَّةِ الأُخرى في هذا الجزءِ من العالم، ويعتقدُ أنَّ أكبرَ تطوُّرٍ للعملاتِ المشفَّرةِ قد وصلَ إلى دولٍ مثلِ المكسيك وفنزويلا والأرجنتين والبرازيل، وقد اتَّضحَ أنَّ Bitcoin هو الحلُّ للعديدِ من المشاكلِ النَّاجمةِ عن التَّضخُّم للعديدِ من المواطنين، وحتَّى لتجاوزِ الضَّوابطِ الَّتي فرضتها الكياناتُ القانونيَّةُ على رأسِ المالِ، ففي البدايةِ؛ تحوَّلَ سكَّانُ أمريكا اللَّاتينيَّةِ إلى العملاتِ المشفَّرةِ كأداةٍ للحمايةِ من انخفاضِ قيمةِ العملاتِ الوطنيَّةِ، ومع ذلك؛ أصبحَ استخدامُ العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ اليومَ عادةً لدى المواطنين في تنفيذِ المدفوعاتِ المختلفةِ؛ خاصَّةً عبرَ الحدودِ.

من جهتِها؛ لا تقبلُ الشَّركاتُ الأمريكيَّةُ العملاقةُ (مثل Appleو Walmart) العملاتِ المحلِّيَّةَ لدولِ أمريكا اللَّاتينيَّةِ، ولكنَّها لا تمانعُ الدَّفعَ في العملاتِ المشفَّرةِ، بكلِّ الأحوالِ؛ هناكَ عددٌ قليلٌ من بطاقاتِ الائتمانِ الَّتي يمكنُ لمواطنيها استخدامُها عندَ السَّفرِ إلى الخارجِ في أمريكا اللَّاتينيَّةِ، وفي هذه الحالةِ؛ تأتي العملةُ المشفَّرةُ لمساعدتِهم.

في الواقع؛ فإنَّه في الولاياتِ المتَّحدةِ نفسِها؛ يمكنُ تحويلُ هذه العملاتِ إلى دولاراتٍ أمريكيَّةٍ نقديَّةٍ، حيثُ تعملُ الشَّركاتُ الأمريكيَّةُ العابرةُ للحدودِ الوطنيَّةِ (TNCs)في العديدِ من بلدانِ أمريكا اللَّاتينيَّةِ، حيث ويعملُ المواطنون الأمريكيُّون، ويُقاسُ عددُهم الإجماليُّ في المنطقةِ بعشراتِ الآلافِ من النَّاسِ، وقد اتَّضحَ أنَّ العديدَ منهم يحصلون على أموالِهم بالبيتكوين، والَّتي يتمُّ تحويلُها إلى الولاياتِ المتَّحدةِ، ومن ثمَّ إلى دولاراتٍ هناك.

بسببِ تشديدِ الرَّقابةِ على حركةِ رأسِ المالِ والعملةِ عبرَ الحدودِ في العديدِ من دولِ أمريكا اللَّاتينيَّةِ؛ بدأت بعضُ الشَّركاتِ الأمريكيَّةِ العاملةِ في المنطقةِ (على سبيلِ المثالِ؛ ماكدونالدز و KFC) تنظرُ بجدِّيَّةٍ في خياراتِ سحبِ الأرباحِ أو إجراءِ نوعٍ ما من مدفوعاتِ المعاملاتِ الدُّوليَّةِ باستخدامِ العملاتِ المشفَّرةِ، ومع ذلك؛ من الممكن أن يتمَّ تنفيذُ مثلِ هذه العمليَّاتِ بالفعل، وقد لا تُعلنُ الشَّركاتُ عن ذلك.

أمَّا بالنِّسبةِ إلى بلدانٍ مثل البرازيل والمكسيك؛ فإنَّ سُلطاتِها لم تحدِّدْ بعدُ موقفَها الواضحَ من العملاتِ الرَّقميَّةِ، وتشيرُ تصريحاتُهم حولَ موضوعِ الصِّياغةِ المعياريَّةِ السَّليمةِ، أي إنَّهم «يدرسون القضيَّة»، بينما لا يخفي الرَّئيسُ الأرجنتينيُّ الجديدُ ماوريسيو ماكري موقفَهُ المؤيِّدَ للعملاتِ الرَّقميَّةِ.

يُسمَّى ماوريسيو ماكري في الأرجنتين بـ «رئيس Facebook»بسببِ تواجدِه المستمرِّ على الإنترنت والشَّبكاتِ الاجتماعيَّةِ، كما أنَّه ومن خلالِ حسابِه الشَّخصيِّ على Facebook؛ يتحدَّثُ عن اجتماعِه مع أحدِ مستثمري BitPay (شركةٌ تنفِّذُ المدفوعاتِ بعملةِ بيتكوين وغيرها من العملاتِ المشفَّرةِ في جميعِ أنحاءِ العالم)، السِّير «ريتشارد برانسون»، واصفاً Bitcoin بأنَّه أحدُ أكثرِ مشاريعِ المليارديرِ إثارةً للاهتمامِ.

بالمناسبةِ؛ دخلَت شركةُ BitPay المذكورةُ (المسجَّلةُ في الولاياتِ المتَّحدةِ) في اتِّفاقيَّةِ تعاونٍ مع شركةِ Visaالشَّهيرةِ لدفعِ البطاقاتِ، وقد كانَت نتيجةُ هذا التَّعاونِ هي تجديدُ الدَّفعِ باستخدامِ بطاقةِ العملةِ المشفَّرةِ (Bitcoin)، والَّتي تمَّ الإعلانُ عنها بوساطةِ BitPay في أيَّار ٢٠١٧.

تستخدمُ البطاقةُ البنيةَ التَّحتيَّةَ لنظامِ الدَّفعِ العالميِّ «فيزا»، ويتمُّ تحويلُ العملاتِ المشفَّرةِ المستلمةِ على البطاقةِ إلى الدُّولارِ الأمريكيِّ واليورو والجنيه الإسترلينيِّ، وباستخدامِ هذه البطاقاتِ؛ يمكنُك إجراءُ عمليَّاتِ شراءٍ في أيِّ بلدٍ في العالم، وفي أيِّ منفذٍ يقبلُ العملاتِ المذكورةَ، وهكذا يجبُ أن تصبحَ البطاقةُ الجديدةُ، إذا جازَ التَّعبيرُ، «محوِّل» من عالمِ العملاتِ المشفَّرةِ إلى عالمِ العملاتِ المألوفةِ.

يُشارُ إلى أنَّ شركةَ BitPayقد أعلنَت عن إصدارِ بطاقاتِ «محوِّل» كهذه في ١٣١ دولة حولَ العالم، وقد اتَّضحَ أنَّها ستُخدم في غالبيَّةِ البلدانِ الفقيرةِ في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللَّاتينيَّةِ، وسوف تجذبهم أكثرَ إلى عالمِ العملاتِ المشفَّرةِ.

في السِّياقِ ذاتِه؛ جاءَت العديدُ من الرَّسائلِ حولَ موضوعِ «العملاتِ المشفَّرةِ في البلدان النَّامية» مؤخَّراً من فنزويلا، حيثُ يعلمُ الجميعُ أنَّ الوضعَ الاقتصاديَّ في هذا البلدِ اليومَ ربَّما يكونُ الأكثرَ صعوبةً (مقارنةً ببلدانِ أمريكا اللَّاتينيَّةِ الأُخرى): انخفضَ النَّاتجُ المحليُّ الإجماليُّ في العامِ الماضي بنسبةِ ١٢ ٪، وقد بلغَت البطالةُ في أيلول ٢٠١٧ حوالي ٣٠ ٪،

وقد نما التَّضخُّم بالفعل إلى تضخُّمٍ مفرطٍ: فقط في النِّصفِ الأوَّلِ من ٢٠١٧، وتجاوزت الزِّياداتُ في الأسعارِ ٧ مرَّاتٍ، ومن أجلِ البقاءِ في مثلِ هذه الظُّروفِ؛ غرقَ العديدُ من مواطني البلدِ في عالمِ العملاتِ المشفَّرةِ.

بدأ البعضُ في الكسبِ بسببِ معدَّلِ نموِّ البيتكوين والعملاتِ الرَّقميَّةِ الأُخرى، وتناولَ آخرون «التَّعدين»، ومن المعروفِ أنَّ التَّعدينَ اليومَ بعيدٌ عن البساطةِ، حيثُ تتطلَّبُ كلُّ عملةٍ رقميَّةٍ لاحقةٍ المزيدَ والمزيدَ من الوقتِ وعمليَّاتِ الكمبيوتر، وهذا بدوره يتطلَّبُ المزيدَ والمزيدَ من الكهرباء.

في فنزويلا؛ تعدُّ ظروفُ التَّعدين أكثرَ ملاءمةً نسبيَّاً من العديدِ من البلدانِ النَّامية، لأنَّ الطَّاقةَ الكهربائيَّةَ مدعومةٌ من الدَّولةِ، وبالتَّالي تبدو أسعارُ الكهرباءِ منخفضةً.

بطبيعةِ الحالِ، فقد أصبحَت فنزويلا واحدةً من مراكزِ التَّعدينِ الرَّائدةِ في العالم، حيثُ تُفيدُ وسائلُ الإعلامِ أنَّ هناكَ حوالي ١٠٠ ألف من عمَّال «التَّعدين» في البلاد، في الواقع؛ هناكَ الكثيرُ منهم، إلَّا أنَّهم يحاولون التَّخفِّي، لأنَّ وكالاتِ إنفاذِ القانونِ في البلادِ تلاحقُهم (الغرامات، ومصادرة أجهزة الكمبيوتر في بعض الأحيان)، ووفقاً للخبراء؛ يعدُّ تعدينُ العملاتِ المشفَّرةِ في فنزويلا نشاطاً تجاريَّاً متنقِّلاً، حيثُ يجبُ عليك تغييرُ «المكانِ» باستمرارٍ لتجنُّبِ مضايقةِ الشّرطةِ.

بطبيعةِ الحالِ؛ فإنَّ أولئك الَّذين يكسبون من بيعِ العملاتِ المشفَّرةِ يستخدمون المنصَّةَ المحلِّيَّةَ Cryptobuyerفي فنزويلا، حيث تقدَّر عددُ المعاملاتِ الَّتي مرَّت عبرَ الموقعِ بـ ٦ آلاف، وفي تشرين الأوَّل؛ وصلَ العددُ بالفعلِ إلى ٨ آلاف.

يتمُّ استخدامُ Bitcoinsللادِّخارِ والتَّسوياتِ ليسَ فقط من قِبَلِ المواطنين، ولكن أيضاً من قِبَلِ الشَّركاتِ، وقد شرحَ خورخي فارياس؛ رئيسُ Cryptobuyer، موضِّحاً الشَّعبيَّةَ المتزايدةَ للعملاتِ المشفَّرةِ: «إنَّها أيضاً عملةٌ مستقرَّةٌ للأعمالِ الخاصَّة».

كيف يتمُّ كسبُ المواطنين من التَّعدينِ أو تجارةِ التَّبادل؟ يتمُّ تحويلُ جزءٍ من العملةِ المشفَّرةِ محليَّاً مع الدَّفعِ اللَّاحقِ للسِّلعِ والخدماتِ في السُّوقِ المحلِّيَّةِ، ولكن هناكَ طريقةٌ شائعةٌ بشكلٍ متزايدٍ للحصولِ على العديدِ من السِّلعِ، من المنظِّفاتِ إلى الأدويةِ، ويتمُّ طلبُها من خلالِ متاجر على الإنترنت؛ تقبلُ العملةَ المشفَّرةَ، ومن ثمَّ تصلُ البضائعُ من الخارجِ.

في الواقع؛ من الملفتِ الإضاءةُ على تصريحِ الرَّئيسِ الفنزويليّ نيكولاس مادورو في ٣ كانون الأوَّل: «فنزويلا ستنشئ نظامَ عملاتٍ رقميَّةٍ للتَّغلُّبِ على الحصارِ الماليّ»، إلَّا أن التَّفاصيلَ حولَ مشروعِ العملةِ الرَّقميَّةِ الوطنيَّةِ لا تزالُ قليلةً، يؤكِّدُ بيانُ مادورو أنَّ العقوباتِ الَّتي فرضتها الإدارةُ الأمريكيَّةُ في آب ٢٠١٧ قد أثَّرَت سلباً على قدرةِ فنزويلا على تحويلِ الأموالِ من خلالِ البنوكِ الدُّوليَّةِ، وهكذا؛ فقد أعلنَ مادورو أيضاً عن إنشاءِ «مرصد Blockchain »، والَّذي سيصبحُ «الإطارَ المؤسَّسيَّ والسِّياسيَّ والقانونيَّ» لإطلاقِ العملةِ الفنزويليَّةِ المشفَّرة.

بدورِها؛ صرَّحَت وزارةُ الماليَّةِ «أنَّ الرَّئيسَ نيكولا مادورو قد أعلنَ المضيَّ في إنشاءِ نظامِ عملاتٍ رقميَّةٍ يسمَّى El Petro من أجلِ التَّقدُّمِ في النِّظامِ النَّقديِّ وهزيمةِ الحصارِ الماليّ».

تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ العملةَ المشفَّرةَ ضروريَّةٌ لإجراءِ المعاملاتِ الماليَّةِ والبحثِ عن طرقٍ جديدةٍ للتَّمويلِ، وتبدو أوَّلُ محاولةٍ للدَّولةِ لاستخدامِ العملةِ الرَّقميَّةِ كوسيلةٍ للحمايةِ من العقوباتِ الماليَّةِ للغرب، ومن الممكنِ أن تكونَ تجربةُ فنزويلا ذاتَ أهمِّيَّةٍ للبلدانِ الأُخرى الَّتي أصبحَت أيضاً (أو من المحتملِ أن تصبحَ) أهدافاً لهذهِ العقوبات.

فنزويلا: إطلاقُ العملةِ الرَّقميَّةِ إل بترو

فنزويلا: هل ستساعدُ العملةُ الرَّقميَّةُ البلدَ على البقاء؟:

يعاني الاقتصادُ الفنزويليُّ من ضائقةٍ شديدةٍ، والسَّببُ الرَّئيسُ لذلك هو الحربُ الَّتي تشنُّها الولاياتُ المتَّحدةُ ضدَّ هذا البلد، وعلى الرَّغمِ من أنَّ الحربَ ليسَت ساخنةً بعدُ (على الرَّغمِ من أنَّ الصُّقورَ في واشنطن دأبوا على ذلك)، لكنَّها اقتصاديَّةٌ، وفي هذا الصَّددِ؛ كانَ الإجراءُ الأخيرُ الَّذي قامَت به واشنطن في هذا الاتِّجاه في آب ٢٠١٧، وذلكَ من خلالِ الإعلانِ عن سلسلةٍ جديدةٍ من العقوباتِ الاقتصاديَّةِ، وقد تمَّ توسيعُ «القوائمِ السَّوداءِ» لأشخاصٍ من دائرةِ الرَّئيسِ الفنزويليِّ نيكولاس مادورو، الَّذين يشتبهُ في «انتهاكِهم للدِّيمقراطيَّةِ» في البلادِ (ما يعني حظرَ دخولِ هؤلاءِ الأشخاصِ إلى الولاياتِ المتَّحدةِ، وقد تمَّ تجميدُ أصولِهم في الولاياتِ المتَّحدة).

إضافةً إلى ذلك؛ تمَّ فرضُ حظرٍ على شراءِ سنداتِ الدَّينِ الحكوميَّةِ الفنزويليَّةِ، ليس فقط سنداتُ الخزانة، ولكن أيضاً سنداتُ الدَّين لشركةِ النَّفطِ الحكوميَّةِ «PDVSA».

في الواقع؛ لا يمكنُ بيعُ سنداتِ الدُّيونِ الفنزويليَّةِ الَّتي حصلَ عليها مستثمرون أمريكيُّون سابقاً في السُّوقِ الثَّانويَّةِ، ولا يمكنُ استخدامُها كضمانٍ... إلخ، هذا هو تقريباً نوعُ العقوبةِ الَّتي تهدِّدُ واشنطن بتطبيقِها على سنداتِ الدَّينِ الحكوميَّةِ الرُّوسيَّةِ.

تدركُ القيادةُ الفنزويليَّةُ جيِّدًا أنَّه في أيِّ وقتٍ يمكنُ أن تصبحَ العقوباتُ أكثرَ صرامةً، على وجهِ الخصوصِ، قد يتمُّ حظرُ جميعِ التَّسوياتِ التِّجاريَّةِ بالدُّولار.

أضعفَ الضَّغطُ الأمريكيُّ على فنزويلا بشكلٍ خطيرٍ اقتصادَ البلادِ، وعرقلَ تداولَ الأموالِ، ووفقاً لنتائجِ ١١ شهراً من عامِ ٢٠١٧؛ بلغَ مستوى التَّضخُّمِ المتراكمِ في فنزويلا ١٣٦٩٪، وبحلولِ نهايةِ العامِ، وفقاً للخبراءِ، فإنَّ الرَّقمَ سيرتفعُ إلى ٢٠٠٠ ٪، في الوقتِ نفسِه؛ هناكَ انخفاضٌ مستمرٌّ في قيمةِ العملةِ الوطنيَّةِ (بوليفار) مقابلَ الدُّولارِ الأمريكيِّ، وانتهى النَّقدُ العاديُّ في البلادِ تقريباً، حيثُ يصطفُّ النَّاسُ أمامَ أجهزةِ الصرَّافِ الآليِّ في أرتالٍ ضخمةٍ، لكنَّهم يحصلون بحدٍّ أقصى على ١٠ آلافِ بوليفار في اليومِ، وهذا يكفي لبضعةِ

أكوابٍ من القهوةِ، بالمناسبة، في عامِ ٢٠٠٧، قطعَت فنزويلا علاقاتِها مع صندوقِ النَّقدِ الدُّوليِّ، وتوقَّفَت عن تقديمِ إحصاءاتٍ ماليَّةٍ لهذه المنظَّمة.

لا يسعُ المرءَ إلَّا أن يخمِّنَ بعضَ المؤشِّراتِ الماليَّةِ للبلادِ اليومَ، حيثُ لا توجدُ بياناتٌ رسميَّةٌ حولَ الدَّينِ العامِّ، حيثُ يقدِّرُ المحلِّلون أنَّ إجماليَّ الدَّينِ العامِّ لفنزويلا يتراوحُ بينَ ١٠٠ و ١٥٠ مليار دولار.

ارتفعَت البطالةُ في البلادِ بشكلٍ حادٍّ، وأصبحَ معظمُ السُّكَّانِ تحتَ خطِّ الفقرِ، لذلك أصبحَت العملاتُ المشفَّرةُ منقذاً للحياةِ بالنِّسبةِ إلى الكثيرين في فنزويلا.

من جهتِها؛ تشتبهُ سلطاتُ الدَّولةِ بشدَّةٍ في العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ، وقد حاولت وتحاولُ مكافحةَ التَّعدينِ واستخدامِ العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّة، لكنَّ فعاليةَ الجهودِ في مثلِ هذا الصِّراعِ منخفضةٌ.

من جهةٍ أُخرى؛ قرَّرَ الرَّئيسُ مادورو اتِّخاذَ «خطوة: تحريك البيدق» بدلاً من محاربةِ العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ، قام بإنشاءِ عملةٍ رقميَّةٍ وطنيَّةٍ يمكنُ استخدامُها محليَّاً، وللمدفوعاتِ الدُّوليَّةِ (وبالتَّالي تجنَّبَ حظرَ واشنطن لمثلِ هذه العمليَّات)، وقد صرَّحَ مادورو أنَّ هذه ليسَت فكرتَه، فقد دفعَه هوغو تشافيز في الوقتِ المناسب.

من حيثُ المبدأ؛ تمَّ التَّعبيرُ عن فكرةِ إنشاءِ عملةٍ رقميَّةٍ وطنيَّةٍ أكثرَ من مرَّةٍ من قِبَلِ القادةِ وكبارِ المسؤولين في عددٍ من البلدانِ: بريطانيا العُظمى، اليابان، السُّويد، إستونيا، وحتَّى روسيا، صحيحٌ أنَّ العباراتِ من هذا النَّوعِ كانَت عامَّةً جدَّاً، لكنَّها أثارَت واستمرَّت في إثارةِ العديدِ من الأسئلةِ:

ما مدى شرعيَّةِ إدخالِ عملةٍ رقميَّةٍ جديدةٍ، إذا كانت الدَّساتيرُ والقوانينُ الأُخرى قد حدَّدَت بالفعلِ أنَّ العملاتِ الشَّرعيَّةَ هي الجنيه البريطانيُّ والينُّ اليابانيُّ والكرونا السُّويديَّة، وما إلى ذلك؟

أم أنَّ الأمرَ يتعلَّقُ بالعملاتِ القانونيَّةِ في شكلٍ غيرِ نقديٍّ، وكلُّ ذلكَ يعودُ إلى استخدامِ التِّقنيَّاتِ الرَّقميَّةِ الجديدةِ الَّتي تُحسنُ استخدامَ العملاتِ القانونيَّةِ في شكلٍ غيرِ نقديٍّ؟

لماذا تُسمَّى العملاتُ الرَّقميَّةُ الرَّسميَّةُ «العملات المشفَّرة»؟ هل لدى السُّلطاتِ النَّقديَّةِ في الدُّولِ الَّتي ستصدرُ العملاتِ الرَّقميَّةِ فكرةٌ عمَّن سوفَ يستخدمُ هذه العملاتِ وكيف؟ على

الأغلب؛ لا .... نذكرُ أنَّ العملةَ المشفَّرةَ بالمعنى الأصليِّ للكلمةِ تعني حمايةَ المستخدمِ من خلالِ التَّشفيرِ، ما يضمنُ عدمَ الكشفِ عن هويَّته.

بطبيعةِ الحالِ، وعلى خلفيَّةِ العديدِ من البياناتِ غيرِ الواضحةِ للغايةِ حولَ العملاتِ الرَّقميَّةِ الوطنيَّةِ في بلدانٍ مختلفةٍ؛ تبدو مقترحاتُ رئيسِ فنزويلا مادورو أكثرَ تحديداً.

في أوائلِ ديسمبر ٢٠١٧؛ أعلنَ نيكولاس مادورو أنَّه سيتمُّ تداولُ العملةِ الرَّقميَّةِ الوطنيَّةِ El Petroفي العامِ المقبلِ في فنزويلا، وقد تمَّ تصميمُها لضمانِ الانتعاشِ الاقتصاديِّ للبلادِ، وحمايةِ البلادِ من الحصارِ الماليِّ، كما أنَّها ستصبحُ «مورداً فعَّالاً لمكافحةِ الدُّولارِ المضاربِ»، ثمَّ قالَ إنَّ احتياطيَّاتِ البلادِ الحاليَّةَ من النَّفطِ والذَّهبِ والماس؛ ستدعمُ العملةَ الرَّقميَّةَ الجديدةَ، في الواقعِ؛ أقنعَ أداءُ مادورو الكثيرينَ من حيثُ إنَّ الدَّولةَ تمتلكُ كلَّ ما هو ضروريٌّ وكافٍ لإنشاءِ عملةٍ وطنيَّةٍ قويَّة.

بعدَ كلِّ شيءٍ؛ تحتلُّ فنزويلا المرتبةَ الأولى في العالمِ من حيثُ احتياطيَّاتُ «الذَّهبِ الأسودِ»؛ في عامِ ٢٠١٤؛ بلغَت احتياطيَّاتُ النَّفطِ في فنزويلا ٤٦،٦ مليار طن، أو ١٧،٥٪ من الاحتياطيَّاتِ العالميَّةِ، وحلَّت المملكةُ العربيَّةُ السُّعوديَّةُ في المرتبةِ الثَّانيةِ مع احتياطيَّاتِ ٣٦،٧ مليار طن، أو ١٥،٧٪ من احتياطيَّاتِ العالم، ويمكنُك أيضاً إضافةُ أنَّ أكبرَ حصَّةِ نفطٍ للفردِ في فنزويلا هي من بينِ ٦-٧ أماكن في العالم، من حيثُ القيمةُ، بالأسعارِ الحاليَّةِ للذَّهبِ الأسودِ؛ فإنَّ حصَّةَ كلِّ مقيمٍ في فنزويلا تبلغُ مليون دولار.

مع هذه الثَّروةِ الهائلةِ؛ تبدو المحنةُ الحاليَّةُ للبلادِ أكثرَ من غريبةٍ ومتناقضة، لذلك يجبُ أن تصبحَ العملةُ المشفَّرةُ El Petro، كما تصوَّرَها الرَّئيسُ، الأداةَ الَّتي ستسمحُ لفنزويلا بالتَّغلُّبِ على حالتِها غيرِ الطَّبيعيَّةِ الحاليَّةِ.

أُعلِنَت بعضُ تفاصيلِ مشروعِ البيترو في ١٠ ديسمبر خلالَ خطابِ مادورو على شاشةِ التِّلفزيون، حيثُ أعلنَ عن إنشاءِ المديريَّةِ العامَّةِ للعملةِ المشفَّرةِ، الَّتي ستكلَّفُ بمهامٍّ تنظيمِ وترويجِ عملةِ El Petro، وسيرأسُ جهازَ الدَّولةِ الجديد عضوُ الجمعيَّةِ التَّأسيسيَّةِ كارلوس فارغاس، في ١١ كانون الأوَّل؛ تمَّ إنشاءُ قسمِ blockchainفي فنزويلا، وفي ٢٨ كانون الأوَّل؛ أعلنَ رئيسُ البلادِ بعضَ التَّفاصيلِ المهمَّةِ للمشروع:

أوّلاً: قال نيكولاس مادورو إنَّه سيتمُّ تزويدُ العملةِ المشفَّرةِ El Petro بـ ٥ مليارات برميل من النَّفطِ الموجودِ في «أحشاءِ» البلاد، نحنُ نتحدَّثُ عن النَّفطِ في أوريو نوكو، كما وعدَ مادورو بأنَّه سيخصِّصُ في المستقبلِ قطعَ ذهبٍ وماس لدعمِ إل بتروÁ.

ثانياً: كشفَ في الواقعِ عن القوَّةِ الشِّرائيَّةِ للعملةِ المشفَّرةِ، لن يتمَّ ربطُ El Petro بالدُّولارِ الأمريكيِّ ولا بالبيتكوين ولا بالذَّهب، ولكن ستكونُ وحدةً نقديَّةً مرتبطةً بـ «الذَّهبِ الأسود»، أي عملةً نفطيَّةً، أفادَ الرَّئيسُ أنَّ كلَّ برميلِ نفطٍ يتمُّ إنتاجُه في مكانِ الولادةِ سيكونُ مساوياً لـ «إل بترو» واحد، في حقيقةِ أنَّ العملةَ الجديدةَ ستكونُ نفطيَّةً كما يتجلَّى ذلك في اسمِها؛ «إل بترو»: مشتقٌّ من البترولِ (النَّفط).

بطبيعةِ الحالِ؛ كانَت هذه المبادراتُ مُصاغةً في شكلِ مرسومٍ رئاسيٍّ تمَّ التَّوقيعُ عليه يومَ الخميس (٢٨ كانون الأوَّل) من قِبَلِ نيكولاس مادورو، وقد وُصِفَ توقيعُ الوثيقةِ بأنَّه «ثورةٌ ماليَّةٌ»، بالفعلِ يعدُّ هذا الحدثُ غيرَ عاديَّاً حقَّاً، من جهةٍ أُخرى؛ ظهرَ بالفعلِ عددٌ من المنشوراتِ الَّتي تمَّ فيها التَّعليقُ على مرسومِ مادورو وتقييمُ آفاقِ العملةِ الرَّقميَّةِ المشفَّرةِ، بينما لا يزالُ هناكَ الكثيرُ من الأسئلةِ، ولا يزالُ من غيرِ الواضحِ سببُ تسميةِ العملةِ بـ «التَّشفير»، فإذا كانَ من المخطَّطِ استخدامُ El Petro في التَّداولِ المحلِّيِّ؛ فسيكونُ من الضَّروريِّ توضيحُ كيفَ ستتعايشُ هذه العملةُ مع الوحدةِ النَّقديَّةِ الرَّسميَّةِ بوليفار، بالإضافةِ إلى ذلك؛ لا يُمكن لـ El Petro أن تكونَ عملةً مشفَّرةً بأيِّ شكلٍ من الأشكالِ عندَ التَّداولِ المحلِّيِّ، وإلَّا سيكونُ هناكَ تداولُ أموالِ الظِّلِّ، ما سيخلقُ صداعاً خطيراً للسُّلطاتِ.

عموماً، إنَّ استخدامَ El Petro كعملةٍ مشفَّرةٍ وأداةٍ للمدفوعاتِ الدُّوليَّةِ؛ أمرٌ ممكنٌ وضروريٌّ، حيثُ يمكنُ للعملةِ المشفَّرةِ تحييدُ العقوباتِ الاقتصاديَّةِ والماليَّةِ الأمريكيَّةِ فقط، ولكن من المستحيلِ الاستخدامُ المتزامنُ لـ El Petro في التَّداولِ المحلِّيِّ وفي الحساباتِ الدُّوليَّة.

القضيَّةُ الأساسيَّةُ الأُخرى هي الأمنُ المعلنُ للعملةِ الجديدةِ، وهنا يبدو ضمانُ El Petro باحتياطيَّاتِ النَّفطِ مفيداً بالمقارنةِ مع عملةِ البيتكوين وغيرِها من العملاتِ المشفَّرةِ الخاصَّةِ الَّتي ليسَ لديها أيُّ ضمانٍ، لأنَّ تلكَ العملاتِ أداةٌ كلاسيكيَّةٌ للمضاربةِ الماليَّةِ، يعلمُ الجميعُ عن هذا النَّقصِ في العملاتِ المشفَّرةِ، فَلِكَيّ تصبحَ «العملةُ مالاً»؛ فهي بحاجةٍ إلى أمن.

في الواقعِ؛ جرَت محاولاتٌ عديدةٌ لإنشاءِ أموالٍ رقميَّةٍ مضمونةٍ، في أغلبِ الأحيانِ تمَّ الإعلانُ عن الذَّهبِ كضمانٍ، لا يوجد حتَّى الآنَ عملاتٌ ذهبيَّةٌ مشفَّرةٌ حقيقيَّةٌ و (GCC)، ولكن لماذا؟ لأنَّ عدداً من مشاريعِ (GCC) هي مشاريعُ «خداعٍ» احتياليَّةٌ كاملةٌ، وقد شكَّلَت مشاريعُ (GCC) الأُخرى تهديداً خطيراً لتلك العملاتِ المشفَّرةِ الَّتي تمَّ إنشاؤها في الأصلِ كأدواتٍ للمضاربةِ، وقد تمَّ تدميرُ مشاريعِ (GCC) هذه، ويستمرُّ تدميرُها في مهدِها من قِبَلِ المنافسين.

لكن ربَّما إمداداتُ النَّفطِ الَّتي يضمنُها مرسومٌ رئاسيٌّ يمكنُ أن تضعَها في المدارِ؛ ليسَ فقط كأداةٍ أُخرى للمضاربةِ، ولكن كأموالٍ حقيقيَّةٍ في شكلٍ رقميٍّ؟ للأسف، هناكَ أسئلةٌ وشكوكٌ.

في الواقعِ؛ لم يكنْ هناكَ سابقةٌ لتزويدِ الأموالِ باحتياطيَّاتٍ من المواردِ الطَّبيعيَّةِ الموجودةِ في أحشاءِ الأرضِ في تاريخِ البشريَّةِ، بعدَ كلِّ شيءٍ؛ ليسَ المهمُّ فقط إعلانَ أمنِ وحدةٍ نقديَّةٍ مع نوعٍ من الموارِدِ، وإنَّما من المهمِّ وجودُ شيءٍ من الضَّمانِ لتحويلِ الأموالِ إلى هذا الموردِ بالذَّات.

من جهةٍ؛ يمكنُ العودةُ إلى تجربةِ سنداتِ الخزانةِ الَّتي كانت متداولةً في اتِّحادِ الجمهوريَّاتِ الاشتراكيَّةِ السُّوفياتيَّةِ (العلاماتُ الصَّغيرة: ١، ٣ ٥ روبل) والأوراقِ النَّقديَّةِ (هذه الأخيرةُ لديها فئاتٌ أعلى: ١٠، ٢٥، ٥٠ و ١٠٠ روبل)، حيثُ تمَّ التَّصريحُ في البدايةِ أنَّه: «يتمُّ توفيرُ تذاكرِ الخزانةِ لجميعِ ممتلكاتِ الاتِّحادِ السُّوفييتيِّ».

وفي التَّصريحِ التَّالي: «يتمُّ توفيرُ السَّنداتِ (تحويلُ السَّنداتِ إلى ذهب ...) بالذَّهبِ والمعادنِ الثَّمينةِ وغيرِها من أصولِ بنكِ الدَّولةِ»، ولكن لم يلتفتْ أيٌّ من الشَّعبِ السُّوفييتيِّ بشكلٍ خاصٍّ إلى هذه السَّنداتِ، حيثُ كانَ الغرضُ الحقيقيُّ للمالِ في الحياةِ هو كتلةُ البضائعِ المتداولةِ في تجارةِ التَّجزئةِ، في السِّلعِ، وليس في الذَّهبِ أو الفضّةِ، تمَّ تحويلُ الرُّوبل السُّوفييتيِّ، بصراحةٍ: كانت هناكَ أوقاتٌ تسبَّب فيها هذا التَّحويلُ في حدوثِ مشاكل بسببِ نقصِ السِّلَعِ والخدماتِ الَّتي يحتاجُها النَّاسُ.

بطبيعةِ الحالِ، يمكنُ أن نرى حالةً أُخرى فريدةً ووحيدةً لضمانِ الوحدةِ النَّقديَّةِ بالمواردِ الطَّبيعيَّةِ، وذلك يعودُ إلى القرنِ الثَّامنَ عشرَ، يتعلَّقُ الأمرُ بفرنسا الَّتي حدثَت فيها ثورةٌ برجوازيَّةٌ، ففي عامِ ١٧٩٠؛ أصدرَت الحكومةُ المؤقَّتةُ النُّقودَ الورقيَّةَ، والَّتي كانت تُسمَّى المخصَّصاتِ، والَّتي تمَّ ضمانُها بالأراضي (الأراضي الملكيَّةِ والكنسيَّة)، ولكن سرعانَ ما

انخفضَت قيمةُ تلك (الوحداتِ النَّقديَّة) الاعتماداتِ، وفي عامِ ١٧٩٦؛ تمَّت إضافةُ نوعٍ آخرَ من النُّقودِ الورقيَّةِ؛ «التَّفويضاتُ الإقليميَّةُ»، والَّتي تمَّ ضمانُها أيضاً بالأراضي والعقاراتِ الأُخرى المصادرةِ خلالَ الثَّورةِ.

في وقتٍ قصيرٍ؛ سقطَت جميعُ الأراضي والعقاراتِ في أيدي المضاربين، واستهلكت التَّفويضاتُ، وكذلك الاعتماداتُ، ولكن معَ وصولِ نابليون بونابرت إلى السُّلطةِ؛ تمَّ إلغاؤها.

ما الَّذي أحصلُ عليه؟ من غيرِ المحتملِ أن تتمكَّنَ السُّلطاتُ الفنزويليَّةُ من إطلاقِ عملةِ El Petroالمعلنةِ في المدارِ إلَّا من خلالِ ربطِها بالنَّفطِ.

لا حاجةَ للذَّهابِ إلى الجدَّةِ لتقولَ كيف ينتهي كلُّ شيءٍ: البيعُ السَّريعُ لاحتياطيَّاتِ النَّفطِ الفنزويليِّ، كما هو الحالُ منذُ عدَّةِ سنواتٍ؛ حينَ استولى المضاربون الَّذين كانت لهم سمعةٌ ممتازةٌ في الثَّورةِ الفرنسيَّةِ الكُبرى على ممتلكاتِ الإقطاعيِّين الفرنسيِّين والكنيسة، لكنَّنا لا نعتقدُ أنَّ قيادةَ فنزويلا ستصلُ إلى اعتمادِ قرارٍ مجنونٍ بشأنِ التَّحويلِ الحرِّ لعملةِ El Petro إلى احتياطيَّاتِ «الذَّهبِ الأسود».

ولكن لماذا لا تقومُ فنزويلا باستخدامِ العملةِ المشفَّرةِ في المدفوعاتِ الدُّوليَّةِ؟ يمكنُ لتلك الخطوةِ أن تصبحَ أداةً لمواجهةِ العقوباتِ الاقتصاديَّةِ والماليَّةِ الأمريكيَّةِ ضدَّ دولةٍ ذاتِ سيادة....والسُّؤالُ هنا: ما هو المطلوبُ لذلك؟

أوَّلاً: هناكَ حاجةٌ إلى إجراءاتٍ محترفةٍ ومسؤولةٍ للغايةِ من جانبِ فنزويلا، حيثُ تحتاجُ قيادةُ الدَّولةِ إلى التَّفهُّمِ أنَّ مثلَ هذه العملةِ لا يجبُ استخدامُها محليَّاً، وأنَّه يجبُ أن تكونَ «مشفَّرةً»، أي محميَّةً من المراقبين الخارجيِّين.

ثانياً: نحتاجُ إلى اتِّفاقيَّاتٍ خاصَّةٍ حولَ استخدامِ العملةِ الرَّقميَّةِ مع الشُّركاءِ التِّجاريِّين الفنزويليِّين، ويفضَّلُ أن يكونَ ذلكَ على أساسِ الاتِّفاقيَّاتِ بينَ الدُّولِ، نعتقدُ أنَّه من المرجَّحِ أن يتمَّ التَّوصُّلُ إلى مثلِ هذه الاتِّفاقاتِ مع تلك البلدانِ الَّتي تخضعُ أيضاً للعقوباتِ الاقتصاديَّةِ، بادئَ ذي بدء: روسيا وإيران.

يمكنُ إبرامُ اتِّفاقيَّةِ تسويةِ مقاصَّةٍ على أساسِ عملاتِهم المشفَّرةِ (لتكن El Petro)، ويمكنُ أن يصبحَ الذَّهبُ وسيلةً لتغطيةِ رصيدِ المقاصَّةِ، ولا يلزمُ ربطُ مثلِ هذه العملةِ المشفَّرةِ باحتياطيَّاتِ «الذَّهبِ الأسود» للدُّولِ المشاركةِ في الاتِّفاقيَّةِ، لا نستبعدُ أن تكونَ تجربةُ فنزويلا مفيدةً لروسيا.

البترو: مشروعُ علاقاتٍ عامَّةٍ
أم سلاحٌ ضدَّ العقوباتِ الاقتصاديَّةِ؟

لقد مرَّت فنزويلا بأوقاتٍ عصيبةٍ لبعضِ الوقتِ، فقد كانَت ذاتَ مرَّةٍ دولةً مزدهرةً، على سبيلِ المثالِ؛ احتلَّت المرتبةَ الرَّابعةَ في العالمِ من حيثُ نصيبُ الفردِ من النَّاتجِ المحليِّ الإجماليِّ في عامِ ١٩٥٠، ولم تكنْ بعيدةً آنذاك عن تصنيفِ الولاياتِ المتَّحدة، وقد كانَ سببُ ازدهارِها في ذلكَ الوقتِ بسيطاً:

أوَّلاً: أنَّها لم تشاركْ في الحربِ العالميَّة.

ثانياً: أنَّها تمتلكُ أكبرَ حقولِ النَّفطِ في العالم، وقامَت بإنتاجِ وتصديرِ «الذَّهبِ الأسودِ» على نطاقٍ واسعٍ.

لكن؛ ما الَّذي تغيَّر؟ من حيثُ احتياطيَّاتُ النَّفط؛ لا تزالُ فنزويلا تحتلُّ المرتبةَ الأولى في العالم، بأكثر من ١٧ ٪ من الاحتياطيَّاتِ المؤكَّدةِ في العالم، وتفوقُ تلك الاحتيَّاطاتُ ما تملكُه المملكةُ العربيَّةُ السُّعوديَّة، الَّتي تبلغُ احتياطيَّاتُها حوالي ١٥ ٪، إذن ما هو سببُ «الانهيارِ» الاقتصاديِّ في فنزويلا؟ كما ذكرنا سابقاً؛ حقَّقت فنزويلا معجزةً اقتصاديَّةً، ولكن في الواقعِ إنَّ الوضعَ الرَّاهنَ في فنزويلا يعودُ إلى الحربِ الاقتصاديَّةِ والإعلاميَّةِ والنَّفسيَّةِ والدِّبلوماسيَّةِ الَّتي تشنُّها الولاياتُ المتَّحدةُ ضدَّ هذا البلدِ الواقعِ في أمريكا اللَّاتينيَّة.

كانت إحدى المظاهرِ اللَّافتةِ للحربِ الاقتصاديَّةِ ضدَّ فنزويلا متمثلةً بمرسومِ الرَّئيسِ الأمريكيِّ دونالد ترامب؛ الَّذي وقَّعَ في آب ٢٠١٧ بشأن فرض عقوباتٍ اقتصاديَّةٍ ضدَّ كاراكاس، حيثُ إنَّ أهمَّ شيءٍ في المرسومِ المذكورِ هو حظرُ شراءِ سنداتِ الدُّيونِ السِّياديَّةِ الفنزويليَّة، وذلك يزيدُ بشكلٍ كبيرٍ من خطرِ تخلُّفِ الدَّولةِ عن سدادِ الدُّيونِ السِّياديَّةِ، ولا يُستبعدُ فرضُ عقوباتٍ جديدةٍ، بما في ذلك عرقلةُ عمليَّاتِ التَّسويةِ الدُّوليَّةِ وتجميدُ الأصولِ الأجنبيَّةِ الفنزويليَّةِ، ويبدو ذلك مشابهاً إلى حدٍّ بعيدٍ الخوارزميَّاتِ المستخدمةَ في الحربِ الاقتصاديَّةِ ضدَّ إيران، وأيضاً ضدَّ روسيا.

في انتظارِ هذه الهجماتِ من الجارةِ الشَّماليَّةِ؛ أعلنَ الرَّئيسُ الفنزويليُّ نيكولاس مادورو في بدايةِ العامِ الماضي أنَّ البلادَ ستقاومُ العقوباتِ الاقتصاديَّةَ الأمريكيَّةَ باستخدامِ أداةٍ مثل العملةِ المشفَّرة، لكنَّه لم يكن يقصدُ استخدامَ العملاتِ المشفَّرة الموجودةِ بالفعلِ (أوَّلاً وقبلَ كلِّ شيءٍ: Bitcoin)، فالرَّئيسُ ينظرُ بشكلٍ سلبيٍّ إلى تلكَ العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ، ومع ذلك؛ ينبغي الاعترافُ بأنَّه لم يتَّخذْ تدابيرَ حاسمةً للقضاءِ عليها، حيثُ إنَّه - وفقاً لبعضِ التَّقديراتِ - يقومُ مليون شخصٍ بتعدينِ البيتكوين وغيرِها من العملات المشفَّرةِ الخاصَّةِ في فنزويلا (حوالي ٣ ٪ من سكَّانِ البلاد)، ويوفِّرُ هذا التَّعدينُ الأموالَ لضمانِ حياةِ عدَّةِ ملايين من سكَّانِ البلاد، حيثُ لا يملكُ المواطنونَ مصادرَ دخلٍ بديلةٍ، لذلك يضطرُّ الرَّئيسُ لتحمُّلِ هذا العملِ الرَّقميِّ «الظِّلِّ».

لذا؛ اقترحَ مادورو إنشاءَ عملةٍ رقميَّةٍ رسميَّةٍ جديدةٍ، والَّتي ستحلُّ بطبيعةِ الحالِ جميعَ العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّة، وقد أثبتَ مادورو أنَّه لا يرمي كلماتِه في «الهواء»، فقد تمَّ إنشاءُ المديريَّةِ العامَّةِ الفنزويليَّةِ للعملاتِ المشفَّرة، وفي أوائلِ كانون الأوَّل ٢٠١٧؛ أدلى الرَّئيسُ ببيانٍ آخرَ رفيعِ المستوى حولَ العملةِ المشفَّرةِ، حيث صرَّحَ الرئيس أنَّ الإفراجَ عن العملةِ الرَّقميَّةِ الرَّسميَّةِ سيبدأ العامَ المقبلَ، وأنَّه سيتمُّ تأمينُ العملةِ بضمانِ النَّفطِ والذَّهبِ والماس.

ومع بدايةِ ٢٠١٨؛ نرى آخرَ سلسلةِ أخبارٍ تتعلَّقُ بمشروعِ عملةِ El Petro، حيثُ صرَّحَ مادورو في ٩ كانون الثَّاني: «أمرتُ بانبعاثِ ١٠٠ مليون وحدة بترو مدعومةٍ بثرواتِ فنزويلا كلِّها، حيثُ سيكلِّفُ كلُّ بترو ما يصلُ إلى برميلٍ واحدٍ من النَّفطِ الفنزويليِّ (حوالي ٦٠ دولاراً»، وسيتمُّ إطلاقُ بترو تحتَ ضمانِ مواردِ حقلِ النَّفطِ رقم ١ من كتلةِ أياكوتشو في حزامِ أورينوكو، وقال نيكولاس مادورو أيضاً إنَّ مكاتبَ الصَّرفِ الافتراضيَّةَ ستُجري التَّبادلاتِ والتَّداولَ بالعملةِ الافتراضيَّةِ الوطنيَّةِ، وأضافَ: «نحنُ في المقدِّمةِ وعلى المستوى الماليِّ».

في اليومِ التَّالي؛ صوَّتَ نوَّابُ الجمعيَّةِ الوطنيَّةِ الفنزويليَّةِ بالإجماعِ ضدَّ قضيَّةِ العملةِ المشفَّرةِ الوطنيَّةِ «المدعومةِ بالنَّفط» El Petro، ووفقاً للبرلمانيِّين؛ فإنَّ إصدارَ العملةِ المشفَّرةِ الَّتي يروِّجُ لها الرَّئيسُ مادورو غيرُ قانونيٍّ وينتهكُ دستورَ البلاد، ومع ذلك تجاهلَ رئيسُ الدَّولةِ قرارَ مجلسِ النُّوَّابِ، كما أشارَ منشورُ «برينسا لاتينا» فقد حثَّ الرَّئيسُ نيكولاس مادورو السُّكَّانَ على «المقاطعةِ النَّشطةِ» لقرارِ البرلمان، يمكنُك التَّأكُّدُ من أنَّ الجمعيَّةَ الوطنيَّةَ ستواصلُ محاولةَ إدخالِ العصيِّ في عجلاتِ مشروعِ El Petro.

لقد تمَّ استبعادُ البرلمانِ الفنزويليِّ العامَ الماضي عمليَّاً من نظامِ صنعِ القرارِ في البلاد، وتمَّ نقلُ مهامِه بالكاملِ إلى الجمعيَّةِ التَّأسيسيَّةِ الوطنيَّةِ المؤيِّدةِ للرِّئاسةِ (NUS)، الَّتي تولَّت السُّلطةَ التَّشريعيَّةَ بأكملها، حاليَّاً؛ تقومُ NUSبإعدادِ تعديلاتٍ على الدُّستورِ، والَّتي، كما يقولُ الخبراءُ، يمكنُ أن تؤدِّي إلى شرعنةِ عملةِ El Petro

في الوقتِ الحاليِّ؛ هناكَ العديدُ من الأسئلةِ المتعلِّقةِ بالعملةِ الجديدةِ، بادئَ ذي بدء، ليس من الواضحِ لماذا تطلقُ عليها السُّلطاتُ الفنزويليَّةُ العملةَ المشفَّرةَ، فإذا كانوا سيستخدمون Petroفقط للمدفوعاتِ الدُّوليَّةِ وحمايةِ البلادِ من العقوباتِ الاقتصاديَّةِ؛ فيجبُ أن تكونَ العملةُ محميَّةً بالفعلِ، وتحتوي على كلمةِ «crypto»في اسمها، وإذا كانت مخصَّصةً للاستخدامِ المحلِّي؛ فيجبُ أن تتمَّ جميعُ العمليَّات بها، ومع ذلك، لم تقدِّم السُّلطاتُ الفنزويليَّةُ حتَّى الآنَ أيَّ توضيحٍ حولَ مكانِ استخدامِ بترو، ولماذا.

تشيرُ بياناتُ السُّلطاتِ باستمرارٍ إلى أنَّ عملةَ بترو يجبُ أن تحمي اقتصادَ البلادِ وسكَّانها من التَّضخُّمِ المفرطِ والانخفاضِ السَّريعِ للعملةِ البوليفاريَّةِ الرَّسميَّةِ، ويتَّضحُ أيضاً أنَّه سيتمُّ استخدامُ بترو وبوليفار بالتَّوازي، ولكن إذا نجحَ مشروعُ بترو؛ فإنَّ العملةَ الجديدةَ سوف «تقتل» أخيراً العملةَ الرَّسميَّةَ الحاليَّةَ؛ بوليفار، إنَّ السُّلطاتِ لا تقولُ أيَّ شيءٍ عمَّا سيحدثُ للبوليفار.

الشَّيءُ الأكثرُ غموضاً في مشروعِ El Petroهو ضمانُ العملةِ الجديدةِ بـ «الذَّهبِ الأسودِ»، وأنَّه يجبُ أن يتضمَّنَ الأمنُ الحقيقيُّ إمكانيَّةَ تحويلِ بترو إلى نفط، ولكنَّ النَّفط لا يخزَّنُ حتَّى في أحشاءِ الأرضِ، وبالتَّالي سيتَّضحُ أنَّ الأمرَ يتعلَّقُ بملكيَّةِ حقولِ النَّفطِ، ولكن بعدَ ذلك؛ من الضَّروريِّ إنشاءُ شركةٍ مساهمةٍ، ويجبُ أن تصبحَ أداةُ (حصَّةُ) حقوقِ الملكيَّةِ الخاصَّةِ لهذه الشَّركةِ أداةَ أمان، ولكن إذا سارَت فنزويلا بهذه الطَّريقةِ؛ فلا داعي للذَّهابِ إلى الجدَّةِ لتقولَ كيفَ سينتهي الأمرُ، إنَّه الشِّراءُ الفوريُّ للأسهمِ، وخصخصةُ الحقلِ، ومن الممكنِ أن يخضعَ الحقلُ لسيطرةِ «الجارِ الشَّماليِّ»، لكنَّ ذلكَ يتعارضُ مع سياساتِ نيكولاس مادورو الَّذي يستمرُّ في العملِ بمبدأ هوغو تشافيز، والَّذي يقولُ: «يجبُ أن تكونَ المواردُ الطَّبيعيَّةُ في أيدي الدَّولةِ».

ومع ذلك؛ حتَّى اليوم لم نجدْ أيَّ إجراءاتٍ (تخصُّ هذه الأوراقَ النَّقديَّةَ لأيِّ بلدٍ في العالم) تفيدُ بأنَّه يمكنُ تحويلُها إلى نوعٍ من الأصولِ (كما كان الحالُ في عصرِ المعيارِ

الذَّهبيِّ «الكلاسيكيِّ»، عندما كان يمكنُ استبدالُ النَّقدِ الورقيِّ «الدُّولار» بالمعدن)، وقد مرَّت أربعون سنةً منذُ الوقتِ الَّذي توقَّفَ فيه نظامُ بريتون وودز النَّقديُّ عن الوجودِ رسميّاً، حيثُ تمَّ استبدالُه بالنِّظامِ الجامايكيِّ (في عامِ ١٩٧٨، دخلت قراراتُ المؤتمرِ النَّقديِّ والماليِّ الجامايكيِّ حيِّزَ التَّنفيذ)، ومنذُ ذلك الحين؛ ليسَ هناكَ ضمانٌ لجميعِ الأموالِ في العالم، في الكتبِ الدِّراسيَّةِ في علمِ الاقتصادِ؛ يُطلقُ عليها اسمُ «عفويَّة».

بالعودةِ إلى فنزويلا؛ نودُّ ـ مع كلِّ التَّعاطفِ مع هذا البلدِ وشعبِه ـ الإعرابَ عن الشَّكِّ في أنَّ مشروعَ El Petro قادرٌ على ضمانِ الانتعاشِ الاقتصاديِّ لفنزويلا، حيثُ يأتي فكُّ تشابكِ المشاكلِ الاقتصاديَّةِ المعقَّدةِ في البلادِ بعدَ استعادةِ العملةِ الرَّسميَّةِ بوليفار، بينما تتمُّ استعادةُ وتقويةُ أيِّ عملةٍ بحلِّ قضيَّةِ توفيرها.

بطبيعةِ الحال؛ الشَّكُّ لا يعني الرَّفضَ التَّامَّ لفكرةِ استخدامِ العملةِ الرَّقميَّةِ كوسيلةٍ لمواجهةِ العقوباتِ الاقتصاديَّةِ، ولا بدَّ من الأملِ أنَّه بمرورِ الوقتِ؛ سيتمُّ تجسيدُ مشروعِ El Petro و«شحذه» خصِّيصاً لحلِّ مشاكلِ إجراءِ التَّسوياتِ الدُّوليَّةِ في ظلِّ شروطِ العقوبات.

كما أعربنا مراراً وتكرارًا عن إمكانيَّةِ استخدامِ العملاتِ الرَّقميَّةِ لهذهِ الأغراضِ من قِبَلِ رجالِ الدَّولةِ والخبراءِ الإيرانيِّين الَّذين، على ما يبدو، محكومٌ عليهم العيشُ في ظروفِ الحصارِ الاقتصاديِّ الدَّائمِ من قِبَلِ الولاياتِ المتَّحدةِ وحلفائِها، كما أنَّه لا يمكنُ استبعادُ إمكانيَّةِ أن تفكِّرَ روسيا أيضاً في مثل هذه الوسائلِ لمعارضةِ العقوباتِ الاقتصاديَّةِ، والَّتي على ما يبدو، سوف تستمرُّ «لفترةٍ طويلةٍ».

بكلِّ الأحوالِ، إنَّ الخطوةَ الأولى في استخدامِ العملاتِ الرَّقميَّةِ من قِبَلِ البلدانِ الخاضعةِ للعقوباتِ الاقتصاديَّةِ يمكن أن تكونَ في إنشاءِ مقاصَّةٍ متعدِّدةِ الأطرافِ لتصبحَ العملةُ الرَّقميَّةُ الموحَّدةُ عملةَ تسويةِ المقاصَّة، وهنا تتبادرُ إلى الأذهانِ تجربةُ الاتِّحادِ السُّوفييتيِّ في القرنِ الماضي، فكما نعلم؛ بدأت دولُ CMEA عامَ ١٩٦٤ في تنفيذِ التَّسوياتِ فيما بينَها على أساسِ المقاصَّةِ متعدِّدةِ الأطرافِ بمساعدةِ عملةٍ جديدةٍ تسمَّى «روبل التَّحويل»، لم تكنْ تلكَ الوحدةُ روبلَ دولةِ الاتِّحادِ السُّوفييتيِّ، بل كانت عملةً إقليميَّةً فوقَ وطنيَّةٍ تمَّ استخدامُها حصريّاً للمدفوعاتِ الدُّوليَّةِ، وبمساعدتِها؛ تمَّت تغطيةُ رصيدِ المقاصَّةِ بشكلٍ دوريٍّ و / أو الدُّولِ ذاتِ الأرصدةِ السَّلبيَّةِ المستقرَّة، وقد كان مركزُ المقاصَّةِ هو البنكُ الدُّوليُّ للتَّعاونِ الاقتصاديِّ (IBEC)

توحي الحالةُ نفسُها بأنَّ فنزويلا وإيران وروسيا يجبُ أن تبدأ مفاوضاتٍ حولَ إنشاءِ مثلِ هذه المقاصَّةِ متعدِّدةِ الأطرافِ على أساسِ عملةٍ رقميَّةٍ واحدةٍ، ويمكنُ أن تصبحَ هذه المقاصَّةُ «الرَّقميَّة»: «جوهراً» يبدأ في جذبِ دولٍ أُخرى، بادئ ذي بدء؛ تلك الَّتي تخضعُ لعقوباتٍ غربيَّةٍ، ثانياً؛ أولئك الَّذين يرغبون في إضعافِ اعتمادِهم على الدُّولارِ الأمريكيِّ، وقد تكونُ الصِّين من بينِ هذه الدُّولِ.

السَّابقةُ الرَّقميَّةُ لفنزويلا: حولَ إطلاقِ إل بترو

في ٢٠ شباط ٢٠١٨؛ تمَّ إطلاقُ مشروعِ ElPetro للعملةِ الرَّقميَّةِ؛ المشروع الَّذي أعلنَه رئيسُ فنزويلا نيكولاس مادورو، وبناءً على تصريحاتِ الرَّئيس؛ فإنَّ للمشروعِ هدفين رئيسين:

أوَّلاً: ضمانُ استعادةِ اقتصادِ البلادِ من خلالِ استبدالِ العملةِ الوطنيَّةِ بوليفار؛ الَّتي تستهلك بسرعةٍ بعملةٍ رقميَّةٍ جديدة.

ومن الجديرِ ذكرُه؛ أنَّه وفي ١ شباط من هذا العام؛ تمَّ تداولُ البوليفار مقابلَ الدُّولارِ بمعدَّلٍ يقلُّ ٧٦ مرَّةً عن المعدَّلِ، في بدايةِ عامِ ٢٠١٧ (تمَّ بالفعلِ إعطاءُ ٢٣٥ ألف بوليفار مقابلَ دولارٍ أمريكيٍّ واحدٍ في «السُّوقِ السَّوداءِ» في كاراكاس).

ثانياً: تهدفُ العملةُ الرَّقميَّةُ الجديدةُ إلى استبدالِ الدُّولارِ الأمريكيِّ واليورو والعملاتِ الأُخرى لحلفاءِ واشنطن في حساباتِ التِّجارةِ الخارجيَّةِ، حيث إنَّ مثلَ هذا الإجراءِ سيساعدُ على الالتفافِ على العقوباتِ الاقتصاديَّةِ الَّتي تفرضها واشنطن على فنزويلا، وبالتَّالي تحقيقُ انتعاشٍ في اقتصادِ البلاد، لقد تمَّ الإعلانُ عن إطلاقِ العملاتِ الرَّقميَّةِ الرَّسميَّةِ في السَّنواتِ الثَّلاثِ الأخيرةِ من قِبَلِ العديدِ من البلدان: كاليابان و«إسرائيل» وإستونيا وبريطانيا العظمى والسُّويد وسنغافورة والهند وغيرها.

بالإضافةِ إلى ذلك؛ فإنَّ العملةَ الرَّقميَّةَ لفنزويلا ليسَت افتراضيَّةً، ولكنَّها مضمونةٌ، حيث صرَّحَت سلطاتُ الدَّولةِ أنَّ الوحدةَ النَّقديَّةَ «إل بترو» مدعومةٌ باحتياطيَّاتِ «الذَّهبِ الأسودِ»، والَّتي هي أحدى أكبرِ ودائعِ البلادِ (٣,٥ مليار برميل)، وبالتَّالي فإنَّ سعرَ «إل بيترو» مرتبطٌ ببرميلٍ من نوعٍ معيَّن من النَّفطِ المنتجِ في فنزويلا، وفي الوقتِ الَّذي بدأ فيه إصدارُ العملةِ الجديدةِ؛ كان سعرُها ٦٠ دولاراً أمريكيَّاً، وفي المجموع؛ فإنَّه من المخطَّطِ إطلاقُ ١٠٠ مليون من وحداتِ El Petro في الدَّورةِ الحاليَّةِ، وتتوقَّعُ السُّلطاتُ الحصولَ على ما يعادلُ ٦ مليارات دولار من هذا المشروع.

يُشار إلى أنَّ معظمَ أعضاءِ البرلمانِ الفنزويليِّ عارضوا بشدَّةٍ إطلاقَ المشروعِ في يناير (ولا يخجلُ بعض البرلمانيِّين من وصفِ نيكولاس مادورو بأنَّه «دكتاتور»)، حيثُ تستندُ إحدى

حججهم الرَّئيسةُ ضدَّ «El Petro»إلى حقيقةِ أنَّ العملةَ الجديدةَ غيرُ شرعيَّةٍ، لأنَّ دستورَ البلادِ يحدِّدُ العملةَ القانونيَّةَ «بوليفار»، وقد صرَّحَ رافائيل غوزمان؛ رئيسُ اللَّجنةِ الماليَّةِ في الجمعيَّةِ الوطنيَّةِ: «نحذِّرُ المستثمرين من أنَّهم عندما يشترون El Petro، فإنَّهم يشترون أصولاً غيرَ مشروعةٍ، وجودُها مخالفٌ للدَّستور الفنزويليّ».

من جهته؛ أخذَ الرَّئيسُ مادورو وأنصارُه في الاعتبارِ جزئيَّاً هذا الانتقاد، لذلك يحاولونَ الآنَ تجنُّبَ استخدامِ مصطلحِ «العملةِ المشفَّرةِ» و «العملةِ الرَّقميَّةِ»، من خلالِ تسميةِ إل بترو «بالأداةِ الماليَّةِ» الجديدةِ، أو بـ«الأصول» أو «الرَّمز المميَّز»، إضافةً إلى ذلك؛ يعدُ مادورو بإجراءِ تعديلاتٍ دستوريَّةٍ، والَّتي يجبُ أن تزيلَ الأسئلةَ غيرَ الضَّروريَّة.

في الشَّهرِ الأوَّلِ من ٢٠١٨، أي بينَ ٢٠ شباط و ١٩ آذار؛ قالت السُّلطاتُ إنَّ ٨٢،٤ مليون وحدةٍ من وحداتِ El Petro ستكون متاحةً للمستثمرين، وسيتمُّ طرحُ معظمِ وحداتِ العملاتِ للبيع في آذار.

عموماً، تتوقَّعُ السُّلطاتُ أنَّه في الشَّهرِ الأوَّلِ سيكونُ من الممكنِ «تدفئةُ» سعرِ السُّوقِ للعملةِ الرَّقميَّةِ الجديدة، وسوف يتمُّ تداولُها بشكلٍ كبيرٍ فوقَ قيمتِها الاسميَّةِ (أي ٦٠ دولاراً)، ويعتقدون أنَّه بسببِ الشَّريحةِ الثَّانيةِ (١٧،٦ مليون وحدة) سيكونُ من الممكنِ الحصولُ على كمِّيَّةٍ لا تقلُّ عن الشَّهرِ الأوَّلِ.

ولكن كيف تخطِّطُ السُّلطاتُ للتَّعاملِ مع الأموالِ المحصَّلة؟ يقولون أنَّ حوالي نصفِ الأموالِ سيتمُّ توجيهُها إلى «صندوقٍ سياديٍّ»، وسوف تذهبُ الأموالُ المتبقِّيةُ نحوَ زيادةِ تطويرِ المشروعِ.

في اليومِ الأوَّلِ من الإصدار؛ حدَّدَ مادورو الغرضَ الَّذي يمكنُ استخدامُ العملةِ الجديدةِ من أجلِه، وأمرَ ببدءِ تسجيلِ جميعِ الخدماتِ القنصليَّةِ في سفاراتِ فنزويلا حولَ العالمِ في بترو، كما وافقَ على الاقتراحِ الَّذي تقدَّمَت به جمعيَّةُ الخطوطِ الجويَّةِ الفنزويليَّةِ لشراءِ وقودٍ للطَّائراتِ لصالحِ ال بترو.

كما ترون، تقترحُ السُّلطاتُ أنَّ El Petroسيتمُّ تداولُه محليَّاً بالتَّوازي مع عملةِ بوليفار، ويمكنُ استخدامُ El Petro للدَّفعِ مقابلَ السِّلعِ أو الخدماتِ، ودفعِ الضَّرائبِ والرُّسومِ والرسوم في الدَّولةِ، بالإضافةِ إلى استبدالِ النُّقودِ الورقيّةِ المتداولةِ، حيثُ تعتمدُ الدَّورةُ على حجمِ

العمليّاتِ الّتي يتمُّ إجراؤها في جميعِ نقاطِ الصَّرفِ الّتي حصلَت على إذنٍ من السُّلطاتِ للقيامِ بهذهِ الأنشطة.

إذن ما هي نتائجُ الإطلاق؟ بحسبِ تقاريرَ إعلاميَّة؛ كان من الممكنِ في اليومِ الأوَّلِ جمعُ مبلغٍ يعادلُ ٧٣٥ مليون دولار، لكن لم يتمَّ نشرُ البياناتِ الرَّسميَّةِ، وقد أبلغَ مادورو بنفسِه عن المبلغِ المستلمِ مساءَ الثُّلاثاء، وذلك في حديثه للتِّلفزيونِ الوطنيِّ، وكذلك من خلالِ حسابِه الرَّسميِّ على تويتر.

يُشكِّكُ الخبراءُ في المبلغِ المذكورِ، لأنَّ البياناتِ المتاحةَ من خلالِ سلسلةِ الكتلةِ العامَّةِ Petro public blockchain تعطي نصفَ المبلغِ، بالفعل، أعطى مادورو يومَ الخميسِ رقماً آخرَ: المبلغ الَّذي تمَّ جمعُه، والَّذي يعادلُ مليار دولار أمريكيٍّ، وأضافَ إنَّ ٣٥٠ مليون دولار من هذا المبلغِ ستوجَّهُ لتطويرِ الصِّناعةِ.

ابتداءً من مساءِ يومِ ٢٠ شباط؛ نشرَ الرَّئيسُ عدداً كبيراً من المنشوراتِ على تويتر، حيثُ كانَ يتحدَّثُ عن نجاحِ المشروعِ حولَ «تعزيزِ السِّيادةِ الاقتصاديَّةِ لفنزويلا»، و«الثَّورةِ التِّكنولوجيَّةِ»، و«النَّموذجِ الاقتصاديِّ الجديدِ»، و«كسرِ الحصارِ»، في الواقع؛ يمكنُ فهمُ الرَّئيس: في بدايةِ المشروعِ يحتاجُ إلى زيادةِ سمعةِ الأداةِ الماليَّةِ الجديدةِ، علاوةً على ذلك؛ فإنَّ وسائلَ الإعلامِ الأمريكيَّةَ تبذلُ قُصارى جهدِها لتشويهِ سمعةِ El Petroفي كثيرٍ من الأحيان، بينما تستشهدُ وسائلُ الإعلامِ الفنزويليَّةِ بكلماتِ مادورو التَّالية: «اليومَ ولدَت عملةٌ مشفَّرةٌ يمكنُها محاربةُ السُّوبرمان». تحاولُ بعضُ وسائلِ الإعلامِ إلهامَ شعبِ البلادِ بهذهِ الكلماتِ، في حين يعلِّقُ عليها البعضُ الآخر بتعليقاتٍ ساخرةٍ وشَكٍّ.

كما لفتَ المراقبون المتشكِّكون الانتباهَ إلى حقيقةِ عدمِ وجودِ تقاريرَ رسميَّةٍ عن المشترين الأساسيِّين (المستثمرين)، ومع ذلك؛ هناكَ سببٌ للاعتقادِ بأنَّ المشترين كانوا في الغالبِ من غيرِ المقيمين.

والحقيقةُ هي: أنَّه يحظرُ على مواطني فنزويلا شراءُ العملاتِ الأجنبيَّةِ، وتعني هذه القيودُ أنَّ سكَّانَ البلدِ ممنوعون تلقائيَّاً من المشاركةِ في عمليَّاتِ البيعِ لشركةِ El Petro، نظراً لعدمِ قبولِ شراءِ العملةِ الوطنيَّةِ؛ بوليفار، وفقاً لقواعدِ التَّنسيب؛ يتمُّ قبولُ الدُّولارِ الأمريكيِّ واليورو فقط من المستثمرين، بالإضافةِ إلى العملاتِ المشفَّرةِ بيتكوين والتركوين،

لقد أصبحَت هذه الحقيقةُ بالفعلِ أرضاً خصبةً لتزايدِ الاستياءِ بينَ السُّكَّانِ، وكانت هناكَ شكوكٌ في أنَّ عمليَّةَ الشِّراءِ تتمُّ من قِبَلِ المضاربين الأجانبِ الَّذين يخطِّطونَ لبيعِ الرُّموزِ في السُّوقِ الثَّانويَّةِ للبوليفار إلى السُّكَّانِ المحلِّيِّين، ويحصلونَ فوراً على مكاسبَ كبيرةٍ من خلالِ أداةٍ ماليَّةٍ جديدةٍ، كما يتوقَّعُ بعضُ الخبراءِ أنَّه بمرورِ الوقتِ؛ ستنتقلُ الكتلةُ الكاملةُ لشركةِ El Petro المصدَّرةُ إلى السُّوقِ «الرَّماديّ»، وبالتَّالي فإنَّ مصيرَ العملةِ الرَّقميَّةِ الجديدةِ سيكونُ مثلَ مصيرِ البوليفار، ولن يكونَ هناكَ تحوُّلٌ لـ El Petro إلى «الذَّهبِ الأسودِ»، حيثُ لن يتمكَّنَ أصحابُ الأداةِ الماليَّةِ الجديدةِ من إثباتِ شرعيَّةِ استحواذها، ولم يعدْ من الضَّروريِّ القولُ إنَّ صغارَ المستثمرين (نفس المواطنين) ليسَ لديهم الخبرةُ والوسائلُ لتحقيقِ هذا التَّحوُّلِ من خلالِ المحاكم.

في الحقيقةِ؛ لم تكشفِ السُّلطاتُ عندَ إطلاقِ المشروعِ عن آليَّةِ التَّحويلِ، على الأرجحِ، لا وجودَ له في الطَّبيعة. ويدركُ المضاربون المتمرِّسون ذلكَ جيِّداً، وبالتَّالي لن يحتفظوا بأداةٍ ماليَّةٍ ذاتِ أمانٍ مشكوكٍ فيه لفترةٍ طويلةٍ، ولم يعدْ من الضَّروريِّ القولُ إنَّ هؤلاء المستثمرين قد يواجهونَ مشاكلَ مرتبطةً بسياسةِ العقوباتِ في واشنطن.

لا بدَّ من التَّذكيرِ هنا بذلكَ التَّحذيرِ الَّذي أصدرَته الخزانةُ الأمريكيَّةُ لمواطني البلادِ في كانون الثَّاني، قائلةً إنَّ الاستثمارَ في عملةٍ رقميَّةٍ جديدةٍ أمرٌ غيرُ قانونيٍّ، لأنَّه ينتهكُ العقوباتِ المفروضةَ على فنزويلا.

من جهةٍ أُخرى؛ كشفَ الرَّئيسُ مادورو بالفعلِ عن بعضِ التَّفاصيلِ المتعلِّقةِ بالمشترين، وفقاً لهُ؛ تمَّ تسجيلُ ما مجموعُه حوالي ٢٩٢ ألف عرضٍ بقصدِ الحصولِ على بترو، تمَّ تقديمُ ٣٦ ٪ منها بالدُّولار، و ١٥ ٪ باليورو، و ١٨ ٪ بالعملةِ المشفَّرةِ، و ٣١ ٪ أخرى بالبيتكوين.

وقد أظهرَت عدَّةُ دولٍ الاهتمامَ بالعملةِ الفنزويليَّةِ الجديدةِ؛ مثل: كولومبيا والبرازيل واليابان والصِّين وفلسطين وإسبانيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين، كما نرى، لا يتمُّ إدراجُ المستثمرين الأمريكيِّين بين المشترين، ولكن هذا لا يعني أيَّ شيءٍ؛ لأنَّ «قواعدَ اللُّعبةِ» تعني أنَّ العملاءَ يمكن أن يظلُّوا مجهولين أو أن ينتحلوا هويَّةَ أيِّ شخصٍ.

على الرَّغمِ من أنَّ السُّلطاتِ الفنزويليَّةَ حاولَت مؤخَّراً تسميةَ El Petro بأنَّها «أداةٌ ماليَّةٌ» أو «رمزٌ مميَّزٌ»، إلَّا أنَّها تبدو مشابهةً جدَّاً للعملاتِ المشفَّرةِ مثل البيتكوين أو الأثير، بعدَ كلِّ

شيءٍ؛ لا يتمُّ إصدارُ El Petro مركزيًّا (من قِبَلِ الدَّولةِ)، ولكن يتمُّ إنشاؤُه من خلالِ ما يُسمَّى «التَّعدين».

ووفقاً للسُّلطاتِ؛ شاركَ أكثرُ من ٨٠٠ ألف شخصٍ في إنشائِه اليوم، كما سمحَ نيكولاس مادورو بتخصيصِ المواردِ لإنشاءِ «أكثر من حاضنة» للطُّلَّابِ لاستخراجِ العملةِ المشفَّرةِ في جميعِ أنحاءِ البلاد، كما سمحَ رئيس الدولة لجميعِ بنوكِ الادِّخارِ بالمشاركةِ في عمليَّةِ إنشاءِ عملةٍ رقميَّةٍ والحصولِ عليها، بكلِّ الأحوال؛ يمكنُ القولُ إنَّ El Petro مثلُ عملاتِ البيتكوين والعملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ الأُخرى، لكونِها عملةً مشفَّرةً حقَّاً، أي إنَّ المشاركين في المعاملاتِ باستخدامِ El Petro يضمنون عدمَ الكشفِ عن هويَّتهم.

ويأتي ذلك على الأقلِّ من تصريحاتِ السُّلطاتِ بأنَّ عملةَ El Petro ستستخدمُ للتِّجارةِ مع بقيَّةِ العالمِ في ظروفِ الحصارِ الماليِّ، ولكن أين هو ضمانُ عدمِ استخدامِ هذه العملةِ الرَّقميَّةِ الَّتي تمَّ شراؤها من قِبَلِ المستثمرين بالدُّولارِ للأغراضِ المعاكسةِ بالضَّبط؟ أي العملُ على زيادةِ تقويضِ السِّيادةِ الاقتصاديَّةِ لفنزويلا، لسببٍ ما، من المؤكَّدِ أنَّ واشنطن لن تفشلَ في اغتنامِ الفرصةِ، ومن خلالِ الأموالِ الَّتي تشرفُ عليها وكالاتُ المخابراتِ الأمريكيَّةِ ستشاركُ في الاستحواذِ على El Petro

إذا أرادت كاراكاس حقَّاً استخدامَ El Petro كسلاحٍ ضدَّ العقوباتِ الماليَّةِ لواشنطن؛ فسيتعيَّنُ عليها وضعُ هذه الأداةِ الماليَّةِ بالاشتراكِ الخاصِّ بين المستثمرين الموثوقِ بهم، وسيكونُ من الأفضلِ لو لم يكنْ هؤلاءِ المستثمرون شركاتٍ وبنوكاً خاصَّةً، بل دولٌ، وليس أيُّ دولٍ، ولكن فقط تلك الَّتي تخضعُ هي نفسُها للعقوباتِ، والَّتي تتَّبعُ سياسةً وديَّةً تجاهَ فنزويلا، من بينها؛ تأتي روسيا أوَّلاً.

مرَّةً أُخرى، بالعودةِ إلى فهمِ كلِّ شيءٍ عن El Petro إذا لم يكنْ ذلكَ مالاً، بل «أداةً ماليَّةً» (كما اعترفت السُّلطاتُ الفنزويليَّةُ ضمنيًّا)، فيجبُ طرحُ السُّؤالِ التَّالي: «ما هذه الأداة؟»، من المسلَّمِ بهِ أنَّ El Petro هي أداةُ دَينٍ، ومع ذلك؛ لا يوجدُ رقمُ دَينٍ رسميٌّ دقيقٌ لفنزويلا، ولكنَّه على الأرجحِ لا يقلُّ اليومَ عن ١٣٠ مليار دولار.

ويمكن مقارنةُ قضيَّةِ إل بترو بإصدارِ سنداتِ الدَّين، الَّتي تبلغُ قيمتُها الاسميَّةُ حاليًّا ٦ مليارات دولار، ولكن هذه هي القيمةُ الاسميَّةُ فقط، وقد يكونُ مجموعُ مطالباتِ حاملي رمزِ

El Petroأكبرَ بكثيرٍ، مرَّةً أُخرى؛ نعودُ إلى موضوعِ مشتري El Petro المجهولين بالدُّولار، لكن: ماذا لو كانوا «النُّسورَ الماليَّة» الَّذين يقعونَ تحتَ جناحِ «ثميس إلهةِ ابنة أورانوس (السَّماء)» الأمريكيِّ وأجهزةِ المخابراتِ الأمريكيَّة؟ نتذكَّرُ كيفَ اشترَت «النُّسورُ الماليَّةُ» أدواتِ دَينٍ للأرجنتين ودولٍ أُخرى، وبالتَّالي عجزَت الأخيرةُ عن الدَّفع.

بعبارة ملطَّفةٍ؛ يجبُ اعتبارُ مشروعِ El Petro، الَّذي بدأ في بدايةِ ٢٠١٨ في فنزويلا، على أنَّه «خامٌ» للغايةِ، وقد تواجهُ الدَّولةُ وقيادتُها أثناءَ تنفيذِ المشروعِ «تكاليفَ» خطيرةً للغايةِ.

ومع ذلك؛ فإنَّ العديدَ من البلدانِ اليومَ تراقبُ عن كثب التَّجربةَ «الرَّقميَّةَ» الَّتي أجرتها فنزويلا،كما تستعدُّ عدَّةُ دولٍ لإطلاقِ عملاتِها الرَّقميَّةِ، وبالتَّالي ستكونُ التَّجربةُ الإيجابيَّةُ والسَّلبيَّةُ للدَّولةِ الأمريكيَّةِ اللَّاتينيَّةِ مفيدةً جدَّاً لهم.

البيترو: قد يكونُ للمشروعِ أتباعٌ، ويستمرُّ ....

بدأت فنزويلا في ٢٠ شباط بإصدارِ عملتِها الرَّقميَّةِ الملقَّبةِ بـ «إل بيترو»، وقد جذبَ المشروعُ انتباهَ الجمهورِ حولَ العالمِ سواءً من جانبِ أصدقاءِ فنزويلا، أو من جانبِ أعدائِها، وسواءً من جانبِ المؤيِّدين المتحمِّسين والمعجبين بالعملاتِ الرَّقميَّة، أومن منتقديها ومعارضيها، وكما يقولونَ في مثلِ هذه الحالات: لم يكنْ أحدٌ غيرَ مبالٍ، لقد أشرنا بالفعلِ منذُ بدايةِ هذا المشروعِ حولَ نتائجِه المحتملةِ وعواقبِه على فنزويلا.

وبعيداً عن فنزويلا؛ وفي إطارِ مشروعاتِ العملةِ الرَّقميَّةِ لبعضِ البلدانِ الأُخرى؛ يبدو من الصَّعبِ تصديقُ المصادفاتِ، ففي ذلكَ الأسبوعِ فقط، عندما تمَّ إطلاقُ إصدارِ El» «Petroفي نصفِ الكرةِ الغربيِّ؛ تمَّ الإدلاءُ ببياناتٍ حولَ خططٍ لإطلاقِ عملاتٍ رقميَّةٍ في دولتين في الشَّرقِ الأوسطِ: تركيَّا وإيران، أعتقدُ أنَّ ظهورَ مثلِ هذه التَّصريحاتِ يمكن أن يتأثَّرَ بالعملِ الشُّجاعِ لرئيسِ فنزويلا؛ نيكولاس مادورو، مع أنَّ خصومَه السِّياسيُّون كانوا يحاولونَ عرقلةَ ذلك المشروعِ بكلِّ طريقةٍ ممكنةٍ، ويحاولون منعَ إطلاقِ El Petro.

ماذا عن إيران؟ بدأت هذه الدَّولةُ، كما بدا قبلَ عامين، في كسرِ الحصارِ الاقتصاديِّ الَّذي كانت واشنطن تفرضُه منذُ أواخرِ السَّبعينات، ولكن مع وصولِ دونالد ترامب إلى البيتِ الأبيض؛ أصبحَ من الواضحِ أنَّ جولةً جديدةً من العقوباتِ الاقتصاديَّةِ قد بدأت، وبدأت إيران تشعرُ بالفعلِ بعواقبِها.

في أغسطس ٢٠١٧؛ أقرَّت الولاياتُ المتَّحدةُ قانونَ مكافحةِ خصومِ أمريكا من خلالِ العقوباتِ (CAATSA)، والَّذي كان موجَّهاً إلى ثلاثةٍ من معارضي واشنطن: روسيا وكوريا الشَّماليَّة وإيران، ولكن لم يتمَّ قطعُ اتِّصالِ إيران بعدُ بنظامِ SWIFT، إلَّا أنَّ أنظمةَ الدَّفعِ Paypalو Mastercardو Visaمحظورةٌ، وقد استمرَّتِ العملةُ الإيرانيَّةُ في الانخفاضِ مقابلَ الدُّولارِ، لتصلَ إلى مستوياتٍ قياسيَّةٍ، حتَّى بعد أن حاولت السُّلطاتُ إصلاحَ أسعارِ الفائدةِ وشطبَ الدُّيونِ على القروض، ولتلكَ الأسباب؛ ناقشَت الحكومةُ الإيرانيَّةُ موضوعَ النُّقودِ الرَّقميَّةِ أكثرَ من مرَّةٍ العامَ الماضي.

في الوقتِ نفسِه؛ تمَّت دراسةُ مسألةِ التَّعدينِ المحتملِ لأكثرِ العملاتِ المشفَّرةِ شيوعاً Bitcoinواستخدامُها في الحساباتِ الدُّوليَّةِ، وقد صوَّتَ البرلمانُ لإضفاءِ الشَّرعيَّةِ على Bitcoin، إلَّا أنَّ البنكَ المركزيَّ الإيرانيَّ عارضَ بشدَّةٍ مبادرةَ استخدامِ البيتكوين، علاوةً على ذلك؛ طالبَ بتشديدِ العقوباتِ على استخدامِ هذه العملةِ المشفَّرة، حيثُ كانت الحججُ مقنعةً للغايةِ، لأنَّ Bitcoinليست نقوداً، بل هي أداةٌ لألعابِ المضاربةِ، بالإضافةِ إلى ذلك؛ هي عملةٌ مشفَّرةٌ، أي إنَّه لا يمكنُ السَّيطرةُ عليها من قِبَلِ السُّلطاتِ النَّقديَّةِ، ويمكنُ لذلكَ أن يزعزعَ استقرارَ تداولِ الأموالِ المشروعةِ؛ كالرِّيالِ الإيرانيِّ، ومع ذلك لم يعدْ من الضَّروريِّ القولُ إنَّ Bitcoinعملةٌ غيرُ شفَّافةٍ، وبالتَّالي يمكنُ استخدامُها لتهريبِ المخدِّرات، وتمويلِ التَّخريبِ في الدَّولةِ... إلخ، ومن الممكنِ أنَّه قد يكونُ تمَّ استخدامُ البيتكوين والعملاتِ الرَّقميَّةِ الأُخرى لتمويلِ سلسلةِ الاحتجاجاتِ المناهضةِ للحكومةِ؛ والَّتي اندلعَت في عددٍ من المدنِ الإيرانيَّةِ في كانون الأوَّل ـ كانون الثَّاني، وهكذا فقد وضعَت تلك الأحداثُ نهايةً لمستقبلِ البيتكوين في إيران، بعدَ ذلك بدأت الحكومةُ بالتَّفكيرِ في بدءِ إنشاءِ عملةٍ مشفَّرةٍ خاصَّةٍ بها.

وفي يومِ الأربعاءِ الموافقِ ٢١ شباط؛ أعلنَ وزيرُ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالاتِ الإيرانيِّ (ICT)محمَّد جواد أزاري جهرومي أنَّ البنكَ البريديَّ الإيرانيَّ قد بدأ العملَ على إنشاءِ عملةٍ محليَّةٍ مشفَّرةٍ، والَّتي يجبُ التَّحقُّقُ منها والموافقةُ عليها من قِبَلِ وزارةِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالات، وأنَّه سيتمُّ في المستقبلِ القريبِ طرحُ مناقصةٍ لاختيارِ مطوِّرِ منصَّةِ تشفير، كما أكَّدَ الوزيرُ أنَّ العملةَ الرَّقميَّةَ المستقبليَّةَ ستكونُ ضروريَّةً لإيران للحفاظِ على العلاقاتِ مع العالمِ في سياقِ العقوباتِ الاقتصاديَّة.

ماذا عن تركيا؟ لقد أحدثَ التَّقريرُ الَّذي نشرَه نائبُ رئيسِ الحزبِ القوميِّ الحركات التركيَّة ووزيرُ الصِّناعةِ السَّابق أحمد كنان تانريكولو عن العملاتِ الرَّقميَّةِ؛ ضجَّةً كبيرةً.

تتلخَّصُ التَّوصياتُ الواردةُ في التَّقريرِ على تشديدِ الرَّقابةِ على استخدامِ العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ مثل البيتكوين في الدَّولةِ، بالمناسبة، تمَّ ذكرُ ذلكَ مراراً وتكرارًا من قِبَلِ العديدِ من السِّياسيِّين والشَّخصيَّاتِ العامَّةِ في البلادِ، ففي تشرين الثَّاني ٢٠١٧؛ صرَّحَ

مشرِّعونَ من وزارةِ الشُّؤونِ الدِّينيَّةِ (ديانت) أنَّ تداولَ العملاتِ المشفَّرةِ لا يتوافقُ مع الإسلامِ بسببِ طبيعتِها المضاربةِ وافتقارِها لسيطرةِ الدَّولةِ.

النُّقطةُ الرَّئيسةُ في التَّقريرِ: «إنَّ العالمَ يتحرَّكُ نحوَ نظامٍ رقميٍّ جديدٍ، لذلك تحتاجُ تركيَّا إلى إنشاءِ نظامٍ رقميٍّ وعملةٍ خاصَّةٍ بها قبلَ فواتِ الأوانِ»، وفي إطارِ تطويرِ هذه الأطروحةِ؛ تمَّت صياغةُ توصيةٍ حولَ إنشاءِ عملةٍ مشفَّرةٍ وطنيَّةٍ، كما يشيرُ التَّقريرُ إلى مشروعِ El Petroالفنزويليِّ كمثالٍ يُحتذى.

لم يتمَّ الكشفُ عن تفاصيلِ المشروعِ التّركيِّ، ولكن من الملاحظِ أنَّ Turkcoinلن تكونَ عملةً افتراضيَّةً (مثل bitcoin)، بل سيتمُّ ضمانُها بالأوراقِ الماليَّةِ، وستكونُ سلَّةً من الأوراقِ الماليَّةِ لأكبرِ الشَّركاتِ العامَّةِ في البلادِ، بما في ذلك الخطوطُ الجويَّةُ التّركيَّةُ، وبورصةُ إسطنبول، وتورك تيليكوم.

من جهةٍ أُخرى؛ يراقبُ المسؤولون الحكوميّون الرُّوسُ والخبراءُ الرُّوسُ عن كثبٍ الوضعَ حولَ العملةِ الرَّقميَّةِ El PetroÁ

علاوةً على ذلك؛ في الأسبوعِ (الأربعاء)؛ زارَ وزيرُ الماليَّةِ الفنزويليُّ سيمون زيربا ديلجادو موسكو، وأجرى محادثاتٍ في الحكومةِ ووزارةِ الماليَّةِ الرُّوسيَّةِ، وصرَّحَ: قال الوزير الفنزويلي: «في هذا الاجتماعِ (في مقرِّ حكومةِ الاتّحادِ الرُّوسيِّ) درسنا التَّعاونَ الاقتصاديَّ والماليَّ بينَ البلدين، مع التَّركيزِ على العملةِ الفنزويليَّةِ الجديدةِ: بترو، وقد زوَّدَنا الوزيرُ سيلوانوف بمعلوماتٍ محدثةٍ حولَ عملتِنا المشفَّرة».

وفقاً لمعلوماتٍ موثوقةٍ؛ فقد دخلَ الجانبُ الفنزويليُّ بالفعلِ في اتّصالاتٍ مع موسكو حولَ موضوعِ التَّعاونِ المحتملِ على أساسِ الاستخدامِ المشتركِ لعملةِ El Petro، ولكن على ما يبدو؛ لم يتمَّ التَّوصُّلُ إلى اتّفاقاتٍ، وذلكَ بعدَ أن تمَّ إجراءُ دراسةِ مشروعِ El Petroمن قِبَلِ الشَّركةِ الرُّوسيَّةِ «ايرو للتّجارة» المتخصِّصةِ في قضايا سلسلةِ الكتلةِ blockchain، وذلك بحسبِ بعضِ المصادر.

من جهتِها؛ تعملُ روسيا أيضاً على تطويرِ عملةٍ رقميَّةٍ وطنيَّةٍ، وقد تمَّ الإعلانُ للمرَّةِ الأولى عن ذلك رسميَّاً في أكتوبر من العام الماضي ٢٠١٧ من قِبَلِ وزيرِ الاتّصالاتِ والإعلامِ الجماهيريِّ نيكولاي نيكيفوروف، وقد صرَّحَ إنَّه تلقَّى أمراً من رئيسِ البلادِ لتطويرِ الرُّوبل

المشفَّر، صحيح، وقد قامَ الوزيرُ لاحقاً بتعديلِ بيانِه الأوَّليِّ، ولفتَ الانتباهَ إلى حقيقةِ أنَّ الدُّستورَ الرُّوسيَّ لا يقولُ أيَّ شيءٍ عن عملةٍ مثلِ الرُّوبل المشفَّر، لذلك يمكنُنا التَّحدُّثُ عن العملةِ الرَّقميَّةِ على أساسِ الرُّوبل على أنَّها رمزٌ وأداةٌ.

وقد أعربَ مستشارُ رئيسِ الاتِّحادِ الرُّوسيِّ سيرغي جلازييف مراراً وتكراراً عن الحاجةِ إلى استخدامِ العملةِ الرَّقميَّةِ للمدفوعاتِ الدُّوليَّةِ في ظروفِ الحصارِ الماليِّ للبلاد، حيث يرى مستشارُ رئيسِ الاتِّحادِ الرُّوسيِّ سيرجي جلازييف أنَّه من الضَّروريِّ استخدامُ العملاتِ الرَّقميَّةِ للتَّحايلِ على العقوباتِ، حيث صرَّحَ في ٢٧ يناير ٢٠١٨، في منتدى سلسلةِ الكتلةِ العالميَّةِ والعملاتِ الرَّقميَّةِ الَّذي عُقِد في موسكو، بأنَّ «هذا السُّؤالَ واضحٌ جدَّاً لدرجةِ أنَّه لا يجبُ طرحُه، بل هو مسألةُ جهدٍ عمليٍّ ملموس، حيث نرى أنَّ البنوكَ (بما في ذلك البنوك الرُّوسيَّة) شديدةُ التَّأثُّرِ بالعقوباتِ.

إنَّ درجةَ الدَّولرةِ في الاقتصادِ العالميِّ مرتفعةٌ للغايةِ، بحيثُ يمكنُ للأمريكيِّين، بمساعدةِ عقوباتِهم، منعُ قطاعاتٍ كبيرةٍ من التِّجارةِ الخارجيَّةِ، وبالطَّبعِ، يخلقُ هذا طلباً جديداً على العملاتِ الرَّقميَّةِ، هذا صحيحٌ بشكلٍ موضوعيٍّ، وهذا لا ينطبقُ فقط على روسيا، بل ينطبقُ على جميعِ البلدانِ الَّتي يطبِّقُ الأمريكيُّون ضدَّها العقوباتِ.

بالعودةِ إلى فنزويلا (الَّتي تعدُّ واحدةً من أبرزِ منتجي ومصدِّري النَّفطِ في العالم، وهي عضوٌ في أوبك)، فقد أدلى نيكولاس مادورو عدَّةَ مرَّاتٍ بتصريحاتٍ مفادُها أنَّ مجموعةَ أوبك + (أي ليس فقط الدُّولُ الأعضاءُ في أوبك، ولكن أيضًا عددٌ من الدُّولِ المصدِّرةِ الكبيرةِ للذَّهبِ الأسودِ، بما في ذلك روسيا) يجب أن تتحرَّرَ من الدُّولارِ الأمريكيِّ، وتحوّل إلى تسوياتِ النَّفطِ بعملةٍ رقميَّةٍ واحدةٍ، هناكَ جوانبُ صحيِّةٌ في هذا العرض، حيثُ تتعرَّضُ العديدُ من الدُّولِ الكبرى المنتجةِ للنَّفطِ لضغوطٍ كبيرةٍ من واشنطن، الَّتي تحاولُ بطرقٍ مختلفةٍ أو «باحتيالٍ» الحفاظَ على نظامِ البترول دولار، بعدَ أن تمكَّنَت من إنشائِه بصعوبةٍ كبيرةٍ في منتصفِ السَّبعينات.

واليوم؛ تُخضعُ واشنطن كُلّاً من روسيا وإيران وفنزويلا؛ المنتجين والمصدِّرين الأساسيِّين لـ «الذَّهبِ الأسودِ» للعقوباتِ الاقتصاديَّةِ، كما تشهدُ المملكةُ العربيَّةُ السُّعوديَّةُ «ضغوطاً» متزايدةً من واشنطن، وهي ايضاً لم تعدْ تريدُ أن تكونَ تابعاً مطيعاً للولاياتِ

المتَّحدةِ كما كانَت على مدى العقودِ الماضيةِ، ومع ذلك، فإنَّ عملةَ El Petro، من وجهةِ نظرنا، ليس لديها الكثيرُ من الفرصِ لتصبحَ بديلاً عن الدُّولارِ الأمريكيِّ في السُّوقِ العالميَّةِ لـ «الذَّهبِ الأسود»؛ فالعملةُ الصِّينيَّةُ «اليوان» تطالبُ بهذا الدَّورِ.

ومع ذلك؛ أثارَت فنزويلا اليومَ بلداناً لا ترتبطُ فقط بـ «الذَّهبِ الأسود»، ولكن بالذَّهبِ المعدنيِّ الحقيقيِّ أيضاً، حيثُ إنَّ كاراكاس الَّتي لم تنتهِ بعدُ من إطلاقِ عملةِ النَّفطِ الرَّقميَّةِ El Petro أعلنَت عن إصدارِ عملةٍ رقميَّةٍ مرتبطةٍ بالذَّهبِ، حيثُ أعلنَ الرَّئيسُ مادورو عن خططٍ لإصدارِ عملةٍ رقميَّةٍ مرتبطةٍ بالذَّهبِ، حتَّى أنَّ الرَّئيس أعلنَ اسمَها: «بترو جولد».

في الواقع، وعلى الرَّغمِ من المشاكلِ الكبيرةِ الَّتي يعاني منها الاقتصادُ الفنزويليُّ اليومَ، فإنَّ احتياطيَّاتِه من الذَّهبِ لا تزالُ كبيرةً، حيثُ بلغَت في (أوائل فبراير ٢٠١٨) ١٩١،٣ طن، أي تحتلُّ المرتبةَ الرَّابعة والعشرين في العالمِ.

من جهةٍ أُخرى؛ أدلى قادةٌ ما لا يقلُّ عن ثلاثين دولةً ببياناتٍ حولَ إطلاقِ العملاتِ الرَّقميَّةِ الرَّسميَّةِ، ولكن لا أحدَ وعدَ بربطِ «الرَّقمِ ـ العملة الرَّقميَّة» بمعدنِ الذَّهبِ (الاستثناءُ الوحيدُ حتَّى الآن هو المملكة المتَّحدة)، ولكنَّ الحديثَ ليسَ عن العملاتِ المشفَّرةِ الذَّهبيَّةِ الخاصَّةِ (تلك «فقاعة» أكثرُ ما تكونُ اتِّجاه في الأعمالِ التِّجاريَّةِ الحقيقيَّة)، لذلك يمكنُ القولُ إنَّها خطوةٌ جريئةٌ من جانبِ مادورو، والَّتي ستجعلُنا بالتَّأكيدِ نفكِّرُ في تلكَ البلدانِ الَّتي لديها احتياطيَّاتُها الكبيرةُ من المعدنِ الأصفرِ (الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، سويسرا، روسيا، الصِّين، تركيا، الهند... إلخ).

لابدَّ من لفتِ الانتباهِ أنَّنا ذكرنَا في الفصولِ السَّابقةِ إعلانَ المملكةِ المتَّحدةِ عن إطلاقِ العملةِ الرَّقميَّةِ الذَّهبيَّةِ، كان ذلك في كانون الأوَّل ٢٠١٦، عندما أعلنَت UK Mint عن خططٍ لإنشاءِ عملةٍ مشفَّرةٍ خاصَّةٍ بها، وقد تمَّ تسميةُ تلك الوحدةِ النَّقديَّةِ (الرَّمز الملكيَّ الذَّهبيَّ) Royal Mint Gold (RMG)، حيثُ إنَّ سعرَ ١ RMG يعادلُ ١ جرام من الذَّهب.

في الآونةِ الأخيرةِ؛ أطلقَت دارُ السَّكِّ الأستراليَّةُ (بيرث سيتي) مبادرةً مماثلةً لإصدارِ العملاتِ المشفَّرةِ المدعومةِ بالمعادنِ الثَّمينةِ، بما في ذلك الذَّهب، ومع ذلك؛ فإنَّ الأستراليِّين ما زالوا في بدايةِ الرِّحلةِ، كما اعترفوا هم أنفسُهم، حيثُ يمكنُ أن تبدأ العملَ في غضونِ ١٢ـ ١٨ شهراً.

كما أدلَت بعضُ الدُّولِ ببياناتٍ حولَ إطلاقِ العملاتِ الرَّقميَّةِ الوطنيَّةِ منذُ ثلاثِ سنواتٍ (على سبيلِ المثالِ؛ السُّويد)، لكنَّها لم تطلقْ أيَّ شيءٍ حتَّى الآن.

بطبيعةِ الحالِ؛ لا يتمُّ إعدادُ المشاريعِ في أسبوعٍ واحدٍ، لذا يمكنُنا أن نفترضَ أنَّ مشروعَ بترو جولد تمَّ إعدادُه سرَّاً، ويمكن الاستطرادُ ...والسُّؤال: هل سَيَفي مادورو بوعدِه بشأنِ «الشَّكلِ الذَّهبيِّ»؟ لن نتفاجأ.....ولكن سنتعلَّمُ في المستقبلِ القريبِ المزيدَ عن بعضِ المفاجآتِ المتعلِّقةِ بمشروعِ El Petro.

الفصلُ التَّاسع

حولَ العملاتِ الرَّقميَّةِ للدُّولِ المتحالفةِ وفي العالم

العملةُ الرَّقميَّةُ لـبركس والاتِّحادِ الاقتصاديِّ الأوراسيِّ تحتاجُ إلى البدءِ بوحدةِ حسابٍ واحدة.

في نهايةِ العامِ ٢٠١٧؛ أقرَّت السُّلطاتُ النَّقديَّةُ في روسيا إلى حدٍّ ما؛ مسألةَ العملةِ الرَّقميَّةِ الرَّسميَّة، ولكن ليسَ المقصودُ عملةً رقميَّةً خاصَّةً داخلَ الاتِّحادِ الرُّوسيِّ، وما يسميِّه البعضُ «الرُّوبل المشفَّر»؛ سيكونُ في الواقعِ الرُّوبل العاديَّ الصَّادرَ عن البنكِ المركزيِّ في شكلٍ غيرِ نقديٍّ، ولكنْ من أجلِ إطلاقِه وتداولِه؛ سيتمُّ استخدامُ التِّقنيَّاتِ الجديدة،وخاصَّةً؛« blockchain»

ربَّما في شكلٍ ما، وفي ظروفٍ معيَّنةٍ داخلَ البلدِ؛ سيتمُّ السَّماحُ بالأدواتِ الماليَّةِ المقوّمةِ بالرُّوبل، والَّتي تذكِّرُنا إلى حدٍّ ما بالبيتكوين والعملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ الأُخرى، ولكن لن يكونَ لها وضعُ العملةِ، بل يمكنُ تسميتُها بـ «الرُّموزِ ـ الأدوات الماليَّة».

وفي الوقتِ نفسِه؛ فإنَّ السُّلطاتِ النَّقديَّةَ غيرُ متأكِّدةٍ من عدمِ الحاجةِ إلى عملةٍ رقميَّةٍ للمدفوعاتِ والمدفوعاتِ الدُّوليَّةِ، خاصةً في الوضعِ الحاليِّ لتشديدِ العقوباتِ الاقتصاديَّةِ الغربيَّةِ ضدَّ روسيا، علاوةً على ذلك؛ في نهايةِ العامِ الماضي؛ أعلنَ البنكُ المركزيُّ الرُّوسيُّ أنَّه سيكرِّسُ هذا العامَ لمناقشةِ إمكانيَّةِ استخدامِ العملةِ الرَّقميَّةِ في التَّسوياتِ بينَ دولِ البريكس، وكذلكَ بينَ دولِ الاتِّحادِ الاقتصاديِّ الأوراسيِّ (EAEU).

نوقشَت مسألةُ إمكانيَّةِ وضرورةِ مزاحمةِ الدُّولارِ الأمريكيِّ في التَّسوياتِ والمدفوعاتِ بين الدُّولِ الَّتي نشأت في فضاءِ ما بعدَ الاتِّحاد السُّوفييتيِّ منذُ أكثرَ من ربعِ قرنٍ، وكانَت هناكَ عدَّةُ خياراتٍ لحلِّ المشكلةِ:

١. استخدامُ العملاتِ الوطنيَّةِ في التَّسوياتِ المتبادلة.

٢. استخدامُ الرُّوبل الرُّوسيِّ كعملةٍ لأكبرِ دولةٍ في فضاءِ ما بعدَ الاتِّحادِ السُّوفييتيِّ.

3. التَّسوياتُ والمدفوعاتُ باستخدامِ عملةٍ جماعيَّةٍ خاصَّةٍ فوقَ وطنيَّة.

في وقتٍ مبكِّرٍ من ٢١ تشرين الأوَّل ١٩٩٤؛ وقَّعت روسيا ومعظمُ دولِ رابطةِ الدُّولِ المستقلَّةِ على اتِّفاقيَّةٍ دوليَّةٍ «بشأنِ إنشاءِ اتِّحادِ دفعٍ للدُّولِ الأعضاءِ في كومنولث الدُّول المستقلَّة»، وقد حدَّدت الوثيقةُ حزمةً من الإجراءاتِ لتقريبِ البلدانِ في مجالِ المدفوعاتِ والتَّسوياتِ:

١) ضمانُ قابليَّةِ التَّحويلِ المتبادلِ للعملاتِ الوطنيَّةِ.

٢) إنشاءُ نظامِ دفعٍ متعدِّدِ الأطرافِ على هذا الأساس.

٣) إنشاءُ اتِّحادِ المدفوعات.

٤) إنشاءُ عملةٍ جماعيَّةٍ والانتقالُ إلى التَّسوياتِ بهذهِ العملة.

للأسف، ما يقربُ من ربعِ قرنٍ منذُ توقيعِ الاتِّفاقيَّةِ، لم يتمَّ عملُ الكثيرِ، لنأخذْ مثلاً: روسيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، أرمينيا، قيرغيزستان).

وفقاً للبنكِ المركزيِّ؛ في عامِ ٢٠١٣؛ استحوذَ الدُّولارُ الأمريكيُّ على ٣٤،٩ ٪ من عائداتِ التَّصديرِ لدولِ الاتِّحاد، بالإضافةِ إلى ذلك؛ جاءَ ٥،٦٪ من اليورو، بينما امتلكَ الرُّوبلُ الرُّوسيُّ حصَّةَ ٥٨،٤ ٪، وشكَّلَت العملاتُ الأُخرى ١،١ ٪.

بعدَ تطبيقِ العقوباتِ الاقتصاديَّةِ ضدَّ روسيا؛ تسارعَت عمليَّةُ استبدالِ الدُّولارِ الأمريكيِّ إلى حدٍّ ما، وفي عامِ ٢٠١٧؛ شكَّلَ الدُّولارُ الأمريكيُّ ٢٢،٦ ٪ من عائداتِ تصديرِ EAEU، بالإضافةِ إلى ٦،٢ ٪ لليورو، بينما رفعَ الرُّوبل الرُّوسيُّ حصَّتَه إلى ٦٩،٤٪، وكانت نسبة عملات أخرى ١،٨٪.

لكنَّ الصُّورةَ العامَّةَ لمدفوعاتِ الاستيرادِ لدولِ EAEUفي عامِ ٢٠١٣ (٪) هي كالتَّالي: الدُّولار الأمريكيُّ ٣٣،٤، يورو ٤،٢، روبل ٦٠،٧، عملات أُخرى ١،٧، في عامِ ٢٠١٧؛ كانت مراكزُ هذه العملاتِ على التَّوالي على النَّحوِ التَّالي: ١٦،٢، ٣،٥، ٧٨،١، ٢،٢.

يتمُّ تفسيرُ النِّسبةِ العاليةِ إلى حدٍّ ما من الرُّوبل الرُّوسيِّ بحقيقةِ أنَّه؛ أوَّلاً: تبدو روسيا وكأنَّها عملاقٌ مقارنةً بالدُّولِ الأعضاءِ الأُخرى في EAEU، ثانياً: يتمُّ استخدامُ الرُّوبل بشكلٍ

رئيسٍ في التّسوياتِ بينَ روسيا وشركائِها التّجاريّين، ويتمُّ استخدامُ روبل التّسوياتِ بينَ الدُّولِ الأعضاءِ الأُخرى في EAEUبشكلٍ طفيفٍ، ولكن هناكَ نسبةٌ كبيرةٌ من الدُّولارِ الأمريكيِّ، للأسفِ، لم يتمَّ إنشاءُ نظامِ دفعٍ متعدِّدِ الأطرافِ داخلَ EAEU، إلَّا أنَّه لم يعدْ من الضّروريِّ الحديثُ عن إنشاءِ اتِّحادِ دفعٍ وعملةٍ واحدةٍ (جماعيَّة)، لكن لنتذكرْ أنَّه ومنذُ ربعِ قرنٍ؛ أنشأ عددٌ من دولِ رابطةِ الدُّولِ المستقلَّةِ البنكَ المشتركَ لهذه البلدانِ (بمثابةِ بنكٍ إقليميٍّ)، والَّذي كان يجبُ أن يصبحَ من حيثُ المبدأُ مؤسَّسةً لتسويةِ المقاصَّةِ متعدِّدةِ الأطراف)، شيء مثل البنكِ الدُّوليِّ للتّعاونِ الاقتصاديِّ، الَّذي كانَ بمثابةِ مركزِ مقاصَّةٍ للتّسوياتِ باستخدامِ روبل قابل للتّحويل.

في مارس ٢٠١٥؛ أصدرَ فلاديمير بوتين تعليماتٍ للحكومةِ والبنكِ المركزيِّ، بالتّعاونِ مع البنوكِ المركزيَّةِ لدولِ الاتِّحادِ الاقتصاديِّ الأوراسيِّ (EAEU)، لحلِّ قضايا متعلِّقةٍ بتحقيقِ مزيدٍ من التّكاملِ في القطاعين النَّقديِّ والماليِّ، بحلولِ ١ أيلول من العامِ نفسه، وكانَ إنشاءُ اتِّحادٍ نقديٍّ واحدةً من القضايا الرَّئيسةِ، هذا، ومن بينِ أمورٍ أُخرى؛ يعني ضمناً إدخالَ عملةٍ واحدةٍ في EAEU(روسيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، أرمينيا، ثمَّ قيرغيزستان)، تتمُّ مناقشةُ استخدامِ بعضِ الأسماءِ مثل ...«Altyn -ألتين »، يعود أصلُهما إلى القبيلةِ الذَّهبيَّةِ، وكذلك «Evraz – إيفراز «» ì ÿãÂúÒòò õòÒŸú »، وكانَ من المتوقَّعِ أن تولدَ العملةُ الجديدةُ في عامِ ٢٠١٦، لكنَّها لم تولدْ بعد.

في نهايةِ يوليو ٢٠١٧؛ اقترحَ بنكُ التّنميةِ الأوروبيُّ الآسيويُّ أن تقومَ البنوكُ المركزيَّةُ لدولِ EAEUبإنشاءِ وحدةٍ نقديَّةٍ إقليميَّةٍ قياساً على ECU، وهي عملةٌ أوروبيَّةٌ تمَّ استخدامُها من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٨ للمدفوعاتِ غيرِ النَّقديَّةِ.

فيما يتعلَّقُ بالعملةِ الموحَّدةِ؛ كانَ هناكَ أيضاً الكثيرُ من الحديثِ والإعلاناتِ في إطارِ عملِ دولِ البريكس، فيما يتعلَّقُ بتاريخِ إصدارِ العملةِ الموحَّدةِ لدولِ بريكس؛ يمكنُ للمرءِ أن يتذكَّرَ القولَ: «لقد بدأنا من أجلِ الصِّحَّةِ، انتهينا من أجلِ السَّلامِ».

في هذا الخصوصِ؛ قالَ وزيرُ التّنميةِ الاقتصاديَّةِ في الاتِّحادِ الرُّوسيِّ مكسيم أوريشكين خلالَ اجتماعِ اقتصاديَّاتِ دولِ البريكس ووزراءِ التّجارةِ الخارجيَّةِ في شنغهاي في أوائلِ أغسطس ٢٠١٧ إنَّه لم يكنْ هناكَ حديثٌ عن إنشاءِ عملةٍ واحدةٍ في دولِ البريكس، أمَّا

بالنِّسبةِ للعملةِ المشتركةِ EAEU، فقد صرَّحَ الوزيرُ الرُّوسيُّ في الوقتِ نفسِه أنَّه لا يمكن أن تظهرَ إلَّا بعدَ عامِ ٢٠٢٥، يمكننا القولُ إنَّه بحلولِ ذلكَ الوقتِ «إمَّا أن يموتَ الحمارُ، أو سيموتُ الأميرُ».

في هذه الصُّورةِ القاتمةِ؛ تمَّ تقديمُ جرعةٍ معيَّنةٍ من التَّفاؤلِ من قِبَلِ النَّائبِ الأوَّلِ لرئيسِ بنكِ روسيا أولغا سكوروبوباتوفا في ٢٨ كانون الأوَّل ٢٠١٧، حيثُ أعلنَت أنَّ بنكَ روسيا سيبدأ مناقشاتٍ مع شركاءَ في EAEUو BRICSفي عامِ ٢٠١٨ حولَ إمكانيَّةِ إنشاءِ عملةٍ رقميَّةٍ واحدة.

يبدو أنَّ إدخالَ العملةِ الرَّقميَّةِ الوطنيَّةِ غيرُ مبرَّرٍ تماماً من وجهةِ نظرِ الاقتصادِ الكلِّيِّ والسُّكَّانِ، وقالت سكوروبوباتوف أنَّ القضيَّةَ الَّتي نعتقدُ أنَّها مناسبةٌ للمناقشةِ في الموقعِ مع زملائِنا هي إدخالُ العملةِ الرَّقميَّةِ في EAEU أو في إطارِ البريكس، وأضافت أنَّ مناقشةَ هذا الموضوعِ ستتمُّ العامَ المقبلَ: «ما زلنا في بدايةِ المفاوضاتِ حولَ الموضوعِ.

في الواقعِ؛ هناكَ الكثيرُ من القضايا التِّكنولوجيَّةِ والاقتصادِ الكلِّيِّ، لذلك نعتقدُ أنَّ العامَ المقبلَ سوفَ يكرَّسُ للتَّفصيل، بما في ذلكَ النَّهجُ لإمكانيَّةِ إصدارِ مثلِ هذه العملةِ الرَّقميَّةِ فوقَ الوطنيَّةِ.

لقد مرَّ بالفعلِ ما يقربُ من ثلاثةِ أشهرٍ من عامِ ٢٠١٨، حتَّى الآن؛ لا نجدُ أيَّ علاماتٍ على المناقشةِ الموعودةِ (ومع ذلك، ربَّما يتمُّ عقدُها خلفَ أبوابٍ مغلقة).

بدونِ انتظارِ المناقشاتِ العامَّةِ حولَ موضوعِ العملةِ الرَّقميَّةِ الدُّوليَّةِ؛ لا بدَّ من التَّأكيدِ على أنَّ إنشاءَ عملةٍ رقميَّةٍ واحدةٍ (جماعيَّة) في إطارِ EAEUو BRICS (وأيُّ كتلةٍ أُخرى ذاتُ أهمِّيَّةٍ استراتيجيَّةٍ لروسيا) ليس فقط ممكناً، ولكنَّه ضروريٌّ أيضاً، حيثُ تسهِّلُ التِّقنيَّاتُ الرَّقميَّةُ اليومَ حلَّ العديدِ من المشاكلِ المرتبطةِ بتنظيمِ التَّسوياتِ الدُّوليَّةِ في المناطقِ الإقليميَّةِ للدُّول.

تتحسَّنُ كفاءةُ استخدامِ العملةِ الرَّقميَّةِ الجماعيَّةِ داخلَ الكتلةِ بشكلٍ كبيرٍ إذا تمَّ تنظيمُ التَّسوياتِ على أساسِ المقاصَّةِ متعدِّدةِ الأطراف، وهناكَ تجربةٌ غنيَّةٌ في مثلِ هذه المقاصَّةِ، على سبيلِ المثالِ؛ مقاصَّةُ نظامِ الدَّفعِ الأوروبيِّ (ENP)، الَّذي غطَّى ١٧ دولةً أوروبيَّةً، وعملَ بينَ ١٩٥٠-١٩٥، ومنذُ ٢٩ كانون الأوَّل ١٩٥٨؛ تمَّ استبدالُ سياسةِ الجوارِ الأوروبيَّةِ باتِّفاقيَّةِ

العملةِ الأوروبيَّةِ (تمَّ التَّوقيعُ عليها في ٥ آب ١٩٥٥)، أي في إطارِ اتِّفاقِ النَّقدِ الأوروبيِّ تمَّ الحفاظُ على آليَّةِ التَّسوياتِ المتبادلةِ لـ ١٧ دولةً مشاركةً، في كلِّ شهر، تمَّت تسويةُ المطالباتِ المتبادلةِ للبنوكِ المركزيَّةِ من خلالِ المقاصَّةِ متعدِّدةِ الأطرافِ، وتمَّ تحديدُ إجماليِّ الرَّصيدِ لكلِّ دولةٍ.

كما تمَّ تنفيذُ تعويضاتٍ مركزيَّةٍ من خلالِ الصُّندوقِ الأوروبيِّ، الَّذي تمَّ إنشاؤه خصِّيصاً لهذا الغرضِ، والَّذي قدَّمَ قروضاً صغيرةً قصيرةَ الأجلِ للبلدانِ الأعضاءِ (حتَّى سنتين).

في عامِ ١٩٧٩؛ ظهرت وحدةُ عملةٍ أوروبيَّةٍ تُسمَّى ECUتمَّ التَّعاملُ بها من قِبَلِ صندوقِ التَّعاونِ النَّقديِّ الأوروبيِّ (١٩٧٩-٩٣)، ثمَّ من قِبَلِ معهدِ النَّقدِ الأوروبيِّ (١٩٩٨- ١٩٩٤).

بعدَ ظهورِ وحدةٍ نقديَّةٍ أوروبيَّةٍ؛ تفاوضَت أكبرُ البنوكِ التِّجاريَّةِ على إنشاءِ مقاصَّةٍ متعدِّدةِ الأطرافِ لتعويضِ المطالباتِ والالتزاماتِ للعمليَّاتِ في وحدةِ النَّقدِ الأوروبيَّةِ، وبدأت المقاصَّةُ تعملُ في خريفِ عامِ ١٩٨٥، وكان بنكُ التَّسوياتِ الدُّوليَّةِ (BIS)هو وكيلَ المقاصَّةِ للعمليَّاتِ في ECU، وبدأ نظامُ SWIFTفي تقديمِ خدماتِ المعلوماتِ والاتِّصالاتِ للعمليَّاتِ، في عامِ ١٩٩٩؛ تمَّ استبدالُ المقاصَّةِ في ECUبالمقاصَّةِ في وحدةِ العملةِ الجديدةِ؛ اليورو.

بطبيعةِ الحال؛ إنَّ تجربةَ المقاصَّةِ المتعدِّدةِ الأطرافِ في إطارِ مجلسِ المساعدةِ الاقتصاديَّةِ المتبادلةِ تستحقُّ المزيدَ من الاهتمامِ، فمنذُ عامِ ١٩٦٤؛ أصبحَ الرُّوبل عملةَ المقاصَّةِ الوحيدةَ في CMEA، وتولَّى البنكُ الدُّوليُّ للتَّعاونِ الاقتصاديِّ (IBEC)، الَّذي تمَّ إنشاؤه قبلَ عامٍ؛ مهامَ بنكِ المقاصَّةِ، وقد عملَ نظامُ تسويةِ المقاصَّةِ القائمُ على الرُّوبل القابلِ للتَّحويلِ لمدَّةِ ربعِ قرنٍ تقريباً، وخدمَ حوالي ٣/٢ من إجماليِّ التِّجارةِ الدُّوليَّةِ للدُّولِ الاشتراكيَّةِ.

بالعودةِ إلى موضوعِ عملةٍ رقميَّةٍ واحدةٍ لـ BRICSو EAEU، لا بدَّ من التَّأكيدِ على أنَّنا لسنا بحاجةٍ إلى نسخِ التَّجربةِ الأوروبيَّةِ لتكاملِ العملاتِ.

لقد ذهبَ الأوروبيُّونَ بعيداً جدَّاً، فخلقوا عملةَ يورو واحدةً فوقَ وطنيَّةٍ، بينما دمَّروا العملاتِ الوطنيَّة، وبهذا المعنى، فإنَّ تجربةَ CMEA هي الأفضلُ بالنِّسبةِ لنا، حيثُ تتعايشُ العملةُ الجماعيَّةُ «الرُّوبل القابل للتَّحويل» مع العملاتِ الوطنيَّةِ، واليومَ؛ أصبحَت «أوروبَّا

الموحَّدة» بعملةٍ واحدةٍ من اليورو ...تتداعى، في وقتٍ ما؛ حذَّرَ والدُ النَّقدِ؛ ميلتون فريدمان، من أنَّ أوروبًّا واليورو قد تجاوزا الحدَّ، وأنَّ فرصةَ إنقاذِ اليورو ١ من ١٠٠.

أعتقدُ أنَّ العملةَ الرقميَّةَ الوحيدةَ لبريكس، ووحدةَ العملةِ الأوراسيَّةِ (وأي كتلة أخرى قد تكون جذَّابة لروسيا) يجبُ أن تصبحَ، أوَّلاً وقبلَ كلِّ شيءٍ، قابلةً للعدِّ أو تسويةِ العملةِ، على سبيلِ المثالِ، الَّتي يمكنُ أن تؤدِّي في البدايةِ الوظيفةَ الأولى (والرَّئيسةَ) للنُّقودِ؛ مقياسٌ للقيمة.

في الواقعِ؛ نشأت الحاجةُ إلى وحداتٍ نقديَّةٍ قابلةٍ للعدِّ بعدَ أن أمرَ نظامُ عملاتِ بريتون وودز بالتَّعايشِ طويلاً مع أسعارِ الصَّرفِ المستقرَّةِ (التَّكافؤ) لوحداتِ العملةِ الفرديَّةِ، بدأت أسعارُ الصَّرفِ في النِّظامِ الجامايكيِّ (الَّتي بدأت تعملُ في النِّصفِ الثَّاني من السَّبعينات) «بالرَّقصِ والتَّذبذب» على الفورِ، وذلك ما دفعَ أوروبًّا إلى إنشاءِ وحدةٍ نقديَّةٍ أوروبيَّةٍ؛ عملةٍ كانَ من المفترضِ أن تحمي السُّوقَ الأوروبيَّةَ من «رقص» العملةِ، في البدايةِ؛ كانت ECU تقريباً عملةً افتراضيَّةً، ليس بمعنى أنَّه كانت غيرَ نقديَّةٍ، ولكن بمعنى أنَّها كانت في المقامِ الأوَّلِ مقياساً للقيمةِ (المالِ «المثاليّ»، كما كُتُبَ سابقاً في الكتبِ الدِّراسيَّةِ عن الاقتصاد).

منذُ عامِ ١٩٧٥؛ جرت محاولاتٌ في المجموعةِ الاقتصاديَّةِ الأوروبيَّةِ (EEC)لإنشاءِ عملةٍ «سلَّةٍ»؛ كانت نسختُها الأولى تُسمَّى وحدةَ الحسابِ الأوروبيَّةِ (EUA)، الَّتي أدَّت حصريَّاً وظيفةَ مقياسِ القيمةِ، وأخيراً، في عامِ ١٩٧٩؛ تمَّ إنشاءُ وحدةِ العملةِ الأوروبيَّةِ (ECU)، تمَّ تحديدُ تكلفتِها من خلالِ «سلَّةِ العملاتِ» للدُّولِ المشاركةِ في المجموعةِ الاقتصاديَّةِ الأوروبيَّةِ.

في وقتِ ولادةِ وحدةِ العملةِ الأوروبيَّةِ؛ كانت «السَّلَّةُ» تتكوَّنُ من ثماني عملاتٍ، الأكثرُ «ثقلاً» كانَت (الوزنُ بالنِّسبةِ إلى «السَّلَّةِ» بالكامل ٪): الماركُ الألمانيُّ ٩٨,٣٢، الفرنكُ الفرنسيُّ ٨٣,١٩ الجنيه الإسترلينيُّ ٣٤,١٣، جلدر هولنديُّ ٥١,١٠، ثمَّ تَبِعَ الفرنكُ البلجيكيُّ، اللِّيرةُ الإيطاليَّةُ، الكرونة الدَّنماركيَّةُ، الجنيه الأيرلنديَّةُ، وفي النِّهايةِ تضمَّنَت «السَّلَّةُ» بالفعلِ ١٢ عملةً، حيثُ تمَّت إضافةُ البيزيتَّا الإسبانيَّة، وإسكودو البرتغاليِّ، والدراخما اليونانيَّة، وفرنك لوكسمبورغ، وكان من المتوخَّى مراجعةُ سلالِ العملاتِ وحصَصِ العملاتِ الوطنيَّةِ المدرجةِ فيها كلَّ خمسِ سنوات، ولكنَّ البنوكَ المركزيَّةَ في دولِ المجموعةِ

الاقتصاديَّةِ الأوروبيَّةِ قد بالغَت في تقديرِ جميعِ الخصومِ والأصولِ عندَ تعديلها بمعدَّلٍ جديدٍ، وتحوَّلَت الوحدةُ النَّقديَّةُ الأوروبيَّةُ من كونِها في البدايةِ مقياساً للقيمةِ إلى التَّداولِ في شكلِ أموالٍ غيرِ نقديَّةٍ.

لذا؛ نعودُ مرَّةً أُخرى إلى مشكلةِ العملةِ الرَّقميَّةِ الفرديَّةِ BRICS وEAEU يجبُ أن يكونَ نوعاً من الوحدةِ النَّقديَّةِ الجماعيَّةِ، الَّتي يتمُّ تحديدُ سعرِ صرفِها على أساسِ عملاتِ الدُّولِ الأعضاءِ في الكتلةِ، ويجبُ أن يكونَ لكلِّ «عملةٍ» في «السَّلَّةِ» «وزنٌ» محسوبٌ على أساسِ مؤشِّرِ النَّاتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ، وبشكلٍ دوريٍّ (على سبيلِ المثالِ؛ مرَّةً في السَّنةِ) من المستحسنِ مراجعةُ هذا «الوزنِ».. تبعاً لذلك، لتحويلِ أسعارِ كلِّ عملةٍ وطنيَّةٍ مقابلَ وحدةِ حسابِ واحدةِ (EPE) للعملاتِ الوطنيَّةِ الأُخرى؛ يمكنُ أن يكونَ مخطَّطُ حسابِ أسعارِ العملاتِ الجماعيَّةِ معقَّداً إلى حدٍّ ما (إذا كانَ الوضعُ يتطلَّبُ ذلك)، على سبيلِ المثالِ؛ إضافةُ دولارٍ أو يورو إلى «السَّلَّةِ» (ومع ذلك، سيكونُ من الضَّروريِّ هنا التَّفكيرُ في «الوزنِ» لإعطائِهم)، إذا لزمَ الأمرُ؛ يمكنُك حسابُ أسعارِ العملاتِ الوطنيَّةِ فيما يتعلَّقُ بـ EPE على أساسٍ يوميٍّ.

نكرِّرُ أنَّه يمكنُ وينبغي إنشاءُ وحدةِ حسابٍ واحدةٍ دونَ انتظارِ متى تتوصَّلُ سلطاتُ دولِ البريكس والدُّولِ الأعضاءِ في EAEU إلى أيِّ اتِّفاقيَّاتٍ محدَّدةٍ، ومتى ستبدأُ التَّسوياتُ والمدفوعاتُ بالعملةِ الرَّقميَّةِ الموحَّدةِ الجديدةِ،

لا يلزمُ اتِّخاذُ قراراتٍ تشريعيَّةٍ لاستخدامِ EPE؛ هذه مجرَّدُ أداةٍ للحدِّ من مخاطرِ الصَّرفِ الأجنبيِّ، في البدايةِ؛ سيستخدمُ المشاركونَ في المعاملاتِ وحدةَ حسابٍ واحدةً فقط لتحديدِ التزاماتِهم ومتطلَّباتِهم، وسيتمُّ تنفيذُ عمليَّاتِ التَّسويةِ الفعليَّةِ بالعملاتِ المعتادةِ، مع مراعاةِ سعرِ الصَّرفِ الحاليِّ فيما يتعلَّقُ بـ EPE، وفقط عندما «تذهبُ الكمِّيَّةُ إلى الجودةِ»، يجبُ على المرءِ أن يبدأ في إصدارِ EPE كعملةٍ جماعيَّةٍ رسميَّةٍ، ويجبُ كذلك استخدامُ EPE كعملةِ دفعٍ.

في الفصلِ التَّالي؛ سوفَ أتحدَّثُ عن بعضِ المشاريعِ الأُخرى لوحداتِ الحسابِ الموحَّدةِ (بالإضافةِ إلى ECU الَّتي قد تكونُ مفيدةً في تطويرِ العملاتِ الرَّقميَّةِ لـ BRICS والعملةِ الأوراسيَّةِ المشتركة.

عن بريكس والعملاتِ الرَّقميَّةِ الموحَّدة

BRIC & EAEU Digital Single Currency

في نهايةِ العامِ الماضي؛ أعلنَ البنكُ المركزيُّ الرُّوسيُّ عن استعدادِه لبدءِ مناقشةِ إمكانيَّةِ إنشاءِ عملةٍ رقميَّةٍ واحدةٍ لدولِ بريكس والاتِّحادِ الاقتصاديِّ الأوراسيِّ (EAEU).

أعلن ذلك النَّائبُ الأوَّلُ لرئيسِ البنكِ المركزيِّ أولغا سكوروبوجاتوفا خلالَ اجتماعٍ للمجلسِ العامِّ لوزارةِ الماليَّةِ، حيثُ تمَّ تقديمُ مشروعِ قانونٍ بشأنِ تنظيمِ العملاتِ الرَّقميَّةِ في روسيا، وقد عبَّرَت أولغا سكوروبوجاتوفا عن رأيِ البنكِ المركزيِّ بأنَّ استخدامَ العملةِ الرَّقميَّةِ داخلَ البلدِ غيرُ مناسبٍ، ولكن في المدفوعاتِ والتَّسوياتِ الدُّوليَّةِ؛ قد تكونُ الأموالُ الرَّقميَّةُ ضروريَّةً: «في الوقتِ نفسِه، على الرَّغم من ذلك، على تلك المنصَّاتِ الدُّوليَّةِ الَّتي أشاركُ فيها ....، يستنتجُ الجميعُ أنَّ قضيَّةَ (العملةِ الرَّقميَّةِ) على وجهِ التَّحديدِ داخلَ بلدٍ واحدٍ ليسَت ذاتَ صلةٍ كبيرةٍ، بادئَ ذي بدء، العملةُ الرَّقميَّةُ منطقيَّةٌ للمناقشةِ في مواقعِ العديدِ من البلدانِ - في إطارِ دولِ البريكس، وفي إطارِ الاتِّحادِ الاقتصاديِّ الأوراسيِّ EAEU بعدَ ذلك، في الواقعِ: أن تقومَ بإدخالِ مكافئٍ واحدٍ، بحيثُ يتمُّ احتسابُها جميعاً»، وأوضحَ النَّائبُ الأوَّلُ لرئيسِ بنكِ روسيا: «لا توجدُ حلولٌ حتَّى الآنَ، ولكن من وجهةِ نظري؛ هذا هو الخيارُ الواعدُ».

يفهمُ الجميعُ أنَّ العملةَ الرَّقميَّةَ هي عملةٌ تعتمدُ على تقنيَّةِ blockchainوتجري جميعُ المناقشاتِ بشكلٍ رئيسٍ حولَ الجوانبِ التِّكنولوجيَّةِ (وكذلك القانونيَّةِ) للعملةِ الرَّقميَّةِ، في هذه الحالةِ؛ لا أهتمُّ بكلمةِ «رقميّ» في بيانِ أولغا سكوروبوجاتوفا، ولكن لكلمةِ عملةٍ واحدةٍ «single»

في الكتبِ الدِّراسيَّةِ عن الاقتصادِ؛ هناكَ مفهومٌ وثيقٌ «للعملةِ الجماعيَّةِ»، يُفهمُ على أنَّه العملةُ المستخدمةُ من قِبَلِ عدَّةِ دولٍ (أحياناً كثيرةً جدَّاً)، وقد تكونُ وطنيَّةَ أو غيرَ ذلك، حيثُ إنَّ الدُّولارَ الأمريكيَّ يمثِّلُ العملةَ الجماعيَّةَ الوطنيَّةَ، والَّذي يُستخدمُ اليومَ، إلى حدٍّ ما

أو من قِبَلِ جميعِ البلدانِ والولاياتِ القضائيَّةِ تقريباً، ولكن ما هي «العملةُ المختلفةُ»؟ إنَّها عملةٌ فوقَ وطنيَّة.

في المقابلِ؛ يُمكن أن تكونَ العملاتُ فوقَ الوطنيَّةِ عالميَّةً وإقليميَّةً، والمثالُ الأكثرُ لفتاً للانتباهِ على العملةِ العالميَّةِ فوقَ وطنيَّةٍ هو الذَّهبُ؛ المالُ العالميُّ.

خلالَ مؤتمرٍ في بريتون وودز؛ اقترحَ رئيسُ الوفدِ البريطانيِّ؛ الاقتصاديُّ الشَّهيرُ جون كينز، بتغييرِ الذَّهبِ إلى عملةٍ عالميَّةٍ (فوق وطنيَّة) تسمَّى «المصرفيّ»، والَّتي ستصدرُ من قِبَلِ مؤسَّسةٍ فوق وطنيَّة تكونُ في جوهرها البنكَ المركزيَّ العالميَّ.

في عامِ ١٩٦٩؛ أصدرَ صندوقُ النَّقدِ الدُّوليُّ أموالَه غيرَ النَّقديَّةِ، والَّتي كانت تُسمَّى «حقوقَ السَّحبِ الخاصَّة»، أو SDR (حقوق السحب الخاصة)، وبعدَ ذلكَ اعتقدَ الكثيرونَ أنَّ حقوقَ السَّحبِ الخاصَّةِ ستحلُّ محلَّ الذَّهبِ والدُّولارِ الأمريكيِّ، ولكنَّ النِّظامَ الماليَّ الدُّوليَّ تطوَّرَ وفقَ سيناريو مختلف، واليومَ؛ فإنَّ حصَّةَ حقوقِ السَّحبِ الخاصَّةِ من إجماليِّ العملاتِ صغيرةٌ للغاية، وبعدَ تغييرِ معيارِ الذَّهبِ المرتبطِ بالدُّولارِ إلى الدُّولارِ الورقيِّ (الذَّهبيِّ)؛ توقَّفَت النُّقودُ العالميَّةُ عن الوجودِ (على الأقلِّ بحكمِ القانون).

بالإضافةِ إلى العملةِ الجماعيَّةِ العالميَّةِ (العالمية)، هناكَ عملاتٌ إقليميَّةٌ أو جماعيَّةٌ فوقَ وطنيَّة، وتلكَ هي العملاتُ الَّتي يتمُّ إنشاؤها باتِّفاقِ عدَّةِ دولٍ، وتداولها في دائرةٍ معيَّنةٍ من الدُّولِ، عادةً ما يتمُّ إعطاءُ اليورو كمثالٍ على هذه العملةِ، لم تنشأ الوحدةُ النَّقديَّةُ «اليورو» من نقطةِ الصِّفر، وقد كانَ سلفُها ECU، وهي وحدةُ العملةِ الدُّوليَّةِ الجماعيَّةِ للدولِ الأعضاءِ في اتِّحادِ النَّقدِ الأوروبيِّ (EMU)، ولدَت في آذار ١٩٧٩، وقد صدرَت هذه الوحدةُ على شكلِ سجلَّاتٍ في حساباتِ البنوكِ المركزيَّةِ للدُّولِ الأعضاءِ في الاتِّحادِ النَّقديِّ الأوروبيِّ.

تدريجيَّاً؛ تمَّ نقلُ جميعِ التَّسوياتِ على المدفوعاتِ المتبادلةِ في أوروبَّا الغربيَّةِ إلى وحدةٍ نقديَّةٍ أوروبيَّةٍ، وتمَّ اقتباسُ هذه العملةِ في صرفِ العملاتِ، وكانَ لها سعرُ صرفٍ خاصٌّ بها مثل أيِّ عملةٍ أُخرى.

في عامِ ١٩٨٣؛ ظهرَ سوقُ إقراضٍ وإيداعِ ECUدوليٌّ مع عروضِ أسعارٍ مستقلَّةٍ عن النِّظامِ النَّقديِّ الأوروبيِّ، وفي عامِ ١٩٨٧؛ «تمَّ تجسيدُ» وحدةٍ نقديَّةٍ أوروبيَّةٍ نتيجةً لإصدارِ

بنكِ بلجيكا لعملاتٍ ذهبيَّةٍ بفئاتِ ٥٠ وحدةً نقديَّةً أوروبيَّةً، وعملاتٍ فضِّيَّةٍ بفئاتِ ٥ وحداتٍ نقديَّةٍ أوروبيَّةٍ.

منذُ عامِ ١٩٩٩؛ توقَّفت العملةُ الدُّوليَّةُ للاتِّحادِ الأوروبيِّ عن الوجودِ نتيجةَ استبدالِها باليورو، منذُ ذلكِ الوقتِ؛ تستخدمُ جميعُ الدُّولِ الأعضاءِ في الاتِّحادِ النَّقديِّ الأوروبيِّ اليورو كوحدةٍ نقديَّةٍ للمدفوعاتِ غيرِ النَّقديَّةِ داخلَ البلدانِ وفي التَّداولِ الدُّوليِّ، واعتباراً من ١ كانون الثَّاني ٢٠٠٢؛ تمَّ تداولُ الأوراقِ النَّقديَّةِ وعملاتِ اليورو، ومنذُ ١ تمُّوز ٢٠٠٢؛ أصبحَ اليورو العطاءَ القانونيَّ الوحيدَ في الدُّولِ الأعضاءِ في الاتِّحادِ النَّقديِّ الأوروبيِّ.

لسنواتٍ عديدةٍ تمَّ الاستشهادُ باليورو كمثالٍ يُحتذى، بحيثُ يجبُ على كلٍّ من الدُّولِ الَّتي ظهرت في فضاءِ ما بعدَ الاتِّحادِ السُّوفييتيِّ (CIS)والدُّولِ الَّتي شكَّلَت الاتِّحادَ الاقتصاديَّ الأوراسيَّ EAEUأن تسعى من أجلِ الشَّيءِ نفسِه.

في الآونةِ الأخيرةِ؛ تراجعَ الحماسُ لعملةِ التَّكاملِ الأوروبيَّةِ والعملةِ الجماعيَّةِ «اليورو»، وبالمناسبة؛ نتذكَّرُ اليومَ نبوءةَ والدِ النَّقدِ؛ ميلتون فريدمان، الَّذي تنبَّأ في وقتٍ واحدٍ: لدى اليورو فرصةٌ واحدةٌ من أصلِ مائةِ فرصةٍ للبقاءِ، وستجدُ الدُّولُ الكُبرى مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا قريباً أنَّ إنشاءَ منطقةِ اليورو كان خطأً، حيثُ هناكَ اختلافاتٌ سياسيَّةٌ كبيرةٌ داخلَ هذه المنطقة، وحذَّرَ فريدمان من أنَّ هذا النِّظامَ سينهارُ عاجلاً أم آجلاً، وفي رأيِهِ: الشَّيءُ الوحيدُ الَّذي يمكنُ أن ينقذَ الوضعَ هو إنشاءُ دولةٍ واحدةٍ للولاياتِ المتَّحدةِ الأوروبيَّةِ.

ولكن ما هو المتاحُ (باستثناءِ اليورو) في احتياطيِّ أحدثِ التَّجاربِ العالميَّةِ في إعدادِ وتنفيذِ واستخدامِ العملاتِ الجماعيَّةِ العابرةِ للحدود؟

في أمريكا اللَّاتينيَّة: تمَّ إنشاءُ كتلةِ أمريكا الجنوبيَّةِ لاتِّحادِ أُممِ أمريكا الجنوبيَّةِ - Unasur (Union de Naciones Suramericanas). في ٢٣ أيَّار ٢٠٠٨، وقد تقرَّرَ أن يكونَ مقرُّ التَّحالفِ الجديدِ في الإكوادور، وبرلمانٌ واحدٌ في بوليفيا، وبنكٌ واحدٌ في كولومبيا، وقالَ المشاركون في الكتلةِ إنَّ يوناسور سيتمُّ بناؤه على نفسِ المبادئ الَّتي يعتمدُ عليها الاتِّحادُ الأوروبيُّ، أي إنَّ هذه الدُّولَ ستسعى جاهدةً لإنشاءِ عملةٍ واحدةٍ، والَّتي ستحلُّ محلَّ العملاتِ الوطنيَّةِ بمرورِ الوقتِ، ولكن قبلَ ذلكَ (في نهايةِ عامِ ٢٠٠٧)؛ أنشأت دولُ أمريكا اللَّاتينيَّةُ الصُّندوقَ الخاصَّ «النَّظير» لصندوقِ النَّقدِ الدُّوليِّ Banco del Surمن أجلِ

الإقراضِ لمشاريع في أمريكا الجنوبيَّة، ووقَّعت اتِّفاقيَّةَ إنشاءِ البنكِ كلٌّ من الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وفنزويلا وباراغواي والإكوادور وأوروغواي، وكانَ من المتوقَّعِ أن تدخلَ جميعُ البلدانِ الموجودة في قارَّةِ أمريكا الجنوبيَّة تقريباً في كتلةٍ واحدةٍ مثل الاتِّحاد الأوروبيّ، حتَّى الآن؛ لم تُلاحَظ أيُّ علاماتٍ لعملةٍ جماعيَّةٍ واحدةٍ في أمريكا الجنوبيَّة.

في أمريكا اللَّاتينيَّةِ أيضاً؛ جرت محاولةٌ أُخرى ـ في إطارِ المنظَّمةِ ـ لإنشاءِ عملةٍ جماعيَّةٍ: البديلُ البوليفاريُّ للأمريكتين (ALBA)، وقد اتَّفقَ المشاركون في الكتلةِ على إدخالِ وحدةِ تسويةٍ تقليديَّةٍ تُسمَّى «سوكري» اعتباراً من ١ كانون الثَّاني٢٠١٠، بحيثُ يتمُّ استخدامُ العملة «سوكريه» في البدايةِ على شكلِ عملةٍ افتراضيَّة، على أن يتمَّ التَّخطيطُ للانتقالِ إلى عملةٍ كاملةٍ لاحقاً، وبذلك سيتيحُ إنشاءُ نظامٍ نقديٍّ إقليميٍّ بعملةٍ مشتركةٍ للدُّولِ المشاركةِ؛ التَّخلِّي التَّامَّ عن التَّسوياتِ المتبادلةِ بالدُّولار.

في الواقع؛ إنَّ انبعاثَ السوكريه اليومَ شيءٌ رمزيٌّ، ولكن ما السَّبب؟ هذا هو رأيُ الخبيرِ إيغور تومبرغ: «إنَّ معدَّلَ دورانِ الدُّولِ داخلَ كتلةِ ALBAصغيرٌ جدَّاً، حيث إنَّ التَّسوياتِ الخارجيَّةَ الرَّئيسةَ للكتلةِ؛ تصدير الموادِّ الخامِ والمحاصيلِ الاستوائيَّةِ مثل البنِّ والموزِ، واستيرادَ السَّيَّاراتِ والأسلحةِ والسِّلعِ الأُخرى؛ يتمُّ ـ كما كانَ من قبلُ ـ بالعملةِ الدُّوليَّةِ الصَّعبةِ، إذا قارنَّا الاتِّحادَ النَّقديَّ الجديدَ مع «كتلةِ اليورو»؛ فإنَّ نجاحَ هذا الأخيرِ يعتمدُ على التَّكاملِ العالي للغايةِ للدُّولِ الأعضاءِ فيه، بينما نرى في حالةِ كتلةِ ALBAأنَّ ذلكَ ليس غائباً فحسب، بل له معنىً معاكسٌ، فالحاجةُ المتبادلةُ لاقتصاداتِ الدُّولِ ضئيلةٌ، وليس لديهم ما يقدِّمونَه لبعضِهم البعض.

ومن جهةٍ أُخرى؛ فإنَّ الولاياتِ المتَّحدةَ هي الشَّريكُ التِّجاريُّ الخارجيُّ لجميعِ المشاركين في الاتِّحادِ النَّقديِّ الجديدِ (باستثناء كوبا)، والَّتي تمثِّلُ حوالي نصفِ الصَّادراتِ وربعِ الواردات.

في العالمِ الإسلاميِّ: تمَّ القيامُ بعددٍ من المحاولاتِ لإنشاءِ عملاتٍ (جماعيَّةٍ) في العالم الإسلامي.ففي عامِ ٢٠٠٤؛ قدَّمت الحكومةُ الماليزيَّةُ الدِّينارَ الذَّهبيَّ كعملةٍ وطنيَّةٍ موازيةٍ؛ إذ تُصنع العملاتُ المعدنيَّةُ من الذَّهبِ على أعلى مستوى وفقاً لشرائعِ الإسلامِ.

كوسيلةِ دفعٍ غيرِ رسميَّةٍ؛ كانَ الدِّينارُ الذَّهبيُّ موجوداً في تداولٍ خاصٍّ في ٢٢ دولةً إسلاميَّةً لسنواتٍ عديدة، ويتمُّ سكُّه في أربعِ دولٍ على الأقلِّ، حيثُ إنَّ خصوصيَّةَ مبادرةِ

ماليزيا ليست فقط لأنَّها قرَّرت منحَ الدِّينارِ وضعاً رسميَّاً أكثر، فالفكرةُ الرَّئيسةُ هي استخدامُ الدِّينارِ الذَّهبيِّ كوسيلةٍ جماعيَّةٍ للتَّسويةِ في الدُّولِ الإسلاميَّةِ.

عموماً، يُستخدمُ الدِّينارُ الذَّهبيُّ اليومَ في التَّسوياتِ بين ماليزيا وبروناي وإيران وبنغلاديش واليمن وجزرِ المالديف وبعضِ الدُّولِ الإسلاميَّةِ الأخرى، بحيثُ تتمُّ التَّسوياتُ بينَ هذه الدُّولِ بالدِّينارِ الذَّهبيِّ بالأسعارِ المتَّفقِ عليها والتَّعريفاتِ الجمركيَّةِ على السِّلعِ والخدماتِ في التِّجارةِ المتبادلةِ، كما اتَّفقَت هذه الدُّولُ على دعمِ سعرِ صرفِ الذَّهبِ بشكلٍ مشترك، ومعظمُ هذه الدُّولِ ستستخدمُ الدِّينارَ الذَّهبيَّ للمدفوعاتِ الخارجيَّةِ فقط، ولسوءِ الحظِّ؛ فإنَّ حجمَ العمليَّاتِ الحقيقيَّةِ بالدِّينارِ الذَّهبيِّ لا يكادُ يُذكر.

يمكنُنا أيضاً أن نتذكَّرَ الدِّينارَ الخليجيَّ (من الكلمةِ العربيَّةِ «الفيضان»، أي الإشارة إلى الخليجِ الفارسيِّ)، وتلك كانت العملةَ الموحَّدةَ المخطَّطة للدُّولِ العربيَّةِ الأربع في الخليجِ الفارسيِّ: المملكة العربيَّة السُّعوديَّة والكويت وقطر والبحرين، وقد كان المقرُّ الرَّئيسُ للبنكِ المركزيِّ (المخطَّط لإنشائه) للوحدةِ النَّقديَّةِ في العاصمةِ السُّعوديَّةِ الرِّياض.

في البدايةِ؛ تمَّ التَّخطيطُ لإطلاقه في ٢٠١٣، وتمَّ تأجيلُه إلى عامِ ٢٠١٥، ووفقاً لبياناتِنا؛ لم يتمَّ إطلاقُه، وإذا حكمنا من خلالِ عددٍ من العلاماتِ؛ فلن يتمَّ ذلك على الإطلاق.

بشكلٍ عامٍّ، إنَّ تجربةَ أمريكا اللَّاتينيَّة والشَّرقِ الأوسطِ والدُّولِ الإسلاميَّةِ الأُخرى؛ ليسَت مشجِّعةً للغاية، وهناك الكثيرُ من الأفكارِ، ولا يوجدُ شيءٌ تقريباً في «البقايا الصُّلبة»، يرجعُ ذلك ـ إلى حدٍّ كبيرٍ ـ إلى حقيقةِ أنَّ الولاياتِ المتَّحدةَ تراقبُ بغيرةٍ تلكَ المشاريعَ لإنشاءِ عملاتٍ جماعيَّةٍ في مناطق مختلفة من العالمِ، وتحاولُ إيقافها، وبعضُ ما يُسمَّى بـ «العملاتِ الجماعيَّةِ» في القرنِ الحادي والعشرين؛ ليست أكثرَ من «سلَّةِ عملاتٍ»، حيثُ يتمُّ بمساعدةِ هذه «السِّلال» تحديدُ الأسعارِ وأسعارِ الأسهمِ والتَّسوياتِ وما إلى ذلك.

لقد أدَّى الدَّورُ المتنامي لبعضِ القوى في الاقتصادِ العالميِّ، كما الأزمة الَّتي اجتاحت جميعَ أنحاءِ العالم، إلى الحاجةِ لإنشاء وحدةٍ حسابيَّةٍ عالميَّةٍ خاصَّةٍ لـ Vokyu - Wocu (وحدة العملة العالميَّة)، والَّتي كانت تستندُ إلى سلَّةِ عملاتٍ تتكوَّنُ من وحداتٍ نقديَّةٍ في الدُّولِ «العشرين الكبرى».

بطبيعةِ الحال؛ إنَّ للعملاتِ المدرجةِ في سلَّةِ Vokyu وزناً محدَّداً، محسوبة على أساسِ حصَّةِ الدَّولةِ في النَّاتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ العالميِّ، ويتمُّ تطويرُ منهجيَّةِ حسابِ Wokyu من قِبَلِ معهدِ WDX المستقلِّ غيرِ الرِّبحيِّ، والَّذي تمَّ إنشاؤه في عامِ ٢٠٠٨ للبحثِ في النِّظامِ النَّقديِّ العالميِّ، وهكذا يتمُّ إعادةُ حسابِ أوزانِ العملاتِ في السَّلَّةِ مرَّتين في السَّنةِ (٣ أيَّار و ٣ تشرين الثَّاني).

في الواقع، يمكنُنا الاستشهادُ أيضا بَوحدةِ العملةِ الآسيويَّةِ AMU (الوحدة النَّقديَّة الآسيويَّة)، وهي سلَّةُ عملاتٍ تمَّ تقديمُها في عامِ ٢٠٠٦ من قِبَلِ معهدِ أبحاثِ الاقتصادِ والتِّجارةِ والصِّناعةِ (RIETI) على غرارِ وحدةِ العملةِ الأوروبيَّةِ (ECU)

تسمَّى عملةُ «السَّلَّةِ» الآسيويَّةِ أيضاً ACU، والَّتي تتوافقُ مع ECU (الإكوادور)، ويبدو أنَّ الآسيويِّين سيستخدمون تجربةَ تكاملِ العملةِ الأوروبيَّةِ، وعلى هذا الأساسِ؛ يجب أن تعكسَ AMU أسعارَ الأسهمِ للوحداتِ النَّقديَّةِ لـ ١٣ دولةً في المنطقةِ (الصِّين واليابان وكوريا الجنوبية + ١٠ دول الآسيان)، وهكذا فإنَّ بنكَ التَّنميةِ الآسيويَّ (ADB)، الَّذي أُسِّسَ بجهودِ جميعِ هذه البلدانِ الـ ١٣ قد أصبحَ محرِّكَ إنشاءِ سوقٍ مشتركةٍ لجنوبِ شرقِ آسيا، على غرارِ السُّوقِ الأوروبيَّةِ المشتركة.

بكلِّ الأحوالِ، ومن أجلِ تنفيذِ هذه الفكرةِ، تمَّ إنشاءُ اتِّحادِ المقاصَّةِ الآسيويِّ ACN وهو عبارةٌ عن اتِّفاقيَّةٍ بشأنِ تسوياتِ العملاتِ المتبادلةِ بين بنغلاديش وبورما والهند وإيران ونيبال وباكستان وسريلانكا على أساسِ وحدةِ العملةِ الآسيويَّةِ، ويتمُّ نشرُ سعرِ صرفِ جميعِ العملاتِ الآسيويَّةِ الوطنيَّةِ مقابلَ العملةِ الموحَّدةِ يوميَّاً بوساطةِ بنكِ التَّسويةِ الآسيويِّ (ADB).

حتَّى إنَّ بعضَ دولِ الآسيان تناقشُ إمكانيَّةَ إدخالِ وحداتِ ACU حتَّى على شكلِ عملاتٍ وطنيَّةٍ، أمَّا بالنِّسبةِ إلى الصِّين واليابان وكوريا الجنوبيَّةِ وبعضِ الدُّولِ الكبيرةِ الأُخرى؛ فإنَّها على أيَّةِ حالٍ لن ترفضَ عملاتِها الوطنيَّةَ لصالحِ (ACU).

بالنِّسبةِ إلى روسيا؛ إذا كانت تريدُ حقَّاً الانتقالَ في إطارِ دول البريكس والاتِّحادِ الاقتصاديِّ الأوراسيِّ، وإلى التَسوياتِ باستخدامِ العملاتِ الرَّقميَّةِ؛ فيجبُ على المرءِ أوَّلاً أن ينظرَ إلى تجربةِ الدُّولِ الآسيويَّةِ في الاستعدادِ لإدخالِ العملةِ الجماعيَّةِ (ACU).

العملةُ الرَّقميَّةُ الدُّوليَّةُ: مشاكلُ الضَّمانِ والإصدار

ما هو المخفيُّ وراءَ مشروعِ عملةِ USC؟:

من وقت لآخر؛ تظهرُ رسائلُ مقتضبةٌ في وسائلِ الإعلامِ العالميَّةِ حولَ مشروعِ العملةِ الرَّقميَّةِ، يسمَّى: أداوت تسويةِ العملة (USC-Utility Settlement Coin)، وفي روسيا؛ يمكنُ تسميتُها «بعملةِ الحساباتِ العمليَّةِ» ÷âàëòîéïàêòè)ش٧ءةيلب٧÷شترژ(.

أفادَت صحيفةُ «فاينانشيال تايمز» في الصَّيفِ الماضي (٢٠١٧) أنَّ أربعةً من البنوكِ العالميَّةِ الرَّائدةِ قد تضافرت جهودُها لتطويرِ العملةِ الرَّقميَّةِ، والَّتي تأملُ في أن تكونَ أداةَ تسويةٍ ومقاصَّةٍ قياسيَّةٍ لخدمةِ المعاملاتِ في أسواقِ الأوراقِ الماليَّةِ، ولكن أيُّ نوعٍ من البنوكِ هذه؟ إنَّها عمالقةُ العالمِ النَّقديِّ، أي: بنكُ يوب اس السُّويسريُّ، ودوتشي بنك الأمانيُّ، وستاندرد الإيطاليُّ، وب ن واي مليتون الأمريكيُّ (Swiss UBS و German Deutsche Bank و Italian Santander و.American BNY Mellon)، إضافةً إلى ذلك؛ انضمَّت الشَّركةُ البريطانيَّةُ ICAP، أكبرُ وسيطٍ للمعاملاتِ بينَ البنوكِ في العالم، إلى شركةِ البنوكِ الأربعةِ تلك، وقد تمَّت تسميةُ هذه الجمعيَّةِ بالكونسورتيوم الدُّوليِّ لتطويرِ العملةِ الرَّقميَّةِ المصرفيَّةِ.

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ الكونسورتيوم لم يبدأ التَّطويرَ من الصِّفر، فقد اتَّضحَ أنَّ البنكَ السُّويسريَّ UBSكان يعملُ بالفعلِ في مشروعِ «عملةِ الحساباتِ العمليَّةِ»، ومن ثمَّ انضمَّت البنوكُ المتبقِّيةُ إلى المشروع.

وفقاً لأعضاءِ الكونسورتيوم؛ سيكونُ للعملةِ الجديدةِ بعضُ أوجهِ التَّشابهِ مع العملاتِ المشفَّرةِ الموجودةِ مثل البيتكوين، ولكن سيتمُّ استخدامُها داخلَ المجتمعِ المصرفيِّ للتَّسوياتِ المتبادلةِ، لذلك لا يمكن أن يكونَ هناكَ عدمُ الكشفِ عن هويَّةِ المشاركين في المعاملاتِ (كما هو الحالُ معَ استخدامِ البيتكوين أو غيرها من العملاتِ المشفَّرةِ الخاصَّة)، ستكونُ «الشَّريحةُ» الرَّئيسةُ للحساباتِ المستندةِ إلى VLOOKUPهي استخدامُ تقنيَّةِ «سلاسلِ الكتل» ("blockchain")، والَّتي تتيحُ لكَ الاستغناءَ عن الوسطاءِ (البنوك)، وتقليلُ تكاليفِ التَّسويةِ وزيادةِ سرعتِها.

كما أعلنَت الفاينانشيال تايمز أنَّ أطرافَ اتِّفاقِ الخطَّةِ يخطِّطون لتقديمِ وصفٍ للمشروعِ إلى البنوكِ المركزيَّةِ ذاتِ الصِّلةِ والجهاتِ التَّنظيميَّةِ الماليَّةِ في العامِ المقبلِ للحصولِ على موافقتِهم، وبدءِ الاستخدامِ التِّجاريِّ «في عددٍ محدودٍ من العمليَّاتِ منخفضةِ المخاطرِ» في أوائلِ عامِ ٢٠١٨.

لذلك؛ معَ الأخذِ في الاعتبارِ ربطَ أعضاءِ الكونسورتيوم ببلدانٍ مثل سويسرا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتَّحدة؛ يجبُ النَّظرُ في مسألةِ إضفاءِ الشَّرعيَّةِ على مشروعِ USC في حالاتٍ مثل البنك الوطنيِّ السُّويسريِّ (NBS)والبنكِ المركزيِّ الأوروبيِّ (ECB)والاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ (الاحتياطي الفيدرالي). ربَّما يجبُ إجراءُ تنسيقٍ إضافيٍّ للقضيَّةِ في البنوكِ المركزيَّةِ في ألمانيا وإيطاليا.

لقد مرَّ بالفعلِ أكثرُ من عامٍ منذُ إنشاءِ الكونسورتيوم، ومع ذلك، حتَّى الآنَ لم تظهرْ في وسائلِ الإعلامِ أوصافٌ لمشروعِ USC أو تقاريرُ حولَ تقديمِ المشروعِ إلى البنوكِ المركزيَّةِ والجهاتِ التَّنظيميَّةِ الماليَّةِ في الدُّولِ المشاركةِ في الاتِّحادِ، وربَّما نشأت بعضُ الصُّعوباتِ، فأدَّى ذلكَ إلى هناك التَّأخرِ عن الجدولِ الأصليِّ.

ولكن حرفيَّاً بعدَ عامٍ من النَّشرِ الأوَّلِ للمشروعِ؛ كانت هناكَ أنباءٌ عن انضمامِ العديدِ من البنوكِ ذاتِ العيارِ العالميِّ إلى الكونسورتيوم، (الأعضاء الجدد في الكونسورتيوم هم: Barclays (بريطانيا العظمى) و CreditSuisse (سويسرا) و CanadianImoral Bank of Commerce (كندا) و HSBC (بريطانيا العظمى) و MUFG - Mitsubishi UFJF in ancial Group, Inc. (اليابان) و StateStreet (الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة)، وبذلك ارتفعَ عددُ البنوكِ المشاركةِ في الكونسورتيوم من أربعة إلى عشرة؛ جميعُها ذاتُ وزنٍ كبير، وهي مدرجةٌ في أعلى ٥٠ تصنيفٍ عالميٍّ، ومع إضافةِ المملكةِ المتَّحدةِ وكندا واليابان؛ ازدادَ عددُ الدُّولِ الَّتي تمثِّلُها البنوكُ الأعضاءُ في الكونسورتيوم، وبالتَّالي، وبعدَ الانتهاءِ من العملِ في المشروعِ؛ يجبُ تقديمُه إلى البنوكِ المركزيَّةِ التَّاليةِ على الأقلِّ: الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ، البنكِ المركزيِّ الأوروبيِّ، البنكِ الوطنيِّ البريطانيِّ، بنكِ إنجلترا، بنكِ اليابان، وبنك كندا.

من الصَّعبِ للغايةِ مراجعةُ «مرشَّحات» هذه البنوكِ المركزيَّةِ السِّتَّة، وفي هذه الحالةِ؛ تحتاجُ إلى الحصولِ على «جيد» من جميعِ البنوكِ المركزيَّةِ السِّتَّة، وإذا قرَّرَ واحدٌ منها (من

البنوك) على الأقلِّ الحاجةَ إلى «وقفة»؛ فإنَّ نجاحَ المشروعِ بأكملِه سيتعرَّضُ للخطر، إنَّ علاقةَ البنوكِ المركزيَّةِ المذكورةِ أعلاه بالعملاتِ المشفَّرةِ ليست متماثلةً، فعلى سبيلِ المثالِ، قامَ بنكُ اليابان هذا العام بالفعلِ بتوثيقِ عملاتِ البيتكوين وغيرِها من العملاتِ المشفَّرةِ الخاصَّةِ، ولكن يشكُّ البنكُ المركزيُّ الأوروبيُّ بشدَّةٍ في العملاتِ المشفَّرة.

بالإضافةِ إلى ذلك؛ يمكنُنا أن نتذكَّرَ أنَّ لبعضِ عمالقةِ البنوكِ تعقيداتٍ في علاقاتِهم مع البنوكِ المركزيَّةِ والهيئاتِ التَّنظيميَّةِ الماليَّةِ، حيثُ تعرَّضَ دويتشه بنك، وإتش إس بي سي، وباركليز، وأعضاء آخرون في الكونسورتيوم لعقوباتٍ فرضتها البنوكُ المركزيَّةُ والمنظِّمون الماليُّون في الولاياتِ المتَّحدةِ والاتِّحادِ الأوروبيِّ وبريطانيا العظمى أكثرَ من مرَّةٍ على العديدِ من الاخطاء، ومع ذلك، يُعتقدُ أنَّ المشاركين في مشروعِ USC واثقون من نجاحِ الكونسورتيوم في تنفيذه ولكن ...كيف يمكنُ تفسيرُ ذلك؟

نسختُنا من الجوابِ هي: مشروعُ «العشرة الأوائل» المشارُ إليه ليس بأيِّ حالٍ من الأحوالِ من فئةِ «الأعمالِ التِّجاريَّةِ المغامرة» (حيثُ يعتبرُ احتمالُ النَّجاحِ بنسبةِ ١٠٪ مؤشِّراً جيِّداً)، حيث إنَّ المشروعَ «محكومٌ بحسنِ الحظِّ»، ولكنَّ الحظَّ الجيِّدَ مضمونٌ، لأنَّ المشروعَ هو «نظامٌ اجتماعيٌّ للغاية» للبنوكِ المركزيَّةِ السِّتَّةِ، والَّذي سيتعيَّنُ عليها إعطاءُ «الموافقةِ» على العملةِ الجديدةِ، فمجموعةُ البنوكِ المركزيَّةِ السِّتة ليست عرضيَّةً.

إنَّها المؤسَّساتُ ذاتُها الَّتي تشكِّلُ كارتل البنوكِ المركزيَّة، وغالباً ما يُطلقُ عليه: «»، وقد بدأ التَّكتُّلُ يتشكَّلُ خلالَ سنواتِ الأزمةِ الماليَّةِ ٢٠٠٧-٢٠٠٩، ومع ذلك؛ كيف يتمُّ التَّعبيرُ عنه؟ لقد بدأت هذه البنوكُ المركزيَّةُ في إبرامِ اتِّفاقيَّاتِ مبادلةِ العملاتِ من أجلِ منعِ التَّقلُّباتِ الحادَّةِ في عملاتِها، وقد بدأ كلُّ شيءٍ مع قيامِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ بتوفيرِ كمِّيَّاتٍ كبيرةٍ من الدُّولاراتِ للبنكِ المركزيِّ الأوروبيِّ.

في نيسان ٢٠٠٩؛ أبرمَ الاحتياطيُّ الفيدراليُّ اتِّفاقيَّاتِ مبادلةِ العملاتِ مع البنكِ المركزيِّ الأوروبيِّ وبنكِ إنجلترا وبنكِ اليابان والبنكِ المركزيِّ السُّويسريِّ، وقد كانت مقايضاتُ ذلك الوقتِ ضمنَ فتراتٍ تصلُ إلى أسبوعٍ واحدٍ، وكانَت المبالغُ محدودةً، حيثُ كانَت مع بنك إنجلترا بحدودِ ٣٠ مليار جنيه، ومع البنكِ المركزيِّ الأوروبيِّ حتَّى ٨٠ مليار يورو، ومع بنكِ اليابان؛ ما يصل إلى ١٠ تريليون ين، ومع NBSما يصلُ إلى ٤٠ مليار فرنكٍ

سويسريٍّ، وكانت الاتِّفاقيَّةُ ساريةً حتَّى شباط ٢٠١٠، ثمَّ تمَّ تمديدُها، وتمَّ إجراءُ تعديلاتٍ على شروطِ وتوقيتِ المبالغ.

وبعيداً عن التَّفاصيل؛ أبرمَ الاحتياطيُّ الفيدراليُّ وخمسةُ بنوكٍ مركزيَّةٍ (أُضيف بنكُ كندا إلى الأربعة) اتِّفاقيَّةً دائمةً في تشرين الأوَّل ٢٠١٣ بشأنِ مقايضاتِ العملاتِ غيرِ المحدودة، وقالَ محافظُ بنكِ اليابان هاروهيكو كورودا فورَ انتهاءِ الاتِّفاقيَّةِ: «قرَّرنا أن نجعلَها دائمةً من أجلِ تجنُّبِ عدمِ اليقين، حيثُ تنتهي صلاحيَّتُها في شباط من العامِ المقبلِ»، وأضافَ: «لا نخطِّطُ لتوسيعِ عددِ اتِّفاقيَّاتِ المقايضةِ خارجَ البنوكِ المركزيَّةِ السِّتَّة».

عموماً، إنَّ تفاصيلَ هذه الاتِّفاقيَّةِ غيرُ معروفةٍ، يمكنُ العثورُ على معلوماتٍ عامَّةٍ حولَ الآليَّةِ الحاليَّةِ لمقايضاتِ العملةِ بموجبِ CB-6على موقعِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ على الإنترنت، بينما يعتقدُ العديدُ من الخبراءِ أنَّ البنكَ المركزيَّ -٦ هو نموذجٌ أوَّليٌّ للبنكِ المركزيِّ العالميِّ المستقبليِّ.

وفي داخلِ كارتل العملةِ المحدَّدِ؛ يتمُّ إنشاءُ عملةٍ واحدةٍ بالفعل، والَّتي لديها حتَّى الآن (مؤقَّتاً) بعضُ «الانحرافات» بالنِّسبةِ لوحداتِ العملةِ الوطنيَّةِ، حيثُ يمرُّ عالمُ العملةِ والتَّمويلِ بفترةٍ انتقاليَّةٍ، هي تقريباً نفسُ تجربةِ أوروبَّا في العقدينِ الأخيرينِ من القرنِ الماضي، حيثُ كانت لا تزالُ هناكَ عملاتٌ وطنيَّةٌ على شكلِ الماركِ الألمانيِّ والفرنكِ الفرنسيِّ واللِّيرةِ الإيطاليَّةِ والغيلدر الهولنديِّ... إلخ، ولكن في الوقتِ نفسِه؛ كانت العملةُ «ecu»فوقَ الوطنيَّةِ تنمو وتنمو بالفعلِ (ولدت في ١٣ آذار ١٩٧٩)، في ١ كانون الثَّاني ١٩٩٩؛ تمَّ استبدالُ «ecu»بوحدةِ العملةِ «اليورو» أوَّلاً بشكلٍ غيرِ نقديٍّ، ومن ثمَّ بشكلٍ نقديٍّ من ١ كانون الثَّاني ٢٠٠٢، وفي ١ كانون الثَّاني ٢٠٠٣؛ توقَّفت العملاتُ الوطنيَّةُ للدُّولِ الَّتي دخلَت منطقةَ اليورو عن الوجودِ النَّقديِّ وغيرِ النَّقديِّ، في الوقتِ نفسِه؛ لم يلاحَظْ إنشاءُ بنكٍ مركزيٍّ فوقَ وطنيٍّ، حيث إنَّه وفي كانون الثَّاني ١٩٩٤، وفقاً لمعاهدةِ ماستريخت بشأنِ إنشاءِ الاتِّحادِ الأوروبيِّ؛ تمَّ إنشاءُ المعهدِ النَّقديِّ الأوروبيِّ في فرانكفورت، والَّذي تمَّ تحويلُه في عامِ ١٩٩٨ إلى البنكِ المركزيِّ الأوروبيِّ، ومن ثمَّ وسَّعَ البنكُ المركزيُّ الأوروبيُّ سلطاتِه، ووسَّعَ نطاقَ أنشطتِه من خلالِ إدراجِ دولٍ جديدةٍ في منطقةِ اليورو.

يمكنُ مقارنةُ الاتِّحادِ الأوروبيِّ بأرضيَّةِ اختبارٍ؛ عملَ فيها «مالكو الأموالِ» (المساهمون الأساسيُّون في الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ) ويعملونَ على وضعِ خوارزميَّاتٍ للانتقالِ إلى

عملةٍ عالميَّةٍ عابرةٍ للحدودِ، ويمكنُ رسمُ بعضِ أوجهِ الشَّبهِ بينَ كارتل CB-6 ومعهدِ النَّقدِ الأوروبيِّ لعامِ ١٩٩٤، وقد يمضي وقتٌ قليلٌ، ومن ثمَّ وعلى أساسِ البنكِ المركزيِّ -٦ قد يولدُ البنكُ المركزيُّ العالميُّ، والَّذي لن يصدرَ اليورو أو حتَّى الدولار، ولكنَّ بعضَ العملاتِ الجديدةِ، قد يُطلقُ عليها «طائر الفينيق»، ولكن لماذا طائرُ الفينيق؟ قبلَ ثلاثين عاماً؛ نشرَت المجلَّةُ البريطانيَّةُ الشَّهيرةُ «إيكونوميست» مقالاً تنبَّأ فيه كاتبٌ مجهولٌ أنَّه في عام ٢٠١٨ ستظهرُ عملةٌ عالميَّةٌ تُسمَّى «طائر الفينيق»، اليومَ تذكَّرَ الكثيرُ من النَّاسِ هذه المقالةَ وسألوا: ما مدى احتماليَّةِ أن تتحقَّقَ هذه الرؤية؟ من المعتقدِ أنَّ مجلَّةَ «إيكونوميست»، الَّتي تقعُ تحتَ إشرافِ روتشيلدز؛ لم تقدِّمْ توقُّعاتٍ قبلَ ثلاثين عاماً، لكنَّها كشفَت عن سرِّ خطَّةِ «سادةِ المال» بشأنِ إعادةِ تنظيمِ النِّظامِ النَّقديِّ العالميِّ.

يمكن أن يعني اسمُ «طائر الفينيق» ولادةً جديدةً من رمادِ الفكرةِ الَّتي عبَّر عنها جون كينز؛ رئيسُ الوفدِ الإنجليزيِّ في مؤتمرِ عامِ ١٩٤٤ في بريتون وودز، حيثُ اقترحَ إدخالَ عملةٍ (عالميَّةٍ) فوقَ وطنيَّةٍ تُسمَّى «مصرفيّ»، ثمَّ فشلَ هذا المشروعُ، وصوَّتَ المؤتمرُ لصالحِ مشروعِ معيارِ الذَّهبِ ـ الدُّولار الأمريكيِّ.

بالعودةِ إلى مشروعِ إنشاءِ عملةٍ رقميَّةٍ من خلالِ المشروعِ US الَّذي يعدُّه كونسورتيوم يضمُّ عشرةَ بنوكٍ عالميَّةٍ رائدةٍ من أجلِ إطلاقِ المشروعِ في العامِ المقبل؛ يبدو لنا أنَّ هذا الحدثَ سيكونُ ولادةَ «طائر الفينيق» الَّذي كتبَت عنه الإيكونوميست في كانون الثَّاني ١٩٨٨، ولا يهمُّ ماذا ستسمَّى العملةُ العالميَّةُ: «طائر الفينيق» أو «مصرفيّ» أو «عملة تسوية نقديَّة»، وقد يكونُ الكونسورتيوم المؤلَّفُ من عشرةِ عمالقةٍ مصرفيَّةٍ عالميَّةٍ هو جوهرُ نموِّ البنكِ المركزيِّ العالميِّ.

في الواقع؛ لا علاقةَ للوحداتِ النَّقديَّةِ الَّتي اقترحَها الكونسورتيوم بتلك العملاتِ المشفَّرةِ الخاصَّة، والَّتي أغرقت مناقشتُها مساحةَ المعلوماتِ بالكامل، من الجديرِ بالذِّكرِ أنَّ المعلوماتِ حولَ مشروعِ إنشاءِ USC ضئيلةٌ، ومن المؤكَّدِ أنَّه من بينِ آلافِ الأشخاصِ الَّذين شملَهم الاستطلاعُ (بغضِّ النَّظرِ عن عيِّنةِ المستجيبين)، ربَّما سيخبرُك ٩٩٩ شخصاً بشيءٍ عن Bitcoin وغيرها من العملاتِ المشفَّرةِ، حسناً، يفهمُ «أصحابُ المالِ» أنَّ العملةَ الجديدةَ يجبُ أن تولدَ في صمتٍ تامٍّ.

لبعضِ الوقتِ؛ سيصدرُ الكونسورتيوم المصرفيُّ العملاتِ الأجنبيَّةَ لتأمينِ العملاتِ التَّقليديَّةِ، كالدُّولارِ الأمريكيِّ واليورو والجنيه الإسترلينيِّ والين اليابانيِّ والفرنك السُّويسريِّ، بينما يبقى مشروعُ USC هو «الطِّفلُ» الشَّائع للبنوكِ المركزيَّةِ السِّتَّةِ الَّتي تقفُ بشكلٍ غيرِ مرئيٍّ وراءَ «العشرةِ الكبار» من البنوكِ العالميَّة.

عموماً؛ حدثَ شيءٌ مشابهٌ في أوروبَّا في العقدين الأخيرين من القرنِ العشرين، حيثُ كانَت هناكَ عملةٌ افتراضيَّةٌ تسمَّى ECU، والَّتي تمَّ توفيرُها عن طريقِ ماركِ الألمانيِّ والفرنكِ الفرنسيِّ واللِّيرةِ الإيطاليَّةِ ... لذلك اختفَت الوحداتُ النَّقديَّةُ الوطنيَّةُ وبقيَت فوقَ الوطنيَّةِ، وغيَّرت اسمَها من ECUإلى «اليورو».

من يدري؛ ربَّما تكونُ العملةُ الرَّقميَّةُ الَّتي سينشئُها الاتِّحادُ المصرفيُّ اليومَ تُسمَّى عملة أداةِ التَّسويةِ النَّقديَّةِ (USC)، وبعدَ فترةٍ ستعطَى الاسمَ الأكثرَ تناسقاً: «طائر الفينيق»؟، قد يصاحبُ ظهورَ طائرِ الفينيق الرَّقميِّ تدميرٌ سريعٌ للعملاتِ الوطنيّةِ، بالإضافةِ إلى ذلك؛ فمن المؤكَّدِ «مثل ضبابِ الصَّباحِ» أنَّ جميعَ العملاتِ المشفَّرةِ الخاصَّةِ الحاليَّةِ مثل Bitcoinأو Ethereumستختفي، حتَّى نقطة معيَّنة؛ كانت هناكَ حاجةٌ إليها:

أوَّلاً: لتطويرِ تقنيَّاتِ blockchainالَّتي سيتمُّ استخدامُها في مشروع (USC) .

ثانياً: من أجلِ اعتيادِ النَّاس على استخدامِ الأموالِ الرَّقميَّةِ غيرِ النَّقديَّةِ حصريَّاً.

ثالثاً: من أجلِ إنشاءِ «شاشةِ دخانٍ» تُخفي أفعالَ «أصحابِ المالِ» في الانتقالِ إلى عملةٍ عالميَّةٍ واحدةٍ، وسيمرُّ القليلُ من الوقتِ، وسيتمُّ مسحُ المساحةِ الرَّقميَّةِ من جميعِ أنواعِ «قمامةِ العملةِ المشفَّرةِ»، لأنَّه لا ينبغي أن يكونَ لدى «العنقاء» الرَّقميَّةِ أيُّ منافسين!

يعدُّ مشروعُ الاتِّحادِ المصرفيِّ بشأنِ إنشاءِ (USC) خطوةً أُخرى مهمَّةً وخفيَّةً تتمُّ بعنايةٍ من جمهورِ «سادةِ المالِ» لإنشاءِ معسكرٍ عالميٍّ إلكترونيِّ البنوكِ، فالعملةُ الرَّقميَّةُ العالميَّةُ هي أداةُ «سادةِ المالِ»، الَّذينَ يأملون أن يصبحوا «سادةَ العالم».

يمكن أن تغيِّرَ «الأرقامُ» الهيكلَ الماليَّ العالميَّ بشكلٍ جذريٍّ

في العامينِ أو الثَّلاثةِ الماضيةِ؛ بدأت جميعُ أنواعِ الشَّركاتِ النَّاشئةِ والاتِّحاداتِ لتطويرِ مختلفِ التِّقنيَّاتِ الرَّقميَّةِ في مجالِ التَّمويلِ والمصارفِ (ما يسمَّى «التِّكنولوجيا الماليَّة») تظهرُ كالفطرِ بعدَ المطرِ، وذلكَ بمشاركةِ شركاتِ تكنولوجيا المعلوماتِ والأعمالِ وصناديقِ رأسِ المالِ الاستثماريِّ والبنوكِ والشَّركاتِ الماليَّةِ من مختلفِ التَّشكيلات.

ماذا الَّذي يشغلُهم على وجهِ التَّحديدِ؟ يتحدَّثُ البعضُ عن تطويرِ الخدماتِ المصرفيَّةِ عبرَ الهاتفِ المحمولِ، والبعضُ الآخرُ عن إنشاءِ عملاتٍ رقميَّةٍ جديدةٍ، والبعضُ الآخرُ وثالثٌ؛ عن العقودِ الذَّكيَّةِ، والأرباحِ حولَ مشاريعِ البياناتِ الكبيرةِ، والخامس حول ورابعٌ عن تقنياتِ blockchain... إلخ، ولكن بشكلٍ حدسيٍّ؛ نشعرُ بأنَّ ٩٠ في المائةِ على الأقلِّ من جميعِ مشاريعِ التِّكنولوجيا الماليَّةِ تضعُ تكنولوجيا blockchainفي المقامِ الأوَّلِ، حيثُ دفاترُ الأستاذِ الموزَّعة (كتل) من سجلَّاتِ المعاملاتِ الَّتي يقومُ بها المشاركون في الشَّبكةِ، هذا هو الاتِّجاهُ الواعدُ، والَّذي، كما يأملُ المبادرون بالمشروعِ، يعدُ بإزالةِ مختلفِ الوسطاءِ والمراقبين، وتصويبِ العلاقاتِ بينَ الشُّركاءِ ورفعِ الانضباطِ التَّعاقديِّ، إضافةً إلى زيادةِ سرعةِ العمليَّاتِ وتقليلِ التَّكاليفِ والمخاطرِ المختلفةِ (تدخُّلات من الدَّولة والمتسلِّلين والمتسلِّلين الآخرين)، حتَّى إنَّ بعضَ منظِّري الاقتصادِ يغامرونَ بالقولِ إنَّ الحركةَ العكسيَّةَ قد تحدثُ من الرَّأسماليَّةِ الاحتكاريَّةِ إلى نموذجِ السُّوقِ التَّنافسيِّ، حيثُ تكونُ جميعُ موضوعاتِ العلاقاتِ الاقتصاديَّةِ متساويةً، ولا أحدَ يرتفعُ فوقَ أحدٍ.

بطبيعةِ الحالِ، لا تعترضُ سلطاتُ الدَّولةِ على التَّطوُّراتِ الَّتي تحدثُ في مجالِ blockchain(على عكسِ مشاريعِ العملاتِ المشفَّرةِ الخاصَّةِ الَّتي تمتلكُ السُّلطاتُ مواقفَ غامضةً منها على الأقلِّ، وغالباً ما تكونُ مواقفَ سلبيَّةً). علاوةً على ذلك؛ تتوقَّعُ الدَّولةُ الاستفادةَ من ثمارِ التِّكنولوجيا الماليَّةِ، وبالتَّالي؛ ستبدأ بمرورِ الوقتِ في إدخالِ عناصر blockchain في نظامِ الإدارةِ العامَّةِ.

في الواقعِ؛ إنَّ أشهرَ مشروعِ blockchain حتَّى الآن هو المشروعُ الَّذي نفَّذَه الاتِّحادُ الدُّوليُّ R3، والَّذي لديه حوالي ٨٠ مصرفاً كبيراً وشركةً ماليَّةً من جميعِ أنحاءِ العالمِ (بالإضافةِ إلى

عددٍ من شركاتِ التِّكنولوجيا الفائقة)، ومن بينِها شركةُ الإدارةِ الَّتي تحملُ الاسمَ الكاملَ R3 CEV LLC (المقرُّ الرَّئيسُ في نيويورك)، وكانَ قد تمَّ إنشاءُ الكونسورتيوم في ١٥ أيلول ٢٠١٥ من قِبَلِ تسعِ شركاتٍ ماليَّةٍ: باركليز، BBVA، بنك الكومنولث الأستراليّ، وكريدت سويس، وكولدن ساكس، وج ب مورغان، وي ب أس، والبنك الملكيّ الاسكتلنديّ، ومؤسَّسة ستيت ستريت (Credit Suisse، Goldman Sachs، J.P. Morgan & Co.، Royal Bank of Scotland، State Street Corporation، UBS.) وبعدَ أسبوعين؛ انضمَّت ١٣ شركةً ماليَّةً أُخرى إلى الكونسورتيوم (بنكُ أمريكا، ستي غروب، كوميرس بنك، ومولتن بنك، واتش اس بي سي، دوتشي بنك، ومورغان ستالي، و البنكُ الوطنيُّ الأستراليُّ، والبنكُ الملكيُّ الكنديُّ، ومجموعةُ ميتسوبيسي الماليَّة، وسوسيتيه جنرال، و سكانديناڤيسكا بنك، و تورونتو دومينيون. (BNYMellon , Citigroup , Commerzbank , DeutscheBank , HSBC , MorganStanley , NationalAustralia Bank , Royal Bank of Canada - Bank enénénénen, Skandinaviska EnskildaBanken, Société Générale, Toronto-DominionBank.

في الواقع؛ كانَ عددُ المشاركين في الكونسورتيوم في تزايدٍ مستمرٍّ، حيث إنَّه وفي نهايةِ العامِ الماضي؛ انضمَّت إليه الشَّركاتُ الأمريكيَّةُ هيوليت باكارد، وانتل ومايكرسوفت(Hewlett Packard Enterprise, Intel Microsoft,) وهناك تدفُّقٌ معيَّنٌ من المشاركين، ومن أهمِّ البنوكِ: سانتاندر وغولدمان ساكس.

من جهتِه؛ أرادَ السَّيِّد ج. جريف حقَّاً دخولَ الكونسورتيوم، ومع ذلك، في ربيعِ عامِ ٢٠١٧؛ تمَّ رفضُ عضويَّةِ سبيربنك الرُّوسيَّةِ بسببِ العقوباتِ الاقتصاديَّةِ (تمَّ إدراجُ سبيربنك في القوائمِ السَّوداء).

بينما كانت شركةُ QIWI المعروفةُ من الاتِّحادِ الرُّوسيِّ العضوَ الوحيدَ في الكونسورتيوم، والَّتي تديرُ نظامَ الدَّفعِ الَّذي يحملُ نفس الاسم، وفي العامِ الماضي؛ تقدَّمَ بنك ألفا الرُّوسيُّ أيضاً بطلبٍ للانضمامِ إلى الكونسورتيوم، ومع ذلك، لا توجدُ حتَّى الآن تقاريرُ عن رضا التَّطبيق.

من جهةٍ أُخرى؛ تمَّ انشاءُ اتِّحادٍ روسيٍّ قائمٍ على سلسلةِ الكتلةِ « blockchain» لتطويرِ التِّقنياتِ التِّجاريَّةِ، وقد كانَ ذلك في تشرين الثَّاني ٢٠١٧؛ حيثُ ضمَّ الاتِّحادُ شركةَ الرَّقميَّاتِ الرُّوسيَّة M.Videoوسبيربنك و Sberbank Factoring وألفا بنك Alfa Bank.

بطبيعةِ الحالِ؛ لم تكنْ هناكَ بياناتٌ رفيعةُ المستوى حولَ الانتهاءِ من العملِ أو من العروضِ التَّقديميَّةِ، وعلاوةً على ذلك؛ قد يكونُ خروجُ سانتاندر وغولدمان ساكس من اتِّحادِ المصارفِ علامةً غيرَ مباشرةٍ على أنَّ الكونسورتيوم لا يفي تماماً بتوقُّعاتِه)ومع ذلك؛ لم يفقدْ هذانِ المصرفانِ الاهتمامَ بتقنياتِ blockchainو«الرَّقميَّةِ»، ولكن تمَّ نقلُهما إلى اتِّحاداتٍ أُخرى).

في أغلبِ الأحيانِ؛ تمَّ ذكرُ منصَّةِ Corda في إصداراتِ R3، وهي منصَّةٌ مخصَّصةٌ للاستخدامِ في القطاعِ المصرفيِّ، والَّتي أدرجت أفضلَ ما تمَّ تجميعُه في مجالِ blockchain ، ومع ذلك ظهرَت تقاريرُ في كانون الثَّاني تفيدُ بأنَّ الكونسورتيوم قد بدأ في اختبارِ المنصَّةِ، وقد انضمَّ إلى الاختبارِ ٢٢ مصرفاً رئيساً، بما في ذلك (Barclaysو BBVAو HSBCو.Commerzbank)

في الواقعِ؛ يوفِّرُ مفهومُ منصَّةِ Cordaتفاعلَ البنوكِ المشاركةِ مع البنوكِ المركزيَّةِ في بلدانها، حيثُ تأخذُ سجلَّاتُ سلسلةِ الكتلةِ blockchainفي الاعتبارِ؛ المعاملاتِ مع النُّقودِ الورقيَّةِ التَّقليديَّةِ، بالإضافةِ إلى ذلك؛ يتضمَّنُ المشروعُ خيارَ إصدارِ البنوكِ لأموالِها الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ، من جهةٍ أُخرى؛ يمكنُ القولُ إنَّ خطاباتِ المتخصِّصين في اتِّحادِ R3 في وسائلِ الإعلامِ تجعلُ من الممكنِ أن نفهمَ أنَّ التَّركيزَ ينصبُّ على اللَّامركزيَّةِ إلى حدٍّ كبيرٍ في التَّسوياتِ والعمليَّاتِ الأُخرى في القطاعِ الماليِّ والمصرفيِّ.

من جهتِها؛ تملي اللَّامركزيَّةُ الحاجةَ إلى تقليلِ المخاطرِ المرتبطةِ بهجماتِ القراصنةِ، المنطقُ هو: المركزيَّةُ الأعلى، يعني المزيدَ من إغراءِ المتسلِّلين وزيادةَ الخسائرِ المحتملةِ للبنوكِ والشَّركاتِ الماليَّةِ، لذلك تُفهمُ اللَّامركزيَّةُ من قِبَلِ المطوِّرين بالمعنى الواسع: ليسَ داخلَ بلدٍ واحدٍ فقط، ولكن في جميعِ أنحاءِ العالمِ.

من جهةٍ أُخرى؛ فإنَّه من بينِ العشراتِ من اتِّحاداتِ التِّكنولوجيا الماليَّةِ؛ لا بدَّ من إيلاءِ اهتمامٍ خاصٍّ على ذلك الَّذي تمَّ إنشاؤه في آب ٢٠١٦، وذلك بهدفِ إنشاءِ عملةٍ جديدةٍ «لتسويةِ العملةِ الرَّقميِّ USC -»، ويمكنُ ترجمةُ اسمِها إلى الرُّوسيَّةِ على أنَّها «وحدةٌ نقديَّةٌ عمليَّةٌ للتَّسوياتِ».

بكلِّ الأحوالِ؛ فإنَّه وحتَّى قبلَ إنشاءِ الكونسورتيوم؛ تمَّ تطويرُ USCمن قِبَلِ البنكِ السُّويسريِّ UBSمع كليرماتيكس للتِّكنولوجيا Clearmatics Technologies، وشكَّلَت البنوكُ التَّاليةُ الكونسورتيوم (كما ذكرنا سابقاً): Swiss UBو German Deutsche Bankو Italian

Santanderو .American BNY Mellon)، بالإضافةِ إلى ذلك؛ انضمَّت الشَّركةُ البريطانيَّةُ ICAP، وهي وسيطٌ عالميٌّ للمعاملاتِ بينَ البنوك، إلى شركةِ الأربعة بنوك، وبعدَ مرورِ عامٍ؛ انضمَّت إلى الكونسورتيوم العديدُ من البنوكِ ذاتِ العيارِ العالميِّ: Barclaysبريطانيا العظمى، Credit Suisseسويسرا، البنكُ الكنديُّ الإمبراطوريُّ للتِّجارةِ (كندا)، HSBC بريطانيا العُظمى، .MUFG - Mitsubishi UFJ Financial Group,Inc (اليابان)، وستيت ستريت (الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة)، وبذلكَ ارتفعَ عددُ البنوكِ المشاركةِ في الكونسورتيوم من أربعة إلى عشرة، جميعُها ذاتُ وزنٍ كبيرٍ، وهي مدرجةٌ في أعلى ٥٠ تصنيفاً عالميَّاً، ازدادَ عددُ البلدانِ الَّتي تمثِّلها البنوكُ الأعضاءُ في الكونسورتيوم، مع إضافةِ المملكةِ المتَّحدةِ وكندا واليابان.

من المقرَّرِ إطلاقُ العملةِ الجديدةِ في نهايةِ عامِ ٢٠١٨، حتَّى ذلك الحين؛ يجبُ على أعضاءِ الكونسورتيوم تنسيقُ القضيَّةِ مع المنظِّمين الماليِّين، بادئ ذي بدء، مع البنوكِ المركزيَّةِ: الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ، والبنكِ المركزيِّ الأوروبيِّ، والبنكِ الوطنيِّ السُّويسريِّ، وبنكِ إنجلترا، وبنكِ اليابان، وبنك كندا.

ومن الواضحِ أنَّ المشاركين على يقينٍ من أنَّه سيتمُّ تلقِّي الأمرِ بشكلٍ «جيِّد»، وإذا تعمَّقنا في تفاصيلِ مشروعِ USC، فسوفَ نبدأ في الفهمِ بأنَّ البنوكَ المركزيَّةَ لا تعملُ فقط كسلطةِ تنسيقٍ من نوعٍ ما، ولكن أيضاً كمشاركةٍ مباشرةٍ في المشروعِ.

عموماً، ينصُّ مفهومُ المشروعِ على أنَّ البنوكَ الخاصَّةَ تجري معاملاتٍ فوريَّةً مع بعضِها البعضِ باستخدامِ عملةِ USC على أساسِ السِّجلَّاتِ الموزَّعةِ، وبعدَ ذلك، إذا لزمَ الأمرُ، يمكنُ تغييرُ USCإلى أموالٍ عاديَّةٍ في البنوكِ المركزيَّةِ.

مع هذا النَّهجِ، تنشأ الفكرةُ بأنَّ USC ليسَت مجرَّدَ أموالٍ رقميَّةٍ (أو رموز) أو (مؤسَّسية) خاصَّة، بل هي نموذجٌ أوَّليٌّ للنُّقودِ العالميَّةِ، حيثُ يشاركُ مجلسُ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ والبنكُ المركزيُّ الأوروبيُّ والبنوكُ المركزيَّةُ الرَّائدةُ الأُخرى في الكارتل العالميِّ للبنوكِ المركزيَّةِ الَّتي وافقَت على إصدارِ عملةٍ موحَّدةٍ، وبمرورِ الوقتِ؛ قد يظهرُ تصميمٌ في عالمِ المالِ الَّذي يذكِّرنا نوعاً ما بنظامِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ، والَّذي يتكوَّنُ من ١٢ بنكاً احتياطيَّاً فيدراليَّاً (FRB)، لكنَّها جميعاً تُصدرُ العملةَ ذاتَها؛ الدُّولار.

دعونا نذكرَ أيضاً أنَّه على الرَّغمِ من أنَّ جميعَ بنوكِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ FRBs الـ ١٢ متساويةٌ رسميَّاً، ولكن بين المتساوين هناك واحدٌ متساوٍ بشكلٍ خاصٍّ؛ إنَّه بنكُ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في نيويورك، الَّذي يمثِّلُ حوالي نصف جميعِ أصولِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ، حيثُ ينسِّقُ مجلسُ محافظي بنكِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ أنشطةَ البنوكِ الاحتياطيَّةِ الـ ١٢، وبالتَّالي؛ قد يظهرُ تصميمٌ مماثلٌ قريباً على نطاقٍ عالميٍّ: ستبدأ جميعُ البنوكِ المركزيَّةِ الرَّائدةِ في العالم؛ «الشَّركةُ المذكورةُ أعلاهُ لستَّةِ بنوكٍ مركزيَّةٍ، والَّتي يُطلقُ عليها عادةً (G6)» في دعمِ إصدارِ العملةِ الرَّقميَّةِ العالميَّةِ USCبمرورِ الوقتِ، وستتوقَّفُ قضيَّةُ العملاتِ التَّقليديَّةِ (الدُّولار الأمريكيُّ واليورو والفرنك السُّويسريُّ والينُّ اليابانيُّ والجنيه الإسترلينيُّ والدُّولارُ الكنديُّ) تماماً كما كانَ الحالُ في الاتِّحادِ الأوروبيِّ عندَ تقاطعِ القرونِ الماضيةِ والحاليَّةِ، حيثُ اختفَت العملاتُ الوطنيَّةُ الرَّائدةُ تماماً، والَّتي تمَّ استبدالُها بالعملةِ فوق الوطنيَّةِ اليورو.

بطبيعةِ الحال؛ يختلفُ مفهومُ مشروعِ USCبشكلٍ كبيرٍ عن مشروعِ منصَّةِ Cordaحيثُ يعطي المشروعُ الثَّاني زخما للامركزيَّةِ النِّظامِ الماليِّ العالميِّ، والأوَّلُ، على العكسِ من ذلك، يمكن أن يصلَ بالعولمةِ الماليَّةِ إلى أقصى حدٍّ لها، أي إلى بناءِ معسكرِ تركيزٍ ماليٍّ ومصرفيٍّ عالميٍّ، يرجى ملاحظةُ أنَّ بعضَ البنوكِ الرَّائدةِ تشاركُ في كلا المشروعين.

حيثُ إنَّ بعضَ البنوكِ مثل Swiss American BNY Mellon و English Barclaysو HSBC و Swiss UBSو Credit Suisseو German Deutsche Bankوغيرها، على ما يبدو لا تفهمُ إلى أينَ سيقودُ ذلك المنحنى، لذلك فهي تعتمدُ على كلا السِّيناريوهين.

وبالعودةِ إلى موضوعِ نظامِ السوفيت SWIFT، والَّذي تطرَّقنا إليه سابقاً، وبالأخصِّ أن يرتبطَ ارتباطاً وثيقاً بموضوعِ سلسلةِ الكتلةِ « blockchain»، حيثُ إنَّه وفقاً للعديدِ من الخبراءِ؛ يؤدِّي الاستخدامُ واسعُ النِّطاقِ لتكنولوجيا blockchain إلى لا مركزيَّةِ المدفوعاتِ في العالم، وذلك بدورِه يؤدِّي إلى تآكلِ احتكارِ نظامِ SWIFT في مجالِ توفيرِ المدفوعاتِ والتَّسوياتِ الدُّوليَّةِ، والَّذي لا يزالُ يحتفظُ به لأكثرَ من أربعةِ عقودٍ، وطوالَ هذه العقودِ؛ كانت SWIFT البوابةَ الَّتي لا يمكنُ تجنُّبها أو التَّحليقُ حولَها.

في عامِ ٢٠١٦؛ أعدَّت جمعيَّةُ سويفت تقريراً بحثيَّاً خاصَّاً حاولَت فيه تبديدَ مخاوفِ المشاركين في سوقِ التَّسويةِ العالميَّةِ من أن يتحوَّلَ نظامُ سويفت إلى نظامٍ غيرِ مطلوبٍ مع مرورِ الوقتِ في ضوءِ التَّطوُّرِ الدِّيناميكيِّ لتقنياتِ دفترِ الأستاذِ الموزَّعةِ «سلسلة الكتلة».

حيثُ إنَّ الفكرةَ الرَّئيسةَ للتَّقريرِ: التَّوقُّعاتُ بشأنِ blockchainمرتفعةٌ للغاية، ومع ذلك فإنَّه في العقودِ القليلةِ القادمةِ؛ سيستمرُّ استخدامُ أنظمةِ تسويةِ المقاصَّةِ المركزيَّةِ، ولكن وبعدَ أقلَّ من عامين من نشرِ تقريرِ SWIFT، نرى بالفعلِ الأمثلةَ الأولى لكيفيَّةِ بدءِ بعضِ البنوكِ والشَّركاتِ في استخدامِ blockchainلتجاوزِ «البوَّابات» نفسِها الَّتي تسمَّى SWIFT، وهنا مجرَّدُ أمثلةٍ قليلةٍ:

– في نهايةِ عامِ ٢٠١٧، أُفيدَ أنَّ American Expressبدعمٍ تقنيٍّ من شركةِ التِّقنيَّةِ الماليَّةِ " Fintech الناشئة تموج Ripple" قد أطلقَت أوَّلَ خدمةِ blockchainواسعةِ النِّطاقِ في العالمِ لعمليَّاتِ النَّقلِ الفوريَّةِ عبرَ الحدودِ (American Express (Amexوهي شركةٌ ماليَّةٌ أمريكيَّةٌ معروفةٌ بمنتجاتٍ مثلِ بطاقاتِ الائتمانِ وبطاقاتِ الدَّفعِ والشِّيكَّاتِ السِّياحيَّةِ، علماً أنَّ مقرَّ الشَّركةِ الرَّئيسَ يقعُ في نيويورك، وفي هذا الخصوص؛ ذكرَت مجلَّةُ فورتشن أنَّ الشَّركاتِ في الولاياتِ المتَّحدةِ والمملكةِ المتَّحدةِ ستكونُ قادرةً على تلقِّي الأموالِ مقابلَ السِّلعِ والخدماتِ «في الوقتِ الحقيقيِّ».

في الواقع، فقد تمَّ منحُ الشَّركاتِ الأمريكيَّةِ والبريطانيَّةِ الفرصةَ لاستخدامِ تقنيَّةِ دفترِ الأستاذِ الموزَّعةِ، لتحويلِ الأموالِ إلى عملائِها من الشَّركاتِ، والَّذين تمَّ الاحتفاظُ بحساباتِهم في بنكِ سانتاندر، ووفقاً لإدارةِ American Express، تمَّ إنشاءُ «ممرِّ دفعٍ» فريدٍ عبرَ المحيطِ الأطلسيِّ لكي يربطَ بينَ حساباتِ العملاءِ بالدُّولارِ الأمريكيِّ في الولاياتِ المتَّحدةِ وحساباتِ الجنيه للعملاءِ في المملكةِ المتَّحدةِ، وإنَّ «ممرَّ الدَّفعِ» هذا لن يجعلَ العمليَّاتِ فائقةَ السُّرعةِ (فوريَّة) فحسب، بل أيضاً أكثرَ أماناً.

من جهةٍ أُخرى؛ صرَّحَ ماركوس تريشر أحدُ قادةِ شركةِ Amex، أنَّه كانَ على الشَّركةِ في السَّابقِ إرسالُ رسائلَ إلى بنوكِ SWIFTلطلبِ الدَّفعِ، والآن أصبحَت Amexتتَّصلُ مباشرةً بالبنوكِ باستخدامِ نظامِ «تموج Ripple» ونظامِ التَّشفيرِ الخاصِّ بها، بحيثُ يتمُّ تحويلُ الأموالِ على الفورِ، وفي المستقبلِ؛ سيتمُّ توسيعُ شبكةِ الدَّفعِ American Express الجديدةِ خارجَ الولاياتِ المتَّحدةِ والمملكةِ المتَّحدةِ، وستشملُ بنوكاً أُخرى إلى جانبِ Santander

في نفسِ الوقتِ تقريباً؛ قامَت بعضُ البنوكِ الكوريَّةِ الجنوبيَّةِ واليابانيَّةِ بسدادِ أوَّلِ مدفوعاتٍ عبرَ الحدودِ على أساسِ منصَّةِ Ripple، ويشرحُ American Bankerهذا بقولِه إنَّه

«من وجهةِ نظرِ البنوكِ؛ فإنَّ للسِّجلَّاتِ الموزَّعةِ، مثل نظامِ Ripple؛ العديدَ من المزايا على العملاتِ المشفَّرةِ مثل البيتكوين»، بما في ذلك السِّعرُ والأمنُ.

يُشارُ إلى أنَّ شركةَ Rippleهي ضمنَ مجموعةٍ من قادةِ العالمِ في تطويرِ منصَّاتِ العملاتِ المشفَّرةِ لأنظمةِ الدَّفعِ الَّتي تركِّزُ على عمليَّاتِ صرفِ العملاتِ، وهي لا تشاركُ فقط كمقاولٍ واستشاريٍّ وشريكٍ في مشاريعَ مختلفةٍ، ولكنَّها توسِّعُ بنشاطٍ شبكةَ الدَّفعِ الخاصَّةَ بها RippleNet، والَّتي وصلَ عددُ المشاركين فيها مؤخَّراً إلى ١٠٠ مؤسَّسة. - من بينِ الشُّركاءِ الجدد؛ نجدُ أنَّ المشروعَ المكسيكيَّ Cuallixكان أوَّلَ مَن قامَ بتحويلِ الأموالِ عبرَ الحدودِ إلى رموزِ Ripple XRPمن أجلِ تقليلِ تكاليفِ معالجةِ الدَّفع.

كما حصلَ نظامُ دفعٍ عالميٌّ آخرُ - MasterCard -على براءةِ اختراعٍ لنظامِ معالجةِ الدَّفعِ القائمِ على blockchain، وقد أعلنَت MasterCardفي نهايةِ ٢٠١٧ أنَّها بصددِ إدخالِ شبكةِ دفعٍ تعتمدُ على blockchain، وسوفَ تسمحُ للبنوكِ والتُّجَّارِ بسدادِ المدفوعاتِ عبرَ الحدودِ بشكلٍ أسرعَ وأكثرَ أماناً.

في الواقعِ؛ إنَّ اعتمادَ أيٍّ من الاتِّجاهاتِ يعتمدُ إلى حدٍّ كبيرٍ ليسَ على التِّقنياتِ الماليَّةِ في حدِّ ذاتِها، ولكن على توزُّعِ القوى السِّياسيَّةِ والاجتماعيَّةِ في العالم، من المرجَّحِ أنَّه في السَّنواتِ القادمةِ؛ قد يتآكلُ الموقفُ الاحتكاريُّ لنظامِ SWIFT في عالمِ المدفوعاتِ والتَّسوياتِ، ونظراً لذلك فإنَّ بعضَ الدُّولِ مثلَ روسيا، الَّتي تخضعُ للعقوباتِ الاقتصاديَّةِ الغربيَّةِ، تشعرُ بالاسترخاءِ بسببِ إمكانيَّةِ وضرورةِ استخدامِ سلسلةِ الكتلةِ كبديل، كما الاستفادة من إنجازاتِ الشَّركاتِ والمصارفِ الغربيَّةِ في مجالِ blockchainوكذلك تتبعُ ظهورِ «ممرَّاتِ الدَّفعِ» الجديدةِ الَّتي ستُنشئِها البنوكُ الأجنبيَّةُ من ذلك الجانبِ من «الشَّاطئ».

الفصل العاشر

مقابلاتٌ وتعليقات

يصفُ الرَّئيسُ بوتين «الاقتصادَ الرَّقميَّ» بأنَّه أسلوبُ حياةٍ وأساسٌ جديدٌ للمجتمعِ بأسره، فقد تحدَّثَ الرَّئيسُ الرُّوسيُّ فلاديمير بوتين يومَ الأربعاءِ، ٥ تمُّوز، في اجتماعٍ لمجلسِ التَّنميةِ الاستراتيجيَّةِ والمشاريعِ ذاتِ الأولويَّةِ، حيثُ صرَّحَ في تقريرِه الاقتصاديِّ «بأنَّ الاقتصادَ الرَّقميَّ مكهربٌ، وَوصفَ تشكيلَ الاقتصادِ الرَّقميِّ بأنَّه قضيَّةُ أمنٍ قوميٍّ».

قالَ رئيسُ الدَّولةِ «إنَّ الاقتصادَ الرَّقميَّ ليسَ صناعةً منفصلةً، بل هو في الواقعِ أسلوبُ حياةٍ، وأساسٌ جديدٌ لتطويرِ الإدارةِ العامَّةِ، والاقتصادِ، والأعمالِ التِّجاريَّةِ، والمجالِ الاجتماعيِّ، والمجتمعِ بأسره»، واستطردَ ..«علينا تنفيذُ مشروعٍ معقَّدٍ ومتكاملٍ وغيرِ مسبوقٍ، بحيثُ تتمُّ مقارنتُه حقَّاً بالتَّحوُّلاتِ الخارقةِ الَّتي سمحَت لروسيا في مراحلَ تاريخيَّةٍ مختلفةٍ باتِّخاذِ خطوةٍ جادَّةٍ إلى الأمامِ لتعزيزِ مكانتِها في العالمِ، من بينِها بناءُ السِّكَكِ الحديديَّةِ في نهايةِ القرنِ التَّاسعَ عشرَ، أو كهربةُ البلادِ في النِّصفِ الأوَّلِ من القرنِ العشرين، وتابعَ الزَّعيمُ الرُّوسيُّ، وأضافَ أنَّ «تشكيلَ الاقتصادِ الرَّقميِّ مسألةٌ تتعلَّقُ بالأمنِ القوميِّ واستقلالِ روسيا».

كما أصدرَ الرَّئيسُ تعليماتٍ بتحديدِ مواعيدَ نهائيَّةٍ محدَّدةٍ لتنميةِ الاقتصادِ الرَّقميِّ، وأشارَ إلى أنَّه تحدَّث في منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصاديِّ الدُّوليِّ في ٢٠١٧، كما أشارَ أيضاً إلى ضرورةِ إزالةِ الحواجزِ القانونيَّةِ أمامَ إدخالِ التِّقنياتِ المتقدِّمةِ، وإلى إنشاءِ بنيةٍ تحتيَّةٍ داعمةٍ للاقتصادِ الرَّقميِّ، وضمانِ محوِ الأمِّيَّةِ الرَّقميَّةِ العالميَّةِ وإطلاقِ الدَّعمِ لشركاتِ تكنولوجيا المعلوماتِ المحلِّيَّةِ، وقالَ الرَّئيسُ: «أعتبرُ أنَّه من الضَّروريِّ تعيينُ مسؤولين عن كلِّ مجالٍ من هذه المجالاتِ [لتنميةِ الاقتصادِ الرَّقميِّ]، لتحديدِ أهدافٍ محدَّدةٍ ومواعيدَ نهائيَّةٍ لحلِّ هذه المشكلات».

تعليقُ فالنتين كاتاسونوف على بيانِ الرَّئيسِ بوتن

بالطَّبعِ هذه حملةٌ أُخرى، هذه هوايةٌ أُخرى لحكومتِنا، في الرُّبعِ الأخيرِ من القرنِ؛ رأينا العديدَ من الفقاعاتِ الَّتي تنتفخُ، تنفجرُ، تختفي، لِنَقُلْ: لمدَّةِ عامٍ ونصفٍ تقريباً؛ تمَّ عقدُ ((إطلاقُ؟؟؟ رفعُ؟؟؟؟)) شعارِ «مضاعفةِ النَّاتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ»، وكانَ هو التَّالي: «دعونا نحوِّلْ موسكو إلى مركزٍ ماليٍّ دوليٍّ»، حيثُ تمَّ ترديدُه بنشاطٍ لفترةٍ أطولَ قليلاً منذُ حوالي خمسِ سنواتٍ.

من جهتِه؛ ألقى رئيسُ الوزراءِ ميدفيديف في عامِ ٢٠٠٨ صرخةً جديدةً: «أوَّل أربعةٍ: الابتكارُ والاستثمارُ والمؤسَّساتُ والبنيةُ التَّحتيَّةُ»، ومرَّةً أُخرى مرَّت هذه الهوايةُ، لكن في بعضِ الأحيانِ؛ كانت هذه الهواياتُ ضارَّةً جدَّاً بالنِّسبةِ لميزانيَّتِنا.

في الواقعِ عندَ مناقشةِ إنشاءِ مركزٍ ماليٍّ دوليٍّ في موسكو، وقد تمَّ «إنفاقُ» ملياراتِ الدُّولاراتِ، وتمَّ كذلك بناءُ ناطحاتِ السَّحابِ لهذا المركزِ الماليِّ الدُّوليِّ، أوَّل من أمس كنتُ في واحدةٍ من ناطحاتِ السَّحابِ هذه في «مدينةِ موسكو»، حيثُ يتمُّ استخدامُها بالكاملِ لأغراضٍ أُخرى، أعتقدُ أنَّ هذه الأشياءَ لم تؤتِ ثمارَها حتَّى، والواضحُ: ابتلاعُ أموالِ الميزانيَّةِ.

ولكن في حالةِ «الاقتصادِ الرَّقميِّ» و «مجتمعِ المعلوماتِ»؛ فإنَّ الوضعَ أكثرُ خطورةً، لأنَّه في الواقعِ يتمُّ جرُّنا إلى شبكاتِ المعلوماتِ الَّتي تسيطرُ عليها واشنطن؛ وكالاتُ المخابراتِ الأمريكيَّة، وإذا واصلنا التَّحرُّكَ بدونِ تفكيرٍ؛ فسوفَ نجدُ أنفسَنا تحتَ سيفِ داموقليس من جميعِ أنواعِ هجماتِ القراصنة.

في الواقعِ؛ ليسَ من الضَّروريِّ الذَّهابُ بعيداً للحصولِ على أمثلةٍ، المنطقةُ الَّتي أتواصلُ معها في كثيرٍ من الأحيانِ هي البنوكُ الرُّوسيَّةُ، وكثيراً ما يتعرَّضون لهجماتِ القراصنةِ، كما أنَّه من الصَّعبِ تحديدُ الأهدافِ الرَّئيسةِ لهجماتِ القراصنةِ هذه: إمَّا الحصولُ على أموالٍ من البنوكِ، أو ببساطةٍ لتدميرِ منافس، أو للحصولِ على معلوماتٍ حولَ عملاءِ البنوكِ.

ولكن من المعروفِ بشكلٍ موثوقٍ أنَّه لم ينجُ اليومَ أيُّ بنكٍ روسيٍّ من هذه الهجماتِ، ومع ذلكَ فإنَّ البنوكَ الرُّوسيَّةَ اليومَ ليست مجهَّزةً بشكلٍ أساسيٍّ ببعضِ الخبراءِ في مجالِ

القروضِ أو الاستثماراتِ فقط، وإنَّما في مجالِ تكنولوجيا المعلوماتِ، وخاصَّةً أمنَ المعلوماتِ؛ إذ هناكَ حربٌ مستمرَّةٌ.

حتَّى إنَّ بعضَ المصرفيِّين يقولون إنَّه بالنَّظرِ إلى هذه التَّهديداتِ، فقط في حالةِ الحاجةِ، وقد نحتاجُ إلى بعضِ الخياراتِ البديلةِ، نتذكَّرُ مثلَ هذا الخيارِ كالسِّجلَّاتِ الورقيَّةِ، لسوءِ الحظِّ؛ أرى أنَّ الأمرَ ليسَ كذلك، ويأملُ الكثيرونَ حقَّاً أن تؤدِّي المعلوماتيَّةُ إلى إخراجِ روسيا من حفرةِ الأزمةِ الاقتصاديَّةِ.

أتذكَّرُ النَّشوةَ الَّتي بدأت في منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصاديِّ الدُّوليِّ، وقد وافقَ النَّائبُ الأوَّلُ لرئيسِ الحكومةِ شوفالوف على ما قالَه الرَّئيسُ بنشاطٍ، وساهمَ أيضاً في تلك الإثارةِ حولَ «مجتمع المعلومات».

في الواقع؛ نحنُ حقَّاً بحاجةٍ إلى تطويرِ تكنولوجيا المعلوماتِ، ولكن على أساسٍ تكنولوجيٍّ خاصٍّ بنا، كما تفعلُ بعضُ البلدانِ ذاتِ الرُّؤيةِ، لأنَّ نوافذَ روسيا مفتوحةٌ ليس فقط من النَّاحيةِ الاقتصاديَّةِ والماليَّةِ، ولكن جميعُ نوافذِ الأبوابِ مفتوحةٌ، وغالباً ما أتحدَّثُ عن تدفُّقاتِ رأسِ المالِ عبرَ الحدودِ، والَّتي تسبِّبُ ضرراً فادحاً لروسيا، ولكن للأسف؛ فإنَّ الأبوابَ والنَّوافذَ نفسَها مفتوحةٌ من حيثُ نظامُ المعلوماتِ الإلكترونيِّ، وفي هذا الإطارِ يمكنُ لفيروسٍ مثلِ «Petya.A» تعطيلُ الاقتصادِ الرُّوسيِّ بأكملِه وبسهولة، لذلك، وبالحديثِ عن هذهِ المواضيعِ؛ كنتُ أتحدَّثُ فقط من حيثُ تعزيزُ أمنِ المعلوماتِ في روسيا، وليس من حيثُ الاعتمادُ على اقتصادِ المعلوماتِ الَّذي سيخلِّصنا من شيءٍ هناك، ولكن نحنُ بحاجةٍ إلى القيامِ بأشياءَ أُخرى أكثرَ جدِّيَّة.

عموماً، يذكِّرني «اقتصادُ المعلوماتِ» بحملةِ السَّنواتِ الصِّفريَّةِ (العقد الأوَّل من القرنِ الحاليِّ)، عندما أصبحَت كلمةُ «اقتصادِ المعرفة» هي الكلمةُ الرَّئيسةُ، اليومَ، لا أحدَ يتذكَّرها، وبشكلٍ عامٍّ يتمُّ ترتيبُ العالمِ لدرجةِ أنَّ وسائلَ الإعلامِ تقاطعُ الأخبارَ والشِّعاراتِ السَّابقةَ بأخبارٍ وشعاراتٍ جديدة، ولكن بالفعل كانَت هناكَ حملةٌ لمثلِ هذا الطَّاعونِ الَّذي يسمَّى «اقتصاد المعرفة»، أكرِّرُ مرَّةً أُخرى: هناكَ الكثيرُ من الأشياءِ غيرِ الآمنةِ هنا، ويتمُّ الآنَ إجراءُ نوعٍ من التَّجاربِ (نحنُ نتحدَّثُ عن انهيارِ الاقتصادِ في أوكرانيا وهلمَّ جرَّاً)، بكلِّ الأحوال فقد لاحظتُ أنَّها (الحملة) انتقلَت بالفعلِ من الكلماتِ إلى الأفعالِ من حيثُ إنشاءُ ما يسمَّى «الحكومةَ الإلكترونيَّة».

بطبيعةِ الحالِ، وتحتَ ستارِ عدمِ القدرةِ على التّعاملِ مع الفسادِ؛ يتمُّ بناءُ غطاءٍ إلكترونيٍّ إعلاميٍّ قويٍّ إلى حدٍّ ما، كما هو الحالُ في أوكرانيا (لكنَّه لن يغطِّي الكثيرَ من المسؤولين الفاسدين ولا كلَّ مواطنٍ أوكرانيٍّ)، حيثُ بدأت موجةٌ من الادِّعاءاتِ قبلَ بضعةِ أشهرٍ بأنَّ الفسادَ لا يمكنُ التَّغلُّبُ عليه بالطُّرقِ التَّقليديَّةِ، والآنَ جاءَ مستشارون جادُّون إلى أوكرانيا، بما في ذلك من سيليكون فالي، وهكذا يمكن أن تصبحَ أوكرانيا ساحةَ اختبارٍ حقيقيَّةٍ للخداعِ الإلكترونيِّ العالميِّ، بطبيعةِ الحال؛ إنَّ الوضعَ في أوكرانيا متقلِّبٌ للغاية، كلُّ شيءٍ يمكنُ أن يتغيَّرَ في أيِّ وقت، ولكن مع ذلك سأنتبهُ لما تفاخرَ به الأوكرانيُّون أنفسُهم: «يمكننا أن نكونَ متقدِّمين على أوروبَّا من حيثُ إنشاءُ حكومةٍ إلكترونيَّة».

في الواقعِ؛ لدينا الكثيرُ من الأشياءِ المتزامنةِ بينَ كييف وموسكو، حيثُ تفاخرَ ممثِّلو حكومةِ موسكو بذلك في الاجتماعِ الَّذي نناقشه: «إنَّ موسكو تقفُ حقَّاً في الصَّدارةِ فيما يتعلَّقُ بالبقيَّةِ من حيثُ الحكومةُ الإلكترونيَّةُ»، ومع ذلك، فإذا حدَّدنا ما نتفاخرُ بهِ؛ أنَّه يمكنكَ الحصولُ على إعاناتِ الأطفالِ بدونِ توقيعٍ إلكترونيٍّ، كما تمَّ إنشاءُ نظامٍ مماثلٍ للأعمالِ التِّجاريَّةِ، حيثُ يمكنك دونَ مغادرةِ مكتبِك إعادةُ إصدارِ عقدِ إيجارِ الأرضِ، والحصولُ على تصريحِ بناءٍ، والنَّتيجةُ هي أنَّ المواطنين يوفِّرون ٢- ٣ أيَّام، إذا كان هذا هو التَّأثيرُ الاقتصاديُّ كلُّه؛ فهذا ليسَ صلباً جدَّاً، وهذا ينطبقُ حصريَّاً على الاتِّصالاتِ، ولكن ليسَ أكثرَ من ذلك.

في الواقع؛ تبدو المهامُّ الفائقةُ للمبادرين في المشروعِ أكبرَ، حيثُ يجبُ أن نرى «الغابةَ» بأكملِها «خلفَ الأشجار»، بشكلٍ عامٍّ؛ يمكنُ دائماً وصفُ كلِّ ما نناقشُه معكَ بعبارةٍ قصيرةٍ: «تدميرُ الدَّولةِ قادمٌ، تحتَ كلِّ أنواعِ الخيرِ والخداعِ، وكما الأعذارُ والحججِ»، وبالنِّسبةِ لي؛ فإنَّ تصريحاتِ الرَّئيسِ وحاشيتِه حولَ «الاقتصادِ الرَّقميِ» هي فرصةٌ لنشرَحَ مرَّةً أُخرى:

أ) هناكَ تدميرٌ لدولتِنا الوطنيَّةِ، تماماً مثلما يتمُّ تفكيكُ الدُّولِ في جميعِ أنحاءِ العالمِ تحتَ جميعِ أنواعِ الذَّرائعِ الخادعة.

ب) يتمُّ ذلك من أجلِ إرساءِ سلطةِ الحكومةِ العالميَّةِ، وقد تمَّ تأسيسُ سلطةِ الحكومةِ العالميَّةِ من أجلِ تحقيقِ التَّطلُّعاتِ الَّتي نشأت منذُ عدَّةِ آلافٍ من السِّنين - لزراعةِ مملكةِ الشَّرِّ - هذا كلُّ شيءٍ.

بطبيعةِ الحالِ؛ سيتمُّ استبدالُ النُّقودِ غير بالعملاتِ غيرِ النَّقديَّةِ، هنا تتحوَّلُ الرِّعايةُ الطِّبِّيَّةُ والتَّعليمُ إلى توفيرِ الخدماتِ (لاحظْ أنَّ مفاهيمَ مثل الخدمة، العمل، تختفي)، ولكن هناكَ مفهومُ تقديمِ الخدمات، وهكذا عندما يكونُ توفيرُ الخدماتِ هو كلُّ شيءٍ، تنتهي الدَّولةُ، كلُّ شيءٍ تسويق.

في أحدِ الأيَّامِ الجميلةِ؛ سيخبروننا، لماذا الحاجةُ إلى الدَّولةِ، عندما تستطيعُ بعضُ الشَّركاتِ الخاصَّةِ التَّعاملَ مع كلِّ شيءٍ؟ حتَّى إنَّهم سيقولون: لم يعدْ من الضَّروريِّ الوفاءُ بواجبِنا المدنيِّ للدِّفاعِ عن الوطنِ، يمكننا استئجارُ شركةٍ عسكريَّةٍ خاصَّةٍ، أو بناءُ الرُّوبوتات، بالمناسبةِ، هذا ما يجبُ أن يؤدِّي إليه الاقتصادُ الرَّقميِّ، بدءاً من الاتِّصالاتِ البريئةِ والخدماتِ البريديَّةِ، وصولاً لاستكمالِ الرُّوبوتاتِ لخدمةِ الاقتصادِ.

هؤلاءِ عشراتُ الملايين من النَّاسِ «يُلقَون» في الشَّارع، حيث يتحدَّثُ الجميعُ بصراحةٍ عن حقيقةِ أنَّ عصرَ الرُّوبوتات، وما يسمَّى بالثَّورةِ الصِّناعيَّةِ الرَّابعةِ، قد بدأ.

نتذكَّرُ عامَ ٢٠١٦، حيثُ كان منتدى دافوس يناقشُ الثَّورةَ الصِّناعيَّةَ الرَّابعةَ، وأصدرَ كلاوس شواب كتاباً عنها، وهناكَ يقولُ مباشرةً إنَّ الرُّوبوتات ستحلُّ محلَّ النَّاس، صحيحٌ أنَّهم يستخدمون مرَّةً أُخرى بعضَ الأعذارِ المقبولةِ. لسوءِ الحظِّ؛ فإنَّ النَّاسَ مغرمون جدَّاً بجميعِ أنواعِ «الجزَرِ» الَّذي يمكنُ جلبُه إلى أيِّ مكانٍ، حتَّى إلى مستنقع،

كما يتمُّ ترويجُ ما يسمَّى «الدَّخلَ الأساسيَّ غيرَ المشروطِ»، يا رفاق، ليس عليكم العملُ على الإطلاقِ، سنقومُ الآنَ بإنشاءِ نظامٍ يسمَّى AML[الدَّخلُ الأساسيُّ غيرُ المشروطِ؛ حيثُ تقومُ الحكومةُ بدفعِ مزيدٍ من المالِ ليصلَ الدَّخلُ إلى الحدِّ المطلوب]! نتذكَّرُ العامَ ٢٠١٦، حيثُ كانَ هناكَ استفتاءٌ في سويسرا حولَ هذا الموضوع؟ لكنَّهم حتَّى الآنَ رفضوا هذا النَّموذجَ، ومع ذلك سوفَ يستمرُّ فرضُ هذا النِّظامِ الماليِّ على الإنسانيَّةِ، وفيما يتعلَّقُ «بالدَّخلِ الأساسيِّ غيرِ المشروطِ»، أتذكَّرُ دائماً الأحداثَ منذُ فترةٍ طويلةٍ، هل تتذكَّرون شعارَ «الخبزِ والسِّيرك» في روما القديمة؟ حيثُ إنَّه وبينما كانَت الإمبراطوريَّةُ الرُّومانيَّةُ تتوسَّعُ، وكانت تستكشفُ أماكنَ جديدةً، وتتلقَّى «التَّعويضاتِ» من الشُّعوبِ المحتلَّةِ، وهكذا كان لديها المالُ من أجلِ إطعامِ النَّاسِ وترفيهِهم مجَّاناً، الشَّيءُ ذاتُه يحدثُ اليومَ.

في وقتٍ ما؛ توقَّفت هذه العمليَّةُ؛ أوَّلاً: تمَّ إلغاءُ المسرحيَّةِ، ثمَّ توقَّفوا عن توزيعِ الخبزِ، وتوفِّيَ الجميعُ، وهذا موصوفٌ بشكلٍ جيِّدٍ في تاريخِ روما القديمةِ، لذلك أعتقدُ أنَّه سيكونُ الشَّيءُ ذاتُه هنا.

بالعودةِ إلى روسيا؛ حيثُ صرَّحَ ديميتري بيسكوف؛ مديرُ وكالةِ المبادراتِ الاستراتيجيَّةِ في المجلسِ: «لا يمكنُكَ النَّومُ خلالَ موجةِ ظهورِ الذَّكاءِ الاصطناعيِّ .... إذا كانَ من الصَّعبِ الآنَ تخيُّلُ روبوت في القيادةِ؛ فَمِنَ المحتملِ أن يكونَ هناكَ خللٌ ما؛ لأنَّ مثلَ هذه الآلاتِ، على عكسِ النَّاسِ، سيتمُّ تأمينُها ضدَّ الأخطاءِ» ..... ويعني ذلكَ التَّجرُّدَ من الإنسانيَّةِ، إذ يتحوَّلُ الرَّجلُ إلى وحشٍ، وأيضاً إلى نوعٍ من القنطور (في الأساطيرِ اليونانيَّةِ القديمةِ: مخلوقٌ بجسدِ حصانٍ، وبرأسِ وصدرِ إنسان)، يُطلق عليه الآنَ «cyborgs».

للتَّلخيصِ؛ أنَّ نتائجَ هذا المشروعِ المفرطِ المسمَّى «الاقتصاد الرَّقميّ» ستكونُ هي نفسُها مع ابتكارِ ميدفيديف وما إلى ذلك، أي إنَّهم سيتحدَّثون ويقطعون أموالَ الميزانيَّةِ ويهدأون، ولكنَّ الخيارَ الأسوأ هو النَّجاحُ الكاملُ للمشروعِ وصولاً إلى الرُّوبوتيَّةِ و«التَّحوُّلِ إلى الإنترنت»، وبعدَ ذلك سنصبحُ بالفعلِ ضحايا المشروعِ «الغيورِ»، والَّذي يسمَّى «الغطاءَ الإلكترونيَّ»، علاوةً على ذلك؛ لن يكونَ غطاءُ المعلوماتِ روسيّاً، بل عالميّاً، في هذه الحالةِ؛ ستكونُ روسيا تحتَ غطاءِ القيادةِ العالميَّةِ بالكاملِ، جنباً إلى جنبٍ مع الرَّئيسِ، شوفالوف، وكلٌّ من بيسكوف وكلِّ الباقين، يجبُ أن يفهموا هذا.

ومع ذلك، لا أتوقَّعُ أيَّ تأثيرٍ قصيرِ المدى للمشروعِ، لأنَّهُ بطريقةٍ ما؛ ليسَ من المعتادِ القيامُ بأيِّ شيءٍ وتنفيذُه عمليَّاً، دعونا نأملُ ألَّا يتمَّ تنفيذُ جميعِ قراراتِ الاجتماعِ بشأنِ الاقتصادِ الرَّقميِّ، هذه هي مفارقةُ تاريخِنا.

فالنتين كاتاسونوف: «العملاتُ المشفَّرةُ وأنظمةُ البياناتِ الضَّخمةِ: أداةٌ لبناءِ معسكرِ اعتقالٍ إلكترونيٍّ عالميٍّ»

في مقابلةٍ مع وكالةِ (RIA) علَّقَت رئيسةُ الجمعيَّةِ الاقتصاديَّةِ الرُّوسيَّة كلتيوشا شارابوفا على التَّطوُّراتِ الأخيرةِ في الاقتصادِ الكلِّيِّ للبلادِ، وأوضحَت «على وجهِ الخصوصِ» لماذا يجبُ أن يتحكَّمَ البنكُ المركزيُّ في جميعِ العمليَّاتِ النَّقديَّةِ للرُّوسِ، ومَن يقفُ وراءَ إنشاءِ قاعدةِ بياناتٍ واحدةٍ للتَّاريخِ الائتمانيِّ للسُّكَّانِ؟ في الواقعِ؛ أشارَ فالنتين يوريفيتش إلى مراحلَ جديدةٍ في تشكيلِ معسكرِ اعتقالٍ إلكترونيٍّ مصرفيٍّ.

-فالنتين يوريفيتش، كانَت هناكَ مؤخَّراً معلوماتٌ تُشيرُ إلى أنَّ بورصةَ موسكو لها علاقةٌ بالتَّحكُّمِ في المعاملاتِ النَّقديَّةِ للسُّكَّانِ، علاوةً على ذلك؛ أدلت قيادةُ البنكِ المركزيِّ في تشرين الأوَّل ببيانٍ لم يهتمَّ به الكثيرون: نحن نتحدَّثُ عن إنشاءِ نظامٍ وطنيٍّ موحَّدٍ لتسجيلِ المعاملاتِ...كيف يمكنُ بتأثُّرِ اقتصادِ الدَّولةِ وحياةِ الرُّوسِ بعد هذه الإصلاحاتِ؟ أنا مهتمٌّ بعملِ بورصةِ موسكو بشكلٍ أساسيٍّ، لأنَّ وزيرَ الماليَّةِ السَّابق أليكسي كودرين انتُخبَ مرَّةً أُخرى رئيساً لمجلسِ إدارتِها هذا العام، وبدونِ أخذِ هذه اللَّحظةِ في الاعتبارِ؛ لن نفهمَ جوهرَ الرَّوابطِ غيرِ الرَّسميَّةِ الَّتي يتمُّ بناؤها في اقتصادِنا.

في كانون الأوَّل ٢٠١٤؛ كان المضاربون الَّذين عملوا في البورصةِ نفسِها؛ هم المنفِّذون الفعليُّون لانهيارِ الرُّوبل، وما زلنا نحصدُ ثمارَ ذلك ...ثمَّ بعدَ ذلك كانَ يرأسُها كودرين، ولديَّ شعورٌ كاملٌ أنَّه نسَّقَ أفعالَه مع نيكولينكو (قيادة البنكِ المركزيِّ) هذا حولَ قضيَّةِ «الطَّابورِ السَّادسِ» في حكومتِنا.

قبلَ أسبوعٍ فقط؛ وجَّهت بورصةُ موسكو الانتباهَ مرَّةً أُخرى إلى نفسِها، حيثُ صدرَ المرسومُ الحكوميُّ بشأنِ تغييرِ إجراءاتِ العملِ بأموالِ الميزانيَّةِ.

وفقاً لمحتواه (المرسوم)، تتلقَّى الخزانةُ الفيدراليَّةُ لروسيا الآنَ الحقَّ في العملِ في بورصةِ العملاتِ...... نظرت إلى الوضعِ في بلدانٍ أُخرى: في الواقعِ، لا تشاركُ سنداتُ الخزانةِ في مثلِ هذه الأمورِ تقريباً، حيثُ لديها مهامّ مختلفةٌ تماماً.

نحن لا نأخذُ أموالَ وزارةِ الماليَّةِ المتعلِّقةِ بالأموالِ الاحتياطيَّةِ، ولكن يتمُّ تحويلُها إلى البنكِ المركزيِّ بموجبِ اتِّفاقيَّةِ وكالة، وأعني المواردَ الموجودةَ في حساباتِ الرُّوبل من الخزانةِ الاتِّحاديَّةِ، وبالتَّالي؛ فإنَّ المخاطرَ على عملتِنا كبيرةٌ جدّاً؛ بسببِ توسيعِ العقوباتِ ضدَّ روسيا، يمكنُ للأميركيِّين بشكلٍ عامٍّ تجميدُ جميعِ احتياطيَّاتنا من العملاتِ الأجنبيَّةِ، ومن المخيفِ التَّفكيرُ حتَّى في العواقبِ الَّتي تنتظرُ اقتصادَنا، لذا فإنَّ التَّداولَ في بورصةِ موسكو؛ يمكن أن يكونَ كبيراً جدّاً، ما يؤثِّرُ على الرُّوبل، علاوةً على ذلك؛ فإنَّ الرُّوبل الضَّعيفَ مفيدٌ لتكتُّلِنا الماليِّ والاقتصاديِّ من أجلِ التَّنفيذِ الكاملِ للميزانيَّةِ.

-ومع ذلك - فيما يتعلَّقُ بنظامٍ وطنيٍّ موحَّدٍ لتسجيلِ معاملاتِ المواطنين؛ ما مدى صحَّةِ هذا الإجراء؟

-لا أفهمُ لماذا يحتاجُ البنكُ المركزيُّ لذلك، إذا قمتُ بتحويلِ الأموالِ، على سبيلِ المثالِ، إلى قريبتي أو ذهبتُ إلى سبيربنك للدَّفعِ مقابلَ شقَّةٍ مشتركةٍ، فهل سيقومون أيضاً بإجراءِ مثلِ هذه المعاملاتِ في سجلٍّ واحدٍ؟ ما هو حجمُ المواردِ اللَّازمةِ لتشغيلِ مثلِ هذا النِّظام؟ الآن، إذا كانَ البنكُ المركزيُّ قلقاً بشأنِ التَّحكُّمِ في تدفُّقاتِ رأسِ المالِ عبرَ الحدودِ وفي الخارجِ وجميعِ العمليَّاتِ المتعلِّقةِ بهذه العمليَّةِ؛ فسأكونُ مؤيِّداً فقط.

ما تخطِّطُ له السَّيِّدةُ نابيولينا هو بالفعلِ من سلسلةِ جمعِ البياناتِ الضَّخمةِ (كمِّيَّاتٍ كبيرةٍ من البيانات)، لماذا يقومُ البنكُ المركزيُّ بمراقبةِ ومعالجةِ مثلِ هذه الكمِّيَّاتِ؟ ليس من الواضحِ جدّاً، على الرَّغمِ من أنَّ الميلَ إلى إنشاءِ جميعِ أنواعِ «قواعدِ البياناتِ والسِّجلَّاتِ الفرديَّةِ» بهدفِ «المحاسبةِ والمراقبةِ» يبدو واضحاً.

هنا مثالٌ بارزٌ: لدينا في روسيا الآنَ نظامٌ كاملٌ من مكاتبِ التَّاريخِ الائتمانيِّ، أعتقدُ أنَّ أيَّ بنكٍ يدرسُ العميلَ قبلَ منحِه قرضاً، وكذلك فعلَت البنوكُ في القرنِ الثَّامنَ عشرَ و التَّاسعَ عشرَ (دراسةِ عملائِها).

في مرحلةٍ ما؛ نشأت الحاجةُ إلى إنشاءِ مكاتبِ ائتمانٍ من شأنِها جمعُ معلوماتٍ عن فردٍ معيَّنٍ أو كيانٍ قانونيٍّ كعميلٍ لعدَّةِ بنوك، ومن ثمَّ بدأت مؤسَّساتُ الائتمانِ في الاتِّفاقِ على تحويلِ جميعِ المعلوماتِ الَّتي تُسمَّى «تاريخ الائتمان» إلى هياكلَ خاصَّةٍ.

هذا نموذجٌ أوَّليٌّ لمعسكرِ اعتقالٍ مصرفيٍّ إلكترونيٍّ، في السَّابقِ؛ كُنَّا معنيِّينَ بشكلٍ أساسيٍّ فقط بجانبٍ واحدٍ من القوَّةِ الشُّموليَّةِ للمصرفيِّين (الحرمان من النُّقود)، وبعدَ ذلكَ

نفقدُ محافظَنا، ويمكنُ لأصحابِ الأموالِ الَّذين يسيطرونَ فعليَّاً على حساباتِنا المصرفيَّةِ أن يديرونا كما يحلو لهم، إنَّنا الآنَ نتعاملُ أيضاً مع «البياناتِ الضَّخمةِ»، حيثُ تعملُ Google و Microsoftوغيرها من الشَّركاتِ العملاقةِ على حلِّ مشكلاتٍ مماثلةٍ.

إنَّهم يجمعونَ معلوماتٍ حولَ ملايين المستخدمين؛ ليسَ من أجلِ الفنِّ الخالصِ، ولكن لاستخدامِها لأغراضٍ تجاريَّةٍ خاصَّةٍ بهم، أو لبيعِها إلى الآخرين.

جمعَت مكاتبُ الائتمانِ في السَّنواتِ الأخيرةِ كمِّيَّاتٍ هائلةً من المعلوماتِ، ففي الولاياتِ المتَّحدةِ ـ على سبيلِ المثالِ ـ لا يوجدُ سِوى عشرةِ قادةٍ أساسيِّين في هذا المجالِ، وهم يغطُّون أوروبَّا أيضاً، وقد وصلَ أحدُهم بالفعلِ إلى روسيا.

في عامِ ٢٠٠٤؛ اعتمدنَا قانوناً بشأنِ مكاتبِ تاريخِ الائتمانِ، وبدأت المكاتبُ الأولى في الظُّهورِ بعدَ ذلكَ بعامٍ، في عامِ ٢٠١٠، كان هناك حوالي ٣٥ مكتباً، بينما لا تتجاوزُ اليومَ العشرين، لماذا أتحدَّثُ عن هذا بالتَّفصيل؟ لأنَّه في أيَّار ٢٠١٧؛ ظهرَت وثيقةٌ على موقعِ البنكِ المركزيِّ على الإنترنت تقولُ إنَّه لا يمكنُ لمكتبِ الائتمان تقديمُ معلوماتٍ عن فردٍ معيَّنٍ بالكاملِ، وهذا أمرٌ إغفال.

عموماً، اقترحَ البنكُ المركزيُّ إنشاءَ سجلٍّ ائتمانيٍّ موحَّدٍ، يعرضُ معلوماتٍ من جميعِ مكاتبِ الائتمانِ العاملةِ رسميَّاً،

كما اكتشفنا، تمَّ إنشاءُ مثلِ هذه الأنظمةِ الوطنيَّةِ بالفعلِ في رومانيا وبلغاريا، يمكنُ اعتبارُها أنظمةً كاملةً لمعسكرِ الاعتقالِ المصرفيِّ الإلكترونيِّ، إصلاحٌ مماثلٌ - إنشاءُ سجلٍّ وطنيٍّ للدَّائنين - هذا ما يطلبهُ الاتِّحادُ الأوروبيُّ من أوكرانيا، لكنَّهم ليسوا في عجلةٍ من أمرهم هناكَ بعد، لقد فهموا أنَّه سيتمُّ عندئذٍ الكشفُ عن جميعِ مؤشِّراتِ مستوى الفقرِ الحقيقيِّ للسُّكَّانِ المحليِّين.

اليومَ، تعيشُ العديدُ من مكاتبنا الائتمانيَّةِ على الإنترنت فقط، في الشَّبكاتِ الاجتماعيَّةِ: فهي تجمعُ تقريباً أيَّ معلوماتٍ حولَ المواطنين.

في الواقع؛ إنَّهم يعملون في النَّهبِ والصَّيدِ من خلالِ الشَّبكاتِ الشَّخصيَّةِ للحصولِ على البياناتِ الشَّخصيَّةِ للنَّاس، وذلك انتهاكٌ للحقوقِ الدُّستوريَّةِ للشَّخصِ وحياتِه الشَّخصيَّةِ وبياناته الشَّخصيَّةِ، ولكن لا أحدَ يجيبُ أو يطرحُ أيَّ أسئلةٍ، مؤخَّراً؛ قال جرمان كريف:

«أنسبير بنك قد توقَّف بالفعلِ عن كونِه مجرَّد بنكٍ، وأنَّ إدارتَه ستعملُ فقط كمنظَّمةِ ائتمانٍ»، يبدو أنَّ الوقتَ قد حان للمصرفيِّين لمتابعةِ جوجل وأمازون، وبالتَّالي التَّحوُّل إلى شركةٍ لجمعِ ومعالجةِ بياناتِ العملاءِ، يجب أن نشيد كريف: لا يريدُ أن يتخلَّفَ عن الاتِّجاهاتِ العالميَّةِ، اليوم؛ حتَّى في أمريكا، ليسَت جميعُ البنوكِ، كما يقولون، في اتِّجاهٍ واحد.

هناكَ مَن يفهمُ أنَّه لن يعيشَ إلَّا إذا تعاونَ مع شركاتٍ في وادي السِّيليكون، بشكلٍ عامٍّ؛ يفوزُ رجلُ الأعمالِ الَّذي يسيطرُ على الزَّبائنِ «الأشخاص»، لذلك فإنَّ جميعَ التِّقنيَّاتِ الرَّقميَّةِ الحاليَّةِ في جوهرها؛ مكرَّسةٌ للكفاحِ من أجلِ السَّيطرةِ على الإنسانِ.

ربَّما يمتلكُ كريف مصالحَه التِّجاريَّةَ البحتةَ هنا، ولكن على نطاقٍ عالميٍّ، فهو مجرَّدُ بيدقٍ، عندما يكملُ مهمَّتَه؛ ربَّما يدركُ أنَّ النِّظامَ قد تمَّ بناؤه لإدارةِ النَّاسِ كعبيدٍ عاديِّين، وليس كعملاء للبنوك، ولكن سيكونُ الأوانُ قد فات، ومع ذلك؛ فلا يزالُ موضوعُ التَّمويلِ الإلكترونيِّ والعملاتِ الرَّقميَّةِ يكتسبُ شعبيَّةً.

– حتَّى الآن، فإنَّ البنكَ المركزيَّ ليس في عجلةٍ من أمرِه لإضفاءِ الشَّرعيَّةِ على «الرُّوبل المشفَّر»، على الرَّغمِ من استمرارِ الحديثِ عن إدخالِ هذه الوحدةِ الغامضة، ربَّما قرَّروا الاستجابةَ لتحذيراتِك أيضاً؟

– لا يفهمُ معظمُ الخبراءِ تماماً ما هو روبل التَّشفير، وبعدَ سوءِ الفهمِ؛ هناكَ خجلٌ من جانبٍ إلى آخر، حتَّى لو نظرتَ إلى تصريحاتِ المسؤولين في وزارةِ الماليَّةِ؛ فهناكَ مجموعةٌ كاملةٌ من الآراءِ: من الرَّفضِ الكاملِ إلى الإعجابِ، في البنكِ المركزيِّ مجموعةٌ متماثلةٌ الآراء، بسببِ النَّاسِ الَّذين أمسكوا بأعلى هرمِ الاقتصادِ الرَّقميِّ، لكنَّهم لا يمثِّلون الصُّورةَ الكاملة.

منذُ شهرٍ تقريباً؛ صرَّحَ وزيرُ الاتِّصالاتِ نيكيفوروف أنَّ الرَّئيسَ نفسَه أمرَهُ بتطويرِ الرُّوبل المشفَّر، ولكن في دستورنا لا يوجدُ مثلُ هذه العملةِ، فإذا كنَّا نتحدَّثُ عن روبل غيرِ نقديٍّ في شكلٍ إلكترونيٍّ، والَّذي كان متداولاً لفترةٍ طويلةٍ؛ فهذا مختلفٌ تماماً، ولكن أعتقدُ أنَّ الأمرَ لن يصلَ إلى إنشاءِ «روبل مشفَّر»، وإلَّا فسوف نضطرُّ إلى تغييرِ الجزءِ من الدُّستورِ المخصَّصِ للعملةِ الوطنيَّةِ.

في الأسبوعِ الماضي؛ أعربَ زميلك سيرجي جلازييف عن رأيٍ مفادُه أنَّ روسيا تحتاجُ ببساطةٍ إلى تطويرِ عملتِها المشفَّرةِ الخاصَّةِ بها باعتبارِها الأداةَ الوحيدةَ ضدَّ العقوباتِ الغربيَّةِ، يعتقدُ أنَّ هناكَ حاجةً موضوعيَّةً لهذا- نعم، يمكنُ استخدامُ العملاتِ الرَّقميَّةِ الرقمية لإجراءِ بعضِ العمليَّاتِ الخاصَّةِ، ربَّما هنا تشبهُ فكرةُ جلازييف اقتراحَ رئيسِ فنزويلا نيكولاس مادورو: فقد أعلنَ مؤخَّراً أنَّه في ظلِّ شروطِ العقوباتِ الأمريكيَّةِ ضدَّ فنزويلا؛ ستكونُ الحساباتُ بدونِ دولاراتٍ مفيدةً جدَّاً.

في الواقع، إنَّ كلَّ هذه الضجَّةِ حولَ العملاتِ المشفَّرةِ لها عدَّةُ أهداف.

- يستمرُّ البعضُ في محاولةِ ربطِ النَّاسِ بأموالٍ غيرِ نقديَّةٍ، وخاصَّةً الشَّباب، الأمرُ الَّذي يزعجُني حقَّاً؛ هو أنَّ النَّاسَ لا يفهمون حتَّى الآن كيف يعملُ العالمُ الماليُّ وأينَ يوجدُ «الجبنُ المجانيُّ» .... يقولُ الجميعُ: يتمُّ إنشاءُ عملةٍ مشفَّرةٍ صينيَّةٍ أو كوريَّةٍ أو يابانيَّة ... لا، أيُّها السَّادة، كلُّ شيءٍ سيضمنُ تقديمَ عملةٍ رقميَّةٍ واحدةٍ فوقَ وطنيَّةٍ، وألفتُ الانتباهَ إلى حقيقةِ أنَّه في صيفِ عامِ ٢٠١٦؛ أنشأت أكبرُ عشرةِ بنوكٍ في العالمِ بالفعلِ كونسورتيوم بشأنِ النُّقودِ الرَّقميَّةِ الموحَّدةِ، حيثُ صرَّحَ رئيسُ هذا الكونسورتيوم أنَّهم سيشرِّعونَ هذه العملةَ على مستوى المنظِّمين في بلدانِهم. نحن نتحدَّثُ عن بنوكٍ من الولاياتِ المتَّحدة (الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ)، وأوروبَّا (البنكِ المركزيِّ الأوروبيِّ) وبنكِ إنجلترا، يدركُ الجميعُ أنَّ الأمرَ يتعلَّقُ بالحصولِ على إذنٍ على المستوى الدُّوليِّ، وهذا يعني أنَّه سيتمُّ اعتمادُ العملةِ ليس للاستخدامِ الدَّاخليِّ فقط في هذا الكونسورتيوم، ولكن أيضاً للاستخدامِ الخارجيِّ.

- بكلِّ الأحوالِ كانَ يجبُ إطلاقُ العملةِ المشفَّرةِ الواحدةِ في عامِ ٢٠١٨، من وجهةِ نظري، هذا هو النَّموذجُ الأوَّليُّ الَّذي تحدَّثَت عنه مجلَّةُ عشيرةِ روتشيلد «الإيكونومست The Economist» في عامِ ١٩٨٨، عندها كانَت هناكَ عملةٌ واحدةٌ تسمَّى فينيكس.

- لكن هذا سيعني أيضاً نهايةَ الهيمنةِ الماليَّةِ الأمريكيَّةِ، نعم، إنَّها نقطةٌ إيجابيَّةٌ من وجهةِ نظرِ معارضي«باكس أمريكا Pax Americana»، أي عندما يتساوى الدُّولار والباوند واليورو في الحقوقِ والقيمةِ ...

- نعم، ولكن أفهمُ أنَّ أصحابَ الأموالِ لا يحتاجون إلى أمريكا، والعالم كلّه - لديهم باكس العالميَّةُ الخاصَّةُ بهم.

- لا يسعني إلّا أن أطرحَ سؤالاً حولَ المؤتمرِ الصَّحفيِّ الأخيرِ للرَّئيس، عندَ سؤالِه عن عملِ البنكِ المركزيِّ؛ أشارَ فلاديمير بوتين إلى أنَّ سياسةَ استهدافِ التَّضخُّمِ كانت صحيحةً، وكان مسروراً بشكلٍ عامٍّ بعملِ نابوليونا، في الواقعِ، لا يستطيعُ القائدُ الوطنيُّ الانخراطَ بشكلٍ كاملٍ في الاقتصادِ معنا، أم أنَّه سعيدٌ بكلِّ شيء؟

- أعتقد أنَّ الوضعَ الحاليَّ لا يناسبُ الرَّئيسَ، لكن هناك بعضُ الاتِّفاقات، عندما تمَّ انتخابُه للتَّوِّ لهذا المنصبِ؛ تمَّ التَّوصُّلُ إلى اتِّفاقٍ مع أولئك الَّذين نسمِّيهم القلَّةَ والنُّخبةَ الماليَّةَ؛ كثيرٌ منهم أيضاً من الطَّابورِ الخامس، أعتقدُ أنَّ الاتِّفاقيَّةَ كانت على النَّحوِ التَّالي: تمَّ تحديدُ خطِّ فصلِ السُّلطاتِ، والَّذي لا يمكنُ لأيٍّ منهما دخولُه، لنفترضْ أنَّ الرَّئيسَ مسؤولٌ عن وزارةِ الخارجيَّةِ، ووزارةِ الدِّفاعِ، ووزارةِ الثَّقافةِ، ولكن في الوقتِ نفسِه لا ينبغي له أن يدخلَ «حديقةَ» البنكِ المركزيِّ، ووزارةِ الماليَّةِ، ووزارةِ التَّنميةِ الاقتصاديَّةِ والأوليغارشيَّةِ حتَّى لا يسيءَ إلى أيِّ شخصٍ هناك، ولا يزالُ هذا الخطُّ كما هو، أمَّا إن كانَ سيؤدِّي إلى أيِّ مكان.... فذلك موضوعٌ آخر ...

هناك رأيٌ بين الوطنيِّين بأنَّ العقوباتِ الغربيَّةَ الجديدةَ، بما في ذلك العقوباتُ المستقبليَّةُ، هي عاملٌ خارجيٌّ يمكن أن يجعلَ حكومتَنا تتحرَّكُ نحوَ الاكتفاءِ الاقتصاديِّ والانتقالِ إلى الإصلاحاتِ السِّياديَّةِ، هل تعتقدُ أنَّها يمكن أن تكونَ الحالةُ كذلك ؟ - بالطَّبع، في الحقبةِ السُّوفييتيَّةِ، قبلَ أن يكونَ الاتِّحادُ السُّوفييتيُّ في حالةِ حصارٍ شديدٍ؛ لم يفكِّر ستالين ولا لينين في التَّصنيع - قرأتُ أعمالَهم بعنايةٍ، لأوَّلِ مرَّةٍ تحدَّثوا عنها في الجلسةِ الكاملةِ للحزبِ الشُّيوعيِّ (ب) في كانون الأوَّل ١٩٢٥، بعدَ مرورِ بعضِ الوقتِ؛ تمَّ تصفيةُ أو إضعافُ المعارضةِ، وعندَها فقط بدأت العمليَّةُ، بالطَّبع ساهمَ الغربُ في ذلك من خلالِ حصاره... أنا أرى أنَّ الرَّبَّ الإلهَ يسيطرُ على العمليَّةِ التَّاريخيَّةِ، ولحسنِ الحظِّ، حتَّى الآن، لم نفقدْ حبَّهُ وثقتَهُ تماماً، يواصلُ مساعدتَنا بطرقٍ لا تُصدَّقُ تماماً لم ندرسْها في المدرسةِ أو الكلِّيَّةِ، أحياناً يحدثُ أيضاً أن تأتي المساعدةُ من خصومِك المتحمِّسين.

وزارةُ الماليَّةِ في طريقِها إلى معسكرِ الاعتقالِ الإلكترونيِّ

- موقع REOS (١٧ أبريل ٢٠١٧) سؤالٌ من هيئةِ التَّحرير.

ظهرَت تقاريرُ إعلاميَّةٌ تتحدَّثُ عن شرعنةِ (قوننة) وزارةِ الماليَّةِ لعملةِ البيتكوين المشفَّرةِ في ٢٠١٨ في إشارةٍ إلى نائبِ وزيرِ الماليَّةِ أليكسي مويسيف، كما أنَّ جرمان كريف قد تحدَّثَ قبلَ عامين أيضاً عن دعمِ العملاتِ المشفَّرة، فالنتين يوريفيتش، يُرجى التَّعليقُ على هذا القرارِ الصَّادرِ عن وزارةِ الماليَّةِ. - أعترفُ، كانت ردَّةُ فعلي على هذه الرِّسالةِ قاسيةً للغايةِ وغيرَ سارَّة، ومع ذلك؛ يجبُ على المسؤولين من هذا المستوى ربطُ بياناتِهم بالتَّشريعاتِ الرُّوسيَّةِ وبدستورِ الاتِّحادِ الرُّوسيِّ! أذكرُ أنَّ المادَّةَ ٧٥ من الدُّستورِ تنصُّ على أنَّ الغطاءَ القانونيَّ الوحيدَ في الاتِّحادِ الرُّوسيِّ هو للرُّوبل الصَّادرِ عن البنكِ المركزيِّ.

في الواقعِ، خلالَ سنتين إلى ثلاثِ سنواتٍ من بدايةِ المناقشةِ حولَ موضوعِ البيتكوين؛ اتَّخذَ البنكُ المركزيُّ ووزارةُ الماليَّةِ الموقفَ الصَّحيحَ وفقاً للقانونِ الرُّوسيِّ، ومع ذلك؛ تشيرُ البياناتُ الحاليَّةُ إلى أنَّ خضوعَ المسؤولين لضغوطٍ ما - البتكوين: هي عملةٌ رقميَّةٌ خاصَّةٌ تقوِّضُ احتكارَ الدَّولةِ لمسألةِ المال.

يجبُ أن أقولَ إنَّه منذُ قرنٍ من الزَّمان؛ عانَت البنوكُ المركزيَّةُ في مختلفِ البلدانِ مع ظهورِ أنواعٍ مختلفةٍ من النُّقودِ البديلةِ، حتَّى في التِّسعينات، عندما كانَ هناكَ نقصٌ في السُّيولةِ النَّقديَّةِ في روسيا وبدأت أزمةُ عدمِ السَّداد، استخدمَت العديدُ من الشَّركاتِ «الكمبيالات»، لكنَّ السُّلطاتِ حتَّى في ظروفِ هذا النَّقصِ الماليِّ حاولت منعَ استخدامِ مثلِ هذهِ الأموالِ البديلةِ، ثمَّ، بالطَّبع، كانَ هذا بسببِ حالةٍ حرجةٍ حادَّةٍ، خاصَّةً وأنَّ الكمبيالةَ ليسَت أموالاً حقَّاً.

سأعطي مثالاً آخر، في نفسِ الفترةِ؛ حاولَ حاكمُ منطقةِ سفيردلوفسك «إدوارد روسيل» حلَّ مشاكلِ العجزِ في المعروضِ النَّقديِّ في المنطقةِ من خلالِ إصدارِ وحدتِه النَّقديَّةِ الخاصَّةِ الَّتي تسمَّى الفرنال الأورال، علاوةً على ذلك؛ تمَّت طباعةُ الفرنال الأوروبيّ بأمرٍ من روسيل في ألمانيا.

ومع ذلك، فقد وجَّهَ رئيسُ الاتِّحادِ الرُّوسيِّ آنذاك «بوريس يلتسين» حرفيا إنذاراً نهائيَّاً لإدوارد روسيل: «إذا تمَّ تداولُ قطعةٍ واحدةٍ على الأقلِّ من الفرنك الأوراليِّ؛ سيذهبُ الحاكمُ إلى السِّجن!».

في الواقعِ، هذا السُّؤالُ صعبٌ للغايةِ، ولم تتمَّ مناقشتُه على الإطلاقِ منذُ قرنٍ من الزَّمان، ولكن فجأةً بدأت البنوكُ المركزيَّةُ ووزاراتُ الماليَّةِ في العديدِ من البلدانِ في

الانهيارِ أمامَ بيتكوين، وتصرِّحُ: «إذا لم تتمكنْ من ذلك، ولكنَّك تريدُ ذلكَ حقّاً؛ يمكنك ذلك!»، وروسيا الآن، للأسف، ليسَت استثناءً، إنَّها بالطَّبعِ تحتاجُ إلى فهمِ أنَّ بيتكوين ليسَ مشروعَ مبادرةٍ خاصَّةٍ، هذا مشروعٌ للخدماتِ الأمريكيَّةِ الخاصَّةِ «وكالةِ الأمنِ القوميِّ ووكالةِ المخابراتِ المركزيَّةِ»، ومن الواضحِ أنَّك لن تجدَ الأهدافَ والغاياتِ النِّهائيَّةَ للمبادرين بهذا المشروعِ في أيِّ مكانٍ أو في أيِّ مصادرَ مفتوحة، ولكن بعدَ كلِّ شيءٍ؛ يشرحُ نائبُ وزيرِ الماليَّةِ أليكسي مويسيف شرعنةَ البيتكوين بحقيقةِ أنَّ الدَّولةَ بحاجةٍ إلى معرفةِ مَن هو في طرفي السِّلسلةِ الماليَّةِ في أيِّ وقت، في حالةِ حدوثِ معاملةٍ؛ يجبُ على الأطرافِ الَّتي تضمن العمليَّة، كما هو الحالُ مع أيِّ معاملةٍ مصرفيَّةٍ، أن تفهمَ مَن يشتري ومَن يبيعُ.

- بيتكوين ليسَ نظامَ دفعٍ سرِّيٍّ كامل، هذه ليسَت عملةً مشفَّرةً بالمعنى الحرفيِّ للكلمة، حيثُ إنَّ هناكَ عدداً كافٍ من الحالاتِ الَّتي تمَّت فيها «تغطيةُ» المشاركين في عمليَّاتٍ إجراميَّةٍ مختلفةٍ باستخدامِ البيتكوين، ترتبطُ إحدى الفضائحِ الرَّئيسةِ في هذا الصَّددِ بالمنصَّةِ السِّريَّةِ الإلكترونيَّةِ الَّتي تحملُ الاسمَ الجميلَ «طريق الحرير»، والَّتي، بمساعدةِ مكتبِ التَّحقيقاتِ الفيدراليِّ، قد توقَّفَت عن الوجودِ في عامِ ٢٠١٣.

بدأت البنوكُ المركزيَّةُ ووزاراتُ الماليَّةِ في مختلفِ البلدانِ في القولِ إنَّهم تعبوا بالفعلِ من محاربةِ البيتكوين، لأنَّه بعيدُ المنالِ، لذلك، من أجلِ السَّيطرةِ عليه، يجبُ أن يكونَ قانونيَّاً، ولكن هذا كلُّهُ منطقٌ ساذجٌ للغايةِ، إنَّه مثلُ تقنينِ المخدِّراتِ لتسهيلِ السَّيطرةِ على هذا العملِ الإجراميِّ، المنطقُ مدمِّرٌ تماماً! بطبيعةِ الحالِ، في هذا الصَّددِ؛ فإنَّ بيانَ السَّيِّد مويسيف محيِّرٌ ويُظهرُ ضعفَ قيادةِ دولتِنا، يبدو لي أنَّه يجبُ علينا إعطاءُ تقييمٍ نقديٍّ صارمٍ لمثلِ هذه البيانات.

في الواقعِ؛ يمكنُ للخدماتِ الخاصَّةِ، عندَ الضَّرورةِ، حسابُ المشاركين في هذه العمليَّات، لذلك فإنَّ شرعنةَ عملةٍ جديدةٍ يعدُّ انتهاكاً صارخاً لاحتكارِ الدَّولةِ أكثرَ من الحمايةِ ضدَّ المعاملاتِ الماليَّةِ الإجراميَّةِ، بالطَّبع، لقد اعتدنا بالفعلِ على حقيقةِ أنَّه في العديدِ من الدُّولِ، بما في ذلك روسيا، يتمُّ تداولُ العملاتِ الأجنبيَّةِ بحرِّيَّةٍ، لكنَّ وجودَها في أراضي أيِّ دولةٍ هو تقويضٌ للوحدةِ النَّقديَّةِ لتلك الدَّولةِ، وبيتكوين هي واحدةٌ من مظاهرِ هذا التَّقويض.

- ولكن، وفقاً لتقاريرِ وسائلِ الإعلامِ؛ يبدو أنَّ عمليَّةِ الحظرِ المباشرِ على العملاتِ المشفَّرةِ بالنِّسبةِ لوزارةِ الماليَّةِ غيرُ منطقيَّةٍ، وذلك في ضوءِ التَّطوُّرِ السَّريعِ للتِّكنولوجيا.

-يجبُ أن أقولَ على الفورِ: هذا هراء! نفسُ ما يقولُه رئيسُ سبيربنك جرمان كريف عن بيتكوين في رأيه، هذا تقدُّميٌّ للغاية، بالطَّبع، استخدامُ العديدِ من الكلماتِ الأجنبيَّةِ في هذا السِّياقِ ...سلسلةُ الكتلةِ blockchain وما إلى ذلك (ما يعني الابتكاراتِ التِّقنيَّة، ينتجُ عن كلِّ ذلك ما يشبهُ تأثيرَ المنوِّم، ولكن عندما تبدأ في فهمِ كلِّ شيءٍ عنه؛ يصبحُ من الواضحِ أنَّ كلَّ ذلك مجرَّدُ خداع).

حمَّى التَّشفير: مَن يقفُ وراءَ التَّحوُّلِ ضدَّ المال؟

في مسحٍ للوكالةِ الوطنيَّةِ للبحوثِ الماليَّةِ؛ اتَّضحَ أنَّ مصطلحَ «العملة المشفَّرة» سُمِعَ لأوَّلِ مرَّةٍ من قِبَلِ ٧٢٪ من المستجيبين إلى درجةٍ أو بأخرى فإنَّ ٢٨٪ من المستجيبين على علمٍ بها، و١٦٪ منهم سمعوا شيئاً عنها، و ١٢٪ يعرفونها جيِّداً، ولا يستخدمُ أكثرُ من ١٪ من المقيمين الرُّوسِ العملةَ الرَّقميَّة.

على الرَّغمِ من ذلك؛ يتمُّ دفعُ مفهومِ «العملةِ المشفَّرةِ» إلى أذهانِنا بشكلٍ متزايدٍ: فهم يتحدَّثون باستمرارٍ عنها على شاشةِ التِّلفزيون، ويكتبون في الصُّحفِ الجادَّةِ، ويتمُّ الإدلاءِ بتصريحاتٍ على مستوىً عالٍ، لذلك؛ أفادَ البنكُ المركزيُّ أنَّ العملَ قد بدأ في إنشاءِ عملةٍ افتراضيَّةٍ وطنيَّةٍ، نظراً لأنَّ مثلَ هذه التِّقنياتِ ضروريَّةٌ.

من جهتِه؛ دعا رئيسُ وزارةِ الاتِّصالات نيكولاي نيكيفوروف؛ إلى إنشاءِ مشاريعَ تجريبيَّةٍ في الاتِّحادِ الرُّوسيِّ في مجالِ العملاتِ المشفَّرةِ، مضيفاً بسخرية: «هل سيكونُ هناكَ شيءٌ ما، أم لا، حولَ العملاتِ الرَّقميَّة؟ نحنُ بحاجةٍ إلى انتظارِ قرارِ بنكِ روسيا، ولكن أعتقدُ أنَّ هناكَ بعضَ التَّجاربِ الَّتي يجبُ القيامُ بها حتَّى لو انتهوا بقرارٍ (سلبيٍّ)»، وهذا يعني أنَّنا جميعاً نُقادُ مرَّةً أُخرى إلى عمليَّةِ احتيالٍ أُخرى غيرِ معروفةٍ ماذا ستنتهي.

- هذا صحيح، لديَّ شعورٌ بأنَّنا في نوعٍ من جنون، في «جناح رقم ٦».

بصفتي متخصِّصاً في النُّقودِ والائتمانِ والبنوكِ وتاريخِ النُّقودِ؛ يمكنُني القولُ إنَّه على مدى القرنِ الماضي، أو حتَّى فترة زمنيَّة أطول، كانَت البنوكُ المركزيَّةُ الَّتي تحتكرُ قضيَّةَ إصدارِ الأموالِ؛ تشعرُ وتراقبُ بتوتُّرٍ دائم للتَّأكُّدِ من ضمانِ عدمِ وجودِ أيِّ مكانٍ قد تظهرُ به أيُّ أموالٍ بديلةٍ، بكلِّ الأحوال؛ كانت هناكَ حالاتُ إحباطٍ لتلك لمصادرِ البديلةِ، وتمَّ إحباطُ محاولاتِ إنشائِها بكلِّ الطُّرقِ.

من الواضحِ أنَّ تقويضَ احتكارِ البنكِ المركزيِّ أمرٌ خطيرٌ للغايةِ، فقد نصَّت المادَّةُ ٧٥ من دستورِ الاتِّحادِ الرُّوسيِّ أنَّ الرُّوبل هو الوحدةُ النَّقديَّةُ الوحيدةُ المستخدمةُ في الفضاءِ الاقتصاديِّ على أراضي الاتِّحادِ الرُّوسيِّ، ومع ذلك، وفقاً للحياةِ أو «وفقاً للمفاهيم»؛ يتمُّ

تداولُ العملاتِ الأجنبيَّةِ المختلفةِ داخلَ المجالِ الاقتصاديِّ لبلدنا، حيثُ إنَّ البنكَ المركزيَّ متسامحٌ تماماً مع هذه الظَّاهرةِ، صحيح، عندما كانَت هناكَ في التِّسعينات حالاتٌ حادَّةٌ من نقصِ المدفوعاتِ في البلادِ، وعندما تقلَّصَ المعروض النَّقديُّ بشكلٍ حادٍّ بسببِ خطأ البنكِ المركزيِّ، الَّذي كانَ من المفترضِ أنَّه كان يعملُ على استهدافِ التَّضخُّم ......ظهرَت النُّقودُ البديلةُ دونَ قصد.

في بعضِ الأحيانِ كانت مجرَّدَ أذوناتٍ، وأحياناً؛ تعويضات، وأحياناً؛ نوعاً من القسائم.

أذكرُ أنَّه في عامِ ١٩٩١؛ قرَّرَ حاكمُ منطقةِ سفيردلوفسك، إدوارد روسيل، إصدارَ الفرنكِ الأوراليِّ.(كان تحتَ حكمِ يلتسين، الَّذي هدَّدَ روسيل أنَّه إذا حدثَ ذلك؛ سيحاكمُه)، وقد تمَّت بالفعلِ طباعةُ فرنكاتِ الأورال، ولكن لم يتمَّ تداولُها بعد.

بطبيعةِ الحالِ؛ أظهرَت هذه الضَّرباتُ المنفصلةُ أنَّ السُّلطاتِ النَّقديَّةَ وحتَّى مع وجودِ الرَّئيسِ يلتسين المؤيِّدِ للغربِ، والمضطربِ في ذلك الوقت؛ لم يسمحْ بظهورِ أموالٍ بديلة.

ومن المثيرِ الآن، أنَّنا نرى إمكانيَّةَ استخدامِ العملةِ المشفَّرةِ وإضفاءَ الشَّرعيَّةِ عليها، حيثُ تتمُّ مناقشتُها بجدِّيَّةٍ في وزارةِ الماليَّةِ وبنكِ روسيا، وفي بعضِ مجتمعاتِ الأعمالِ.....وهنا يُطرحُ السُّؤالُ المشروعُ فوراً: على أيِّ أساس؟

نحنُ نعيشُ في عصرِ البرمجةِ اللُّغويَّةِ العصبيَّةِ، والَّذي يهدفُ إلى تغييرِ وعيِ الإنسانِ والمجتمعِ من خلالِ إلقاءِ كلماتٍ جديدةٍ من خلالِ وسائلِ الإعلامِ والنِّظامِ التَّعليميِّ والمؤسَّساتِ الثَّقافيَّةِ بدلاً من المعتادِ والمفهومِ للشَّعبِ الرُّوسيِّ، في الواقعِ إنَّ كلمةَ «cryptocurrency»معقَّدةٌ، وتتكوَّنُ من جزأين: «crypto»و «currency» Crypto من اليونانيَّة (kryptos) تعني: «سرٌّ» أو "سر". والجزءُ الثَّاني من الكلمةِ هو «العملة»، أي الأموالُ الأجنبيَّةُ فيما يتعلَّقُ بدولةٍ معيَّنة.

وبنظرةٍ فاحصةٍ؛ نرى: ما يسمَّى بالعملةِ المشفَّرةِ، في الواقعِ، ليست كذلك، فأشهرُ العملاتِ المشفَّرةِ اليومَ: عملاتُ البيتكوين أو العملاتُ الخفيفةُ سيِّئةُ السُّمعةِ، أو الإيثريوم، هذه ليسَت نقوداً، ولكنَّها أداةٌ للعبةٍ مضاربة.

أذكِّرُ السَّادةَ في إيلينكا ونيغلينكا (أسماءِ الشَّوارعِ الَّتي توجدُ فيها وزارةُ الماليَّةِ والبنكُ المركزيُّ) أنَّ المالَ إمَّا «منتج» أو علامةٌ ما تُستخدمُ «كمقياسٍ للقيمةِ»، وهكذا فإنَّه بموجبِ

معيارِ الذَّهبِ (عندما كانَ سائداً)؛ كانت النُّقودُ سلعةً، أمَّا الآنَ فهي نقودٌ ائتمانيَّةٌ أو نقودٌ أو ما يعادلها من اسمِ الورقةِ النَّقديَّةِ، ولديها القدرةُ على قياسِ القيمةِ.

عموماً، العملةُ المشفَّرةُ هي شيءٌ آخر، حيثُ إنَّه في بدايةِ البيتكوين في عامِ ٢٠٠٩ عندما تمَّ استبدالُها بالدُّولارِ الأمريكيِّ؛ كانت عملةً واحدةً (بيتكوين واحد) تساوي حوالي «السِّنت»، ولكن بعدَ ذلك، وفي أوائلِ العقدِ الأوَّلِ من القرنِ الحادي والعشرين؛ تمَّ تبادلُ البيتكوين بالفعلِ بعشراتِ الدُّولارات، وفي عامِ ٢٠١٣؛ حطَّمَ لأوَّلِ مرَّةٍ سعرَ ١٠٠٠ دولار، وبحلولِ منتصفِ عامِ ٢٠١٧؛ بلغَت قيمتُه بالفعل ٣٠٠٠ دولار أمريكيٍّ، إذا تغيَّرَت القوَّةُ الشِّرائيَّةُ لبيتكوين بسرعةٍ كونيَّةٍ؛ فهل يمكنُ تسميتُها بالمال؟ هذا ليسَ بأيِّ حالٍ من الأحوالِ المال! والسَّادةُ من إليناكا ونيغلينكا؛ كان يجبُ أن يعرفوا مثلَ هذه الحقائقِ الأوَّليَّة، لكنَّهم بدأوا بجدِّيَّةٍ في مناقشةِ مسألةِ العملةِ المشفَّرةِ، هذا يعني في الواقعِ الاعترافَ بها كـ «مال».

من جهةٍ أُخرى؛ نرى النَّاسَ الَّذين يتعاملونَ مع العملاتِ المشفَّرةِ لأوَّلِ مرَّةٍ يهتفونَ فرحين: العملةُ المشفَّرةُ هي حرِّيَّةٌ حقيقيَّةٌ، ديمقراطيَّةٌ، إنَّها سرِّيَّةٌ بالكامل! في الواقع؛ إنَّ هذه أموالَ زائفةٌ على شبكةٍ أحاديَّةِ المستوى.

لكنَّ النِّظامَ النَّقديَّ الرُّوسيَّ منظَّمٌ بشكلٍ كبيرٍ: هناكَ مصرفٌ مركزيٌّ يُصدرُ الرُّوبل الرُّوسيَّ، وهناكَ بنوكٌ تجاريَّةٌ تصدرُ أيضاً الرُّوبل، ولكن فقط في شكلٍ غيرِ نقديٍّ، وذلك ما يسمَّى روبل الودائع، ومع ذلك يحاولُ البنكُ المركزيُّ بطريقةٍ ما تنظيمَ عرضِ النُّقودِ لربطِه بحجمِ المخزونِ السِّلعيِّ، بالطِّبعِ، هذا النِّظامُ مربكٌ وغيرُ سارٍّ للغايةِ بالنِّسبةِ للكثيرين، ويُطلق عليه بحقٍّ «معسكر اعتقالٍ» مصرفيّ معيِّن، حتَّى إنَّ رجالَ الأعمالِ يشكون من أنَّه لو لم تكنْ هناكَ بنوكٌ وسيطةٌ؛ لكانَت تكاليفُنا أقلَّ.

لكنَّ مطوِّري العملاتِ الرَّقميَّةِ يقولون: لدينا الحرِّيَّةُ الكاملةُ من البنوكِ، أنتَ تتواصلُ مباشرةً، ولا وسطاءَ ماليِّين، ولا عمولات، ولا فائدة، وشفافيةٌ كاملةٌ فيما يتعلَّقُ بالمعاملاتِ، لأنَّ هناكَ تقنيةَ blockchainمع تسجيلٍ تسلسليٍّ لجميعِ العمليَّاتِ والخطواتِ، وهنا عمليَّاً ليسَت هناكَ حاجةٌ إلى كتَّابِ العدلِ أو إلى محاكمِ التَّحكيم.

صحيح، يبدو أنَّ الصُّورةَ مبسَّطةٌ للغاية، ......يقولون: أخيراً جاءَت «الجنَّةُ الإلكترونيَّةُ»، لكنِّي أريدُ أن أخيِّبَ آمالَ مؤيِّدي «الجنَّة»: كلُّ ذلك تمَّ إنشاؤه من أجلِ «المصَّاصين»، وإذا

ألقيتَ نظرةً فاحصةً؛ تجد أنَّه في عالمِ العملاتِ المشفَّرةِ؛ قد يبدو أنَّ الجميعَ متساوون، ولكن هناكَ بين المتساوين؛ متساوون بشكلٍ خاصٍّ.

الحقيقةُ هي: أنَّ العملاتِ المشفَّرةَ يتمُّ إنتاجُها بوساطةِ مشاركين أفراد، ويبدو أنَّ أيَّ شخصٍ يمكنُ أن يبدأ في إنتاجِ العملاتِ المشفَّرةِ، في «لغة الطُّيور» الَّتي يُطلقُ عليها اسمُ «التَّعدين»، أي التَّعدين لهذه العملاتِ المشفَّرةِ للغايةِ وكسبُ المالِ الجيِّدِ منها.

سابقاً، كانَ هناكَ اندفاعٌ باتِّجاهِ الذَّهبِ في أمريكا، ولكن والآن؛ بدأت حمَّى التَّشفيرِ الآن، ولكن من الواضحِ أنَّ هذا الهرمَ سينهارُ عاجلاً أم آجلاً، لأنَّ الفقاعاتِ الرَّقميَّةَ تتضخَّمُ ببساطة، حيثُ نجدُ اليومَ القيمةَ القُصوى لسعرِ صرفِ البيتكوين تقاربُ ٣٠٠٠ دولار، وهم يَعِدونَ بأنَّ سعرَ الصَّرفِ سيصلُ إلى ٥٠٠٠٠٠ دولار، أو إلى مليون دولار لكلِّ بيتكوين واحد.

بكلمةٍ واحدةٍ؛ لقد بدأ جنون وحماسٌ رهيبان! وفي الوقتِ نفسِه، يجبُ القولُ إنَّه لا توجدُ سرِّيَّةٌ كاملةٌ، ولا توجدُ حرِّيَّةٌ كاملةٌ، لأنَّ معظمَ المشاركين في مجالِ التَّعدين هم من بعضِ الكياناتِ المجهولةِ الَّتي تعملُ نيابةً عن كيانٍ رئيسٍ واحدٍ ونيابةً عنه، وبعباراتٍ بسيطةٍ؛ يمكنُ دمجُ كلِّ شيءٍ واحتكاره.

ولكن حتَّى لو افترضنا أنَّ عمَّالَ التَّعدين مستقلُّون عن بعضِهم البعض؛ فهناك إمكانيَّةٌ للتَّعاونِ بين العملاتِ المشفَّرةِ ..وعندها ما الَّذي سنحصل عليه؟ ستنتهي فترةُ تشكيلِ ما يسمَّى بسوقِ العملاتِ الرَّقميَّةِ المجَّانيَّةِ بسرعةٍ كبيرةٍ، وقد انتهت تقريباً، هذا يذكِّرُنا بكيفيَّةِ حدوثِ الرَّأسماليَّةِ: كان هناكَ سوقٌ حرَّةٌ، لكنَّها كانَت موجودةً لفترةٍ قصيرةٍ من الزَّمن، ولم يكن لدى الكثيرِ حينَها وقتٌ لإصلاحِها، ومن ثمَّ بدأت عمليَّةُ الاحتكار، وهكذا سيحدثُ الشَّيءُ ذاته تقريباً مع عالمِ العملاتِ المشفَّرةِ: سيكونُ هناكَ بعضُ الكارتلات، وسيبدأ أكبرُ عمَّالِ «التَّعدين» في السَّيطرةِ على عالمِ العملاتِ الرَّقميَّةِ بأكملِه.

الآنَ عن السِّريَّةِ حولَ «التَّشفير»، في الوقتِ الحاليِّ، قد يظلُّ المشاركُ في علاقاتِ العملاتِ المشفَّرةِ مجهولاً بالفعل، أي إنَّ جميعَ عمليَّاته شفَّافة، ولكن مَن هو بتروف أو سيدوروف أو جون الأمريكيُّ أو تشان الصِّينيُّ؟ لا أحدَ يعرف. لكنَّ الحقيقةَ هي أنَّ المشاركين في عالمِ العملاتِ المشفَّرةِ يجبُ أن يذهبوا عاجلاً أم آجلاً إلى عالمٍ آخر؛ عالمِ المالِ

الحقيقيِّ وعالمِ السِّلعِ الحقيقيَّةِ، أي إلى الممرَّاتِ الضَّيِّقةِ المجهَّزةِ والمحدَّدةِ والَّتي يمكنُك الدُّخولُ إليها والخروجُ منها، ولكن في نفسِ هذه الممرَّاتِ يمكنُ التَّعرُّفُ على الموضوعِ المجهولِ للغايةِ، ونتيجةً لذلك؛ اتَّضحَ أنَّ العملاتِ المشفَّرةَ ليسَت أموالاً، وليسَت بعضَ الوسائلِ الَّتي يمكنُ من خلالِها ضمانُ إخفاءِ الهويَّةِ.

- هناكَ حظرٌ في روسيا فيما يتعلَّقُ بالبدائلِ النَّقديَّةِ، ولكن على الرَّغمِ من ذلك؛ لا يوجدُ تحديدٌ للمسؤوليَّةِ عن مثلِ هذه الأعمالِ، يمكنُك أن تفهمَ سببَ الحاجةِ إلى هذهِ اللُّعبةِ الافتراضيَّةِ للأشخاصِ ذوي الوعيِ «الغائم»، ولكن لماذا هناك حاجةٌ إليها على مستوى البنكِ المركزيِّ، على سبيلِ المثال؟

غالباً ما تُطرحُ أسئلةٌ مماثلةٌ، لفهمِ سببِ اتِّخاذِ البنكِ المركزيِّ لمثلِ هذه القراراتِ، من الضَّروريِّ شرحُ ما هو البنكُ المركزيُّ، وممَّن يتكوَّنُ....إنَّه نوعٌ من الهيكلِ الهرميِّ مثل وزارةِ الماليَّةِ ووزارةِ التَّنميةِ الاقتصاديَّةِ، وفي هذا الهيكلِ يوجدُ مسؤولون في كلِّ طابقٍ، بالطَّبع، يتمُّ اختيارُهم وفقاً لمعايير معيَّنة، يجبُ أن يستوفوا معاييرَ معيَّنةً.

ذاتَ مرَّةٍ كنتُ أعملُ في بنكِ روسيا، ثمَّ ولدَت تعريف هذا المسؤول - «أشباه الموصِّلات»؛ أشباهُ الموصِّلاتِ هو مسؤولٌ يجبُ أن يمرِّرَ إشارةَ تحكُّمٍ من الأعلى إلى الأسفل، ولا يجبُ أن يطرحَ أسئلةً، لماذا هذا الفريقُ وليس آخر؟، وما إذا كانَ من الضَّروريِّ إجراءُ تعديلاتٍ على هذا الفريق، وإذا بدأ بعضُ المشاركين في هذه السِّلسلةِ بحظرِ إشارةِ التَّحكُّمِ أو، علاوةً على ذلك، طرحِ الأسئلةِ وأعادَ إرسالَ إشارةِ عودةٍ إلى القمَّةِ؛ يصبحُ هذا المسؤولُ غيرَ موثوقٍ به، ويتمُّ التَّخلُّصُ منه على أيِّ حالٍ، وهكذا يتمُّ استبدالُ المسؤولِ المعيبِ بـ «جيِّد، بآخر ....عالي الجودة»، صحيح ومن أين تأتي الإشاراتُ؟، على ما أعتقدُ الأمرُ معروفٌ ..... لا عجبَ أن يسمَّى البنكُ المركزيُّ بـ «فرع» الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ، أي إنَّ العملةَ المشفَّرةَ هي قوَّةٌ أُخرى لاستعبادِ روسيا اقتصاديَّاً، وهي نوعٌ من القططِ الميِّتةِ الَّتي ألقوها لنا، وبدأنا في قيادتها.

لكن في الحقيقة، أنتَ محقٌّ تماماً، لست بحاجةٍ إلى التَّخرُّجِ من جامعةٍ اقتصاديَّةٍ لفهمِ أنَّ وجودَ أيِّ عملةٍ بديلةٍ «شبهِ نقديَّةٍ»، سيؤدِّي إلى تقويضِ احتكارِ العطاءِ القانونيِّ: الرُّوبل.

وبالتَّالي؛ يتمُّ تقويضُ الاقتصادِ والتَّداولِ النَّقديِّ للبلاد، بالإضافةِ إلى نقاط أُخرى، حيث إنَّه وبفضلِ العملاتِ الرَّقميَّةِ تتغيَّرُ عقليَّةُ المواطنين الرُّوسِ، يفقدُ النَّاسُ عقولَهم ...عندما يبدأون لعبَ القمارِ، وهم يقعون مرَّةً أُخرى في أيدي أصحابِ المال.

وكلَّما زادَ عددُ الأشخاصِ الَّذين لا يملكونَ عقولاً في دولٍ مختلفةٍ؛ كان من الأسهلِ إدارتُها، وإذا لزمَ الأمرُ؛ سيكونُ من الأسهلِ إرسالُها إلى العالمِ التَّالي.

لذلك؛ فإنَّ تجاربَ مثلَ لعبِ العملاتِ المشفَّرةِ لا تسعى فقط لتحقيقِ أهدافٍ ماليَّةٍ، بل تسعى إلى تحقيقِ أهدافٍ بعيدةِ المدى؛ تتعلَّقُ بإنشاءِ ديكتاتوريَّةٍ عالميَّةٍ لأولئك الَّذين نسمِّيهم اليومَ بمالكي الأموالِ، والَّذين يريدونَ غداً الحصولَ على وضعِ مالكي العالم.

التَّشفيرُ ليسَ لك ...لماذا يريدونَ تقنينَ الواقعِ الافتراضيِّ؟

سؤال: جاءَ عمودٌ كاملٌ من الأخبارِ في الأيَّامِ الأخيرةِ حولَ العملةِ الافتراضيَّةِ، ويُقالُ إنَّ أكبرَ البنوكِ العالميَّةِ قد اندمجَت كجزءٍ من مشروعٍ لإنشاءِ عملتِها الرَّقميَّةِ الخاصَّة، وبدورِها تناقشُ دولُ البريكس إمكانيَّةَ إنشاءِ عملةِ بريكس المشفَّرة كبديلٍ لأدواتِ الدَّفعِ الأُخرى، كما تمَّت مناقشةُ تطويرِ عملةٍ روسيَّةٍ مشفَّرةٍ خاصَّةٍ على أعلى مستوى في روسيا، ويبدو أنَّ الدُّولَ تخشى ألَّا تكونَ حاضرةً في الوقتِ المناسبِ للتَّوزيعِ، وتسعى جاهدةً لتصبحَ من بينِ قادةِ العملاتِ الرَّقميَّةِ بكلِّ الوسائلِ، لماذا توجدُ مثلُ هذه المحاولةِ الضَّخمةِ في جميعِ أنحاءِ العالمِ لإضفاءِ الشَّرعيَّةِ على الواقعِ الافتراضيِّ، ولتحويلِ أغلفةِ الحلوى «الشبحيَّةِ» إلى شيءٍ ذي قيمة؟

الجواب:

- هنا، يتمُّ إنشاءُ عنصرٍ معيَّنٍ من الإثارةِ بسببِ الفهمِ المختلفِ لماهيَّةِ العملةِ المشفَّرة، فالعملةُ الرَّقميَّةُ(١) والعملةُ الإلكترونيَّةُ(٢) والعملاتُ المشفَّرةُ(٣) هما شيئان مختلفان، وعندما نقولُ: العملةَ المشفَّرةَ؛ فإنَّنا نعني، أوَّلاً وقبلَ كلِّ شيءٍ؛ تلك الأوراقَ النَّقديَّةَ الافتراضيَّةَ الَّتي تمَّ إنشاؤها من قِبَلِ أفرادٍ خاصِّين، والَّتي لا ترتبطُ بأيِّ حالٍ من الأحوالِ بالاقتصادِ الحقيقيِّ، هذه، تقريباً، بعضُ العلاماتِ الموجودةِ في مساحةٍ افتراضيَّةٍ مغلقةٍ، نوعٌ من مساحةِ اللُّعبةِ، «طاولة المقامرة»؛ طاولةٌ للعبِ الورقِ، والآن يجلسُ المشاركون و«يقطعون» هذه البطاقاتِ ذاتَها، يفقدُ يخسرُ شخصٌ ما، ويفوزُ شخصٌ ما، ولكن عاجلاً أم آجلاً؛ يجبُ تحويلُ جميعِ هذه «الأرقام» و «الأصفار» المكتوبةِ في مكانٍ ما على السبُّورةِ أو الورقِ، إلى وسائلَ أكثرَ سيولةً، على سبيلِ المثالِ؛ في عملاتٍ مفهومةٍ؛ كالدُّولار واليورو واليوان الصِّينيِّ، أو في سلعٍ وخدماتٍ معيَّنةٍ، أو في حيازةِ الأصولِ؛ كالأسهمِ والسَّندات.

لقد ظهرَ عالمُ العملاتِ المشفَّرةِ في السَّنواتِ الصِّفريَّةِ، وكانَت البيتكوين هي العملةَ الأكثرَ، وقد تمَّ إطلاقُها في عامِ ٢٠٠٩، وتقدَّرُ القيمةُ السُّوقيَّةُ لبيتكوين حاليَّاً بحوالي ٥٠ مليار دولار، هذا رقمٌ منخفضٌ، لأنَّ رسملةَ شركةٍ أمريكيَّةٍ كبيرةٍ، على سبيلِ المثالِ، في سوقِ

ناسداك تُقاسُ بعشراتِ المليارات من الدُّولاراتِ، وفي الشَّركاتِ العملاقةِ؛ بمئاتِ المليارات من الدُّولارات.

هناكَ شكٌّ دائمٌ بوجودِ أشخاصٍ يخلقون عن عمدٍ جوّاً هستيريّاً معيَّناً، وهكذا ينشطُ اهتمامٌ غيرُ صحِّيٍّ بالعملاتِ المشفَّرةِ ويَلعبُ لزيادةِ هذه القِيَمِ، ومن الواضحِ أنَّ الاتِّجاهَ التَّصاعديَّ في أسعارِ العملاتِ المشفَّرةِ لافتٌ للنَّظر، في الواقع، البيتكوين ليست نقوداً، ولكنَّها أداةٌ للمقامرة، وبالنَّظرِ إلى كلمةِ تشفير «Cryptocurrency» وهي كلمةٌ مركَّبةٌ تتكوَّنُ من جزأين بسيطين «secret» «crypto» :و «money» «currency»لا يمكنُ اعتبارُ العملةِ المشفَّرةِ بمثابةِ أموالٍ، لأنَّ المالَ لديه قوَّةٌ شرائيَّةٌ مستقرَّةٌ، وإذا كانَت التَّقلُّباتُ في أسعارِ العملاتِ المشفَّرةِ خلالَ اليومِ هي ١٠-٢٠ في المائة أو أكثر؛ فما نوعُ هذا المال؟ العملةُ المشفَّرةُ غيرُ قادرةٍ على أداءِ وظيفةِ التَّبادلِ أو وظيفةِ الدَّفعِ.

في الواقع؛ يطرحُ الحسابُ «المشفَّر» سؤالاً كبيراً، فالتَّشفيرُ «سرِّيٌّ»، «مشفَّر»....ولكن لا يوجدُ شيءٌ سرِّيٌّ أو مشفَّرٌ هنا، فمعَ شعورِ خدمةِ الضَّرائبِ الأمريكيَّةِ بالقلقِ الشَّديدِ بسببِ أنَّ المشاركين في سوقِ العملاتِ الرَّقميَّةِ يتهرَّبون من الضَّرائبِ؛ بدأت تُستخدمُ منذُ عامِ ٢٠١٥ أدواتٌ معيَّنةٌ لمراقبتِهم، أي برامجُ خاصَّةٌ يمكنُ من خلالِها تصوُّرُ وتتبُّعُ وتحليلُ حركةِ المعاملاتِ من محفظةٍ إلى أُخرى، وبالتَّالي من الصَّعبِ التَّأكُّدُ من عدمِ الكشفِ عن هويَّةِ اللَّاعبين، لأنَّهم عاجلاً أم آجلاً سيحتاجون إلى تحويلِ نتائجِ «لعبتهم» إلى شيءٍ أكثرَ تحديداً، وعندَ الخروجِ من هذا النِّظامِ المغلقِ؛ يتمُّ اصطيادُهم وينتهي إخفاءُ الهويَّةِ، وبالتَّالي فإنَّ سلطاتِ الضَّرائبِ الأمريكيَّةِ تتمكَّنُ بعنايةٍ ودونَ مشاكل من مشاهدةِ اللَّاعبين الافتراضيِّين الَّذين يلعبونَ في المقامرةِ، لذلك فإنَّ تلك «السِّرِّيَّةَ» مجرَّدُ حكايةٍ خرافيَّةٍ عن العملاتِ المشفَّرةِ الَّتي تسمحُ لكَ بالابتعادِ عن قوَّةِ البنوكِ المركزيَّةِ والبنوكِ التِّجاريَّةِ، وهي أداةٌ لضمانِ الدِّيمقراطيَّةِ والحرِّيَّةِ، الكثيرُ من كلِّ هذه الزِّينةِ مكرَّسٌ لإنشاءِ الغوغائيَّةِ من أجلِ جذبِ النَّاسِ الجاهلين إلى القمار.

-ولكن لماذا لا يوجد لدى البنوكِ المركزيَّةِ حولَ العالمِ نهجٌ واحدٌ للعملاتِ الرَّقميَّة؟

في الواقع، البنوكُ المركزيَّةُ غيرُ متناسقةٍ فيما يتعلَّقُ بالعملاتِ الرَّقميَّةِ، ففي البدايةِ قالوا إنَّهم لن يسمحوا بإضفاءِ الشَّرعيَّةِ عليها، لأنَّ الأموالَ الَّتي تصدرُها البنوكُ المركزيَّةُ

هي وحدَها القانونيَّة، وكلُّ شيءٍ آخرَ غيرُ قانونيٍّ، وسيدمَّرُ في مهدِه، ولكن في العامين أو ثلاثةِ الأعوام الماضية؛ بدأت العديدُ من البنوكِ المركزيَّةِ، بما في ذلك البنكُ المركزيُّ الرُّوسيُّ، في النَّظرِ إلى العملاتِ المشفَّرةِ من منظورٍ مُختلف، تحتَ ذريعةِ عدمِ قدرتِها على محاربتِها، ذُكرَ أنَّهم بحاجةٍ إلى أن يتمَّ شرعنتُها وتنظيمُها وتنظيمُ دورِها بطريقةٍ أو بأُخرى.

سؤال: لماذا هم بحاجةٍ إلى إنشاءِ أموالٍ رقميَّةٍ خاصَّةٍ بهم؟ ما هي؟ أنا لا أفهمُ حقَّاً..... لأنَّه يتمُّ إنشاءُ العملاتِ المشفَّرةِ كبديلٍ لإملاءاتِ البنوكِ المركزيَّةِ، السُّؤالُ هو: ما فائدةُ العملاتِ الرَّقميَّةِ للبنكِ المركزيِّ؟ يمكنك نسيانُ عدمِ الكشفِ عن هويَّةِ المشاركين في المعاملاتِ المختلفةِ، يجبُ أن يكونوا شفَّافين، بحيثُ يتمُّ إبلاغُ السُّلطاتِ الضَّريبيَّةِ، والمنظِّمين الماليِّين، وإذا كنتَ تقصدُ النُّقودَ الإلكترونيَّةَ؛ فلا يوجدُ شيءٌ جديدٌ ومثيرٌ، لأنَّ جزءاً كبيراً من النُّقودِ اليومَ ليسَ على الورقِ، ولكن إلكترونيَّاً، كما تُصدرُ البنوكُ التِّجاريَّةُ الأموالَ، وهي غيرُ نقديَّةٍ فقط، وهي موجودةٌ حصريَّاً في شكلٍ إلكترونيٍّ، أمَّا بالنِّسبةِ لأموالِ البنكِ المركزيِّ؛ فبعضُها في شكلِ أوراقٍ ورقيَّةٍ، وبعضُها في شكلٍ إلكترونيٍّ، لذلك، كلُّ شيءٍ هنا على مستوى الشِّعاراتِ، وليسَ من الواضحِ ما هو مخفيٌّ وراءَ النُّقودِ الرَّقميَّةِ للبنكِ المركزيِّ، وإذا نظرتَ من الجانبِ الآخرِ وافترضتَ أنَّه يمكنُ دفعُ العمليَّةِ الفوضويَّةِ باتِّجاهِ استخدامِ العملةِ المشفَّرةِ إلى إطارٍ معيَّن؛ فقُمْ بإنشاءِ نوعٍ من المصفوفةِ، حيثُ سيصبحُ النَّاسُ قابلين للتَّحكُّمِ بشكلٍ مطلقٍ، ربَّما لهذا تمَّ إنشاءُ كلِّ شيءٍ؟ هل هذا هو سببُ الحديثِ كثيراً عن الاقتصادِ الرَّقميِّ الآن؟ أين سيكونُ دورُ الشَّخصِ الحيِّ؟ ..هل هو غيرُ مهمٍّ، وفي النِّهاية، ربَّما لا لزومَ له تماماً؟

الجواب:

من حيثُ المبدأ؛ أتَّفقُ معك، ولكن لماذا نحتاجُ إلى عملةٍ مشفَّرةٍ لإنشاءِ معسكرِ تركيزٍ مصرفيٍّ إلكترونيٍّ؟ هذه بالفعل أداةٌ زائدةٌ عن الحاجة، لهذا، يكفي أن تصبحَ الأموالُ غيرَ نقديَّةٍ، أي أن تكونَ موجودةً في شكلٍ إلكترونيٍّ، لا يجبُ أن تكونَ العملاتُ مشفَّرةً، لأنَّه لن يكونَ هناكَ إخفاءٌ للهويَّة، إذاً لماذا تمَّ إنشاءُ العملةِ المشفَّرة؟ أحدُ الإصداراتِ هو لتمويلِ الإرهابِ، والعديدِ من العمليَّاتِ التِّجاريَّةِ «السَّوداء»، في المقامِ الأوَّل: لبيعِ المخدِّراتِ والأسلحةِ، وفي نسخةٍ أُخرى: هناكَ حاجةٌ للعملاتِ المشفَّرةِ لخلقِ الطَّلبِ على «الورقةِ الخضراءِ» لمطبعةِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ.

ولكن اليومَ؛ تبلغُ رسملةُ جميعِ العملاتِ المشفَّرةِ حوالي ٢٠٠ مليار دولار، هذا مبلغٌ صغيرٌ بشكلٍ مثيرٍ للسُّخريةِ، وأكرِّرُ أنَّه يمكنُ مقارنتُه برسملةِ الشَّركاتِ الكبيرةِ في أسواقِ الأسهم، ومع ذلك؛ يمكنُكَ من خلالِ هذا «الميكروب» محاولةُ تضخيمِ فقاعةٍ ماليَّةٍ كبيرةٍ، والَّتي ستقدَّرُ بمرورِ الوقتِ ليسَ بعشراتٍ، بل بمئاتِ الملياراتِ وحتَّى تريليونات الدُّولارات.

نتذكَّرُ فقط تاريخَ إنشاءِ المشتقَّاتِ الماليَّةِ مرَّةً واحدةً في السَّبعيناتِ، كانت ببساطةٍ غريبةً، ونطاقُ دورانِها في الأسواقِ الماليَّة كانَ لا يكادُ يُذكَرُ، اليومَ؛ يتمُّ قياسُ أسواقِ المشتقَّاتِ الماليَّةِ بمئاتِ تريليونات الدُّولاراتِ، بطبيعةِ الحال؛ يخلقونَ طلباً على «الورقةِ الخضراءِ» لأولئك الَّذين يلعبونَ مع هذه المشتقَّاتِ الماليَّةِ، والنُّسخةُ الثَّالثةُ هي أنَّ الأجهزةَ السِّرِّيَّةَ الأمريكيَّةَ الَّتي طوَّرَت الفكرةَ وتحرِّكُ مشروعَ العملةِ المشفَّرة، حيث تعتبرُ تلك الأجهزةُ هذا المشروعَ بمثابةِ نوعٍ من الفيروساتِ الَّتي ستؤثِّرُ على الأنظمةِ النَّقديَّةِ في البلدانِ الأُخرى.

في الولاياتِ المتَّحدةِ، هم حذرون تماماً من العملاتِ المشفَّرةِ، وينأون بأنفسِهم عنها، وحتَّى لا يتمُّ تقنينُها داخلَ البلادِ، وقد يحدثُ أن يتمَّ تدميرُ الأنظمةِ النَّقديَّةِ للدُّولِ الأُخرى، وبالتَّالي يبقى الاحتياطيُّ الفيدراليُّ النِّظامَ الوحيدَ السَّليم، أي إنَّ كلَّ «فيروس» العملاتِ المشفَّرةِ هذا يتمُّ إطلاقُه لصالحِ نظامِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ، لصالحِ أصحابِ المالِ، لذا؛ تظلُّ مشكلةُ العملةِ الافتراضيَّةِ مفتوحةً من نواحٍ عديدةٍ.

تحتَ سقفِ العولمة: لمصلحةِ مَن يريدون إنشاءَ سجلٍّ وطنيٍّ موحَّدٍ لتاريخِ الائتمان؟

سؤال:

– فالنتين يوريفيتش، نشرَت الوكالةُ الأمريكيَّةُ بلومبرج؛ سيناريو لروسيا حتَّى عامِ ٢٠٢٨، والَّذي بموجبِه سيستقيلُ الرَّئيسُ فلاديمير بوتين كرئيسٍ للدَّولةِ، وستقودُ البلادَ إلفيرا نابيولينا، الَّتي أصبحَت الآنَ رئيسةَ البنكِ المركزيِّ... يمكنُ أن يُعزى ذلك إلى قسمِ الخيالِ العلميِّ؛ إنْ لم يكنْ ذلك في إطارِ الحقيقةِ الواضحةِ الَّتي يسعون من خلالها بشكلٍ منتظمٍ من أجلِ التَّحكُّمِ في كلِّ شيءٍ في البلادِ، ما الَّذي يقومون به من أجلِ تحقيقِ هذا الهدفِ الافتراضيِّ حتَّى الآن؟

الجواب:

– عادةً، عندما نتحدَّثُ عن بناءِ معسكرِ اعتقالٍ مصرفيٍّ إلكترونيٍّ؛ فإنَّنا نركِّزُ بشكلٍ أساسيٍّ على رغبةِ البنوكِ في دفعِ الجميعِ إلى أموالٍ غيرِ نقديَّةٍ بأيِّ شكلٍ من الأشكالِ بحيثُ تكونُ جميعُ أموالِ المواطنينِ في الحساباتِ المصرفيَّةِ، وبالتَّالي سيكونُ جميعُ النَّاسِ تحتَ مراقبةِ الأخِ الأكبرِ Big Brother.

ولكن هناكَ جانبٌ آخرُ من مشروعِ معسكرِ الاعتقالِ المصرفيِّ الإلكترونيِّ: إنشاءُ سجلٍّ موحَّدٍ لمكاتبِ التَّاريخِ الائتمانيِّ، حيثُ سيتمُّ تجميعُ كمِّيَّاتٍ هائلةٍ من المعلوماتِ حولَ الأفرادِ والكياناتِ القانونيَّة في بلادِنا.

عندما أقولُ في مقابلةٍ مع شخصٍ عاديٍّ إنَّك على الأرجحِ في قاعدةِ بياناتٍ لمكتبٍ من مكاتبِ الائتمانِ؛ فإنَّه سيندهشُ للغاية، خاصَّةً إذا لم يكن قد حصلَ على قرضٍ واحدٍ طوالَ حياتِه، ومع ذلك؛ يوجدُ اليومَ في البنكِ المركزيِّ الرُّوسيِّ ١٦من مكاتبِ الائتمانِ المسجَّلةِ، وبعضُهم «يعلنون عن أنفسِهم بأنَّهم أصحابُ معلوماتٍ عن جميعِ سكَّانِ الاتِّحادِ الرُّوسيِّ».

من حيثُ المبدأ؛ فإنَّ تاريخَ الائتمانِ قديمٌ قِدَمَ العالم، لأنَّ أيَّ بنكٍ، يقدِّم قرضاً؛ ينشىء ملفَّاً لعميلِه، وإذا لجأ العميلُ لاحقاً إلى البنكِ ذاتِه مرَّةً أُخرى؛ يتمُّ الكشفُ هناكَ عن تاريخِ علاقةِ البنكِ بالعميل، وبالتَّالي تتشكَّلُ فكرةٌ تقريبيَّةٌ لدى البنكِ عن العميلِ: إنَّه دقيقٌ وتنفيذيٌّ، أو لديه العديدُ من الانتهاكاتِ ومن الأفضلِ عدمُ العبثِ معه.

من الواضحِ أنَّه يمكنُ للعملاءِ الاتِّصالُ بالعديدِ من البنوكِ في وقتٍ واحدٍ، لذلك ولدَت بين المصرفيِّين في مرحلةٍ ما فكرةٌ لتبادلِ المعلوماتِ حولَ عملائِهم، وهكذا ظهرَت المجمَّعاتُ المصرفيَّةُ، والَّتي تمَّ في إطارِها تبادلٌ لتاريخِ الائتمان، كما وافقَت بعضُ البنوكِ على التَّوحُّدِ في منظَّمةٍ خاصَّةٍ تسمَّى مكتب تاريخ الائتمان (BIC).

في أيِّ بلدٍ؛ هناكَ العديدُ من مكاتبِ الائتمانِ، لنفترضْ أنَّ الولاياتِ المتَّحدةَ هي مثالٌ على حالةٍ يكونُ فيها تركيزُ سجلَّاتِ الائتمانِ مرتفعاً جدَّاً، ويتركَّزُ كلُّ شيءٍ حرفيَّاً في ثلاثةِ هياكل عملاقة؛ في «الثلاثة الكبار Equifax، Experian ,TransUnion» والَّتي يُقاسُ حجمُ مبيعاتِها بالملياراتِ، وأرباحُها التَّشغيليَّةِ؛ من مئاتِ الملايين إلى مليار، كما يعملُ هناكَ عشراتُ الآلافِ من الموظَّفين، ولكنَّ الأهمَ من ذلك؛ أنَّ الثَّلاثةَ الكبار يتمتَّعون بمدى وصولٍ للعملاءِ مثيرٍ للإعجاب، فعلى سبيلِ المثال؛ تدَّعي Experian أنَّ قاعدةَ بياناتِها قد جمعَت معلوماتٍ حولَ ٢٣٥ مليون فرد، و ٢٥ مليون شركةٍ ومنظَّمة، ولدى ترانسونيون أيضاً مقياسٌ «ليس سيِّئاً»: ما يقربُ من ٢٠٠ مليون شخصٍ و ٦٥ ألف شركة ومنظَّمة، كما تمتلكُ Equifax معلوماتٍ عن أكثرَ من ٨٠٠ مليون شخص، وأكثرَ من ٨٨ مليون شركةٍ حولَ العالم، هذا هو النِّطاق! وتعملُ هذه الشَّركاتُ الأمريكيَّةُ كشركاتٍ عبرَ وطنيَّة، حيثُ تعملُ إكسبيريان في ٣٧ دولةً، و Equifax في ١٤دولةً.

وعند الحديثِ عن تطوُّرِ الاقتصادِ الرَّقميِّ؛ تصبحُ عبارةُ «البيانات الضَّخمة» (Big Data) عصريَّةً للغاية، ما يعني امتلاكَ صفائفَ ضخمةٍ من المعلوماتِ، والبياناتُ الضَّخمةُ هو عملٌ يتمُّ تداولُه اليومَ في شركاتٍ مثلِ Googleو Twitterو Facebookو VKontakteمن خلالِ الشَّبكاتِ الاجتماعيَّةِ، حيثُ يتمُّ الحصولُ على مجموعةٍ متنوِّعةٍ من المعلوماتِ حولَ الأشخاصِ وعاداتِهم وسلوكِهم وعلاقاتِهم وما إلى ذلك، هذه قاعدةُ بياناتٍ قويَّةٌ لكلِّ فردٍ.

سؤال:

- بيعُ المعلوماتُ عن الحياةِ الخاصَّةِ للشَّخصِ غيرُ قانونيٍّ تماماً، لماذا لا أحد يأخذُ هذا بعينِ الاعتبار؟

الجواب:

- لقد ولَّت الأيَّامُ الخوالي عندما كانَت مكاتبُ الائتمانِ مهتمَّةً فقط بكيفيَّةِ وفاءِ عملاءِ البنكِ بشروطِ اتِّفاقيَّةِ القرضِ، والآنَ هناكَ صراعٌ حادٌّ حولَ كلِّ شخصٍ، لأنَّه عملٌ مهمٌّ وفيه منافشةٌ شديدةٌ بالنِّسبةِ للشَّركاتِ المتخصِّصةِ في جمعِ المعلوماتِ وتجميعِها وبيعِها، وبناءً على ذلك؛ تعملُ مكاتبُ الائتمانِ نفسِها قبلَ الموعدِ المحدَّدِ، لنفترض اليومَ أنَّنا ...أي أنا وأنتَ؛ لم نحصلْ في أيِّ وقتٍ من الأوقاتِ على قرضٍ من أيٍّ من البنوكِ، هذا لا يعني أنَّ مكاتبَ سجلَّاتِ تواريخِ الائتمانِ الَّتي تعملُ بالتَّعاونِ الوثيقِ مع البنوكِ؛ لم تجمعْ ملفَّاً عنِّي أو عنك، بل جمعَت عن بتروف، وإيفانوف، وسيدوروف، وعليك، وعليَّ....

المكناتُ والرُّوبوتات «تلتهمُ» النَّاس: لماذا لا يقدِّمُ الدَّخلُ الأساسيُّ المضمونُ أيَّ شيءٍ جيِّد؟..

سؤال: فالنتين يوريفيتش، بدأ المزيدُ والمزيدُ من النَّاسِ يتحدَّثون الآنَ عن إدخالِ دخلٍ أساسيٍّ مضمونٍ في بلدانٍ مختلفةٍ لشرائحَ معيَّنةٍ من السُّكَّان، وعلى وجهِ الخصوصِ؛ يناقشون تجربةً أُجريَت في فنلندا منذُ كانون الثَّاني ٢٠١٧ مع ٢٠٠٠ عاطلٍ عن العملِ يحصلون، بدلاً من إعاناتِ البطالةِ، على ٥٦٠ يورو شهريَّاً، وهو مبلغٌ يساوي تقريباً إعاناتِ البطالةِ، ما هو جوهرُ التَّجربةِ مع الدَّخلِ الأساسيِّ المضمونِ؟ ماذا سيحدثُ للمجتمعِ إذا تمَّ إدخالُ الحدِّ الأدنى من الدَّخلِ المضمونِ لجميعِ المواطنين؟

جواب: أُجريَت تجارب على إدخالِ الدَّخلِ الأساسيِّ (AML)منذُ نهايةِ القرنِ الماضي، وقد تنوَّعَت جغرافيَّتُها إلى حدٍّ كبير، ففي البلدانِ النَّاميةِ؛ تمَّ إدخالُ AML، على سبيلِ المثالِ، في ناميبيا والبرازيل والهند وكينيا، وفي الدُّولِ المتقدِّمة؛ يمكنُ الحديثُ عن ألمانيا والولاياتِ المتَّحدةِ وبعضِ الدُّولِ الاسكندنافيَّةِ.

في الواقع؛ يشعرُ العالمُ بشكلٍ حدسيٍّ أنَّه قريباً سيواجهُ مشكلةَ التَّوظيفِ (أو، على العكسِ من ذلك، مشكلةَ البطالة) وهي واحدةٌ من أكثرِ المشاكلِ حدَّةً، لذلك كانَ موضوعُ الثَّورةِ الصِّناعيَّةِ الرَّابعةِ هو الموضوعَ الرَّئيسَ في دافوس ٢٠١٦.

بطبيعةِ الحالِ؛ ليس من قَبيلِ المبالغةِ أن نقولَ إنَّه في السَّنواتِ القادمةِ ستعملُ الرُّوبوتات على تشريدِ النَّاسِ من أماكنِ عملِهم بشكلٍ كبيرٍ، وكما كانَ الوضعُ في القرنِ السَّادسَ عشرَ في إنجلترا، حيثُ كانَ يُقالُ في بدايةِ الثَّورةِ البرجوازيَّةِ عندما كانَ الأمرُ يتعلَّقُ بتطوُّرِ صناعةِ الملابسِ الإنجليزيَّةِ: «بدأت الأغنامُ تلتهمُ النَّاس»، لذا فإنَّ الرُّوبوتات اليومَ سوفَ «تلتهمُ» النَّاس، وهذه العمليَّةُ جاريةٌ بالفعلِ.

في البدايةِ؛ لم يكنْ ذلكَ واضحاً جدَّاً، عندما دخلَت الرُّوبوتاتُ إلى الإنتاجِ المادِّيِّ لبعضِ قطاعاتِ القطاعِ الحقيقيِّ للاقتصادِ، ولكن بدأت الرُّوبوتاتُ اليومَ في حشدِ النَّاسِ في

قطاعِ الخدماتِ، والتِّجارةِ، والتَّمويلِ، وما يسمَّى بالخدماتِ المصرفيَّةِ الرَّقميَّةِ آخذة في الظُّهور.

كان الغربُ قلقاً لأنَّ معظمَ السُّكَّانِ في سنِّ العملِ يعملونَ في قطاعِ الخدماتِ، ووفقاً للتَّوقُّعاتِ الحاليَّةِ؛ ستبدأ الصِّناعاتُ «غيرُ المأهولةِ» في الظُّهورِ بشكلٍ نشطٍ في البلدانِ المتقدِّمةِ اقتصاديَّاً، حيثُ يتمُّ استبدالُ الأشخاصِ في محيطِ الرَّأسماليَّةِ العالميَّةِ بالآلات، بطبيعةِ الحالِ؛ إنَّ السُّؤالَ الَّذي يطرحُ نفسَه: كيفَ للإنسانيَّةِ أن تستجيبَ لمثلِ هذا الهجومِ من الرُّوبوتات؟ يعتقدُ البعضُ أنَّه من الضَّروريِّ إبطاءُ هذه العمليَّةِ، وهو أمرٌ صعبٌ للغاية، وقد اقترحَ بيل جيتس ذاتَ مرَّةٍ فرضَ ضريبةٍ معيَّنةٍ على الرُّوبوتات.

ومع ذلك؛ فإنَّ معظمَ الخبراءِ يؤيِّدون بطريقةٍ ما ضمانَ حدٍّ أدنى من مستوى المعيشةِ للشَّخصِ، أي للحصولِ على دخلٍ أساسيٍّ غيرِ مشروط.

في الواقعِ؛ لكلِّ بلدٍ نظامُ ضمانٍ اجتماعيٍّ، وهناك العديدُ من أشكالِ الدَّعمِ المختلفةِ للسُّكَّان، ولكن كلُّ تلكَ تُعدُّ تدابيرَ جزئيَّةً، إلَّا أنَّها غيرُ قادرةٍ على ضمانِ المبلغِ الإجماليِّ للحدِّ الأدنى من الأموالِ للبقاءِ البشريِّ، لذلك كانت هناكَ مقترحاتٌ لإلغاءِ نظامِ الدَّعمِ الاجتماعيِّ للسُّكَّانِ، وبدلاً من العشراتِ، وربَّما مئاتِ الأشكالِ المختلفةِ للدَّعمِ النَّقديِّ وغيرِ النَّقديِّ، في الطبِّ والتَّعليمِ، ولمساعدةِ العائلاتِ الكبيرةِ، وذوي الحالةِ الصِّحيَّةِ، والمعوَّقين، على أن يتمَّ دفعُ المبلغِ ذاته من المالِ للجميعِ....ومن ثمَّ يجبُ على الرَّجلِ نفسِه أن يقرِّرَ: هل سيستمرُّ في العملِ أم لا؟

ولكن عندما بدأوا في حسابِ مقدارِ المالِ المطلوبِ؛ اكتشفوا أنَّه لا توجدُ دولةٌ قادرةٌ على توفيرِ مثلِ هذا الدَّخلِ الأساسيِّ، ومع ذلك اعتبرت سويسرا أنَّها ستكونُ قادرةً على إجراءِ مثلِ هذه التَّجربةِ على نطاقٍ وطنيٍّ، لهذا قرَّرَت تنظيمَ استفتاءٍ، حدثَ ذلك، لكنَّه أعطى نتيجةً غيرَ متوقَّعةٍ، حيثُ صوَّتَ معظمُ السُّويسريِّين ضدَّ إدخالِ نظامِ AML، بينما تمَّ التَّرحيبُ بالقرارِ في العديدِ من البلدانِ.

يُقال إنَّ السُّويسريِّين أظهروا وعياً لأنَّهم يريدون مواصلةَ العملِ، ولكن في الواقعِ؛ تمَّ شرحُ نتيجةِ الاستفتاءِ بشكلٍ أكثرَ بساطةً: كانت الأموالُ اللَّازمةُ لدفعِ الدَّخلِ الأساسيِّ في هذا البلدِ تفتقرُ إلى حدٍّ كبيرٍ.

لكي يدفعَ لكلِّ مواطنٍ شهريًّاً، كما وعدَ، ٢٢٥٠ يورو، كانَ من الضَّروريِّ رفعُ ميزانيَّةِ سويسرا مرَّتين على الأقلِّ،

لذلك، في الواقعِ، لم يكن هذا استفتاءً على النِّظامِ AML، ولكن حولَ ما إذا كانَ المواطنونَ يوافقونَ على الازدواجِ الضَّريبيِّ، لأنَّه بدون ذلك، لا يمكنُ للتَّجربةِ أن تنجحَ، والمواطن السُّويسريُّ ليس غبيَّاً كي لا يفهمَ كلَّ شيءٍ...بكلِّ الأحوالِ كانَت سويسرا دائماً دولةً مزدهرةً، ففي بدايةِ العامِ الماضي؛ كانت البطالةُ منخفضةً نسبيًّاً، في مكانٍ ما حولَ ٣،٥ ٪، ولكن، وفقاً لجميعِ التَّوقُّعات، سترتفعُ بحلولِ عامِ ٢٠٢٥ إلى ١٠ ٪ على الأقلِّ.

منذُ بدايةِ العامِ الماضي؛ حاولوا تقديمَ نظامِ الدَّخلِ الأساسيِّ AML في هولندا، وفي بلجيكا كانت هناكَ تجربةٌ مماثلةٌ، والآن في فنلندا، ولكنَّها تجربةٌ محلِّيَّةٌ للغايةِ، وتشملُ ٢٠٠٠ فقط من العاطلينَ عن العملِ، وهم من يتلقُّون هذا الدَّخلَ الأساسيَّ، ولكن ليس من الواضحِ على أيِّ أساسٍ تمَّ اختيارُ هؤلاءِ الأشخاصِ، ولا توجدُ قواعد تشريعيَّة واضحة تسمحُ بالدَّفع، وتبيَّن أنَّ المدفوعاتِ أقلُّ من مستوى الكفافِ الَّذي حدَّدته الحكومةُ الفنلنديَّةُ، بكلمةٍ واحدةٍ: اتَّضحَ أنَّ التَّجربةَ ملتويةٌ قليلاً، وهناكَ شكوكٌ في أنَّها قد تنتهي قبلَ الوقتِ المحدَّد.

ما الفرقُ بينَ نظامِ ضمانِ الدَّخلِ الأساسيِّ والنَّموذجِ الموجودِ في بعضِ الدُّولِ المنتجةِ للنَّفطِ في الشَّرقِ الأدنى والأوسط، حيثُ تدفعُ للمواطنين نسبةٌ معيَّنةٌ من النَّفطِ أو الرَّاتبِ الطَّبيعيِّ؟

-تتمُّ مدفوعاتٌ مماثلةٌ في ألاسكا، في إحدى الولاياتِ الأمريكيَّة، حيث يتلقَّى المواطنون بعضَ المالِ من صندوقِ النَّفطِ، لكن هذا لا يعفيهم من الحاجةِ إلى العمل، وفي ألاسكا أو في البلدانِ الغنيَّةِ في الشَّرقِ الأدنى والأوسطِ؛ يُدفعُ المالُ من أجلِ الإيجارِ، وهو أيضاً أقلُّ بكثيرٍ من تكلفةِ المعيشةِ، حيثُ إنَّ الدَّخلَ الأساسيَّ هو ضمانٌ أنَّ الشَّخصَ يمكنُه العيشُ على هذا المالِ دونَ عمل.

والهدفُ من الدَّخلِ الأساسيِّ المضمونِ هو تقليلُ العبءِ على سوقِ العملِ، لأنَّ الطَّلبَ على اليدِ العاملةِ قد انخفضَ اليومَ بشكلٍ حادٍّ، ومع ذلك فقد فشلَ تنفيذُ هذه التَّجربةِ بنجاح.

يراهنُ أصحابُ المالِ على شيءٍ آخر، على شيءٍ لا يتمُّ التَّحدُّثُ عنهُ بصوتٍ عالٍ، في رأيهم، هناكَ الكثيرُ من النَّاسِ على هذا الكوكبِ، لذلك يتمُّ تشجيعُ المشاريعِ الَّتي يمكنُ تسميتُها مشاريعَ الإبادةِ الجماعيَّةِ «الصَّامتة».

لذا، قبلَ خمسين عاماً، دفعَت مؤسَّسةُ روكفلر لإطلاقِ مشروعٍ يسمَّى نادي روما، من تقاريره الأولى؛ كانَ من الواضحِ إلى أينَ ستهبُّ الرِّياحُ، ووفقاً لخبراءِ نادي روما؛ فإنَّ المواردَ الطَّبيعيَّةَ على هذا الكوكبِ محدودةٌ، وسيزدادُ الطَّلبُ عليها مع نموِّ السُّكَّان.

لذلك، هناكَ شيءٌ يجبُ القيامُ به لتحقيقِ النُّموِّ السُّكَّانيِّ الصِّفريِّ، بالطَّبع، لم يُذكر صراحةً شيءٌ عن الإبادةِ الجماعيَّةِ، ولكن هذا مذكورٌ في بعضِ الوثائقِ تحتَ عنوان: «سرِّيٌّ للغاية» على وجهِ الخصوصِ، يستمرُّ التَّمويلُ في مؤسَّسةِ روكفلر، حيثُ يتمُّ إجراءُ البحوثِ الطِّبيَّةِ الحيويَّةِ المغلقةِ، وفقاً لبعضِ الخبراءِ، تهدفُ إلى الحدِّ من عددِ سكَّانِ العالم، نفس الإيدز، من وجهةِ نظري، هو من نتاجِ المختبراتِ السِّرِّيَّةِ، بتمويلٍ من قِبَلِ مؤسَّسةِ روكفلر.

-ما علاقةُ ذلك بالدَّخلِ الأساسيِّ المضمون AML؟

- يعدُّ AML من الطُّرقِ العديدةِ لحلِّ مشكلةِ الزِّيادةِ السُّكَّانيَّةِ في سوقِ العملِ، وهذه المشكلةُ ليسَت غيرَ متوقَّعةٍ إلى حدٍّ ما، فلقد كتبَ ماركس بالفعلِ في كتابِه «رأس المال» أنَّ تطويرَ الرَّأسماليَّةِ سيزيدُ من القيمةِ والهيكلِ الفنِّيِّ والعشوائيِّ للرَّأسماليَّةِ، وراءَ هذه التَّركيباتِ العلميَّةِ الزَّائفةِ تكمنُ فكرةٌ بسيطةٌ للغاية.

إنَّ الزِّيادةَ في الهيكلِ الفنِّيِّ لرأسِ المالِ تعني أنَّ الآلاتِ والمعدَّاتِ والحديدَ ستحلُّ محلَّ العمالةِ، على التَّوالي، سينخفضُ معدَّلُ الرِّبحِ في الاقتصادِ، وسوف تأتي نقطة عندما يكونُ معدَّلُ الرِّبحِ صفراً.

في الاقتصاد، كما في الكائناتِ الحيَّةِ، كلُّ شيءٍ مترابطٌ، اليومَ هناكَ بالفعلِ أسعارُ فائدةٍ تساوي الصِّفر، وهذا مجرَّدُ نتيجةٍ لعمليَّةِ مزاحمةِ العمالةِ الحيَّةِ بوساطةِ الآلات، بعدَ كلِّ شيءٍ؛ الرِّبحُ هو قيمةٌ فائضةٌ، أي ذلك الجزءُ من القيمةِ الّذي لا يدفعُ للموظَّف، وإذا اختفى العمَّالُ من الإنتاجِ؛ فإنَّ قيمةَ الفائضِ تختفي مع كلِّ العواقبِ المترتِّبةِ عليها. يمكنُ للمرءِ أن يقولَ بأمانٍ إنَّ الرَّأسماليَّةَ، الَّتي نشأت قبلَ مائتي عامٍ؛ بقيت بالفعلِ لفترةٍ طويلةٍ، ولا تزالُ الرَّأسماليَّةُ تحاولُ البقاءَ بطريقةٍ أو بأُخرى، ما يزيدُ الطَّلبَ من خلالِ القروضِ،

ولكن بعدَ كلِّ شيءٍ؛ تؤدّي الزِّيادةُ في طلبِ القروضِ إلى زيادةِ هرمِ الدَّينِ، وذلك سينهارُ، ما سيوجِّهُ ضربةً قاتلةً ونهائيَّةً لهذا النَّموذجِ من الاقتصاد.

أي أن نظام ضمان الدَّخلِ الأساسيِّ هو تعبيرٌ عن معاناةِ الرَّأسماليَّة؟

-هذه إحدى ردودِ أفعالِه، أعتقدُ أنَّ نظامَ الدَّخلِ الأساسيِّ لن يتمَّ تقديمُه في أيِّ مكان، لأنَّه وسيلةٌ للحفاظِ على السُّكَّانِ «الزائدين»، وهذا غيرُ مدرجٍ في خططِ أنصارِ المالثوسيَّةِ الجديدة.

دعني أذكِّرَكَ: لقد طوَّرَ الكاهنُ الإنجليزيُّ توماس مالتوس نظريَّةً مفادُها أنَّ النُّموَّ السُّكَّانيَّ يفوقُ النُّموَّ الاقتصاديَّ، وبغيةَ موازنةِ هذه العمليَّةِ؛ هناكَ حاجةٌ للأزماتِ والأوبئةِ والحروبِ.

المالتوسيَّةُ؛ شكلٌ علميٌّ لتبريرِ الإبادةِ الجماعيَّةِ، وهي شكلٌ مرحَّبٌ بهِ أيضاً في القرنِ الحادي والعشرين، حيث يتمُّ اليومَ دعمُ الكثيرِ من النَّظريَّاتِ المالتوسيَّةِ الجديدةِ، والَّتي تهدفُ على الأقلِّ إلى وقفِ النُّموِّ الدِّيموغرافيِّ، وبعدَ ذلك، كما يقولون، لن يكونَ هناكَ الكثيرُ من الضَّغطِ على الموارِدِ الطَّبيعيَّةِ وما إلى ذلك، وهكذا فإنَّ AMLهو ببساطةٍ امتدادٌ لمعاناةِ الرَّأسماليَّةِ، لذلك لن يتجاوزَ التَّجاربَ المحلِّيَّة، ولقد أظهرَت سويسرا ذلك بوضوحٍ شديد.

مَن يحتاجُ بعدَ ذلك لمثلِ هذه التَّجاربِ غيرِ المجدية؟

-يمكن أن يقومَ بذلك بعضُ السِّياسيِّين الأفرادِ لزيادةِ شعبيَّتِهم، وإذا كانت تلك مبادرةَ أصحابِ المالِ؛ فسيكونُ نطاقُ التَّجربةِ مختلفاً: سيأخذونَ ويقدِّمونَ ضمانَ الدَّخلِ الأساسيِّ على الفورِ على مقياسِ كلٍّ من فنلندا أو هولندا بأكملها، ولكنَّ أصحابَ المالِ يعرفون أنَّ التَّجربةَ سوفَ تفشلُ دائماً، ولكن: لماذا تتدخَّلُ في ما هو فاشلٌ بالفعل؟ ليسَت هناكَ حاجةٌ للحديثِ عن مستقبلِ الدَّخلِ الأساسيِّ المضمونِ، هذا ليسَ حتَّى نصفَ تدبيرٍ، ولكن مجرَّدَ تقليدٍ للنَّشاطِ العنيف، يقولون: يا شباب، لا تقلقوا، سنوفِّرُ لكم، سنساعدكُم في الحقبةِ القادمةِ من عوائدِ الرُّوبوتات، وتلك خدعةٌ.

-وماذا سيساعد؟

«لا توجد عصا سحريَّةٌ»، إنَّه الموتُ، فَلَقَد فعلَت الرَّأسماليَّةُ فعلَها القذر؛ دمَّرت الإنسانَ، واليومَ هناكَ إضعافٌ عامٌّ وكاملٌ للسُّكَّان، ولقد حقَّقت الرَّأسماليَّةُ الشَّيءَ الرَّئيسَ: فقد كفلت تحوُّلَ الإنسانِ إلى ماشية، إنَّ كلمةَ الرَّأسماليَّةِ هي من الكلمةِ اللَّاتينيَّةِ « caputكابوت؛ وهو الرَّأس»، لذلك عندما يقولون: «الرَّأسماليَّة»؛ فهذا يعني أنَّ المجتمعَ مبرمجٌ لتلقِّي الثَّروة والرِّبح.... في روما القديمةِ؛ كان يتمُّ قياسُ الثَّروةِ بعددِ الماشيةِ في القطيع، لذلك حصلوا على مجتمعٍ يتكوَّنُ من «رؤوس» هذه «الماشية».

إذا كان الإنسانُ يريدُ أن يبقى حيواناً، وحشاً، بالطَّبعِ، فإنَّ السَّيَّاراتِ «ستلتهم» النَّاسَ بنفسِ الطَّريقةِ الَّتي «أكلت فيها الأغنامُ النَّاس» في إنجلترا في وقتٍ ما، وإذا كانَ المرءُ يفهمُ حقَّاً أنَّ الآخرين بالنِّسبةِ له - إخوةٌ وليسوا منافسين - وليسوا «ذئاب»؛ فسيكونُ هناكَ نموذجٌ آخرُ مختلفٌ عن الرَّأسماليِّ، حيثُ يمكنُ للنَّاسِ الحصولُ على وقتٍ فراغٍ، واستخدامُه لبعضِ الأهداف، لذلك يمكن أن تكونَ «الوصفةُ» واحدةً فقط: من الضَّروريِّ العملُ على تغييرِ الإنسانِ وليس النَّموذجِ، وبدلاً من ذلك؛ لا يحتاجُ الشَّخصُ إلى تغيير، من الضَّروريِّ إعادةُ الإنسانِ بالصُّورةِ الَّتي خلقها اللهُ ... على صورتِه ومثاله.

الفصلُ الحادي عشر

بدلاً من الاستنتاج: الميتافيزيقيا الجهنَّميَّةُ للأرقام

يُعتقدُ أنَّ الاقتصادَ الرَّقميَّ ذا العملاتِ المشفَّرةِ والسِّجلَّاتِ الموزَّعةِ وأجهزةِ الكمبيوتر والرُّوبوتات والشَّبكاتِ الإلكترونيَّةِ ومصفوفاتِ البياناتِ الضَّخمةِ (البيانات الكبيرة) ومجموعةٌ من «الأشياءِ» الأُخرى الصَّعبةِ؛ هو مظهرٌ ونتيجةٌ للتَّقدُّمِ العلميِّ والتِّكنولوجيِّ، وهو أعلى (على الأقلِّ اليومَ) نقطةٍ تميلُ نحوَ معرفةِ أسرارِ عالمِ العبقريَّةِ البشريَّةِ، لكن للأسف؛ مثلُ هذه الإنجازاتِ في التَّقدُّمِ العلميِّ والتِّكنولوجيِّ لا تسبِّبُ الحماسَ..

تكشفُ الأفكارُ التَّاليةُ عن جوهرِ مخاوفي وشكوكي حولَ «التَّقدُّمِ» المتفشِّي في تطويرِ وتطبيقِ التِّكنولوجيا الرَّقميَّةِ، ولكن من أجلِ رؤيةِ المخاطرِ وتحديدِ الأفخاخِ؛ نحتاجُ إلى تجاوزِ عالم الموادِّ المرئيَّةِ والنَّظرِ في التِّقنياتِ الرَّقميَّةِ والمشاريعِ الرَّقميَّةِ من ارتفاعٍ ميتافيزيقيٍّ، على سبيلِ المثالِ إضافةُ بعدٍ رابعٍ للصُّورةِ ثلاثيَّةِ الأبعادِ للعالمِ المادِّيِّ - الرُّوحانيِّ. ستأخذُ الصُّورةُ الَّتي رسموها بنظرةٍ أقلَّ جاذبيَّةً.....وبعبارةٍ ملطَّفةٍ نقولُ:إنَّ العملاتِ المشفَّرةَ هي وباءٌ عقليٌّ..

الحقيقةُ، إنَّ العملاتِ المشفَّرةَ ليسَت ماليَّةً أو اقتصاديَّة!.

العملاتُ المشفَّرةُ وباءٌ عقليٌّ

من المدهشِ، لسببٍ ما، أنَّ موضوعَ العملاتِ المشفَّرةِ اليومَ يعدُّ ماليَّاً أو حتَّى اقتصاديَّاً، وفي الوقتِ نفسِه؛ لا يوجدُ شيءٌ ماليٌّ أو اقتصاديٌّ فيه، فمصطلحُ «عملة مشفَّرة» المستخدمُ اليومَ مضلِّلٌ، ويتكوَّن من كلمتين بسيطتين: «التَّشفير» و«العملة».

الأوَّل يعني «التَّشفير»، «المشفَّر»، «السِّرِّيّ»، وهذا يعني أنَّ المعلوماتِ الرَّقميَّةَ الَّتي نسمِّيها «العملةَ المشفَّرة» تضمنُ عدمَ الكشفِ عن الهويَّةِ الكاملةِ للمشاركين في المعاملةِ باستخدامِ هذه «العملةِ المشفَّرةِ»، وتلك أسطورةٌ مصمَّمةٌ لخداعِ النَّاسِ السُّذَّج، وجذبِهم إلى ألعابٍ خطرة.

والثَّاني هو «العملة»، يعني المال، ولكن لا البتكوين ولا ما يسمَّى بالعملاتِ المشفَّرةِ الأُخرى لها السِّمةُ المميَّزةُ الرَّئيسةُ للمالِ، أي القدرةُ الشِّرائيَّةُ المستقرَّةُ، والَّتي تسمحُ لها بالوفاءِ بوظيفتِها الرَّئيسةِ، بأن تكونَ مقياساً لقيمةِ السِّلعِ والخدماتِ، ويمكنُ لعملةِ البيتكوين نفسِها «الرَّقصُ..التَّذبذب» صعوداً وهبوطاً في التَّبادلِ الرَّقميّ بسعةِ ٢٠ في المائة أو أكثرَ خلالَ يومِ عمل، وبالتَّالي؛ هذه ليست نقوداً، لكنَّها أداةٌ للمضاربةِ، ببساطة، أداةٌ لفطمِ الأموالِ المشروعةِ (وليس في شكلِ عملةٍ مشفَّرةٍ) والأصولِ الحقيقيَّةِ (بدلاً من الافتراضيَّة) من المواطنين السُّذَّج، لذلك ترتبطُ العملاتُ المشفَّرةُ بشكلٍ غيرِ مباشرٍ فقط بعالمِ التَّمويل.

هي مخصَّصةٌ لسحبِ الأوراقِ النَّقديَّةِ القانونيَّةِ من بعضِ الأشخاصِ لصالحِ الآخرين، ولزعزعةِ استقرارِ عالمِ الأوراقِ النَّقديَّةِ والتَّمويلِ القانونيّ.

علاوةً على ذلك؛ لا ترتبطُ العملةُ المشفَّرةُ بالاقتصادِ، فالاقتصادُ شيءٌ حقيقيٌّ يعطينا الإحساسَ، بينما يتمُّ إنشاءُ العملاتِ المشفَّرةِ «من لا شيء»، ولا يتمُّ تزويدُها بأيِّ شيءٍ، وتلك ظاهرةٌ عالميَّةٌ افتراضيَّة، ولكن في الوقتِ نفسِه؛ يمكنُ لظواهر افتراضيَّةٍ تسمَّى «العملات المشفَّرة» أن تجلبَ فوضى شديدةً لاقتصادنا، حيثُ تتمُّ إعادةُ توزيعِ الأصولِ الحقيقيَّةِ من مالكٍ إلى آخر، حيث يُصرفُ الشَّخصُ عن العملِ الإبداعيِّ ويساهمُ في مضاعفةِ طاقتِه في نشاطِ تعدين أو ألعابٍ لا معنى لها في بورصةِ العملاتِ المشفَّرة.

حجمُ الظَّاهرة:

ينتشرُ الشَّغفُ بالعملاتِ المشفَّرةِ في المجتمعِ بسرعةِ حريقِ الغاباتِ، وفي بدايةِ العقدِ الحاليِّ؛ كان غريبو الأطوارِ من عالمِ تكنولوجيا المعلوماتِ مهتمِّينَ بالعملاتِ الرَّقميَّة، اليومَ أصبحَ الملايين من النَّاسِ في بلدانٍ مختلفةٍ من العالمِ من مختلفِ المجالاتِ الاجتماعيَّةِ والمهنيَّةِ من المهتمِّين بها.

في ربيعِ ٢٠١٧؛ نشرَ مركزُ كامبريدج للتَّمويلِ البديلِ (CCAF)تقريراً عن درجةِ مشاركةِ الأشخاصِ من مختلفِ البلدانِ في العمليَّاتِ المتعلِّقةِ بالعملاتِ المشفَّرةِ (أكثر من ١٠٠ صفحة)، تمَّ الإبلاغُ عنها من خلالِ الدِّراسةِ العالميَّةِ لقياسِ أداءِ العملاتِ المشفَّرة.

عموماً، تتضمَّنُ الدِّراسةُ بياناتٍ من حوالي ١٥٠ شركةِ عملةٍ مشفَّرةٍ وخبراء من ٣٨ دولةً، بما في ذلك آراءُ وتصنيفاتُ أعضاءِ المجتمعِ مثل بيتر سميس من Blockchain.infoو روجر فير من Bitcoin.comوشركاتٍ مثل Coinbaseو Bitmainو BTCCو Unocoin.

يلاحظُ مديرُ الأبحاثِ الدُّكتور غاريك هيلمان: «الاستخدامَ المتكرِّرَ ومجموعةً كبيرةً من ميزاتِ العملةِ المشفَّرةِ، الحقائقُ الَّتي لاحظناها أثناءَ الدِّراسةِ تشيرُ إلى أنَّ العملاتِ الرَّقميَّةَ بدأت في احتلالِ دورٍ متزايدِ الأهمِّيَّةِ في حياةِ النَّاسِ وفي عملِ التِّكنولوجيا حولَ العالمِ، وكما أوضحنا في دراستِنا؛ فإنَّ عددَ الأشخاصِ الَّذين يستخدمونَ العملاتِ الرَّقميَّةَ اليومَ قد نما بشكلٍ كبيرٍ، ويقتربُ من حجمِ سكَّانِ بلدٍ صغير، «التَّقريرُ مثيرٌ للاهتمامِ»، سأقدِّمُ بعضَ التَّقديراتِ حولَ مؤشِّرٍ مثل عددِ مالكي محافظِ العملاتِ الرَّقمَّيةِ، وفقاً للباحثين؛ في بدايةِ هذا العامِ؛ كانَ هناكَ حوالي ٣٥ مليون محفظةٍ إلكترونيَّة، وهو ما يزيدُ بأكثرَ من ٤ أضعافٍ عن عامِ ٢٠١٣، صحيح، قد تكونُ بعضُ المحافظِ فارغةً، أو لا تعملُ (تنزيلٌ وحيدٌ للعملةِ المشفَّرةِ، لم تكن هناكَ عمليَّاتٌ لاحقة).

ومع ذلك؛ فقد جرَت محاولةٌ لتقديرِ عددِ مستخدمي عملةِ التَّشفيرِ النَّشطين الَّذين تتغيَّرُ محتوياتُ محافظِهم، حيثُ قدَّرَ مؤلِّفو التَّقريرِ أنَّ عددَ المستخدمين النَّشطين الفريدين لمحافظِ العملاتِ الرَّقميَّةِ الخاصَّةِ في بدايةِ هذا العامِ يتراوحُ من ٢،٩ إلى ٥،٨ مليون شخص، وأنَّ معظمَهم يعيشُ في أمريكا الشَّماليَّة وأوروبَّا، نعتقدُ أنَّ التَّقييمَ الَّذي أجراهُ مركزُ كامبريدج هو محافظٌ للغاية.

في عام ٢٠١٤، أعطى بنكُ إنجلترا تقديراتِه لعددِ مالكي المحافظِ «الرَّقميَّةِ» في العالمِ بحوالي ٤٠ مليون، وفي الوقتِ نفسِه؛ لاحظَ بنكُ إنجلترا آنذاك (خريفَ ٢٠١٤) أنَّه قبلَ عامٍ كانَ عددُهم نصفَ هذا الرَّقم.

وشيءٌ آخرُ؛ يعودُ تاريخُ تقييمِ كامبريدج إلى بدايةِ العامِ، ولكن خلالَ العامِ الحاليِّ؛ نمت عروضُ أسعارِ Bitcoinوبعضُ العملاتِ المشفَّرةِ الأُخرى عدَّةَ مرَّات، لذلك يمكنُ الافتراضُ أنَّ عددَ المستخدمين قد ازدادَ خلالَ هذه الفترةِ بشكلٍ ملحوظٍ، وهكذا وبدونِ مبالغةٍ يمكنُنا القولُ إنَّ عددَ مستخدمي العملةِ المشفَّرةِ النَّشطين في العالمِ في الوقتِ الحاليِّ لا يمكنُ أن يكونَ أقلَّ من ١٠ مليون، بينما يقتربُ عددُ الأشخاصِ الَّذين أنشأوا محافظَ إلكترونيَّةً من ١٠٠ مليون شخص، كما علينا الأخذُ بالاعتبارِ عددَ الأشخاصِ الَّذين يراقبون عن كثبٍ ما يحدثُ في سوقِ العملاتِ الرَّقميَّةِ ويحاولون الدُّخولَ في هذا العمل، من المعتقدِ أنَّ عددَ هؤلاءِ يُقاسُ بمئاتِ الملايين من النَّاسِ في العالم، ويمكن الحكمُ على ذلك من خلالِ استطلاعاتِ الرَّأي.

لنأخذْ على وجهِ الخصوصِ روسيا: في حزيران؛ أجرى المركزُ التَّحليليُّ NAFIدراسةً روسيَّةً بالكاملِ حولَ العملاتِ الرَّقميَّةِ في ١٤٠ تجمُّعٍ سكَّانيٍّ في ٤٢ منطقة، وقد اتَّضحَ أنَّ عددَ الرُّوسِ الملمِّين بمصطلحِ «العملةِ المشفَّرةِ» كان ٢٨٪، للمقارنة: في عامِ ٢٠١٥، عندما أُجريَ مسحٌ مماثلٌ؛ كان عددُ الخبراءِ بالعملةِ المشفَّرةِ ١٩٪ فقط، وكانَ هناكَ عددٌ قليلٌ من مستخدمي العملةِ المشفَّرةِ من بينِ الأشخاصِ الَّذين شملَهم الاستطلاعُ سابقاً، بينما يصلُ عددُهم اليومَ إلى ١٪ من عددِ المستجيبين، حتَّى الآن؛ تظلُّ العملاتُ المشفَّرةُ غريبةً بالنِّسبةِ للغالبيَّةِ العُظمى من مواطنينا، فقد سمع أقلُّ من ثلثِ المستجيبين عنها، ولكن بفضلِ موجةِ الاهتمامِ بالعملاتِ الرَّقميَّةِ لا يتناقصُ العددُ، بل أصبحَ الموقفُ أكثرَ إيجابيَّةً.

من جهتِه؛ صرَّحَ سيرجي أنتونيان؛ رئيسُ أبحاثِ التِّكنولوجيا الماليَّةِ في NAFIأنَّه تمَّ تأكيدُ هذه المعلوماتِ والأرقامِ من خلالِ الإحصائيَّاتِ: في عام ٢٠١٣، كانَ عددُ المستجيبين الَّذين اعتقدوا أنَّه لا ينبغي حظرُ العملاتِ الرَّقميَّةِ ٢٣٪ فقط، في الاستطلاعِ الحاليِّ؛ زادَ هذا المؤشِّرُ بأكثرَ من الضِّعفِ، حيثُ بلغَ ٤٨٪، في الواقع، أصبحَ مجتمعُنا جماعةَ ضغطٍ غيرَ رسميَّةٍ لإضفاءِ الشَّرعيَّةِ على العملاتِ المشفَّرةِ.

ظاهرةُ «الحشد»

من وجهةِ نظرِنا؛ العملاتُ المشفَّرةُ ليسَت ظاهرةً ماليَّةً أو اقتصاديَّةً، ولكنَّها ظاهرةٌ اجتماعيَّةٌ، وفي هذه الظَّاهرةِ الاجتماعيَّةِ تبدو جوانبُها العقليَّةُ والرُّوحيَّةُ ملفتةً للانتباه، ولكن من المدهشِ أنَّ أولئك الَّذين كانَ من المفترضِ أن يساعدونا على فهمِ هذه الظَّاهرةِ النَّفسيَّةِ والرُّوحيَّةِ؛ يظلُّون صامتين تماماً، إنَّ العلمَ الَّذي يطلقُ على نفسِه اسمَ «علم النَّفس الاجتماعيّ» لسببٍ ما لا يلاحظُ ظاهرةَ العملاتِ المشفَّرة.

في علمِ الاجتماعِ؛ لطالما برزَ اتِّجاهٌ مثلُ علمِ النَّفسِ الاجتماعيِّ باعتبارِه اتِّجاهاً مستقلّاً، وفي إطارِ علمِ النَّفسِ الاجتماعيِّ نشأ اتِّجاهٌ فكريٌّ مثل «علم النَّفسِ الجماهيريِّ» في نهايةِ القرنِ التَّاسعَ عشرَ، حيثُ إنَّ أشهرَ الباحثين في علمِ نفسِ الحشدِ؛ هم: غوستاف ليبون، ويلفريد تروتر، غابرييل تارد، سيغموند فرويد، إلياس كانيتي، ومن بينِ الباحثين الرُّوس؛ شاركَ الطَّبيبُ النَّفسيُّ الشَّهيرُ وعالمُ الأنثروبولوجيا؛ فلاديمير ميخائيلوفيتش بختيريف (١٨٥٧-١٩٢٧) في هذا الموضوعِ، وقد حدَّدَ فلاديمير ميخائيلوفيتش أفكارَه حولَ الحشدِ كظاهرةٍ اجتماعيَّةٍ في أعمالِه «دور الاقتراحِ في الحياةِ العامَّةِ (١٨٩٨)، علمُ النَّفسِ الموضوعيُّ (١٩٠٧)، موضوعُ ومهامُّ علمِ النَّفسِ الاجتماعيِّ كعلمٍ موضوعيٍّ (١٩١١)، وعلمُ المنعكساتِ الجماعيَّةِ(١٩٢١).

قدَّمَ الفيلسوفُ وعالمُ الاجتماعِ وعلمِ الإنسانِ وعلمِ النَّفسِ الفرنسيُّ غوستاف ليبون (١٨٤١-١٩٣١) في كتابِه الشَّهير «علمُ نفسِ الشُّعوبِ والجماهير» (١٨٩٣) مفهومَ «الرُّوحِ الجماعيَّةِ» من أجلِ شرحِ العديدِ من ظواهرِ الحياةِ الاجتماعيَّةِ الَّتي تبدو للوهلةِ الأولى غيرَ منطقيَّةٍ.

نقتبسُ من العملِ: «إنَّ الحقيقةَ الأكثرَ لفتاً للانتباهِ في الحشدِ الرُّوحيِّ هي ما يلي: أيَّاً كانَ الأفرادُ الَّذين يتألَّفون منه، بغضِّ النَّظرِ عن أسلوبِ حياتِهم أو مهنتهم أو شخصيَّتهم أو عقلِهم؛ فإنَّ مجرَّدَ تحوُّلهم إلى حشدٍ يكفي لتشكيلِ نوعٍ من الرُّوحِ الجماعيَّةِ الَّتي تجعلُهم

يشعرونَ ويفكِّرونَ ويتصرَّفون بطريقةٍ مختلفةٍ تماماً عمَّا يعتقدُ ويتصرَّفُ ويشعرُ كلٌّ منهم على حدة.

وهناكَ أفكارٌ ومشاعرُ تنشأ وتتحوَّلُ إلى أفعالٍ فقط بين الأفرادِ الَّذين يشكِّلون الحشدَ، فالحشدُ الملهمُ هو كائنٌ مؤقَّتٌ، يتكوَّنُ من عناصرَ متباينةٍ، متَّحدةٍ معاً للحظةٍ، على غرارِ كيفيَّةِ اتِّصالِ الخلايا الَّتي يتكوَّنُ منها الجسمُ الحيُّ ويتشكَّلُ من خلالِ هذا الاتِّصالِ مخلوقٌ جديدٌ؛ له خصائصُ مختلفةٌ عن تلك الَّتي في كلِّ خليَّةٍ بشكلٍ منفصلٍ.

شرحَ غوستاف ليبون الوحدةَ الرُّوحيَّةَ للحشدِ من خلالِ آليَّة العدوى؛ الانتشارُ الميكانيكيُّ للتَّأثيرِ من عضوٍ إلى آخرَ يكونُ كمرضٍ مُعدٍ، واقترحَ باحثون آخرون، مثل ستانلي ميلغرام وتوخ، أنَّ التَّجانسَ النَّفسيَّ الواضحَ للحشدِ يمكنُ تفسيرُه أيضاً بآليَّةِ التَّقاربِ: وبالمثل يميلُ تفكيرُ وشعورُ الأفرادِ إلى الاجتماعِ والانضمامِ إلى بعضِهم البعض، وبالتَّالي؛ فإنَّ التَّوحُّدَ يسبقُ الانتماءَ إلى الحشدِ ولا يليه.

لظاهرةِ الحشدِ، كما لاحظَ المؤلِّفون أعلاهُ، السِّماتُ المميَّزةُ التَّالية:

١) الوحدةُ الرُّوحيَّةُ أو «التَّجانسُ العقليُّ».

٢) زيادةُ الانفعاليَّةِ.

٣) هيمنةُ العواطفِ على الذَّكاءِ، اللَّاعقلانيَّة الواضحة.

٤) فقدانُ المسؤوليَّةِ بسببِ عدمِ الكشفِ عن الهويَّةِ.

٥) ضعفُ السَّيطرةِ على المشاعر.

٦) انطباعُ العالميَّةِ.

غالباً ما يستخدمُ الباحثونَ في علمِ النَّفسِ الجماهيريِّ مفهومَ «إزالةِ الفرديَّةِ»، هذا يعني فقدانَ الشَّخصِ لذاتِه، ولوعيِهِ الذَّاتيِّ والَّذي يتمُّ تثبيتُه بمعاييرِ الجماهيرِ، وعادةً ما يُسمَّى بـ «اللَّاوعي الجماعيِّ» الَّذي يبدأ في السَّيطرةِ، وكما لاحظَ أحدُ علماءِ النَّفسِ الرُّوسِ المعاصرين: «الحشدُ هو انحدارٌ تطوُّريٌّ لشخصٍ إلى مستوىً متوحِّش».

العملاتُ المشفَّرةُ في ضوءِ نظريَّةِ «الحشد»

في الواقعِ؛ لا بدَّ من القولِ إنَّ الباحثَ والأكاديميَّ في مجالِ الاقتصادِ ليسَ عالمَ اجتماعٍ، ناهيك عن كونِه اختصاصيَّاً في مجالِ علمِ النَّفسِ الاجتماعيِّ، لكن يمكن أن نرى بأمِّ العينِ أنَّ ظاهرةَ حمَّى العملاتِ الرَّقميَّةِ الحديثةِ تندرجُ تماماً ضمنَ تعريفِ «الحشد»، كما يفهمُه غوستاف ليبون وفلاديمير بختيريف وباحثون آخرون.

من العلاماتِ الواضحةِ بشكلٍ خاصٍّ لمجتمعِ العملاتِ الرَّقميَّة كـ «حشد» هو ضعفُ الذَّكاءِ وعدمُ منطقيَّةِ التَّصريحاتِ والأفعالِ.

يجبُ أن نناقشَ في مواقعَ مختلفةٍ حولَ موضوعِ العملاتِ المشفَّرة، حيثُ يطالبُ الخصومُ بتعدينِ العملةِ المشفَّرةِ، وإلى الاستثمارِ فيها، ولكنَّ السُّؤال: هل الاستثماراتُ محفوفةٌ بالمخاطرِ؟ هل يعرفون متى سيحدثُ انهيارُ هرمِ الدَّين وفي أيِّ وقتٍ يحتاجونَ فيه إلى مغادرةِ اللُّعبة؟ لا يمكنُهم الإجابةُ على أيِّ شيءٍ، وهكذا في نفسِ السِّياق، ولكن من المدهشِ أنَّ العديدَ من الخصومِ يعتبرون أنفسَهم «مثقَّفين».

لماذا؟ لأنَّهم يفهمون أجهزةَ الكمبيوتر وبرامجَ الكمبيوتر، فإنَّهم يستخدمون مصطلحاتٍ خاصَّةً لا يمكن للنَّاسِ البسطاءِ الوصولُ إليها، مثل «blockchain شبكات نظير إلى نظير«»الرُّموز المميَّزة»، «سلاسل التَّجزئة»، «التَّعدين»... إلخ (فهم يجلسون لساعاتٍ وأيَّامٍ وراءَ شاشاتِ الكمبيوتر في دراسةِ سوقِ العملاتِ الرَّقميَّةِ العالميَّة).

عموماً، يعترفُ الملايين من محبِّي العملاتِ المشفَّرةِ بأنَّهم أكثرُ انجذاباً إلى جودةِ العملاتِ الرَّقميَّةِ، مثل القدرةِ على ضمانِ عدمِ الكشفِ عن هويَّةِ المشاركين في المعاملات، ولكن لماذا يحتاجون إلى إخفاءِ الهويَّة؟ من أجلِ التَّخلُّصِ من بقايا المسؤوليَّةِ القانونيَّةِ والأخلاقيَّةِ، ألقِ نظرةً على الإنترنت المظلمِ darknet، حيث تجدُ عالمَ الإنترنت الآخر، وهناك ستُعرضُ عليكَ العملاتُ المشفَّرةُ والمخدِّراتُ والأسلحةُ، وحتَّى «كائنٌ حيٌّ» وغيرُ ذلك الكثير.

وماذا عن «الشُّعورِ بالعالميَّةِ»؟ على العديدِ من مواقعِ مؤيِّدي العملةِ المشفَّرة وأولئكَ الَّذين يجنونَ المالَ (الحقيقيَّ) في إصداراتٍ مختلفةٍ؛ يتكرَّرُ الشِّعارُ نفسُه: نحنُ كثيرون، نحنُ الأغلبيَّة، نحنُ واحد، نحن مجتمع، علاوةً على ذلك فإنَّ جميعَ المجتمعاتِ الأُخرى ليسَت في الأساسِ مثلَ هذه، حيث لا مساواةٌ لها، ولا عدالةٌ ولا ديمقراطيَّةٌ، فالمجتمعُ الحقيقيُّ بنظرِهم هو مجتمعٌ قائمٌ على العملاتِ المشفَّرةِ، لماذا؟ لأنَّ بيتكوين Bitcoinوغيرَها من العملاتِ المشفَّرةِ تعتمدُ على استخدامِ ما يسمَّى «شبكات نظير إلى نظير».

في مثلِ هذه الشَّبكاتِ لا توجدُ شبكاتٌ رئيسةٌ، ولا مرؤوسين، ولا بُعدٌ رأسيٌّ، ولا رأسٌ هرميٌّ للسُّلطة، الجميعُ متساوون، وهكذا سيتمُّ ضمانُ العدالةِ والشَّرعيَّةِ من خلالِ تقنيَّةِ سلسلةِ الكتلةِ « blockchain»، ومن خلالِ قواعدِ البياناتِ الموزَّعةِ هذه؛ يتمُّ طبعُ كلِّ خطوةٍ من كلِّ عضوٍ في مجتمعِ العملةِ المشفَّرةِ، وهذه «الشَّفافيَّةُ» تستبعدُ إمكانيَّةَ حدوثِ أيِّ احتيالٍ أو خداع.

لذلك، يمكنُ للمرءِ أن يُلاحظَ الحماسَ العامَّ للمشاركين في مشروعِ العملةِ المشفَّرةِ، الَّذين اتَّحدوا في دفعةٍ واحدةٍ لبناءِ مجتمعٍ جديدٍ ـ في رأيهم ـ على عكسِ الرَّأسماليَّةِ أو الاشتراكيَّةِ؛ سيكونُ بالتَّأكيدِ أكثرَ عدلاً ومثاليَّةً.

للأسف، نحنُ نتعاملُ معَ وباءٍ نفسيٍّ آخر: لوباءٍ عقليٍّ؛ العمليَّةُ السَّريعةُ لتشكيلِ «الحشد» المذكورِ أعلاه، وذلك إمَّا نتيجةَ عملِ آليَّة العدوى، أو نتيجةَ عملِ آليَّةِ التَّقاربِ (عندما يتمُّ رسمُ الإعجابِ بالمثل).

في كثيرٍ من الأحيان، وكمثالٍ على هذا النَّوعِ من الوباءِ العقليِّ، غالباً ما يتمُّ استدعاءُ الحملةِ الصَّليبيَّةِ للأطفالِ، وقعَ ذلك في أوائلِ القرنِ الثَّالثَ عشرَ، أي قبلَ ثمانيةِ قرونٍ بالضَّبط، وبحسبِ السِّجلَّات؛ شاركَ فيه أكثرُ من ٣٠ ألف طفلٍ ومراهقٍ، ويتمُّ وصفُ الحدثِ في العديدِ من الأعمالِ الفنِّيَّةِ.... لن نعيدَ روايةَ تفاصيلِ تلك الحملة، ولكن لا يسعُنا إلَّا أن نقولَ: إنَّ العديدَ من أعضائِها (الحملة) ماتوا قبلَ وصولِهم إلى فلسطين، بينما سقطَ آخرون في أيدي المسلمين كعبيدٍ.

العملاتُ المشفَّرةُ: وباءٌ يهدِّدُ البشريَّةَ.

إنَّ معظمَ المتعصِّبين للعملاتِ المشفَّرة من الشَّباب، وكما كانَ الحالُ مع الشَّبابِ الَّذين شاركوا في الحملةِ الصَّليبيَّةِ، سيموتُ العديدُ من المشاركين الحاليِّين في وباءِ العملةِ المشفَّرةِ، «أعني بالموتِ قبلَ كلِّ شيءٍ موتَهم الرُّوحيّ»، وأيضاً حقيقة أنَّهم سيُسرقونَ بلا رحمةٍ من قِبَلِ المجرمين البالغين الَّذين أثاروا هذا الوباءَ، ومن الممكنِ أن ينتحرَ بعضُ ضحايا عمليَّاتِ السَّطوِ على العملاتِ الرَّقميَّةِ، والكلُّ سيقعُ في العبوديَّةِ، بعدَ كلِّ شيءٍ؛ لقد ذكرنا في الفصولِ السَّابقةِ أنَّ مشروعاً عملاقاً آخرَ يلوحُ في الأفقِ وراءَ مشاريعِ Bitcoin وغيرِها من العملاتِ المشفَّرةِ الخاصَّةِ، نعني مشروعَ معسكرِ الاعتقالِ المصرفيِّ الإلكترونيِّ (EBC)، ولا يقتصرُ هذا المشروعُ على إنشاءِ شبكاتٍ إلكترونيَّةٍ من شأنها أن تتشابكَ فيها كلُّ البشريَّةِ، بل إنَّها تنطوي على تغييرِ الإنسانِ، وخلقِ سكَّانِ المستقبلِ المثاليِّ لـ EBC، والعملاتُ المشفَّرةُ هي أداةٌ مهمَّةٌ لمثلِ هذا العملِ والمادَّةُ المثاليَّةُ هي الشَّباب.

من الصَّعبِ استخدامُ هذه الأداةِ للأشخاصِ الأكبرِ سنّاً والأكثرِ خبرةً، وعلى الأغلب: لا يمكنُ كسبُهم على الإطلاق.

لنعُدْ إلى كلماتِ غوستاف ليبون من المقطعِ أعلاه: «الحشدُ المستوحى هو كائنٌ مؤقَّتٌ يتكوَّنُ من عناصرَ متباينةٍ انضمَّت معاً في لحظةٍ واحدةٍ»...من الصَّعبِ عدمُ الاتِّفاقِ على أنَّ الحشدَ ينشأ لفترةٍ قصيرةٍ من الزَّمنِ، ومن ثمَّ يتفكَّكُ حتماً، فالوباءُ الحاليُّ للعملةِ المشفَّرةِ هو نفسُه ظاهرةٌ مؤقَّتةٌ وغداً ستذهب، ولكنَّ العواقبَ المدمِّرةَ لوباءِ العملةِ المشفَّرةِ على البشريَّةِ يمكن أن تكونَ خطيرةً للغاية، والأهمُّ من ذلك، أنَّه لا رجعةَ فيها.

العملاتُ المشفَّرةُ والرَّقميَّةُ:

من تدميرِ الاقتصادِ إلى تدميرِ الإنسان

لا ترتبطُ العملاتُ المشفَّرةُ (على عكسِ وجهةِ النَّظرِ المشتركة) ارتباطاً مباشراً بمجالِ التَّمويلِ والاقتصادِ، ومنذُ حوالي أربعةِ عقودٍ؛ كانَ العالمُ في حالةٍ يمكن تسميتُها بحالةِ «تدميرِ الاقتصاد»، في السَّبعيناتِ من القرنِ الماضي؛ انتقلَ العالمُ من معيارِ الذَّهبِ المرتبطِ بالدُّولارِ إلى معيارِ الدُّولارِ الورقيِّ (النِّظامِ النَّقديِّ والماليِّ الجامايكيِّ)، وعندها بدأت عمليَّةُ العولمةِ (الماليَّةِ والاقتصاديَّة)، والَّتي يكمنُ جوهرُها في حقيقةِ أنَّ إنتاجَ (إنشاءَ) شيءٍ يحتاجُه النَّاسُ حقّاً؛ لن يصبحَ مربحاً ولا مثيراً للاهتمام.

لقد دخلَ العالمُ حقبةً أصبحَت فيها عمليَّةُ إعادةِ توزيعِ الثَّروةِ الاجتماعيَّةِ الَّتي تمَّ إنشاؤها سابقاً، حيثُ إنَّ أدواتِ إعادةِ التَّوزيعِ هذه هي الدُّولارُ الأمريكيُّ (منتجاتُ «المطبعةِ» للاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ)، والأوراقُ الماليَّةُ المختلفةُ (الأسهمُ والسَّنداتُ والفواتيرُ والأوراقُ الماليَّةُ، وما إلى ذلك)، والأدواتُ الماليَّةُ المشتقَّةُ (المشتقَّات).

والآنَ تدخلُ العملاتُ المشفَّرةُ إلى السَّاحةِ كأداةٍ جديدةٍ لإعادةِ التَّوزيعِ، وببساطةِ أكبر «السَّرقة»، فلقد انتشرَت في جميعِ أنحاءِ العالمِ بسرعةِ حريقِ الغابات، لقد لاحظنا بالفعلِ أنَّ عددَ المالكين النَّشطين لمحافظِ العملاتِ الرَّقميَّةِ ربَّما تجاوزَ ١٠ مليون شخص في ٢٠١٧، وعددَ المالكين السَّلبيِّين (فتحوا المحافظَ فقط، ولم يجروا عمليَّاتٍ لاحقة)، ربَّما تجاوزَ الرَّقمَ بعدَّةِ مرَّاتٍ.

يقترحُ جوناثان سيلا؛ النَّائبُ الأوَّلُ لرئيسِ تطويرِ الأعمالِ في النِّظامِ البيئيِّ اللَّامركزيِّ لتطبيقاتِ الفيديو PROPS، أنَّه بحلولِ نهايةِ العامِ المقبلِ سيكونُ أكثرُ من ٥٠ مليون شخص حائزين على عملةٍ مشفَّرةٍ واحدةٍ على الأقلِّ، وتشيرُ دراسةٌ أجرتها شركةُ لندن بلوك إكستشينج (LBX)البريطانيَّةُ إلى أنَّه بحلولِ نهايةِ عامِ ٢٠١٨؛ سيصبحُ كلُّ ثالثِ جيلِ (المولودُ في القرنِ الحادي والعشرين) صاحبَ عملةٍ مشفَّرةٍ أو مستثمراً في الأدواتِ المرتبطةِ بالعملاتِ المشفَّرةِ.

من جهتِه؛ أشارَ مايك بوتري؛ الرَّئيسُ التَّنفيذيُّ لشركةِ Crypto، إلى أنَّ التَّقلُّبَ المنخفضَ للبيتكوين سيؤثِّرُ على التَّطويرِ الإضافيِّ للعملاتِ المشفَّرةِ البديلةِ، بالإضافةِ إلى زيادةِ عددِ الرُّموزِ المميّزةِ كأوراقٍ ماليَّةٍ في السُّوقِ، ووفقاً لبوتري؛ ستصلُ القيمةُ السُّوقيَّةُ للعملاتِ المشفَّرةِ بحلولِ نهايةِ عامِ ٢٠١٨ إلى ٥ تريليون دولار، (من الملاحظِ أنَّه في نهايةِ عامِ ٢٠١٧ كانت تساوي حوالي ٦٠٠ مليار دولار)، ويعتقدُ بيري ودين؛ المديرُ التَّنفيذيُّ لشركةِ Node40لإعدادِ التَّقاريرِ الضَّريبيَّةِ للبلوكتشين والعملاتِ المشفَّرة، أنَّ عامَ ٢٠١٨ سيكونُ وقتَ تغييرٍ جذريٍّ في الرَّأيِ العامِّ لصالحِ العملاتِ المشفَّرةِ: «في العامِ المقبلِ؛ لن يعرفَ جميعُ أصدقائِك وأقاربِك فقط عن وجودِ العديدِ من العملاتِ المشفَّرةِ، ولكن أيضاً سيرغبون في معرفةِ كم عددُها لديك، ومن أينَ اشتريتَ هذه العملات».

يمكنُكَ الاستمرارُ في الاستشهادِ إلى ما لا نهايةَ بالتَّنبُّؤِ بالتَّوقُّعاتِ الَّتي تتنبَّأ بـ «مستقبلٍ عظيمٍ» للعملاتِ المشفَّرةِ، فالعملاتُ المشفَّرةُ «محرَّرةٌ» بالكاملِ من الاقتصادِ الحقيقيِّ، هذا الأخيرُ مع أصولِه بمثابةِ جائزةٍ فقط للمقامرين.

في الواقعِ؛ تعتمدُ فعاليةُ أيِّ أداةٍ من هذا القبيل إلى حدٍّ كبيرٍ على كيفيَّةِ «مالكي الأموال» (المساهمون الأساسيُّون في مجلسِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ، الَّذين يبتكرون كلَّ هذه «الأدوات») لخداعِ المجتمعِ وجذبِ النَّاسِ إلى المقامرةِ في ما يسمَّى «الأسواقَ الماليَّةَ».

وبالتَّالي؛ فإنَّ أيَّ أداةٍ ماليَّةٍ، بما في ذلك العملاتُ الرَّقميَّةُ، تحتاجُ إلى دعمٍ نَشِطٍ من وسائلِ الإعلامِ والمؤسَّساتِ التَّعليميَّةِ والثَّقافيَّةِ، لذلك يجبُ أن ينفذوا «التَّعليمَ الماليَّ» للنَّاس، وأن يقوموا فعليَّاً بـ «إعادةِ ضبطِ الوعيِ» باستخدامِ طرقِ دعايةِ غوبلز (يسمَّى اليومَ NLP البرمجةَ اللُّغويَّةَ العصبيَّةَ للوعي)، حيثُ لا تعملُ «أداةٌ ماليَّةٌ» واحدةٌ (بما في ذلك العملاتُ المشفَّرةُ) بدونِ «إعادةِ ضبطِ الوعيِ».

للأسف، فإنَّ غالبيَّةَ أولئك الَّذين يكتبون ويتحدَّثون عن «الأدواتِ الماليَّةِ» يتحدَّثون فقط عن بعضِ الخصائصِ الرَّسميَّةِ لهذه «الأدواتِ»، ولكن ليسَ عن «إعادةِ ضبطِ الوعيِ» المصاحبةِ لها، والَّتي لا تؤدِّي إلى تدميرِ الاقتصادِ فقط، ولكن إلى تدميرٍ للإنسان، ولقد بدأ العملُ على تحويلِ الإنسانِ العاقلِ HomoSapiens إلى إنسانٍ رقميٍّ Homo-Digital، فأمامَ أعينِنا؛ ولدَ «رجلٌ رقميٌّ».

حولَ الهذيانِ الجماعيِّ

الإنسانُ الرَّقميُّ هو موضوعُ علمِ النَّفسِ الاجتماعيِّ والأنثروبولوجيا، والأنثروبولوجيا باعتبارِها علمَ الإنسانِ؛ لا تشيرُ فقط إلى العلمِ، ولكن أيضاً (وفي المقامِ الأوَّلِ) إلى اللَّاهوت.

بالطَّبع، يمكنُك تقييمُ ووصفُ ظاهرةِ العملاتِ المشفَّرةِ من وجهةِ نظرِ علمِ النَّفسِ الاجتماعيِّ، ولكن قد تبيَّنَ أنَّ الصُّورةَ الَّتي يمكنُ رسمُها باستخدامِ أدواتِ علمِ النَّفسِ الاجتماعيِّ ستكونُ باهتةً وليسَت واضحةً للغاية، لذلك علينا استخدامُ مفاهيمِ «اللَّاوعي الجماعيِّ»، «العدوى النَّفسيَّة»، «الوباء العقليِّ»، «الرُّوح الجماعيَّة»... إلخ، والَّتي ولدَت مؤخَّراً، ولم يتمَّ اختبارُها، وليسَت واضحةً بما فيه الكفاية، والأهمُّ من ذلك: يَخشى العلمُ (أو لا يستطيعُ) الوصولَ إلى قاعِ الأسبابِ الجذريَّةِ للحمَّى الرَّقميَّةِ.

يعرِّفُ المتخصِّصون في مجالِ علمِ النَّفسِ الاجتماعيِّ حمَّى العملةِ المشفَّرةِ بأنَّها «وباءٌ عقليٌّ»، ومن وجهةِ نظرِ المسيحيَّةِ، يمكنُ وصفُ هذه الظَّاهرةِ بأنَّها «شيطانٌ جماعيٌّ»، يقولُ الرَّسولُ بولس: «في الأيَّامِ الأخيرةِ؛ ستأتي أوقاتٌ صعبةٌ، بالنِّسبةِ للنَّاسِ؛ سوفَ يكونون فخورين، محبِّين للفضَّةِ، فخورين، متغطرسين، عديمي الوالدين، غيرَ جاحدين، غيرَ مبشِّرين، غيرَ ودودين، غيرَ اعتذاريِّين، مفترين، قُساةً، لا يحبّون اللُّطفَ، خونةً،..... سوف يزدهرُ الشَّرُّ والخداعُ في الشَّرِّ، .....» (٢ تيم ٣، ١-٥، ١٣).

سيؤدِّي التَّراكمُ في الآونةِ الأخيرةِ لمثلِ هذه الكمِّيَّةِ الضَّخمةِ من الخطايا لدى الأفرادِ إلى حقيقةِ أنَّ الإنسانَ سيخسرُ نفسَهُ بشكلٍ متزايدٍ.

عن «الإبداع» والشَّياطين:

وكيف يتحكَّمُ الشَّيطانُ في التَّقدُّمِ العلميِّ والتِّكنولوجيِّ؟

هناكَ نمطٌ واحدٌ مثيرٌ للاهتمامِ: كلَّما زادَ تطوُّرُ العلمِ والتِّكنولوجيا؛ زادَ تدهورُ الإنسانِ، التَّدهورُ روحانيٌّ وأخلاقيٌّ وفكريٌّ، يمكنُ تمثيلُ الاتِّجاهين المشارِ إليهما بيانيَّاً في شكلِ منحنياتٍ متعدِّدةِ الاتِّجاهاتِ: يرتفعُ أحدُهما (تطوُّر العلوم والتِّكنولوجيا)، والآخرُ ينخفضُ (تدهورُ الإنسان)، إنَّه عالمُ نهايةِ التَّاريخِ، الَّذي سيتوَّج بنهايةِ العالمِ.

حولَ «النَّظرةِ الثَّاقبةِ» لكتَّابِ الخيالِ العلميِّ والتِّقنيِّ ومؤلِّفي نقيضِ اليوتوبيا:

تنبَّأ فيرن وهيربرت ويلز وألكسندر بوغدانوف بتقدُّمٍ لا يُصدَّقُ في المجالِ العلميِّ والتِّكنولوجيِّ في القرنين العشرين والحادي والعشرين، ولعقودٍ عديدةٍ؛ كانوا قادرين على التَّنبُّؤ بالطَّاقةِ النوويَّةِ في المستقبلِ، ورحلاتِ الفضاءِ، وتكنولوجيا الكمبيوتر والإنترنت، والاتِّصالاتِ المحمولةِ، وأكثرَ من ذلك بكثيرٍ، بصيرةٌ مذهلةٌ، لا تزالُ طبيعتُها بحاجةٍ إلى فهم، بالنِّسبةِ للعديدِ من كتَّابِ الخيالِ العلميِّ (بما في ذلك أولئك المشارُ إليهم أعلاه)؛ كانوا يهتمُّونَ بالعلمِ والتِّكنولوجيا في المقامِ الأوَّلِ، ولم يكونوا مهتمِّين جدَّاً بحالةِ الإنسانِ نفسِه (في أحسنِ الأحوالِ؛ اهتمَّ اليوتوبيُّونَ بالحالةِ الاجتماعيَّةِ للإنسانِ، ولكن ليسَ بعالِمه الرُّوحيِّ والأخلاقيِّ ومستوى ذكائه).

وهناكَ مجموعةٌ أُخرى من الكتَّابِ الَّذين يصفون المستقبلَ، هؤلاء هم ممثِّلون من النَّوعِ البائسِ، إفتحْ وأعِدْ قراءةَ أعمالِ كلاسيكيَّاتِ النَّوعِ البائسِ للتَّأكُّدِ من وجودِ مثلِ هذه العلاقةِ العكسيَّةِ: روايةُ يوجين زامياتين «نحن» (١٩٢٠)؛ روايةُ ألدوس هكسلي «عالمٌ جديدٌ شجاعٌ» (١٩٣٢)؛ روايةُ جورج أورويل «١٩٨٤» (١٩٤٨)؛ روايةُ راي برادبري «٤٥١ درجة فهرنهايت» (١٩٥٣) وغيرها، كما أنَّهم يصفونَ بدقَّةٍ علومَ وتكنولوجيا المستقبلِ الَّتي لا حدودَ لها، وفي الوقتِ نفسِه؛ يُظهرونَ لنا كيفَ أصبحَ الإنسانُ بائساً، هنا مجرَّدُ عبارةٍ واحدةٍ من بطلِ روايةِ برادبري الَّتي تصفُ مستوى التَّطوُّرِ الفكريِّ لشخصِ المستقبلِ «التِّكنولوجيِّ»: «يتمُّ ترتيبُ مسابقاتٍ مختلفةٍ، على سبيلِ المثال: مَن يتذكَّرُ أفضلَ كلماتِ الأغاني الشَّعبيَّةِ؟ ومَن يمكنُه تسميةُ جميعِ المدنِ الرَّئيسةِ في الولاياتِ؟ أو مَن يعرفُ مقدارَ الحبوبِ الَّتي تمَّ جمعُها في ولايةِ آيوا العامَ الماضي؟، قُمْ بحشوِ رؤوسِ النَّاسِ بالأرقامِ، وَحشوِها بحقائقَ غيرِ ضارَّةٍ، حتَّى يتقيأوا، لا شيء، ولكن يبدو لهم أنَّهم متعلِّمون للغاية»، لكنَّ بطلاً آخرَ من الرِّوايةِ نفسِها («٤٥١ درجة فهرنهايت») يتحدَّثُ عن الوضعِ الاجتماعيِّ السِّياسيِّ البائسِ لرجلِ المستقبل:

«إنَّ الرَّجلَ اليومَ مثلُ منديلٍ ورقيٍّ: إنَّهم يفجِّرونَ أنوفَه، ينهار، يرمونَه بعيداً، يأخذون آخر، يفجِّرون أنوفَه، ينهار، برمي ...».

حولَ «عباقرةِ» وأمناءِ العلمِ والتِّكنولوجيا

يتمُّ منحُ «محرِّكاتِ» هذا «التَّقدُّم» بعناوينَ «عبقريَّةٍ» مثل: «سوبرمان» أو حتَّى «إله»، بعدَ كلِّ شيءٍ؛ يكتشفُ هؤلاء «العباقرةُ» قوانينَ الطَّبيعةِ، ويخترقونَ أسرارَ الكونِ....كيف لا يمكنُ اعتبارُهم «آلهة»؟... صحيح، أنَّه شيءٌ منسيٌّ (أو إنَّه الصَّمتُ عن وعيٍ)، هناكَ مَن خلقَ العالمَ الطَّبيعيَّ ووضعَ هذه القوانين في داخلِه، وذلك هو اللهُ بصفتِه الخالق والمشرِّع، ولا يمكنُ للعلماءِ إلَّا فهمُ القوانين الَّتي وضعَها اللهُ.

لذلك، من الغريبِ أن تقرأَ أو تسمعَ عندما يصرِّحُ أحدُ خدمِ الشَّيطانِ عن هذا أو ذاكَ العالمِ على أنَّه «مؤلِّفُ القانون»، على سبيلِ المثالِ؛ يُقالُ عن إسحق نيوتن أنَّه «مؤلِّفُ» قوانين تحملُ نفسَ اسمه في الميكانيكا الكلاسيكيَّةِ، هناكَ حاجةٌ إلى مثلِ هذه الاستبدالاتِ اللُّغويَّةِ من أجلِ الارتقاءِ بالعالمِ إلى مرتبةِ «الله»، ونسيانِ خالقِ القوانين الحقيقيِّ، وهكذا، لقد اختطفَت الشَّياطينُ العلمَ والتِّكنولوجيا لفترةٍ طويلةٍ ليبقى تحتَ «إشرافِهم» المستمرِّ.

وما هي النَّتيجةُ؟ في السَّاحةِ ذاتِ الإضاءةِ الزَّاهيةِ؛ نرى علماءَ وفنِّيِّين «لامعين»، مزيَّنين بالعديدِ من الجوائزِ والألقابِ، على سبيلِ المثالِ؛ الحائزين على جائزةِ نوبل، وخلفَ الكواليس؛ نرى أنَّ الشَّيطانَ هو المنظِّمُ الحقيقيُّ و «المستفيدُ» من هذا العرضِ النَّشِط.

يتحوَّلُ العلمُ بينَ يديهِ إلى أداةِ أكاذيبَ صارخةٍ، وتصبحُ التِّكنولوجيا أداةً للقتلِ الجماعيِّ للبشريَّةِ (كان قاتلاً منذُ البدايةِ)، ويمكنُ اعتبارُ الدَّاروينيَّةِ، الَّتي قُدِّمَت للبشريَّةِ على أنَّها «الكلمةُ الأخيرةُ» في العلومِ البيولوجيَّةِ، كمثالٍ على الأكاذيبِ الصَّارخةِ.

تشملُ أمثلةُ أسلحةِ القتلِ الجماعيِّ أنواعَ الأسلحةِ النَّوويَّةِ والكيميائيَّةِ والبكتريولوجيَّةِ وأنواعاً أُخرى من أسلحةِ الدَّمارِ الشَّاملِ، ومع ذلك، فإنَّ مجموعةَ أسلحةِ القتلِ الجماعيِّ لا تقتصرُ على المعدَّاتِ العسكريَّةِ فقط، حيثُ يمكنُ إخفاءُ أسلحةِ القتلِ الجماعيِّ اليومَ تحتَ أغلفةِ «مواضيع مدنيَّة» جميلةٍ للغايةِ، على سبيلِ المثالِ: الأغذيةُ المعدَّلةُ وراثيَّاً.

عن «إبداعِ» الشَّيطان

أوَّلاً: يختارُ «كوادرَه» للدِّراساتِ في العلومِ والتِّكنولوجيا، وهؤلاءِ أُناسٌ طموحون بطبيعتِهم، وإذا لم يكن العالِمُ طموحاً بما فيه الكفاية؛ فإنَّ الشَّيطانَ «يعملُ» معه، في كلِّ شيءٍ، ويزرعُ فيه الرَّغبةَ للوصولِ إلى المجدِ، ومن أجلِ الشُّهرةِ؛ يصبحُ «العالِمُ» على استعدادٍ للتَّضحيةِ بالحقيقةِ والموافقةِ على تلك الحقيقةِ الزَّائفةِ الَّتي يتوقَّعُها منه عدوُّ الجنسِ البشريِّ، على سبيلِ المثال: «اِقبلْ أنَّ الإنسانَ ينحدرُ من القردِ».

مع العلمِ أنَّه سيتمُّ منحُكَ درجاتٍ أكاديميَّةً وألقابَ وستحصلُ على الشُّهرةِ، ولكن ليسَ من دونِ سببٍ، ولذلك ليسَ من المستغربِ وصفُ وتصنيفُ القدِّيس اغناطيوس بريانتشينوف، حيثُ صنَّفَ النَّائبُ البشريُّ الرَّئيسُ السَّابعُ (ثمانية في الكل) خطيئةَ الغرورِ على أنَّها «التَّصرُّفُ في علومِ وفنونِ هذا القرنِ المنكوبِ، حيثُ يكرِّسُ البحثَ للحصولِ على المجدِ الأرضيِّ المؤقَّتِ»، فالقدِّيسُ كان يعرفُ ما كانَ يقولُه، لأنَّه كان شخصاً مثقَّفاً جدَّاً، وضليعاً في الرِّياضيَّات والميكانيكا.

ثانياً: الشَّياطينُ ليست أسوأ، وعلى الأرجحِ، أفضلُ من أيِّ شخصٍ (حتَّى من العالِمِ نفسِه) في معرفةِ العالمِ المادِّيِّ وقوانينِه، إليكم ما يكتبُه الشَّمَّاسُ جورج ماكسيموف عن القدراتِ «العلميَّةِ» لسكَّانِ العالمِ الجهنَّميِّ: «إنَّ الشَّياطين أذكياءُ ومبدعون للغايةِ، وذكيون ولديهم معرفةٌ هائلةٌ، ويجبُ أن نأخذَ في الاعتبارِ أنَّهم يعيشونَ لفترةٍ طويلةٍ، ولا يُشتِّتُ انتباهُهم بالطَّعامِ والنَّومِ، وما إلى ذلك، وهم يتفوَّقون في قدراتِهم الفكريَّةِ والبدنيَّةِ بشكلٍ أساسيٍّ على البشرِ، ويمكنهم التَّحرُّكُ في الفضاءِ على الفورِ تقريباً على أيِّ مسافةٍ، واختراقُ الجدرانِ، وأن يكونوا غيرَ مرئيِّين عندَ التَّحدُّثِ والقيامِ بأعمالٍ تجاريَّةٍ ونقلِ المعلوماتِ إلى بعضِهم البعض عن بُعدٍ... إلخ».

من جهتِهِ؛ عبَّرَ رئيسُ الأساقفةِ جورج جورودنتسيف عن الفكرةِ ذاتها تقريباً: «كما يقولُ الآباءُ القدِّيسون: الشَّياطين لا يعرفون الله، ولكن المخلوقات، ويمارسونَ دراسةَ الطَّبيعةِ الأرضيَّةِ، وذلك لأنَّ قوانينَها وقوانينَ التَّفكيرِ عالميَّةٌ وواحدةٌ بالنِّسبةِ للنَّاسِ وللملائكةِ

وللشَّياطين، يمكنُنا القولُ إنَّ الشَّياطين يشاركون في أنشطةٍ علميَّةٍ»، لذا، يمكنُ لسكَّانِ العالمِ الجهنَّميّ «تبادلُ» معرفتِهم مع النَّاسِ في مجالاتِ تطويرِ العلومِ والتِّكنولوجيا، حيثُ هم بحاجةٍ (الشَّياطين) لتنفيذِ خططِهم.

في نهايةِ عامِ ٢٠١٦؛ تمَّ الاعترافُ بأهمِّ الإنجازاتِ في مجالِ العلومِ والتِّكنولوجيا، من بينِ أمورٍ أُخرى: الذَّكاءُ الاصطناعيُّ AlphaGo (نحنُ نتحدَّثُ عن برنامج DeepGind's AlphaGo، الَّذي كان قادراً على تجاوزِ البطلِ المعترَفِ بهِ في لعبةِ الذَّهاب):

- وهي تقنيةٌ جديدةٌ لإطالةِ العمرِ (تمَّ اختبارُها في ظروفِ المختبرِ على الفئران)
- وتمَّ تصميمُ البروتين (على أساسِ كتابةِ رمزِ (DNA)
- وكذلك زراعةُ الفئرانِ في أنابيب الاختبار (يتمُّ وضعُ البيضةِ في أنبوبِ اختبار)... إلخ.

من السَّهلِ أن نرى أنَّ الجزءَ الأكبرَ من الاكتشافاتِ والابتكاراتِ المثيرةِ في السَّنواتِ الأخيرةِ قد تركَّزُ في مجالين: الذَّكاءِ الاصطناعيِّ والتِّكنولوجيا الحيويَّةِ، في هذه المرحلةِ من التَّاريخ، تماماً كما هو الحالُ من «الوفرة»؛ يتمُّ سكبُ حلولٍ تقنيَّةٍ جديدةٍ ضروريَّةٍ لبناءِ مجتمعِ «ما بعدَ المعلومات».

في المنتدى الاقتصاديِّ العالميِّ في دافوس عامَ ٢٠١٦، كانَ شعارُ الحدثِ هو «الثَّورةُ التِّكنولوجيَّةُ الرَّابعةُ»، هذا هو المفهومُ الَّذي نحنُ على وشكه، وهو عصرٌ جديدٌ: عصرٌ تُجمعُ فيه التِّقنياتُ بينَ العالمِ الافتراضيِّ (الرَّقميِّ) والعالمِ المادِّيِّ.

إنَّ دورَ الآلاتِ الذَّكيَّةِ في هذا العصرِ كبيرٌ جدَّاً لدرجةِ أنَّه من دونِها يصعبُ تخيُّلُ الحياةِ اليوميَّةِ للنَّاسِ والإنتاجِ والحوكمةِ، وقد اعتادَ النَّاسُ على استخدامِ آلاتٍ مختلفةٍ في العديدِ من مجالاتِ الحياةِ، ولكن الآن يمكنُ للآلاتِ الانضمامُ معاً في شبكةٍ وتحليلِ البياناتِ واتِّخاذِ القراراتِ بشكلٍ مستقلٍّ، وقد تمَّ تحديدُ الأفكارِ والأولويَّاتِ الرَّئيسةِ لـ «الثَّورةِ التِّكنولوجيَّةِ الرَّابعةِ» في كتابٍ للرَّئيسِ الدَّائمِ للمنتدى الاقتصاديِّ العالميِّ كلاوس شواب؛ والَّذي قدَّمَه في المنتدى في كانون الثَّاني ٢٠١٦.

ما الَّذي يوجِّهه هذا المثقَّفُ إلينا في كتابِهِ؟ في الواقعِ؛ إنَّه ينتمي إلى النُّخبةِ العالميَّةِ، وبكلِّ الأحوالِ؛ إنَّ ملامحَ المجتمعِ الموصوفةِ في مكافحةِ اليوتوبيا (هي نوعٌ من الخيالِ يصفُ

الحالةَ أو الطَّريقةَ العالميَّةَ الَّتي، مع الرَّغبةِ الأوَّليَّةِ في وجودِ مثاليٍّ، تتطوَّرُ الميولُ السَّلبيَّةُ لجميعِ السُّكَّانِ، إنَّ مكافحةَ اليوتوبيا هي عكسُ اليوتوبيا، حيث ترسمُ عالماً مثاليّاً) في القرنِ الماضي واضحةٌ جدّاً، وقد توقَّعَ كلٌّ من: يوجين زامياتين، وألدوس هكسلي، وجورج أورويل، وراي برادبوري؛ أنَّ المجتمعَ الرَّقميَّ وما بعدَ الرَّقميِّ سيحوِّلُ النَّاسَ أخيراً إلى روبوتات، وستتحوَّلُ الرُّوبوتاتُ إلى أشخاص، إنَّها حقبةُ «السايبورغ» ((بالإنجليزية: *cyborg*) هو كائنٌ يتكوَّنُ من مزيجٍ من مكوِّناتٍ عضويَّةٍ وبيو ـ ميكاترونيَّة).

في الواقع؛ كتبَ عالمُ الاجتماعِ الأمريكيُّ فرانسيس فوكوياما في نهايةِ القرنِ الماضي عن «نهايةِ التَّاريخ»، ولكن اليومَ يمكنُنا أن نرى بالفعلِ أنَّه في العقودِ القادمةِ سيكونُ من الممكنِ التَّحدُّثُ عن «موتِ الإنسان»، ليس بالمعنى المادِّيِّ، ولكن بالمعنى الرُّوحيِّ والأخلاقيِّ والفكريِّ.

هذا هو بالضَّبطِ ما حقَّقهُ منظِّمو ومروِّجو «الثَّورةِ التِّكنولوجيَّةِ الرَّابعةِ» (وأنا لا أقصدُ الأستاذَ كلاوس شواب، بل «رعاته» غيرَ المرئيِّين)، ومع ذلك، فإنَّ هؤلاءِ المنظِّمين والملهمين يسعونَ بالتَّأكيدِ إلى تدميرِ البشريَّةِ جسديّاً.

بالمناسبة؛ يرسمُ العديدُ من كُتَّابِ الخيالِ العلميِّ صوراً مروِّعةً للمستقبلِ؛ مرتبطةً بموتِ البشريَّةِ كلِّها أو جزءٍ كبيرٍ منها، هنا من الضَّروريِّ أيضاً فهمُ أسبابِ هذه «البصيرة»، إمَّا أنَّ الكتَّابَ استرشدوا بالكتابِ الأخيرِ من الكتابِ المقدَّسِ ـ نهاية العالم ـ، أو أنَّهم قد تلقُّوا معرفةً عن المستقبلِ من نفسٍ «أعلى» في شكلِ «وحيٍ» مباشرٍ، ولكن ما هو مصدرُ هذا «الوحي»؟ أليس مصدرُه من نفسِ «المنظِّمين» و «الملهمين» و «الرُّعاة» الَّذين يرعون المثقَّفين العلميِّين والتِّقنيِّين؟

يلفتُ العالمُ البيلاروسيُّ؛ العضوُ في الأكاديميَّةِ الوطنيَّةِ للعلومِ في بيلاروسيا؛ دكتورُ العلومِ التِّقنيَّةِ؛ البروفيسور فيكتور فينيك، في كتابِه الشَّهير «لماذا أؤمن بالله»؛ الانتباهَ إلى حقيقةِ أنَّ الشَّياطين، الَّتي كانَت موجودةً منذُ آلافِ السِّنين، قد درسَت بدقَّةٍ العالمَ المادِّيَّ والسُّلوكَ البشريَّ، ويقارنُهم بـ «المبرمجين» الَّذين يؤلِّفون بمهارةٍ برامجَ لإدارةِ الأفرادِ والمجموعاتِ الاجتماعيَّةِ وكلِّ البشريَّة، وقد كتبَ العالمُ البيلاروسيُّ: «منذُ الأزل؛ عندما استولَت الشَّياطينُ على إرادةِ الإنسانِ؛ كانوا يسيطرونَ عليها دائماً بمساعدةِ برامجهم».

وعلى مدى أكثر من سبعةِ آلافِ سنةٍ مضت؛ تدرَّبَت الشَّياطينُ ليكونوا مبرمجين من الدَّرجةِ الأولى (في عامِ ١٩٩٥، احتفلَ عالمنا بـ ٧٥٠٣ سنة من تاريخِ الإنشاء)، «كما يوافقُ الكاتبُ على أنَّ الشَّياطين تعطي العلماءَ والمهندسين «أدلَّةً» لعملِهم في المجالاتِ ذاتِ الأولويَّةِ، بالمناسبة؛ تمَّ تأليفُ الكتابِ في نهايةِ القرنِ الماضي، عندما كانت مجالاتُ الاتِّصالاتِ العلميَّةِ والتِّقنيَّةِ والإنترنت وأجهزةُ الكمبيوتر من المجالاتِ ذاتِ الأولويَّةِ للتَّقدُّمِ العلميِّ والتِّقنيِّ، يشيرُ فينيك إلى «مساهمةِ» الشَّياطين: «بالإضافةِ إلى ذلك؛ لم تظهرْ أجهزةُ الكمبيوتر الآليَّةُ نفسُها دونَ مشاركتِهم».

ولخَّصَ الوضعَ السَّائدَ في العلومِ والتِّكنولوجيا العالميَّةِ، يقولُ: «بالمناسبةِ، فإنَّ ٩٩٪ من العلومِ والتِّكنولوجيا والفنِّ ترتبطُ بالأرواحِ الشِّرِّيرة»، من وجهةِ نظرِنا؛ فإنَّ مؤشِّرَ ٩٩ ٪ هو جزءٌ من تمثالٍ نصفيٍّ، ولكن بشكلٍ عامٍّ؛ فإنَّ تشخيصَ العلومِ والتِّكنولوجيا الحاليَّةِ صحيحٌ.

آملُ، معَ مراعاةِ ما قيلَ، أن يصبحَ من الواضحِ لماذا عاشَت البشريَّةُ لفترةٍ طويلةٍ تحتَ علامةِ «المقصِّ»، واليومَ تتسارعُ الحركةُ متعدِّدةُ الاتِّجاهاتِ لاتِّجاهين: العلمِ والتِّكنولوجيا يفاجئان البشريَّةَ بأحاسيسَ جديدةٍ (الاكتشافات والابتكارات)، والإنسانيَّةُ نفسُها تتدهورُ بشكلٍ متزايدٍ بسرعةٍ في البعدِ الرُّوحيِّ والأخلاقيِّ والفكريِّ.

لا يزالُ موضوعُ القوى الدَّافعةِ لحقيقيةِ التَّقدُّمِ العلميِّ والتِّكنولوجيِّ ليس على هامشِ اهتمامِ العلمِ الرَّسميِّ فقط (كلُّ شيءٍ واضحٌ هنا)، وإنَّما للأسف؛ ليس على هامشِ اهتمامِ اللَّاهوتيِّين والكتَّابِ الأرثوذكس أيضاً.

كلمةُ المترجِم

في الواقع؛ لقد كانَت رحلةً مميَّزةً مع هذا الكتابِ الشَّيِّقِ للبروفيسور فالنتين كاتاسونوف...

تكمنُ أهمِّيَّةُ الكتابِ في كونِه يفكِّكُ أُحجيةَ الاقتصادِ الرَّقميِّ والإلكترونيِّ والعملاتِ المشفَّرةِ وغيرِها، وفي حقيقةِ أنَّ الكاتبَ يضيءُ بشكلٍ أساسيٍّ على المشاريعِ الهدَّامةِ للطُّغمةِ الماليَّةِ العالميَّةِ (أسيادِ المال)، كما يشرحُ آليَّاتِ عملِ هؤلاء، والأهدافَ الخفيَّةَ ...بالإضافةِ إلى الجوابِ على السُّؤالِ الأهمِّ ... لماذا الآن؟ وماذا بعد؟

في الواقع؛ يشهدُ العالمُ اليومَ تحوُّلاتٍ هائلةٍ على مختلفِ الأصعدةِ السِّياسيَّةِ والاجتماعيَّةِ والاقتصاديَّةِ والعلميَّةِ، إلَّا أنَّ عالمَ اليومِ غيرُ مستقرٍّ؛ نظراً لاعتباراتٍ كثيرةٍ يمكنُ أن نذكرَ منها:

أ. وصولُ النِّظامِ الماليِّ العالميِّ إلى حائطٍ مسدود.

ب. تململُ بعضِ الدُّولِ الكبرى من الهيمنةِ الأمريكيَّةِ، وسعي بعضِ الدُّولِ إلى تغييرِ الوضعِ السَّائدِ (روسيا والصِّين).

ت. صراعٌ بينَ القوى المهيمنةِ في العالمِ، وبالأخصِّ الصِّراع بين المؤيِّدين للمعيارِ الذَّهبيِّ والمؤيِّدين لمعيارِ البترودولار، وظهورُ قوىً فاعلةٍ على السَّاحةِ الدُّوليَّةِ؛ متمثِّلةٍ بوادي السِّليكون.

ث. التَّطوُّرُ التِّقنيُّ الهائلُ بالتَّوازي معَ وصولِ الرَّأسماليَّةِ إلى النِّهايةِ (الموتِ السَّريريِّ).

كلُّ ما سبقَ ينعكسُ على الواقعِ العالميِّ، ويؤشِّرُ إلى المرحلةِ القادمةِ الَّتي يُرادُ أخذُ العالمِ إليها بدفعٍ مِن «أسيادِ المالِ» الَّذين يعملونَ من خلفِ السِّتارِ، ويحرّكونَ العالمَ في هذا الاتِّجاهِ أو ذاك، ومن هذه الخلفيَّةِ فقط؛ يمكنُ فهمُ الأحداثِ والحروبِ والصِّراعاتِ ...فإزمةُ أصحابِ المالِ (البترودولار) تجعلُهم يقومون بكلِّ شيءٍ من أجلِ إبقاءِ الوضعِ الرَّاهنِ من

الهيمنةِ وإطالةِ عملِ النِّظامِ الحاليِّ؛ لكسبِ الوقتِ من أجلِ التَّحضيرِ للمرحلةِ القادمةِ الَّتي يخطِّطُ لها ...أي نقلُ العالمِ إلى معسكرِ الاعتقالِ الإلكترونيِّ، وهذا ما شرحهُ البروفيسور كاتاسونوف بشكلٍ مفصلٍ في كتابِه هذا.

من الملفتِ للانتباهِ؛ ما يحدثُ اليومَ ...فالعالمُ يواجهُ أزمةَ انتشارِ فيروس كورونا، وهي ليسَت المرَّةَ الأولى الَّتي تواجهُ فيها البشريَّةُ مخاطرَ من هذا النَّوعِ ..ولكنَّ الحدثَ مختلفٌ اليومَ، لأنَّ هذه الأزمةِ قد أصبحِت موجَّهةً، حيثُ الضَّغطُ الإعلاميُّ الَّذي أثارَ الخوفَ والهلعَ لدى النَّاس في العالم، من أجلِ البدء بسيناريو جرِّ النَّاسِ إلى العالمِ الافتراضيِّ والنُّقودِ الافتراضيَّةِ؛ بحجَّةِ الحدِّ من انتشارِ من الفيروس (الَّذي يتمُّ استخدامُه، أو قد تمَّ إطلاقُه كسلاحٍ لتحقيقِ أهدافٍ سياسيَّة)، وفي الوقتِ نفسِه؛ يتمُّ التَّحضيرُ لخلقِ طلباتٍ على الدُّولارِ للدُّولِ الَّتي تحتاجُه من أجلِ مواجهةِ الأزمة، وهذا بدورِه قد يمدِّدُ من عمرِ النِّظامِ الماليِّ السَّائد.

العالمُ يتغيَّرُ، والمخاطرُ كبيرةٌ ..ولا بدَّ للدُّولِ من التَّفكيرِ الجدِّيِّ من أجلِ تقليلِ الأضرارِ، والعملِ على حمايةِ مواطنيها من المخاطرِ الَّتي تهدِّدُ الجميعَ، بكلِّ الأحوال؛ فإنَّ الاستثمارَ الأمثلَ يجبُ أن يكونَ في الصِّناعةِ والإنتاجِ العلميِّ والفكريِّ والزِّراعيِّ والطَّبيعيِّ والصِّناعيِّ ...الإنتاجُ هو ما يحمي الدُّولَ، وكذلك المعرفةُ ...فالإنسانُ ليس رقماً، بل رسالةٌ إنسانيَّةٌ، وقيمةٌ يزدادُ تألُّقُها كلَّما انحازَ الإنسانُ إلى الخيرِ، والمحبَّةِ.. وابتعدَ عن القسرِ ضدَّ الطَّبيعةِ وضدَّ الإنسانِ.

في الواقع؛ من المهمِّ قراءةُ هذا الكتابِ المميَّزِ؛ لأنَّه يساعدنا في فهمِ ما يحدثُ في هذا العالمِ، على أملِ أن يجدَ القارئُ ومتَّخذُ القرارِ في هذا الكتابِ القيِّمِ ما يغني معرفتَه، ويساعدُه على اتِّخاذِ القرارِ المنحازِ دائماً للمصلحةِ الوطنيَّةِ ولخيرِ البشريَّةِ.

عبد الله أحمد

فهرس الموضوعات


